

Kap. 100
A. 100

المعجم العالمى للفنى للدراسات العربية
بدمشق

تبصرة الأدلة

في أصول الدين

على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي

تأليف

أبي المعين ميمون بن محمد النسفي

المتوفى سنة ٥٠٨ هـ - ١١١٤ م

تحقيق وتعليق

كلود سلامة

الجزء الثاني

دمشق

١٩٩٣ م

أبو المعين التنفي

فصل (١)

مسائل التعديل والتجوير

قال (٢) : الأصل (٣) في هذه المسائل مسألة خلق أفعال العباد ، وهي مبنية على ما مرّ مما يتعلق بصفات الله تعالى ويدخل تحتها على ما نبين .

واختلف الناس فيها .

[١٢٠ أ] فزعم جهم بن صفوان أن لا فعل للعبد في / الحقيقة ، وما يضاف إليهم يضاف على حسب إضافة الأشياء إلى (٤) محالها دون إضافتها إلى محصلها (٥) . وساعده على هذه المقالة أصحابه ، وهم الجبرية .

وقال من سواهم من فرق الأمة بأن العبد مكتسب على الحقيقة وله فعل ، إلا الأشعري ، فإنه زعم أن العبد يُسمى مكتسباً عاملاً ولا يُسمى فاعلاً ، والفاعل في الحقيقة هو الله تعالى .

ثم القائلون (٦) بأن (٧) العبد له فعل وكسب وعمل اختلفوا في موجد أفعال العباد .

فزعمت القدرية أن موجدها على الحقيقة هو العبد ، ولا صنع لله تعالى ولا تصرف في فعل العبد البتة بوجه من الوجوه . غير أن أوائلهم كانوا لا يتجاسرون على إطلاق اسم الخالق على العباد ، وكانوا يقولون (٨) : إنه موجد فعله ومحدثه ، ولا يقولون : هو (٩) خالقه ، وكانوا يساعدون أهل الحق على أن لا خالق إلا (١٠) الله (١١) ، إلى أن نشأ فيهم الجبائي فرأى أن لا فرق بين اسم الخالق والموجد ، فزعم أن كل مادب (١٢) ودرج خالق لفعله الاختياري . فلما انتهت

(١) زك : - . (٢) زك : - . (٣) ز : أصل . (٤) ز : على . (٥) أ : محصلها .

(٦) ت : والقائلون . (٧) أ : أن . (٨) أ : ويقولون . (٩) أ : - . (١٠) ز : على الهامش .

(١١) ز : زك : + تعالى . (١٢) ز : در .

تم انجاز هذا الكتاب لدى :
الجفان والجابي للطباعة والنشر
ليماسول - قبرص
الطبعة الاولى ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة

Achévé d'imprimer par
Al-Jaffan & al-Jabi
Imprimeurs-éditeurs
LIMASSOL-CHYPRE
1^{er} édition - 1993

Tous droits de reproduction réservés pour tous pays

نوبة رئاستهم إلى أبي عبد الله البصري الملقب بجعل زعم أن الخالق على الحقيقة هو العبد ،
والله تعالى يسمى خالقاً على مجاز القول دون الحقيقة .

« وقال أهل الحق »^(١) : إن موجدَها وخالقَها على الحقيقة هو الله تعالى ، والعبد
مكتسب له وفاعل^(٢) له . وساعدهم عليه متكلمو^(٣) أهل الحديث والنجارية والكرامية . ثم
لما كان العبد فاعلاً ومكتسباً لا بدَّ أن له قدرة واستطاعة ؛ إذ لا فعل بدون القدرة . وكذا
الكسب عند المقرين به إنما يمتاز عن الأفعال الضرورية بالاستطاعة . فنتكلم أولاً في القدرة
والاستطاعة ، ثم بعد ذلك نرتقي إلى الكلام في خلق الأفعال إن شاء « الله تعالى »^(٤) .

الكلام في الاستطاعة

اعلم أن الاستطاعة والقوة والقدرة والطاقة^(١) متقاربة المعاني ، وفي مصطلح أهل
الكلام أنهم يريدون بها كلها شيئاً واحداً إذا أضافوها^(٢) إلى العباد ، ويجعلونها في عرفهم
بمنزلة الأسماء المترادفة ، كالأسد والليث وأشباه ذلك .

ثم الأصل أن المسمى باسم القدرة والاستطاعة عندنا قسمان :

أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات ، وهي تتقدم^(٣) الأفعال ، وحقيقتها ليست
بمفعولة عللاً للأفعال وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها ، لكنها نعم من الله تعالى يكرم بها
من يشاء ثم يستأديهم شكرها عند احتياهم العلم بالنعم وبلوغ عقولهم الوقوف عليها . وهذا
النوع من الاستطاعة يُحدَّ بأنها التهيؤ لتنفيذ الفعل عن إرادة المختار .

والقسم الثاني معنى لا يمكن تبين حدّه بمعنى يشار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل ، وهو
عَرَضٌ يخلقه الله تعالى في الحيوان يفعل به أفعاله الاختيارية ، وهو علة الفعل عندنا .
وساعدنا عليه البغدادية من المعتزلة ، وأنكرت البصرية ذلك وزعمت أنه سبب ، وفي الجملة
يحصل المحدث به^(٤) .

ثم الدليل على وجود الاستطاعة^(٥) وانقسامها^(٦) إلى قسمين قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ﴾ ، والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات ، إذ لا يتصور
وجود قدرة أداء صوم شهرين قبل^(٧) الشروع في أدائه ، ويستحيل بقاء القدرة / التي كانت [١٢٠ ب]
موجودة عند الخصوم إلى شهرين ، فدلّ أنه أراد به استطاعة سلامة الأسباب . وصحة
الآلات . والدليل عليه ما عيّره الله « تعالى به »^(٨) مَنْ قال من أهل النفاق : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا

(١) ت : والطاعة . (٢) ت : أضافوا . (٣) أزك : قد تتقدم . (٤) أ ت : المحدث فاعلاً به .

(٥) زك : الاستطاعتين . (٦) ك : انقسامها . (٧) زك : من قبل . (٨) «...» أ ت : .

(١) «...» ز : فرغت القدرية . (٢) زك : فاعل . (٣) ز : متكلمون . (٤) «...» ز : .

لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴿١﴾ وكذبهم ﴿١﴾ في ذلك القول ؛ ولو كانوا أرادوا بذلك الكلام : الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل ، ما كانوا ينفيها عن أنفسهم كاذبين ؛ إذ لا شك أن استطاعة فعل الجهاد لا تبقى من وقت كونهم بالمدينة إلى أن يلقوا العدو ويباشروا القتال ، وكان الخروج مطلوباً لذلك ؛ وحيث كذبهم دل أنهم أرادوا بذلك المرض أو فقد المال على ما بين الله ﴿٢﴾ بقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ﴾ ، إلى أن قال : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ ﴾ ؛ يحققه أن أهل النفاق كانوا ﴿٣﴾ عوام ، وقدرة الفعل ﴿٤﴾ التي توجب حصول الفعل ﴿٥﴾ ويتكلم فيها المتكلمون أنها مع الفعل أو قبله وتبقى ﴿٦﴾ أو لا تبقى ، مما لا يعرفه العوام ولا يصورونه ﴿٧﴾ في الأوهام ، وكذا ﴿٨﴾ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾ ، والمراد به ﴿٩﴾ استطاعة الآلات ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ ، والمراد به ﴿١٠﴾ الزاد والراحلة ، لاحقيقة قدرة الفعل . ١٠

فهذه الآيات دليل ثبوت استطاعة الأسباب والآلات .

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة فقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ ، والمراد منه نفي حقيقة القدرة « لانفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة ، وإنما المنتفي عنهم كان حقيقة القدرة » ﴿١١﴾ التي بها ﴿١٢﴾ يتعلق الفعل ؛ يحققه أنه ذكر ذلك على جهة الذم لهم ، والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود الأسباب وصحة الآلات ، لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات ؛ لأن انتفاء تلك ﴿١٣﴾ الاستطاعة لم يكن بتضييعه بل هو في ذلك مجبور ، فأما انتفاء حقيقة القدرة فوجب ذمهم لأن انعدامها مع سلامة الأسباب وصحة الآلات [كان] ﴿١٤﴾ بتضييعه إياها لاشتغاله بضد ما أمر به ؛ يحققه أنه ﴿١٥﴾ خص بنفي هذه الاستطاعة الكافر ، وانتفاء تلك الاستطاعة يستوي فيه المسلم والكافر ، وإنما المختص بالكافر هو انتفاء هذه الاستطاعة . والدليل عليه قول ٢٠ صاحب موسى لموسى عليهما السلام : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ « وقوله ﴿١٦﴾ :

﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ﴿١﴾ والمراد منه حقيقة قدرة الصبر لأسباب الصبر ﴿٢﴾ وآلاته ﴿٣﴾ ؛ فإن تلك كانت ثابتة له ؛ ألا يرى أنه عاتبه على ذلك ؟ ولا يلام من عديم آلات الفعل وأسبابه ، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل لاشتغاله ﴿٤﴾ بغير ما أمر به ، أو شغله ﴿٥﴾ إياها بضد ما أمر به ، والله الموفق .

٥ وبطل بهذا قول من يقول : لا استطاعة ﴿٦﴾ للإنسان ﴿٧﴾ ، إذ هي ليست معنى وراء المستطيع بل الإنسان مستطيع بنفسه « لا باستطاعة » ﴿٨﴾ ، كما ذهب إليه النظام وعلي الأسواري وأبو بكر الأصب ؛ لأننا بينا بالدليل ثبوتها ، وهي عرض من الأعراض ، ولا شك أن العرض معنى وراء الجسم . والذي يدل على ثبوتها أننا وجدنا الإنسان سليم الجوارح ليس بذي آفة وهو قادر على حمل خمسين رطلاً ﴿٩﴾ ، ثم ﴿١٠﴾ وجدناه في حالة أخرى قادراً على حمل ١٠ مائة رطل من غير زيادة في أجزاء أعضائه ﴿١١﴾ ، ونظيره ﴿١٢﴾ خيطان منشوران لا يصعب قطعهما ، وإذا قُتِلَا ﴿١٣﴾ يصعب / القطع من غير زيادة في أجزاء الخيطين ، بل لحدوث ﴿١٤﴾ [١٢١ أ]

القتل ، وهو عرض في نفسه .

وهذا يبطل أيضاً قول غيلان وأتباعه وثمامة بن الأشرس وبشر بن المعتمر إن الاستطاعة ليست غير ﴿١٥﴾ سلامة الأسباب وصحة الجوارح وتحليها عن الآفات .

١٥ وهذا يبطل أيضاً ﴿١٦﴾ قول ضرار وحفص الفرد ﴿١٧﴾ إنها بعض المستطيع ، لما ثبت أنها عرض ، والقول بكون العرض بعض الجسم محال ، والله الموفق .

ثم أجمع القائلون بالاستطاعة ، المثبتون للبعد الأعمال ، أن الاستطاعة الأولى تتقدم الفعل ؛ فإن اليد السلية والرجل الصحيحة يتقدمان البطش والمشي ﴿١٨﴾ ، والزاد والراحلة يتقدمان وجود أفعال الحج ﴿١٩﴾ . وكذلك تصلح للضدين ؛ فإن اليد الصحيحة كما تصلح

(١) «...» ك: على الهامش . (٢) ز: الصبر . (٣) ز: الآلة ، ت: والآية .

(٤) ز: لاشتغاله ، ك: لاستعماله . (٥) أ: وشغله . (٦) ز: لا استطاعة . (٧) ك: ت: الإنسان .

(٨) «...» ت: - . (٩) ز: رطل . (١٠) ت: - . (١١) ز: إعطائه . (١٢) ز: ونظيره .

(١٣) ز: وإذا قيل . (١٤) ز: يحدث . (١٥) ز: عن . (١٦) ت: - . (١٧) ز: الفرد .

(١٨) ت: - . (١٩) ت: أفعال الليل .

لجهاد « الكفار »^(١) تصلح لقتال أهل الإسلام ، وكذا الرجل السليمة كما تصلح «^(٢) للمشي إلى المساجد تصلح للمشي إلى بيوت الحمارين والزواني .

فأما الاستطاعة الثانية فقد اختلفوا في جواز تقدمها على الفعل .

فرزعت المعتزلة والضرارية أنها تكون سابقة على الفعل ويستحيل اقترانها به ، وإليه ذهب أكثر الكرامية .

وقال أصحابنا^(٣) وجميع متكلمي أهل الحديث والنجارية إنها تكون مع الفعل ، ومحال تقدمها على الفعل .

واختلفوا في كونها صالحة للضدين .

فقال جميع من زعم أن الاستطاعة قبل الفعل : إنها تصلح للضدين ، كما تصلح^(٤) لذلك الأسباب والآلات^(٥) .

واختلف القائلون بأنها مع الفعل في ذلك .

فقال أبو حنيفة^(٦) إنها تصلح للضدين على طريق^(٧) البديل ؛ ومعنى^(٨) ذلك أن الاستطاعة التي حصل بها الإيمان صلحت له ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان . ولكنها لو كانت اقترنت بالكفر بدلاً من اقترانها بالإيمان لصلحت « له بدلاً من صلاحها للإيمان . وتابعه على هذا القول ابن الروندي وأبو العباس القلانسي من متكلمي أهل الحديث »^(٩) ، وأبو العباس بن سريج من فقهاء أصحاب الحديث .

وقالت الأشعرية وجميع متكلمي أهل الحديث سوى القلانسي وابن سريج : إن القدرة لا تصلح للضدين ، وإن قدرة الإيمان لا تصلح للكفر وهي غير قدرة الكفر ، وكذا على القلب ، وكذا هذا في قدرة الطاعة وقدرة المعصية ، وهو قول الحسين بن محمد النجار .

(١) أت: للجهاد مع الكفار . (٢) «...» ز: - . (٣) زك: + رحمه الله . (٤) زك: - .

(٥) ت: والدلالات . (٦) زك: + قدس الله روحه . (٧) زك: - . (٨) ت: معنى .

(٩) «...» أ: على الهامش .

والشيخ الإمام^(١) أبو منصور الماتريدي^(٢) ذكر الخلاف وذكر الحجج لكل فريق ، ولم يشتغل بالجواب لحجج أحد الفريقين ، ولم يظهر أنه إلى أي قول يميل ، وتكلم على المعتزلة على الفريقين جميعاً . وأكثر كلامه يدل^(٣) أنه يميل إلى أنها لا تصلح للضدين .

فنتكلم في أن الاستطاعة متقدمة على الفعل أم^(٤) مقارنة له ، ويدخل الكلام في أكثر الفصول تحت الكلام في هذه المسألة .

فاحتجّت المعتزلة بقول الله تعالى^(٥) : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ، فينبغي أن يكون كل من لزمه التقوى كانت استطاعته موجودة معه ، وفيه القول بوجود استطاعة التقوى « مع عدم التقوى ؛ إذ غير المتقي لزمه التقوى فينبغي أن تكون معه استطاعة التقوى ، وفي وجود استطاعة التقوى ولا تقوى قول بتقدم استطاعة التقوى »^(٦) على التقوى . واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ ، والأخذ بقوة لن يتصور إلا وأن^(٧) تكون « القوة سابقة على الأخذ ؛ كالأخذ باليد^(٨) لن يتصور إلا وأن تكون »^(٩) اليد سابقة عليه .

والمقول لهم أن القدرة لو لم تكن سابقة على الفعل ولم تكن مع الكافر قدرة الإيمان سابقة على الإيمان ، لكان الأمر له بالإيمان محالاً ، / لما فيه من تكليف ما لا يطاق ، وهو [١٢١ ب] قبيح في بديه العقل^(١٠) ؛ فإن من أمر عبده المقعد بالعَدُو ، وعبده الأعمى بالنظر يُعدّ سفيهاً^(١١) خارجاً عن الحكمة ، ولأن قدرة الإيجاد يستحيل تعلّقها بالموجود « لما في إيجاد^(١٢) الموجود من الاستحالة ، فإذا هي تتعلق بالمعدوم » ليوجد بها ، وإنما تكون قدرة على المعدوم «^(١٣) دون الموجود أن^(١٤) لو كانت سابقة عليه ، فأما إذا كانت مقارنة للفعل فهي متعلقة بالموجود »^(١٥) ، وهو محال . ولأن القدرة لو كانت مع الفعل ، لم تكن القدرة بكونها علّة لوجود الفعل أولى^(١٦) من القلب ؛ إذ خروجها من العدم إلى الوجود^(١٧) معاً^(١٨) معاً ، فلا يمكن إضافة وجود أحدهما إلى الآخر ، بل أضيف وجودها جميعاً إلى غيرها . ولو أضيف

(١) أت: - . (٢) أت: أبو منصور رحمه الله . (٣) أت: يدل إلى . (٤) ت: - .

(٥) زك: بقوله تعالى . (٦) «...» زك: - . (٧) زك: إلا أن . (٨) أت: باليدين .

(٩) «...» ز: - . (١٠) ت: الفعل . (١١) أز: سفيهاً . (١٢) ز: فيه إيجاد .

(١٣) « ليوجد .. المعدوم » ت: - . (١٤) ت: أذ . (١٥) « لما في إيجاد ... بالموجود » أ: على الهامش .

(١٦) ز: أزلي . (١٧) ت: الجود . (١٨) زك: ومعاً .

وجود الفعل إلى القدرة مع استواء حالهما لجاز إضافة وجود القدرة إلى الفعل . ولأنه لو كان لا يؤمن حتى يقدر ، ولا يقدر حتى يؤمن ، فهو^(١) يبقى أبداً غير مؤمن ؛ كالواقع في البئر إذا كان لا يخرج حتى يأتيه بالحبل ، ولا يأتيه بالحبل حتى يخرج ، لم يخرج أبداً . ولأن الكافر لو لم يكن معه قدرة الإيمان لكان معذوراً ولم يكن تعذيبه عدلاً ؛ إذ لا عذر للعبد في الشاهد أعظم من أن^(٢) يقول لو قيل له : لِمَ لَمْ تفعل كذا ، فيقول : لأنني لم أقدر عليه ، فثله في الغائب .

ويسألون ويقولون : هل اتقى أحد معصية الله^(٣) وهو قادر عليها مراقبة الله تعالى ؟ فإن قلتم : لا ، فقد أعظمتم القول في وصف الأنبياء عليهم السلام ، وينبغي ألا يثاب أحد في الاتقاء عن المعاصي .

وإن^(٤) قلتم : نعم ، فقد أقررتم بوجود^(٥) الاستطاعة ولا فعل .
هذه هي الشبهة المعروفة لهم^(٦) . ولهم سوى هذه شبهة نذكر بعضها في أثناء كلامنا إن شاء الله تعالى .

وقبل أن نشتغل بإيراد دلائلنا في المسألة تقدم دلائل استحالة القول ببقاء الأعراض ؛ إذ الكلام في المسألة يدور عليه ، فنقول :

اختلف الناس في جواز بقاء الأعراض واستحالتها^(٧) :

قال أصحابنا^(٨) : إن بقاء الأعراض^(٩) مستحيل لن يتصور بقاء شيء منه ، بل يوجد ثم ينعدم « في الثاني من زمان وجوده .

وساعدنا عليه من جملة القدرية «^(١٠) أبو القاسم الكعبي وأحمد بن علي الشطوي^(١١) وأبو حفص [المصري]^(١٢) . وقال النظم أيضاً باستحالة بقاء الأعراض ، غير أنه لا عرض^(١٣)

(١) ز : - . (٢) زك : - . (٣) زك : + تعالى . (٤) أت : فإن . (٥) ز : ثم بوجود . (٦) أت : - . (٧) أت : واستحالتها . (٨) زك : + رحمه الله . (٩) ز : للأعراض . (١٠) «...» ز : - . (١١) زك : الشطور . (١٢) في الأصول : أت : البصري ، زك : الضمري . (١٣) أ : غير أن تميده ، ت : غير أن تميده الأعراض .

عنده. إلا الحركة ، وبقاؤها مستحيل عنده ، وأما^(١) الألوان والطعوم والروائح والأصوات. والخواطر فهي عنده أجسام جائزة البقاء .

وزعمت الكرامية أن جميع الأعراض جائزة البقاء^(٢) ، وقالوا إن حدوث كل حادث في العالم بقول الله « تعالى له »^(٣) : كُنْ ، وإرادته^(٤) لحدوثه ، وعدم كل^(٥) شيء بقول الله تعالى له^(٦) : إفْنْ ، وإرادته عدمه . « فإذا خلق جسماً أو عرضاً »^(٧) بقي إلى أن يريد عدمه ويقول له : افْنْ .

وقال أبو الهذيل : من الأعراض ما يبقى ، ومنها ما لا يبقى ، فالذي لا يبقى : الحركة والإرادة ، والذي يبقى : الألوان والطعوم والروائح والتأليف والحياة والعلم والقدرة . وحكى^(٨) الإسكافي عنه أن سكون الحي لا يبقى ، وسكون الميت باق^(٩) . والمشهور عنه أن سكون أهل الجنة وسكون أهل النار في آخر الأمر باق على الدوام . وكان يزعم أن ما يبقى من الأجسام والأعراض إنما يبقى من أجل بقاء لا في محل ، وذلك البقاء هو قول^(١٠) الله تعالى له : ابق .

وقال بشر بن المعتمر إن السكون كله باق لا يفنى إلا بخروج الجسم منه إلى الحركة ، وكذا كل لون باق لا يفنى إلا بخروج الجسم منه إلى ضده .

وأحال محمد بن شبيب بقاء الحركة والسكون .

وقال الجبائي وابنه : إن الصوت والآلام والحركات والفكر والإرادات والكراهات والفناء أعراض غير باقية ، وأجازا بقاء الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والاعتقاد والتأليف والألوان / والحياة والقدرة والعجز والعلوم والاعتقادات . وقال الجبائي : [١٢٢ أ] « السكون الذي يفعله الحي في نفسه وكل ما يفعله في نفسه »^(١١) مباشراً غير باق ، وأجاز بقاء الكلام ، ومنع ابنه بقاء^(١٢) الكلام .

(١) أ : فأما . (٢) ك : على الهامش . (٣) «...» ك : على الهامش . (٤) ز : بقول الله تعالى وإرادته . (٥) أ : بكل . (٦) ز : بقوله تعالى . (٧) ك : على الهامش . (٨) «...» ز : مكرر . (٩) زك : ويحكي . (١٠) زك : باقية . (١١) ز : - . (١٢) «...» ز : على الهامش . (١٣) زك : من بقاء .

وقال ضرار بن عمرو والنجار^(١) : إن الأعراض - التي هي أبعاد الجسم عندهما - باقية ، وما سواها من الأعراض مستحيل البقاء .

وأجمع العقلاء أن العرض لا يجوز أن يبقى بقاء^(٢) هو معنى زائد على ذات الباقي ؛ إذ قيام المعاني بالأعراض مستحيل لاستحالة قيامها بذواتها وافتقارها إلى محل « تحله ، فيستحيل كونها محالاً لأعيانها .

غير أن أبا الهذيل^(٣) يقول «^(٤) بأنها تبقى من أجل بقاء لافي محل .

وفي تقرر^(٥) استحالة وجود بقاء غير قائم بمحل ما يبطل كلامه ، لأن البقاء الحادث عرض ، والعرض لا يوجد بدون محل ، كما في سائر أنواع الأعراض ، وقد بينّا قبل هذا ما يوجب بطلان ذلك .

ويقال له : إذا كان البقاء موجوداً لافي محل فما^(٦) الذي جعل ذاتاً متعيناً أولى بأن يكون باقياً به من ذات آخر سواء ؟ ولم كان هذا^(٧) بقاءً له دون غيره ؟

ويقال له : إنك أطلقت القول باستحالة بقاء الحركات والإرادات ، فما^(٨) الذي يمنع الله تعالى من أن يقول لها : ابقيا ؟ ويُطالب بالفرق بين الحركات والإرادات وبين غيرها^(٩) من الأعراض . ولن يجد سبيلاً إليه .

ويقال للكرامية : إذا قال الله تعالى لذات : ابق ، يبقى^(١٠) ذلك الذات ببقاء أم بلا بقاء ؟

فإن قالوا : بلا بقاء ، أحوالوا .

وإن قالوا : يبقى بقاء .

قلنا : فالبقاء معنى زائد^(١١) على الذات أم راجع إلى الذات ؟

(١) ز: النجاري ، ت: ضرار بن عمرو النجار . (٢) ز: - . (٣) أ: أبا هذيل . (٤) «...» ز: - .

(٥) ت: تقرر . (٦) ز: فإذا . (٧) ك: ولم يكن هذا ، ز: ولم يكن فقد . (٨) ز: فإذا .

(٩) ك: غيرها . (١٠) ز: يبقى . (١١) ت: زائداً .

فإن قالوا : معنى زائد على الذات ، فقد انقادوا للحق وظهر بطلان مذهبهم في القول بجواز اتصاف الأعراض بالبقاء ، لاستحالة قيام الأعراض بالأعراض .

وإن^(١) قالوا : البقاء راجع إلى الذات ، والباقي باق لذاته لا لمعنى - وهو مذهبهم - تبطل عليهم هذا الكلام بعد هذا إن شاء الله تعالى .

والكلام مع النظام يقع في كون الألوان والطعوم والروائح والأصوات وغير ذلك أعضاً أو أجساماً^(٢) ، وذلك خارج عن غرضنا ، وقد ذكرنا قبل هذا .

وكذا الكلام مع الضرارية والنجارية يقع في بيان إحالة كون الأعراض أعضاً للأجسام .

والكلام مع بقية المعتزلة يقع في أن البقاء هل هو معنى زائد على ذات الباقي أم لا^(٣)

عندنا هو معنى زائد على ذات الباقي .

وعندهم هو راجع إلى ذاته .

هذا هو محل النزاع لتقدم الإجماع أن الأعراض^(٤) توصف بما كان راجعاً إلى الذات كالوجود والشيئية واللونية والعرضية ، ولا توصف بما كان معنى زائداً^(٥) على الذات .

والدليل^(٦) على أن البقاء معنى زائد^(٧) على ذات الباقي أن الجوهر في أول أحوال وجوده غير مستحق للوصف بالبقاء ، انعقد عليه الإجماع بيننا وبين الجمهور من حذاقهم ، حتى قال أبو علي الجبائي : البقاء هو الوجود عن وجود ، وقال أصحاب أبي هاشم : الباقي هو الموجود الذي قد أتى عليه زمان . وحكي مثل هذا القول عن أبي الحسين الخياط رئيس البغدادية من المعتزلة . ويقال بعض^(٨) أصحاب أبي هاشم : الباقي هو الموجود الذي لم يحدث في حال الإخبار عنه بالوجود ، ثم يوصف بعد ذلك بالبقاء .

ولو لم يكن البقاء معنى زائداً على الذات لما انفك الوصف بالبقاء عن وجود الذات ،

كما في الوجود وعكسه [و] الحركة^(٩) ؛ فإن الجوهر في أول أحوال وجوده لما كان غير

(١) أ: فإن . (٢) ت: وأجساماً . (٣) ز: - . (٤) ت: الأض . (٥) ز: زائد .

(٦) ز: فالدليل . (٧) ت: زائداً . (٨) ز: - . (٩) ك: للحركة ، ر: يحرره .

[١٢٢ ب] موصوف بالحركة ثم اتصف بعد ذلك بها ، علم أنها / معنى زائد^(١) على الذات ، فكذا البقاء . ولو بطل أن يكون البقاء معنى زائداً^(٢) على الذات مع وجود الذات تارة متعرياً عن الوصف به بل^(٣) مستحيل الوصف به ، لبطلت الدلالة على ثبوت الأعراض وصحّ مذهب نفاة الأعراض ، وفي^(٤) صحة القول بنفي الأعراض بطلان الدلالة على حدوث^(٥) العالم ، إذ بثبوتها^(٦) وتحقق حدوثها نستدل على حدوث^(٧) الجواهر . والذي يحقق هذا أن عبارة القدرية في إثبات التفرقة بين صفة النفس وبين^(٨) صفة^(٩) المعنى ، أن صفة النفس مألزمة ، ووصف المعنى ما جاز خروجه عنه . وعلى هذا بنوا قولهم بنفي الصفات عن القديم عزّ ذكره ، وقالوا : لم يجز خروجه عن الوصف بالعلم والقدرة ولزم الوصف بها ، فكانا صفتي النفس دون المعنى . وقد رأينا الجوهر جاز خروجه عن الوصف بالبقاء في أول أحوال وجوده بل وجب ، فتبين أنه صفة معنى على أصلهم أيضاً ، وهذه مناقضة لهم ظاهرة . ١٠

وسأل بعضهم أن تغير الجوهر عما كان عليه إنما يوجب التغير بوجود معنى زائد على الذات إذا^(١٠) جاز وجود الجوهر متعرياً عن ذلك الوصف أوقاتاً ، فأما إذا لم يجز تعريه عنه إلا وقتاً واحداً ووجب تغيّره في الثاني من حال حدوثه لا محالة لم يجب به^(١١) حدوث معنى فيه :

قلنا : هذا كلام من لا يدري ما يقول ، وهذا لأن الاتصاف إما أن يكون لأجل ١٥ الذات ، وإما أن يكون لمعنى ، وإذا وجد الذات واستحال الاتصاف علم أن الاتصاف ليس من موجبات الذات ، فعلم أنه من موجبات المعنى ، لأن الذات لو وجد وانعدم^(١٢) الاتصاف مع جواز الاتصاف كان الاتصاف من موجبات المعنى دون الذات ، فإذا كان الاتصاف مستحيلاً مع وجود الذات ، كان أولى أن يكون الاتصاف موجب معنى وراء الذات لا موجب الذات ؛ يحققه أن الاتصاف لو كان من موجبات الذات - وقد وجد^(١٣) الذات واستحال^(١٤) ٢٠ الاتصاف - لكان فيه القول باستحالة ثبوت الحكم وإن تحققت العلة ، وهذا ظاهر الفساد .

(١) ز : زائد . (٢) ز : زائد . (٣) ك : - . (٤) ك : في . (٥) زك : حدث . (٦) ت : ثبوتها .

(٧) أ : حدث . (٨) أ : - . (٩) ز : على الهامش . (١٠) زك : إذ . (١١) ز : - .

(١٢) زك : انعدم . (١٣) زك : وجدت . (١٤) ت : فاستحال .

ولو جاز هذا لجاز أن يقوم السواد بذات ويستحيل اتصافه بأنه أسود ، ثم في الزمان الثاني يجب اتصافه به ، وهذا محال لم يقل به أحد من العقلاء ؛ يحققه أن الذات لو لم يوجب وجود الاتصاف في الأول ، ثم في الثاني عين^(١) ذلك الذات الذي لم يوجب الاتصاف واستحال وجود الاتصاف معه أوجب الاتصاف من غير تغيّر ولا حدوث معنى فيه ، لوجب أن يقال إن العجز وإن وجد في أول أحوال وجوده واستحال اتصاف الذات الذي قام به العجز بكونه قادراً ، يوجب في الثاني كونه قادراً . وكذا الذات الذي^(٢) قام به الجهل يوجب كون الذات في الثاني عالماً وإن استحال اتصافه به في أول الأحوال ، وهذا محال . ٥

ثم يقال لهم : الوصف الذي كان يجوز كون الجوهر متعرياً عنه أوقاتاً ، لم كان وصف المعنى ، لأجل أنه إذا انعدم مع وجود الذات علم أنه ليس من موجبات الذات ، أم لأجل ١٠ معنى آخر ؟

فإن قال بالثاني كلف إبرازه ، ولا قدرة له عليه .

وإن قال بالأول فقد أقر بما يوجب بطلان سؤاله هذا ، وظهر أن لافرق بين جواز التعري وقتاً واحداً وبين جوازه أوقاتاً كثيرة .

ثم يقال : لو كان تغير^(٣) الوصف مع جواز بقاءه متعرياً عنه يوجب / حدوث معنى ، [١٢٣ أ] ١٥ كان تغيره^(٤) مع استحالة بقاءه متعرياً عنه أولى ، ولولا حدوث المعنى الذي يضطر^(٥) إلى تغير^(٦) وصفه لجاز وجوده على ما كان عليه قبله .

ثم يقال لهم : إذا استحال كون الجوهر متحركاً أو ساكناً في حال الحدوث ، واستحال بقاءه عليه متعرياً عنها بعد ، لم يحتج إلى حدوث معنى من أجله صار متحركاً أو ساكناً في حال الحدوث واستحال بقاءه عليه متعرياً^(٧) ، فإذا كان هذا^(٨) مستحيلاً ولم يكن جائزاً ٢٠ عند أهل التوحيد ولم يكن بد من القول بوجود الحركة أو السكون ، دل ذلك على تقبض^(٩) ما قلمتوه .

فإن قيل : هذا الاستدلال مبني على مقدمة مجحودة ، وهي أنك ادّعيت استحالة

(١) ك : غير . (٢) ك : على الهامش . (٣) زك : بغير . (٤) زك : بغيره . (٥) أ : اضطر .

(٦) زك : تغيره . (٧) «...» زك : - . (٨) زك : - . (٩) زك : بعض .

الوصف بالبقاء في حالة الوجود ، وهذا غير مسلم عند الكرامية ؛ فإنهم يزعمون أن الجوهر في أول أحوال وجوده موصوف^(١) بالبقاء كما هو موصوف بالوجود ، وإلى هذا القول يذهب عبّاد الصيري^(٢) صاحب هشام بن عمرو^(٣) من جملة المعتزلة ، كذا حكى عنه الكعبي في المقالات .

قلنا : إن المخالفين لنا في المسألة^(٤) من رؤساء المعتزلة سلّموا لنا هذا الذي بنينا عليه على مأمّر ، فتكلّمنا معهم بناء على تسليمهم .

فأمّا الكرامية والصيري^(٥) فإنّا نقول لهم : هذا منكم جحد الضروريات وإنكار البدائيه وخرق إجماع أهل اللسان قاطبة ؛ فإنهم يستجيزون أن يقولوا : وجد كذا ولم يبق ، ولو كان^(٦) البقاء راجعاً إلى الذات كالوجود لكان قول القائل : وجد ولم يبق ، كقول القائل : وجد ولم يوجد ، وحيث عدّ هذا تناقضاً دون الأول دلّ على بطلان هذا الرأي المسترذل المحدث ، وكذا الناس يقولون في الدعاء : أبقاك الله ، ولا يستجيز أحد أن يقول لآخر : ١٠ أوجدك الله . ولو كان اللفظان في الحقيقة راجعَيْن إلى شيء واحد لما^(٧) امتنعوا عن إطلاق أحدهما مع الإطباق على إجازة إطلاق الآخر . وكذا الباقي والدائم من جملة الألفاظ^(٨) المترادفة ، ثم انعقد الإجماع على استحالة إطلاق لفظة^(٩) الدائم ، فكذا الباقي^(١٠) .

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه وبطلان ما ذهب إليه الخصوم أن الباقي لو كان باقياً لنفسه أو لالمعنى^(١١) أكثر من ذاته ، لكان وجوده واجباً بعد حدوثه ، لأن كونه باقياً من ١٥ مقتضيات ذاته ، وما وجب وجوده لم ينتف بحدوث^(١٢) ضده ؛ كالقديم سبحانه وتعالى لما وجب وجوده في كل حال لا يحدث فيه ضده ، لم يصح أن يكون له ضدّ يوجب عدمه .

فإن قيل : إنّما استحال عدم القديم لوجود ضده لاستحالة^(١٣) كون الضدّ مقدوراً عليه ، لأنّ ما لم يكن مقدوراً في نفسه لم يكن له ضدّ يوصف به^(١٤) .

(١) زك : موصوفاً . (٢) زك : الضري . (٣) ز : عمر . (٤) ز : لثاني المسألة . (٥) زك : والضري . (٦) ز : وجد كذا ولم كان . (٧) ز : - . (٨) ز : ألفاظ . (٩) زك : لفظ . (١٠) زك : + والله الموفق . (١١) ز : معنى . (١٢) ز : بحدوثه . (١٣) زك : لاستحالة . (١٤) زك : - .

قلنا لهم : إنّما استحال أن يكون له ضد مقدور عليه لقادر لوجوب^(١) بقائه ؛ لولا ذلك لتصور وجود ضده . وهذا منّا إلزام على الجبائي وابنه ؛ إذ من مذهبها أن عدم الأعراض بطريان أضرارها عليها ، وعدم الجواهر بإيجاد الله تعالى الفناء^(٢) لافي محل ، وهو عرض مناف مضاد لجميع الجواهر « فتفنى الجواهر »^(٣) لوجود ضدها ، ولا تفنى الجواهر ما لم يوجد الفناء المضاد لها ، ولهذا أنكرنا قدرة الله تعالى - تعالى الله عما يقول^(٤) الظالمون المبطلون علواً كبيراً - على إفناء بعض الأجسام والجواهر مع بقاء بعضها ، لأنّ الفناء لو لم يوجد لما تصور^(٥) عدم جوهر ما ، ولو وجد لكان ضدّاً لجميعها فيفنى الجميع^(٦) .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن البقاء لو لم يكن معنى زائداً على الذات ، وكان الباقي باقياً لذاته ، / وكان العرض باقياً لذاته ، لما تصور عدمه ، لأنّ عدمه لا يخلو : [١٢٣ ب]

١٠ إمّا أن يكون يخلق فناء فيه فينعدم في الثاني من خلق الفناء فيه ، كما ذهب إليه محمد بن شبيب وأبو العباس القلانسي وكثير من المتكلمين ، وهو اختيار الشيخ^(٧) الإمام أبي منصور الماتريدي^(٨) رحمه الله في عدم الأجسام ، وهذا محال في الأعراض لأنها لا تقبل عرضاً آخر ليوحد فيها الفناء .

وإمّا أن يكون بقطع [البقاء]^(٩) عنه فينعدم في الثاني ، كما هو مذهب ضرار بن عمرو ، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري وأبي القاسم الكعبي ؛ فإنّ من مذهب هؤلاء أن البقاء عرض حادث في الأجسام لا يبقى بنفسه بل يتجدّد ساعة فساعة ، فإذا أراد الله تعالى إفناء الجسم قطع عنه البقاء فلم يخلقه فيه فينعدم . والعرض ليس بمحل^(١٠) لخلق البقاء فيه ليقال إنه إذا لم يخلق فيه البقاء^(١١) في الثاني انعدم ، فلم يتصور الفناء بهذا الطريق على مذهب هؤلاء .

٢٠ وإمّا أن يكون بقطع الألوان والأكوان^(١٢) كما ذهب إليه أبو بكر الباقلاني من متأخري

(١) ز : كوجوب . (٢) ز : بإيجاد الله تعالى إلينا . (٣) «...» ك : على الهامش . (٤) زك : قدرة الله تعالى عما يقول . (٥) ز : قصور ، ك : لها قصور . (٦) زك : + والله الموفق . (٧) زك : - . (٨) أ : - . (٩) في الأصول : أت : الفناء ، زك : - . (١٠) أ : محل . (١١) ز : - . (١٢) أ : الأكوان والألوان .

متكلمي أهل الحديث ، لأن هذا لن يتصور إلا في الأجسام التي تحملها الألوان والأكوان .

وإما أن يكون بطريان ضده عليه بأن يطرأ عليه ضده فيعدمه ، وهذا هو مذهب هؤلاء المخالفين لنا من المعتزلة في المسألة ، وهذا محال ، لأن هذا الضد القائم الثابت المتقرر في المحل ليس بأولى بالعدم من الضد الطارئ الحادث آنفاً . ولا معنى لقول بعض أغبيائهم إن الحدوث أقوى من البقاء ، لأن هذا ليس بأولى ممن يقول : البقاء أقوى من الحدوث .

ثم الدليل على أن الباقي أقوى من الحادث في الوجود أن الباقي لم يتعلق وجوده بقدرة يصح منع القادر منه ويتوهم ذلك فيه ، والحادث يتعلق وجوده بقدرة يصح منع القادر منه ويتوهم ذلك في الجملة . والدليل عليه أن الباقي واجب الوجود في حال طريان ضده عليه ، والحادث جائز الوجود في حال حدوثه ، ولا شك أن واجب الوجود أقوى في الوجود من جائز الوجود ، على أن قوته ليس بأكثر من وجوده ، ولا وجود للحادث قبل حالة الحدوث ، فعدمه^(١) قبل حدوثه لا يكون موجباً قوته في وجوده ، والباقي له وجود قبل وجوده في هذه الحالة التي حدث فيها الضد ، فوجوده قبل وجوده يوجب قوته في وجوده . والذي يقرر هذا أن العرض الحادث يرفع^(٢) الثابت المتقرر ، والباقي يرفع^(٣) ما لم يتقرر بعد ولم يثبت^(٤) . ولا شك أن رفع ما لم يثبت أسهل من رفع^(٥) ما تقرر ، فكان رفع الثابت المتقرر لما لم يثبت بعد أولى ، في عقل من له عقل ، من رفع ما ليس بثابت في نفسه لما هو ثابت متقرر^(٦) .

والذي يقطع شغب هؤلاء الجهلة^(٧) أن يقال لهم : « إن الطارئ متى^(٨) يوجب عدم الباقي ، [أ] قبل وجوده : « أم في حال وجوده أم بعد ما وجد ؟ »

[و] لا جائز أن يقال : يوجب عدم الباقي قبل وجوده^(٩) لأنه قبل وجوده معدوم ، والمعدوم لا يوجب عدم الموجود^(١٠) ، فكان انعدام الباقي قبل وجود الطارئ لعلته سوى وجود الطارئ .

(١) زك : فقدمه . (٢) ز : يدفع . (٣) أرت : يدفع . (٤) أ : ولم يثبت بعد . (٥) ت : دفع .

(٦) زك : + والله الموفق . (٧) ز : الجملة . (٨) «...» ت : . (٩) «...» ت : .

(١٠) زك : الوجود .

ولا جائز أن يوجب عدمه في حال وجوده ، لأننا نقول : يوجد في هذا المحل أم لا في محل « أم في محل »^(١) آخر ؟

فإن قال : يوجد في هذا المحل ، « فهذا محال ، لأن وجوده في هذا المحل »^(٢) قبل ارتفاع الأول عن المحل محال ، لأنه يوجب [بقاء]^(٣) الضدين في الوجود ، / وإذا التقيا في [١٢٤ أ] الوجود لم يكونا ضدّين .

وإن وُجد^(٤) لا في محل ، « فوجود العرض لا في محل »^(٥) محال أيضاً ، ووجوده لا في محل هذا الضد لا يوجب عدمه ، لأن وجود ضد^(٦) لا في محل ضده لا يوجب عدم ضده .

وإن وُجد في محل آخر فذاك لا يوجب عدم العرض الباقي ؛ لأن السواد الموجود في محل لا يوجب عدم البياض الثابت في محل آخر إلا^(٧) أن ينتقل إلى هذا المحل ، ولا يتصور انتقاله^(٨) إلى هذا المحل لاستحالة الانتقال من محل إلى محل على الأعراض ، ولأن هذا العرض الطارئ عندهم علة لانعدام الباقي ، ومن أصلهم أن العلة تكون سابقة على المعلول ، فيكون وجود الطارئ سابقاً على انعدام الموجود ، ثم لا يوجب عدمه ما لم ينتقل إليه لما مرّ ، فينتقل إليه ثم يعدمه في الثاني ، فيؤدي إلى اجتماع الضدين في محل الضد الأول .

ولا جائز أن يوجب عدمه في الثاني لأننا نقول : وُجد في أي محل حتى يوجب عدم العرض الباقي عن المحل في الثاني ؟ ويقسم الكلام ويُبطل كل قسم على ما ذكرنا في الفصل المتقدم^(٩) .

ولأنه لو جاز وجودهما جميعاً^(١٠) في زمان واحد جاز أيضاً في الثاني والثالث ؛ إذ ليس تنافيهما في الثاني أولى من تنافيهما في الأول ، ولأن عدم الباقي في الثاني لوجود ضده ليس بأولى من عدم ضده في الثاني لوجوده ، والحالة الثانية لكل واحد منهما حالة البقاء .

فثبت بما قرّرنا أن العرض لو كان باقياً لذاته لما تصوّر عدمه ، وحيث رأينا تعاقب

(١) «...» ز : . (٢) «...» زك : . (٣) في الأصول : البقاء . (٤) زك : وجدا .

(٥) «...» زك : . (٦) زك : ضده . (٧) زك : إلى . (٨) ك : مصححة على الهامش .

(٩) زك : الأول المتقدم . (١٠) أ : .

الأعراض المتضادة على الحال مشاهدة^(١)، علمنا بطلان قولهم ضرورة، إلا أن يجحدوا عدم الأعراض وادّعوا فيها الظهور والكون، فيلتحقون حينئذ^(٢) بإخوانهم الدهرية^(٣)، وبطلان ذلك قد مرّ، مع^(٤) أنهم لا يتجاسرون على إظهار ذلك خوفاً من معرة السيف.

وكذا على مذهبهم لا يمكن القول بانعدام الأجسام، إذ من مذهب من نناظرهم من الجبائية والبهشية أن انعدام الأجسام لا يكون إلا بحدوث الفناء، وهو عرض حادث «لا في محل»^(٥)، ومضاد للأجسام والجواهر، فيوجب عدمها في الثاني، وحدوث العرض لا في محل مستحيل، ولا طريق للإعدام عندهم إلا هذا، فإذا تعذر القول بجواز انعدام الأجسام والجواهر والأعراض جميعاً، ولهذا أحال الجاحظ منهم عدم الأجسام، وأجمع العقلاء سوى الجاحظ أن كل موجود يتنوع عليه عدم فهو قديم، فصار قولهم مؤدياً إلى القول بقدم العالم.

واعترض^(٦) الكرامية على هذا الدليل - أن العرض وإن كان باقياً لذاته ينعدم بقول^(٧) ١٠. الله تعالى له: أفن - باطل أيضاً، لأن من مذهبهم أن الله تعالى متى قال للباقي: أفن، ينعدم في الثاني. وهذا فاسد، لأن وجود الباقي مع قول الله^(٨) له^(٩): أفن، «لما جاز زماناً»^(١٠) واحداً ولم يتنافيا، جاز في أزمنة كثيرة، وليس التنافي^(١١) في الثاني والثالث بأولى منه في الأول.

ويقال للجبائي وابنه: إذا كان الباقي باقياً لذاته فما الذي منع من القول بجواز بقاء ١٥ الأصوات والآلام والحركات والفكر والإرادات والكراهييات والفناء؟

وكذا يقال لأبي هاشم: ما الذي منع من القول بجواز بقاء الكلام؟

ونحرر^(١٢) هذا ونقول: ما لا يصحّ حدوث شيء فيه^(١٣) أوله أو به، لم يصحّ تغيير الوصف عليه بعد الوجود، / كهذه الأعراض التي وافقتونا على استحالة القول ببقائها، ولو قلنا ببقاء الأعراض لتغير الوصف عليها لِمَا يَبْنَى أنها في حالة الحدوث ليست بموصوفة ٢٠ بالبقاء.

(١) أت: شاهدة. (٢) زك: - . (٣) زك: + لعنهم الله. (٤) ز: - . (٥) «...»: ت: - . (٦) زك: واعتراض. (٧) زك: لقول. (٨) أزك: + تعالى. (٩) أت: - . (١٠) «...»: ت: - . (١١) ز: من التنافي. (١٢) زك: ويجوز. (١٣) زك: في.

ولا معنى لقول^(١) البهشية إن الكلام إنما لا يبقى^(٢) للحاجة إلى قطعه وإتباعه بجنسه^(٣) على صورة النظم والتأليف، لأن ما يتبعه إذا لم يكن ضدّاً له حاصل^(٤) في محله لا يوجب المنع من بقاءه، ولأن العلة المانعة^(٥) عن بقاءه لو كان هذا لكان يجوز بقاء الحرف الواحد ومع ذلك لا يجوز؛ دلّ أن المعنى^(٦) المانع ما ذكرنا من استحالة قيام البقاء به فيشاركه جميع ما يستحيل ذلك عليه، ولأن الحكيمات هي التي تتغير^(٧) بالحاجة وعدم الحاجة لمعنى^(٨)، لا الحقائق، بل يجب^(٩) النظر فيها إلى حقيقة^(١٠) ما يوجب التغير أو الوجود أو ٥. عدم^(١١). فإذا هذا التعليل منه جهل^(١٢) مفرط^(١٣).

ثم نذكر أسئلتهم التي يعولون^(١٤) عليها في إبطال قولنا:

فمن ذلك قولهم إن الباقي لو كان باقياً بقاء^(١٥)، لم يخل البقاء من أن يكون حادثاً في ١٠. حال حدوثه أو في الثاني: فإن حدث في حال حدوث الجوهر وجب أن يكون باقياً فيه لوجود البقاء له، وإن كان حادثاً في الثاني لم يبق به من الأول إليه.

والجواب عنه أن هذا سؤال مأخوذ من سؤال الملحدّين في نفي الأعراض، وهو قولهم: لو كان الجسم متحركاً بحركة، لم تخل [حركته]^(١٦) من أن تكون حادثه وهو في المكان الأول، أو تكون حادثه وهو في المكان الثاني. فإن حدث الحركة والجسم في المكان ١٥. الأول لكانت الحركة موجودة والجسم ليس بمتحرك ولم يجب خروجه عن مكانه لوجودها، وإن حدثت وهو في المكان الثاني استغنى بكونه فيه عن حركة ينتقل بها إليه.

ثم من أصحابنا من أجاب عن السؤالين جميعاً بجواب واحد وسوّى بين الحركة والبقاء وقال: إن الحركة تحدث والجسم في المكان الثاني، والبقاء يحدث في الوقت الثاني؛ وإنما كان كذلك لأن المتحرك إنما يكون متحركاً بخروجه^(١٧) عن الأول وكونه في الثاني واحتاج ٢٠. إلى حدوث الكون فيه، لأن خروجه عن الأول نفى لكونه فيه، ولا يحتاج إلى الكون في

(١) ز: لقوله. (٢) ز: لا ينبغي. (٣) أت: بجنسه. (٤) ز: خاصة لا. (٥) ت: السابقة. (٦) أ: على الهامش، ز: - . (٧) زك: تعتبر. (٨) أ: على الهامش، ت: المعنى. (٩) أت: تحت. (١٠) أت: - . (١١) زك: أو إلى الوجود والعدم. (١٢) أت: - . (١٣) زك: + والله الموفق. (١٤) ت: زك: يقولون. (١٥) ت: - . (١٦) في الأصول: حركتها. (١٧) زك: لخروجه.

مكان ليس بكائن فيه . وهذا المذهب في الحركة مذهب أبي الهذيل وجماعة من المعتزلة ، وإليه ذهب الأشعري . والباقي يكون^(١) باقياً في الوقت الثاني ، واحتاج إلى البقاء فيه ، وليس ببقاء عن الأول إلى الثاني به ، وإنما يكون محدثاً في الأول غير باق ، ثم يكون باقياً في الثاني بحدوث البقاء فيه .

ومنهم من فرق بين الحركة والبقاء ، وأجاب عن سؤال الحركة : إن الحركة ليس باسم لعرض واحد ، بل هو اسم لعرضين ، وهما كونان : أحدهما في المكان الأول ، والآخر في المكان الثاني ، فما لم يوجد الثاني لا يكون متحركاً ، فلا تكون الحركة موجودة في المكان الأول ولا في الثاني ، بل تتم في الثاني .

وإليه ذهب ابن الروندي^(٢) في آخر عمره ، وهو مذهب أبي العباس القلانسي وجماعة من المتكلمين ، نبين^(٣) ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى .

وكثيراً ما يذهب إليه الشيخ أبو منصور الماتريدي^(٤) ، وأكثر عباراته في هذا أن الحركة زوال ، والسكون قرار . وهو عند التحقيق ميل^(٥) إلى المذهب الأول ؛ إذ الزوال كون واحد وهو الحاصل في المكان الثاني ، إذ به زال عن الأول ، وكذا^(٦) القرار كون واحد ؛ إذ به صار مستقراً . ولو كان السكون^(٧) كونين ، « وكذا الحركة ، لما تصوّر كون ذات ما متحركاً ولا ساكناً لاستحالة وجود كونين »^(٨) في حالة واحدة^(٩) . فإذا لا يوجد في كل حال إلا كون واحد ، غير أنه إن^(١٠) كان قبله كون آخر في مكان آخر كان الكون الثاني زوالاً ، وإن كان قبله كون آخر في هذا المكان فهو قرار . وأما^(١١) في البقاء فهو اسم لعرض واحد وهو الدوام واستمرار الوجود ، ولن يوجد إلا^(١٢) في الثاني ، « ولا يكون باقياً في الوقت الأول بل يكون باقياً في الثاني »^(١٣) .

وَمَا سألوا قولهم^(١٤) : إن الجسم لو كان باقياً ببقاء يُخلق له لجاز أن يكون / موجوداً ٢٠ [١٢٥ أ]

وقتین وأكثر ولا يُخلق له البقاء ويُخلق فيه من جنس العرض الذي كان موجوداً في حال الحدوث ، فيوجد^(١) أوقاتاً غير باق .

والجواب عنه أن يقال : إذا استحال وجوده وقتين لا يوصف بالبقاء ، استحال ألا يُخلق فيه^(٢) المعنى الذي من أجله صحّ الوصف له به^(٣) ؛ كالجسم لما استحال تعرّيه عن الأعراض استحال وجوده وقتاً ولا يُخلق فيه شيء منه .

ثم يُعكس عليهم هذا السؤال فيقال : لو كان الجسم باقياً لنفسه أو لآلئ نفسه أو للمعنى^(٤) ، لجاز أن يكون^(٥) موجوداً وقتين غير موصوف بهذا الوصف . ولما استحال ذلك عند من نفى البقاء ، بطل ما أورده من السؤال .

وَمَا سألوا عنه قولهم : إن الجسم لو كان باقياً ببقاء يقوم به لم يكن نفسه مقدوراً ١٠ للقديم « باقياً » .

والجواب عنه أن من نفى البقاء لم يجعل النفس مقدوراً للقديم^(٦) بوصف البقاء أيضاً . ونزيد عليه بأن تقول : لا يكون مقدوراً له في حال الوجود ، لأن القدرة عندهم لاتتعلق بالوجود .

ثم يقال لهذا السائل : لو كان المتحرك متحركاً لمعنى لم يكن الجسم مقدوراً للقديم ١٥ متحركاً .

فإن قال : القدرة على تحريكه قدرة على خلق الحركة له .

قيل له : والقدرة على إبقائه^(٧) قدرة على خلق بقاءه^(٨) .

فإن قال^(٩) : إنكم تقولون إن علم الله تعالى باق ، وكذا^(١٠) سائر صفاته ، وقيام صفة البقاء بها مستحيل .

والجواب : إنا بينا أن علم الله تعالى عند قدماء أصحابنا غير موصوف بالبقاء ، فلم يتوجّه عليهم الإلزام .

(١) أت: ويوجد . (٢) ز: . . (٣) أ: للوصف به . (٤) ز: ولا لمعنى . (٥) ت: يلون .

(٦) «...» ز: . . ك: على الهامش بخط مختلف . (٧) ز: البقاء . (٨) ز: ك: + والله الموفق .

(٩) ز: قالوا . (١٠) ز: وكذلك .

وعند الأشعري كان الله ^(١) باقياً بصفاته ، فكان بقاءه بقاءً لصفاته ^(٢) .

والمحققون من أصحابنا يقولون إنّ علمه تعالى علمٌ للذات ، بقاءً لنفسه ، فلم يكن باقياً بدون البقاء . وقد استقصينا الكلام فيه وتقصينا ^(٣) عن عهدة ما يتوجّه عليه من ^(٤) الإشكال في مسألة الصفات ^(٥) .

وإذا ثبت أنّ الاستطاعة التي يتعلّق بها وجود الفعل عرض ، وهو مستحيل البقاء ، فنقول ^(٦) : إن القدرة لما كانت غير قابلة للبقاء - وساعدنا عليه كثير من المعتزلة ، وأثبتنا ذلك بالدليل على من أبي القول به - فلو كانت هي متقدمة على الفعل ، ولا بقاء لها إلى الثاني من الأوقات ، كانت عدماً وقت ^(٧) وجود الفعل ، فيوجد الفعل ولا قدرة ، وهي لاتنعدم ^(٨) عن يجوز قيامها به إلا ^(٩) عما يضادها وهو العجز ^(١٠) . ومن ^(١١) انعدمت قدرته يستحيل اتصافه بكونه قادراً ^(١٢) ، ومن قام به العجز يستحيل ألا يكون عاجزاً . فعلى هذا التقدير ^(١٣) يكون الفعل مستحيل الوجود من القادر ، واجب الوجود من العاجز . ومن هذا قوله فهو قد أصيب ^(١٤) بعقله ولم يشعر ؛ يحققه أن الفعل لو جاز وجوده ^(١٥) مع انعدام القدرة ، بل وجب ، وهي لاتنعدم ^(١٦) إلا إلى عجز ، واستحال وجوده مع وجودها ، لكانت ^(١٧) القدرة هي العجز ، والعجز هو القدرة ؛ فإننا لا نعرف العجز إلا بأن يستحيل معه الفعل ، والقدرة إلا بأن يجب لها الفعل ويثبت .

ثم يقال لهم : لما كان الفعل متصور الوجود مع انعدام القدرة ، بل واجب الوجود في هذه الحالة ، فأى فائدة لوجود القدرة وأي ^(١٨) حاجة إليها وأي أثر لوجودها سابقة على الفعل ولا تعلق له بها « ويجب وجوده مع عدمها ؟ فقولوا : لا قدرة البتة ، إذ لا يقول بوجودها من يقول إلا لضرورة حصول الفعل بها ^(١٩) » ، فإذا كان يستحيل وجوده بها ويجب وجوده مع عدمها أو مع ثبوت ضدها ، كان القول بنفيها أصلاً أحق وأصوب .

ثم نقول : لما كانت القدرة المحدثة ناقصة ^(١) ولم يكن بد من وجود الآلات والأسباب لتكمل هي ؛ إذ الآلة أعدت لتكميل القدرة الناقصة ، ولهذا استحال ^(٢) أن يكون الله تعالى فاعلاً بالآلة لأن قدرته كاملة غير ناقصة فكانت مستغنية عما تكمل به ^(٣) . ثم لو ^(٤) جاز وجود الفعل مع انعدام حقيقة القدرة ، جاز أيضاً مع انعدام ما أعدت تتيماً لها ، فيقبض الإنسان حال عدم ^(٥) اليد ، ويمشي حال عدم الرجل ، ويقطع حال عدم السكين . وحيث استحال ذلك - وإن كانت هذه الآلات موجودة قبل « ذلك بلا فصل - فكذا في حقيقة القدرة . وفساد هذا بما لا يخفى ^(٦) » / على من رزق أدنى لب ، فكذا هذا ^(٧) .

[١٢٥ ب]

والذي يقرر ذلك أنّ القدرة لو لم يكن بها فعل وهي موجودة ^(٨) ، ويكون بها ^(٩) فعل وهي غير موجودة ، فيكون سبب وجود الفعل عدم القدرة لا وجودها ، فيصير القول به قولاً بوجود الفعل بعدم القدرة ، فيكون الفعل ^(١٠) دليلاً على أن ليس الفاعل بقادر « ولا على ^(١١) أنه قادر . وبالفعل ^(١٢) استدلو على ^(١٣) أن الله تعالى قادر ، فبطل موضع الاستدلال بالشاهد ووقع على العكس ، وكان ينبغي أن يستدل بوجود الفعل على أن الفاعل ليس بقادر ، وفيه بطلان القول بالتوحيد .

ولأن القدرة إذا كانت لاتنفع وهي موجودة ، فوجودها وقت الوجود وعدمها بمنزلة ، فكانت ^(١٤) أولى ألا تنفع وهي معدومة ، وفي ذلك لزوم القول بالفعل من غير القدرة وإهدارها ^(١٥) ، وهذا محال ؛ يحققه أنها إذا لم تكن موجودة وقت الفعل فلا فرق بين قدرة توجد قبل الفعل وبين قدرة توجد بعد الفعل لاستوائها في عدم وقت الفعل ، والقول بكونها بعد الفعل محال ، فكذا هذا .

ومما يبيّن سفه المعتزلة وجهلهم بالحقائق أنّ الفعل لو كان يقع ولا قدرة عليه للفاعل وقت وقوعه ، لكان وقوعه عن اضطرار ؛ ألا يرى أنه لو وقع بعد ارتفاع ^(١٦) صحة الآلات

(١) أزت : + تعالى . (٢) زك : الصفات . (٣) ز : وتفصلنا . (٤) ت : - .

(٥) زك : + والله الموفق . (٦) ك : + وبالله التوفيق ، ز : + وبالله تعالى التوفيق . (٧) ت : وفيه .

(٨) ت : تتقدم . (٩) زك : إلى . (١٠) ز : المعجزة . (١١) ز : من . (١٢) ز : - .

(١٣) ت : التقرير . (١٤) ز : أحيب . (١٥) ك : وجود . (١٦) ت : لاتتقدم . (١٧) أ : فكانت .

(١٨) ت : فأى . (١٩) «...» زك : - .

(١) ت : ناقصاً . (٢) زك : يستحيل . (٣) ت : - . (٤) زك : - . (٥) ت : - .

(٦) «...» ز : مكرر . (٧) زك : + والله الموفق . (٨) ز : - . (٩) ت : لها . (١٠) أ : للفعل .

(١١) «...» زك : - . (١٢) زك : بالفعل . (١٣) ك : على الهامش . (١٤) زك : وكانت .

(١٥) ز : وإهدائها ، ك : وأهداها . (١٦) ز : ارتفاعه .

لكان واقعاً عن^(١) اضطرار ؟ فكذا هذا ، بل أولى^(٢) ؛ إذ حصول الفعل بالقدرة ، دون صحة الأسباب .

ثم إن المعتزلة صَيَّروا العبد بهذا الفعل الواقع عن^(٣) اضطرار ولياً لله^(٤) تعالى وعدواً له ، وهذا هو القول بالجبر .

ثم « إنهم إن »^(٥) لم يجعلوه وقت الفعل مأموراً منهياً^(٦) بهذا الفعل فقد أخرجه^(٧) عن كونه طاعة ومعصية ، وفاعله عن كونه مطيعاً وعاصياً ، وفيه إبطال الأوامر والنواهي ورفع الشرائع وإزالة الحيل والحرمة ، وهذا خروج عن الملّة ودخول في قول منكري الشرائع وإبطال العداوة والولاية ، وفيه وصف الله تعالى بكونه ظالماً بتعذيبه^(٨) على فعل من هذه الأفعال . وإن جعلوه وقت الفعل مأموراً منهياً فقد وصفوا الله تعالى بالسفه حيث أمر بما كان العبد مضطراً إليه عاجزاً عنه أو نهى عنه^(٩) .

والذي يقرّر هذا أنّ العبد لو كان مأموراً بالفعل أو منهياً عنه وقت وجود القدرة - والفعل عنه في تلك الحالة مستحيل - لكان مأموراً بما يستحيل وجوده ، منهياً عما يمتنع^(١٠) ثبوته ، وهذا محال . وإن كان مأموراً وقت القدرة ليفعل بها في الثاني ، لم يكن للحال مأموراً ، لأن من أمر أن يفعل غداً لم يكن للحال مأموراً ، فلم يكن هو مأموراً وقت وجود القدرة ، ولا وجه إلى أن يكون مأموراً وقت وجود الفعل ، إذ لا قدرة له في تلك الحال . وتكليف من^(١١) لا قدرة له محال ، وكذا النهي على هذا . فبطل على أصلهم الأمر والنهي وارتفع الحل والحرمة وزالت الشرائع بأسرها واستحال التكليف ، وحصل الوعد والوعيد على العبث ، والثواب والعقاب على السفه . ومن هذا قوله فهو واقع في أقبح كفر وأشنع قول ، وبالله العصمة عن كل قول هذا عقبا .

ثم العجب من وقاحة المعتزلة وقلة حيائهم حيث يتسببون إلى الجبر من يقول إن المكلف يفعل^(١٢) عن قدرة لا عن عجز ، ويسمّون أنفسهم « القائلين بالاختيار مع زعمهم أن

لا قدرة للفاعل على فعله ، ويسمّون أنفسهم « أهل العدل »^(١) مع زعمهم أنّ الله تعالى يعذب العباد على أفعال لا قدرة لهم عليها ، ويكلفهم بأفعال لا تعلق لها باستطاعة المكلف بوجه من الوجوه ، ويسمّون القائلين إنه تعالى لا يعذب أحداً^(٢) على فعل لا قدرة له عليه ولا يأمره^(٣) بذلك ولا ينهاه عنه ، أهل التجوير ، وهذا غاية الوقاحة أو نهاية الجهل والغباوة . ولهذا الحرف كان بعض المحققين من أهل السنّة يسمّي المعتزلة مجبرة ، / وكثيراً ما كان^(٤) يقول : [١٢٦ أ] قالت المعتزلة المجبرة : كذا^(٥)

فإن قالوا : إنّ هذا كله إنّما يستقيم أن لو كانت القدرة وقت الفعل منعدمة^(٦) ، ونحن لا نقول بذلك ، بل نقول إنها موجودة وقت الفعل أيضاً . قيل لهم : إنها إذا وجدت قبل الفعل تنعدم في الثاني الذي هو وقت حصول الفعل ١٠ لضرورة استحالة بقائها .

فإن قالوا : لانسلّم أنّ بقاءها مستحيل ، بل هي باقية إلى وقت وجود الفعل ، « فيكون وجود الفعل »^(٨) بقدرة موجودة ، ويكون التكليف ثابتاً والفاعل قادراً . قيل لهم : قد أقننا الدلالة على استحالة القول ببقاء الأعراس ، وإذا استحال بقاءها ولم تبق ، كانت منعدمة في الثاني من زمان وجودها ، وذلك هو زمان وجود الفعل . فإن قالوا : إنّ انعدمت تلك القدرة إلّا أنّ قدرة أخرى تحدث عقبيها ، إذ القدر^(٩) تحدث تباعاً في الصحيح السليم .

قيل لهم : تلك القدرة التي توجد^(١٠) في الثاني أي عندكم قدرة هذا الفعل « أم قدرة فعل آخر »^(١١) يتعقبها ؟ وهل يجوز وجود هذا^(١٢) الفعل « في الثاني »^(١٣) بهذه القدرة الموجودة في الثاني ؟

٢٠ فإن قالوا : هي قدرة هذا الفعل ويجوز وجود الفعل بهذه القدرة المقارنة له^(١٤) في

(١) «...» ك : على الهامش . (٢) أت : عدل . (٣) ز : أحد . (٤) ز : ولا يأمر . (٥) زك : - .

(٦) زك : - . (٧) ز : متقدمة . (٨) «...» ت : - . (٩) زك : القدرة .

(١٠) ز : تلك القدرة الموجودة . (١١) «...» زك : - . (١٢) زك : - . (١٣) «...» زك : - .

(١٤) ك : - .

(١) أت : على . (٢) زك : بل أحق . (٣) أت : علي . (٤) ز : الله . (٥) «...» زك : - .

(٦) ت : مكررة ، ز : نهياً . ك : مهياً . (٧) أت : أخرجوا . (٨) ك : بتعديته .

(٩) زك : + والله الموفق . (١٠) زك : يمنع . (١١) زك : ما . (١٢) أت : التكليف بفعل .

الوجود ، فقد تركوا مذهبهم حيث جعلوا الفعل حاصلاً بالقدرة المقارنة له في الوجود ، وبقيت القدرة السابقة على الفعل فضلاً لا فائدة « في وجودها ولا تعلق لها بفعل ما البتة ، وهذا محال ، فساعدوا أهل الحق في الحقيقة وأثبتوا زيادة لافائدة »^(١) فيها ، فلم يحصلوا من المخالفة إلا على^(٢) سفه .

وإن^(٣) قالوا : لا يجوز^(٤) وجود الفعل في الثاني بهذه القدرة المقارنة له ، بل وجوده بالقدرة المتقدمة ، وتلك القدرة الموجودة في الثاني لفعل يوجد في الثالث للفعل يوجد مقارناً لها .

قيل لهم^(٥) : إذا كانت هذه القدرة^(٦) الثانية لفعل آخر لاهذا الفعل ويستحيل تعلق الفعل المقارن لها بها ، بل تعلقه بالقدرة الأولى وحصوله بها لاهذه ، كان^(٧) وجود هذه القدرة في حق الفعل وعدمها بمنزلة ، إذ القدرة على فعل لا توجب زوال العجز عن فعل آخر ، ولزمكم جميع ما ألزمنكم ولا تخلص لكم عنه^(٨) بوجه من الوجوه .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن الخصوم ساعدونا^(٩) على استحالة وجود الفعل بقدرة متقدمة عليه بأوقات كثيرة ، فكذا^(١٠) يستحيل وجوده بقدرة متقدمة عليه بوقت واحد لاستوائها في العدم وقت الفعل ؛ ألا يرى أن البطش بيد كانت ثم انعدمت محال^(١١) وإن اتصل وجود الفعل بزمان وجود اليد إذا كانت منعدمة وقت الفعل ؟ كما أنه محال في ١٥ زمان وجد بعد زمان انعدام اليد بمدة مديدة لاستوائها في عدم اليد زمان البطش ، فكذا هذا .

ويخرج الكلام على طريق السؤال من وجهين :

أحدهما من حيث القدرة ، وهو أن القدرة لما لم تكن إلا للفعل^(١٢) ، وقد تخلو عنه وقتاً واحداً^(١٣) ، لم لا يجوز أن تخلو عنه أوقاتاً ؟ وهذا السؤال يرد أيضاً على من يقول ببقاء ٢٠ القدرة من البصريين .

(١) «...» ت :- (٢) زك : عن . (٣) أت : فإن . (٤) زك : لا يوجد . (٥) أت :- .

(٦) ز :- (٧) أت : وكان . (٨) زك :- . (٩) ز : ساعدنا . (١٠) زك : وكذا .

(١١) ك : على المامش . (١٢) زك : لفعل . (١٣) زك :- .

والثاني من حيث الفعل ، وهو أنه لما جاز الفعل بالقدرة في الوقت الثاني وإن كانت القدرة فيه منعدمة ، لم لا يجوز الفعل بها في العاشر وإن كانت منعدمة ؟ ويُقرّر^(١) السؤال بالآلة ، كاليد والسكين وغيرها ، أنه لما استحال حصول الفعل^(٢) بها^(٣) بعد العدم في الوقت العاشر من زمان العدم ، فكذا^(٤) استحال في الثاني^(٥) لاستواء الوقتين في العدم .

واعتراضوا^(٦) على هذا الكلام بفصلين ، في كل واحد منها التفرقة بين وقت واحد وبين أوقات كثيرة :

/ أحدهما^(٧) أن الجسم يجوز خلوه عن الحركة والسكون ، بل يجب ذلك في أول أحوال [١٢٦ ب] وجوده^(٨) ، ثم يستحيل ذلك في الوقت الثاني والثالث .

والآخر أن الصحيح السليم غير قادر على الفعل أول كونه ، ثم لم يجز أبداً .

والجواب أن السؤال الأول يتوجه على بعض الخصوم دون البعض ، ومن توجه عليه ١٠ « من حيث »^(٩) الظاهر فهو إما مغالطة منهم مع علمهم^(١٠) أنه غير لازم ، وإما جهل بالحقائق . وبيان هذا أن من قال إن^(١١) الحركة اسم لكون واحد ، وهو الكون الموجود في الزمان الثاني ، إلا أن^(١٢) شرط^(١٣) استحقاق^(١٤) هذا الاسم تقدّم كون في مكان آخر ، والجسم في أول أحوال وجوده لا يخلو عن كون ، وهو من^(١٥) جنس ما يسمى حركة ، إلا أنه لا يسمى ١٥ به لفقد شرطه وهو تقدم^(١٦) كون له في مكان آخر . فإذا لم يخل الجسم في أول « أحوال الوجود عما هو من جنس الحركة ، فلم يكن هذا الاعتراض^(١٧) متوجّهاً عليهم ، وإنما يتوجه من حيث الظاهر على من يقول إن الحركة اسم لكونين في مكانين ، والسكون اسم لكونين في مكان واحد ، وشرط الكونين زمانان لأنها^(١٨) فعلا ، فلا يوجدان إلا في زمانين ، إذ كل زمان^(١٩) يوجد فيه فعل واحد ، والجسم في أول^(٢٠) « أحوال وجوده لا يخلو عن كون وهو ٢٠ فعل واحد ، وهم ألزموا خلوه القدرة عن الفعل أصلاً في زمان واحد ، فعارضوا بخلو^(٢١) الجسم

(١) أت : وتقرير . (٢) زك :- . (٣) زك : بها ، ت : لها . (٤) زك : وهكذا .

(٥) زك : في الثاني منها . (٦) أت : فاعتراضوا . (٧) ت : أحدها . (٨) زك : في أول أحواله .

(٩) «...» ت : مكرر . (١٠) ت : على علمهم . (١١) زك :- . (١٢) زك :- . (١٣) ك : بشرط .

(١٤) أت : استحقاقه . (١٥) ز :- . (١٦) ز : بعدم . (١٧) زك : الإعراض .

(١٨) ز : زماناً لأنها . (١٩) أت : إذ في كل زمان . (٢٠) «...» ك : مكرر . (٢١) ز :- .

عن فعلين في زمان واحد . وخلو الجسم عن كونين جائز^(١) في كل وقت من أوقات البقاء بل واجب ، كما هو جائز بل واجب في أول أحوال وجوده . فإذا قط^(٢) لا يوجد في زمان ما للجسم إلا كون واحد ولا يخلو عنه في زمان ما ، لا زمان وجوده ولا زمان بقائه ، فأما القدرة فإنها خالية عن الفعل حال وجودها وإن تحقق ذاتها ، ويستحيل^(٣) « بعد ذلك خلصوها عن الفعل وإن لم يتغير ذاتها . فالمعترض بفصل خلو الجسم عن الحركة والسكون »^(٤) ، إن كان عالماً بما بيننا من حقيقة الحركة والسكون ، واستحالة خلو الجسم في أول أوقاته عن كون ، واستحالة وجود كونين في حال ما وإن كانت حالة البقاء ، وثبوت المساواة بين الأحوال أجمع في وجوب وجود كون فيه واستحالة وجود كونين فيه ، ومع^(٥) علمه بذلك « اعترض بهذا الاعتراض ، فهو مغالط . وإن لم يكن عالماً بذلك »^(٦) كان السؤال صادراً عن الجهل بالحقائق .

وأجاب الشيخ أبو منصور الماتريدي^(٧) رحمه الله وقال : إننا لم يجوز أن يكون متحركاً أو ساكناً في أول أحوال وجوده لما فيه من الإحالة ؛ فإن كل واحد منهما اسم كونين ، ووجودهما « في أول أحوال »^(٨) وجوده محال ، ولا إحالة^(٩) في حالة البقاء ، فوقع الفرق . فأما^(١٠) فيما نحن فيه فلا استحالة ، وقياس ما لا استحالة في ثبوته على ما لثبوته استحالة في المنع قياس من غير علة جامعة . وإن قال : فيما نحن فيه استحالة ، فالواجب عليه بيان الاستحالة^(١١) دون الاشتغال بإيراد النظر .

وهنا يجابون عن قولهم : إن الانسان متى^(١٢) يكون قادراً على الحركة ؟ [أ] يقدر^(١٣) عليها وهو في المكان الأول أم يقدر وهو في المكان الثاني ؟ فإن قلتم إنه يقدر وهو في المكان الثاني فقد أثبت الانتقال من المكان الأول إلى المكان الثاني بلا قدرة ، وهذا محال ، وإن قلتم إنه يقدر وهو في المكان الأول فقد أثبت الاستطاعة قبل الحركة ، فيقال لهم : هذا السؤال بناء على أن الحركة في أي مكان توجد .

فَن قال : توجد في / المكان الثاني ، فالقدرة^(١٤) عليها توجد في المكان الثاني ، ومن ٢٠

(١) ز: جائزاً . (٢) ت: . أ: على الهامش . (٣) أ: وتستحيل . (٤) «...» ك: على الهامش . (٥) أ: مع . (٦) «...» ز: . (٧) أ: ت: . (٨) «...» ز: مكرر . (٩) ز: والإحالة . (١٠) ت: فا . (١١) ز: استحالة . (١٢) ز: حتى . (١٣) ز: يقدر . (١٤) ز: والقدرة .

قال إنها توجد فيهما فالقدرة توجد فيهما ؛ وكشفه ما بيننا أن من زعم أن الحركة اسم للكون في المكان الثاني ويستحق الاسم بشرطية^(١) تقدم كون آخر في مكان آخر قبله يقول : توجد قدرة الحركة^(٢) في المكان الثاني^(٣) . ومن قال إن^(٤) الحركة اسم لكونين^(٥) في مكانين يقول : توجد قدرة الكون الأول في المكان الأول ، وقدرة الكون الثاني في المكان الثاني ، إذ هما فعلاً لا بد لكل فعل^(٦) من قدرة تقارنه ، والله الموفق .

وما زعم أن الصحيح السليم يخلو عن القدرة على الفعل في أول خلقه ثم لا يجوز بعد ذلك ، قلنا : من زعم من أصحابنا أن الإنسان لا يكون صحيح الجوارح سليماً إلا كان^(٧) قادراً ، كان هذا السؤال على أصله محالاً لأنه لما وجدت صحة الجوارح وجدت القدرة ضرورة في أية^(٨) حالة كانت ، فاندفع هذا السؤال على أصله ، وعليه^(٩) اعتمد الأشعري في كتابه الذي ردّ فيه كتاب أوائل^(١٠) الأدلة لأبي القاسم الكعبي . ومن قال منهم إن الصحة والسلامة غير القدرة فإنه يقول إنه يُخلق في أول أحواله إما صحيحاً سليماً قادراً على الفعل ، وإما صحيحاً سليماً عاجزاً عن الفعل ، ويجوز أن يكون في الحالة الثانية وما بعدها هكذا ، فسوى بين الأحوال ولم يفرق بين الحالة الأولى وبين غيرها من الأحوال .

وإليه ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله في كتاب التوحيد . وذكر في كتابه الذي ردّ فيه كتاب أوائل الأدلة على الكعبي الفرق بين الحالة الأولى وبين غيرها من الأحوال وقال : إننا لم يجوز أن يكون قادراً لأن القدرة تكون مع الفعل^(١١) ، وفعل الحدث هو إما الحركة وإما السكون ، ووجود كل واحد منهما محال في تلك الحالة ، فيستحيل ثبوت القدرة عليها ، « ولا استحالة في ثبوت الحركة والسكون في غير تلك الحالة ، فلم يستحل^(١٢) ثبوت القدرة عليها »^(١٣) في غير تلك الحالة^(١٤) ، ففرقنا^(١٥) بينها لقيام دليل المفارقة ، وأنتم فيما نحن فيه تفرقون عند وجود دليل المساواة وانعدام دليل المفارقة^(١٦) .

ثم هذا الجواب من الشيخ رحمه الله على طريق المساهلة وبناء الأمر على ما هو المتعارف

(١) ز: بشرطه . (٢) ز: الخليفة ، ك: الحلقة . (٣) ز: . (٤) ز: . (٥) أ: للكونين . (٦) ز: . (٧) ز: إلا إذا كان . (٨) ز: أي . (٩) ت: وعلته . (١٠) ك: على الهامش . (١١) ز: مع الفعل تكون . (١٢) ز: يستحيل . (١٣) «...» ت: . (١٤) أ: ت: + عليها . (١٥) أ: ت: وفرقنا . (١٦) ز: التفرقة .

من الفعل وهو الحركة والسكون . فأما الكلام على الحقيقة على قول من يجعل الحركة والسكون كل واحد منهما كونين فهو^(١) أن كل حركة^(٢) فعلا ، وكذا كل سكون ، وهو^(٣) في ابتداء أحوال وجوده يفعل كوناً واحداً^(٤) ، فيخرج على أحد الجوابين المتقدمين وهو التسوية بين الأحوال كلها ، إما جوازاً وإما منعاً ، والله الموفق .

على أن هذا الاعتراض فاسد على طريقة النظر ؛ فإننا سَوَّينا بين حالة الوجود وبين غيرها^(٥) من الأحوال في الجانبين جميعاً ، أعني جانب القدرة وجانب الفعل ، فإننا قلنا في جانب القدرة إنها لما^(٦) لم تكن إلا للفعل ، وقد تخلو عنه وقتاً مع وجود ذاتها ، فلم لا تخلو عنه أوقاتاً ؟ إذ خلّوها عنه وقتاً دليل أن ثبوت الفعل ليس من مقتضيات ذاتها ؛ إذ الذات لا ينفك عما يقتضيه ، وإذا لم يكن الفعل من مقتضيات ذاتها جاز خلّوها عنه « أوقاتاً كثيرة ، وإذا لم يجز خلّوها عنه أوقاتاً كثيرة دلّ أنه من مقتضيات ذاتها فلا يتصور خلّوها عنه^(٧) وقتاً . وقلنا في جانب الفعل إن حصوله لما جاز مع عدم القدرة في الوقت الثاني جاز في الوقت العاشر لاستوائهما في عدم ، فيكون الاعتراض الصحيح بيان التفرقة وإبطال التسوية بين الحالة الأولى وبين غيرها من الأحوال^(٨) في شيء آخر ؛ فإننا نقول : لما ثبتت التسوية بما بيننا نحن فيه ثبتت التسوية في الحكم ، وفي غيره من الأشياء لما ظهرت التفرقة في الحكم دلّ على التفرقة في المعنى . / ولا حاجة بنا إلى بيان المعنى الموجب للتفرقة ، وإنما يلزمنا ما اعترضوا به أن لو ادعينا التسوية بين أول الأحوال وبين غيرها من الأحوال مطلقاً في المواضع أجمع . فأما إذا ادعينا ذلك في موضع مخصوص وأقننا دلالة التسوية ، فالاشتغال بإثبات التفرقة في موضع آخر حيد عن سنن الصواب وعدول عن طريقة النظر . وبهذا يتبين^(٩) جهل المعتزلة^(١٠) بالحقائق وبناء الأمر على ظواهر^(١١) لا دليل عليها ولا معنى تحتها ، والله الموفق .

ثم إن الكلام في جانب الفعل^(١٢) - وهو أن حصوله لما جاز مع عدم القدرة في

الثاني^(١) جاز مع عدمها في العاشر لاستوائهما في عدم - حمل بعض المعتزلة على أن زعم أن القدرة وإن انعدمت في الثاني فالفاعل لن يصير في تلك الحال موصوفاً بالعجز ولن يبقى موصوفاً بالقدرة ، فالفعل يحصل ممن ليس بقادر ولا عاجز ، ولن يتصور وجود الفعل إلا ممن هذا وصفه ، وزعم أن القادر على الفعل قادر على تركه - وترك الموجود مستحيل - فلم يكن هو حال وجود الفعل قادراً لأنه ليس بقادر على تركه لأن تركه مستحيل ، فلا يدخل تحت القدرة ، وزعم أن العاجز غير موجود منه ما هو عاجز عنه ، وهذا وجد منه الفعل ، فلم يكن قادراً ولا عاجزاً . ذكر هذا بعض من ينتسب^(٢) إلى الفلسفة - « وهي العلم »^(٣) بحقائق الأشياء بقدر الإمكان عندهم - وعدّ هذا الكلام من العلم بحقائق الأمور والوقوف على دقائق العلوم ، ونسب^(٤) مخالفته في ذلك إلى العدول عن سبل^(٥) المعارف ، وطول فيه وهول وزعم أن الفعل له حالتان : حالة^(٦) عدم ، وحالة^(٧) وجود ، ولا واسطة بينهما . والإنسان له أحوال ثلاثة وهي : حالة وجود الفعل منه^(٨) ، وحالة إمكانه ، وحالة امتناعه . وإحدى حالتها الفعل^(٩) تستغرق حالتين من الأحوال الثلاثة الأخر وهي : حالة عدم الفعل ؛ فإن حالة عدم الفعل تستغرق حالة امتناع الفعل من الإنسان وحالة إمكانه^(١٠) منه ، إذ الفعل ممن الفعل عنه ممتنع معدوم ، وكذا ممن الفعل منه ممكن ، لأن الممكن أن يكون هو الممكن ألا يكون ، والفعل الموجود غير ممكن ألا يكون ، فالممكن إذا ما يكون معدوماً بعد . فإذا كانت إحدى حالتها الفعل - وهي حالة عدم - تستنفد هاتين الحالتين - أعني إمكان الفعل وامتناعه - فقد تبين إذا أن الحالة الثالثة من الأحوال مقابلة للحال الباقية من الحالتين^(١١) ، أعني أن^(١٢) الوجود مقابل الوجود ، ثم حالة الامتناع حالة العجز ، وحالة الإمكان حالة القدرة ، فيبقى حالة وجود الفعل لا بمقابلة حالة^(١٣) القدرة لفوت صفة الإمكان عن الوجود^(١٤) ، وحالة القدرة هي حالة الإمكان لا حالة الوجود ، ولا بمقابلة حالة الامتناع التي هي حالة العجز ، لأن ممن يمتنع^(١٥) عنه الفعل يستحيل وجوده منه ، وقد وجد في هذه

[١٢٧ ب]

(١) زك : - . (٢) ز : أكل حركة . (٣) أ : هو ، ت : - . (٤) ز : واحد . (٥) ز : وغيرها .

(٦) ك : - . (٧) « ... » ت : - .

(٨) زك : + فيا نحن فيه لإثبات التفرقة فيه بين الحالة الأولى وبين غيرها من الأحوال . (٩) زأت : تبين .

(١٠) زك : + لعنهم الله . (١١) ز : ظوهر . (١٢) ز : العقل .

(١١) ز : في الباقي . (٢) زك : ينسب . (٣) « ... » ز : - . (٤) ز : ولتسبب . (٥) أ : سبيل .

(٦) زك : حال . (٧) زك : حال . (٨) ز : + وحالة وجود الفعل منه . (٩) زك : حالتي زمن الفعل .

(١٠) ز : وحالة الدعا إمكانه . (١١) ز : الحالين . (١٢) ز : - . (١٣) زك : حال .

(١٤) ز : الوجود . (١٥) زك : لا ممن يمتنع .

الحالة فلم يكن عاجزاً . وجاء من هذا أن بين حالة القدرة وحالة العجز حالة واسطة وهي حالة وجود الفعل ، فلم يكن من منه الفعل عاجزاً ولا قادراً .

هذا هو كلامه حكيت أكثره بلفظه وما غيّرت شيئاً من معناه ليتأمل ذو العقل المكرم بصفتي التمييز والإنصاف في هذا الكلام فيعرف^(١) بذلك قدر حدّاقهم ومحققهم^(٢) ، ويظهر به عنده رتبته في العلم بمقتضى الأمور ، فأقول في الكشف عن هذا التوحيه - وبالله التوفيق^(٣) - : إن هذا الكلام مع هذا التطويل والتهويل صدر عن الجهل بمذاهب الخصوم ، وجعل ما هو عند خصمه اسم لشيئين متغايرين اسماً لشيء واحد ، وعن الجهل بحقيقة الإمكان ؛ وذلك لأن عند خصمه^(٤) : / القدرة اسم لشيئين :

[١٢٨ أ]

أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات ، وهي تسمى قدرة لحدوث القدرة فيها في المعتاد عند قصد الفعل وامتناع حدوثها عند فواتها .

والثاني المعنى المجعول للفعل وهو حقيقة القدرة ، وهو الذي نتكلم فيه ب : مع وقبل . وللإنسان أحوال ثلاثة :

حالة عدم الأسباب وفساد الآلات أو عدمها ، وكان الفعل فيها^(٥) ممتنعاً لالفساد الآلات بل لانعدام القدرة ، إلا أن وجود القدرة مع فسادها ممتنع ، فامتنع الفعل لامتناع وجود القدرة .

وحالة وجود سلامة الأسباب وصحة الآلات وعدم^(٦) حقيقة القدرة ، وكان الفعل فيها ممكناً^(٧) ، إذ لو قصد الفعل لحصلت له حقيقة القدرة ، وإن لم « يقصد لم »^(٨) تحصل^(٩) .

وحالة وجود سلامة الأسباب وصحة الآلات ووجود القدرة التي اختلفنا في وجودها وقت الفعل وعدمها ، وكان الفعل فيها موجوداً^(١٠) .

فكانت حالة وجود الفعل حالة وجود القدرتين جميعاً ، وحالة إمكانه حالة^(١١) وجود ٢٠

(١) أت : فيعلم . (٢) ز : وتحقيقهم . (٣) أت : المعونة والتوفيق . (٤) ك : خصومه ، ز : عندهم خصومة .

(٥) زك : - . (٦) زك : أو عدم . (٧) ز : فيه ممكن . (٨) «...» ك : على الهامش .

(٩) أ : على الهامش . (١٠) ك : موجود . (١١) زك : حال .

إحدى القدرتين ، « وهي قدرة الأسباب والآلات لا غير ، وحالة امتناعه حالة فوات^(١) القدرتين »^(٢) جميعاً .

ثم العجز يقابل القدرة ، ولم^(٣) يعرف^(٤) العقلاء بينها واسطة في حق من يصح اتصافه بها ، كالاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون في حالة البقاء .

ثم إذا فانت سلامة الأسباب والآلات ثبت العجز ، وإذا فانت حقيقة^(٥) القدرة ثبت العجز أيضاً على ما بيننا أن الإنسان بآلاته^(٦) يحمل مائة رطل ، ثم قد لا يقدر إلا على حمل^(٧) خمسين رطلاً مع بقاء سلامة الأسباب ، فهو إذا عاجز وإن لم تفت القدرة الأولى ، والفعل مع العجز غير متحقق .

وجاء من هذا أن العجز على نوعين :

عجز لا يرجى ثبوت القدرة عقيب قصد الفعل مقارناً للفعل في غالب العادة ، وهو العجز الثابت عند فوت سلامة الأسباب وصحة الآلات .

وعجز يرجى ثبوت القدرة بل تحصل^(٨) القدرة عقيب وجود القصد مقارناً للفعل ، كالموجود المتحقق لوجوده في غالب العادة عقيب قصد الفعل مقارناً للفعل ، بناء للأمر على المعتاد .

فالمعجوز عنه « لثبوت العجز »^(٩) لفوت هذه القدرة يسمى ممكناً .

والمعجوز عنه لفوت القدرة الأولى التي لا يرجى ثبوت القدرة الحقيقية^(١٠) مع فواتها يسمى ممتنعاً .

والعجز في الحالتين^(١١) ثابت ، والفعل معه ممتنع ؛ أعني بالامتناع ما لا يتأتى حصوله منه لفقد قدرته ، لا الممتنع بذاته .

هذا هو حقيقة المذهب عند أكثر خصومه على^(١٢) ما بين عند بيان تكليف ما ٢٠

(١) أ : بما له فوات . (٢) «...» ت : - . (٣) زأت : ولن . (٤) ز : تفرق . (٥) ز : الحقيقة .

(٦) ز : بالآلة ، ك : بالآية . (٧) ك : - . (٨) زك : يجعل . (٩) «...» أ : على الهامش .

(١٠) زت : الحقيقة . (١١) ك : الحالين ، ز : حالين . (١٢) ز : - .

لا يطاق . وإذا كان الأمر كذلك عُرِف جهله بمذاهب الخصوم .

ثم إنه أثبت الوساطة بين أمرين لا يُعقل بينهما واسطة بناء على ما ينتحله^(١) من المذهب^(٢) من استحالة الفعل عند وجود القدرة أو العجز ، فكان وجوده دليلاً على انتفاء ما يستحيل ثبوته عنده ، وهو القدرة والعجز جميعاً .

والنزاع في هذا أن ثبوت الفعل مع القدرة عليه ، هل هو محال^(٣) أم لا ؟ وأن وجود القدرة حال وجود الفعل هل هو واجب أم لا ؟ وأن القدرة والعجز هل بينهما واسطة أم لا ؟

فإن أراد أن يجعل الفعل الذي هو دليل على مقارنة القدرة عليه إتياء عند خصومه دليلاً على انتفاء القدرة ، فقد قلب الدليل^(٤) وجعل دليل الثبوت دليل العدم من غير دليل سوى إرادته تصحيح مقالته . وكذا إذا جعل ذلك دليل ثبوت الوساطة فقد قلب الدليل ؛ إذ هو دليل ثبوت القدرة لا دليل زوالها . ولهذا كان الفعل دليل قدرة الفاعل ، لا دليل زوالها .

ثم نقول لهم : أيستحيل ثبوت الفعل من العاجز لوجود العجز أم لانعدام القدرة ؟

/ فإن قالوا : لوجود العجز .

قيل لهم : ينبغي ألا يكون الفعل عن الجمادات والموات مستحيلاً لانعدام العجز لها ، ١٥ « وينبغي ألا يكون الفعل دليل كون الفاعل قادراً ، بل يكون دليلاً أنه ليس بعاجز »^(٥) خصوصاً على قولكم ، [إذ]^(٦) كانت بينهما عندكم واسطة ، وذلك كله فاسد .

وإن قالوا : إنما يستحيل ثبوت الفعل من العاجز لانعدام القدرة ، إذ هو يضادها ، فينعدم عند ثبوت ضدها .

قلنا : والقدرة عندكم عند الفعل منعدمة^(٧) فتهب أن إنساناً ساعدكم على قولكم الفاسد ٢٠ إن الفاعل في حال انعدام القدرة عنه ليس^(٨) بعاجز لثبوت الوساطة^(٩) ، إلا أن القدرة

(١) ت : ينتجه . (٢) أت : المذاهب . (٣) ز : محال . (٤) زك : الدليل عليه . (٥) «...» زك : . (٦) في الأصول : إذا . (٧) ت : . . . (٨) ز : عند ليس . (٩) ز : الوسطة .

منعدمة ، واستحالة^(١) ثبوت الفعل من العاجز لعدم القدرة « لالثبت العجز ، فينبغي أن لا يتصور منه الفعل حال » عدمها ، وإذا ثبت الفعل دل أنه ثبت لثبوت القدرة^(٢) ، وهي لا تبقى ، فكانت موجودة وقت^(٣) وجود الفعل لاسبقاً عليه . وإن كان الأمر على ما بيننا لم يكن لكم في نفي العجز عنه وقت وجود الفعل منفعة ، لِمَا مر أن استحالة ثبوته من العاجز ليس^(٤) لثبوت العجز بل لفقد القدرة ، وقد تحقق الفقد ، والله الموفق .

على أن الأمر لو كان على ما زعمتم لكان ينبغي أن يجوز ثبوت الفعل في العاشر من وقت عدم القدرة ، ويكون في تلك الحالة غير عاجز وإن كان عديم القدرة . واستحالة ذلك تُقرّر ما قلنا ، والله الموفق .

وَحَمَلَ هذا الكلام بعض المعتزلة على أن ركبوا الحال وجوزوا بقاء القدرة وقالوا^(٥) : ١٠ القدرة توجد قبل الفعل ثم تبقى إلى وقت وجود الفعل ، فلا يكون الفعل ثابتاً من^(٦) ليس بقادر .

وقد أقننا الدليل^(٧) على بطلان القول ببقاء الأعراض ، فلم يمكنهم التعلق بهذا الحال .

ثم نقول : هب أن القدرة تبقى إلى وقت وجود الفعل ، « ولكن مع هذا لا ينفعكم ذلك : فإننا نقول لكم : إذا بقيت إلى وقت وجود الفعل »^(٨) أكانت حالة البقاء قدرة على هذا الفعل الذي اقترن بها وقت البقاء ، أم كانت قدرة لا على هذا الفعل بل لفعل غيره يُفعل بها ١٥ في الثاني من وقت وجود هذا الفعل ؟

فإن قالوا : هي في حالة البقاء قدرة على فعل آخر غير هذا الذي وُجد في حالة [بقائها]^(٩) ، وقدرة هذا الفعل هي في أول^(١٠) أحوال وجودها ، ويتعقبها^(١١) الفعل ، ثم هي في الثاني من حال وجودها قدرة فعل آخر يوجد في الثالث من حال وجودها ، وهو ٢٠ قول بعضهم ،

(١) ز : واستحال . (٢) « لالثبت ... القدرة » ك : على الهامش . (٣) « عدمها ... وقت » ت : . . .

(٤) ك : على الهامش . (٥) ز : قالوا . (٦) زك : من . (٧) زك : الدلالة .

(٨) «...» ك : على الهامش ، ز : . . . (٩) في الأصول : بقائه . (١٠) زك : . . . (١١) ت : وتعقبها .

قلنا : هذا مثل الأول : فإنها لما لم تكن في كل ^(١) حال قدرة لما يقارنها ^(٢) من الفعل بل هي قدرة على ما يتعقبه من الفعل ، كان كل فعل ثابتاً لا بما له من القدرة ، ووجود ماهو قدرة على غيره لا يجدي نفعاً ولا يدفع ما ألزمتنا .

وإن قالوا : هي في الثاني قدرة على ما ثبت فيه من الفعل المقارن لها .

قلنا : إذا كانت هي في الثاني قدرة على ما ثبت فيه من الفعل ، فكانت هي قدرة « الفعل الذي اقترن بها ، وبطل جميع سعيهم واضمحل أكثر شبهاتهم ، ولم يحصل لهم من القول بتقدمها » ^(٣) على زمان وجود الفعل - مع أنها في الحالة المتقدمة على وجود الفعل ليست بقدرة لهذا الفعل - إلا القول ^(٤) ببقاء الأعراض - وهو باطل - والقول بوجود قدرة لا مقدور لها ، لا مقارناً ^(٥) لها ولا متأخراً عنها ، وهو محال .

ثم يقال لهم : إذا كانت القدرة في زمان وجودها موجودة ، أيستحيل وجود الفعل معها أم لا ؟

فإن قالوا : لا ، فقد أقرّوا بما ذهب إليه خصومهم ، وبطل جميع ما يتعلّقون به من الشبهة ^(٦) .

[١٢٩ أ] / وإن قالوا : نعم ، قيل لهم : أليس أنها في الثاني من زمان وجودها عين ما كان في زمان وجودها ؟ فلا بد من : بلى .

قيل : وهل حدث فيها في الثاني معنى أوجب تغييرها عما كانت هي ^(٧) عليه في الأول أم لا ؟

فإن قالوا : نعم ، فقد ارتكبوا محالاً ؛ لما أنّ العرض لا يقبل معنى يتغير به .

وقيل لهم : وهل كانت موجبة ثبوت الفعل بدون ذلك المعنى الذي أوجب تغييرها ؟

فإن قالوا : نعم ، فلم يكن لوجود المعنى المغيّر أثر ، وكان وجوده كعدمه .

(١) ك : على الهامش . (٢) زك : لا يقارنها . (٣) «...» ت : على الهامش . (٤) ت : إلا على القول . (٥) ت : ولا مقارناً . (٦) ز : الشبهة . (٧) ك : على الهامش .

وإن قالوا : لا .

قيل ^(١) : فإذا كانت قبل ثبوت التغير « لم تكن قدرة بل كانت عجزاً ؛ إذ ما يستحيل ثبوت الفعل به عجزاً لا قدرة ، وإنما صارت ^(٢) قدرة عند حدوث التغير في الثاني » ^(٣) ، وقد قارنها الفعل ، فصحّ ما قلنا وبطل سعيكم ، مع ما فيه من استحالة ^(٤) انقلاب ماهو في حكم العجز قدرة .

وإن قالوا : لم يحدث فيها في الثاني معنى أوجب تغييرها عما كانت هي ^(٥) عليه في الأول .

قلنا : إذا كانت هي في الأول موجودة ويستحيل تعلقها بالفعل وثبوته بها ، يستحيل ذلك أيضاً في الثاني لأنها عين ما كان يستحيل تعلقه بالفعل ويستحيل ثبوته به ^(٦) . والقول بوجوب تعلق شيء بشيء ووجوب ثبوت الثاني بالأول ، مع أن ذلك كان لذاته ، مما يستحيل تعلقه بالثاني ، وثبوت الثاني بالأول ، قول محال . ولو جاز ذلك لجاز القول بوجوب تعلق العجز بالفعل ووجوب ثبوت الفعل به في حال ، وإن استحال ذلك في حال من غير حدوث معنى مغيّر ، وهذا عين المحال .

وقد أورد هذا الفصل على السيرافي بشيراز فانقطع أفحش انقطاع وأوحشه ، وهو بحمد الله ظاهر .

ثم نقول : من مذهبكم أنّ الفعل لا يصح من القادر في الأول ، وفي الثاني لا يوصف هو بالقدرة على الفعل ، فكان مجموع الحالتين ^(٧) أنه لا يصح منه الفعل ولا يقدر عليه ، فكيف تجعلونه فاعلاً بل خالقاً لفعله ؟ وما لا يصح وجوده ولا قدرة عليه لا يتصور وجوده ^(٨) .

على أنّ ما بيننا ^(٩) من الكلام في جانب القدرة ، أنّ خلّوها عن الفعل لو ^(١٠) جاز وقتاً مع وجود ذاتها ^(١١) لجاز أوقاتاً - إذ ^(١٢) عُرف بذلك أنّ ثبوت الفعل ليس من مقتضيات ذاتها - لازم على هذا ويبطله ، ولا اعتراض لهم عليه .

(١) ز : - ، ك : على الهامش . (٢) زك : صار . (٣) «...» ك : على الهامش . (٤) ز : استحال . (٥) زك : - ، (٦) ز : - ، (٧) زك : الحاليين . (٨) زك : + والله الموفق . (٩) ك : على أنّا بيننا . (١٠) أت : أو . (١١) ز : وجوداتها . (١٢) ز : إذا .

فلما رأى أبو هاشم توجه هذا الإلزام عليهم سوى بين الأمرين وأجاز^(١) خلق القادر مع توفر آلاته وانعدام الموانع أبد^(٢) الدهر عن الفعل والترك ، لا يفعل فعلاً ولا يباشر مأموراً ولا ضده الذي هو تركه ، ولا يرتكب منهياً ولا ضده الذي هو تركه .

وهذا مع ما يعرف^(٣) كل عاقل ببدئية عقله أن خلق القادر عن الحركة والسكون^(٤) الاختياريين محال ممتنع ، مع هذا هو قول باطل هادم لقواعد مذهبه ؛ وذلك لأن^(٥) الاستطاعة تجري مع الفعل مجرى العلة من المعلول ، وهو ابتداء دليل لنا في المسألة ، وخلق العلة عن المعلول ممتنع . وفيما قاله أبو هاشم : خلّوها عنه أبد الدهر . وفيما قاله غيره من أهل نخلته : خلّوها عنه زماناً واحداً ، وكل ذلك باطل . ولهذا أبى المحققون من أئمتنا في الفقه^(٦) ، المتسكون^(٧) بمذهب السنة والجماعة ، القول بتخصيص العلة الشرعية ونسبوه^(٨) إلى المعتزلة ، لما فيه من القول بخلق العلة عن المعلول ، وكذا قالوا^(٩) باقتران المعلولات بعقلها^(١٠) ولم يجوزوا تقدم العلة عليها .

ثم ممّا^(١١) يحقق استحالة القول بجواز خلق العلة عن المعلول أزمنة كثيرة أو زماناً واحداً^(١٢) أن قيام الحركة بالجسم علة^(١٣) لصيرورته متحركاً ، وكذا السواد مع الأسود ، وكذا كل صفة مع ما قامت به . وكان في القول بما تقوله المعتزلة^(١٤) جواز خلق قيام الحركة بالجسم عن صيرورته متحركاً ، فتكون الحركة قائمة بما ليس بمتحرك ، والسواد قائماً بما ليس بأسود . وهذا بإجماع العقلاء باطل خارج عن المعقول ، فكذا هذا .

ودليل ما ادّعينا من جريان القدرة مع الفعل مجرى العلة مع المعلولات أن لا فعل^(١٥) لمن لا قدرة له ، / ولا ثبوت له إلا بذاتها ، وما افترقت حركة المرتعش وحركة المختار . في كون الثانية فعلاً لمن قامت^(١٦) به دون الأولى - إلا لثبوت الثانية بقدرته وخروج الأولى عن قدرة من قامت هي به ، إذ فيما وراء تعلق القدرة بإحدهما^(١٧) دون الأخرى بينها مساواة من جميع الوجوه .

(١) ز: وأجازا . (٢) ز: بدا . (٣) زك: يعرفه . (٤) أ: السكون والحركة . (٥) أ: أت: أن . (٦) ك: على الهامش . (٧) زك: للتسكين . (٨) أ: ونسبوا . (٩) ز: - . (١٠) ت: تعلقها . (١١) زك: ما . (١٢) ز: واحد . (١٣) ت: - . (١٤) ت: - . (١٥) زك: فاعل . (١٦) ز: لمن قام ، ك: لما قام . (١٧) زك: لإحدهما .

والبهشية يأبون القول بأن القدرة تجري مجرى العلة للأفعال ، ويزعمون أنها تجري مجرى الأسباب للمسببات ، ويقولون في الفرق^(١) بين السبب والعلة : إن^(٢) العلة ما توجب حالاً^(٣) ، والسبب ما يوجب ذاتاً . كذا سمعت بعضهم ، ويعنون بذلك أن الحركة علة لثبوت حال للجسم يفارق^(٤) بها ذاتاً ليست بمتحركة ، فكانت الحال مقتضاة للحركة ومقتضية لكون الجسم متحركاً ، على ما بينا هذا الهذيان في مسألة الصفات وكشفنا عن وجوه بطلانه ، والقدرة توجب ذاتاً هو الفعل ، والفعل في نفسه ليس بحال ، بل الحال من مقتضيات الفعل .

وهذا كله مع بطلانه لا ينفعهم لأنهم أقروا أن السبب يوجب المسبب ، وإيجابه إياه باعتبار ذاته ، فلا يجوز خلق ذاته عن ذلك الإيجاب ، وفيه ما أوردنا على سلفه .

ثم إن أبا هاشم لما أحدث هذا المذهب الفاسد قيل له : رأيت لو كان هذا القادر الخالي عن الفعل إيجاباً وتركاً مدة عمره ، لو كان مأموراً بفعل منهياً عن فعل آخر ، ماذا يكون حاله ؟

فقال : يكون عاصياً مستحقاً للذم والعقاب لا على فعل ، لأنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر آلاته وارتفاع الموانع عنه .

فقيل له : كيف صار مستحقاً للعقاب بأن لم يفعل ما أمر به ؟ والمأمور بفعل إذا لم يفعله فقد تركه ، وترك المأمور به « حرام ، فاستحق^(٥) العقاب على الفعل وهو ترك المأمور به ؛ إذ تركه^(٦) فعل منهياً قبيح قد ارتكبه التارك ، فهذا إذا خلا عن الفعل المأمور به^(٧) » وعن تركه لم يصير مطيعاً بفعله ولا عاصياً بارتكاب تركه المنهي عنه ، فكيف صار مستحقاً للعقاب بل للخلود لا على فعل ؟ وهلا صار مطيعاً مستحقاً للمدح والثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وهو الترك ؟ وهل هذا منك إلا القول بأن الله تعالى يخلد أحداً^(٨) في النار لا على فعل حصل منه ؟ والأمة أجمعت على خلاف هذا ، وسلفك يكفرون أهل السنة بقولهم باستحقاق العقاب على فعل خلقه الله^(٩) وإن كانوا يقولون : ذلك فعل^(١٠) العبد

(١) زك: بالفرق . (٢) زك: - . (٣) ز: حلاً . (٤) ز: لفارق . (٥) أ: مصححة على الهامش . (٦) أ: ترك . (٧) ك: - . (٨) «...» ت: - . (٩) ز: أحد . (١٠) أ: عزت: + تعالى . (١١) أ: بفعل .

وكسبه وهو به عاص ، فكان إكفارهم لك أولى ، إذ زعمت أن الله تعالى يعذب العبد لا على فعل محدث أو مكتسب .

ثم قيل له : إن هذا^(٧) المأمور لو لم يفعل المأمور به وتغير تغيراً قبيحاً .

قال : استحق قسطين من العذاب : أحدهما للقبيح الذي فعله^(٨) ، والآخر للحسن الذي لم يفعله .

وهذا كله « خروج عن » أقاويل أهل الإسلام .

ثم قيل له^(٩) : إن المكلف لما نُهي عن الزنى فقد أمر بتركه لاحالة ، فينبغي أن يقال إنه لما زنى يجب عليه حدان : أحدهما للزنى الذي فعله ، والآخر للحسن الذي لم يفعله وهو ترك الزنى ، وكذا في^(١٠) جميع أسباب الحدود .

فزعم عند توجه هذا الإلزام عليه أنه نُهي عن^(١١) هذه الأفعال ، فأما ترك هذه الأفعال ١٠ فغير واجب عليه .

ويلزمه ألا^(١٢) يكون ترك الزنى وشرب الخمر واللواط طاعة ، ويرتكب ذلك .

وكذا يزعم أن ترك الصلاة إذا لم يكن منهياً عنه ليس بقبيح .

ثم عنده : ما ليس بقبيح بل هو مباح يكون^(١٣) حسناً ؛ إذ من مذهبه أن كل مباح حسن ، وإنها يجب بحسن زائد ، فيكون على هذا ترك الصلاة حسناً . وهذا خروج^(١٤) عن ١٥ الدين وانسلاخ منه لمرة^(١٥) ، نعوذ بالله من قول هذا عقباه .

ولا شك أن الرجوع إلى الحق وجعل^(١٦) القدرة مقارنة للفعل أولى من ارتكاب هذه المناكير التي يصير قائلها عبرة للعالمين^(١٧) في الحماقة والسخافة ، ومستحقاً للخلود في النيران .

(١) ز: عارض . (٢) زك: . (٣) ت: . (٤) «...»: ز: مكرر . (٥) ك: لهم .

(٦) زك: . (٧) ز: . (٨) ت: . (٩) زك: ويكون . (١٠) زك: .

(١١) أ: والانسلاخ ومنه لمرة ، ت: والانسلاخ بمرة ، زك: وانسلاخ منه بمرة . (١٢) زك: جعل .

(١٣) زك: للقائلين .

/ ثم إنه لأجل هذه البدعة زعم أن في الجنة ثواباً كثيراً ليس بجزاء وأن في النار عقاباً [١٣٠ أ] كثيراً ليس بجزاء ، لأنه ينال الثواب لا على فعل بل لأنه لم^(١) يفعل المنهي عنه ، ويستحق العقاب لا على فعل بل لأنه لم يفعل المأمور به .

والجزاء ما يكون بمقابلة العمل على ما قال الله تعالى : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ، وفي غيرها من الآيات . ٥

ثم إن هذا رجل يُكفر أهل السنة والجماعة وينسبهم إلى الضلال والبدعة بقولهم إن الله تعالى « ليس بمحجور^(٢) عن الإفضال إلى عباده وهو إعطاء مالم يستحقوا عليه بأعمالهم ، وبقولهم إن الله^(٣) تعالى أن^(٤) يؤلم الأطفال من غير استحقاق بفعل قبيح واشتراط عوض ، وإن كان ذلك^(٥) الإفضال بشيء قليل لا دوام له ولا ثبات ، والإيلام بألم يسير في مدة قصيرة . ثم زعم أن الله تعالى يخلد الإنسان في النيران لا على فعل قبيح ارتكبه ولا جنائية ١٠ سبقت منه ، ويعطي الجنان لا على فعل اكتسبه ولا طاعة حصلت منه ، وهذا هو عين ما أباه وأكفر به غيره ، وهو غاية التناقض . وأعجب من ذلك كله^(٦) أن يسمي ما أعطي لانعدام المعاصي منه ثواباً ، وإن كان الثواب جزاء ما سبق منه^(٧) من الفعل الحسن ؛ سمي به لعوْد منفعة عمله^(٨) إليه ، ويسمي^(٩) ما أولم به لانعدام المأمور به عقاباً ، وإن كان العقاب ما يتعقب الفعل القبيح من الجزاء المؤلم ؛ سمي عقاباً لتعقبه ذلك الفعل . وهذا منه جهل ١٥ بحقيقة الثواب والعقاب^(١٠) .

ثم إن أصحابنا مع أوائلهم اتفقوا أن كل مأمور به ، كان تركه - وهو فعل يضاده - منهياً^(١١) عنه ، وكل منهى عنه ، تركه - وهو فعل يضاده - مأمور^(١٢) به ، إذ كان^(١٣) لكل واحد منها ترك مخصوص وضد متعين . وكذا عندنا في كل ماله أضداد من الجانبين جميعاً^(١٤) ، وعندهم ، فيما له أضداد ، تقسيم^(١٥) يطول ذكره ، يُعرف ذلك في أصول الفقه . ٢٠

(١) ز: . (٢) ت أك: بمحجود . (٣) ز: الله . (٤) «...»: ت: . (٥) زك: . (٦) زك: .

(٧) زك: . (٨) ز: علمه . (٩) أت: وسمى . (١٠) زك: + والله الموفق . (١١) زك: منهى .

(١٢) أت: مأموراً . (١٣) ت: لكان ، أزك: إذا كان . (١٤) زك: . (١٥) زت: تقسم .

غير أن عندنا كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده ، والنهي عن الشيء أمراً بضده ، إذ كلام الله تعالى عندنا واحد ، وهو بنفسه أمر بما أمر ، نهى عما نهى ، فكان ما هو الأمر بالشيء نهياً عن ضده .

وعند المعتزلة : كلام الله تعالى : « هذه العبارات »^(١) المترتبة من الحروف على هذه الصيغ^(٢) ، وللأمر صيغة مخصوصة ، وكذا للنهي^(٣) صيغة مخصوصة ، لا يتصور كون النهي أمراً ، ولا كون^(٤) الأمر نهياً .

ولا شك أن ضد المأمور منه ، وضد المنهي مأمور^(٥) .

واختلفت عباراتهم في ذلك ، فزعم بعضهم أن الأمر بالشيء يدل على النهي عن ضده ، والنهي عن الشيء يدل على الأمر بضده ، وقال بعضهم : الأمر بالشيء يقتضي نهياً عن ضده ، وكذا على القلب ، ومنهم من يطلق ما يتفق عليه من اللفظ ولا يفرق بين لفظة ١٠ الدلالة ولفظة الاقتضاء على طريق التساهل .

فلما تحير هذا الرجل في هذه المسألة وتجاهل وزعم أن ترك الزنى ليس بمأمور به ، وترك الصلاة ليس بمنهي عنه ، زعم أن الأمر بالشيء ليس بمنهي عن ضده ولا يدل عليه ولا يقتضيه ولا حكم له في الضد ، ويبقى الضد على ما كان قبل ورود الأمر ، وكذا في جانب النهي ، وزعم أن ثواب من انعدم^(٦) منه^(٧) الزنى لا بمقابلة فعل ضده ، وعقاب من انعدم^(٨) منه الصلاة لا بمقابلة فعل ضده .

ثم إن بعض المتأخرين ممن تكلم في أصول الفقه من أهل ديارنا ذكر أنني أقول إن الأمر بالشيء يقتضي كراهة^(٩) ضده لا نهية^(١٠) ، ولا أقول إنه نهى عن ضده / ولا أقول إنه يدل على نهيه ولا أنه^(١١) يقتضي نهياً . ولست أدري^(١٢) ما كان^(١٣) رأيه في الكلام أنه هو^(١٤) المعنى القائم بالذات المنافي للسكوت والآفة وهو بعينه أمر بما أمر به ، نهى عما نهى عنه - كما هو ٢٠

[١٣٠ ب]

مذهب أهل السنة والجماعة^(١) : أو هذه الحروف المنظومة والأصوات المقطعة^(٢) ، وما كان أمراً لا يكون نهياً ، وما كان نهياً لا يكون أمراً ، كما هو مذهب المعتزلة . وكذا ما كان رأيه أن توجه الوعيد على تارك الصلاة لارتكابه ضدها المنهي عنه - وهو الترك الذي هو فعل كما هو مذهب جميع أهل القبلة - أم لانعدام ما أمر به من غير فعل ارتكبه ، كما هو مذهب أبي هاشم . فإن كان متمسكاً بمذاهب أهل السنة والجماعة^(٣) فقال ما قال لرأي سنح^(٤) له ، غير معروض على قوانين الأصول ، ولا مبني على قواعد الشرع^(٥) ، وإن كان مائلاً إلى مذهب القوم في مسألة الكلام وإلى مذهب^(٦) أبي هاشم في هذه المسألة فقال ما قال بناء على رأيه ، غير أنه مع هذا خالف أبا هاشم حيث جعل للأمر^(٧) حكماً في ضد المأمور به وهو الكراهة^(٨) ، وأبو هاشم يأبى هذا . وهذا من أعجب الرأي ، فإن كان^(٩) الوعيد متوجهاً على من انعدم ١٠ المأمور به من قبله وعوقب لذلك^(١٠) ، كما هو مذهب أبي هاشم ، فأى حاجة له^(١١) إلى إثبات الكراهية في الضد ، والوعيد بدونه متوجه والعقاب متحقق ؟ وإن لم يكن بد من فعل محذور يرتكبه ووزر^(١٢) عظيم يحثبه لتوجه الوعيد وتحقق العقوبة ، وذلك هو فعل الترك ، فكيف يزعم بتوجه كل الوعيد الوارد لتارك الفرائض وثبوت العقوبة له لو لم يتغمده الله^(١٣) برحمته مباشرة فعل مكروه ليس بمنهي عنه ولا محذور ؟ وهذا ما يابأه جميع أهل القبلة^(١٤) . ١٥

ومن مشاهير^(١٥) الدلائل لنا في المسألة أن القول بتقدم القدرة على الفعل يوجب استغناء العبد عن الله تعالى وقت الفعل ، والقول بغنية العبد عن الله تعالى في لحظة من عمره كفر^(١٦) . وكذا إجماع أهل القبلة على سؤال المعونة وطلب التوفيق من الله تعالى في كل وقت . ولو كان الانسان أعطي قدرة الطاعة قبل وجودها لم يكن للطلب معنى .

٢٠ ووراء^(١٧) ذلك طرق^(١٨) كثيرة أوردها أثبتنا رحمهم الله ، وبالع^(١٩) شيخنا الإمام^(٢٠)

(١) أت : + رضي الله عنهم . (٢) زك : المقطوعة . (٣) زك : - . (٤) ز : شيخ .

(٥) زك : قواعد المذهب . (٦) ز : مذاهب . (٧) زك : الأمر . (٨) زك : الكراهية .

(٩) أت : فإنه إن كان . (١٠) ز : بذلك . (١١) أت : - . (١٢) ت : وزر . (١٣) أت : + تعالى .

(١٤) زك : + والله الموفق . (١٥) أت : مشاهد . (١٦) زك : + والله الموفق . (١٧) زك : وراء .

(١٨) ت : طريق . (١٩) ز : وتابع . (٢٠) أت : - .

(١) «...» ز : - . (٢) أ : الصفات . (٣) ز : النهي . (٤) ك : يكون . (٥) ز : مأموراً .

(٦) ز : انعدام . (٧) أت : عنه . (٨) أت : عنه . (٩) ك : كراهية . (١٠) ز : كراهته لانهيه .

(١١) ت : ولا على أنه . (١٢) ز : وليست دري . (١٣) أت : ماذا كان . (١٤) زك : - .

أبو منصور الماتريدي^(١) رضي الله عنه^(٢) في تقريرها ودفع الأسئلة عنها ، واعتمد على أن إعطاء القدرة قبل الفعل خروج عن الحكمة ولا يليق ذلك بحكمة الباري^(٣) ، وبالع في مبالغة عظيمة واستقصى في تحقيقها ودفع الأسئلة عنها ، أغرضنا عن ذكر ذلك كله مخافة التطويل^(٤) .

ونصرف العناية بعد هذا إلى دفع شبهات الخصوم وحل إشكالاتهم ، فنقول وبالله التوفيق^(٥) : ما يتعلق به المعتزلة من الآيات التي فيها إشارة إلى تقدم الاستطاعة ، محمول على الاستطاعة الأولى التي هي سلامة الأسباب وصحة الآلات . وقوله تعالى : ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ دليلنا ، لأنه إنما يصير أخذاً بالقوة إذا كانت القوة وقت الأخذ موجودة ، فأما إذا كانت هي معدومة وقت الأخذ فلا يكون أخذاً بقوة كالأخذ باليد . ثم ليس من ضرورة الأخذ بالقوة تقدمها على الأخذ ، بل وجودها عند الأخذ ، ومن ضرورة وجودها ١٠ عند الأخذ ألا تكون موجودة قبله لاستحالة بقائها . / على أن أهل التأويل^(٦) قالوا : ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ ، أي بجِد ومواظبة^(٧) .

[١٣١]

فأما قولهم : إن الاستطاعة لو لم تكن سابقة على الفعل لكان فيه تكليف ما لا يطاق ، وهو قبيح ؛ وهذا لأن قدرة الإيمان لو كانت مع الإيمان - ولا إيمان^(٨) مع الكافر ، فلا تكون له قدرة الإيمان - فكان تكليفه الإيمان تكليف ما لا يطاق . ١٥

فنقول لهم : إن من قال من أصحابنا إن القدرة تصلح للضدين فهو يقول إن قدرة الكفر كانت^(٩) صالحة للإيمان ، فعه القدرة الصالحة للإيمان ، فكان يجب عليه أن يكتسب الإيمان بدل الكفر .

والمعتزلة^(١٠) لا يمكنهم إلا هذا : أن الواجب عليهم إيجاد الإيمان بدلاً عن إيجاد الكفر ، فأما إيجادهم مع قيام الكفر فحال ، فكان هو^(١١) مكلفاً بأن يفعل بالقدرة الصالحة للضدين ٢٠ الإيمان لا الكفر ، فكذا هؤلاء ، فكان الإلزام على هذا فاسداً^(١٢) .

(١) أت :- . (٢) أت : رحمه الله . (٣) زك : + عز وجل .

(٤) ز : أعرضنا عن مخافة التطويل وبالله التوفيق ، ك : أعرضنا عن ذلك مخافة التطويل وبالله التوفيق .

(٥) زك : وبالله المعونة . (٦) زك : هذا التأويل . (٧) زك : + وبالله التوفيق . (٨) ك : والإيمان .

(٩) زك :- . (١٠) ز : والمعتزل . (١١) زك : فكان هذا . (١٢) زك : فاسد .

فصل

[في أن الاستطاعة تصلح للضدين]

ثم إننا لما سبق من القول في كيفية الخلاف بين القائلين إن الاستطاعة مع الفعل في كون القدرة صالحة للضدين ، فلا بد من أن نبين ههنا بعض ما يتعلق به كل فريق على طريقة الاختصار ليقف عليه قارئ كتابنا هذا ، فنقول :

٥ إن القائلين بأنها تصلح للضدين يتعلقون بأشياء : منها أن كل سبب من أسباب الفعل يصلح للضدين ؛ « فإن الآلات والأدوات المعدة لتمام القدرة الناقصة صالحة للضدين »^(١) ، كاللسان يصلح للصدق والكذب والإقرار والتكذيب وغير ذلك ، وكذا اليد تصلح لقتل الكفار والجهاد معهم ولسفك دماء المسلمين والسعي في الأرض بالفساد وإثارة العيث^(٢) والفتنة في العباد ، وكذا كل شيء . ١٠

ومنها أن القدرة^(٣) لو كانت لا تصلح للضدين لكان^(٤) فيه تكليف ما لا يطاق « على ما بينا أن الكافر مأمور بالإيمان ، فلو^(٥) لم تكن معه القدرة الصالحة للإيمان لكان^(٦) فيه تكليف ما لا يطاق »^(٧) .

١٥ ومنها أن كل ما يحصل به شيء ولا يصلح لصدده ، يكون^(٨) الحاصل به^(٩) بالطبع لا بالاختيار ، كالثلج الذي يحصل به التبريد دون التسخين ، والنار التي يحصل بها التسخين دون التبريد ، فيكون القول بأنها لا تصلح للضدين قولاً بالاضطرار .

وتقرير^(١٠) هذا أن قدرة الكفر التي وجدت في الكافر لو كانت غير صالحة للإيمان ولا

(١) «...» ت :- . (٢) زك : العيث . (٣) ز : للقدرة . (٤) زك : لكانت . (٥) أت : ولو .

(٦) ك : الصالحة للضدين لكانت . (٧) «...» ك : على الهامش ، ز :- . (٨) أت : فيكون . (٩) زك :- .

(١٠) ز : وتقدير .

تصلح إلا للكفر ، لا يتمكن الكافر المختص بقدرة الكفر أن ينفك عن الكفر^(١) وأن يعدل عنه وأن يأتي بالإيمان . وكذا في الجالس مع القيام والمتحرك مع السكون وكل متضادين .

وفيه أمران :

أحدهما^(٢) تكليف ما ليس في الوسع .

والآخر ارتفاع الفرق بين المضطر والقادر ، والتمييز بين الأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية^(٣) ، والفرق بينها معلوم بطريق الاضطرار^(٤) .

ثم تحبّط القدريّة في كيفية وجوب كون القدرة صالحة للضدين .

فزعم أبو يعقوب الشّحام أنّ القدرة على الشيء قدرة على جميع جنسه وضده ، وأنّ القديم جلّ جلاله^(٥) قادر على أفعال عبادته^(٦) ، وأنّ العبد إذا قدر على جنس من الفعل قدر على ما يقدر عليه ربه من أضداده .

وزعم جمهورهم أنّ قدرة الانسان على شيء قدرة على أضداد له لاتعمّ جنس الأضداد ، وأنّ الباري^(٧) لا يقدر على ما يقدر عليه عبده ، ولا العبد يقدر على ما يقدر عليه ربه ، وإنّ كان مقدور كل واحد منهما ضد مقدوره أو جنسه .

وزعم بعض متأخريهم^(٨) أنّ القدرة الواحدة^(٩) قدرة على جميع ما يصح أن يكون مقدوراً^(١٠) له ، غير أنّه لا يصلح^(١١) أن يفعل بها إلا واحداً من الجنس ، / فإذا وجدت له ١٥ قدرة قدر بها على الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والعلم والجهل والإرادة . ثم يقول إنها قدرة على أن يفعل بها من كل جنس^(١٢) ما لا يتناهى على التوالي^(١٣) ، وليست هي قدرة على أن يفعل بها في الحال شيئين من جنس واحد في محل واحد . ولهم^(١٤) وراء ذلك أقاويل مستشعة دفعتهم إليها أصولهم الفاسدة .

(١) زك : عن قدرة الكفر . (٢) زك : - . (٣) زك : الأفعال الاختيارية والاضطرارية .

(٤) أك : + فما أدى إلى خلافه كان بطلانه معلوماً بطريق الاضطرار . (٥) زك : جل وعلا .

(٦) زك : عبده . أ : مصححة على الهامش : عبده . (٧) ز : والباري ، زك : + جل جلاله .

(٨) ز : متأخريهم . (٩) ز : الوحدة . (١٠) ز : مقدراً . (١١) زك : لا يصح .

(١٢) زك : أن يفعل من جنس . (١٣) ز : التوالي . (١٤) ز : لهم .

وأما القائلون بأنها^(١) لاتصلح للضدين ، وقوة الطاعة غير قوة المعصية ، يقولون إن قوة الطاعة التوفيق ، وقوة المعصية الخذلان ، والترك على ما^(٢) يختار . قالوا : دليل ذلك أنّ الناس يسألون من الله^(٣) المعونة والعصمة^(٤) على علم منهم أنّ ليس معها زيغ ، ويسألون التوفيق على الإحاطة بأن^(٥) معه الإصابة . ويقولون : اللهم قوّني على طاعتك وأعني على أداء ما افترضت عليّ ، ويتعوّذون^(٦) بالله من الخذلان . ولو كان بكل واحد منها ما يكون بالآخر لم يكن الذي يسأل بالسؤال أولى من الذي يتعوّذ منه ، ولو كان يكون بالعصمة زيغ ، لم يطمئن^(٧) القلب^(٨) عند الوجود ، فثبت أنّ قوة كل نوع غير قوّة النوع الآخر . ولأن^(٩) أحداً لا يطلق القول بأنّ الكافر معصوم وأنّ المؤمن مخذول . ولو كان « مع كل »^(١٠) واحد منهما ما يصلح للأمريين جميعاً لم يكن أحدهما بالشهادة له بالخذلان ، والآخر بالشهادة له بالتوفيق والعصمة أولى من القلب ، أو يوصف كل واحد منهما بأنه موفق مخذول ، وذلك باطل . ولأنّ الجمع^(١١) بين الضدين حال وجود القدرة غير ممكن ، وهي لا تبقى ليفعل بها ضدّ في وقت وال ضدّ الآخر في وقت آخر ، فلا يتصوّر أن تكون قدرة لها ، بل كانت قدرة لما وقع بها . وكذا الزّمن والعليل والطفل يقدرّون على الزحف من الجبل مع العجز عن^(١٢) الارتقاء فيه ، « وكذا^(١٣) العليل ينحدر من السلم على جهد واستمسك ولا يقدر على الارتقاء^(١٤) فيه »^(١٥) ، وكذا^(١٦) الصحيح ينزل البئر بالحبل ولا يصح منه الارتقاء عنه ، وكذا الحي يقدر على تفريق أجزاء نفسه ولا يقدر على جمعها ، ويقدر على السبب الذي يحدث عقيبه « الانكسار من الزجاج وغيره من الأجسام ، ولا يقدر على السبب الذي يحدث عقيبه »^(١٧) الانجبار . سوى هذا لهم حجج أخر أعرضنا عن ذكرها^(١٨) .

ثم إن^(١٩) المذهب الأول يندفع عنه هذا التشنيع الذي يتمسك به المعتزلة ، وهو نسبة قولنا إنّ الاستطاعة مع الفعل إلى القول بتكليف ما لا يطاق^(٢٠) .

(١) ك : إنها . (٢) أ : - . (٣) أ : تعالى . (٤) ز : العصمة والمعونة . (٥) زك : أنه .

(٦) ك : ويتعوّذون . (٧) ز : ليطمئن . (٨) ز : - . (٩) ز : ولأن . (١٠) « ... » ك : على الهامش .

(١١) ز : الجمع . (١٢) ك : أت : من . (١٣) ز : - . (١٤) ز : ارتقاء . (١٥) « ... » ت : - .

(١٦) أ : وكذلك . (١٧) « ... » ك : على الهامش . (١٨) ز : ذكر . (١٩) زك : - .

(٢٠) زك : + والله الموفق .

فأما^(١) على المذهب الثاني - وهو مذهب من يقول إن القدرة لاتصلح للضدين - فقد اختلفت^(٢) عباراتهم في دفع^(٣) هذا السؤال .

فذكر الأشعري في كتابه المسمى بالنوادر أن تكليف ما لا يطاق جائز ، وأن الله تعالى لو أمر عبده بالجمع بين الضدين لم يكن سفهاً^(٤) ولا مستحيلًا . وهذا على أصله^(٥) مستقيم ؛ فإن من أصله أن الله تعالى لو عذب الخلق في النيران خالداً مخلداً من غير جنابة وجدت منهم ٥ كان ذلك حكمة وصواباً ، ويوصف ذلك بالحسن . ولو غفر للكفار وأدخلهم الجنة كان ذلك أيضاً حكمة وصواباً لأنه يتصرف في [ملكه ومملكه كيف يشاء . وتكليف ما لا يطاق]^(٦) في الشاهد إنما كان قبيحاً لأن المكلف لا يتصرف في ملك نفسه . ولأن المكلف في الشاهد يأمر لجلب نفع^(٧) ، وينهي لدفع ضرر ، ولا يحصل ذلك بتكليف ما ليس في الوسع ، بخلاف الصانع جل جلاله^(٨) ؛ فإنه يجلب نفع أو يدفع ضرر . ولا استحقاق من العبد ١٠ للجنة ولا للنار بفعله^(٩) ، وإثنا الطاعة والمعصية أمارتان^(١٠) يستدل بهما أن الله تعالى يعذب هذا في النار / ويدخل ذلك الجنة . فعلى هذا لو كلف العبد ما لا يطاق ويجعل ذلك أمانة أنه معاقب كان ذلك^(١١) جائزاً . وإذا كان كذلك كان تكليف العبد ما ليست له قدرة عليه لاشتغاله بضده جائزاً ، غير أن الشرع ورد بتكليف هذا النوع ولم يرد بتكليف^(١٢) ذلك النوع ، مع استوائها في الجواز . ١٥

[١٣٢]

وقال أبو إسحق الاسفراييني : قال أهل الحق : يستحيل تكليف ما لا يطاق لاستحالة وجود المعنى الذي يقتضيه التكليف مع العجز ، لا للقيح والسفه ؛ وهذا لأن الذي يقتضيه التكليف^(١٣) استحقاق^(١٤) نوع من العقوبة على ضرب من المخالفة ، وهذا لأن التكليف إنما يتميز عما ليس بتكليف بهذا . قال : ولا يتوهم ذلك بغير استحقاق نوع من العقوبة على ضرب من المخالفة ، فعلى هذا ظهر الفرق^(١٥) بين تكليف المعجوز عنه وتكليف ما ليس ٢٠

(١) ك: وأما ، ز: وما . (٢) ت: اختلف . (٣) ت: مكررة . (٤) ت: سفا . (٥) ز: أصلهم . (٦) [...] غير مستقيم في النسخ ، أ: ومملكه وكيف وتكليف ما لا يطاق ، ت: وكيف يشاء ومملكه وتكليف ما لا يطاق ، ز: وكون تكليف ما لا يطاق ، ك: ومملكه وكون تكليف ما لا يطاق . (٧) ز: بأمير يجلب نفعاً . (٨) ز: جل وعلا . (٩) ك: بفعل . (١٠) ت: . . . (١١) ز: . . . (١٢) ك: تكليف . (١٣) ز: . . . (١٤) ت: استحقاقه . (١٥) ك: أ: ظهر الفرق له .

بمعجوز عنه ، إلا أنه عجز عنه^(١) لاشتغاله بضده ، فإن استحقاق نوع من العقوبة عليه على ضرب من المخالفة موهوم . قال : ويجوز ورود ذلك على التسخير والإعلام بالعجز وإظهار القدرة . فعلى هذا يدفعون هذا التشنيع عن أنفسهم .

ثم إننا نقول^(٢) : إن المعتزلة لو نظروا عن بصيرة ورفضوا^(٣) التعصب جانباً وأعرضوا ٥ عن تقليد أسلافهم لعرفوا أنهم هم القائلون بتكليف ما ليس في الوسع لانحن ؛ وذلك^(٤) لما بينا أن عندنا كان الفاعل وقت الفعل قادراً وكانت القدرة وقتئذ موجودة . ومن زعمهم أن لا قدرة للفاعل على الفعل البتة ، إذ هي منعزمة وقت الفعل ولا يتصور وجودها معه . أما على قول من يقول باستحالة بقاء الأعراض فظاهر ، وكذا على قول من يقول ببقائها ، لما بينا أن زعمهم أنها وإن كانت موجودة لدى^(٥) الفعل إلا أنها قدرة لغيره من الأفعال ، ولا يوصف هو^(٦) بتلك القدرة القائمة للحال أنه قادر على ذلك الفعل ، بل يوصف بأنه قادر بها ١٠ على فعل آخر ، وإنما يوصف بكونه قادراً على هذا الفعل بهذه القدرة قبل وجود الفعل فإذا لا يتصور^(٧) على قولهم حصول فعل من قادر ، ولا قادر يتصور منه الفعل ، فكان كل مأمور « بعمل^(٨) مأموراً »^(٩) بما^(١٠) هو غير قادر عليه . « وعندنا كل مأمور مأموراً^(١١) بما هو قادر عليه »^(١٢) . ومن أعجب الأقاويل قول من ينسب القائل بأنه كلف ما له^(١٣) عليه ١٥ القدرة إلى القول بتكليف ما لا يطاق ، وينسب القائل بأنه^(١٤) كلف ما ليس هو بقادر عليه إلى القول بتكليف ما يطاق^(١٥) . ولو لم يكن هذا وقاحة أو حماقة^(١٦) فلا وجود لها إذا . فظهر بهذا أنهم هم القائلون بالجبر المعتقدون بتكليف^(١٧) ما لا يطاق ، فتبرؤهم عن ذلك ونسبة خصومهم إلى ذلك جلوس تحت المثل السائر : رمتني بدائها وانسلت .

بقي أن^(١٨) على قول من يقول إن القدرة لاتصلح للضدين : لم يكن مع الكافر في ٢٠ حالة^(١٩) كفره قدرة الإيمان . فنقول : انعدام قدرة الإيمان كان بتضييعه القدرة لاشتغاله

(١) ز: . . . (٢) ز: + وبالله التوفيق . (٣) أ: ورفضوا . (٤) ز: . . . (٥) ك: لذا ، ز: كذا . (٦) ت: زك: هذا . (٧) ز: قادراً لا يتصور . (٨) ز: يكلف . (٩) «...» ت: . . . (١٠) ت: إنما . (١١) ت: . . . (١٢) «...» ك: على الهامش ، ز: . . . (١٣) ت: . . . (١٤) ز: به . (١٥) ز: ما لا يطاق . (١٦) ت: وقاحة أو حماقة . (١٧) ك: أ: تكليف . (١٨) ك: بقران . (١٩) أ: حال .

بضده ، لا يمنع القدرة عنه ، وَمَنْ مَنَعَ عَنْهُ القدرة فهو معذور ، فأما من ضَيَّع القدرة فهو غير معذور بل معاتب^(١) ؛ فَإِنَّ مَنْ أَمَرَ عَبْدَهُ بنحت خشب ثم غاب عن العبد ثم جاء والخشب غير منحوت فلامه على ترك^(٢) النحت فقال العبد : إِنَّ الْقَدُومَ كان في هذا البيت وبابه مقفل فلم أتمكن من استخراجهِ والنحت به ، عَذَّرَ العبد ، ولو لم يعذره سيده نُسِبَ إلى السفه . وبمثله لو كان قال له إِنَّ الْقَدُومَ في البيت ومفتاحه في موضع كذا فاذهب وخذ^(٣) المفتاح وافتح الباب وأخرج القدوم وانحت الخشب^(٤) ، ثم غاب السيد ثم حضر فوجد^(٥) الخشب غير منحوت فلام العبد فاعتلَّ بِأَنَّ الْقَدُومَ في البيت ولم أستخرجه ولم أتمكن من نحته بلا قدوم ، كان^(٦) للمولى أن يعاتبه على ترك النحت وإن^(٧) كان لا قدرة له عليه بدون القدوم^(٨) ، إِلَّا أَنَّهُ تَمَكَّنَ من تحصيله ، وحيث لم يحصله وبقي على العجز كان ذلك بتضييعه القدرة مع تمكنه من تحصيلها . / فكذا فيما نحن فيه أجرى الله^(٩) العادة أَنَّ مَنْ كانت له أعضاء صحيحة وأسباب سليمة ، لو قصد فعلاً أعطاه قدرة ذلك الفعل ، وإِنَّمَا^(١٠) لم يعطه قدرة ذلك الفعل^(١١) لإِعْرَاضِهِ^(١٢) عنه ، فكان مضيعةً للقدرة .

وبهذا يجاب عن تمويه محققهم أَنَّ القدرة لما لم تصلح للضدين ، وقدرة الكفر لا يتصور حصول الإيمان بها ، فكان قيام قدرة^(١٣) الكفر وقيام نفس الكفر ووجود إرادة الكفر من هذا القادر مانعة من وجود قدرة الإيمان ؛ كوجود الزمالة والشلل في اليد يكون مانعاً من وجود قدرة البطش . ثم التكليف مع الشلل تكليف ما لا يطاق ، فكذا هنا^(١٤) ، بل أولى ، لأنَّ المانع هناك شيء واحد وهو الشلل ، وههنا المانع ثلاثة أشياء وهي قدرة الكفر وإرادته ونفسه .

فإننا نقول : بذلك المانع كان ممنوع القدرة ، وبهذه المعاني كان مضيعةً للقدرة^(١٥) ، فكان ذلك معذوراً ولم يُكَلَّفْ ، وبقي هذا مكلفاً ولم يُعَذَّرْ^(١٦) على ما ذكرت من المثال وكما بيَّنت أَنَّ في حال وجود الكفر يستحيل وجود الإيمان ، وعندنا^(١٧) يؤاخذ بذلك الكفر

(١) أ: معاقب . (٢) ك: أت: تركه . (٣) ت: خذ . (٤) زك: وانحت به . (٥) أ: ت: ووجد . (٦) ز: وكان . (٧) أ: فان . (٨) ز: القدور . (٩) ت: زك: + تعالى . (١٠) ز: وإن ما . (١١) زك: قدرة فعل . (١٢) ز: إعراضه . (١٣) ز: فكان قدرة قيام . (١٤) أ: فكذا هذا . (١٥) زك: القدرة . (١٦) ز: يقدر . (١٧) أ: ت: وعندهم .

لحصوله باختياره ، وفوات القدرة بتضييعه وتفويته ، ثم صار الحاصل أَنَّ لأجل هذه العلة^(١) صار التكليف عندنا دائراً مع صحة الآلات والأسباب دون حقيقة القدرة .

والمعتزلة يشترطون لصحة^(٢) التكليف حقيقة القدرة ويؤهون أَنَّ التكليف بدونها تكليف مالميس في الوسع ، ثم هم القائلون به^(٣) في التحقيق^(٤) دون خصومهم .

والأشعرية والجبرية لا يشترطون لصحة التكليف لاستطاعة^(٥) الأسباب والآلات ولا حقيقة الاستطاعة ، فألحقت « المعتزلة حقيقة »^(٦) القدرة بقدرة سلامة الأسباب لاشتراط التكليف ، « وألحقت الجبرية استطاعة سلامة الأسباب بحقيقة الاستطاعة في ترك الاشتراط للتكليف »^(٧) .

وأصحابنا^(٨) اشترطوا « لذلك سلامة الأسباب والآلات ولم يشترطوا »^(٩) حقيقة القدرة .

والصحيح ما ذهبنا إليه لما مرَّ من الدلائل المعقولة . وقد ورد كتاب الله تعالى بتقرير ذلك ؛ فإنه تعالى خاطب مَنْ ببخارى عند وجود الزاد والراحلة وتوفر الأسباب والآلات بأداء الحج وأوجب عليه ذلك وإن كانت قدرة أداء أفعال الحج منعدمة ببخارى ، وأوجب عند عموم النفير وقصور من بالشغور من أهل الإسلام عن مقاومة من بيازائهم من^(١٠) الكفرة وعجزهم عن الذب عن البيضة وحماية الجوزة ، على من بأطراف دار الإسلام من المسلمين الذين لهم^(١١) غناء وكفاية ، جهاد أولئك الأعداء وذبحهم عن حريم دار الإسلام ، وإن كانت قدرة مجاهدة العدو بأقصى الروم والهند^(١٢) منعدمة . ولا شك أَنَّ الحج والجهاد يجبان أولاً ، ثم لما لم يتمكن من أدائهما إِلَّا بقطع المسافة وَجِبَ عليه ذلك والخروج ، على ما هو الأصل أَنَّ الأمر بالفعل أمر به وبما لا^(١٣) يتوصل إلى أدائه إِلَّا به . ولا وجه إلى القول بأنه^(١٤) يجب عليه الخروج وقطع المسافة ليحصل له قدرة الأداء ثم^(١٥) يجب الأداء حينئذ ، لأنَّ إيجاب تحصيل شرائط الأداء ثابت لما هو من ضرورة الخروج عن الواجب ، فأما إيجاب تحصيل أسباب

(١) ز: اللعة . (٢) أ: ت: بصحة . (٣) زك: . . . (٤) ز: تحقيق . (٥) ز: لاستطاعة .

(٦) «...» ت: مكرر . (٧) «...» ك: على الهامش . (٨) زك: + رحمه الله . (٩) «...» ز: . . .

(١٠) زك: عن . (١١) ز: بهم . (١٢) أ: أو الهند . (١٣) ز: لم . (١٤) أ: ت: أنه . (١٥) ز: بما .

الوجوب أو شرائطه فغير ثابت البتة لما في الأول اتباع التابع المتبوع ، وفي الثاني اتباع المتبوع التابع ، وهو قلب المعقول ؛ يدل عليه أن من وجد الزاد والراحلة ولم يخرج إلى الحج حتى مات ، يأثم إثم ترك الحج بإجماع الأمة ، لا إثم ترك الخروج . وصاحب موسى ^(١) عاتبه عند ترك الصبر مع قوله : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ، لما أن أسباب الصبر وآلاته كانت ثابتة ، وإنما المنعدم حقيقة استطاعة ^(٢) الصبر ؛ دل أن الخطاب يعتمد الاستطاعة الأولى لا الثانية .

[١٣٣ أ]

وعبر / الشيخ أبو منصور رحمه الله عن هذه المعاني بأوجز لفظ وأحسن عبارة فحكى إلزام الكعبي أن ما قلتم تكليف ما لا يطاق ، وهو قبيح في العقل ، ثم أجاب فقال ^(٣) : إنما هو في العقل الذي لا يعرف الطاقة غير قوة الظاهر وهي الصحة ، فأما غيره فليس كما يقول ، بل كلف الله تعالى ثم صاحب موسى ^(٤) بما يعلم أنه لا يستطيع . ثم يقال له : وكذلك تكليف ما لا يطاق لوقت الفعل قبيح في العقل ، والذي ادعيتيه من القبح إنما هو في عقل ^(٥) من يحيل وجود الفعل ولا قوة وقت الفعل ، فصار قوله عند التحصيل هو القبيح في العقل إن صدق فيما ادعى ^(٦) .

[و] قولهم إن تعلق ^(٧) القدرة بالموجود محال ، لأن القدرة يُحتاج إليها ليفعل بها ، فإذا وجد بها ^(٨) الفعل استغنى عنها .

١٥

قلنا : قد مر أن القدرة تجري مجرى العلل ، والعلة مع المعلول يوجدان معاً ^(٩) ، كقيام السواد واتصاف المحل بأنه أسود . ولا يقال إنه لما صار أسود ^(١٠) استغنى عن قيام السواد به ، وإنما يحتاج إلى قيام السواد به ليصير أسود ، بل قيل : يحصلان جميعاً معاً لاستحالة حصول المعلول بعلة معدومة ، وكذا العلم بالشيء مع صيرورته معلوماً ، وكذا الحركة والموت والحياة .

وكثير من أصحابنا ^(١١) يقولون : « إن قدرة » ^(١٢) الباري جل وعلا ^(١٣) متعلقة ٢٠

(١) زك : + عليها السلام . (٢) ك : على الهامش . (٣) أت : وقال . (٤) زك : + عليها السلام .

(٥) ك : إنما هو في هو عقل . (٦) زك : + والله الموفق . (٧) ز : تعليق . (٨) زك : - . (٩) ز : - .

(١٠) ز : أسوداً . (١١) زك : + رحمه الله . (١٢) «...» ز : مكرر . (١٣) أت : جل جلاله .

بالاختراع ، ومن شرط الاختراع أن تؤثر قدرة المخترع في العدم والوجود جميعاً حال حدوث المقدور ، وذلك يوجب سبق القدرة للمقدور ^(١) ليصح تأثيرها في العدم ، والقدرة المحدثه غير صالحة « للاختراع بل هي صالحة » ^(٢) لكون المخترع كسباً للقادر ، فلم يكن من شرطها التقدم ^(٣) على المقدور ، بل من شرطها وجود المخترع ليتعلق بها فيكون كسباً له . وعن هذا المعنى قيل إن مسألة الاستطاعة فريضة لمسألة خلق الأفعال ؛ فإن عندهم لما كانت قدرة العبد للاختراع ، لا بد من أن تكون سابقة ، وعندنا لما لم تكن للاختراع لم تكن سابقة بل كانت مقارنة لما يوجد ^(٤) بالاختراع ، ولهذا المعنى جرى العرف من المتكلمين بإيراد هذه ^(٥) المسألة عقيب مسألة خلق الأفعال ^(٦) .

ثم نقول لهم : إن تعلق القدرة يستحيل بأي موجود ؟ [أ] بوجود وقع عنه الفراغ أم بوجود لم يقع عنه الفراغ بعد ؟

فإن ^(٧) قال بالأول فهو مسلم ، غير أن الأعراض ليست لها حالة الفراغ ، إذ هي الحالة الثانية ^(٨) من حالة الوجود ، وهي لا تبقى ، فتندم في تلك الحالة .

وإن قال بالثاني فهو غير مسلم أن القدرة لا تتعلق به ، « بل تتعلق به » ^(٩) ويوجدان معاً على ما مر .

وهذا هو ^(١٠) الجواب عن قولهم إن القدرة لو كانت توجد مع الفعل لم يكن إضافة الفعل إلى القدرة أولى من إضافة القدرة إلى الفعل ؛ فإن السواد مع اتصاف ^(١١) المحل بكونه أسود ، وكذا الحركة مع المتحرك والموت مع الميت والحياة مع الحي وجميع الصفات مع اتصافها وخروج ^(١٢) العصا من اليد مع الإلقاء ^(١٣) وطلوع الشمس مع وجود النهار ، كل ذلك يوجدان معاً ، ولا تخفى العلة والمعلول ، ويعرف ببديهية العقل حصول أحدهما بالآخر واستحالة إضافة العلة إلى الحكم . ولهذا ^(١٤) قالت الفلاسفة : العلة متقدمة على المعلول لا تقدماً زمنياً بل تقدماً من حيث الرتبة . وحقيقة الكلام ما مر أن حصول العلة في هذه

(١) أت : المقدور . (٢) «...» أ : على الهامش . (٣) ت : التقدم . (٤) زك : وجد . (٥) أت : - .

(٦) أت : خلق أفعال العباد . (٧) ت : وإن . (٨) ك : الثالثة . (٩) «...» زك : - .

(١٠) ز : - . (١١) زك : فإن السواد باتصاف . (١٢) ك : وخرج . (١٣) ز : إلقاء . (١٤) ز : وهذه .

الفصول لو تقدمت لانعدمت وقت حصول المعلول ، وحصوله بعلة معدومة غير متصور ، فلا بد من حصولها معاً ، فكذا فيما نحن فيه .

وبهذا يبطل ما زعموا أن الفعل لو لم يوجد حتى تحصل القدرة - ولن تحصل هي حتى يوجد الفعل - لا يتصور وجودهما كما ضرب من المثال .

[١٣٣ ب]

فإن الاتصاف بالسواد « مع وجود السواد »^(١) / يوجدان معاً ولا يتصور وجود أحدهما بدون الآخر ومع ذلك يوجدان ، وإنما ذلك فيما يتعلق كل واحد منهما بصاحبه تعلق المشروط^(٢) بالشرط^(٣) ، فيكون وجود هذا شرطاً لوجود « ذلك » ، ووجود ذلك شرطاً لوجود « هذا » ، ووجود المشروط يكون بعد وجود الشرط ، فيصير شرط وجود كل واحد منهما تقدم صاحبه عليه ، وهذا محال . فأما فيما يوجدان معاً فعليه أكثر الأمور^(٤) .

وأما^(٥) قولهم : هل اتقى أحد معصية الله تعالى وهو قادر عليها ؟ فنقول : إن عنيت بالقدرة قدرة الأسباب والآلات^(٦) ، فنعم . وإن عنيت حقيقة قدرة^(٧) الفعل كان السؤال محالاً لأن تلك القدرة توجد مع الفعل ، فكأنك قلت : هل اتقى أحد معصية الله تعالى وهو فاعل لها ، وهذا محال .

ثم يقابل بمثل هذا التشنيع فيقال : هل أعطى الله تعالى ولياً قوة الطاعة حين^(٨) الطاعة ؟

فإن قال : لا ، تمكنت وحشة عظيمة .

وإن قال : نعم ، أقر بقولنا .

فإن^(٩) قالوا : لا عذر للعبد في الشاهد أعظم من أن يقول لو قيل له : لم لا فعلت كذا ؟ فيقول : لأنني لم أقدر عليه . فمثله في الغائب .

قلنا : هذا يكون عذراً فيما منع عنه القدرة لا فيما ضيعها بإيثاره بدله ، وبالله

(١) «...» ت: - . (٢) ت: الشروط . (٣) ز: - . (٤) «...» ك: على الخامس .

(٥) زك: + والله الموفق . (٦) أ: فأما . (٧) ز: الآلات والأسباب . (٨) أ: قدرة حقيقة .

(٩) زك: بعين . (١٠) زك: وإن .

التوفيق . على أنه لا يعتب على انعدام المأمور به من قبله بل لفعله ضد المأمور به ، وقد فعل ذلك عن قدرة .

وفي المسألة شبهات كثيرة للخصوم^(١) ، ومن أحكم ما أوردناه لا يتعذر عليه الانفصال عما يورد عليه من تلك الشبهات إن شاء الله تعالى .

(١) أ: الخصوم كثيرة .

الكلام في خلق أفعال العباد

« قال رضي الله عنه ^(١) : وإذا ^(٢) فرغنا من بيان الاستطاعة وإثباتها ^(٣) وأقسامها ووقت ثبوت كل منها ، فنتجاوز إلى الكلام في أفعال العباد أنها مخلوقة لهم أم لله تعالى ، فنقول - وبالله التوفيق - : اختلف الناس في أفعال الخلق .

جعلها بعضهم لله تعالى ونفوا عنها تدبير الخلق وأزالوا ^(٤) عنها قدرتهم ، بل لم يثبتوا لهم قدرة وجعلوها كلها اضطرارية ^(٥) كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة ، وأحالوا اتصاف العباد بالقدرة ، وهو قول جهنم بن صفوان الترمذي . وإضافتها إلى العباد عند هؤلاء مجاز ، فيكون قول القائل : ذهب زيد ومشى عمرو ، بمنزلة قول القائل : طال الغلام ومات زيد وأبيض شعر عمرو وشاخ عبد الله .

وبعضهم جعلوها للعباد وفتعوا ^(٦) تدبير الله ^(٧) عنها بالكيفية وقالوا : يخترعها ^(٨) العباد فيخرجونها من العدم إلى الوجود ويحدثونها ويتولون إيجادها وإحداثها ، شاء الله « تعالى ذلك » ^(٩) أم لم يشأ . وإليه ذهب المعتزلة القدرية بأجمعهم . إلا أن أوائلهم كانوا يتحرجون عن إطلاق لفظة التخليق وتسمية العبد خالقاً ، وكانوا يطابقون جميع المسلمين في قولهم : لا خالق إلا الله ، وإن كانوا يثبتون معنى الخلق ، وكانوا يطلقون لفظة الإيجاد والإحداث ويسمون العبد موجداً محدثاً ، إلى زمن أبي علي الجبائي . فلما رأى معنى الخلق ثابتاً أطلق ^(١٠) لفظة الخلق ^(١١) وسمى العبد خالقاً ولم يبال من مخالفة إجماع الأمة مع إقراره بكونه حجة موجبة للعلم قطعاً كالنص لما رأى من تحير سلفه وعجزهم ^(١٢) عن التفرقة بين الإيجاد والتخليق ، وكان الناس يتعجبون من جرأته على الله تعالى وركوبه خطية مخالفة إجماع

(١) «...» زك : - . (٢) زك : وإذا . (٣) ز : وإسباتها . (٤) ز : وأزالوا . (٥) ت : اضطرارية . (٦) ز : - . (٧) أ : أت : + تعالى . (٨) ت : يخترعوها . (٩) «...» ت : - . (١٠) ت : أك : الخالق . (١١) ت : عجزهم .

المسلمين ليتمكن من تحقيق ضلالتهم ^(١) ، إلى أن نشأ أبو عبد الله البصري المعروف بالجعل ^(٢) منهم وأتى بما لم يتجاسر عليه مشرك وزعم ^(٣) أن / الله تعالى ليس بخالق في الحقيقة بل يوصف بذلك مجازاً ، وإنما الخالق على الحقيقة هو العبد ، تعالى الله عما يقول الظالمون ^(٤) علواً كبيراً .

وإنما تفرّع هذان المذهبان الباطلان ^(٥) المتناقضان ، أعني مذهب الجبرية ومذهب القدرية الحاصلين على طرفي الغلو والتقصير ، من اتفاق الفريقين على مقدمة كاذبة وهي أن دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال لما وجدوا ذلك في الشاهد محالاً ، والشاهد أصل الغائب .

فبعد ذلك نظرت المعتزلة إلى الدلائل الموجبة كون العباد فاعلين قادرين ، فتمسكوا بها وجعلوا أفعال العباد الداخلة تحت قدرهم مخلوقة لهم ^(٦) خارجة عن قدرة الله تعالى ، وعموا عن الدلائل التي توجب إحالة خروج مقدور عن قدرة الله تعالى ^(٧) .

ونظرت الجبرية ^(٨) إلى الدلائل الموجبة ^(٩) دخول هذه الأفعال تحت قدرة الله تعالى ، المثبتة إحالة ثبوت قدرة التخليق لغير الباري جلّ وعلا ، فتمسكوا بتلك الدلائل وجعلوا الأفعال مخلوقة لله تعالى خارجة عن أن تكون مقدورة لغيره لاستحالة تعلّق قدرة غير الله تعالى بما تعلقت به قدرة الله تعالى . ثم لما لم يتصور عندهم مقدور لا تعلّق له بقدرة الله تعالى ، لا يتصور أن يتعلّق مقدور ما بقدرة غير الله تعالى ، ولو كانت لغير الله تعالى قدرة ^(١٠) لكانت قدرة لا يتصور تعلقها « بمقدور ما البتة » ^(١١) ، « ومن المحال وجود قدرة لا يتصور تعلقها بمقدور » ^(١٢) ، إذ ^(١٣) لم يكن حينئذ بينها ^(١٤) وبين العجز فرق ، أبوا على هذه القضية أن يكون لغير الله تعالى قدرة ، وجعلوا أفعال الحيوانات كلها اضطرارية ، وعموا عن الدلائل الموجبة أن يكون للعباد فعل وأن لهم القدرة على أفعالهم .

(١) زك : + لعنه الله . (٢) زك : بالجعل . (٣) أ : فزعم .

(٤) زك : هذا الظالم لعنه الله ، أ : يقوله هذا الظالم الظالمون . (٥) زك : - . (٦) ز : له .

(٧) «...» ك : على الهامش ، ز : - . (٨) زك : + لعنهم الله . (٩) زك : التي توجب إحالة .

(١٠) زك : - . (١١) «...» ك : على الهامش .

(١٢) « بمقدور ما ... تعلقها بمقدور » ز : - ، « ومن المحال ... تعلقها بمقدور » ك : - .

(١٣) ت : إذا . (١٤) ز : بينها .

ومنهم من حقق الأفعال للخلق وقال ^(١) إنهم بها ^(٢) صاروا عصاة مطيعين ، وجعلوها مخلوقة لله تعالى ، ونفوا إحالة تعلق قدرتين بمقدور واحد ، ونفوا الضرورة عن أفعالهم بدخولها تحت قدرة الباري جل وعلا ^(٣) ، فيستفاد بالأول ثبوت العدل ونفي الظلم تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ، وإثبات الفضل تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ ، ويستفاد بالثاني معرفة بأن الله ^(٤) موصوف بما وصف به نفسه ومحمود ^(٥) به كما قال الله ^(٦) : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ . وهذا ^(٧) هو مذهب أهل السنة والجماعة .

ثم الأشعرية وإن وافقتنا ^(٨) في حقيقة المذهب ، فقد زعمت أن ما هو مقدور العبد يسمى كسباً ولا يسمى فعلاً له ^(٩) كما لا يسمى خلقاً ، وهذا منه امتناع عن إطلاق ما أطلقه الله ^(١٠) بقوله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ وغير ذلك من الآيات ، و [ما] أطلق جميع أهل اللسان بقولهم ^(١١) : فعل فلان كذا ، وفلان كريم الفعال ، و [ما] أطلق هو وجميع المتكلمين : فإن الناس بأجمعهم يسمون هذا الباب باب خلق أفعال العباد ، وكذا ذكر الأشعري في كتبه ^(١٢) ، وكذا جميع أصحابه . والامتناع عن إطلاق ما أطلق هو بنفسه تناقض . وقد ^(١٣) تبع الأشعري في هذا الرأي أبا عيسى محمد بن عيسى ^(١٤) الملقب ببرغوث ، وهو في الحقيقة اختلاف في العبارة دون حقيقة المذهب .

ومذهب الجبرية باطل بدلالة السمع والعقل والضرورة التي يصير دافع ^(١٥) ذلك مكابراً .

فأما السمع فنحو ^(١٦) قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ، ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ، وفي الجزء : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَغْمَالَهُمْ حَسِرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ وقوله ^(١٧) : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ... الآية ، وقوله : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ، وغير ذلك مما أثبت لهم أسماء العمال ، ولفعلمهم اسم الفعل بالأمر والنهي والوعد والوعيد . وليس / في الإضافة إلى الله تعالى نفي ^(١٨) ذلك ، بل هي لله تعالى بأن خلقها على ما هي عليه وأوجدتها بعد أن لم تكن ،

[١٣٤ ب]

وللخلق ^(١) على ما كسبوها وفعلوها . على أن الله تعالى أمر ونهى ، ومحال الأمر بما لا فعل للمأمور أو المنهي . وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ .. الآية ، ولو جاز الأمر بذلك بلا معنى الفعل في الحقيقة لجاز الأمر اليوم ^(٢) بشيء يكون ^(٣) لأمس أو للعام ^(٤) الأول أو بإنشاء الخلائق وإن ^(٥) كان لا معنى لذلك في أمر الخلق .

ثم في العقل ^(٦) قبيح أن يضاف إلى الله تعالى الطاعة والمعصية وإرتكاب الفواحش والمناكير وأنه المأمور المنهي المثاب المعاقب ، فبطل أن يكون الفعل من هذه الوجوه له ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن الله تعالى إنما وعد الثواب لمن أطاعه في الدنيا ، والعقاب لمن عصاه ، فإذا كان الأمران فعلاً فإذا هو المجزي بما ذكر ، وإذا ^(٧) كان الثواب والعقاب حقيقة فالأثر ^(٨) والانتفاء كذلك ، ولا قوة إلا بالله ^(٩) .

وكذلك في العقل محال أن يأمر أحد نفسه أو يطيعه أو يعصيه ، ومحال تسمية الله تعالى عبداً ذليلاً مطيعاً عاصياً سفيهاً جائراً ، وقد سمي الله تعالى بهذا كله أولئك الذين ^(١٠) أمرهم ونهاهم ^(١١) ، فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق له ، فيكون هو الرب وهو العبد وهو الخالق والمخلوق ولا غير ثم ، وذلك مدفوع في السمع والعقل جميعاً ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن كل واحد يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله وأنه فاعل كاسب ، فلو جاز ^(١٢) صرف ^(١٣) مثله عما طريق ^(١٤) العلم به الحسن ^(١٥) أو إبطاله فحق ^(١٦) العلم بجميع العالم مثله ، وذلك قول مهجور ^(١٧) ، ومثله قول أهل الجبر . وهذا قول تغني الحكاية عنه ^(١٨) عن ^(١٩) الاطناب فيه لاتقراض الجبرية ^(٢٠) عن آخرهم وارتفاع مقاتلتهم ، ولما ليس لهذا القول معنى يكلم عليه صاحبه ، إذ هو ينفي عن نفسه حقيقة كل قول وفعل ، وإذا انتفى بطل القول ، وبه يناظر ويحاج ، فزال الذي يكون به الحجاج واضمحل .

(١) ت: والخلق . (٢) زك: . . . (٣) ت: . . . (٤) ك: لعام ، ز: لقام . (٥) أ: فإن .

(٦) زك: في الخلق . (٧) ك: وإذا . (٨) زك: والانتثار . (٩) زك: + تعالى . (١٠) ز: الذي .

(١١) أز: أمرهم الله ونهاهم ، ت: أمرهم الله تعالى ونهاهم . (١٢) ك: . . . (١٣) ت: ضرب .

(١٤) (١٥) أ: عما هو طريق . ك: الحسن . (١٦) ت: بحق . (١٧) ت: مجبور . (١٨) أزت: . . .

(١٩) زك: دون . (٢٠) زك: + لعنهم الله .

وأما الكلام بيننا وبين المعتزلة فنبدأ ببيان ما لهم من الشبهة فنقول : إنهم يحتجون من كتاب الله تعالى بقوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [أن] في الآية دلالة كون غيره خالقاً ، لأن إطلاق ذلك يوجب أن له تعالى مزية على كل خالق ، كما يقال : فلان أحذق الكتاب وأجودهم خطأ : ألا يرى أن القول بأنه تعالى أكبر الآلهة محال لاستحالة ثبوت الإلهية لغيره ؟ وههنا^(١) لما أطلق هذا دل أن غيره خالق .

ويتعلقون أيضاً بالأمر والنهي والوعد والوعيد الثابتة من الله تعالى للناس في أفعال^(٢) مختلفة ، ولو كان الله تعالى هو الذي تولّى تخليق^(٣) أفعالهم وإيجادها لصار أمراً نفسه ناهياً إيّاه « واعدأ إيّاه »^(٤) موعداً إيّاه^(٥) ، لأنه هو الذي تولّى إيجادها ، فكان هو المؤمن والكافر والمطيع^(٦) والعاصي ، وذا محال ، من تفوّه به يحكم بانسلاخه عن الدين ، وكذا الذم والمدح على ما يذم ويمدح^(٧) من الأفعال يكونان راجعين إليه ، لأن الموجد بذلك أولى ممن ليس بموجد ، وكذا التعذيب والإثابة يحصلان على فعل نفسه وهما مقابلان بالفعل ، فينبغي أن يكون الله تعالى هو المعاقب المثاب لا العبد ، والقول به كفر .

وقرروا هذا الكلام وأبرزوه على طريقة الاستقراء واشتغلوا بالتقسيم^(٨) وقالوا : فعل العبد لا يخلو^(٩) :

إمّا أن يكون كله من الله تعالى ، تولّى^(١٠) إيجادها بلا صنع « من العبد »^(١١) .
وإمّا أن يكون العبد أوجده أيضاً مع الله تعالى ، فوجد بإيجاد الله تعالى وإيجاد العبد ، وقد شارك العبد^(١٢) الله تعالى في إيجادها .

وإمّا أن كان العبد هو الذي تولّى الإيجاد على سبيل الانفراد والاستقلال والاستبداد .

/ والقسم الأول فاسد لعود المدح والذم على هذه الأفعال إلى العبد دون الله « تعالى ،

ولو كان الله تعالى هو الموجد لها لرجع إليه الذم والمدح .

وللقسم الثاني أيضاً باطل لعود الذم على ذلك إلى العبد دون الله تعالى «^(١) ، ولو كان الأمر على ذلك لم يكن العبد بأولى به^(٢) من الله^(٣) .

فتعين القسم الثالث .

ونظم الناشئ هذا المعنى فقال :

لم تعد^(٤) أفعالنا اللاتي نذم بها إحدى ثلاث خلال حين نخصيها
إمّا تفرّد مولانا بصنعتة^(٥) فيسقط اللوم عتاً حين نأتيها
أو كان يشركنا فاللوم يلحقه إن كان يلحقنا من لائم فيها
أو لم يكن للإله في خليقته صنع فما الذنب إلا ذنب جانيها

قالوا : وكذا دخول^(٦) مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال في الشاهد ، « ولا يختلف الشاهد »^(٧) والغائب في الجائز والممتنع كما في الجمع بين السواد والبياض ، فصار مدعي إمكان دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين في الغائب - مع كونه ممتنعاً في الشاهد - كمدعي إمكان الجمع بين السواد والبياض والحركة والسكون في الغائب مع كون ذلك مستحيلًا في الشاهد ، وذا خروج عن قضية العقول وإبطال للدلائل^(٨) ونقض للبداهة^(٩) .

وكذا القول به يؤدي إلى جعل^(١٠) العباد شركاء لله تعالى في تحصيل الأفعال لأنها تحصل بقدرته^(١١) تعالى وبقدرتهم ، والقول بإثبات الشريك لله تعالى في تخليق العالم كفر صراح^(١٢) وخروج عن التوحيد إلى القول بالثنوية .

وكذا القول به يؤدي^(١٣) إلى أن يكون العباد مضطرين في أفعالهم أو يؤدي إلى تعجيز الله تعالى ، وكلا الأمرين يبين الإحالة ظاهر الفساد ، وما أدى إلى ما هو المحال كان محالاً^(١٤) ممتنعاً في نفسه .

(١) «...» زك : - . (٢) زك : - . (٣) أزت : + تعالى . (٤) أت : لاتعدو ، ز : لما تعدو .
(٥) زك : لصنعتة . (٦) ت : - . (٧) «...» ت : - . (٨) ز : الدلائل . (٩) ز : البداهة .
(١٠) ك : على الهامش . (١١) ز : بقدرته . (١٢) أت : صريح . (١٣) ك : - .
(١٤) ز : محال .

(١) أزت : ثم هينا . (٢) ز : أفعالهم . (٣) زك : خلق . (٤) «...» ت : - . (٥) ت : - .
(٦) ك : على الهامش . (٧) زك : ويحمد عليه . (٨) ز : بأنفسهم . (٩) ك : يخل ، ز : يخفى .
(١٠) ت : توالي . (١١) «...» ز : - . (١٢) ك : على الهامش .

وبيان هذا أن الله تعالى إذا أراد إيجاد فعل العبد^(١) لا يخلو^(٢) الأمر :
إما أن كان للعبد قدرة الامتناع وإما أن لم يكن^(٣) .

فإن لم يكن فهو الاضطرار المحض والجبر الصريح ؛ إذ^(٤) الفعل الضروري ما يتولّى الله^(٥) تخليقه وليس للعبد قدرة دفعه عن نفسه والامتناع عنه ، كالألوان والأكوان^(٦) والهيئات وحركات العروق النابضة وأشباه ذلك ، والقول به فاسد « يعرف فساد »^(٧) بالضرورة والعقل علي مأمّر في إبطال كلام^(٨) الجبرية^(٩) .

وإن كان للعبد قدرة الامتناع فلا يحصل هذا الفعل ، فلا يثبت ما هو مقدور الله تعالى إذا^(١٠) اختار العبد الامتناع عنه ، فيؤدي إلى تعجيز الله جلّ وتعالى عن ذلك^(١١) ، وذلك باطل .

وكذا لو أراد العبد « تحصيله » ، إن لم يكن الله تعالى قدرة الامتناع عنه فهو مضطرباً فيما يفعل ، لأنّ فعل ما لا قدرة للفاعل على الامتناع عنه^(١٢) وتحصيل ضده فعل ضروري ، والقول به كفر .

وإن كان الله تعالى قدرة الامتناع كان العبد مضطرباً ، إذ ليس له قدرة استجلابه عند قصده إلى ذلك إذا امتنع الله تعالى عن ذلك ، ولا قدرة دفعه إذا أوجده الله تعالى ، وهذا هو حد الفعل الاضطراري .

ولأنّ من أفعال العباد ما هو قبيح وسفه ، وإيجاد القبيح قبيح^(١٣) ، وإيجاد السفه سفه ، وموجد ذلك سفيه لأن الإيجاد فوق « المباشرة والاكتساب عندكم . ثم مباشرة القبيح قبيحة »^(١٤) ومباشرة السفه سفه ، فالإيجاد أولى أن يكون كذلك . وكذا الموجد أولى أن يكون سفيهاً من المباشر^(١٥) . وكذا يلزمون الظلم والجور على هذا الوجه . [١٣٥ ب]

(١) زك : - . (٢) ك : يخل ، ز : يخفي . (٣) أت : أو لم يكن . (٤) ت : إذا . (٥) زك : + تعالى . (٦) أت : - . (٧) «...» زك : - . (٨) ك : على الهامش . (٩) زك : + لعنهم الله . (١٠) زت : إذ . (١١) أت : تعجيز الله تعالى جلّ الله عن ذلك . (١٢) «...» ك : مكرر . (١٣) ت : - . (١٤) «...» ز : مكرر . (١٥) ز : المباشرة .

على أنّ ادعاء معنى وراء الوجود يصير الذات به فاعلاً ادعاءً أمر غير معقول ، فكان مدّعي ذلك خارجاً عن قضية العقول .

فهذه^(١) هي الشبهة^(٢) المعروفة لهم ، اقتصرنا عليها وأعرضنا عما سواها مخافة التطويل^(٣) .

والحجة لأهل الحق قوله تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ، وأفعال العباد أشياء فيكون الله تعالى خالقها لعموم الآية .

والخصوم يعترضون على ذلك فيقولون^(٤) : إن^(٥) أفعال العباد مخصوصة من هذه الآية بدليل غرض الآية ؛ فإنها خرجت مخرج التمدّح ، وبدخول أفعال العباد تحتها يزول معنى التمدّح بل يثبت معنى يوجب الذم ؛ وهذا لأنّ من جملة أفعال العباد ما هو افتراء على الله تعالى ووصف له بما لا يليق بصفاته^(٦) وشمّ له وقتل أوليائه وبسط اليد واللسان في رسله وأنبيائه ، ومقابلة سفرائه إلى خلقه وأمنائه على وحيه ومبلغه أمره ونهيه بكل ما قدروا عليه من المكروه ووسّع طوقهم من الجفوة . والمتعرّض لشمّ نفسه والافتراء عليه سفيه^(٧) في الشاهد الذي هو دليل تُبنى عليه أمور الغائب ، فكيف الموجد لذلك والمخرج له من العدم إلى^(٨) الوجود ؟ فعرف^(٩) بهذا أنه تعالى لم يرد بهذه الآية - وإن^(١٠) خرجت مخرج العموم - إلا^(١١) الخصوص ؛ يحقّقه أنّ ذات الله^(١٢) شيء بلا خلاف بيننا وبينكم ، وكذا صفاته « عند كثير منكم أشياء ولم تكن ذاته ولا صفاته »^(١٣) داخلاً تحت هذه الآية ، لِمَا في دخول ذلك فيها زوال ماسيقت له الآية من إثبات التمدّح إلى ما يضاذه من ثبوت النقيصة الموجبة للذم^(١٤) ، فكذا المختلّف فيه . ولا شك أنّ ما كان دخوله تحت الخطاب يوجب إبطال الفرض الذي سيق له الخطاب ويثبت ضدّ ذلك ، يمتنع دخوله تحته وإن كان بحيث يتناول^(١٥) اللفظ من حيث اللغة وإن لم يخص شيء سواه مما تتناوله لفظة الخطاب ، فكيف وقد خصّ منه غيره مما هو مساوٍ لذلك الغير في المعنى الموجب خروجه عن قضية الكلام ؟ ولا شك أنّ

(١) ز : وهذه . (٢) ك : الشبهة . (٣) أت : + والله الموفق . (٤) زك : فنقول . (٥) أت : - . (٦) ت : بصفاته له . (٧) زك : سفه . (٨) ت : - . (٩) زك : فلم . (١٠) زك : إن . (١١) ك : أت + تعالى . (١٢) «...» ز : مكرر . (١٣) زك : للذمة . (١٤) أت : تناوله .

إخراج « بعض ما يتناول اللفظ عن قضية لمعنى يوجب إخراجها ، يوجب إخراج »^(١) جميع ما يوجد فيه ذلك المعنى لاقتضاء العقول التسوية في الحكم « عند ثبوت المساواة في المعنى الموجب لذلك ، على أن العام الذي خص منه شيء يتوقف فيه »^(٢) عند كثير من أهل الأصول لصيرورته^(٣) مجزئاً ، ولا يصح التعلق به لإثبات حكم جار مجرى الفروع يمكن إثباته بما يوجب غالب الرأي من الدلائل ، فضلاً عن إثبات ما هو من جملة الأصول الاعتقادية التي لا وجه إلى إثباتها إلا الدليل القاطع الموجب للعلم الثابت بطريق التيقن . وعند^(٤) أكثر أهل الأصول وإن لم ينقلب مجزئاً إلا أنه لا يوجب الحكم فيما وراء الخصوص من أفراد العموم وأحاده بطريق التيقن ، بل يوجب ذلك بطريق غالب الرأي بلا خلاف بيننا وبينكم . على أن عندكم هذا هو^(٥) حكم العام وإن لم يخص منه شيء . والتعلق بمثل هذا الدليل في الأبواب الاعتقادية جهل بمواضع الحجاج ومواقع الأدلة ومراتبها في أنفسها ودرجات المحال التي تتعلق بها فيها . وتبين بهذا أن لا متعلق بالآية في محل النزاع وموضع الخلاف .

والجواب^(٦) عن هذه الشبهات أن^(٧) يقال : لا ريب أن الآية خرجت مخرج التمدح ، ولا شك أن معنى التمدح يحصل بما يختص هو تعالى به ولا يشاركه فيه غيره ، ولو خص منه المتنازع فيه لزال هذا المعنى ، لأن الآية تصير في التقدير : خالق كل شيء « هو فعله ، أو خالق كل »^(٨) شيء ليس بفعل غيره ، وعندكم يساويه في هذا المعنى كل ماله الأفعال^(٩) الاختيارية من البق والبعوض والكلب والخنزير ؛ فإن كل شيء من هذه الأشياء عندكم خالق كل شيء هو فعله أو ليس هو بفعل^(١٠) غيره ، / ولا تمدح لله تعالى بما يساويه فيه كل مادب ودرج وإن هان وضعف في نفسه . وهذا جهل مفطر بالحقائق ؛ فإنه إبقاء ماسيقت له الآيات بإثبات أمر يوجب ثبوته إبطال ماسيقت له الآيات . والقصد إلى إبقاء^(١١) الشيء بإثبات ما يوجب إبطاله^(١٢) جهل^(١٣) لا يوازيه جهل ولا يخفى فساده على من له أدنى لب .

[و] قولهم إن إيجاد شتم نفسه والافتراء عليه سفه ، استدلالاً بالمتعرض لذلك في

الشاهد ، كلام فاسد ؛ فإنه تعيين بعض فصول^(١) ما اختلفنا فيه . وللمتعلق بالآية أن يقول : إن^(٢) أستدل بها على كون ما هو مستحسن^(٣) في نفسه وصواب وحكمة في ذاته من أفعال المكلفين ، وكون ما ليس يوصف بالقبح والسفه من أفعالهم وجميع أفعال الحيوانات التي لا تكليف عليها ولا أمر ولا نهى ، مخلوقاً له تعالى بقضية عموم الآيات ليثبت التمدح له بما^(٤) لا يتصور ذلك في غيره ، وهو كونه خالقاً لفعل غيره^(٥) ، فيحصل ما هو الغرض من الآيات ، فحينئذ لا يتوجه هذا الاعتراض^(٦) عليه بوجه من الوجوه .

ثم يقال لهم : إن ساعدناكم وقبلنا منكم هذا التعيين فلم قلتم إن إيجاد ما قلتم سفه وقبيح ؟

فإن استدللتم^(٧) بالمتعرض لذلك في الشاهد ، قيل لكم^(٨) : فبأي وصف تجمعون بين الشاهد والغائب ؟ وبأي معنى قبح^(٩) هذا من المتعرض لينظر فيه^(١٠) أن ذلك المعنى هل وجد في حق الموجد ليحكم بالتسوية بينهما ، أو لم يوجد ليمتنع عن التسوية بينهما ؟ وهل هذا منكم إلا التحكم والتشهيه ومجرد التشبيه للموجد بالمتعرض^(١١) ؟ وأنتي^(١٢) لكم هذا ومن أين ترعمون أن^(١٣) ما قبح في الشاهد يقبح في الغائب ؟ أليس أن الله تعالى يرى الزانيين ويعلم بحالهما ويقدر على منعها ، « ثم لا يمنع »^(١٤) عن ذلك « مع القدرة ، عليه »^(١٥) جبراً ؟ بل يخلق القدرة على ذلك الفعل والشدة في الآلة ، ولولا القدرة والشدة لما تصور منها هذا الفعل . ثم^(١٦) في الشاهد من يعلم بزنى عبده بأتمته ويقف على ذلك ويمتنع عن منعها عن ذلك مع القدرة عليه يُعد سفيه^(١٧) وإن لم يتول^(١٨) إعطاء القدرة على ذلك وتهيئة أسبابه . أفترعمون أن^(١٩) الله تعالى سفيه كما أن العبد سفيه ؟ أو ترعمون أن^(٢٠) العبد ليس بسفيه كما أن الله تعالى ليس بسفيه ؟ فبأي الجوابين أجابوا انسلخوا عن الدين . وإن زعموا أن العبد

(١) ت : فصول بعض . (٢) أ : أنا . (٣) ز : مستحق . (٤) ز : - . (٥) ز : بفعل غير . (٦) ز : الاعراض . (٧) ز : استدلكم . (٨) أ : ثم . (٩) ز : قبيح . (١٠) ز : ك : - . (١١) ت : ز : بالمتعرض . (١٢) أ : فأنتي . (١٣) ك : - . (١٤) « ... » : ت : على الهامش . (١٥) « ... » : ز : أ : ثم لا يمنع عن ذلك جبراً . (١٦) ز : - . (١٧) ت : سفيه . (١٨) ز : يترك . (١٩) ك : أ : بأن . (٢٠) ت : بأن .

(١) « ... » : ز : - . (٢) « ... » : ت : - . (٣) ز : لضرورته . (٤) أ : عند . (٥) ز : ك : - . (٦) أ : ويجاب . (٧) أ : بأن . (٨) « ... » : ك : على الهامش . (٩) ز : إلا أفعال . (١٠) ز : بفعله . (١١) ز : بقاء . (١٢) ز : إبطال . (١٣) أ : جهل مفطر .

يوصف بسبب ذلك الصنيع بالسفه ، والله تعالى لا يوصف به ، بل هو الحكيم الذي لا يجوز عليه السفه ، قيل لهم : بطلت ^(١) تسويتكم إذا بين الشاهد والغائب وظهرت جهالتكم .

ثم نكشف عن المعنى الموجب للفرقة بين الشاهد والغائب ليظهر للمسترشد غباوة الخصوم وجهلهم بالحقائق وتمسكهم بالظواهر التي لا طائل تحتها ولا محصول وراءها ، فنقول ^(٢) : إن المتعرض في الشاهد للافتراء عليه ، الحامل غيره على شتمه ، لم يقم في العقول دلالة تنزهه ^(٣) عما قرن ^(٤) به ونُسب إليه من الرذيلة وأنه يظهر لدى السامعين كذب ^(٥) الشاتم له المفترى عليه ويلحق به عار كذبه وبهته ، وعسى السامعون أو أكثرهم أن يصدقوا ^(٦) المفترى فيما افترى فتخط رتبة المشتم في أعينهم « وتنخفض درجته » ^(٧) لديهم ويلتحق به عار ربما ^(٨) لا يغسله عنه مرور الأيام وتطاول مدد الزمان ، بل تبقى وصمة ذلك على الأعقاب على مر ^(٩) الدهور والأحقاب ، فكان المتعرض لذلك متعرضاً لما يَكْسِبُه عار الدهر ويحلب ^(١٠) إليه وإلى ذريته شين الأبدي ، ولا شك أن من هذا غيب فعله وعاقبة صنيعه بلغ ^(١١) في السفه غاية ^(١٢) لا يدانيه سفيه فيها وإن بالغ في سفهه ^(١٣) وتمادى في ^(١٤) طغيانه .

فأما الله تعالى فقد أقام على براءته وتنزيه ذاته عما ينسب إليه المفترون ويصفه به المبطلون أوضح الدلائل وأقواها ، ونصب لذلك أرفع الحجج وأعلاها ، وجعل العقول بفطرها متسارعة إلى تسفيه من لم يعدد المعتقد / لذلك غاية في السفه والغباوة ، والمتفوفة ^(١٥) به ^(١٦) نهاية في الجهل والحماقة ، فكان الله تعالى بإيجاد ذلك عند اختيار الشقي ^(١٧) فعله موجداً ما يوجب إلحاق عار الكذب وشين السفه بما علم منه العدول عن طاعته والإيثار على ذلك لمشاقته وعداوته ، فمن ^(١٨) جعل ذلك ^(١٩) الموجد لما يوجب إلحاق النقائص والرذائل بعدوه سفيهاً ^(٢٠) اعتباراً ^(٢١) بمن يتعرض لإلحاق العار بنفسه ، فهو الجاهل بالدلائل غير عارف بالحقائق ، مع أن الله ^(٢٢) تعالى في إيجاد الكفر حكمة بالغة نبينها على الاستقصاء إذا ^(٢٣)

[١٣٦ ب]

(١) أت: بطل . (٢) زك: + والله الموفق . (٣) ك: تنزيه . (٤) أز: فرق . (٥) ز: الكذب . (٦) ز: أين يصدقون . (٧) «...» أ: على الهامش . (٨) ز: بما . (٩) ت: مد . (١٠) ز: بل . (١١) ز: في غاية السفه . (١٢) ز: سفه . (١٣) ز: - . (١٤) ز: بها . (١٥) أ: الشقي الكذب . (١٦) ز: لمن . (١٧) أز: - . (١٨) ت: سفها . (١٩) ز: اعتبار . (٢٠) ز: الله .

انتبهنا إلى بيان دفع القبح عن إيجاد القبيح ^(١) إن شاء الله تعالى .

وما زعموا أن الآية خُصَّ منها ^(٢) ذات الله تعالى وصفاته ، فهو أيضاً جهل متفاحش ؛ فإن خروج ^(٣) ما يوجب ظاهر اللفظ ، بقضية ^(٤) اللغة ، دخوله فيه ، هو التخصيص ، دون خروج ما لا يقتضي ظاهر اللفظ دخوله فيه ، والله تعالى وإن كان شيئاً ولكن عند ذكر الأشياء لا يفهم دخوله فيه كما لا يفهم دخوله تحت لفظة الوكلاء والعلماء وغير ذلك ، فلم يكن خروج ذاته عن الآية موجباً تخصيص الآية ، فبطل ادعاء خصوص في الآية ليخص ^(٥) المتنازع ^(٦) فيه ^(٧) منها .

ثم نكشف عن حقيقة هذا الكلام ^(٨) لتظهر غباوة القوم وجهلهم بمواقع الخطاب مع دعاويهم العريضة ^(٩) فنقول ^(١٠) : إن اللفظ المستولي على المسميات ينقسم إلى قسمين :

أحدهما ما ينتظم ^(١١) جمعاً كانت أفراده متفقة الحدود ، كهولنا : الرجال ؛ فإن كل شخص يوافق غيره من الأشخاص الداخلة تحت هذا اللفظ ^(١٢) في حد الرجولية ^(١٣) وحد الرجل ، وهذا هو العام المقتضي دخول كل فرد من أفراد تحته بقضية ^(١٤) اللغة ، وخروج البعض منها عن حكم اللفظ يوجب خصوصاً في الخطاب وسلباً لعمومه .

والآخر ما يتناول جمعاً ^(١٥) كانت أفراده مختلفة الحدود ، كلفظة العين ؛ فإنها وإن كانت تقع على الآلة الباصرة وينبوع الماء وقرص الشمس وغير ذلك ، فإنه لا شك أن حدودها مختلفة وأنواعها متغايرة ، وما كان هذا سبيله لا يقتضي الخطاب ^(١٦) الوارد ^(١٧) بمثل هذه اللفظة الاشتغال على كل ما يصح دخوله تحت هذه اللفظة ، بل المراد هو الواحد منها غير عين ، ويتوقف تعيينه على وجود الدليل المعين ، ويسمى هذا النوع مشتركاً ، ولا عموم له بإجماع أهل الأصول . وعند تعيين ^(١٨) البعض مراداً يخرج ما وراءه عن حكم الخطاب ولا يُعد ذلك ^(١٩) تخصيصاً ^(٢٠) .

(١) ك: القبح . (٢) زك: - . (٣) ت: خرج . (٤) زك: تقتضيه . (٥) أ: المتنازع . (٦) زك: فيها . (٧) زك: - . (٨) ز: التعريضة . (٩) زك: + وبالله التوفيق . (١٠) ز: أدهما ينتظم . (١١) أ: هذه اللفظة . (١٢) ت: ز: الدخولية . (١٣) زك: تقتضيه . (١٤) ز: جميعاً . (١٥) ز: الورد . (١٦) ز: لعين . (١٧) أ: ذات .

وحاصل الفرق^(١) أنَّ في المشترك تثبت^(٢) المساواة بين الجميع في جواز دخول كل من ذلك تحت اللفظ عند انتفاء دخول أغياره مما يجوز^(٣) تناول اللفظ^(٤) إتياء لولا دخول غيره فيه . وفي العموم يجوز دخول كل فرد في اللفظ وإن دخل أغياره من أشخاص نوعه فيه .

وبعد الوقوف على هذه الجملة نقول : لفظة الشيء وإن كانت عبارة عن الموجود عندنا - والله تعالى بصفاته موجود ، والعالم بجميع أقسامه موجود - ولكن الله تعالى قديم فيكون واجب الوجود ، والعالم حديث فيكون جائز الوجود . واختلاف ما بين واجب الوجود وجائز الوجود فوق^(٥) اختلاف ما بين عين الشمس وينبوع الماء والآلة الباصرة ، لجواز الشبه والمساواة بين هذه الأشياء بكثير من المعاني ، واستحالة الشبه بين القديم والمحدث بمعنى من المعاني ، فكانت لفظة الشيء إذا أُريد بها القديم لا يجوز دخول المحدث تحته ، وإذا أُريد بها المحدث يمتنع دخول القديم / تحته ، كما في الأسماء المشتركة .

[١٣٧]

وعن هذا قلنا إنَّ الشيء ليس باسم جنس ، والله تعالى وإن أُطلقت^(٦) عليه لفظة الشيء ، ليس من جنس العالم . ولو كانت لفظة الشيء عامّة في القديم والحديث^(٧) لكانت اسم جنس لما تحتها ، وكان القديم نوعاً منه والمحدث نوعاً آخر ، فيختلفان نوعاً ويستويان جنساً ، والقول بإثبات المجانسة بين القديم والمحدث كفر .

فتبين بما ذكرنا وظهر أنَّ الأمر على ما قرّرنا ، ولذا^(٨) لم يكن الله تعالى مراداً^(٩) بلفظة العلماء والوكلاء ، ولم يكن خروجه منها سالباً عموم اللفظة^(١٠) ، فكذا فيما نحن فيه ، فدلَّ أنَّ^(١١) ادعاء الخصوص في هذه^(١٢) الآية صدر عن الجهل بهذه الحقائق . على أنَّ الخصوص هو إخراج ما يوجب ظاهر الكلام دخوله فيه ، وهو لا يوجب دخول المخاطب فيه ؛ ألا يرى أنَّ من قال : دخلت الدار وضربت جميع من فيها وأخرجتهم منها لا يوجب ذلك دخوله فيه ؟ وخروجه منه لا يعدّ خصوصاً ، فكذا هذا^(١٣) .

٢٠

على أنَّنا وإن ساعدناهم في كون الآية مخصوصة ، ولكن خصوص^(١) الباري تعالى^(٢) لا يوجب خصوص أفعال^(٣) الخلق بل يوجب امتناع خروجه ، ومن ظن وجوب حصول شيء بالدليل الموجب امتناع حصوله فهو مغفل جاهل بالوجوب والامتناع ؛ وإنّا قلنا إنَّ خروج ذات الباري تعالى^(٤) عن قضية الآية لا يوجب خروج المتنازع فيه ، لأنَّ دخول ذات الباري^(٥) تحت قضية الآية يوجب^(٦) زوال ما هو الغرض بالآية وهو التمدّح ، إذ لا تمدّح يحصل بدخول ذاته تحت قدرة التخليق بل يزول به^(٧) التمدّح ، فخرج عن الآية لئلا يزول ما هو الغرض من الآية ، وليس في دخول المتنازع فيه تحت الآية ما يوجب زوال ما هو الغرض على ما قرّرنا ، فالقول بوجوب الخروج عن الآية لما لم يقدّم دليل خروجه عنها ، استدلالاً بخروج ما قام دليل خروجه عنها ، تحكّم ظاهر .

وأما دعوانا^(٨) قيام دليل امتناع خروج المتنازع فيه عن الآية فلما سبق منّا القول إنَّ الآية وردت على طريق التمدّح ، وخروج المتنازع فيه عنها يوجب زوال معنى التمدّح لما مرَّ أنه يصير كأنه قال^(٩) : خالق كل شيء ليس بفعل لغيره^(١٠) ، ويساويه في هذه الرتبة كل مادبّ ودرج ، وذا فاسد . فإذا تبين أنَّ عين المعنى الذي يوجب خروج ذات الباري وصفاته عن الآية - وهو خروج الآية مخرج التمدّح - يوجب استحالة خروج المتنازع فيه عنها ، فمن أوجب خروج المتنازع فيه عن الآية بخروج^(١١) ذات الباري وصفاته عنها فهو موجب حصول الشيء بالدليل الموجب امتناع حصوله^(١٢) ، وهو جهل مفرط^(١٣) .

وبهذا يجاب « من زعم »^(١٤) منهم أنَّ خروج ذات الباري^(١٥) عن مقتضى الآية كان لِمَا^(١٦) في دخوله تحتها من الاستحالة ، ودخول أفعال العباد مستحيل ، فيقال : ورود الآية يدل على^(١٧) أنَّ دخول أفعال الخلق ليس بمستحيل ، لأن جعل ذلك مستحيلاً يوجب التسوية بينه وبين مادبّ ودرج ، وذا يزول معنى التمدّح الذي سبقت له الآية . على أنَّنا نسألهم عن دليل الاستحالة .

(١) زك : خص . (٢) زك : سبحانه وتعالى . (٣) ز : الأفعال ، ك : أفعاله . (٤) زك : جل وعلا .

(٥) أت : + تعالى . (٦) ز : لا يوجب . (٧) ت : - . (٨) ك : دعوتنا . (٩) ت : - .

(١٠) زك : غيره . (١١) ك : لخروج ، ز : مخرج . (١٢) ز : حصول . (١٣) زك : + وبالله المعونة .

(١٤) « ... » أ : - . (١٥) زك : + تعالى . (١٦) ز : لها . (١٧) ت : زك : - .

(١) زك : - . (٢) ك : ثبتت ، ز : ثبت . (٣) ز : بما لا يجوز . (٤) زك : اللفظة . (٥) ت : فرق .

(٦) ز : خلقت . (٧) ز : الحدث . (٨) زك : وكذا . (٩) ز : مراد . (١٠) أت : اللفظ .

(١١) ز : - . (١٢) زك : - . (١٣) ز : - .

فإن قالوا : دليل « استحالة ذلك » ^(١) كون الباري ^(٢) حكيماً فلا يليق به تخليق شتم نفسه ، فقد أجبتنا عنه ^(٣) .

وإن جعلوا دليل ^(٤) الاستحالة دخول مقدور تحت قدرة قادرين ، فنقول : مورد الآية يقتضي نفي الاستحالة لما في ثبوت استحالته زوال معنى التمدح ، على أننا نبين أن ذلك ليس بمستحيل إذا شرعنا في المعقول إن شاء الله تعالى . على أن ^(٥) إقامة دليل الاستحالة ^(٦) عليهم لا علينا .

وإن جعلوا دليل ^(٧) الاستحالة قبح هذه الأفعال بقيت الآية حجة فيما ليس بقبيح من أفعال الخلق . / على أن إيجاد القبيح ليس بقبيح في العقول ، إذ تحصيل الشيء على ما ينبغي أن يكون عليه من حسن أو قبح ^(٨) حكمة ، كما أن العلم به على ما هو عليه علم وليس بجهل . ونبين حقيقة هذا الكلام إذا انتهينا إلى المعقول ^(٩) « في المسألة » ^(١٠) .

وليس يستقيم ^(١١) قولهم إن قوله ^(١٢) تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ورد في الأجسام دون الأعراض ، لأن المنازعة في تخليق الأفعال ما كانت ثابتة في زمن النبي عليه السلام ^(١٣) بل حدثت بعد ذلك ، وإنما الخلاف في ذلك الزمان كان بين الموحدين وبين الثنوية والمجوس والزندقة في تخليق الأجسام الضارة ، فوردت الآية لبيان ذلك . لأننا نقول : الخلاف في خلق الأفعال كان في ذلك الزمان وقبل ذلك الزمان ^(١٤) ؛ فإن طائفة من اليهود يقال لهم العنانية كانوا على مذهب إله المعتزلة ، وأكثر النصارى كانت تقول بالجبر ، فإذا هذه دعوى ^(١٥) كاذبة . على أننا نقول : هب أن الخلاف في هذه المسألة لم يكن في ذلك الزمان ، ولكن نقول إن الله تعالى ^(١٦) لما كان عالماً بحدوث مقاتلتكم المضاهية لأقاويل أولئك الثنوية ، أقام الدلالة السبعية على بطلان كل من ذلك ، ما كان من ذلك ثابتاً وما سيحدث مما يضاويه وهو من نتائجه . وليس بيان الكتاب بمقتصر على ما وقع في ذلك الزمان بل تضمن الكتاب بيان ذلك وبيان ما يحتاج إليه ويبتلى به إلى انقراض الدنيا وفنائها .

(١) «...» زك : - . (٢) ذات الباري ، ك : ذلك الباري . (٣) ت : عليه . (٤) ز : شتم دليل . (٥) ك : على الهامش . (٦) ت : استحالة . (٧) ز : - . (٨) ك : وقبح . (٩) زك : + إن شاء الله . (١٠) «...» زك : - . (١١) زك : يستقيم . (١٢) ز : قولهم . (١٣) زك : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ . (١٤) أ : ت : - . (١٥) زك : دعوة . (١٦) أ : سبحانه وتعالى .

والعجب من وقاحتهم حيث يتعلّقون في المسألة بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلُودُونَ أَلَسِنْتَهُمْ بِالْكِتَابِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ وقالوا : نفى أن يكون لهم السنتهم من عند الله . وكذا قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ... الآية يتعلّقون به في نفي خلق الأفعال ، مع أن الخصوم كانوا يدعون ذلك شرعاً ، والآية وردت لبيان أنها ليست بمشروعة من الله ^(١) ، ولا يبالون من صرف الآية إلى أفعال العباد وإن لم تكن المنازعة في ذلك الزمان واقعة في تخليقها ^(٢) ، ثم يصرفون الآية التي تتعلّق بها نحن إلى غير الأفعال لانعدام المنازعة فيها في ذلك الزمان ، وهذا هو عين التناقض وغاية الوقاحة والتحكّم على الكتاب بأرائهم الفاسدة ، عصمنا الله تعالى عن ذلك .

ومّا يدل على مذهبنا إليه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أي وعلمكم ؛ فإن كلمة : ما ، إذا اتصلت ^(٣) بالفعل صاراً عبارة عن المصدر ؛ تقول : أعجبني ^(٤) ما صنعت ، أي صنعك .

والخصوم يعترضون على هذا ويقولون : المراد منه المفعول أي خلقكم ومعمولكم ^(٥) وهي الأصنام المعمولة وهي أجسام ، ولا خلاف في كونها مخلوقة ؛ نظيره قوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ، وهم ما كانوا يعبدون ^(٦) « فعلهم الذي » ^(٧) هو النحت بل كانوا يعبدون المنحوت ، وكذا قوله ^(٨) : « تَلَقَّفَ مَا يَأْفِكُونَ » .

والجواب أن كلمة : ما ، إذا اتصلت ^(٩) بالفعل كان مجموعها ^(١٠) عبارة عن المصدر عند الإطلاق ، هذا هو مذهب سيبويه وإن خالفه الأخفش في ذلك ، حيث جوز ^(١١) سيبويه أن يقال : أعجبني ماقت ، أي قيامك . ولو كان ذا عبارة عن المفعول لما جاز ذلك إلا في الفعل المتعدي ، « والأخفش لا يجوز إلا في المتعدي » ^(١٢) ، غير أن العارفين بكلام العرب المتبحرين في علم النحو مالوا إلى تصحيح قول سيبويه . وإذا ذكر العائد وهو الهاء فقليل : أعجبني ما صنعت ، حينئذ يكون عبارة عن المفعول ، وفي كل موضع جعل عبارة عن المفعول

(١) أ : ت : + تعالى . (٢) زك : المنازعة واقعة في ذلك الزمان في تخليقها . (٣) ز : كلمة فإذا اتصلت . (٤) ز : عجبني . (٥) ز : - . (٦) زك : - . (٧) «...» ز : مكرر . (٨) ك : أ : ت : + تعالى . (٩) ز : كلمة ماذا اتصلت . (١٠) أ : كنا مجموعها . (١١) أ : ت : حتى يجوز . (١٢) ز : التعدي ، «...» ت : - .

[١٣٨ أ] الدليل فليبرزه . والدليل على أنه عند الإطلاق ينصرف إلى ما بيننا قوله تعالى : ﴿ جَزَاءَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ، أي بعملهم دون معمولهم ، وقال تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ أي بعملكم ، إذ الجزاء يكون بالعمل دون المعمول ، وكذا دخول الجنة ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ أي نحتكم ، لأنهم لما كانوا لا يعبدون تلك الأعيان إلا بعد ما غتوا ولم يروها مستحقة للعبادة^(١٢) إلا به ، صاروا^(١٣) في الحقيقة عابدين نحتهم^(١٤) دون منحوتهم .

ومما يتعجب منه العاقل أن المعتزلة يتعلقون في^(١٥) المسألة بقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ... الآية ، ويصرفون ذلك إلى فعلهم في هذه الأعيان ، ولا شك أن المذكور في الآية أعيان لأفعال ، ثم إذا آل الأمر إلى هذا الذي هو اسم الفعل صرفوه إلى محل الفعل . وبمثل هذا يتبين أنهم يلعبون^(١٦) بكتاب الله تعالى ويحملونه على^(١٧) ما تميل إليه أهواؤهم دون ما توجهه حقائق الأدلة .

على أننا وإن صرفنا الآية إلى المعمول وجعلنا كأنه قال : والله خلقكم ومعمولكم ، فالاستدلال بالآية باقٍ ، لأن الله تعالى لم يكن خالقاً^(١٨) للمعمول لو لم يكن علمهم^(١٩) مخلوقاً له ، لأن ذلك الجسم بدون عمل العباد^(٢٠) لا يكون معمولاً ، وهو تعالى أثبت الخلق للمعمول ، فدل أن العمل الذي صار به الجسم المخلوق معمولاً كان مخلوقاً له حتى جعل المعمول مخلوقاً له ، والله الموفق .

وبعض المتكلمين أجاب أن الآية لما احتملت الأمرين ، أعني أن هذه اللفظة لما كانت تذكر ويراد بها المعمول وتذكر ويراد بها العمل ، حملت عليهما^(٢١) جميعاً ، ولكن فيه « وهاء لما فيه »^(٢٢) من جعل المشترك^(٢٣) مشتلاً ، وهو غير سديد .

ثم مما^(٢٤) يبطل التأويل على أصل المعتزلة أن عندهم : الفعل والمفعول واحد^(٢٥) ، فكان

(١) أرث :- . (٢) ز : للعباد . (٣) زك : صار . (٤) «...» ز :- . (٥) ز : يلعبون . (٦) ت : إلى . (٧) ز :- . (٨) ز : علمهم . (٩) ت : العبادة . (١٠) ز : عليها . (١١) «...» ك : على الهامش . (١٢) زك : لفظ المشترك . (١٣) ك : ما ، ز :- . (١٤) ز :- .

العمل والمعمول واحداً^(١) ، والصم ليس بفعل للعبد فلا يكون معموله ، فأما الفعل في الصم فهو فعل العبد ، فكان هو بعينه معموله ، فانصرفت إليه الآية بخلاف « قوله تعالى »^(٢) : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ، لأن النحت غير المنحوت ، ولا اتحاد بينهما عندهم^(٣) ، فكان المنحوت عين الصم ، فأما فيما نحن فيه فبخلافه ، والله الموفق .

وهذا يجيبهم من زعم اتحاد^(٤) الفعل والمفعول ممن ساعدنا^(٥) في هذه المسألة ، والله الموفق^(٦) .

ثم التعلق من أوائل البصرية وجميع البغدادية منهم بقوله تعالى : ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ليس بصحيح لمساعدتهم إيانا على أن من سوى الله تعالى^(٧) ليس بخالق ويستحيل وصف من سواه به . ولو تعلق^(٨) بذلك متأخرو أهل البصرة المجوزون ذلك^(٩) ، يقال لهم : الخلق يذكر ويراد به التقدير والتصوير دون الاختراع والإيجاد ، وعلى^(١٠) هذا التقدير « يجوز أن »^(١١) يسمى العبد خالقاً : قال قائلهم :

«ولأنت^(١٢) تقري ما خلقت^(١٣)» وبعد ض القوم يخلق ثم لا يفري

فكانت الآية محمولة عليه دفعا للتناقض عن الآيات .

والدلائل على أن العبد يكون فاعلاً ولا يكون خالقاً وأن الله^(١٤) هو الخالق ، ويجوز إطلاق اسم الخالق على العبد ، وإن لم يكن خالقاً ، إذا ضم إلى^(١٥) الخالق ، « كما يقال »^(١٦) : سَنَةُ الْعُمَرَيْنِ ، في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وإن كان أبو بكر^(١٧) لا يسمى عند الانفراد^(١٨) عمر ، وكذا يقال للشمس والقمر قران : قال القائل :

أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قراها والنجوم الطوالع

وإن كان اسم القمر لا يُطلق على الشمس عند الانفراد ، فكذا هذا ، والله الموفق .

(١) ز : واحد . (٢) «...» زك :- . (٣) زك :- . (٤) أت : باتحاد . (٥) ك : يساعدنا . (٦) زك : وبالله المعونة والتوفيق . (٧) «...» ز :- . (٨) ك : تعلق . (٩) ز : وذلك . (١٠) ز : على . (١١) «...» ت :- . (١٢) زت : ولأنت . (١٣) «...» أ : على الهامش . (١٤) ك : والله . (١٥) ز :- . (١٦) «...» ز :- . (١٧) زك : + رضي الله عنه . (١٨) ز : انفراد .

وأما المعقول لنا في المسألة فنقول وبالله التوفيق : إن الكلام في المسألة يقع في مواضع :

أحدها في إثبات الاستحالة لثبوت قدرة التخليق لغير الله تعالى .

والثاني في أن العبد له فعل وإن لم^(١) تكن له قدرة التخليق ، وليس بمضطر فيه .

[١٣٨ ب] / والثالث في أن دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين من جملة المجوزات دون المتنتعات .

والرابع في أن لا حاجة بنا إلى بيان مائية الكسب ، ثم الاشتغال بذلك على طريق المساهلة .

والخامس في أن إيجاد^(٢) القبيح ليس بقبيح ، وتحصيل^(٣) ما هو مذموم في نفسه ليس بمذموم ، كإيجاد^(٤) الظلم والسفَه^(٥) والكفر وغير ذلك ، وما يتصل بهذا الفصل من بيان مائية ١٠ الحكمة والسفَه والعدل والجور .

والسادس في بيان مائية الشركة^(٦) .

وتتكمّل في كل فصل من هذه الفصول ببعض ماتكلم به أرباب الكلام وأئمة أهل الإسلام من سلفنا رحمهم الله^(٧) .

فصل

في أن إثبات قدرة التخليق لغير الله تعالى محال

الدليل على ذلك وجوه :

أحدها فقد شرط ثبوت تلك القدرة ، وثبوت الشيء في حال انعدام شرطه الذي علّق وجوده به محال ، تشهد العقول الصحيحة بفطرها بإحالتها .

والآخر : شهادة نفس العقل .

والثالث أن^(١) إثبات قدرة التخليق له يؤدي إلى أمر^(٢) محال عرفت إحالته بإجماع الخصوم وشهادة العقول . وما يؤدي إلى المحال تُعرف إحالته ، لأن الصحيح لا يُنتج الفاسد « والحق لا يولد الباطل .

١٠ أمّا الأول فبيان أنه شرط^(٣) ثبوت^(٤) قدرة^(٥) التخليق هو ثبوت العلم للخالق بالخلق قبل حصول الخلق . ودليل كون^(٦) ذلك^(٧) شرطاً كتاب الله تعالى ومساعدة الخصوم وشهادات المعارف .

١٥ أمّا الكتاب فقوله^(٨) تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ . أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ، فالآية نص^(٩) على أنه خالق أفعال العباد ، وفيها أيضاً إشارة إلى أن كل خالق ينبغي أن يكون عالماً بما خلق .

أمّا كونها نصاً فظاهر ؛ فإنه تعالى^(١٠) أخبر أنه يعلم ما أسر^(١١) به العبد في قلبه وما جهر به^(١٢) ، ثم قال^(١٣) : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ وهو بيان أنه هو الخالق لأنه جعل كونه خالقاً

(١) زك : - . (٢) زك : - . (٣) أت : - . (٤) «...» ز : على الهامش . (٥) ك : القدرة .

(٦) أ : على الهامش . (٧) زك : - . (٨) زك : قوله . (٩) زك : تدل . (١٠) أت : - .

(١١) أت : أسر . (١٢) أت : - . (١٣) زك : وقال .

(١) ت : - . (٢) ز : اتحاد . (٣) ت : ويحصل . (٤) ز : كاتحاد . (٥) زك : السفَه والظلم .

(٦) ز : الشرك . (٧) زك : + تعالى ، أزت : + إن شاء الله تعالى .

مقررًا لما أخبر من تعلّق علمه به كأنه قال : وهل يتصور ألا يعلم من خلقه ؟ وأبدأ يثبت^(١) الشيء بما هو أظهر منه . ولا يرتاب أحد في كون الأفعال معلومة « لله تعالى »^(٢) ، والله تعالى جعل العلم بهذا ثابتاً^(٣) بثبوت تخليقه له ، فكان هذا^(٤) إخباراً بكونه مخلوقاً له ، ثم بناء لثبوت العلم به على كونه مخلوقاً له . ومثل هذا من أظهر ما يستدل به من النصوص .

وأما^(٥) الإشارة فلأنه أثبت علمه بما أسروا أو جهروا^(٦) بإثبات تخليقه لذلك ، ولو جاز التخليق ممن^(٧) لا علم له بنا^(٨) خلق لم يكن إثبات العلم بإثبات ما يجوز ثبوته بدون العلم حكمة ؛ كمن يقول لآخر : أنا عالم بالفقه والكلام ، ثم يقول : ألا أعلم أنا ذلك وأنا ابن نزار ؟ أو يقول : وأنا^(٩) طويل أو قصير ، أو أنا عراقي أو حجازي ، أو يقول : ألا يعلم الفقه من^(١٠) هو بطل كمي^(١١) أو جواد^(١٢) سخي ؟ جل الله تعالى أن يثبت علمه بشيء بناء على ما لا يوجب له العلم به ويجوز تعريه عن العلم ، فيكون في إثباته سفيهاً مثبتاً الشيء بما لا يجب^(١٣) ثبوته به ، كالذين يجهلون طرق إثبات الأشياء على منكري ثبوتها ، فصح^(١٤) ما ادّعينا من ثبوت العلم بالمخلوق شرطاً لثبوت قدرة التخليق أو قرينة^(١٥) لها لاتزالها^(١٦) بوجه من الوجوه وفي^(١٧) حال من الأحوال ، مع ما كانت الآية نصّاً في إثبات خلق أفعال العباد . فإذا أثبت الله تعالى قول أهل الحق بكتابه نصّاً^(١٨) ، وأشار لهم أيضاً إلى ما هو المعقول في المسألة ، نصرته من الله تعالى لحزبه وتأييده لدينه بكل نوعي الحجّة ، أعني بها^(١٩) السمعي والعقلي ، والله تعالى يحقّ الحق^(٢٠) ويُبطل الباطل ولو كره المجرمون .

/ وتأويل المعتزلة أن كلمة : من ، ليست براجعة^(٢١) إلى الله تعالى وليست هي الفاعلة لفعل يعلم^(٢٢) ، بل هي مفعوله^(٢٣) ، والفاعل مضر وهو اسم الله^(٢٤) ، وتقدير الآية : ألا يعلم الله من خلق ، ثم بعد ذلك يحتمل^(٢٥) أن يكون قوله : خلق ، فعلاً لله تعالى

[١٣٩]

(١) ز: ثبت . (٢) «...» ز: - . (٣) ز: ثابت . (٤) زك: تخليقه فكذا هذا .

(٥) ز: وما ، ك: وإذا . (٦) ت: وجهروا ، زك: أجهروا . (٧) أ: ت: بما . (٨) ز: - . (٩) ز: - .

(١٠) زك: ممن . (١١) ز: مكي . (١٢) ز: جواداً . (١٣) أ: ت: يوجب . (١٤) ز: تصح .

(١٥) ز: قرنه . (١٦) ز: يزأله . (١٧) ز: في . (١٨) ز: قول أهل الحق نصّاً بكتابه . (١٩) ز: - .

(٢٠) زك: هي براجعة . (٢١) أ: زك: بفعل . (٢٢) ت: معقولة . (٢٣) ت: زك: + تعالى .

(٢٤) ت: يجهل .

واقعاً على كلمة : من ، فيكون تقدير الآية : ألا يعلم من خلقه^(١) ، ويحتمل^(٢) أن يكون قوله : خلق ، فعلاً : من ، فيكون تقدير الآية : ألا يعلم من خلق القول وأسرّه وجهر به^(٣) .

هذا تأويل فاسد ، بل^(٤) هو إبطال للآية^(٥) ؛ فإن الآية وردت مورد التوعّد^(٦) كقوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ أي أن الله تعالى عليم بأقوالكم ، أسرّتم بها أو جهرتم^(٧) ، غير أنه خصّ المضر من القول بالعلم به^(٨) لِمَا أن إثبات العلم « به إثبات للعلم »^(٩) بما جهر به منه ضرورةً ، وإثبات العلم بذلك إثبات المجازاة كما في قوله : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ، وإذا ظاهر في مبتدل الكلام ، ثم خرج^(١٠) قوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ مخرج تقرير العلم بذلك على ماقررنا ، ولذا خرج عقيب إثبات العلم به ، كما يقال : إنه عالم بأخلاق فلان ومذاهبه وطرائقه وضرائبه طبيعة^(١١) ، ألا يعلم من صحبه مدّة عمره وطول حياته . ثم ليس في إثبات العلم بمن خلقه الله تعالى إثبات للعلم بما لم يخلقه وإن كان ذلك فعلاً له^(١٢) ، كما ليس في إثبات تخليق الأنفس إثبات تخليق أفعالها عند المعتزلة فيصير قوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ خالياً عن الفائدة خارجاً على حكم العبث ، جلّ الله^(١٣) عن^(١٤) أن يكون هذا وصف كلامه .

وأما مساعدة الخصوم ، فإنهم ساعدونا أن^(١٥) من شرط خروج الفعل محكماً متقناً كون الفاعل عالماً بذلك ، ولذا^(١٦) كان الفعل الحكم المتقن دليل كون الفاعل عالماً ، وإن لم يكن عند الكفبي دليلاً على العلم ، لا^(١٧) في الشاهد ولا^(١٨) في الغائب ، وعند الجبائي يكون دليلاً على العلم في الشاهد دون الغائب على ما سبق في مسألة الصفات .

وكذا شهادات المعارف ؛ فإن كون الفعل الحكم المتقن مفتقراً إلى كون الفاعل له عالماً به مما تمكّن في بدائه العقول وأوائل الفكر ، حتى إن من رأى فعلاً^(١٩) محكماً متقناً حكم بأول الفكرة وسابق البديهة بكون فاعله عالماً حاذقاً في الصناعة ، ومن جوّز حصول مثله ممن لا علم له به تسارع الناس إلى تسفيهه ونسبته إلى الغباوة والجهل .

(١) زك: خلقهم . (٢) ت: ويجهل . (٣) زك: وجهره . (٤) ك: على الهامش . (٥) زك: الآية .

(٦) أ: التوعيد . (٧) ت: أجهرتم . (٨) زك: - . (٩) «...» ك: على الهامش . (١٠) زك: - .

(١١) زك: - ، أ: على الهامش . (١٢) زك: - . (١٣) ز: + تعالى . (١٤) ت: - . (١٥) ت: - .

(١٦) زك: وإذا . (١٧) زك: - . (١٨) ك: لا . (١٩) ز: فعل .

وإذا ثبتت^(١) هذه القاعدة فنقول : لو كان للعبد قدرة تخليق فعله لكان^(٢) ينبغي أن يكون له العلم بكيفية خروجه من العدم إلى الوجود وبما يخرج عليه فعله من المقادير والأحوال والأوصاف ، وحيث رأينا جهله بهذه المعاني^(٣) وانعدام علمه بها ، دلّ أن لا قدرة له على فعله^(٤) من حيث التخليق ؛ ألا يرى أنه لو كان جاهلاً بالفعل أصلاً لكان خارجاً عن قدرته أصلاً ؟ فإذا كان جاهلاً بالتخليق كان ذلك خارجاً عن قدرته ، ولا شك في جهله بما يتصور ذلك أيضاً في وهمه ، فما ينبغي أن يكون له عليه من حيث التخليق قدرة . وكذا لا يبلغ علمه مقدار فعله^(٥) ويقصر عن الوقوف على^(٦) القدر الذي يشغله من الهواء والمكان وعدد أجزاء المكان الذي قطعه بتحريك^(٧) يده ، ويقطع كل جزء لا يتجزأ من الهواء يحصل^(٨) في يده حركة ، وبمجموع^(٩) تلك الحركات يحصل ما قصد إليه من الفعل ، فإذا لم يكن عالماً^(١٠) بعدد « أجزاء الهواء والمكان لم يكن / عالماً بعدد »^(١١) الحركات التي حصل منها^(١٢) الفعل الذي قصده ، فلم يكن عالماً بقدر الفعل . وكذا يكون جاهلاً بقدر الزمان الذي يشغله بفعله ، وفي كل جزء لا يتجزأ من الزمان يحصل فعل^(١٣) على حدة ، فكان الجهل بأجزاء الزمان جهلاً بعدد الأفعال التي يحصل بمجموعها ما هو المقصود . وكذا يخرج فعله على^(١٤) حسن وقبح^(١٥) لا يبلغ علمه قدرهما ، بل يحصل اعتقاد الكافر والبتدع على قبح^(١٦) لا علم لها به البتة ، بل يظن كل واحد منها أن اعتقاده في غاية^(١٧) الحُسن ونهاية الصحة ، وهو موصوف بضد ذلك .

ولما ثبت^(١٨) جهله بفعله من هذه الوجوه دلّ أن لا قدرة له عليه من هذه الوجوه ، فكان من هذه الوجوه^(١٩) متعلقاً بقدرة غيره ، وهو يعلم به من حيث إنه حركة أو سكون ، طاعة أو معصية ، « مأمور به »^(٢٠) أو منهي عنه ، فكان له من هذه الوجوه عليه قدرة .

فإن ساعدتُ الخصوم لنا على هذا فقد انتقادوا للحق وأبطلوا مذهبه .

(١) زك : بينت . (٢) ز : لما كان . (٣) ز : . . . (٤) ز : فعل . (٥) ك : أت : يتقدر .
(٦) ز : مقدار لجهله . (٧) ز : من . (٨) ز : بتحريكه . (٩) ز : تحصيل . (١٠) ت : وبمجموع .
(١١) ت : . . . (١٢) « ... » زك : . . . (١٣) ت : فيها . (١٤) ك : فعله . (١٥) زك : عن .
(١٦) ز : وقبح . (١٧) ز : . . . (١٨) ز : بينت . (١٩) ز : للوجوه . (٢٠) « ... » زك : . . .

وإن ادّعوا ثبوت علم العبد^(١) بهذه الوجوه كابروا وعاندوا وادّعوا ما يعرفون كذبهم فيه .
بيقين .

وإن سلّموا قُدَّ العلم « وثبوت الجهل بهذه الوجوه ، ومع ذلك أثبتوا للعبد القدرة على الفعل^(٢) مع جهله^(٣) بهذه الوجوه ، فقد «^(٤) ناقضوا وعاندوا كتاب الله في جعله العلم بذلك شرطاً لثبوت القدرة ، وخرجوا أيضاً عن شهادات المعارف .

وإن زعموا أن الأفعال من هذه الوجوه ليست بداخله تحت قدرة العبد لانعدام شريطة القدرة ، وليست بداخله أيضاً تحت قدرة الله^(٥) ولا حاصلة بها ، فقد جعلوا حصول الفعل من هذه الوجوه بذاته ، من غير حاجته إلى موجد له ، مع كونه محدثاً . ولو جازا في الفعل لجاز في جميع العالم ، ولو جازا في جميع العالم لبطلت الدلالة على ثبوت الصانع ، مع أن التكليف بهذا الفعل والثواب والعقاب عليه لما جاز ولم يقبح ، مع أنه من هذه الوجوه غير داخل تحت قدرته ، لماذا لم يجوز لو كان الفعل من هذه الوجوه داخلاً تحت قدرة الله تعالى^(٦) ؟ وأي^(٧) فرق في حق العبد بين أن يكون الفعل من هذه الوجوه داخلاً تحت قدرة الله تعالى^(٨) وبين^(٩) ألا يكون داخلاً تحت قدرة أحد إذا كان خارجاً عن قدرته من هذه الوجوه ؟

فإذا تقرّر بما ذكرنا ما ادّعينا من انعدام شريطة ثبوت قدرة التخليق للعبد ، والله الموفق .

فإن قالوا : من الجائزات^(١٠) ثبوت العلم للعبد بفعله من هذه الوجوه ، وإذا كان ثبوت الشرط من الجائزات كان ثبوت القدرة من الجائزات .

قيل لهم : هذا عدول عن الكلام في المتنازع ؛ فإن التنازع^(١١) بيننا وبينكم وقع^(١٢) في هذه الأفعال الحاصلة مع الجهل من العباد بها بهذه الوجوه ، فادّعيتم أتم كونها مخلوقة

(١) زك : للعبد . (٢) أ : للعباد قدرة الفعل . (٣) أ : جهله . (٤) « ... » ت : . . .
(٥) ك : أت : تعالى . (٦) أ : سبحانه وتعالى . (٧) زك : وإن . (٨) أ : سبحانه وتعالى .
(٩) زك : فبين . (١٠) ك : أت : الجائز . (١١) ز : المتنازع . (١٢) زك : وقعت .

للعباد ، ونحن أبينا^(١) ذلك وثبتنا بالدليل استحالة بحمد الله تعالى . فبعد ذلك تصوّر ثبوت هذه الشريطة في الجملة ممّا لا ينفككم .

على أنّنا نقول : ليس في مقدور البشر الاطلاع على الإخراج من العدم إلى الوجود ، فلا يتصور ثبوت شريطة قدرة التخليق ، على أن ثبوت شريطة الشيء ممّا لا يوجب ثبوته إذا امتنع ثبوته بدليل آخر ، وقد امتنع هنا بدليل آخر ؛ نبين ذلك إذا انتهينا إلى إقامة الدليل على أن إثبات قدرة التخليق تؤدي إلى المحال . / ونحن نتكلم معكم في حال انعدام العلم الذي هو شريطة « ثبوت القدرة ، فنَدعي استحالة ثبوتها في حال انعدام العلم الذي هو شريطة « ثبوتها ، وامتناع ما تعلق ثبوته بوجود شرط يكون^(٢) ثابتاً عند انعدام الشرط ، ولا يفتر امتناع المعلق إلى الشرط بل يفتر إلى انعدامه ، لأن شرط وجود المعلق وجود نفس الشرط لا إمكان وجوده . وإذا عُرِف هذا تبين حيّد الخصوم عن محز السؤال باشتغالهم ١٠ بثل هذا الخيال ، والله الموفق .

وأما شهادة نفس العقل^(٤) أنّ العبد ليست له قدرة التخليق ، فهي أنّ أفعال العباد لا تخرج على ما يقصده العبد من الوصف لفعله بل تخرج على ما يضاف ذلك الوصف ، فلو^(٥) كان العبد له قدرة الاختراع والإيجاد لأوجده على ما يريد من الوصف ويقصده ، وحيث^(٦) لم يوجد الفعل على وفق مراده دلّ أنّ الموجد لذلك غيره ، فجعله فعلاً له على الوصف الذي ١٥ شاء الموجد أن يوجده ويجعله فعلاً للعبد ، والعبد تتعلق قدرته بذلك الموجد^(٧) على الوصف^(٨) الذي أوجده الموجد .

ودليل خروج فعل العبد عن الوصف الذي يقصده العبد وخصوله على وصف لا يقصده بل يقصد ضده أمران :

أحدهما ممّا يعرف امتناع حصول ما قصده من الوصف ، وحصول ما يضاف الوصف ٢٠ بالعقل^(٩) .

والآخر يعرف ذلك فيه بالحسن .

(١) ز: أثبتنا . (٢) «...» أ: على الهامش . (٣) أ: كون . (٤) أ: الفعل . (٥) ز: ولو . (٦) ز: - . (٧) ز: الموجد . (٨) ز: على الوجه . (٩) ت: بالفعل .

أما ما يعرف ذلك فيه بالعقل^(١) ، فهو أنّ الكافر يعتقد وجوب عبادة الصم^(٢) وبيّنا^(٣) ذلك بجوارحه ، يريد حصول ذلك كله على صفة الحسن دون القبح^(٤) ، ومعلوم أنّ حصول ذلك على ما يضاف الحسن^(٥) وهو القبح^(٦) ، لا على الحسن^(٧) الذي قصده .

وأما ما يعرف^(٨) ذلك فيه^(٩) بالحسن ؛ فإنّ الإنسان يتأذى بالمشي الدائم ويتألم بالقيام ٥ الممتد اللازم ، وكذا بكل فعل ثابر^(١٠) المرء على اكتسابه وواظب على ارتكابه ، ولا شك أنّ الفعل لا يقصد إليه الفاعل ليتألم به ويتأذى ، ومع هذا يحصل^(١١) مؤذياً متعباً ، فصحّ ما دعينا من خروج^(١٢) الفعل على ضد ما يقصده العبد من الوصف دون ما يقصده ، ودلّ ذلك أنه لو وجد ياجده لوجد على ما يقصده « العبد من الوصف »^(١٣) دون ما لم يقصده ، فإذا لم يوجد على^(١٤) ذلك دلّ أنّ^(١٥) له موجد^(١٦) أخرج^(١٧) الموجد^(١٨) على ما أراده ؛ يحقق ١٠ هذا أنّ خروج الكفر وعبادة الصم على ما يقصده الكافر من الحسن^(١٩) وكونه حقاً وصواباً وطاعة لله تعالى يتقرب بها إليه يضاف الحكمة^(٢٠) وينافيا ، وخروجه على ما^(٢١) خرج عليه من القبح بما يقتضيه التدبير الصائب والحكمة البالغة . ثم وجوده على هذا الوصف - وإن لم يقصده الكافر - إمّا أن كان بالكافر ، أو^(٢٢) بالفعل نفسه ، أو بوجود مختار تولّى إيجاده عليه .

١٥ فإن كان بالكافر أوجب ذا جواز^(٢٣) حصول جميع الأفعال الحكيمة^(٢٤) ممّن لا يقصد تحصيلها ، وإذا يؤدي إلى القول بالطبائع والنجوم وهو فاسد ، على أنّ فساد ذلك متقرّر في البدائه وإن لم يؤدّ ذلك إلى مذهب باطل .

وإن كان بالفعل نفسه أوجب ذلك جواز وجود جميع الأفعال الحكيمة من السموات والأرضين بلا موجد قصد إيجادها وتحصيلها ، وذا محال .

٢٠ وإن كان بفاعل مختار تولّى إيجاده على ما هو عليه من الوصف صح^(٢٥) ما ذهبنا إليه .

(١) أ: يعرف فيه ذلك ، ز: يعرف ذلك بالعقل . (٢) ز: عبادة الوصف . (٣) ز: وبيّنا . (٤) ز: القبح . (٥) ت: الحسن . (٦) ز: القبح . (٧) ت: الحسن . (٨) ز: وما يعرف . (٩) ك: على الهامش . (١٠) ك: تأثر . (١١) أ: حصل . (١٢) ك: الخروج . (١٣) «...» ز: - ، ك: على الهامش . (١٤) ز: - . (١٥) ز: أنه . (١٦) ز: موجد . (١٧) ز: خرج . (١٨) ز: الموجد . (١٩) ت: الحسن . (٢٠) ت: الحكم . (٢١) ز: كما . (٢٢) أ: أم . (٢٣) ك: على الهامش . (٢٤) أ: الحكمة . (٢٥) أ: لصح .

فإن قالوا : هَبْ أَنْ صفة القبح للفعل وكون الفعل مؤذياً متعباً تولّى غير الكافر والماشي إيجاده ، ولكن لِمَ قلتم إن إيجاد نفس الكفر والمشي تولّى إيجادهما غير الكافر والماشي ؟

[١٤٠ ب]

قيل : هذا السؤال إنّا يتحقق فيما كانت الصفة / معنى وراء الموصوف ، كما في الأجسام وصفاتها ، فيتخبط إنسان فيقول : يتولّى فاعلاً إيجاد الصفة ، وآخر إيجاد الموصوف فلا يكون مُحِيلاً^(١) في نفس الدعوى ، وإن^(٢) كان الدليل يوجب لدى التحقيق فساد قول من يدّعي تعدّد الموجدين^(٣) . فأما في الأعراض التي كانت صفاتها في الحقيقة راجعة إلى ذاتها فلا^(٤) يستقيم^(٥) مثل هذا الكلام .

فإن قالوا : لما كانت صفات الأفعال راجعة إلى أعيانها فالكفر إذاً فعل وهو قبيح ، فيتولّى العبد إيجاده من حيث الكفر ، ويتولّى الله تعالى إيجاده من حيث القبح ، وكذا هذا في المشي والإيذاء والإيلام . وهذا معنى ما ذكر الكعبي أن العبد مختار في فعله مضطراً^(٦) في تألّمه ، واختار عنده مَنْ تولّى إيجاد الكفر ، والمضطر عنده مَنْ تولّى غيره^(٧) إيجاد صفة فيه لا قدرة له عليها .

قيل : هذا السؤال على أصلكم فاسد من وجوه :

أحدها أنه يوجب القول بجهات الفعل ، وهو عندكم باطل .
والآخر اعتراف بما جعلتموه من أقوى الشبهات لكم في المسألة ، وهو دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين .

والثالث أن هذا عندكم إثبات الشراكة^(٨) بين الله تعالى وبين العبد في هذا الفعل ، والقول بذلك باطل .

والرابع أن موجد القبح الراجع إلى ذات القبيح كان موجداً للقبيح^(٩) ، وعندكم موجد القبح سفيه ، والله^(١٠) يتعالى عن فعل السفه^(١١) بلا خلاف بيننا وبينكم ، وإن كان عندكم

(١) ز: مختلاً . (٢) ز: ولن . (٣) ت: الموجودين . (٤) ز: - . (٥) ك: لم يستقم .
(٦) ت: مضطراً . (٧) ت: - . (٨) ز: الشرك . (٩) أ: القبيح . (١٠) ز: ك: + تعالى .
(١١) أ: للسفه .

موصوفاً بالقدرة عليه .

على أنّا نلزمكم فنقول: لو كان العبد أوجده من حيث إنه فعل ، والله تعالى أوجده من حيث إنه^(١) قبح كما تزعمون ، لَلَزِمَ أحدُ أمرين ، كل واحد منهما محال ؛ وبيانه أن العبد إذا قصد تحصيل الكفر فأوجده ، إمّا أن يكون الله تعالى مختاراً في إيجاده من حيث إنه قبح ، أو مضطراً إلى ذلك .

فإن قالوا : هو مختار .

نقول : كان من الجاز أن يمتنع^(٢) عن إيجاده من حيث إنه قبح فيوجد الكفر بدون صفة القبح ، وهو محال .

وإن قالوا : هو مضطر في إيجاده ، فهو كفر لما فيه من دعوى العجز على الله^(٣) وإدخاله تحت قدرة الغير وقهره ، والله الموفق .

ولا يلزمنا هذا في التخليق والاكتساب على ما قرّرنا في شبه^(٤) الخصوم ، لأنّ كل فعل في ذاته يوصف الله تعالى بالقدرة عليه على الانفراد والاستبداد ، والعبد لا يوصف بذلك ، إلّا أنّ الله تعالى أجرى العادة أنه يخلق كل فعل قصداً العبد اكتسابه .

ونعرض^(٥) الكلام في حركة معينة فنقول : هي قبل^(٦) وجودها علّمها الله تعالى وله قدرة إيجادها^(٧) لو أراد إيجادها على سبيل^(٨) الاستبداد ، والعبد لا يقدر على اكتسابها ومباشرتها بدون إيجاد الله تعالى . ولا يقال : لو أراد الله^(٩) إيجادها فعلاً للعبد مع امتناع العبد عن ذلك هل يحصل ذلك^(١٠) ؟ فإن حصل فقد لزم القول « باضطرار العبد » ؛ إذ الفعل الضروري هو الذي يوجد وإن قصد العبد الامتناع عنه . وإن لم يحصل فقد لزم القول «^(١١) بتعجيز الباري^(١٢)» .

لأنّا نقول : لا يتصوّر عندنا أن يريدها فعلاً للعبد إلّا وأن^(١٣) يريد العبد وجوده

(١) ز: من حيث هو . (٢) ك: يمنع . (٣) أ: ز: + تعالى . (٤) ز: شبهة .
(٥) أ: ولغرض . (٦) ز: قبيل . (٧) ت: على إيجادها . (٨) ز: أن لو . (٩) ز: - .
(١٠) أ: ت: + تعالى . (١١) ز: - . (١٢) «...» ت: - . (١٣) ز: ك: + جل وعلا .
(١٤) ز: للعبد الأولين .

قدرته عليها لاستحالة وجود الفعل الاختياري بلا قدرة ، « ولا يتصور »^(١) وجود القدرة بدون الفعل ، فيستحيل إرادة الله^(٢) إتيانها أن تكون فعلاً للعبد مع إرادة العبد الامتناع عنها ؛ إذ إرادة الامتناع لن تتصور بدون قدرة الامتناع ، وقدرة الامتناع يستحيل وجودها بدون نفس الامتناع ، على ما مرّ في مسألة الاستطاعة . فأما الإلزام^(٣) على المعتزلة على الوجه الذي بينا / فثبت مقرر^(٤) ، وبالله المعونة والتوفيق .

[١٤١ أ]

وأما دعوانا أن إثبات قدرة التخليق لغير الله تعالى يؤدي إلى المحال فدعوى صحيحة ، وعند الكشف عن ذلك يتبين^(٥) أن ذلك يؤدي إلى ضروب^(٦) من المحال :

منها أنه يؤدي إلى القول بتعجز الله تعالى أو كونه ممنوعاً .

ومنها أنه يؤدي إلى إبطال دلائل الموحدين على توحيد الصانع ، وتعجز الموحدين^(٧) عن إثبات وحدانية الصانع جلّ وعلا .

ومنها أن وجود محدث لم يوجده الله تعالى^(٨) ولم يكن له عليه القدرة يؤدي إلى كون العالم بصانعين .

ومنها أنه يؤدي إلى أن تكون القدرة من صفات الفعل « على مذاهب الخصوم ، وبلزوم^(٩) ذلك يلزم »^(١٠) أنه لم يكن في الأزل قادراً عندهم .

ومنها أنه يؤدي إلى جواز عبادة غير الله تعالى .

ونبين كيفية كون « كل من »^(١١) ذلك مؤدياً إلى كل وجه من هذه الوجوه بعون الله وتوفيقه .

أما الأول فإنما قلنا إن ذلك يؤدي إلى تعجز الباري جلّ وعلا ؛ فإنّ الباري لو كان قادراً على أن يخلق مثلاً في يد العبد حركة ، والعبد قادر على أن يخلق [فيها]^(١٢) سكوناً ، ثم من المحال أن يوجد مقدور كل واحد منهما في المحل في وقت واحد لتضاد بين^(١٣) الحركة

(١) «...» ت: - . (٢) ت: أك: + تعالى . (٣) ز: إلزام . (٤) زك: مقرر . (٥) ز: تبين .

(٦) ز: ضرب . (٧) ز: الوحد . (٨) أ: سبجانه وتعالى . (٩) ز: ويلزم .

(١٠) «...» أ: على الهامش . (١١) «...» أ: - . (١٢) في الأصول: فيه .

(١٣) زك: لتضادين .

والسكون ، وهذا لانزاع فيه لعقل . وإذا كان الأمر كذلك فقد تعلق حينئذ ثبوت قدرة الله تعالى على مقدوره بامتناع العبد عن تحصيل مقدوره ، ولو لم يمتنع العبد^(١) عن تحصيل مقدوره لما ثبتت^(٢) قدرة الله تعالى على مقدوره ، فكانت قدرة الله تعالى على مقدوره موقوفة على امتناع العبد عن^(٣) تحصيل « مقدور نفسه ، والعبد في الامتناع عن تحصيل »^(٤) مقدوره مختار ، إن شاء امتنع وإن شاء لم يمتنع ، فصار مختاراً في إزالة قدرة الله تعالى ، إن شاء أزالها عن مقدوره وإن شاء لم يزلها ، وإزالة القدرة تعجز عندها ، وعندكم منع لجواز انضمام القدرة مع المنع عنكم ، وكلا الأمرين - أعني المنع أو التعجز - محال .

فإن قالوا : يلزمكم على هذا ألا يكون الباري جلّ وعلا قادراً على المتضادين ، لأنه لو كان قادراً عليها ثم أوجد أحد المتضادين لصار معجزاً أو مانعاً^(٥) نفسه عن تحصيل ما يضافه لاستحالة قيام المتضادين في محل ، وكما لا يجوز أن يكون الباري تعالى^(٦) ممنوعاً أو معجزاً من قبل غيره لا يجوز أن يكون ممنوعاً أو معجزاً من قبل نفسه^(٧) .

قيل : إن الله تعالى قادر^(٨) عندنا على كل واحد من المتضادين على البديل ، فيوصف بأنه قادر على إيجاد السكون « في هذا المحل »^(٩) في هذه الحالة بدلاً عما أوجده فيه من الحركة ، وكذا على القلب ، ولا يوصف بالقدرة على المتضادين^(١٠) على الإطلاق لكون اجتماعها محالاً ، ولا دخول للمحال تحت القدرة . وبهذا لم يكن تعليق « قدرته على »^(١١) مقدوره باختيار غيره ، بل هو القادر على أن يفعل أي المتضادين شاء ، وأي المتضادين خلق خلق عن اختيار ، وعن أيها امتنع امتنع^(١٢) عن اختيار ، لا يمنع من قبل نفسه أو من قبل غيره ، وهو أمانة كمال القدرة . وفيما زعموا هو قادر على تحصيل مقدوره لو لم يمنعه غيره عن ذلك أو لم يعجزه ، ويمتنع عن تحصيل مقدوره بمنع العبد إتيان لا باختياره ، وهذا هو أمانة العجز والقهر والمنع . ومثل هذا التعجز أو المنع لا يلزمنا بإثبات قدرة العبد على الكسب ، « لأن كسبه »^(١٣) مقدور الله تعالى ، والله تعالى ، هو الموجد له ، فلا يكون في اشتغاله^(١٤)

(١) زك: - . (٢) ت: ثبت . (٣) زك: من . (٤) «...» أ: على الهامش . (٥) ز: ومانعاً .

(٦) أ: جلّ وعلا . (٧) ت: من قبل تعبر . (٨) ز: قادراً . (٩) «...» ز: - .

(١٠) زك: بالقدرة بالمتضادين . (١١) «...» زك: - . (١٢) ك: - . (١٣) «...» ز: - .

(١٤) ت: إشغاله .

[١٤١ ب] بالكسب إزالة قدرة الله تعالى^(١) عن مقدوره ليلزم التعجيز أو المنع ، بخلاف / إثبات قدرة التخليق على ما قرّرنا ، والله الموفق .

والذي يؤيد^(٢) ما ذكرنا أنّ كل^(٣) فعل من أفعال العبد عرض ، وهو قبل حدوثه وخروجه من العدم إلى الوجود كان معلوم الباري جلّ وعلا بلا خلاف ، وهو عندهم جميعاً شيء ، وعند البصريين منهم عرض ، وعند الجبائيّ إن كان عند الوجود حركة فهو في حالة^(٤) العدم أيضاً حركة . ثم لا شك أنه^(٥) في حال عدمه معلوم الله تعالى ، والله^(٦) يعلمه شيئاً في حالة^(٧) عدمه عندهم ، وعند البصريين يعلمه عرضاً ، وعند الجبائيّ منهم يعلمه حركة . ثم الحال لا يخلو . إمّا أن كانت لله تعالى عليه قدرة كاللعبد عليه قدرة ويصحّ من كل واحد منها الانفراد بإيجاده كما هو مذهب طائفة منهم ، وإمّا أن كانت قدرة الله تعالى عنه منتفية^(٨) لما كان مقدوراً للعبد لاستحالة كونه مقدور لقادرين كما هو مذهب جمهورهم . ١٠ ولا وجه إلى هذا لأنّ الله تعالى هو الذي يتولّى إعطاء العبد قدرة الفعل وهو المُقدّر^(٩) له ، ومن المحال أن يُقدّر ذات ما غيره على ما لا قدرة للمقدّر^(١٠) عليه ، ولو جاز « ذا الجاز »^(١١) أن يُقدّر المقعد غيره على عين المشي الذي المقعد عنه عاجز ، وهو محال . وكذا من المحال أن يعلم ذات غيره شيئاً لم يكن ذلك الشيء معلوماً لهذا المعلم ، من غير فصل بين القديم والحديث ، فكذا هذا . وإحالة هذا بما يعرفه العوام ببدياههم وأوائل عقولهم ، حتى لو صوّر^(١٢) لأعبي ١٥ خليقة الله تعالى من العوام قول المعتزلة في تجويز تخليق الله تعالى القدرة للعبد على ما لا يقدر الله تعالى عليه بنفسه ، أو يُقدّر أحد من العباد إقدار ذات ما على ما لا يقدر عليه الذات المُقدّر لتسارعوا إلى تسفيهه القائل له ، الراضي^(١٣) بذلك مذهباً لنفسه ، كما يعرفون إحالة تعليم ذات ما ذاتاً ما لا علم للمعلم به ويتسارعون إلى تسفيهه المحوّل لذلك ، وذلك^(١٤) محال وخروج عن قضية البدائه وأوائل العقول ، فكذا^(١٥) هذا ؛ ألا يرى أن القول بتخليق ٢٠ قدرة « من ليس بقادر عليها محال ، كما أنّ القول بتخليق علم^(١٦) من ليس بعالم به محال ؟

(١) أت : سبحانه وتعالى . (٢) ز : والذي يد . (٣) ز : على الهاشم . (٤) أت : فهي في حال .

(٥) ز : إن . (٦) أت : + تعالى . (٧) زك : حال . (٨) زك : قدرة الله تعالى غير منتفية .

(٩) زك : المقدور . (١٠) ز : للمقدور . (١١) «...» ك : على الهاشم . (١٢) ز : صوار .

(١٣) ز : الرضي . (١٤) زك : وذلك . (١٥) أت : فكذلك .

(١٦) «...» ت : - .

فكذا القول بتخليق قدرة على فعل من ليس بقادر على ذلك الفعل يكون محالاً كالقول بتخليق علم بمعلوم من ليس بعالم^(١) بذلك المعلوم ، والله الموفق .

فإن قالوا : لما جاز أن يخلق الباري جلّ وعلا إرادةً لفعل لا يكون هو مريداً له ، فلم لا يجوز أن يخلق قدرة على فعل لا قدرة له عليه ؟

٥ قيل : عندنا لافرق بين هذا وبين ما أُلزِمنا ؛ فإنّ الله تعالى^(٢) كما يستحيل أن يخلق قدرة لغيره « على فعل^(٣) لا^(٤) قدرة له على ذلك الفعل ، يستحيل أن يخلق إرادة لغيره لفعل^(٥) لا يكون هو مريداً لذلك الفعل لِمَا نبين بعد هذا أنّ من مذهبنا القول بعموم إرادة الله تعالى المحدثات . وهذا السؤال^(٦) بنيت على^(٧) أصلكم الفاسد .

فإن قالوا : القول بما قلتم يؤدي إلى أن يوجد من الله تعالى إرادة للمتضادين في محل واحد في وقت واحد ؛ فإنه إذا خلق لذات ما إرادة لفعل في محل ، وخلق لآخر إرادة ضد ذلك الفعل في عين ذلك المحل في تلك الساعة ، وكان هو تعالى مريداً ما خلق لكل^(٨) واحد منهما إرادته من الفعل ، كان مؤدياً إلى ذلك ، وهو محال .

١٥ قيل : هذا السؤال تمويه منكم إن عرفت حقيقة الإرادة ، وإلا فهو صادر عن الجهل بحقيقتها^(٩) ؛ وهذا لأنّ تخليق « الإرادة لذاتين لفعلين متضادين في وقت واحد في محل واحد محال^(١٠) / كتخليق^(١١) الفعلين^(١٢) ؛ فإنّ الإرادة بدون الفعل محال ، وكل ما يُظن إرادة « إذا لم يطابقه الفعل ولم يقترب به فهو تمّن وليس بإرادة^(١٣) » ، فلا يكون كل واحد منهما إرادة ، بل ما قارنه الفعل فهو إرادة وما لم يقارنه الفعل فهو تمّن على ما نبين حقيقة هذا إذا انتهينا إلى مسألة الإرادة إن شاء الله تعالى .

٢٠ فإن قالوا : لما جاز أن يخلق الله^(١٤) التني لفعل لا يكون متمنياً لذلك الفعل ، لماذا لا يجوز أن يخلق قدرة على فعل لا يكون هو قادراً على ذلك الفعل ؟

(١) ز : بقادر . (٢) أت : سبحانه وتعالى . (٣) ز : فعلاً . (٤) ز : - . (٥) أ : - ، «...» ت : - .

(٦) ز : سؤال . (٧) ز : - . (٨) زك : لكان . (٩) ت : تحقيقاً .

(١٠) ك : في وقت واحد محال . (١١) «...» ز : - . (١٢) أت : فعلين . (١٣) «...» ز : - .

(١٤) أ : + تعالى .

قيل : هذا السؤال فاسد لما مرَّ أن التَّنبِّيَ يتنازع من الإرادة بوجود مفارقة الفعل إِيَّاه وعدم المفارقة ، ولا يجوز ألا يوجد ما يريد الله تعالى ، فلا يتصوَّر منه التَّنبِّي ، فإنَّ كان ذلك الفعل ممَّا يوجد ، فما وجد من العبد إرادة وتعلقت به أيضاً إرادة الله تعالى ، وإن كان ذلك الفعل ممَّا لا يوجد ، فما حصل من العبد تمَنُّ لا إرادة ، والله^(١) كان مريداً عدم ذلك الفعل لا وجوده^(٢) ، فبعدم ذلك الفعل الذي يريد عدمه لا يكون متنبِّياً بل يكون مريداً عدمه ؛ ألا يرى^(٣) أنه لا يكون متنبِّياً للتَّنبِّي الذي « خلقه فلا يكون متنبِّياً للفعل الذي »^(٤) خلق له التَّنبِّي ؟ فأما فيما نحن فيه فيستحيل أن يخلق قدرة^(٥) لا قدرة له عليها ، فيستحيل أن يخلق قدرة على فعل لا قدرة له عليه ، وفي التَّنبِّي بخلافه ، والله الموفق .

وهذا القسم يليق بالفصل الثالث^(٦) وهو أنَّ دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين من جملة المحوِّزات ، وإنَّما وقفنا^(٧) فيه في هذا الفصل لضرورة التقسيم ، وإذا بطل هذا القسم ١٠ تعيَّن القسم الآخر وهو أنَّ الله تعالى عليه قدرة كما أن للعبد عليه قدرة ، وينفرد كل واحد بإيجاده كما ذهب إليه طائفة منهم .

ثم على هذا القسم نلزم فنقول : إذا أوجده العبد هل بقي لله تعالى على ذلك الفعل قدرة الإيجاد ؟

فإن قالوا : نعم ، فقد أحوالوا ، لأنَّ إيجاد الموجود محال . ١٥
وإن قالوا : لا ، فقد أقرُّوا بإزالة العبد قدرة الله تعالى^(٨) عمَّا كانت ثابتة عليه ومنعه إِيَّاه عن إيجاد ما كان قادراً على إيجاده . وهذا هو التعجيز عندنا والمنع عندهم ، وكل ذلك محال ممتنع ، والله الموفق .

فإن قالوا : يوجد الله تعالى في الحالة الثانية من حالة وجوده الذي أوجده العبد .

قيل : الإلزام في الحالة الأولى باقٍ ولا اعتراض^(٩) لكم عليه . ٢٠

(١) زك : + تعالى . (٢) ز : وجود . (٣) ز : إلا أن يرى . (٤) «...» ك : مكرر .
(٥) ك على الهامش : + على فعل . (٦) زك : الثاني . (٧) ت : ك : وقفنا . (٨) أ : سبحانه وتعالى .
(٩) ت : والاعتراض ، زك : ولا إعراض .

ثم إيجاده أيضاً في الحالة الثانية مستحيل ؛ فإنَّ^(١) ما أوجده العبد عندنا مستحيل البقاء ، وعندهم على اختلاف فيما بينكم قد يكون ممَّا يبقى وقد يكون ممَّا لا يبقى .

فإن كان ممَّا لا يبقى فإيجاده في الثاني مستحيل لأنه يصير باقياً لوجوده في الوقتين المتواليين اللذين لا يتصوَّر العدم فيما بينهما ، وهذا هو حدُّ البقاء ، والقول ببقاء ما لا يبقى محال . ٥

وإن كان ممَّا يبقى^(٢) فهو في الثاني من زمان وجوده موجود ، وإيجاد الموجود محال . وعُرف بهذه الفصول أنَّ القول بإثبات قدرة التخليق للعبد يؤدي إلى تعجيز الله تعالى ، وهو محال ، والله الموفق .

وإنما قلنا إنه يؤدي إلى إبطال دلائل الموحدين لأنه يؤدي إلى تعجيز الباري على ما بيننا ، ولو جاز أن يكون الباري جلَّ وعلا عاجزاً بتعجيز الغير^(٣) إِيَّاه - ولا تبطل ربوبيته - لجاز أن يكون للعالم صانعان وأكثر وإن كان البعض يعجز بعضاً . وقد قرَّرنّا هذا الفصل على الاستقصاء في مسألة إثبات وحدانية القديم^(٤) جلَّ وعلا ، فلا نعيدها^(٥) ههنا . ١٠

ثم المعتزلة^(٦) إنَّما يشبِّهون لغير / الله تعالى قدرة التخليق لئلا يكون الله تعالى معاقباً [١٤٢ ب]
عباده على ما يخلق هو بنفسه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، فيكون عادلاً في تعذيبهم^(٧) ، غير ظالم في عقابهم ، فأبطلوا التوحيد بهذا العدل . وقد بينّا أنهم حيث أنكروا أن يكون الكلام معنى قائماً بذات الله تعالى^(٨) أو شيء من الصفات بل قالوا بذات لصفة له تحقيقاً للتوحيد ، أبطلوا أمره ونهيه وبطل بذلك الحِلُّ والحُرمة وخرج الفعل عن كونه طاعة أو معصية وكان^(٩) التعذيب على ما ليس بمعصية ظالماً^(١٠) ، فأبطلوا عدلهم بتوحيدهم . وهذا معنى قول أصحابنا^(١١) إنَّ المعتزلة أبطلوا « عدلهم بتوحيدهم وتوحيدهم بعدلهم . ولو قيل إنهم أبطلوا عدلهم بعدلهم وتوحيدهم بتوحيدهم »^(١٢) لكان^(١٣) صواباً ؛ وبيانهم^(١٤) أنهم أثبتوا ٢٠

(١) ت : فإن قالوا . (٢) ك : من . (٣) ز : ممَّا لا يبقى . (٤) أ : العبد . (٥) أ : الله القديم .
(٦) أ : تعيد . (٧) ت : إنَّ المعتزلة . (٨) ز : تعذيبهم . (٩) أ : سبحانه وتعالى .
(١٠) ث : فكان . (١١) ك : - . (١٢) أ : رحيم الله .
(١٣) ك : توحيدهم بتوحيدهم وعدلهم بعدلهم ، «...» ز : توحيدهم بتوحيدهم وعدلهم بعدلهم . (١٤) ز : فكان .
(١٥) زك : وبيانهم .

الاستطاعة سابقة على الفعل لئلا يؤدي إلى تكليف ما لا يطاق ، ثم قررنا أنها تنعدم عند الفعل ، فإذا كل^(١) فعل عندهم لا قدرة للفاعل عليه ، وما لا^(٢) قدرة للفاعل عليه كان تكليفه تكليف^(٣) ما لا يطاق ، والأمر به والنهي عنه باطل ، والتعذيب عليه^(٤) ظلم ، فأبطلوا عدلهم بعدلهم ، وأبطلوا^(٥) توحيدهم بتوحيدهم ؛ فإنه لو جاز وجود العالم بذات لا حياة له ولا قدرة^(٦) ولا علم ولا سمع ولا بصر ، لجاز وجود كل جزء من أجزاء العالم بكل جماد وموات ، ولم يبق دليل على وجوده بالله تعالى ، وصار كل جماد وموات^(٧) جائر الألوهية ممكن الربوبية .

وإنما قلنا إنه يؤدي إلى القول بصانعين ؛ وذلك لأن العالم أعيان وأعراض^(٨) ، والله تعالى خالق الأعيان ، فأما الأعراض^(٩) فعلى قول^(١٠) معمر رئيس المعتزلة : لا قدرة لله تعالى على شيء من الأعراض ، وما تولى هو خلقها ولا إيجادها ولا هي داخلية تحت قدرته ، إنما^{١٠} الأجسام هي التي تخلق الأعراض ، بعضها بطباعها وبعضها بالاختيار ، فما خلق الله تعالى عنده صحة ولا سقماً ولا موتاً ولا حياة ولا لوناً ولا رائحة ولا طعماً ولا هيئة ولا تركيباً ولا تأليفاً ولا حركة ولا سكوناً^(١١) وغير ذلك .

وفيه فساد من وجوه :

أحدها أنه جَوَزَ تخليق الأعراض من الموات^(١٢) والجمادات ، ولا حياة لها ولا قدرة ولا علم ، وتلك الأعراض أفعال مُحَكِّمة مُتَقَنَّة ، وتجوز تخليقها ممن لا علم له ولا قدرة ولا حياة يُبطل كون الصانع موصوفاً بهذه الصفات ؛ إذ الفعل المحكم المتقن دليل ثبوت هذه الصفات ، ولأن بدائه العقول تحكم عليه بالجهل والحق حيث جَوَزَ الأفعال المحكمة^(١٣) ممن لا حياة له ولا علم ولا قدرة .

والآخر أنه جعل لله تعالى شركاء في تخليق العالم ، « إذ العالم »^(١٤) لما كان منقسماً ولم يكن منه إلا قسم واحد وكان القسم الآخر حاصلًا بغيره ، كان العالم^(١٥) مخلوقاً له ولغيره .

(١) ز: كان . (٢) ز: ولا . (٣) ك: . . (٤) ز: . . (٥) أ: على الهامش ، ت: . .

(٦) أ: ت: ولا قدرة له . (٧) ز: موات وجماد . (٨) ز: أعراض وأعيان . (٩) ز: فالأعراض .

(١٠) ز: . . (١١) ز: سكون . (١٢) ت: الموت . (١٣) ز: الحكم . (١٤) «...» ز: . .

(١٥) ز: . .

ثم كان قوله شرّاً من قول المجوس لوجوه^(١) :

أحدها أن المجوس لا تثبت للصانع إلا شريكاً واحداً^(٢) ، وهو أثبت ما لا يخص من الشركاء .

والثاني أنه جَوَزَ وجود الفعل المُحَكَّم المُتَقَنَّ^(٣) ممن لا حياة له ولا علم ولا قدرة ، والمجوس أنكروا ذلك . وهو أثبت لله تعالى شركاء غير أحياء ولا علماء ولا قادرين ، والمجوس لم^(٤) يجوزوا ذلك .

والثالث أنه جعل صنع كل جماد وموات أكثر^(٥) من صنع الله تعالى لأن الله تعالى لم يخلق إلا الأجسام ، ثم كل جسم خلقه يخلق - إما باختياره وإما بالطبع - ما لا يخص^(٦) من الأعراض ، فيكون بمقابلة^(٧) كل فرد من أجسام^(٨) العالم الذي تولى الله تعالى تخليقه ما لا يخص كثرة مما لا يخلقه الله تعالى .

والرابع أن المجوس^(٩) ما أضافوا إلى غير الصانع الحكيم إلا الشرور والقبائح تنزيهاً له ، وهو كما أضاف الشرور^(١٠) والقبائح من الموت / والسقم والمرض والزمانة والعمى والصمم [١٤٣ أ] والعرج والشلل إلى غير الله تعالى ، أضاف أيضاً^(١١) المحاسن والخيرات من الفرح والسرور^(١٢) واللذة والحياة والصحة والبصر والسمع^(١٣) إلى غير الله تعالى ، فضاهاى المجوس في إضافة الشرور إلى غير الله تعالى^(١٤) وأربى عليهم بإضافة الخيرات والمحاسن إلى غيره .

ثم العلم بحدوث الأجسام يحصل بمعرفة حدوث الأعراض ، والأعراض^(١٥) ليست بمخلوقة لله^(١٦) ، فلم يكن الله تعالى مثبتاً دلالة حدوث^(١٧) العالم ولا قادراً على إثباته ، وإنما أثبت ذلك غيره وهو الأجسام ، وكذلك ما أثبت لرسول دلالة الصدق ؛ إذ ما ثبت في العصا من الحياة والذهاب ، وفي اليد من النور ، وفي الماء من الانفلاق ، وفي الميت من الحياة ، وفي

(١) ز: بوجوه . (٢) ز: واحد . (٣) أ: . . (٤) أ: ت: لن . (٥) ز: وأكثر .

(٦) ز: يحظى . (٧) ز: بمقابلته . (٨) ك: الأجسام ، ز: ومن الأجسام . (٩) ز: + لعنهم الله .

(١٠) ز: الشر . (١١) ز: . . (١٢) ز: والشرور . (١٣) أ: ت: والسمع والبصر .

(١٤) أ: ت: سبحانه وتعالى . (١٥) ز: . . (١٦) ت: أك: + تعالى . (١٧) أ: ز: حدث .

الأكه والأبرص من البرء ، وفي الخشب من الحنين ، وفي الشاة المصلية^(١) المسمومة^(٢) من الكلام ، كل ذلك أعراض لاصنع الله تعالى فيها ، والقول به كفر .

وبشر بن المعتز^(٣) أحد رؤسائهم يجوز خلق اللون والطعم والرائحة والبصر والسمع^(٤) والإدراك من غير الله تعالى ، فيصير خالق هؤلاء شريكاً^(٥) لله تعالى في^(٦) تخلق^(٧) العالم .

« وجهور المعتزلة يجعلون كل فعل حصل من أحد المخلوقين^(٨) الأحياء باختيارهم مخلوقاً لهم خارجاً عن مقدور الله تعالى ، فيكون كل كلب وخنزير^(٩) وبق وبعوض شريكاً لله تعالى في العالم^(١٠) ، بعضه له لا^(١١) قدرة لله^(١٢) عليه ، وبعضه لله^(١٣) ، فيذهب كل منهم بما خلق . وهؤلاء الجمهور منهم بل كلهم ضاهوا المجوس وأربوا عليهم بوجهين^(١٤) على ماقررنا في إبطال قول معمر . ولهذا ورد المأثور عن النبي ﷺ فيهم : (القدرية مجوس هذه الأمة) .

وإنما قلنا إن مذهبهم يؤدي إلى القول بكون قدرته من صفات الفعل ، وذلك لأن من مذهبهم أن ما يثبت ولا ينفى^(١٥) فهو من صفات الذات ، وما يثبت وينفى^(١٦) فهو من صفات الفعل ، ولهذا جعلوا الكلام من صفات الفعل وحكوا بكونه محدثاً لِمَا أنه يثبت وينفى^(١٧) ، فيقال إنه تعالى^(١٨) كلم موسى^(١٩) ولم يكلم فرعون^(٢٠) ، فكذا هنا^(٢١) يقال إنه يقدر على أفعال نفسه ولا يقدر على أفعال خلقه ، فتكون القدرة على قضية قولهم من صفات الفعل فيكون حادثاً ، والقول بذلك كفر .

فإن زعموا أنه حادث ، تركوا قولهم إنه من صفات الذات وهو قادر بنفسه .

وإن زعموا أنه ليس بحادث وليس من صفات الفعل بل هو من صفات الذات - « وهو كان موصوفاً به^(٢٢) في الأزل^(٢٣) - فقد زعموا أن قدرته شاملة على المقدورات أجمع^(٢٤) وقد أبطلوا قولهم إنه لا يقدر على أفعال خلقه ورجعوا عن هذه المسألة .

(١) زك : - . (٢) ز : السمومة . (٣) أت : معتز . (٤) أت : والسمع والبصر . (٥) أذك : شركاء .

(٦) ز : من . (٧) ت : - . (٨) أ : من المخلوقين . (٩) ك : وخنزير . (١٠) «...» ت : - .

(١١) ز : - . (١٢) أت : + تعالى . (١٣) أت : + تعالى . (١٤) أت : لوجهين . (١٥) ز : ولا يبقى .

(١٦) ز : ويبقى . (١٧) ز : ويبقى . (١٨) زك : - . (١٩) زك : + عليه السلام .

(٢٠) زك : + لعنه الله . (٢١) زك : ههنا . (٢٢) ت : موصوفاً فإنه كان . (٢٣) «...» زك : - .

(٢٤) ت : المقدور إن أجمع . (٢٥) زك : فقد .

وإن تمسكوا بهذه المسألة وتقررروا على قولهم^(١) إن القدرة من صفات الذات فقد أبطلوا على أنفسهم فرقهم بين صفة الذات وصفة الفعل بما ذكروا من الفرق .

وإن تمسكوا بكل ذلك فقد ناقضوا أفحش مناقضة . والباطل ينقض بعضه بعضاً ، والحق يؤيد بعضه بعضاً ، والحمد لله على العصمة من^(٢) الضلالة والتأدي في الغي والجهالة .

وإنما قلنا إنه يؤدي إلى وقوع^(٣) التشابه بين فعل القديم وفعل المحدث^(٤) ؛ فإن فعل الله تعالى لما كان إخراجاً من العدم إلى الوجود ، وفعل العبد كذلك ، كان كل واحد من الفعلين شبيه صاحبه^(٥) ، خصوصاً على أصلهم ؛ فإن عندهم : الفعل والمفعول واحد ، فحركة المرتعش فعل الله^(٦) ومفعوله ، وحركة العبد فعل العبد ومفعوله ، ولا فرق بين حركة وحركة^(٧) بمعنى من المعاني ، فكان فعل العبد^(٨) وخلقته كخلق الله تعالى ، / وقد قال الله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وهذا^(٩) - والله^(١٠) أعلم - استفهام بمعنى الإنكار والنفي ، فكان الله تعالى نافياً أن يكون من أحد خلق كخلقته .

فإن قالوا : إن فعلنا وإن كان إخراجاً من العدم إلى^(١١) الوجود ، وفعله تعالى أيضاً إخراج من العدم إلى الوجود ، إلا أنه لا تشابه بين فعلنا وفعله ، لأن فعلنا خضوع وذلة وعبث^(١٢) وفساد ، وفعله عز وجل حكمة وصواب وليس بخضوع ولا ذلة ، والعبث لا يشبه الحكمة . هذا هو اعتراض الكعبي .

يقال له : إن الحركة حركة لنفسها ، وكذا السكون والسواد^(١٣) والبياض . وكون^(١٤) الفعل طاعة أو معصية أو ذلة وخضوعاً لمعان وراء الذات ؛ فإن الفعل يكون طاعة لخروجه على موافقة^(١٥) الأمر ، والمعصية تكون معصية لخروج الفعل على مخالفة الأمر وارتكاب مأنهيه عنه ، فكانا من الأسماء الإضافية . وكذا الحركة لا تكون ذلة لنفسها وكذا لا تكون خضوعاً لنفسها بل لقصد فاعلها ، والقصد معنى في القلب ، والحركة تكون^(١٦) بالجوارح ،

(١) زك : - . (٢) زك : عن . (٣) ت : - . (٤) أت : الحادث . (٥) ز : فعل صاحبه .

(٦) أت : + تعالى . (٧) أت : وبين حركة . (٨) زك : للعبد . (٩) أت : هذا . (١٠) ت : + تعالى .

(١١) ز : على الهامش . (١٢) أت : أو عبث . (١٣) زك : والسواد وللسواد . (١٤) زك : وكذا كون .

(١٥) ت : موافقه . (١٦) ز : - .

والمشتبهان^(١) لذاتيهما لا يختلفان باعتبار الأسماء الإضافية الثابتة لمعان هي أغيار للذات ؛ ألا يرى أن سواد زيد وسواد عمرو لا يختلفان لاختلاف المحل ؟ وسكون زيد لا يكون مشابهاً لحركته وإن كان الفاعل واحداً لاختلافهما^(٢) في ذاتيهما ؟ فإذا لم يكن لاتحاد الفاعل أثر في تشابه ما اختلفا^(٣) بذاتيهما ، لا يكون لاختلاف الفاعل أو معنى من معانيه أو اختلاف آلة الفاعلين أثر في اختلاف شيئين اشتبهتا لذاتيهما ؛ وهذا لأنَّ علة^(٤) الاشتباه والاختلاف لما كان هو الذات - وباختلاف ما وراء الذات من المعاني لا يتغير الذات^(٥) ولا باتحاد ما وراء الذاتين من المعنى يتحدان - لا يتغير ما هو من مقتضيات الذاتين من التشابه والاختلاف .

وعرف بهذا حيد الكعبي ، في الاعتراض ، عن الحقائق ، إما جهلاً منه بذلك وإما تمويهاً^(٦) على الضعفة .

ثم يقال له : ما قولك فيما إذا كانت^(٧) حركة مأموراً بها^(٨) في مكان^(٩) ثم أمر بحركة أخرى في مكان آخر ، أهاتان متجانستان « أو مختلفتان ؟

فإن قال : هما متجانستان «^(١٠) متشابهتان ، قيل : فما بالهما لم يختلفا^(١١) باختلاف الأمكنة واختلفا باختلاف الأمر والنهي ، مع أن الأمر والنهي ليسا من القرائن اللازمة للحركة ، لتصور وجودها بدونها وحصولها^(١٢) غير مأمور بها ولا منهي عنها ، والمكان من القرائن اللازمة لاستحالة وجود الحركة والسكون بدون المكان ؟

وإن قال : هما [مختلفتان]^(١٣) لاختلاف الأمكنة .

قلنا : فما بالهما اختلفتا مع أنها^(١٤) طاعتان ولم يوجب اجتماعهما في الاتصاف بكونهما طاعتين تشابههما ؟ وإن اختلفت الأمكنة وأوجب افتراقهما في الاتصاف بكونهما طاعة أو معصية^(١٥) اختلفا مع استوائهما في الذات الذي هو علة^(١٦) الاشتباه ؟

(١) زك : والمشتبهات . (٢) ز : لاختلاف فيها . (٣) ك : اختلفتا . (٤) أ : . . (٥) زك : الذاتان . (٦) ز : تمويهاً . (٧) زك : كان . (٨) ز : حركة مورأها . (٩) ز : المكان . (١٠) «...» ز : . . (١١) ت : يختلفان . (١٢) أ : وحصولها . (١٣) في الأصول : مختلفان . (١٤) زك : . . (١٥) أ : ومعصية . (١٦) ت : عليه .

وكذا إذا^(١) أمر بسكون ثم أمر بحركة هل أوجب اجتماعهما في الاتصاف بكونهما^(٢) طاعتين اشتباهاً أم لا ؟

فإن قال : نعم . أوجب الاشتباه بين المتضادين مع اقتضاء ذاتيهما الاختلاف^(٣) بينهما ، والذات المقتضي لذلك موجود .

وإن قال^(٤) : لا . أبطل الاتفاق من حيث الطاعة أن يكون موجباً للتشابه عند الاختلاف في الذات . فكذا^(٥) اختلفا من حيث الطاعة لا يوجب الاختلاف بينهما عند استواء الذاتين واقتضاءهما^(٦) تشابههما ، والله الموفق^(٧) .

مع أن عندهم قد يكون فعل الله تعالى ما هو ذلة وخضوع ، لأنَّ خلق الله تعالى عندهم المخلوق ، ولا شك أن كل مخلوق فيه ذلة وخضوع / وحاجة ، ومن المخلوقات ما هو شيطان ١٠ وشر وفتنة وبلاء^(٨) وفساد وتدن وخبث وقدر ، وكل ذلك عندهم فعل الله تعالى ، فأنى^(٩) يصح ما ذكر من الفرق وإبطال التشابه بين خلق الله تعالى وبين خلق غيره ؟

فإن قالوا : لو كان يقع الاشتباه بين فعلنا وفعل الله تعالى لأنَّ كل واحد من الفعلين إخراج من العدم إلى الوجود وإحداث ، لكان الاشتباه بين الله^(١٠) وبين الخلق ثابتاً لأنه تعالى عالم والعبد أيضاً عالم .

١٥ قيل له : هذا الكلام فاسد ؛ فإن^(١١) الكلام قد سبق أن حركة المرتعش وحركات العروق النابضة فعل الله تعالى^(١٢) عندهم ، والحركة^(١٣) الاختيارية فعل العبد ، وبينهما مشابة ، ولا يمكن إثبات مخالفة بينهما في ذاتيهما على ما قررنا . فأما الله تعالى فهو عالم بعلم أزلي ، والعبد عالم بعلم محدث^(١٤) ، فلا يكون بين العالمين^(١٥) مشابة .

وعلى أصل النجارية : المشتبهان يشتهبان^(١٦) بأنفسهما لا باشتباه هو معنى وراء

(١) أ : . . (٢) ز : بكونها . (٣) زك : لاختلاف . (٤) ك : قالوا . (٥) زك : وكذا .

(٦) واقتضاءهما . (٧) زك : وبالله التوفيق . (٨) ز : وإبلاء . (٩) زك : فإنه . (١٠) أ : + تعالى .

(١١) ز : لأن . (١٢) أ : سبحانه وتعالى . (١٣) زك : فالحركة .

(١٤) ز : محدث حادث ، ك : حادث محدث ، وكلمة محدث على الhamش . (١٥) زك : العالمين .

(١٦) ت : مشتبهان .

المشبهين ، والباري عالم بنفسه ، وليس المحدث عالماً بنفسه ، فلا يكون بينهما مشابهة على أصلهم . فأما المحدثان ^(١) فلم يكونا ثم ^(٢) كانا ، فاتفقا بأنفسهما في معنى ^(٣) الحدوث ، فقول ^(٤) القائل : أحدهما حدث لا بعلاج « ولا تعب » ^(٥) ، والآخر حدث بعلاج وتعب ^(٦) ، ليس ينفي ^(٧) الاشتباه عن المحدثين بأنفسهما ، إذ ليس الحدوث إلا الوجود عن العدم ، وهذا المعنى لا يختلف في حق حادث وحادث وإن كان ^(٨) أحدهما حدث بعلاج وتعب والآخر حدث ^(٩) لا بعلاج وتعب ؛ إذ العلاج والتعب معنى وراء نفس الحادث ، ونفي معنى وراء نفس الحادث وإثبات ذلك المعنى في ^(١٠) حق حادث ^(١١) لا يوجب تغييراً في ذاتيهما ؛ ألا يرى أن من قال : هذا سواد لزيد وهذا سواد ليس لزيد ، لا يوجب ذلك الاختلاف بين السوادين ولا زوال الاشتباه ، فكذا ^(١٢) هذا .

فإن قالوا : إن قولنا : حركة ، اسم عام ، والاشتباه يكون بالصفة الخاصة ، ١٠ وكونها ^(١٣) طاعة ومعصية صفة خاصة في الحركة لأنها تتنوع إلى الطاعة والمعصية .

قلنا : قد مرّ إبطال هذا في مسألة التشبيه . ثم نقول : إن كون ^(١٤) الحركة طاعة أو معصية ليس براجع إلى الذات ، بل ذلك اسم يثبت ^(١٥) لورود الأمر به ، فلا تتغير به الصفة الراجعة إلى الذات ، « لأن الذات » ^(١٦) لا يتغير به ؛ ألا يرى أن ضد الحركة - وهو السكون - قد يوصف بها ؟ والذي يحقق ^(١٧) هذا اشتباه سواد زيد بسواد ^(١٨) عمرو . ١٥

ولا يقال : السواد اسم عام ينقسم باعتبار انقسام المحل فلا يكونان مشبهين لعمومهما ^(١٩) ، بل ^(٢٠) باشتباههما عندكم ، لِمَا أَنَّ الانقسام لأجل المحل ليس براجع إلى الذات فلم يوجب عمومهما ^(٢١) ، فكذا هذا . وهذا اعتراض الكعبي ذكره ^(٢٢) في المقالات .

فإن قالوا : إن ^(٢٣) قلنا : إننا نفعل مثل فعل ربنا ، ولكن لا شك أن فعلنا غير فعل

ربنا ، وإنكم تزعمون أنكم تفعلون عين ^(١) فعل ربكم ، فأنتم أحق بالقول باشتباه فعلكم بفعل ^(٢) ربكم .

قلنا لهم : أمّا الأشعرية وأبو عيسى البرغوث من النجارية فإنهم إن زعموا أن الفعل عين المفعول فإنهم يأبون أن يكون العبد فاعلاً ، فلا يستقيم قولكم ^(٣) في حقهم : إنكم تفعلون فعل ربكم ، فسقط كلامكم في حقهم . ٥

ومن قال من النجارية ومتكلمي أهل الحديث إن العبد يفعل ، إلا أن فعله الاكتساب ^(٤) لما أحدثه ^(٥) الله تعالى ، لا الإحداث . فهؤلاء وإن أقرّوا بالفعل ولكن فعلهم ليس بخلق فلم يكونوا خلقوا كخلق الله ^(٦) ، وأنتم الخالقون بزعمكم كخلق الله تعالى ، فلزمتكم هذا الكلام وسقط عنهم ^(٧) .

١٠ وعندنا : فعل العبد هو مخلوق الله تعالى ومفعوله ، لافعله وخلقته ؛ إذ فعل / الله [١٤٤ ب] تعالى هو الصفة الأزلية القائمة بذاته ، وما هو فعل العبد فهو مفعول الله تعالى ، والله تعالى هو الذي تولى إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود ، والعبد اكتسبه وباشره ، فلم يكن فعل العبد مثل فعله ^(٨) ولا خلقه كخلقته ؛ وكيف يكون كذلك ولا خلق للعبد البتة ؟

ومّا يكشف عن عوار ^(٩) هذا الكلام أن الاشتباه يجري بين شيئين ^(١٠) ، وعندكم : فعلكم ١٥ غير فعل الله تعالى ، فكانت إحدى الحركتين عندكم فعل العبد ، والأخرى فعل الله تعالى ، وهما متشابهتان ^(١١) ، فوجد منكم على زعمكم خلق كخلق ^(١٢) الله ^(١٣) . فأما عند من يسلم لكم من النجارية ومتكلمي أهل الحديث أن العبد له فعل ، ففعله عندهم عين فعل الله تعالى ، فهو من حيث إنه خلق : فعل الله تعالى ، ومن حيث إنه حركة أو سكون ، طاعة أو معصية : فعل العبد . فعين الكسب هو ^(١٤) عين الخلق ، وعين الخلق هو عين الكسب ، كما أن عين الحركة هي ^(١٥) عين الشيء ، وعين الشيء هو ^(١٦) عين الحركة ، وإثبات الاشتباه ^(١٧) في ٢٠

(١) ز: المحدثات . (٢) ت: بما . (٣) ت: بمعنى . (٤) زك: وقول . (٥) «...» أت: . .

(٦) ت: وتعب . (٧) ت: يبقى . (٨) ت: . . (٩) أت: . . (١٠) ك: على الهامش .

(١١) ز: الحادث . (١٢) زك: وكذا ، (١٣) ز: ولونها . (١٤) زك: . .

(١٥) ك: ثبت ، أت: لثبت . (١٦) «...» ز: . . (١٧) ت: . . (١٨) أت: لسواد .

(١٩) أت: بعمومها ، ز: لعمومها . (٢٠) زك: بل قيل . (٢١) ز: عموم . (٢٢) أت: ذكر .

(٢٣) ك: أت: إننا لن .

(١) ز: غير . (٢) زك: فعل . (٣) ز: أن يكون قولكم . (٤) ت: للاكتساب . (٥) ز: أحدث .

(٦) أزت: + تعالى . (٧) ز: عنه . (٨) أت: . . (٩) ك: على الهامش ، أت: عن جواب .

(١٠) أت: الشئين . (١١) ت: متشابهان . (١٢) ت: لخلق . (١٣) ت: زك: + تعالى . (١٤) ت: . .

(١٥) زك: هو . (١٦) ك: هي ، أت: . . (١٧) ز: الأشياء .

شيء واحد محال ، إذ الشيء لا يشبه نفسه ، فكان إلزامكم^(١) إيّاهم فاسداً^(٢) .

وعندنا : فعل العبد وإن كان غير فعل الله^(٣) ، إلا أن فعل الله تعالى خلق وإيجاب ، وفعلنا مباشرة واكتساب ، فلم يلزم التشابه ، والله الموفق .

والذي يهدم جميع كلامه فصل القصبتين^(٤) ، وهو أن قصبتين^(٥) ظهرت أعاليهما^(٦) من وراء جدار ، يحرك إحداها العبد ، والأخرى يحركها الله تعالى ، فعانيهما^(٧) إنسان ، لن^(٨) .
يفصل البتة بين الحركة التي خلقها^(٩) الله تعالى وبين الحركة التي خلقها العبد لاستوائهما في ذاتيهما من جميع الوجوه .

فإن قالوا : يمكن الفصل بين الحركتين بالرجوع إلى السبب ، فإننا ننظر وراء الجدار^(١٠) ، فإذا رأينا^(١١) إنساناً يحرك^(١٢) [إحداها]^(١٣) ولم نر محرّكاً من البشر [للأخرى]^(١٤) ، علمنا أن الأولى فعل الخلق والثانية فعل الله^(١٥) .

قلنا لهم : أرأيتم لو أن المحرك لإحداها كان هو الله تعالى ، والمحرك للأخرى بعض الأرواح الناطقة من الملائكة أو الجن أو الشياطين الذين لم تجر العادة برؤيتنا إيّاهم - وعندكم يستحيل رؤيته لللطافته - فيهم تفصلون بينهما ؟

ثم نقول : قد سبق الكلام منّا^(١٦) أن المشتبهين بذاتيهما لا يختلفان باختلاف الفاعلين ولا باختلاف معان وراء ذاتيهما ، ولا عبرة^(١٧) لاختلاف الفاعل واتحاده ، إنّما العبرة في^(١٨) معرفة حقيقة الاشتباه لذات المشتبهين أو المعنى الموجب للاشتباه ، لما وراء ذلك من الفاعل أو المكان أو الزمان أو الآلة أو السبب ، لأن كل ذلك لا يوجب التغير^(١٩) في علّة الاشتباه أو الاختلاف . ولهذا لم يكن بين الحركتين في جهتين مختلفتين وبين الحركة والسكون وبين السواد والبياض والاجتماع والافتراق والحلاوة والمرارة والثلث والرائحة الطيبة مشابة عند اتحاد الفاعل ، فكذا لا يوجب اختلاف الفاعلين اختلافاً في الفعلين عند ٢٠

(١) زك : إلزامكم . (٢) ز : فاسد . (٣) أت : + تعالى . (٤) زك : القصبتين . (٥) ز : قصبتين .

(٦) ز : أعاليها . (٧) ت : فعانيها . (٨) ك : أت : لم . (٩) زك : خلق . (١٠) ز : لجدار .

(١١) زك : رأيناه . (١٢) ز : بحركة . (١٣) في الأصول : أحدهما . (١٤) في الأصول الآخر .

(١٥) أزك : + تعالى . (١٦) أت : - . (١٧) ك : غيره . (١٨) ز : - . (١٩) زك : تغييراً .

اشتباههما^(١) بذاتيهما ، وتحقق ما رمنا^(٢) تحقيقه من إثبات المشابهة^(٣) بين خلق الله تعالى وخلق العباد على^(٤) أصول المعتزلة ، والله تعالى نفى ذلك . فصاروا بذلك رادّين على الله تعالى وجاعلين أنفسهم مستحقة للعبادة^(٥) وأهلاً لها لأن الله تعالى بقوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ أوجب لهم العذر في عبادتهم ما كانوا يعبدون وجعلهم إيّاهم شركاء لله تعالى في العبادة لو كان منهم خلق كخلقه ، وكل ذلك كفر ، عصنا الله^(٦) عن مثل ذلك .

وبالوقوف على ما بيننا ظهرت صحة ما ادّعينا أن إثبات قدرة التخليق لغير الله تعالى تؤذي إلى^(٧) المحال ، وبالله التوفيق .

(١) ت : اشتباهها . (٢) ز : ما ألزمتنا ، ك : ما ألزمتنا . (٣) ز : التشابه . (٤) ك : وعلى .

(٥) ز : للعباد . (٦) زك : + تعالى . (٧) ت : - .

/ فصل

[في أن للعبد فعلاً وليس له قدرة التخليق]

ثم الدليل على أن العبد له فعل وإن لم تكن له قدرة^(١) التخليق ، مساعدة الخصوم إياناً أن له فعلاً ، وما مر من الدلائل^(٢) الموجبة لذلك* ، وهي الدلائل السمعية والعقلية ، والضرورة التي يصير دافعها مكابراً ، على ما سبق ذكره^(٣) في إبطال كلام الجبرية .

فإن قالوا : إذا ثبت أن العبد له فعل ثبت أنه هو^(٤) المخترع له .

قلنا : قد أقننا الدلالة على أن ليس لغير الله تعالى قدرة الاختراع على وجه لم يبق للشك فيه مجال .

فإن قالوا : لو لم يكن للعبد قدرة الاختراع لم يكن له فعل وكان مضطراً^(٥) فيما يحصل منه من الأفعال .

قلنا : قد أقننا الدلالة على أن له فعلاً ، ويعرف بطريق الضرورة^(٦) الفرق بين الأفعال الضرورية وبين الأفعال الاختيارية .

فإن قالوا : هذا غير معقول أن يكون الله تعالى مُخرجاً للفعل من العدم إلى الوجود ، والعبد يكون فاعلاً .

قلنا : لم قلتم إنه^(٧) غير معقول ، والمعقول ما قام عليه الدليل العقلي ؟ وقد قام فيما نحن فيه ؛ فإن الدليل قد قام على استحالة ثبوت قدرة الاختراع^(٨) لغير الله^(٩) سبحانه وتعالى ، وقد قام على أن العبد له فعل إلا أنه لا يتصور في أوهامكم^(١٠) ذلك لأنكم لم تروا في

الشاهد من له قدرة^(١) الفعل في محل قدرته غيره ومن له قدرة الاختراع ليفعل فعله الاختياري ويوجده في محل قدرته ، فلم يتصور ذلك في أوهامكم عند قصور حواسكم عن الوقوف عليه ، والوهم من نتائج الحس على ما سبق ذكره . وخروج الشيء عن^(٢) الوهم مما لا يوجب استحالة ثبوته^(٣) عند قيام الدليل على ثبوته ؛ فإن العلم محيط بثبوت الروح في البدن ووجود العقل فيه وإن كان لا يتقدّر^(٤) في الوهم معنى تخبر^(٥) به هذه الأعضاء ولا معنى يوقّف به على ما غاب عن الحواس من حقائق الأشياء لخروجه عن الحواس . وقد مرّ أن من رام أن يعرف بالوهم ما سبيل معرفته العقل فقد حاد^(٦) عن الطريق ، ومن يتبع الوهم ولم^(٧) ينقد^(٨) للدليل فيما يجرّه إلى معرفته لخروجه عن الوهم فأول ما يلزمه إنكار ثبوت الصانع ، إذ لا تصور في الوهم لما ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا قائم بنا ولا بجهة من الجهات ممّا ولا اتصال له بنا ولا انفصال له عنا^(٩) ، ويلزمه أن يخرج ثبوت الصانع « عن العقل »^(١٠) لخروجه عن الوهم ويقول^(١١) إنه ليس ثبوته بمعقول^(١٢) لما أنه ليس بموهم . فن أقر بثبوت الصانع « أتباعاً للدليل » ، وإن لم يتقرر ذلك في الوهم ، يلزمه الإقرار بما ثبت^(١٣) ، أتباعاً لما أقننا من الدليل ، وإن لم يتصور ذلك في الوهم . فالتكلم في هذه المسألة ينبغي أن يتمسك بما ذكرت من الدليل القائم على « استحالة ثبوت قدرة الاختراع لغير الله تعالى ، والدليل القائم على »^(١٤) ثبوت الفعل للعبد ، ويدفع ما يورده الخصوم^(١٥) من الشبهة بالعرض على الدليلين ولا يغفل عن ذلك بل يتيقظ ليسهل التخلص عما يوردون من الشبهة وحل ما يوجهون من الإشكال بتوفيق الله تعالى وعونه^(١٦) .

وهذا يجابون عن قولهم أن لا تعلق للقدرة إلا بالإحداث ، وتعلقها بوجه سوى الإحداث غير معقول ، فإننا^(١٧) نقول لهم : قد أقننا الدلالة على استحالة ثبوت قدرة الاختراع والإحداث لغير الله تعالى ، فعليكم أن تعترضوا على ذلك الدليل .

(١) ز : - . (٢) ز : من . (٣) ز : ثبوت . (٤) ت أك : لا يتقرر . (٥) أ ت : تحي .
(٦) زك : أحاد . (٧) ز : ولا . (٨) ت : ينقذه . (٩) أ ت : منا . (١٠) ز : الفعل .
(١١) ز : ويقول له . (١٢) ز : بمفعول . (١٣) « ... » ك : - . (١٤) أ ت : بما بينا .
(١٥) « ... » ز : على الهامش . (١٦) زك : للخصم ، أ : الخصم . ومصححة على الهامش : الخصوم .
(١٧) زك : - . (١٨) زك : وإنا .

(١) ز : القدرة . (٢) ز : الدليل . (٣) زك : ذكرها . (٤) زك : - . (٥) ز : مضطر .
(٦) زك : والفرق . (٧) أ ت : بأنه . (٨) أ ت : قدرة التخليق . (٩) زك : لغير القديم .
(١٠) ز : أوهامكم .

فإن قالوا : لو استحال ذلك لبطل تعلّق قدرة العبد بشيء وتعطلت قدرته .

قلنا : وقد أقننا الدليل^(١) على أنّ العبد له فعل هو مقدوره ، فيجب الانقياد للدليل [١٤٥ ب] وإثبات الفعل للعبد^(٢) وإن لم يخترعه ، / وثبت بمجموع الدليلين جواز تعلّق القدرة لا بجهة الاختراع .

ثم نقول : ما يخترعه الله تعالى فيما لا اختيار له لا يكون فعلاً له ، فيكون مخلوق الله تعالى ومفعوله ، لا فعله ولا فعل غيره عندنا . وعند الأشعرية والنجارية^(٣) يكون فعل الله تعالى لأنه مفعوله ، والفعل والمفعول واحد . وما يخترعه فيمن له الاختيار ، إن كان ذلك الشيء ممّا لا تتعلق به قدرة المحل فهو أيضاً ليس بفعل للعبد^(٤) ، بل العبد^(٥) محله لا غير ، وما يخترعه فيه باختيار العبد ذلك وله عليه قدرة ، فأثر تعلّق قدرته به^(٦) كونه فعلاً له^(٧) ، فيكون الله تعالى مخترعاً فعل العبد باختياره ، لولا اختيار العبد وقصده اكتسابه لما خلقه الله تعالى فعلاً له ، فأثر قدرته كون ذلك^(٨) المخترع فعلاً له . هذا على^(٩) التبرّع مع أنّا لا حاجة بنا إلى بيان ذلك على ما بينا من^(١٠) أنّ وجوب اتباع الدليلين يقتضي ما قلنا^(١١) .

وهكذا الجواب عن قولهم : إنّ الله تعالى إذا علم شيئاً ثم أعلمنا ، إنّما يكون ما ثبت لنا علماً^(١٢) بذلك الشيء أنّ^(١٣) لو أعلمنا على الوجه الذي علم هو^(١٤) به ، فأما إذا أعلمنا لا^(١٥) على ذلك الوجه لا يكون ذلك إعلماً بل يكون^(١٦) تجهيلاً ؛ فإنه تعالى إذا علم^(١٧) شيئاً أسود أو أبيض أو طويلاً أو عريضاً ، فإن أعلمنا على ذلك الوجه بأن أعلمنا أنه أسود أو أبيض أو على^(١٨) ما كان ، كان^(١٩) ما ثبت^(٢٠) لنا علماً . وإن علم هو شيئاً أسود وأعلمنا أبيض فما ثبت لنا لا يكون علماً بل يكون جهلاً ، فكذا هذا في قدرته وإقداره إيانا ؛ فإذا قدر على

(١) ز: الدلائل ، ك: الدلالة . (٢) ك: على الهامش . (٣) أ: التجارية والأشعرية . (٤) ز: العبد . (٥) ز: للعبد . (٦) ز: ك . (٧) ز: . (٨) أ: . (٩) ز: . (١٠) ز: . (١١) ز: + والله الموفق . (١٢) ز: علمه . (١٣) ت: ، ز: أنا ، أ: أنى . (١٤) ز: . (١٥) ز: . (١٦) ز: يكون ذلك . (١٧) ز: علمه . (١٨) ز: وعلى . (١٩) ت: . (٢٠) ت: يثبت .

شيء وأقدرنا عليه ينبغي أن يقدرنا على ذلك الوجه ، ولو أقدرنا لا^(١) على لك الوجه لا يكون ذلك إقذاراً . ثم إنه « تعالى يقدر »^(٢) على اختراع أشياء ، فإذا أقدرنا يقدرنا^(٣) على جهة الاختراع ، ولو لم^(٤) يقدرنا على تلك الجهة لا يكون ذلك^(٥) إقذاراً .

فإننا نجيب عن هذا الكلام فنقول : بل يكون ذلك إقذاراً وإن^(٦) لم يقدرنا على الاختراع^(٧) ، لِمَا مرّ أنّ للعبد^(٨) فعلاً^(٩) تتعلّق به قدرته وأنّ ثبوت الاختراع من جهته مستحيل .

وثبت بمجموع الدليلين أنّ المقدور نوعان : مخترع ومكتسب ، والقدرة تتعلق بالمقدور بجهتين : جهة اختراع وجهة اكتساب ، اختص الله تعالى إحداها واختص المحدث بالآخر . بخلاف العلم ؛ فإنّ هناك لم يثبت دليل يوجب أنّ تعلّق العلم بالمعلوم بجهتين^(١٠) ، بل قام الدليل أنّ تعلّقه بالمعلوم بجهة واحدة وهو أن يتعلّق به « على ما هو به »^(١١) ، إذ لو تعلّق به لا على هذه الجهة لكان جهلاً لا علماً .

ثم نشغل بإبطال ذلك فنقول : قياس العلم يقتضي ما قلنا لو عقلتم ؛ فإنّ علمنا يتعلّق بما هو معلوم الله تعالى ، وليس من ضرورة تعلّق علمنا به زوال علم الباري^(١٢) ، بل بقي علمه متعلقاً به وبقي المعلوم معلوماً له وإن صار معلوماً لنا . فكذا قدرتنا ينبغي أن تتعلّق بما هو مقدور الله تعالى ، وعند^(١٣) تعلّق قدرتنا به^(١٤) يبقى مقدوراً له وكانت قدرته قدرة الاختراع فتبقى كذلك . وكون الشيء مخترعاً بقدرتين محال بالإجماع^(١٥) ، فتكون قدرة العبد متعلقة لا بجهة الاختراع ضرورة . فأما كون المعلوم^(١٦) معلوماً بعلمين فليس بمحال ، فيتعلّق^(١٧) به علمه تعالى^(١٨) وعلمنا . والذي يؤيد ما قلنا أنّ اعتبار العلم يوجب ما ذهبنا إليه أنّ إعلام الغير من لا علم له به^(١٩) محال ، وإنّا يصح إعلام الغير من له العلم ، / فكذا إقذار الغير^(٢٠) على شيء لا قدرة للمقدر^(٢١) عليه يكون محالاً ، وكذا زوال العلم عما هو معلوم غيره

(١) ز: . (٢) «...» ز: . (٣) ز: يقدر . (٤) ز: ولم . (٥) ز: . (٦) ز: . (٧) ز: اختراع . (٨) ز: العبد . (٩) ز: فلا . (١٠) أ: لجهتين . (١١) «...» ت: . (١٢) ز: + جل وعلا . (١٣) ت: ز: . (١٤) أ: . (١٥) ز: . (١٦) ز: . (١٧) ز: . (١٨) ك: . (١٩) ك: على الهامش . (٢٠) ت: . (٢١) ز: .

لا يكون إلا عن جهل ، فكذا زوال القدرة عمّا هو مقدور الغير لن يكون إلا عن عجز ، فكان فيما قلتم تعجيز الله تعالى ، وذلك محال .

ثم نقول لهم : لمّا كان يستحيل أن يُعْلَمَنَا الله تعالى خلاف معلومه يستحيل أن يُقَدِّرَنَا الله تعالى على خلاف مقدوره ، ومقدوره مخترع يضاف إليه لا مطلق المخترع ، فيقدرنا أيضاً على مخترع مضاف إليه لا على مطلق المخترع ، ولو جاز أن يقدرنا على مخترع غير مضاف إليه لجاز أن يعلمنا معلوماً^(١) غير مضاف إليه ، وكذا باطل ، فكذا هذا^(٢) .

وعلى هذا الوجه يبطل أيضاً قولهم : إنّ ما قلتم يؤدّي إلى جعل العباد مضطرين أو إلى تعجيز الله تعالى ، فإنّ الله تعالى إذا^(٣) أراد أن يخلق كسب العبد ، إن كان للعبد قوة الامتناع « فقد عجز الله تعالى عن تخليقه ، وإن »^(٤) « لم يكن له قدرة الامتناع »^(٥) فهو إذاً مضطر .

فإنّا^(٦) نقول : ثبتنا بالدليل أنّ لا اختراع^(٧) من قبل العبد وأنّ له فعلاً ، فكان مجموع الدليلين موجباً كون الله تعالى^(٨) قادراً مخترعاً وكون العبد فاعلاً مكتسباً مختاراً . وما قلتم من السؤال يوجب بطلان أحد هذين الوجهين ، وما ثبت بالدليل المتيقّن غير محتمل للبطلان ، فإذا كان السؤال^(٩) في نفسه باطلاً .

ثم نقول : إن كان الله تعالى أراد^(١٠) الحركة الضرورية من العبد فيخلقه ، ولا يكون بالعبد قدرة الامتناع ، والله تعالى قادر والعبد مضطر ، وإن أراد تخليق الحركة الاختيارية فالعبد لا يتصوّر منه الامتناع لأنه تعالى إنما يخلق تلك^(١١) الحركة إذا أرادها العبد واختارها^(١٢) وقصد اكتسابها فيخلق الله تعالى لا محالة لإجرائه العادة في تخليقه عند^(١٣) وجود قصد العبد ، لا لكونه ملجأً إلى ذلك . على أنّ الله تعالى إذا كان يخلقه مقارناً لقدرة العبد كيف يتصوّر منه الامتناع عن الفعل وهو موجود ، والامتناع عن الوجود محال ، والله ٢٠ الموفق^(١٤) .

(١) ز: - . (٢) زك: + والله الموفق . (٣) ت: إذ . (٤) « فقد ... وإن » أ: على الهامش .

(٥) « لم ... الامتناع » أ: - . (٦) زك: وإنّا . (٧) ت: زك: أن الاختراع . (٨) زك: كونه تعالى .

(٩) أ: فإذا السؤال كان . (١٠) زك: - . (١١) ز: بتلك . (١٢) أ: وأختار . (١٣) ز: - .

(١٤) أ: ت: + والمؤيد .

فصل

[في جواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين]

وبالوقوف على ما بيّنا من دليل استحالة ثبوت قدرة الاختراع^(١) للعبد ودليل ثبوت الفعل والقدرة له يعرف جواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين ، وذلك بحمد الله تعالى دليل فيه كفاية وغنية عن الاشتغال بغيره من الدلائل .

ثم نقول : قد سبق منّا القول في الفصل الذي أثبتنا فيه استحالة دخول الاختراع تحت قدرة العبد أنّ^(٢) إقدار الغير على ما لا يقدر عليه المُقَدِّر^(٣) محال ، وقد^(٤) انعقد الإجماع أنّ الله تعالى هو الذي يُقَدِّرُ العبدَ ويخلق قدرته وأنّ القدرة ليست بداخله تحت قدرة العبد ، إذ لو مُنعت منه لما تمكّن من اكتسابها عندنا وتخليقها عندهم . وإذا كان الله^(٥) تعالى هو الذي يُقَدِّرُ العبد كان محالاً أن يُقَدِّرَ على ما لا قدرة له عليه على ما قرّرنا ، فكان ذلك دليلاً على جواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين . ثم لا دليل يدل للمعتزلة على استحالة دخول^(٦) مقدور واحد^(٧) تحت قدرة قادرين ، إلاّ أنهم لم يعاينوا ذلك ، وهم أبداً يفرعون إلى الوهم ويجعلونه عياراً للعقل^(٨) والفهم ، وهو بعيد عن الصواب على ما قرّرنا .

ثم قيل لهم : أيش تعنون بقولكم إنّ دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال ؟ أتعنون دخوله من جهة الاختراع أم^(٩) من^(١٠) جهة الاكتساب أم^(١١) من جهة اكتساب واختراع ؟

فإن قالوا : من جهة الاختراع فسلم ولا ننازعهم في هذا .

وإن قالوا : من جهة الاكتساب فكذلك ، لأنّ فعلاً واحداً لا يكون فعلاً لكاسبين .

(١) أ: التخليق . (٢) زك: وأن . (٣) ز: المقدور . (٤) ت: أك: فقد . (٥) ز: - .

(٦) ك: على الهامش . (٧) زك: - . (٨) ز: عيار العقل . (٩) أ: أو . (١٠) زك: - .

(١١) أ: أو .

/ وإن قالوا : من جهة الاكتساب والاختراع أن^(١) يقدر على اختراعه مخترع وعلى اكتسابه مكتسب ففيه النزاع .

ف قيل لهم : لِمَ قلتم ذلك وقد وقعت الخصومة^(٢) فيه ؟ ثم ما^(٣) أقننا من الدلائل موجب لذلك ، ومن عد^(٤) الممكن ممتنعاً فهو جاهل ، فكيف بمن عد^(٥) الواجب ممتنعاً ؟

ثم هم إننا عدوا ذلك ممتنعاً لأنهم لم يعقلوا تعلق القدرة بالمقدور إلا من جهة الاختراع ، وذلك لعمري^(٥) محال . وعند خصومهم : قط لا يجوز تعلق قدرتين بجهة الاختراع بمقدور واحد . وإنما الكلام وراء ذلك وهو أن قدرة واحدة لمّا تعلق بمقدور بجهة الاختراع هل يجوز أن تتعلق به قدرة أخرى يكون أثرها جعل ذلك المخترع فعلاً له أم لا .

عندنا ذلك جائز .

وعندهم ذلك ممتنع .

وقد أقننا الدلالة على وجوبه فضلاً عن الجواز .

ثم إنهم مع إبانهم تعلق قدرتين بمقدور واحد بجهتين وانعقاد الإجماع من كل العقلاء على استحالة تعلقها به من جهة الاختراع ، أفضت بهم الأصول الفاسدة إلى تجويز تعلقها به من جهة واحدة وهي الاختراع ، فعظم^(٦) عليهم الخطب بذلك وتفرق^(٧) رؤساؤهم في الاحتيال للتخلص عنه ، فلم يمكنهم ولم يحصل لهم بذلك إلا التجاهل والخروج عن شهادات المعارف ؛ وذلك أن أهل السنة ألزموهم على قولهم بالتولد أن رجلين مستويي القوة^(٨) لو حركا حجراً فتحرك الحجر فكان مافيه من الحركة فعلاً للمحركين مقدوراً لها فكان الشيء الواحد فعلاً لفاعلين مقدوراً لقادرين ، فبطل ما يوجهون على أهل السنة^(٩) من إنكار مقدور لقادرين ، وعلى متكلمي أهل الحديث والنجارية من استحالة كون شيء واحد فعلاً لفاعلين .

فتفرقت المعتزلة في دفع هذا الإلزام ، فزعم بشر بن المعتز أن أجزاء الحجر لو كانت زوجاً يتحرك نصفها بأحدها والنصف الآخر بالثاني .

ف قيل له : لو كانت الأجزاء وتراً بأن كانت مثلاً^(١) أحد عشر جزءاً .

فقال : حركات ستة منها لأحدها وحركات الخمسة الباقية للثاني .

ف قيل^(٢) له : لو كانا^(٣) استويا في البنية والقوة والنشاط والإرادة ، كيف يتصور أن يضاف إلى أحدهما أكثر وإلى أحدهما الأقل ؟

فقال : محال أن يستويا في ذلك .

ف قيل له : لِمَ قلت^(٤) ذلك ؟

فقال : لأنها لو^(٥) استويا في ذلك لأوجب أحد أمرين^(٦) : إما وجود فعل من فاعلين ، وإما^(٧) انقسام حركة جزء لا يتجزأ ، وكلاهما محال ، وما أدى إلى المحال كان محالاً^(٨) في نفسه . ثم مثل هذا بجزء متوسط بين رجلين أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، لا يجوز أن يستوي الرجلان في القوة والإرادة للتحرك إلى ذلك الجزء لأنها لو استويا - ولا يكون أحدهما أولى ببلوغ مراده - أدى إلى^(٩) أحد أمرين^(١٠) كل واحد منهما محال ، فإنها إما ألا يبرحا من مكانها من غير منع ، وإما أن يوافيا ذلك الجزء جميعاً ، وكل واحد من الأمرين فاسد ، فكذا هذا .

والجواب عن هذا أن يقال : لا وجه إلى إنكار قدرة الله تعالى أن يخلق شخصين^{١٥} مستويي القوة^(١١) والبنية ، ومن ضرورة ذلك أن يكون في قدرة كل واحد منهما مثل ما في الآخر^(١٢) ليقع الفرق بين القوتين^(١٣) المستويتين والقوتين المختلفتين . ثم لاشك أن^(١٤) اتفاقهما على فعل ليس بممتنع ، وليس هذا الممكن بجعله محالاً أولى من جعل ذلك المحال ممكناً لإمكان هذا . وهكذا هذا على كل من دفع موهوماً خوفاً من وجوب المحال عليه ، لأن دفع الممكن هرباً من المحال^(١٥) كتصحيح^(١٦) المحال هرباً من إحالة الصحيح .

٢٠ ثم تقول لهم : لا نزاع لأحد من العقلاء في كون ثبوت الرجلين المستويين / في القوة [١٤٧ أ]

(١) ت: بأن كان مثلاً . (٢) زك: قيل . (٣) زك: كان . (٤) زك: قلت . (٥) زك: ..

(٦) زك: الأمرين . (٧) ز: فإما . (٨) زك: إلى المحال محال . (٩) ز: .. (١٠) أت: الأمرين .

(١١) زك: القدرة ، أ: مصححة على الهامش : القدرة . (١٢) زك: قوة الآخر . (١٣) ز: القوتين .

(١٤) ت: .. (١٥) زك: المال . (١٦) ز: لتصحيح .

(١) زك: لن . (٢) زك: الخاصة . (٣) زك: .. (٤) ز: عدا . (٥) ت: بعصري .

(٦) ت: معظم . (٧) زك: وتفرقت . (٨) أت: القدرة . (٩) ت: لأهل السنة .

واتفاقهما على الإرادة ممكناً ، ولا دليل في العقل يدل على إحالته بل فيه دليل إمكانه ، وكون فعل واحد لفاعلين وتعلق قدرتين بمقدور واحد ممّا للعقلاء فيه كلام ، فهلاً علمت بإفضاء ذلك الممكن إليه أنه ممكن حتى خالفت العقل والعقلاء وجعلت الممكن ممتنعاً ؟ وهذا جهل فاحش .

ثم نقول له : إنك سلّمت أنّ تخليق الله^(١) رجلين مستويين في القوة والبنية من جملة الممكنات ، وإنما جعلت المستحيل وجود إرادتهما لتحريك ذلك الجسم وتجاوز وجود^(٢) إرادة كل واحد منهما لتحريك الجسم والاعتماد عليه للتحريك^(٣) على الانفراد .

فبعد ذلك نقول^(٤) : إذا وُجدت من أحدهما إرادة تحريك الحجر لماذا امتنع وجود إرادة تحريك ذلك الآخر ، ولا مضادة بين الإرادتين والفاعلين لتفرّق عليهما ولا فساد لحل قدرة أحدهما عند ورود إرادة الآخر ؟

فإن تعلق بالمثل الذي ضربه ،

قلنا : هناك إنما استحال وجود إرادة الاثنين لأنّ إرادتهما للتحرك إلى الجزء المتوسط لاتقع إلا مع حكمهما^(٥) وهو التحرك ، ولما استحال شغلها ذلك الجزء المتوسط استحال وجود ما لا يقع إلا مع حركتهما وهو الإرادة ، ولا استحالة^(٦) في وجود الاعتماد من الاثنين على ذلك الجسم وتحريكهما إياه . فإنّ نوزعنا في كون إرادة التحرك مع التحرك ثبت ذلك بالدليل ، على أننا أثبتنا^(٧) ذلك بالدليل^(٨) على أصلنا لدفع الإلزام للإلزام^(٩) على الخصم وهو مستقيم . ولأنّ العلم باستحالة شغل اثنين جزءاً واحداً من المكان ضروري . والعلم باستحالة دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين ليس بضروري ، لو كان لكان استدلالياً ، « ويافضائه إلى جعل ما هو ممكن ممتنعاً علم بطلان الاستدلال »^(١٠) . وفيما استشهد به الأمر بخلافه لأنّ ما علم ضرورة لا يتصور خطؤه وبطلانه فلا يمكن جعل أحدهما نظيراً^(١١) للآخر^(١٢) ، والله الموفق .

وألزموه أيضاً أنّ جزءاً لا يتجزأ لو وُضع على لوح وقبض على طرفي اللوح رجّلان^(١٣) فحركاه فأزعجا الجزء وكان الجزء مع أجزاء اللوح فرداً ، لا بدّ أنّ حركة الجزء كانت بهما^(١٤) لانعدام دليل ترجيح أحد الرجلين لاستوائهما في المعاني كلها .

ثم يقال له : إذا قلت : يستحيل أن « يتفق الاثنان على التحريك عند استوائهما في المعاني لأنّه يؤدي إلى محال ، فقل : يستحيل »^(١٥) أن يخلق الله^(١٦) شخصين مستويي القوة والبنية لأنّه يؤدي إلى محال ، إذ لافرق بينهما .

ثم بعد ذلك إنك بين أمور ثلاثة^(١٧) : إمّا أن ترجع عن مسألة المتولّدات وتجعلها لله تعالى كما هو مذهب أهل السنّة^(١٨) ، أو تحيز تعلق قدرتين بمقدور واحد وجعل شيء فعلاً لفاعلين وفيه رجوع عن مذهبك ، أو تمسّك بالمذهبيين مع لزوم الدليل فتوصّف بالعناد المحض . والله الموفق .

وزعم أبو موسى عيسى بن صبيح المراد المعروف بناسك البغداديين أنّ الحركة^(١٩) فعلها جميعاً ومقدورها ، ولو كان أحد المحركين^(٢٠) مأموراً به والآخر منهيّاً عنه كانت الحركة طاعة من^(٢١) المأمور به حسناً ، معصية من^(٢٢) المنهي عنه قبيحاً . ولو كان أحد^(٢٣) المحركين إنساناً منهيّاً عن التحريك والآخر الريح ، كانت الحركة فعل الله^(٢٤) وفعل العبد ، وهي معصية قبيحة من العبد وهي حكمة من الصانع القديم جلّ وعلا ، وكان القديم فعلاً ما هو معصية من غيره ولم يكن بذلك عاصياً . وكذا لو كان الرجل مأموراً بذلك كان الله تعالى فعلاً ما هو طاعة من العبد ولم يكن بذلك مطيعاً . وعلى هذا لم يبق له في مسألة خلق الأفعال مع أهل الحق كلام .

وزعم أبو الهذيل العلاف / أنّ حركة كل جزء من أجزاء الحجر منقسمة^(٢٥) على كل واحد منها لافي نفسها لأنها حركة واحدة وشيء واحد - والأعراض لا تنقسم في ذاتها وإنما تنقسم بالمكان والزمان^(٢٦) والفاعلين .

(١) ز: رجلين . (٢) زك: بينها . (٣) « ... » ك: على الهامش . (٤) ك: أت: + تعالى .

(٥) زك: .. (٦) أت: + رضوان الله عليهم . (٧) زك: حركة . (٨) زك: المتحركين . (٩) ز: عن .

(١٠) ز: عن . (١١) زك: .. (١٢) زك: المتحركين . (١٣) أت: + تعالى . (١٤) أ: مقسمة .

(١٥) ت: بالزمان والمكان .

(١) ت: أك: + تعالى . (٢) أك: .. (٣) ز: لتحريك . (٤) زك: .. (٥) ز: حكمها .

(٦) ت: والاستحالة ، ز: ولا استحال . (٧) ز: ثبتنا ، أت: بينها . (٨) أت: .. (٩) ك: الإلزام .

(١٠) « ... » ك: على الهامش ، ز: .. (١١) ت: زك: نظير الآخر .

ويلزمه جميع مالزم المزدار إذا كانت هي^(١) باعتبار ذاتها غير منقسمة فكانت هي باعتبار أحد الفاعلين طاعة وباعتبار الآخر معصية . وكذا إذا كان أحد المحركين ريحاً ، إذ هي^(٢) في نفسها غير منقسمة ، فيلزمه جميع مالزمنا ولم ينفعه هذا التجاهل .

ثم نبين تجاهله فنقول له : إذا انقسمت الحركة على الفاعلين أكان قسم كل واحد منها هو قسم صاحبه بعينه لا غيره^(٣) أم هو غير قسم صاحبه ؟

فإن قال : هو قسم صاحبه ، فإذا كان الفعل لها لأعلى الانقسام ، وكان على ما عليه^(٤) قول خصومه من كونه طاعة ومعصية وفعلًا لفاعلين ومقدورًا^(٥) لقادرين ، ولم يحصل الفرق بين انقسامها وامتناعها عن الانقسام ؛ إذ لو قيل هي لا تنقسم لم يكن تحت هذا القول إلا هذا أن قسم كل^(٦) واحد منها هو قسم صاحبه .

وإن قال : قسم^(٧) كل واحد منها غير قسم صاحبه في الذكر والعبارة إلا أن المنتقسم واحد^(٨) في الحقيقة .

قيل : وخصومك يقولون : الكسب غير الخلق ، وما عذب عليه غير مالم^(٩) يعذب عليه ، وما قدر عليه الإنسان من الاكتساب غير مالم يقدر عليه من الخلق في العبارة ، والخلق هو المكتسب في الحقيقة . على هذا كان يتكلم حفص ، فإن كان قولك هذا صحيحاً فقولهم كان صحيحاً ، وإن كان قولهم باطلاً كان قولك باطلاً .

وإن زعم أن أحد القسمين غير صاحبه على الحقيقة ، فهذا هو القول بتجزؤ الأعراس وانقسامها ، وهو لا يقول به ، بل هو قول جعفر بن حرب .

ويقال له أيضاً : ما الفرق بينك وبين من يقول بتجزؤ الجزء فيجعل ما يلاقي الأرض غير ما يلاقي^(١٠) السماء ، وما يلاقي الشمال غير ما يلاقي الجنوب^(١١) ، وما يلاقي الصبا غير ما يلاقي الدبور^(١٢) قياساً على قسمتك الحركة الواحدة والشيء الواحد على مسببيه^(١٣) لافي ٢٠ نفسه ؟ وهذا مما لا يجد فيه فرقاً البتة .

(١) زك : ز . (٢) زك : ز . (٣) أت : غير . (٤) زك : ما هو عليه . (٥) زك : مقدور .

(٦) ت : أن كل قسم . (٧) زك : ز . (٨) ك : واحدة . (٩) ت : ز . (١٠) ك : على ما يلاقي .

(١١) ز : في الجنوب . (١٢) ز : في الدبور . (١٣) ك : مسببه ، ز : سببه .

ثم إنه ناقض حيث زعم أن الأعراس تنقسم باعتبار الأمكنة والأزمنة والفاعلين ، فيكون ما وجد منها في « مكان غير ما وجد في غيره من الأمكنة » ، وما وجد منها في زمان غير ما وجد^(١) منها في « غيره من الأزمنة » . ثم زعم أن الكلام الواحد يحل في أماكن متغايرة ولم يجعله متغائراً بتغاير الأمكنة ، وزعم أن أكثر الأعراس توجد في وقتين لأنه يقول ببقائها ولم يجعل تغاير الأزمنة^(٢) موجباً تغاير ما فيها من الأعراس . والله الموفق .

وزعم جعفر بن حرب المعروف بالأشج أن حركة كل جزء منقسمة قسمين^(٣) على الحقيقة ، نصفها لهذا الدافع ونصفها لذلك ، وهي ذات بعضين متغايرين حقيقة .

فقيل له : ما أنكرت^(٤) أن تكون الحركة التي يفعلها واحد فعلين متغايرين أيضاً ؟

فزعم أنها^(٥) فعل واحد غير منقسم لانعدام علة انقسامها لأن زمانها ومكانها وفاعلها واحد .

فقيل له : هذا جهل ، لأن ما يتغاير في نفسه لأثر لاتحاد الزمان والمكان والفاعل في اتحاده^(٦) ، كما لو خلق الله^(٧) في زمان واحد في جزء لا يتجزأ من الأمكنة لوناً وطعماً ، كانا شيئين^(٨) متغايرين وإن اتحد الفاعل والمكان والزمان ، فلو كانت الحركة نصفين متغايرين عند « تعدد الفاعلين كانت أيضاً نصفين متغايرين عند »^(٩) اتحاد الفاعل ، وحيث لم تكن كذلك^(١٠) عند اتحاد الفاعل دل أنه ليس كذلك عند تعدد الفاعلين .

ثم يقال له : أيزول الجسم بنصف الحركة التي حصل^(١١) بواحد^(١٢) منها^(١٣) ؟

فإن قال : نعم ، فهو إذاً حركة ، فكان وجد بكل^(١٤) واحد من المحركين / حركة على [١٤٨ أ] حدة ، وحصل بكل محرك حركة^(١٥) على حدة ، وهذا ليس بمذهبه .

وإن قال : كل نصف ليس بحركة ، فإذاً ليس كل نصف بزوال ، فالنصفان إذا اجتمعا فقد اجتمع^(١٦) مالم ليس بزوال وما ليس بزوال ، وباجتماع مالم ليس بزوال وما ليس بزوال

(١) ز : وما وجد منها في غير زمان ما وجد . (٢) « ... » ت : ز . (٣) ت : ز . (٤) ك : الأزمنة منه .

(٥) أت : بقسمين . (٦) ز : نكرت . (٧) ت : أنه . (٨) زك : قيل . (٩) زك : إيجاد .

(١٠) زك : تعالى . (١١) ز : سبين . (١٢) « ... » ت : ز . (١٣) ت : لذلك . (١٤) ز :

(١٥) أت : لواحد . (١٦) ت : منها . (١٧) زك : كل . (١٨) ز : ز . (١٩) ز : اجتمعا .

وما ليس بحركة « وماليس بحركة »^(١) لا يزول^(٢) الجسم عن المكان الأول ، وإذا زال دلّ على وجود الزوال .

ثم يقال له : لو أوجد أحدهما في كل جزء من أجزاء الجسم نصف الحركة^(٣) الذي هو حصته أيزول الجسم عن مكانه الأول ؟

فإن قال : نعم ، فهو إذاً حركة على ما بيننا .

وإن قال : لا ، فقد بقي في المكان الأول وبقي ساكناً فيه ، فكان فيه اجتماع السكون وبعض الحركة ، ويستحيل اجتماع الشيء مع بعض ما يضافه . ثم النصف الآخر أيضاً ليس بحركة فيجوز أن يجتمع معه السكون أيضاً ، إذ السكون قد يجامع ماليس بحركة وما ليس بحركة كما يجامع اللون والطعم ، وهذا كله تجاهل وخروج عن المعارف . ومقتضى هذا أن جماعة كثيرة لو حركوا جسماً ينبغي أن تحصل حركة كل جزء متباعدة على عدد الفاعلين ، فتكون كل حركة منقسمة إلى الأعشار والأسداس وأكثر ، وهذا جهل فاحش .

وحكى ابن الروندي^(٤) عنه أنه كان يقول^(٥) : التحريك^(٦) هو عين الحركة^(٧) ، فلمّا كان التحريك والحركة واحداً والدافعان^(٨) محرّكان فالواحد يكون محرّكاً ، وإنما يكون محرّكاً أن لو وُجد منه تحريك ، والتحريك هو^(٩) عين الحركة فيجب أن يحصل بكل^(١٠) واحد منها حركة على حده ، وهذا خلاف مذهبه . وهذا كله هذيان ، وتضييع الوقت بإبطاله^(١١) عبث^(١٢) ، إذ معرفة بطلان القول بتجزؤ الأعراض حاصلة بالطباع^(١٣) والله الموفق .

وزعم هشام بن عمرو أن كل جزء من أجزاء الحجر تحصل فيه حركتان : إحداها فعل لهذا ، والأخرى فعل لذلك .

وهذا محال ، لأنّ الجزء إن كان يخرج بإحداها عن المكان الأول ، فالأخرى إذاً لا يخرج بها عن المكان الأول فلا تكون حركة ، وإن كان لا يخرج بإحداها عن المكان الأول فهي ليست بحركة .

(١) «...» زك : .. (٢) ز : لا يزول . (٣) زك : حركة . (٤) زك : ابن الروندي .

(٥) ت : أنه قال . (٦) ت : التحريك عين التحريك . (٧) ك : للحركة . (٨) ز : والدفعان .

(٩) أ : .. (١٠) ت : لكل . (١١) أ : غين . (١٢) ز : بالطباع .

فإن قال : يخرج بإحداها إذا انفردت وبها إذا اجتمعت^(١) .

قلنا : إذا خرج الجزء بها عن المكان الأول^(٢) ، أخرج بها جميعاً أم بإحداها أم بكل واحد منها ؟

فإن قال^(٣) : خرج بها جميعاً ، فهذا جميعاً علّة واحدة ، فكانت كل واحدة منها بعض العلّة ، وهو باطل لأنها لم تكن حركة .

وإن قال^(٤) : خرج بإحداها ، فالأخرى^(٥) إذا لم يخرج بها عن المكان الأول ، فلم تكن حركة .

وإن قال : خرج بكل واحد منها .

قلنا : فإذا خرج بما^(٦) لولا هو لما انعدم الخروج ، والخروج^(٧) بمثل هذا غير^(٨) معقول ، إذ العلل العقلية موجبات بذواتها ، فما يتصور^(٩) ثبوت معلول بدونه ولم ينعدم المعلول ، لو انعدم هو لا يكون علّة والثبوت معه^(١٠) ، ولو كان لما كان به ، فكانت إحداها غير موجبة للخروج فلم تكن حركة ؛ يحققه أن هذا الجزء ما قطع إلا مكاناً واحداً .

ولو جاز لك أن تقول : وجدت حركتان لوجود محرّكين ، كان لغيرك أن يقول : لا بل وجدت حركة لاتحاد المكان الذي قطع .

ويقال لك : لو جاز وجود حركتين لا يقطع بها إلا مكان واحد ، لجاز وجود ألف

حركة لا يقطع بها^(١١) إلا مكان واحد ، وهو يلتزم بهذا ويقول^(١٢) : لو حرّك الجسم ألف نفر وأكثر حدث في كل جزء من أجزائه من الحركات بعدد الفاعلين . والقول بوجود ألف حركة لا يقطع بها إلا مكان واحد تجاهل ، ولو جاز أن يخطر أحد هذا بباله لجاز لغيره أن يقول على القلب ويجوز أن يقطع ألف مكان بحركة واحدة ، وهذا كله هذيان . فأفضت بهم أصولهم الفاسدة إلى أن جوّزوا تارة قيام واحد بألف محل وأكثر ، وجوّزوا تارة قيام

(١) ز : اجتمعت . (٢) ز : عن المكان أخرج الأول . (٣) زك : قالوا . (٤) زك : ..

(٥) ز : والأخرى . (٦) زك : .. (٧) ك : على الهامش . (٨) ت : عين . (٩) زك : تصور .

(١٠) أ : .. ز : هو معه . (١١) زك : بها . (١٢) زك : فيقول .

ألف عرض من جنس واحد وأكثر بمحل^(١) لا أثر لها إلا ما لو احدى منها ، وهذا كله محال .

/ ومن دأب المعتزلة^(٢) عدم المبالاة بالانسلاخ عن الدين وارتكاب ما يابأه^(٣) العقل وينادي بإحاليته ويحكم على قائله بالتجاهل والخروج عن المعارف ، عند رجائهم نصره ما هم عليه^(٤) من الباطل ، ودفع ما يتوجه عليهم من الحجج الهادمة لقواعد ما هم عليه من الضلال ، الآتية على ما يتسكون به من البدع بالإبطال والاستئصال . والرجوع « إلى الطريق »^(٥) المستبين والصراط المستقيم خير من الإمعان في المهاوي والمهالك والإيجاف في البوادي والمجاهل^(٦) ، ونعوذ بالله^(٧) من اتباع الوسواس والوقوع في ترهات من البساس .

وما^(٨) يصلون على خصومهم بقولهم^(٩) : لو جاز أن يكون فعل واحد فعلاً لفاعلين لجاز أن يكون قول واحد قولاً لفاعلين ، يبطل بهذا أيضاً على ما قررنا أن الحركة الواحدة عندهم فعل لفاعلين^(١٠) ولم ينفعهم التجاهل .

ثم نقول : إن هذا الكلام لا يتوجه علينا ؛ فإننا لا نقول إن فعلاً واحداً^(١١) يكون فعلاً لفاعلين البتة ، فإن ما هو فعل الله تعالى هو صفة أزلية قائمة بذاته وليس بفعل العبد^(١٢) ، وما هو^(١٣) فعل العبد^(١٤) ليس بفعل الله تعالى بل هو مفعوله . ثم الفعل^(١٥) اسم^(١٦) عام وله أسماء أنواع ؛ فإن كان ما خلقه الله تعالى من فعل العبد ضرباً ، فهو مفعول^(١٧) الله تعالى وفعل العبد باعتبار اسم جنسه ، وضربه باعتبار اسم نوعه . وكذا لو خلق قول العبد فهو^(١٨) مفعول الله تعالى ، وهو فعل العبد باعتبار اسم جنسه ، وقوله باعتبار اسم نوعه .

وكذا على قول أبي عيسى البرغوث وأبي الحسن الأشعري لا يتوجه الإلزام ؛ فإنها لا يجعلان فعلاً واحداً فعلاً^(١٩) لفاعلين بل لا فعل إلا لله^(٢٠) تعالى ، فأما « العبد فله »^(٢١) الكسب ، وقول العبد اسم لكسبه^(٢٢) ، فيكون قوله فعلاً لله تعالى ، كسباً للعبد . ثم ما هو من الأسماء للكسب يكون راجعاً إلى من قام به « الكسب » ، فإن كان ذلك ضرباً فالضارب^(٢٣)

(١) ت : .. (٢) زك : + لعنهم الله . (٣) ت : ما يابأه . (٤) أ : ما عليهم . (٥) « ... » زك : ..
(٦) زك : والتجاهل . (٧) ز : + تعالى . (٨) زك : وما . (٩) ز : يقولون . (١٠) ز : الفاعلين .
(١١) ز : واحد . (١٢) أ : للعبد . (١٣) ز : وما هو . (١٤) أ : للعبد . (١٥) أ : للفعل .
(١٦) زك : .. (١٧) زك : فهو من مفعول . (١٨) ت : زك : .. (١٩) ز : الله .
(٢٠) « ... » ك : تحت السطر . (٢١) ز : الكسبة .

من قام به^(١) « لا من خلقه ، والمتحرك من قامت به الحركة لا من خلقها ، والقائل من قام به القول لا من خلقه ، ولا يتصور قيام شيء من هذه المعاني إلا بمحل واحد ، فلا يوصف به اثنان . فأما^(٢) الاتصاف بكونه^(٣) فاعلاً فليس^(٤) من شرطه قيام الفعل بالفاعل عندهم ، ويحتجون عليكم^(٥) في ذلك بالحركة والصفات الضرورية ؛ فإن الفاعل للحركة الضرورية خالقها ، والمتحرك بها محلها ، ولا يتصور اتصاف ذاتين بأنها متحركان بحركة واحدة لاستحالة قيامها بذاتين ، وكذا هذا^(٦) في السواد ؛ فإن فاعله هو الله تعالى ، والأسود به المحل القابل له ، وكذا في غيره من الصفات .

وكذا لا يلزم النجس وعبد الله بن سعيد^(٧) والقلاسي وغيرهم حيث يجوزون فعلاً لفاعلين ، أحدهما خالق والآخر « مكتسب » ، لأنهم لا يشترطون قيام الخلق بالخالق ، وأنتم ساعدتموهم^(٨) وتشترطون قيام الفعل الذي^(٩) « هو كسب بالمكتسب ، وأنتم أيضاً ساعدتموهم^(١٠) » في ذلك ، والقول اسم للكسب الخاص بالحركة والسواد وغيرهما ، فيكون الموصوف به المحل لا غير ، فأما من حيث إن القول تتعلق به قدرة الخالق وقدرة المكتسب لاتفارق غيره من الأفعال ، غير^(١١) أن الموصوف باسمه النوعي من قام به على ما قررنا .

وبالوقوف على هذا التقرير^(١٢) ظهر أن هذا تمويه وتلبيس على الضعفة ، والله ١٥ الموفق .

(١) « ... » ت : .. (٢) زك : وإنما . (٣) ز : يكون . (٤) زك : وليس . (٥) ك : على الهامش .
(٦) أ : وكذا هو . (٧) ز : السعيد . (٨) « مكتسب ... الفعل الذي » ك : على الهامش .
(٩) « وتشترطون ... ساعدتموهم » ز : .. (١٠) ك : على الهامش . (١١) ز : القدير .

فصل

[في معنى الفعل والكسب والخلق]

ثم بإحاطة العلم على ما ذكرت من مجموع الدليلين وثبوت المعرفة باستحالة ثبوت قدرة
التخليق للعبد وثبوت الفعل له ، ظهر أن لا حاجة بنا / إلى بيان مائة الكسب بل بنا غنية
عن الاشتغال به ، وعلينا أن نبين أنه ليس بمجبور وأن له فعلاً وأن قدرته متعلقة بمقدوره
وهو فعله ، وإن كان لا وقوع لذلك في أوامنا على ما قررنا . ثم نشغل ببيان ذلك ليعلم
المسترشد المراد بذلك فنقول : اختلفت عبارات أصحابنا رحمهم الله في ذلك وفي^(١) الفرق بينه
وبين الخلق .

فقال بعضهم : كل مقدور وقع في محل قدرته فهو كسب ، وما وقع لافي محل قدرته
فهو خلق ، واسم الفعل يشملها .

وقيل : ما وقع بآلة فهو كسب^(٢) ، وما وقع لا بآلة^(٣) فهو خلق .

وقيل : ما وقع المقدور به من حيث يصح انفراد القادر به فهو خلق ، وما وقع
مقدوره به مع تعذر انفراد^(٤) القادر به فهو كسب ، واسم الفعل يقع على مطلق ما وقع
مقدوره به من غير اختصاص بما^(٥) يصح الانفراد به أو بما يتعذر الانفراد به ، والعبد لا يصح
انفراده بتحصيل مقدوره على ما قررنا من استحالة ثبوت قدرة الاختراع له ، فلم يكن خالقاً
بل كان مكتسباً ، والله تعالى منفرد في الإيجاد ، لا حاجة به إلى غيره فيما يوجد ، فكان
خالقاً .

ثم إن^(٦) المعتزلة يزعمون أن ما تدعون أنكم من الكسب غير معقول . وقد بينا أنه

(١) ز: وفي ذلك . (٢) ز: الكسب . (٣) ز: لا بآلة . (٤) ز: انفراده . (٥) ك: مما .

(٦) ز: ..

معقول لقيام الدلائل^(١) العقلية عليه ، إلا أنه ليس بموهوم . ولو رفضت المعتزلة التعصب
ونظرت بالعقل وانتقادت للدليل وجانبت الهوى وأنصفت من نفسها لعرفت أنهم هم^(٢)
القائلون بما لا يعقل ، المتسكون بما هو الحال الممتنع ؛ وذلك أن من مذهب جمهورهم أن
المعدوم شيء ، وأكثرهم يزعمون أنه عين وعرض وجوهر قبل الحدوث ، وكذا هو^(٣) سواد
وحركة وذات على ما قررنا قبل هذا من بيان^(٤) أقاويلهم .

ثم قدرة الفاعل لا تتعلق إلا بالوجود ولا تعلق لها بالشيئية ولا بكونه حركة
ولا سواداً ولا جوهرأ ولا ذاتاً ولا عيناً ، لأن هذه الأوصاف كانت ثابتة في الأزل . ثم
الوجود ليس بمعنى وراء الذات ، « ولا تعلق للقدرة بالذات ، فلا يتصور تعلقها بالوجود ،
إذ هو ليس معنى وراء الذات »^(٥) ، فإذا لا تعلق لقدرة ما ، لا للقدرة القديمة ولا للقدرة
الحديثة بمقدور البتة ، وفيه تعطيل الصانع والقول بقدوم العالم وإبطال ثبوت الفعل للعباد
وتعطيل الأمر والنهي والوعد والوعيد .

ونحن نقول إن^(٦) الله تعالى خلق العالم وجعل مالميس بسواد ولا بياض ولا جوهر
ولا عرض ولا موجود سواداً وبياضاً وجوهرأ وعرضاً وموجوداً ، ثم ما كان من ذلك أفعال
العباد ، فوجوده وشيئيته متعلقة بقدرة الله تعالى ، وكونه حركة وسكوناً وطاعة ومعصية
متعلقة بقدرة العبد .

وعندهم لا تتعلق شيئته بقدرة أحد ، ووجوده ليس بمعنى وراء الشيئية ، فينبغي ألا
تتعلق قدرة العبد به ، فلم يمكنهم تعليق قدرة العبد^(٧) إلا بقدر^(٨) ما قلنا ؛ فإذا قلنا بمثل
ما قالوا ولم يبق بيننا خلاف إلا في العبارة ؛ فإنهم سمو ذلك خلقاً واختراعاً ونحن سميناه
كسباً ، إلا أن ما وراء ذلك عندنا متعلق بقدرة الله تعالى ، وعندهم لا بقدرة أحد ، فاستوينا
في جنبه العبد ولم يبق لهم^(٩) علينا إشكال ، وفيما وراء ذلك التحقوا بالدهرية والمعطلة ،
ونحن ثبتنا على القول بثبوت / الصانع ، بل هم أتوا بما هو غير المعقول وأبطلوا القول بتعلق
القدرة بالمقدور ؛ فإنهم أحالوا تعلقها إلا بالوجود ، والوجود راجع إلى الذات ، إذ

(١) ز: الدلالة . (٢) ت: زك: .. (٣) أ: ت: .. (٤) أ: فوق السطر . (٥) «...» ت: ..

(٦) أ: فوق السطر . (٧) ت: + به ، ولكن يبدو أنه شطب عليها . (٨) ت: بقدرة . (٩) ت: ..

هو^(١) ليس بمعنى وراء الذات ، ولا تعلّق لها بالذات والشيئية ، فكان تعلّقها بما لاتعلّق لها به ، وهو محال وهذيان . وبطل^(٢) بهذا الفصل جميع قواعد المعتزلة واضمحلت شبهاتهم ، وهو^(٣) بحمد الله^(٤) في غاية الوضوح .

ثم نقول : ما معنى قولكم إنّ قدرتنا قدرة على الاختراع^(٥) ؟ وما هذا الاختراع الذي^(٦) تزعمون أن قدرتكم متعلقة به ؟ أهو اسم لموجود أم لمعدوم ، « أم لمعدوم »^(٧) وموجود ، أم^(٨) لا لموجود ولا لمعدوم^(٩) ؟

فإن قلتم إنه اسم^(١٠) « لموجود ، فهو محال عندكم ، لأنّ تعلّق القدرة بالموجود عندكم محال .

وإن قلتم إنه اسم^(١١) « لمعدوم ، فهو محال أيضاً^(١٢) لأنه يوجب أن يكون في العدم اختراع ، وكل وصف كان في العدم ثابتاً كان تعلّق القدرة به محالاً^(١٣) ، كالشيئية والجوهرية^(١٤) والعرضية والعينية وغير ذلك من الأوصاف الثابتة في العدم عندكم .

وإن قلتم إنه « اسم للموجود والمعدوم فهذا كلام متناقض .

وإن قلتم إنه اسم لا لموجود ولا لمعدوم فهو^(١٥) اسم لما لا يعقل ، إذ لا يتصوّر معلوم ليس بموجود ولا معدوم ، « وهذا^(١٦) من جهالات الباطنية ، فإنهم يزعمون أنّ الباري^(١٧) ليس بموجود ولا معدوم^(١٨) ، وهذا قول يؤدّي إلى الإلحاد والفسفسطة ، والله الموفق .

وبهذا يجابون عن قولهم إنّ الله تعالى إذا فعل الحركة فيّ فإذا فعلت « أنا ؟

فيقال : وإذا لم تفعل أنت الشيء^(١٩) ولا العين

- « والوجود هو^(٢٠) عين الشيء ، إذ ليس بمعنى وراءه - فإذا فعلت ؟ »^(٢١) « والله

تعالى «^(١) إذا لم يفعل^(٢) الجوهر ولا العرض ولا الشيء ولا العين «^(٣) ولا السواد ولا البياض^(٤) ولا الرائحة ولا الطعم ، فإذا فعل^(٥) ؟ ووجودها إذا لم يكن معنى وراءها أو هو^(٦) عينها وذاتها ، ولم يفعل^(٧) عينها ولا ذاتها فإذا فعل^(٨) ؟

فما أجابوا في شيء فهو لهم جواب .

وكذا الجواب عن قولهم : كيف يجوز^(٩) أن يقال : يخلق الله تعالى في يد إنسان سرقة ثم يأمر بقطعها ؟ وكذا هذا في الزنى ، وكذا يخلق فعلاً^(١٠) ثم يعاقب [عليه]^(١١) .

قيل : وإذا^(١٢) لم يفعل السارق شيئاً ولا الزاني^(١٣) ولا الكافر ، وكان الزنى^(١٤) والسرقة والكفر في العدم أشياء وأعراضاً وأعياناً - ووجودها أعيانها أو ليس معنى وراءها ، ولم تتعلّق قدرة العبد بالشيئية ولا العرضية ولا العينية ولم تتعلّق بمعنى وراءها - فإذا فعله وعلى أيّ فعل يقطع ويحدّ ويعاقب ؟

فما أجابوا فهو جواب لهم^(١٥) .

وكذا الجواب عن قولهم : إذا لم يكن وجوداً إلّا للخالق وللخلق ، أفيعاقب^(١٦) على وجود الخالق أم على وجود المخلوق ؟

قيل : وإذا لم يوجد إلّا شيء لم يفعله أحد فيعاقب على شيء^(١٧) .

فما أجابوا فهو لهم جواب^(١٨) .

وهذا كله تبرّع منّا^(١٩) ؛ فإنّا إذا^(٢٠) أقننا الدلالة على أنّ^(٢١) العبد وإن لم يكن مخترعاً خالقاً فله فعل ، وإن كان لا يقع كيفية ذلك في أوهامنا^(٢٢) ، فنقول إنه^(٢٣) يعاقب على

(١) «...» زك : .. (٢) زك : إذا لم يفعل الله . (٣) «والوجود... العين» أ : على الهامش .

(٤) زك : والبياض . (٥) أ : جعل . ومصححة على الهامش . (٦) ز : وهو . (٧) زك : يعقل .

(٨) ك : أفعل . (٩) ز : .. (١٠) ت : .. (١١) في الأصول : عليها . (١٢) ك : فإذا .

(١٣) ز : الزنا . (١٤) ز : الزاني . (١٥) أ : لهم جواب . (١٦) ز : فيعاقب . (١٧) أ : الشيء .

(١٨) ك : .. (١٩) أ : متبرّع . (٢٠) ت : إذا ، ك : على الهامش . (٢١) ز : ..

(٢٢) ز : ولم . (٢٣) ز : أوهام منّا . (٢٤) أ : بأنه .

(١) ت : وهو . (٢) زك : فأبطل . (٣) زك : ونحن . (٤) أ : + تعالى . (٥) ز : اختراع .

(٦) أز : الذين . (٧) «...» ز : على الهامش . (٨) زك : أو . (٩) زك : معدوم .

(١٠) ت : أنه ليس . (١١) «...» ك : على الهامش . (١٢) ز : محال عندكم . (١٣) ز : محال .

(١٤) زك : والجوهر . (١٥) «...» ك : على الهامش . (١٦) أ : وهو . (١٧) زك : + عز وجل .

(١٨) «...» ت : .. (١٩) ز : شيء . (٢٠) ت : وهو . (٢١) «أنا... فعلت» ك : على الهامش .

فعله . وكل هذه الأسئلة طلب لجعل^(١) فعلنا موهوماً ، وهو فاسد فلا ينبغي أن يُصغى إليها . غير أننا بيننا هذه الأجوبة على طريق التبرع ليتبين^(٢) بذلك وهاء كلامهم وأنهم لا يلزمون إلا ما يلزمهم مثله ولا يعيبون خصومهم إلا بما هم^(٣) معيبون به ، بل هم المعيبون دون خصومهم على ما قررنا^(٤) ، والله الموفق .

وهذا يجابون عن قولهم : إن فعل العبد لا يخلو إما أن يكون كله من الله تعالى فيُذم هو عليه ، وإما أن يكون كله^(٥) من العبد وهو ما قلنا ، وإما أن يكون بعضه من الله تعالى وبعضه من العبد ، فيشتركان في الذم .

فيقال لهم : لو عقلتم لما اشتغلتم بهذا / التقسيم ، إذ هو^(٦) مما يصح في الأجسام لما هي متبعضة متجزئة ، دون الأعراض التي يستحيل عليها التبعض والتجزؤ لانعدام تألفها وتركبها ، وما لا بعض له لا كل له^(٧) ؛ إذ هما من الأسماء الإضافية ، والتقسيم إلى الكل والبعض^(٨) فيما يستحيل عليه البعض والكل جهل .

ثم نقول لهم : هو مفعول الله^(٩) ، وهو فعله ، فيُذم على فعله . كما هو عندكم^(١٠) شيء وذات وعين^(١١) وموجود ، ويُذم على وجوده دون شئيته وذاتيته وعينيته . على أننا أثبتنا^(١٢) بالدليل أن له فعلاً ولا اختراع^(١٣) له ، فيُذم هو^(١٤) على فعله ولا يُذم الله تعالى على اختراعه ، لما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى ، كما يذم عندكم على وجود فعله دون شئيته . ١٥ على أن هذا يلزم أبا الهذيل وأبا موسى المردار حيث جعلوا حركة الحجر فعلاً للمحركين ولو كان أحدهما مأموراً بالتحريك^(١٥) والآخر منهياً عنه ، فتكون الحركة في ذاتها شيئاً واحداً وهي^(١٦) طاعة ومعصية ، يُحمد المطيع منها^(١٧) عليها ويُناب^(١٨) ، ويُذم العاصي منها^(١٩) عليها ويعاقب^(٢٠) . وكذا لو كان أحد^(٢١) المحركين الريح كانت الحركة في نفسها فعلاً لله تعالى ويحمد عليه ، وفعلاً للمحرك المنهي عنه ومعصية منه يُذم عليها ويعاقب وإن لم تكن ٢٠

(١) ز: يجعل ، ك: يجعل . (٢) ز: ليبين . (٣) ز: الايمانهم . (٤) ك: قدرنا . (٥) ز: زك . - .
(٦) أ: زك : إذ هذا . (٧) ز: - . (٨) ز: والتبعض . (٩) ت: أك: + تعالى . (١٠) أ: عندك .
(١١) ت: وعين وذات . (١٢) ت: أك: إذا أثبتنا . (١٣) ز: واختراع . (١٤) ز: - .
(١٥) ت: بالتحريك . (١٦) أ: أت: وهو . (١٧) ز: منها . (١٨) ز: زك . - . (١٩) ز: منها .
(٢٠) ز: ومعاقب . (٢١) ز: وكذا حد .

هي متجزئة^(١) في نفسها ، والله الموفق .

وهذا يجابون أيضاً^(٢) عن قولهم : إن الكافر من فعله الكفر .

قلنا : نحن نسلم هذا ، ولكن عندنا : الكفر فعل الكافر لا فعل الله تعالى وإنما هو مفعوله ، ومن سلم لكم أن الكفر فعل الله من النجارية^(٣) ومتكلمي أهل الحديث ، فإنهم^(٤) يمنعون أن يكون الكافر من كان الكفر فعله ويقولون : الكافر من قام به الكفر لا من^(٥) فعل الكفر ، كما أن المتحرك من قامت به الحركة لا من فعل الحركة ، والميت من قام به الموت لا من فعل الموت ، وكذا هذا في السواد والبياض والحرارة والبرودة والحلاوة والحوضة والطول والقصر . فإما أن تزعموا^(٦) أن الميت المريض الطويل العريض^(٧) القصير الأسود الأبيض الحار البارد الحلو الحامض هو الله تعالى لكون هذه المعاني فعلاً له فتسلخوا عن الدين ، وإما أن تقرروا بتناقض مذهبكم وبطلان شبهتكم^(٨) . ١٠

ثم من مذهب رئيسكم أبي الهذيل أن أهل الجنة مجبورون على أفعالهم ، وما يوجد فيهم من الأكل والشرب والجماع والمشي والقفود والقبض^(٩) والبسط ، كله فعل^(١٠) الله تعالى بلا اختيار للعبد^(١١) ، حتى قيل : إن أبا الهذيل^(١٢) جهمي الآخرة . فيكون على قود كلامه هذا^(١٣) : الأكل الشارب الجامع الماشي القاعد القابض الباسط هو الله^(١٤) ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً . فكان هو بين أمرين^(١٥) : إما أن يلتزم ذلك كله فيكفر ، وإما أن يمتنع فيبطل حجاجه : ١٥

والحاصل أن الاسم^(١٦) المقدّر عن المعنى يكون راجعاً إلى من قام به المعنى - كان ذلك كسباً له كالحركة الاختيارية ، أو لم يكن كالحركة الضرورية - لا إلى موجد المعنى ، فكان هذا السؤال باطلاً ، والله الموفق .

(١) ت: متحركة . (٢) ز: زك . - . (٣) أ: أت: الله تعالى ، ز: فعل من النجارية . (٤) ز: وإنهم .
(٥) ز: - . (٦) ز: فإما ماتزعمون ، ت: فإما أن تزعمون . (٧) أ: - . (٨) ز: شبهكم .
(٩) ز: زك . - . (١٠) ز: فعله . (١١) ت: العبد . (١٢) ز: زك : + لعنه الله . (١٣) ك: كلامه هو .
(١٤) ت: أك: + تعالى . (١٥) ز: بين أمرين . (١٦) ز: اسم .

وبهذا يجابون عن قولهم : إن العبد عندهم يفعل الخلق ، ومن فعل الخلق فهو خالق .

فيقال لهم : من فعل الخلق فهو فاعل ، فبعد ذلك إن كان فعل على الانفراد فهو خالق ، وإن كان ^(١) فعل لا على الانفراد فهو مكتسب . وهذا ^(٢) على عبارة القائلين إن التكوين هو المكون . وعبارتنا ^(٣) أن من ^(٤) فعله ^(٥) الخلق فهو فاعل ، ومن فعل الخلق فهو خالق . وجميع ما يوردون من نحو هذه الأسئلة يجاب على هذا الطريق .

ثم يقال لهم : على قياس قولكم ينبغي أن يقال : إن من فعل الشيء فهو مشيئ . فإن [١٥٠ ب] أقرّوا به أدخلوا ^(٦) الشيئية تحت الفعل / ورجعوا عن قولهم : إن المعدوم شيء . وإن أنكروا بطل سؤالهم .

ولهم مطالبات كثيرة لا وجه إلى استقصائها ، غير أن من وقف على حقيقة المذهب ووجوه الحجج في المسألة وكان بصيراً بالمجادلة ^(٧) تيسر عليه الخروج منها بمشيئة الله تعالى وعونه ^(٨) .

فصل

[في إيجاد القبيح]

وكذا من تمسك بالدليلين ، أعني ما مرّ أن العبد له فعل ^(١) وليست له قدرة الاختراع ^(٢) عرف فساد قولهم إن إيجاد القبيح قبيح وإيجاد السفه سفه ، لأن الدليل الذي دلّ أن لا اختراع ^(٣) إلا من الله تعالى يوجب أن كل حادث كان باختراعه ، وقيام الدليل على كونه عز وجل حكيماً يوجب أنه تعالى في جميع ما أوجده حكيم ، قبيحاً كان الموجد ^(٤) أو ^(٥) حسناً ، سفهاً كان أو ^(٦) حكمة . وعرف بذلك أن ما يظنه المعتزلة حكمة أو سفهاً ليس كما ظنوا ، وأنهم جاهلون بحقيقة الحكمة والسفه ، إذ الجهل عليهم جائز ممكن ، والخطأ على ما أفننا من الدليل ممتنع . والحاصل أنهم يحكمون بكون ^(٧) ما لا اطلاع لهم على وجه الحكمة ١٠ [فيه] [سفهاً] ^(٨) ، وهذا جهل ، إذ عقولهم قاصرة عن كثير ^(٩) من الحكم ^(١٠) البشرية . ودعوى الاطلاع على جميع الحكم الربوبية دعوى ظهر فسادها للبدائة ^(١١) ، والله الموفق .

ثم نقول متبرعين في ذلك على الخصوم وفاتحين طريق ^(١٢) العلم على المسترشدين وهو أن القبيح ^(١٣) والسفه عند جمهور متكلمي ^(١٤) أهل الحديث هو ما ورد عنه النهي ، « ولا نهى » ^(١٥) لأحد على الله تعالى ^(١٦) ، فلا يكون فيما يفعل مرتكباً نهياً ولا مجاوزاً ^(١٧) حدّاً له ولا رسماً رسم له ، فلم يكن ^(١٨) فيما يفعل سفهاً ^(١٩) ولا فعله قبيحاً ، ولهذا لم يكن تركه عبده يزني بأتمته مع القدرة على المنع وتخليقه في الآلة الشدة والقوة ، مع علمه أنه يزني بأتمته ، قبيحاً ولا سفهاً وإن كان ذلك في الشاهد قبيحاً ، « لكون الشاهد تحت أمر

(١) ز: نقل . (٢) أت: وعرف . (٣) ز: أن الاختراع . (٤) أت: ذلك الموجد . (٥) زك: أم .
(٦) أت: أم . (٧) ز: . (٨) في الأصول : بالسفه . (٩) ت: كثيرة . (١٠) زك: الحكمة .
(١١) ز: لداية . (١٢) زك: . (١٣) أت: القبح . (١٤) زك: عند الجمهور من متكلمي .
(١٥) «...» ز: . (١٦) أت: سبحانه وتعالى . (١٧) ت: أحداً . (١٨) ز: يكون .
(١٩) زك: سفهاً .

(١) أت: . (٢) ز: وعلى هذا . (٣) ز: وعبارتنا . (٤) ز: . (٥) زك: فعل .
(٦) ز: أدخلوا به . (٧) ت: يصير بالمجادلة . (٨) أت: + والله الموفق .

خالقه ونبيه ، واستحالة ^(١) ذلك على الله تعالى ، وبهذا ^(٢) يفرقون بين الشاهد والغائب ويأبون تسوية المعتزلة ^(٣) بين الشاهد والغائب وتعليقهم وجه الحكمة على النفع ؛ إذ من مذهب ^(٤) المعتزلة أن ما قُبِحَ في الشاهد يقبح في الغائب من غير نظر إلى المعنى ويقولون : لابد لكون الفعل حكمة من نفع يوجد فيه ، إما للفاعل وإما لغيره ، وما خلا عن النفع فهو سفه ، ويتعلقون أن في الشاهد هكذا .

وإنما تلقنوا هذا من إخوانهم الثنوية فبنوا ^(٥) المذهب على قواعدهم ونسجوا على منوالهم فزعموا أن إيجاد القبيح قبيح وأن ما خلا عن النفع فهو سفه وتعلقوا بالشاهد .

غير أن الثنوية يزعمون أن ما ^(٦) لا منفعة فيه للفاعل فهو قبيح ، ولهذا زعموا أن كل فعل للنور فهو في نفع « نفسه ، وهو » ^(٧) خلاصه عن وثاق الظلمة ، فصوّبت المعتزلة الثنوية في هاتين القاعدتين وزعمت ^(٨) أن إيجاد القبيح قبيح وهو سفه ، غير أنهم خالفوا الثنوية في تخليق الأجسام المستخبثة المستقدرة والأعيان الضارة ، فزعمت الثنوية أنها لما كانت قبيحة كان إيجادها قبيحاً ، وهي محدثة ، فلا بد لها من صانع آخر ، وأنكرت المعتزلة قبحها ، مع شهادة الله ^(٩) بحبثها وتشبيه الكفر الخبيث بها بقوله تعالى ^(١٠) : ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ ... الآية ، وزعمت أن القردة والخنازير وإبليس ^(١١) ومردة الشياطين ^(١٢) كلهم أشياء مستحسنة ^(١٣) لا خبث فيها ولا قبح ، وإنما القبح في الأفعال ، فأُنكروا أن يكون الله تعالى خالقها . ولهذا أنكروا حرمة الأعيان النازلة من حرمة الأفعال منزلة الحفظ من الحماية لما لا حرمة ^(١٤) إلا بوصف ^(١٥) القبح ، ولا قبح في الأعيان لما أنها لو كانت قبيحة / لم يكن إيجادها حكمة .

وكذا خالفوا الثنوية في تعليق الحكمة بنفع الفاعل نفسه ، بل علّقوها بمطلق النفع ، إما للفاعل وإما لغيره .

وتمسك الفريقان جميعاً ^(١) ، أعني المعتزلة والثنوية ، في الأمرين جميعاً ، أعني أن ^(٢) إيجاد القبيح قبيح وأن الفعل الحالي عن النفع سفه بالشاهد ، فنوقضت المعتزلة بما بيننا أن الباري يرى عبده يزني بأمته ويخلى بينها مع القدرة على منعها ^(٣) ، ولا يكتفي بذلك بل يخلق قدرة ذلك الفعل والشدة في الآلة ، ويعطي الكافر قدرة مع علمه أنه يشته بها ويفتري عليه ، ومثل هذا في الشاهد قبيح ، وقد حسن ^(٤) ذلك منه ، ووقعت المفارقة بين الشاهد والغائب ، فبطل بذلك استشهادهم وتسويتهم بين الشاهد والغائب .

وقيل لهم : ماتنكرون على من يقول : لا يحسن الفعل في الشاهد إلا لنفع نفسه كما زعمت الثنوية ، ومن نفع غيره إنما حسن فعله لأن من نفع غيره نفع نفسه في الحقيقة ، إما بنيل الثواب وإما باكتساب الجاه وإما بإحراز الحمدة والثناء الجميل ، حتى إن من نفع غيره بلا حمد ^(٥) يستحق ولا أجر يُنال لا يكون ذلك حكمة .

فإن تمسكتم بالشاهد فقولوا إن الله تعالى ليس بحكيم لما أنه لا ^(٦) ينتفع بفعله .

وإن قلتم إنه حكيم فقولوا إنه منتفع محلّ للحاجات دافع للضرورات .

فبأي أمر تمسكوا خرجوا عن الدين . وإن أبوها أبطلوا استشهادهم بالشاهد .

وإذا بطل ذلك ، فبعد ذلك جمهور متكلمي أهل الحديث يقولون : القبيح مأنهي عنه ، والله تعالى ليس بمنهي عن إيجاد الكفر ، والعبد منهي عن اكتساب الكفر ، فكان خلقه تعالى غير قبيح ، وكسب العبد قبيحاً . على هذا يتكلم جمهور متكلمي ^(٧) أهل الحديث .

وبعضهم يقول ^(٨) : القبيح ما يعود به على فاعله الضرر المحض ، والله تعالى لا يعود عليه بفعل ما ضرر ، فلا يكون خلقه الكفر قبيحاً منه لعدم عود ضرر به عليه ^(٩) ، والكافر يعود باكتسابه الكفر « عليه ضرر محض ، فكان اكتسابه الكفر » ^(١٠) قبيحاً ، ويجعل الذم والحمد من توابع هذين الفعلين فيقول : إن ^(١١) الفعل الذي يستحق عليه الحمد لا يعود به

(١) «...» ز: - . (٢) أت: فهذا ، ز: وهذا . (٣) زك: + لعنهم الله . (٤) ز: ذهب .

(٥) ز: فبنوا . (٦) زك: - . (٧) «...» أ: على الهامش . (٨) أت: فزعمت .

(٩) ت زك: + تعالى . (١٠) ز: - . (١١) زك: + عليه اللعنة . (١٢) زك: + لعنهم الله .

(١٣) ت: مستخبثة . (١٤) ك: لا حرمة لها ، لكن يبدو أنه شطب على كلمة : لها . (١٥) ز: لا يوصف .

(١) زك: - . (٢) ت: - . (٣) ك أ ز: على المنع . (٤) ز: وحسن . (٥) ز: لما حمد .

(٦) زك: - . (٧) زك: - . (٨) أت: يقولون . (٩) ت: ضرره عليه . (١٠) «...» ز: - .

(١١) أت: - .

ضرر على فاعله ، والذي يستحق عليه الذم ما يعود به ضرر على فاعله . وإليه ذهب أبو إسحق الاسفراييني ، فيمتنع على هذا أيضاً قياس الغائب بالشاهد لما أن عود^(١) الضرر في الشاهد متصور فيتصور القبيح ، وفي الغائب ممتنع فيمتنع القبيح في الغائب ، فيبطل به جميع كلام المعتزلة والثنوية .

فأما مشايخنا رحمهم الله فإنهم قالوا : كل ماله عاقبة حميدة فهو حكمة ، وما ليست له عاقبة حميدة فهو سفه وقبيح ، وما تعلق به عاقبة وخيمة فهو سفه لوجهين : أحدهما خلو نفس الفعل عن العاقبة الحميدة ، والآخر خلو تحمل ذلك المعنى الوخيم عن العاقبة ، والحكمة ما تعلق به عاقبة حميدة .

والكلام في بيان صحة هذا القول^(٢) مذكور في تصنيف^(٣) لي^(٤) في هذه المسألة على حدة لا وجه إلى ذكره هنا لما فيه من الطول ، وبنا غنية عن ذكر^(٥) ذلك . « إنما حاجتنا إلى إبطال شبهة الخصوم وتسويتهم بين الشاهد والغائب ، وقد بينا ذلك »^(٦) . وقد سبق منا^(٧) القول في إبطال مذاهب الثنوية إن الله تعالى خلق ما لا يحصى كثرة مما لا انتفاع لأحد من خلقه به^(٨) ولا اطلاع لمتحن^(٩) عليه من الأجزاء الكامنة في تخوم الأرضين وبواطن^(١٠) الجبال^(١١) وقصور البحار ، وهو تعالى مجلّ عن الانتفاع^(١٢) بشيء ، ومع^(١٣) ذلك لم يكن خلق ذلك عبثاً . على أن الاستدلال بالشاهد محال أيضاً لما أن كل فاعل^(١٤) في الشاهد محل^(١٥) الحاجات والضرورات ، فإذا اشتغل بما لا نفع له^(١٥) به فهو^(١٦) محتاج إلى اجتناب / المنافع ودفع المضار ، فكان اشتغاله به إغراضاً عما فيه جلب^(١٧) منفعة له ودفع مضرة ، فكان ذلك منه رضئ بالنقيصة وتحمل المضرة^(١٨) فكان سفيهاً^(١٩) ، والله تعالى مجلّ عن ذلك ، فلم يكن فعله لا لنفعه^(٢٠) سفيهاً .

ثم قد بينّا على الثنوية أن الله^(٢١) في خلق الأجسام الضارة حكماً بليغة على ما ذكرنا ، ٢٠

(١) ت : دعوى . (٢) زك : هذا الحديث . (٣) ت : التصنيف . (٤) ت : لي هنا . (٥) زك : . . .
(٦) «...» زك : . . . (٧) ز : . . . (٨) زك : . . . (٩) زك : بمتحن . (١٠) ز : بواطن .
(١١) ز : الجبال . (١٢) ز : انتفاع . (١٣) ز : مع . (١٤) زك : عاقل . (١٥) أ : . . .
(١٦) أ : هو . (١٧) ز : جلبه . (١٨) ت : للمضرة . (١٩) زك : سفيهاً . (٢٠) زك : لنفعة .
(٢١) أ : + تعالى ، ك : الله تعالى .

فكذا يجوز أن يكون له تعالى في خلق الأفعال القبيحة حكم^(١) ، فلم قلّم أن ليست له فيه حكمة ؟

فإن زعموا أنه لو كانت فيه حكمة لعقلوها ووقفوا^(٢) عليها ، فقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً حيث جعلوا عقولهم القاصرة^(٣) عن الوقوف على بعض الحكم البشرية قانوناً للحكم الربوبية .

ثم تقول : إن الله^(٤) تعالى في تخليق الكفر والمعصية حكماً لا يحيط بها الإحصاء .

منها أن بتخليق^(٥) ما حسن وقبح من الأفعال يستدل على كمال قدرته ونفاذ مشيئته حيث قدر على تخليق المتضادين وإيجاد المتقابلين ، وهذا^(٦) آية كمال القدرة ؛ إذ من يوجد منه نوع واحد لا غير كان مضطراً في ذلك ، ولهذا^(٧) كان خلق ما حسن من^(٨) الأجسام وقبح ، وطاب وخبث ، ونفع وضر ، وآلم وألذ ، حكمة بالغة وتدبيراً صائباً ، فكذا هذا . وفي^(٩) هذا^(١٠) زيادة أمر وهو إظهار القدرة على ما هو فعل غيره ، وبه تمتاز القدرة القديمة من القدرة الحادثة^(١١) ، والمشيئة الشاملة من المشيئة القاصرة ، فيظهر بذلك أنه تعالى قادر على محل قدرة غيره ، متصرف في مقدور عباده ، مستبد بتحصيل مراده . وغيره مفتقر إليه محتاج إلى إعانتته^(١٢) ، وهو الغني الحميد .

ومنها أنه تعالى بتخليقه^(١٣) الأفعال خيرها وشرّها ، حسنّها وقبيحها^(١٤) ، مبين^(١٥) أنه ما يفعل^(١٦) عن حاجة ولا جلب نفع أو لدفع^(١٧) مضرة ، إذ من ذلك فعله لا يفعل إلا ما ينتفع به .

ومنها أنه^(١٨) بذلك يظهر أنه تعالى غني عن خلقه^(١٩) ، عزيز بذاته ، لا يتعزز بكثرة أوليائه وأتباعه ، ولا يتقوى بأعوانه وأنصاره ، ولا يضعف يتكاثر أحزاب أعدائه ، ولا

(١) أ : حكمة . (٢) ز : وقفوا . (٣) أ : العاجزة . (٤) زك : الله . (٥) ز : بتخلق .
(٦) زك : وهو . (٧) زك : وبهذا . (٨) ز : على . (٩) ز : . . . (١٠) ز : . . .
(١١) ت : أك : الحديث . (١٢) ز : عانتته . (١٣) ت : بتخليق . (١٤) ز : وقبيحها .
(١٥) زك : تبين ، ك : على الهامش . (١٦) أ : أنه ما يفعل لا يفعل . (١٧) زك : دفع .
(١٨) أ : أن . (١٩) ز : خليقه .

يتضرّر بتوقّر عدد عصاته^(١)، بل هو الغني عن خلقه، العزيز في ذاته، المنيع في سلطانه، القوي أيده، المتين كيده.

ومنها أنه تعالى^(٢) لما علم أنّ بعض عباده يعصونه فيما يأمرهم^(٣) ويكفرون نعمة، وأنه يعذبهم في النار ويملاً منهم جهنم، كان تعالى بتخليقه ذلك فيهم عند اختيارهم لأنفسهم ذلك موجداً ما فيه تحقيق علمه وتقرير عدله عند تعذيبه إياهم عليه، وهذه عاقبة للفعل حميدة.

ثم كان إيجاد ما خبث من الأجسام حكمة لما تعلقّت به^(٤) عاقبة حميدة، فكذا إيجاد ما قبح من الأفعال. على أنّا لا نقول على الإطلاق: إنه خلق الكفر، «بل نقول»^(٥): إنه^(٦) خلق الكفر قبيحاً باطلاً شراً فاسداً^(٧)، والحكمة تقتضي كون الكفر على هذه الصفات، فمن أوجده على ما تقتضي الحكمة وجوده عليه كان حكيماً، وإنّا كان سفيهاً من يقصد [تحصيله]^(٨) حكمة حسناً صواباً كما يقصده الكافر، إذ الحكمة تقتضي كونه على ما يصاد^(٩) هذه الأوصاف. فكان الله تعالى بإيجاده على هذه الصفات^(١٠) حكيماً، والكافر باكتسابه^(١١) قاصداً تلك الصفات سفيهاً، [فمن]^(١٢) علّمه على ما هو عليه من الصفات من القبح والبطلان وغير ذلك كان عالماً به، ومن يعلمه على ما يقصده الكافر من الصفات كان جاهلاً به، فكذا في الحكمة والسفه.

فإن قيل: لو كان الله تعالى هو الذي تولّى تخليق الكفر والمعاصي لكان يجوز أن يقال: يا خالق الكفر والمعاصي، إذ هو يكون صدقاً^(١٣)، والصدق لا يمنع عنه، وحيث منع عنه دلّ أنه لم يخلق ذلك.

قيل لهم: هذا سؤال تلقّنتوه^(١٤) من إخوانكم الثنوية، حيث يزعمون أنه تعالى / لو كان خالقاً للأجسام المستخبثة المستقدرة «لكان يجوز أن يقال: يا خالق القردة والخنازير والخنافس والجعلان»^(١٥) والأقذار والأنتان، وحيث لم يجوز^(١٦) دلّ أنه^(١٧) لم يخلقها. فإن ٢٠

كان ما سألتكم لازماً فهذا لازم، وإن كان ما سألوها باطلاً فسؤالكم باطل.

ثم نقول: «إنّا نقول»^(١) إن^(٢) الله تعالى خالق كل شيء ويدخل تحته أفعال الخلق والأجسام الحبيثة وغير ذلك ولا نبالي من ذلك، ولكن لا نقول ذلك على التخصيص لئلا إضافة كلية الأشياء إلى الله تعالى وإضافته إلى كلية الأشياء تخرج مخرج التعظيم لله تعالى والتحميد له، وإضافة خاصية الأشياء إليه وإضافته إلى خاصية الأشياء تخرج مخرج تعظيم ذلك الخاص، كما يقال: إله محمد وإله موسى وإله هارون وعبد الله وبيت الله وناقة الله^(٣)، والكفر والمعاصي ليست بمعظمة فلا يجوز إضافتها إلى الله تعالى على الخصوص، ولهذا لا يجوز أن يقال: يا خالق القردة والخنازير، والله أعلم.

فإن قالوا: من أوجد الشر فهو شرير، والكفر شرّ، فلو أوجده الله تعالى لكان شريراً، والله تعالى مُنزه عن هذا الوصف^(٤). وربما يقرّرون هذا ويقولون: الإيمان خير وصلاح، والدعاء إليه خير، والفاعل للإيمان^(٥) أصلح من الداعي، والكفر شرّ والدعاء إليه شرّ، فيجب أن يكون خالق الكفر شرراً وأفسد من الداعي^(٦).

والجواب عنه أنّا قد^(٧) أثبتنا الدلالة على أنّ الله تعالى هو المخترع لكل حادث ولا قدرة لغيره على الاختراع، وانعقد إجماع العقلاء أن الله تعالى ليس بشرير، ومن زعم أنه شرير فهو كافر. فظهر من مجموع الدليلين أن موجد^(٨) ما هو شرّ ليس بشرير.

والذي يهدم عليهم هذه القاعدة أنهم يزعمون أنّ ما هو الكفر والظلم والقيح ممّا يصحّ من المجانين^(٩) والأطفال ويكون ذلك شرّاً بالوجود، ولا يصحّ أن يوصف واحد منهم بأنه شرير، فدلّ أنّ وجود ما هو شرّ من ذات لا يوجب كون موجد شريراً ولا كونه شرّاً من الداعي.

(١) «...» زك: - . (٢) أت: - . (٣) أت: وناقة الله وبيت الله.

(٤) أت: والله سبحانه يتعالى عن هذا الوصف. (٥) ز: على الإيمان. (٦) أت: من هذا الداعي.

(٧) أت: - . (٨) ز: أن من موجد. (٩) ز: من المجانين.

(١) ك: عصاته. (٢) ز: - . (٣) أت: أمرهم. (٤) زأك: بها. (٥) «...» ز: مكرر.

(٦) أت: بأنه. (٧) زك: فساداً. (٨) في الأصول: تحصيلها. (٩) ز: تقتضي كون ما يصاد.

(١٠) ز: - . (١١) ت: باقتصاده. (١٢) في الأصول: كن. (١٣) زك: صادقاً. (١٤) ز: تلقّنتوه.

(١٥) «...» أ: فوق السطر. (١٦) أت: ولم يجوز. (١٧) ز: - .

ومّا يبطل أيضاً^(١) كلامهم أنهم لما جعلوا موجد الكفر شراً من الكفر ، والله تعالى خالق^(٢) الكافر الذي هو شرّ من الكفر ولم يصّر بخلق ما هو شرّ من الكفر شريراً ، كيف يصير بخلق الكفر الذي هو أدون من الكافر في كونه شراً شريراً ؟ وظهر بهذا^(٣) بطلان قولهم : إن موجد الشرّ شريّر .

فبعد هذا^(٤) هم بين أمور [أربعة]^(٥) :

إمّا أن يقولوا إنه تعالى لمّا^(٦) أوجد الكافر الذي هو شرّ من الكفر صار شريراً ، فينسلخوا به عن الدين .

وإمّا أن يقولوا إنه تعالى لمّا لم يصّر شريراً بخلق ما هو شرّ من الكفر ، « فخالق الكفر »^(٨) لا يكون شريراً فيكون هو الذي خلقه لأنه لا يصير شريراً بخلق نفسه ، فيصيروا تاركين مذهبهم ومتّبعين للحق .

وإمّا أن يقولوا : خالقه العبد إلا أنه بخلق الكفر لا يصير شريراً لمّا أن خالق الكافر الذي هو شرّ من الكفر لا يكون شريراً^(٩) ، فيكفروا بذلك حيث يزعمون^(١٠) أن الكافر ليس بشريّر .

وإمّا أن يزعموا أن الله تعالى بإيجاد الكافر الذي هو شرّ من الكفر ليس بشريّر ، وموجد الكفر شريّر ، وهو الكافر عندهم ، ولو أوجده الله تعالى لكان شريراً مع أنه بإيجاده^(١١) ما هو شرّ منه ليس بشريّر ، وهذه مناقضة ظاهرة .

ثم الأشعرية يقولون : الإضرار متى لم يكن المضّر به غيره مجاوزاً أمر أمره لا يكون شراً ، ومتى كان مجاوزاً أمر أمره كان شراً ، ولهذا يقال : من قتل غيره عمداً إنه ألحق الشرّ بولده الصغير ، ولو قتله بقصاص ما كان شريراً / ملحقاً الشرّ^(١٢) بولده الصغير وإن كان الضرر عليه في الحالين سواء . ثم الله تعالى بإيجاده الكفر ماتعدّي^(١٣) أمر^(١٤) غيره فلم يكن به

[١٥٢ ب]

شريراً كما لم يكن بإيجاده^(١) الكافر الذي هو شرّ من الكفر شريراً لانعدام تعدية أمر غيره ، والعبد باكتسابه الكفر جاوز أمر صانعه فكان شريراً .

وعندنا : الشرير من فعله الشر ، والكفر عندنا فعل العبد لافعل الله تعالى ، والشرّ هو الكفر ، وفعل الله تعالى إيجاد الكفر الذي هو شرّ ، لانفس الكفر ، وإيجاد الشرّ غير الشرّ .

فبعد ذلك ننظر : إن كان في إيجاد الشرّ حكمة وله عاقبة حميدة « بإيجاده ليس بشرّ بل هو خير وهو حكمة ، وإن لم يكن في إيجاد حكمة ولا له عاقبة حميدة »^(٢) كان شراً ، والله تعالى في إيجاد الكفر عاقبة حميدة على ما مرّ فلم يكن إيجاد^(٣) الكفر شراً ولا هو به شرير ، والله الموفق .

فإن قالوا : كيف يجوز أن يكون القبيح خلق الله تعالى والله تعالى يقول : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ .

قلنا : معنى ذلك أنه أحسن خلق الأشياء لأنه عالم بكيفية خلقها على ما هي عليه من القبح والحسن ، فكانت على ما أَرادَه ولم تكن على خلاف ذلك . ومن قصد فعل^(٤) شيء فكان على ما قصده^(٥) وكان عالماً بتحصيله ويحصله^(٦) على ما أَرادَه ، يقال^(٧) : فلان يُحسن فعل كذا ، وفلان يحسن الكتابة والصياغة والنجارة ، وفلان يحسن القتل . ومّا يوضح ذلك أنه تعالى خلق الخنافس والجعلان والقرود والخنازير ، فلو خرج الكفر عن خلقه بقضية هذه الآية لخرجت هذه الأشياء ، وذلك باطل ، فكذا هذا . ولا وجه لإنكارهم قبح هذه الأشياء كما لا وجه لإنكار حسن كثير من الأجسام لأنه إنكار الضرورة ، ولو جاز له^(٨) هذا جاز لغيره إنكار قبح الكفر ، وذلك باطل .

واعلموا - رحمكم الله - أن أصحابنا^(٩) لمّا كان من مذهبهم أن التكوين غير المكوّن ، والكفر مكوّن^(١٠) وتكوينه غيره^(١١) ، فلم يكن هو عندنا فعل الله تعالى بل هو مفعوله ،

(١) أَرَك : بإيجاد . (٢) «...» ت : .. (٣) زك : إيجاد . (٤) ت : نقل . (٥) ت أك : قصد .

(٦) زك : وتحصيله . (٧) زك : .. (٨) ت : .. (٩) أَرَك : + رحمهم الله . (١٠) ز : ..

(١١) ز : غير .

(١) أ ت : .. (٢) أَرَك : خلق . (٣) ك : على الهامش . (٤) أ ت : ذلك . (٥) في الأصول : ثلاثة .

(٦) ز : .. (٧) أَرَك : .. (٨) «...» زك : .. (٩) أ ت : شراً . (١٠) ز : يزعموا .

(١١) زك : بإيجاد . (١٢) زك : للشر . (١٣) زك : ماتعدّر . (١٤) ت : أمره .

وكون المفعول قبيحاً لا يوجب قبح التكوين إذا كانت فيه عاقبة حميدة ، فلم يكن بنا على هذا المذهب حاجة^(١) إلى القول بجهات الفعل وأنه بجهة أنه فعل الله تعالى ليس بقبيح ، وبجهة أنه فعل العبد قبيح ، وإنما الحاجة إلى ذلك لمن يزعم أن التكوين هو عين المكون .

ثم النجارية على هذا يزعمون أن الفعل له جهات : فمن حيث إنه فعل الله تعالى ليس بقبيح ، ومن حيث إنه فعل العبد قبيح ، ويجوز أن يكون للفعل جهات ، يَتَّبَعُ ويكون معصية ببعض الجهات ، ولا يكون كذلك ببعض الجهات ؛ ألا يرى أن الكفر شيء وهو عَرَضٌ وهو اعتقاد وهو حجة الله تعالى على الكافر بالتعذيب ، وليس بقبيح من حيث إنه شيء ؟ إذ لو كان قبيحاً من حيث إنه شيء لكان كل شيء قبيحاً ، فكان الإيمان قبيحاً سبباً للعقاب ، وكذا كل طاعة . وكذا ليس بقبيح من حيث إنه عرض ولا من حيث إنه اعتقاد لما يلزم أن يكون الإيمان قبيحاً منهياً عنه . وكذا الكفر كذب وهو دليل سفه الكافر ، ودلالته على سفه^(٢) صدق ، فكان الكذب صدقاً في الدلالة على سفه الكاذب^(٣) ، وليس بقبيح وسبب^(٤) لاستحقاق العقاب من حيث إنه صدق ، بل من حيث إنه كذب . وكذا السواد شيء وعَرَضٌ ولون ، وليس بسواد لأنه شيء ولا لأنه^(٥) عَرَضٌ ولا لأنه لون^(٦) ، لوجودنا أشياء وأعراضاً وألواناً ليست بسواد . ولا يعنون بهذه الجهات كما هو جهات^(٧) الأجسام نحو فوق^(٨) وتحت وعن يمين وعن شمال / وخلف وقدام ، بل يعنون ما يتنا من وجود الجهات من حيث العبارة والمعنى دون الجهات التي يصح منها مماسة ما يلاقيها .

[١٥٣ أ]

وبعرفة تفسير^(٩) الجهات تظهر جهالة المعتزلة بإنكارهم ذلك وزعمهم^(١٠) أن الجهات تكون للأجسام^(١١) وكل جهة تغاير صاحبها ، والعرض شيء واحد ، فلا وجه^(١٢) لجعله^(١٣) أشياء متغايرة مع أنه في نفسه شيء واحد كما شنع الإسكافي وجعفر بن حرب وغيرهما حيث صنّفوا تصانيف لإبطال^(١٤) جهات الفعل ، وكل ذلك لإنكارهم^(١٥) الحقيقة وجهلهم بحقيقة^(١٦) مذهب الخصوم .

(١) ز: - . (٢) ز: سفه . (٣) ز: الكافر . (٤) ك: وسفه ، ز: ولا سفه . (٥) ز: ولا أنه .

(٦) ز: لوناً . (٧) ز: - . (٨) ز: من حيث فوق . (٩) ز: تغير . (١٠) ز: وزعم .

(١١) ز: بلون الأجسام . (١٢) ك: فلا شيء ، مصححة على الهامش . (١٣) أ: إلى جعله .

(١٤) ز: الأبطال . (١٥) ز: لإنكار . (١٦) ز: بمقائيق .

هذا تقرير مذهبهم وإن كنا نحن لا نحتاج إلى القول بجهات الفعل على ما قرّرنا .
وشيخنا أبو منصور الماتريدي رحمه الله^(١) ذكر جهات الفعل لاحتجته إلى ذلك بل على طريق المساهلة وتصحيحاً للمذهب وإبطالاً للباطل من جميع الوجوه .

فإن قالوا : على قول^(٢) من قال من القائلين بجهات الفعل ، لوجاز أن يكون شيء واحد شراً من فاعل ، خيراً من فاعل ، جوراً من فاعل ، عدلاً من فاعل ، لجاز أن يكون شيء واحد صدقاً كذباً .

قيل : لولزمنا ذلك بإثباتنا ما أثبتنا لزيمكم أيضاً أن تجعلوا شيئاً واحداً صدقاً من فاعل كذباً من فاعل قياساً على إثباتكم فعلاً واحداً طاعة لله تعالى معصية لغيره ، لأن الطاعة له معصية للشيطان ، وكذا قياساً على إثباتكم شيئاً^(٣) واحداً تقدماً إلى مكان تأخره عن غيره ، وقياساً على إثباتكم شيئاً واحداً هو فعل لشيء ترك لغيره ، فإن لم يلزمكم ذلك لم يلزمنا .

وحقيقة هذا^(٤) الكلام أن ما كان يستحقه الشيء من الوصف لذاته لا يختلف باختلاف الإضافة ، لأن علة استحقاقه ذاته ، وذاته لا يختلف باختلاف الإضافة فلا يختلف ما استحقه لذاته ، لأن علته لم تختلف فلا يختلف المعلول . وما كان استحقاقه باختلاف ما يضافه ، يختلف باختلاف المتضاي^(٥) ، لأن علته تختلف فيختلف المعلول . وما أثبتنا اختلاف الجهات فيه كان من الأوصاف الثابتة باعتبار الإضافة^(٦) ، كالطاعة والمعصية والحكمة^(٧) والسفه والشر والخير وأشباه ذلك . فكان ذلك نظير الأب^(٨) والابن والعم والحال وأشباه ذلك ، والله الموفق .

والأشعري^(٩) وإن كان يجعل الخلق والمخلوق واحداً ، لا يقول بجهات الفعل ويقول : إن قول القائل إن الإنسان يُعَذَّبُ عليه من جهة كذا ولا يُعَذَّبُ عليه من جهة كذا ، كلام مستحيل متناقض لأنه لجهات للفعل . قال : وحقيقة الجواب عندنا أن الله تعالى يُعَذَّبُ على الكفر الذي هو خلق وعلى الخلق الذي هو كفر ، لأنه خلق . وقول القائل : من جهة

(١) ز: + ورضي عنه ، ك: رحمة الله عليه ورضي عنه . (٢) أ: فوق السطر ، ت: ز: - .

(٣) ك: على الهامش . (٤) ز: - . (٥) أ: التضايف . (٦) ز: الإضافة . (٧) ك: على الهامش .

(٨) ز: للأب . (٩) ز: والأشعرية .

كذا ومن جهة كذا ، فاسد .

وهذا في الحقيقة ما يقوله من^(١) يقول بجهات الفعل لما مر أنهم لا يريدون بذلك إثبات جهات كجهات الأجسام ، إنما يريدون أن الفعل يوصف بأنه كفر ويوصف بأنه خلق ويوصف بأنه شيء وبأنه عرض وبأنه اعتقاد وبأنه محدث ، ولا يعذب عليه إلا لأنه كفر ، ولا يعذب لأنه عرض أو اعتقاد أو شيء أو محدث ، فلا معنى لكل هذا الإنكار ، إذ هو إنكار من حيث اللفظ دون حقيقة المعنى ، ولا مشاحة في العبارات .

وأطلق^(٢) الأشعري ذلك أيضاً فقال : الكفر الذي هو حجة الله^(٣) باطل لا من حيث كان حجة ، فدل أنه لا وجه لإنكاره .

والمعتزلة لمعرفتهم بتضايق الكلام عليهم من هذا الوجه ينكرون^(٤) القول بجهات الفعل جداً وينسبون قائله إلى الحق ويظهرون الضجر عند سماعه ويشغلون بالتشنيع والمشغبة تنفيراً للضعفة « عن ذلك »^(٥) وتقويهاً عليهم وستراً لوهاء مذهبهم . / ومن وقف على ما بيننا من الوجوه^(٦) عرف الحقيقة ولم يجبن عن إثبات ذلك عند تهويل المعتزلة وبيّن لهم أنه يقول ما يقولون هم^(٧) ويضطر جميع العقلاء إلى القول به ، والله الموفق .

ثم إن هذا كله منّا جري مع الخصوم على طريق المساهلة ، فلو مانعناهم^(٨) وقلنا : هذا منكم تعيين لبعض فصول الخلاف ، فإن كان المانع لكم من القول بخلق الأفعال تقرر^(٩) ١٥ استحالة إضافة القبيح إلى الله تعالى ، فما المانع لكم من إضافة الطاعات إلى الله تعالى وهي حكم ومحاسن ؟ فقولوا بخلقها لانعدام هذا المانع فيها وإلا ظهر تعنتكم . على أن عندكم كانت^(١٠) الطاعات كلها بإرادة الله تعالى ، والله تعالى^(١١) يقول : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ فكانت الطاعات مفعولة له لأنها مرادة له ، وهو يقول إنه^(١٢) فعّال لما يريد ، فيما أن يقرّوا بكون الطاعات مخلوقة له ، وإما أن يقولوا إنها ليست بإرادته فيبطلون مذهبهم ، وإما أن ٢٠ يقولوا إنها وإن كانت مرادة له فلم يفعلها وينكرون النص ويردونه ، وفيه مافيه .

[١٥٣ ب]

ثم نقول : لاشك أن حسن الطاعات فوق حسن الأجسام لأن حسنهما حتى وهو^(١) يختلف باختلاف الحواس . على أن عند^(٢) المعتزلة لا وجه للقول بحسن الأجسام لإنكارهم قبح ما قبح منها وإن عُرِف ذلك^(٣) بالحس ، فكذا يلزمهم إنكار [الحسن]^(٤) ، إذ لا يعرف إلا بما يعرف به القبح ، ولا حقيقة لتلك المعرفة ، فكذا لهذه . وحسن الطاعات عقلي وهو مما لا يختلف^(٥) باختلاف العقول ولا يتبدل بحال وحال ، وتفاضل الفاعلين بتفاضل^(٦) الأفعال ، « فينبغي أن » يكون كل عبد مطيع أفضل من الله تعالى وأحسن فعلاً وأرفع درجة لعلو رتبة فعله على فعل الله تعالى ، وانحطاط رتبة فعله عز وجل عن أفعال^(٧) العباد ، ويكون في مقدور العبد من المحاسن ما ليس يماثل ذلك أو يقاربه في مقدور الله تعالى ، والقول به قول لا خفاء بما فيه ، فكان مقدور الله تعالى هو إبليس والقرّة ١٠ والحنازير^(٨) والأقذار والأنتان والزمانة والعمى والشلل والأمراض والموت والمصائب ، ومقدور العبد الصوم والصلاة والحج والإقرار والتصديق واعتقاد التوحيد والإفضال إلى المحتاجين والإحسان إليهم والوفاء بالعهود وأداء الأمانات والجود^(٩) والسماحة وغير ذلك من الفضائل الداخلة تحت قدرة العباد ، تفرد^(١٠) كل واحد من الفاعلين بمقدوره وذهب بما خلق وفاز العبد بالقسم الأحسن والحظ الأجل ، وقصرت قدرة القديم عن ذلك . ولعلم المعتزلة ١٥ بهذا الإلزام يعرضون عن جانب المحاسن صفحاً ويتشبثون بالمقايح ليتكّنوا عسى من ترويح باطلهم على ضعفة المسلمين ، عصمنا الله تعالى عن ذلك بكرمه وفضله وهو ذو الفضل العظيم .

(١) ت: وهي . (٢) ك: على الهامش . (٣) ز: وإن عرف فكذا . (٤) في الأصول : الحس .

(٥) ز: وهؤلاء لا يختلف . (٦) زك: تفاضل . (٧) «...» أ: .. (٨) أ: فعل . (٩) ز: ..

(١٠) ز: والجود . (١١) أ: وتفرّد .

(١) ت: ما . (٢) ت: وإطلاق . (٣) أ: + تعالى . (٤) زك: منكرون . (٥) «...» أ: ..

(٦) أ: للوجوه . (٧) ت: .. (٨) زك: مانعنا . (٩) ز: بقدر . (١٠) ت: كاتب .

(١١) ك: على الهامش . (١٢) زك: ..

فصل

[في أن اثبات الفعل للعبد لا يلزم كونه شريكاً لله]

ثم يكون أفعال الخلق مخلوقة لله تعالى لا يلزم^(١) أن يكون العباد شركاء لله تعالى في الفعل ، وذلك لأن حقيقة الشركة أن يكون لكل واحد من الشريكين ماليس لصاحبه فيما يشتركان فيه ، فإنَّ المشرك^(٢) عند أهل الإسلام نوعان : أحدهما مشرك يُثبت لله تعالى شريكاً في تخليق العالم وهم المجوس^(٣) ، فيكون ما هو مخلوق لله تعالى من الخيرات غير ما هو مخلوق شريكه ، وما هو مخلوق^(٤) شريكه من الشرور والقبائح غير ما هو مخلوق لله تعالى . والآخر من يُثبت لله تعالى شريكاً في استحقاق العبادة دون التخليق وهم عبدة الأصنام^(٥) ؛ فإنك إن سألته : مَنْ خَلَقَ السموات والأرض ، ليقولن : الله . غير أنهم يعبدون الأصنام كما يعبدون الصانع ويجعلونها مستحقة للعبادة كما استحقها الصانع . ثم ما يكون منهم^(٦) من عبادتهم للأصنام لا يكون عبادة / لله تعالى ، وما يوجد من عبادتهم لله^(٧) تعالى لا يكون عبادة للأصنام . وفي العرف عند أرباب اللسان : الشركاء في القرية أو الحلة قوم يكون كل واحد منهم اختص^(٨) بملك شيء من القرية لا يملكه غيره . « من الشركاء »^(٩) ، ولم يعقل كون شيء لذات من وجه ولذات من^(١٠) وجه ، شركة بينهما بإجماع العقلاء ؛ فإنَّ ما هو ملك العبد هو بعينه ملك الله^(١١) تعالى ملك^(١٢) تخليق ، لم يزل شيء من المخلوقات عن ملكه^(١٣) بتلك العبادة^(١٤) ذلك ، ولم يقل أحد إنَّ العبد شريك لله^(١٥) تعالى فيما يملكه من العقار أو الحيوان^(١٦) أو الثياب والفرش والأواني وغير ذلك ، وإن كان ذلك ملك العبد ، وعين^(١٧) ما هو ملك العبد ملك الله تعالى ، « وعين ما هو ملك الله تعالى »^(١٨) ملك العبد .

[١٥٤ أ]

ثم العالم أعراض وأعيان ، وما أوجده الله تعالى غير ما أوجده غيره ، وما أوجده غيره غير ما أوجده^(١) الله تعالى ، فيكون العالم له ولأغياره ، وهذا هو حقيقة الشركة ، وكذا في كل فعل كان العبد شريك الله^(٢) ؛ فإننا إذا رأينا أن زيدا^(٣) مع عمرو إذا اشتركا في بناء الدار ، وما يقدر عليه هذا من أجزاء الدار لا يقدر عليه ذاك^(٤) ، وما يقدر عليه ذاك^(٥) لا يقدر عليه هذا ، فحصل^(٦) كل واحد منهما ما في قدرته حتى تم بناء الدار بهما ، لم يمتنع أحد من أرباب اللسان والعقلاء من القول إنَّ زيدا وعمراً اشتركا في بناء الدار .

ثم إنَّ الفعل من العبد لن يحصل إلا بوجود قدرة يخترعها الله تعالى لا قدرة للعبد عليها ، وفعل يخترعه العبد لا قدرة لله تعالى عليه ، وحصول الفعل المجموع مقدور بهما^(٨) ، فكان الأحياء شركاء لله تعالى في تخليق العالم ، وكل حي في كل فعل يفعله شريك لله^(٩) تعالى . فأما ما قلنا فلا يوجب الشركة ؛ إذ عين ما هو مقدور الله تعالى مقدور العبد بإقداره ، وما هو مقدور العبد مقدور الله تعالى ، وهذا لا يعقل شركة ، كما في الملك ، إذ ما هو ملك العبد عينه ملك الله^(١٠) ، وما هو ملك « الله تعالى من الأعيان التي جعلها »^(١١) ملكاً لعباده عينه ملك العبد ، ولم يُعد ذلك شركة في الملك بإجماع العقلاء .

وبالوقوف على حقيقة الشركة عُلِمَ أنَّ المعتزلة هم الذين أثبتوا لله تعالى « في العالم »^(١٢) شركاء ، وفي كل فعل اختياري شريكاً ، ونحن بحمد الله تعالى براء عن ذلك ، فكانت^(١٣) نسبة المعتزلة إيانا إلى القول بما يوجب الشركة ووصف أنفسهم بالبراءة من^(١٤) ذلك وقاحة عظيمة أو جهلاً بحقيقة الشركة^(١٥) المعقولة ، وصاروا يثبتون الشركاء لله تعالى في العالم وفي كل فعل مساعدين للمجوس ، بل كانوا شرّاً^(١٦) من المجوس من وجهين : أحدهما أن المجوس^(١٧) ما أثبتوا لله تعالى إلا شريكاً واحداً ، وهؤلاء جعلوا كل مذهب وذريح من ذوي الأرواح والمهج شركاء لله تعالى . والثاني أن المجوس أرادوا إثبات الشريك تنزيه الله تعالى

(١) زك : أوجد . (٢) ت أك : + تعالى . (٣) ك : أن له يداً ، ز : ان لزيداً . (٤) أ : ت : ذلك .

(٥) أ ك : ذلك . (٦) ز ك : ففعل . (٧) ز : . . . (٨) أ : مجموع مقدور بهما ، ك : المجموع مقدور بهما .

(٩) أ : ز : الله . (١٠) أ : + تعالى . (١١) «...» ك : مكرر . (١٢) «...» أ : على الهامش .

(١٣) ز ك : فكان . (١٤) أ : عن . (١٥) ز : الشرك . (١٦) أ : على الهامش .

(١٧) ز ك : + لعنهم الله .

(١) ك : ولا يلزم . (٢) ز : الشرك . (٣) ز ك : + لعنهم الله . (٤) ز : . . .

(٥) ز ك : + لعنهم الله تعالى . (٦) أ : ز ك : من عبادة الله . (٧) ز ك : من عبادة الله . (٨) أ : أخص .

(٩) «...» ز : . . . (١٠) ت : . . . (١١) ز : الله . (١٢) ك : على الهامش . (١٣) ز : العبادة .

(١٤) ك : الله . (١٥) ت : والحيوان . (١٦) ز : وغير . (١٧) «...» ك : على الهامش .

عَمَّا هو عندهم سفه ، وما أضافوا إلى الشريك إلا الشرور والقبائح ؛ والمعتزلة أضافوا كل ما هو حسن على الحقيقة إلى غير الله تعالى وجعلوا « ما فعله » ^(١) غيره أحسن مما فعله الله تعالى على ما قررنا ، وبالله العصمة والنجاة عن كل ضلال وبدعة .

وفي المسألة دلائل كثيرة ذكرها من تقدم من أثبتنا الماضين قدس الله أرواحهم ومن ساعدنا في هذه المسألة من أرباب المذاهب ^(٢) وغيرهم ، لا وجه إلى ذكر عشرها فضلاً عن كلها ^٥ لِمَا يقتضي حصرها وذكرها بما للخصوم عليها من الشبهة ودفعها والكشف عن بطلانها كتاباً مفرداً يربو على هذا الكتاب الذي نحن بصدده . ولو كشفت ^(٣) عما للإمام أبي منصور الماتريدي ^(٤) رحمه الله من الإشارات اللطيفة والعبارات الوجيزة / الجارية مجرى التوقعات في هذا الباب لطال الكلام وملت عن ضبطها الأفهام .

[١٥٤ ب]

ومحصول المسألة أن إنكار ^(٥) تخليقها من الله تعالى إما أن يكون لِمَا لا دلالة عليها ، أو للإحالة ، أو لِمَا في القول به من ^(٦) إيجاب الضرورة وامتناع التكليف ^(٧) وارتفاع الأمر والنهي .

فإن ^(٨) كان إنكارهم لعدم الدلالة ، فقد أقننا ^(٩) الدلائل السمعية والعقلية ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ولم يكابر عقله .

وإن كان إنكارهم للإحالة فيطالبون بدليلها ^(١٠) ، ولا دليل معهم سوى أنه ^(١١) لا تصور ^(١٢) في أوهامهم ^(١٣) لكون شيء ^(١٤) عندهم فعلاً ^(١٥) لفاعلين وتعلق قدرتين به ، أو لأن القول به يوجب الشراكة ، وقد تقصينا عن عهدة كل ذلك .

وإن كان إنكارهم لما فيه من ^(١٦) إيجاب الضرورة فقد أجبنا عن ذلك ودفعنا الشبهة بحمد الله ^(١٧) .

على أن العلم بكوننا مختارين ثابت بطريق الضرورة ، وثبوت الاختيار لا ينفي ^(١٨) ٢٠

التخليق لما مر . على أن التخليق كيف ينفي الاختيار وهو تعالى يخلق الفعل الاختياري لا الضروري وبينهما مفارقة ؟ والقول بأنه تعالى يريد تخليق أحدها فيحصل الآخر ، شاء أو أبى ، إثبات الاضطرار ^(١) والعجز للصانع جلّ وعلا ، فكان في جعل الفعل الاختياري ضرورياً لحصوله بالتخليق ، إنكار علم الضروريات ^(٢) وجعل الباري ^(٣) مضطراً في تخليقه .

٥ فإن زعموا أن العبد لا يمكنه الخروج عما خلقه ، فكيف يكون مختاراً ؟

قلنا : والعبد لا يمكنه الخروج عن معلوم الباري ، فكيف يكون مختاراً ؟ والباري أيضاً لا يخرج ^(٤) عن معلومه فكيف يكون مختاراً ؟

وجاء من هذا أنه تعالى لمّا لم يكن في فعله مضطراً ^(٥) وإن كان لا يخرج عن معلومه ، لأنه وإن كان لا يخرج عن معلومه فعلمه أنه يفعل ما يفعل باختياره ^(٦) ، فلو صار بعلمه ^(٧) مضطراً لا تقلب جاهلاً ^(٨) حيث علم أنه يفعل ما يفعل باختياره فلم يفعل بل فعل مضطراً ^(٩) ، فكذا عبده ^(١٠) لا يصير مضطراً بعلمه وإن كان لا يخرج عن معلومه ، لأن معلومه تعالى أن العبد يفعل ما يفعل باختياره غير ^(١١) مضطر ، فلو صار مضطراً لا تقلب علم الباري جهلاً ، وذلك محال ، فبقي العبد مختاراً ، فكذا لمّا خلق فعله ^(١٢) الاختياري يبقى مختاراً ، إذ لو انقلب بذلك مضطراً لم يحصل ما خلق على ما خلق بل على غير ما خلق ، وهو أمانة اضطراره ، فكان القول ^(١٣) بما قالوا موجباً كون فعل الله تعالى بالاضطرار ، وهذا محال . ١٥ وإذا ^(١٤) لم يصير العبد بتخليق فعله مضطراً في فعله كما لم يصير بتخليق السموات والأرض ، فكان خلق كفره وخلق السموات والأرضين والجبال والبحار سواء في ألا يوجب اضطرار العبد ، والله الموفق .

وعرض أبو هاشم في قوله إن العبد لمّا لم يمكنه الخروج عن مخلوق الله تعالى كان مضطراً ، أن العبد لا يمكنه الخروج عن الحركة وضدها ^(١٥) فكان مكرهاً على أحدها ، فزعم ٢٠

(١) ت: الاضطرار . (٢) كتبت في ز: الرورات . (٣) أ: ت: + تعالى .

(٤) ز: والباري لا يخرج أيضاً ، ك: والباري أيضاً لا يخرج أيضاً . (٥) ز: مضطر . (٦) ت: عن اختياره .

(٧) ز: .. (٨) أ: ت: جهلاً . (٩) ز: مضطر . (١٠) ز: عنده . (١١) ز: ..

(١٢) ز: .. (١٣) ز: .. (١٤) ت: وإذا . (١٥) ز: ..

(١) «...» ز: .. (٢) ت: الذهب . (٣) ز: كشف . (٤) ز: الماتريد . (٥) أ: الكار .

(٦) ز: .. (٧) ز: .. (٨) ز: وإن . (٩) أ: أثبتنا . (١٠) ز: دليلها . (١١) أ: أن .

(١٢) ز: يتصور . (١٣) ت: أفهامهم . (١٤) ز: الشيء . (١٥) أ: فعلاً عندهم .

(١٦) ز: .. (١٧) أ: ت: + تعالى . (١٨) ز: لا يبقى .

تبصرة الأدلة

أنه يمكنه الخروج عنها^(١)، وزعم^(٢) أن القادر السليم الآلة التام القدرة يجوز خلوه عن الفعل وتركه فكان ممكناً^(٣) من الخروج عنها^(٤) فلم يكن مكرهاً على أحدهما .

فارتكب المحال بذلك ولزمه أن وقت صلاة لو انقضى وهو لم يفعل شيئاً لا فعلها ولا تركها ألا يعاقب لأنه لم يفعل فعلاً قبيحاً ، ومن المحال أن المأمور بالصلاة يمضي عليه وقت الصلاة وهو لم يصلها ولا يستحق العقاب .

فزعم أنه يعاقب ،

قيل : على ماذا يعاقب ولم^(٥) يفعل فعلاً^(٦) ؟

فقال : يعاقب لا على فعل وُجد منه .

وهذا عين مذهب الجبرية^(٧) أن العبد يعاقب لا على فعل وجد منه ، وهذا أربى عليهم .

/ وقال : إن هذا يجب على الله تعالى تعذيبه وجوباً لو امتنع عن ذلك ، إذا خرج العبد من الدنيا قبل التوبة ، لصار سفيهاً وزالت ربوبيته .

وقد رددنا هذا عليه في مسألة الاستطاعة وأعدنا ذكر هذه المسألة ههنا ليعرف العاقل مذهبهم الذي عليه حذاقهم في زماننا هذا ويعلم أن نسبة هؤلاء خصومهم إلى الجبر مع أنهم يثبتون للعبد الفعل ويعرفون الاختيار ونفي^(٨) الاضطرار بالضرورة مع أن هذه مقالاتهم ، وقاحة عظيمة وظلم ظاهر .

ثم من^(٩) مذهبه في تفسير مشيئة^(١٠) الجبر أن^(١١) الله تعالى قادر^(١٢) أن يجبر العبد على الإيمان بأن^(١٣) يخلق له علماً يعلم بأنه لو لم يؤمن لعُذِّب^(١٤) عذاباً أليماً ، فيصير بذلك العلم^(١٥) مجبوراً على الإيمان .

(١) زك : عنها . (٢) أت : فزعم . (٣) ز : - . (٤) ت : عنها . (٥) زك : وإن لم . (٦) زك : - .
(٧) زك : + لعنهم الله . (٨) زك : وبقي . (٩) زك : - . (١٠) أت : مسألة .
(١١) أت : هو أن ، زك : وأن . (١٢) ز : قادراً . (١٣) زك : أن . (١٤) زك : يعذب .
(١٥) زك : - .

أبو المعين النسفي

ثم هو يزعم^(١) أن الله تعالى قادر على الظلم والكذب ، ولو ظلم أو كذب لاستحق الذم وزالت ربوبيته ، فصار على تقدير قوله مجبوراً على العدل والصدق ، إذ لو لم يفعل^(٢) للحقه ضرر عظيم ، إذ لا ضرر أعظم^(٣) من زوال الألوهية وبطلان الربوبية ، فكان هذا الرجل قائلاً بأنه تعالى مجبور^(٤) ، وقال في العباد بما هو جبر محض ، فلا أدري لم ينسب غيره^(٥) إلى القول بالجبر . والمحمد لله الذي عصمنا عن مثل هذه المناقضات والتحكم على الله^(٦) وعلى خلقه بالباطل ، والاحتجاج على الخصوم بما لا حجة فيه^(٧) .

(١) زك : وهو يزعم . (٢) زك : يفعله . (٣) ز : لا ضرراً عظيم . (٤) ز : مجبوراً . (٥) ز : غير .
(٦) ت : أك : + تعالى . (٧) أت : + والله الموفق .

الكلام في إبطال القول بالتولد

وإذا^(١) ثبت أن ليس للعبد قدرة التخليق ، ولا اكتساب^(٢) إلا لما^(٣) يحل محل قدرته ، ثبت أن ما يوجد في الخشبة من الحركة عقيب اعتاد الرجل عليها ، وما يوجد من الألم في الحيوان عقيب ضرب الرجل إياه ، وأشباه ذلك ، ليس بفعل للعباد لا بطريق التخليق ولا بطريق الاكتساب .

وزعم جمهور القدرية أن ما يحدث من هذا الجنس في الحال عقيب أسباب يفعلها^(٤) الإنسان « في حيزه ، كلها أفعال الإنسان »^(٥) وهو خالقها^(٦) لا صنع لله تعالى في شيء من ذلك ، ويسمونها الأفعال^(٧) المتولدة . فكان مرور السهم وحركته وإصابته الهدف وإصابته الحيوان وما يحدث فيه من الانجراح والآلام والموت ، كل ذلك متولد^(٨) من تحريك الرامي يده بالقوس ونزعه إيّاها ، والعبد خالق كل^(٩) ذلك ومكتسبه ، وكذا الانكسار في الأواني والانجراح في الثياب .

وأجاز بشر بن المعتز أحد رؤسائهم أن يكون السمع^(١٠) والبصر وما وراء ذلك من أنواع الإدراك ، وجميع أنواع^(١١) الألوان والطعوم والروائح ، متولدة عن فعل الإنسان ، وكل ذلك يكون^(١٢) مخلوقاً له مختزلاً من جهته لا صنع لله تعالى فيه .

وزعم النظام أن ما يسمى عندهم الأفعال المتولدة ، كل ذلك فعل الله تعالى بإيجاب^(١٣) الخلقة ؛ أي أن الله تعالى خلق الشخص الحيواني على وجه يوجب أن يخلق الله تعالى فيه الألم عند الضرب ، والسهم على وجه يوجب أن يخلق الله تعالى فيه المرور عند الرمي ، وكذا الزجاج مع الانكسار .

(١) أت: فإذا . (٢) ز: والاكتساب . (٣) أت: بما . (٤) ت: يفعلها . (٥) «...» ت: . . .
(٦) ز: خلقها . (٧) ت: . . . أ: على الهامش . (٨) أ: على الهامش : متولداً . (٩) أ: فوق السطر .
(١٠) ز: في السمع . (١١) ت: . . . (١٢) ز: . . .

وحكي عن أبي العباس القلانسي أن كل ذلك فعل الله تعالى بإيجاب الطبع . وهو قريب^(١) من مذهب النظام ، بل لا فرق بينهما ، وحاصل المذهبين استحالة انعدام ذلك عند وجود ما هو سببه كما هو مذهب أهل الطبائع ، إلا أن أولئك يضيفون ذلك إلى طبيعة المحل فحسب ، وهما يضيفان إلى الله تعالى ، ولكن بإيجاب الخلقة والطبع . والقول بالإيجاب على الله^(٢) قول باضطراره ، ويؤدي إلى « أن من »^(٣) فعل سبباً في محل يصير موجباً على الله تعالى أن يفعل ذلك المتولد في المحل / بحيث لا يكون له قدرة الامتناع ، والقول به ظاهر [١٥٥ ب] الفساد ، بادي^(٤) العوار .

وعندنا : أن خلو^(٥) المحل عن هذه المعاني عند وجود ما يُعَدُّ في العرف سبباً لها ، جائز ، والله تعالى لا يجب عليه أن يفعل شيئاً منها^(٦) في المحل ، وما يفعل يفعل^(٧) باختياره ، غير أنه أجرى العادة بأن يفعل ذلك كله .

وزعم^(٨) غامة بن الأشرس أن ما يسمى^(٩) عندهم متولداً ، كل ذلك أفعال لا فاعل لها . وأبطل بهذه البدعة على نفسه طريق إثبات الصانع ، حيث جَوَزَ أن كثيراً من الأفعال المُحَكِّمة المُتَقَنَّة^(١٠) يخرج عن العدم إلى الوجود ويختص بالوجود بعد العدم من غير تخصيص مخصص^(١١) وإيجاد موجد ، وهو التعطيل المحض ، نسأل الله العصمة^(١٢) عن القول بمثله .

فأما جمهور المعتزلة فإنهم يزعمون أن تلك المعاني في محالها^(١٣) توجد على وفق إرادة فاعل السبب^(١٤) وقصده كما توجد أفعاله القائمة به على وفق إرادته^(١٥) وقصده ؛ فإنه إذا أراد أن يتحرك الجسم حركة يسيرة دفعه دفعة خفيفة^(١٦) ، ومتى أراد أن يتحرك حركة قوية دفعه دفعة قوية^(١٧) ، وكذلك الحال في الألم^(١٨) وذهاب السهم وأشباه ذلك . هذا من حيث الحقيقة ، ومن حيث الحكم إن فاعل أسبابها يلام عليه ويعاقب ويعذب عليه ويعاقب ؛ فإن الإنسان يعاقب ويعاقب على جرح الغير وإيلامه^(١٩) ، ولو لم يكن ذلك فعله لما

(١) ز: قرب . (٢) أت: + تعالى . (٣) «...» ز: . . . (٤) ز: يودي . (٥) ك: خلق .
(٦) أت: منها شيئاً . (٧) ز: مفعول . (٨) أت: فزعم . (٩) ز: سمي . (١٠) ت: المتعقبة .
(١١) ز: . . . (١٢) ز: نسأل الله تعالى العصمة . أت: نسأل الله تعالى العصمة . (١٣) ز: محلها . (١٤) ز: ك: للسبب .
(١٥) ك: إرادة . (١٦) ز: حقيقة . (١٧) ز: دفعاً قوياً . (١٨) ز: ألم . (١٩) ك: وإتلافه .

توجهت عليه-اللائمة^(١) ولا استحق عليه^(٢) العقوبة المتلفة والناهكة ، إذ استيجاب ذلك واستحقاقه على فعل الغير محال .

« ودلينا في المسألة^(٣) ما سبق من الدلائل التي تدل على^(٤) أن ثبوت قدرة الاختراع لغير الله تعالى محال »^(٥) وأن لا اكتساب له إلا لما يقوم بمحل قدرته ؛ لما يوجب إثبات قدرته على اختراع شيء وتعلقها بما ليس في محل قدرته إبطال دلالة التانع التي هي دلالة توحيد الصانع جلّ وعلا ، وذلك دليل كاف .

ثم نقول : إن الحادث في المحل عقيب السبب لو كان فعلاً لفاعل^(٦) السبب لكان لا يخلو إما أن كانت له عليه قدرة ، وإما أن لم تكن له عليه قدرة .

فإن لم تكن تعلقت قدرته به فلا يكون فعلاً له .

وإن تعلقت قدرته^(٧) به لكان لا يخلو إما أن تعلقت به عين^(٨) القدرة التي تعلقت بالسبب ، وإما أن^(٩) تعلقت به قدرة أخرى .

ولا وجه إلى أن يقال^(١٠) : تعلقت به عين^(١١) هذه القدرة لوجهين :

أحدهما أن تعلق قدرة واحدة^(١٢) محدثة بمقدورين متجانسين أو متضادين أو مختلفين محال ؛ إذ كل قدرة محدثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد ، وكذا كل علم محدث عند أكثر أصحابنا لا يتعلق إلا بمعلوم واحد .

والوجه^(١٣) الثاني أن القدرة على الضرب سابقة على الألم ، وقوة الرمي سابقة على مرور السهم والإصابة^(١٤) والجرح والألم^(١٥) والموت ، وقد مر أن سبق القدرة المحدثة على المقدور محال .

ولا وجه أن يقال بأن ذلك المعنى يوجد بقدرة أخرى سوى قدرة سببه^(١٦) هي قدرة

[عليه]^(١) ، لأنه لو كان كذلك لما كان ذلك المعنى في المحل حاصلًا عن السبب المتقدم ، ولكن القادر ممكناً من تحصيله بلا تحصيل السبب كما يقدر على تحصيل كل كسب له في حيز قدرته من غير تقدم سبب ، وحيث استحال ذلك دلّ أنه لم يقدر عليه بقدرة هي قدرة عليه على الخصوص . ولأنه لو حصل بقدرة أخرى لصلح^(٢) أن يقدر على ضده بدلاً عنه وقت وجوده بعين تلك القدرة ، على قول من يقول : إن الاستطاعة تصلح للضدين ، وبقدرة سوى هذه بدلاً عنها صالحة لضده ، وحيث استحال أن يوصف بالقدرة على تسكين السهم أو الحجر بعد الرمي والإرسال^(٣) ، وتخليق اللذة في بدن المضروب والمجروح بعد الضرب والجرح ، وتحصيل الحياة بعد الجرح الفاحش بدلاً عن الموت ، دلّ أنه لا^(٤) يجوز أن يقدر عليه بقدرة خاصة له^(٥) ، / ولأنه لو قدر على إيجاد حركة أو سكون في جسم بقرب منه من غير^(٦) اعتماد عليه واتصال به^(٧) لقدر أن يفعل ذلك في جسم ببغداد وهو بيخارى أو جسم^(٨) بأقصى^(٩) المغرب ، ولصحت قدرته على إيجاد^(١٠) ذلك في أي جسم شاء ، وذلك ظاهر الفساد .

وإذا بطل أن يكون قادراً على ذلك المعنى بقدرة سببه وبقدرة أخرى سواها ، بطل أن يكون قادراً عليه أصلاً . ولأننا نعلم جواز موت الرامي بعد رميه قبل الإصابة ، وبعد مامات لا يتصور منه قدرة ولا علم ، فلو كان ما يوجد من الأفعال بعد ذلك أفعالاً له ، وهي محكمة متقنة ، لجاز خلق كل فعل مُحَكَّم^(١١) عن قدرة فاعله وعلمه وحياته ، ولجاز حصوله بموات عاجز جاهل^(١٢) ، وقد مرّ فساد هذا ، والله الموفق .

وأما ما تعلقوا^(١٣) به من الشبهة^(١٤) المعقولة فواهية ، لما أن خصومهم لا يسلمون حصول ذلك على موافقة^(١٥) قصده لقصده^(١٦) ، بل بإرادة الصانع جلّ وعلا وإجراءاته العادة أنه يفعل ذلك عقيب صنع العبد في حيز قدرته لِمَا مرّ من دليل استحالة ذلك أن يوجد بقدرة العبد . ثم يجب على هذا الاعتلال أن الله تعالى لو أجرى العادة عند مباينة يد^(١٧) العبد

(١) في الأصول : عليها . (٢) يصلح . (٣) ز : أو الإرسال . (٤) زك : .

(٥) زك : بقدرة حاصلة . (٦) أ : فوق السطر . (٧) أ : اتصاليه . (٨) ت : وجسم .

(٩) ز : وهو بأقصى . (١٠) زك : اتحاد . (١١) ز : . (١٢) ت : . (١٣) أ : وما تعلقوا .

(١٤) زك : الشبهة . (١٥) ت : موافقة . (١٦) ز : . (١٧) زك : .

(١) زك : الملائكة . (٢) ك : على الهامش . (٣) ز : الملة . (٤) ت : أك : .

(٥) «...» ك : على الهامش . (٦) ز : الفاعل . (٧) ز : . (٨) ك : غير . (٩) ت : .

(١٠) أ : لا وجه أن يقال . (١١) ك : غير . (١٢) ز : واحد . (١٣) ز : . (١٤) ت : .

(١٥) أزك : والآلام . (١٦) زك : سببها .

الحجر أن يخلق في الحجر صعوداً ، أو أجرى العادة أن يخلق عند قيامه حركة في الجبل ، أن يكون ذلك فعل العبد ، ولو أجرى العادة أن يخلق الألم الشديد عند الضرب الخفيف والألم الخفيف عند الضرب الشديد ، أن يكون كل واحد منها مسبباً لما تقدم من السبب .

فإن^(١) مروا على^(٢) هذا تجاهلوا ويلزموا أشياء يزداد ظهور تجاهلهم من نحو أن يقال : لو أجرى الله^(٣) العادة بطيران^(٤) الجبال في السماء ومرّها في الهواء مرّ السحاب عقيب إشارة^(٥) الناس إليها ، وبتهافت^(٥) السموات السبع عند أكل الناس ، ورجوعها إلى مكانها عند امتناعهم عن ذلك ، أن يكون كل ذلك صنع فاعلي هذه الأسباب ، وهذا تجاهل .

وإن أبوا هذا نقضوا دليلهم .

ويجب بهذا أن يكون حصول^(٦) السمن في الطفل عند « حُسن قيام الحاضنة بتربيته^(٧) ، وحصول السمن في الدابة عند^(٨) قيام السائس بمصالحها ومراعاة وقت الغذاء^(٩) والعلف والسقي لها ، من فعل « الحاضنة والسائس ، وكذا حصول الزروع والبقول والرياحين^(٩) وأغصان الأشجار والزرايين^(١٠) عند قيام الزّراع بسقيها وتسميدها وتشذيبها ، يوجب^(١١) أن يكون ذلك فعلاً^(١٢) لها ، ويكون للعباد قدرة تخليق الأجسام ، وهذا الحاد ظاهر .

وما ألزم من فصل الأحكام فكل ذلك متعلق باكتسابه ما حلّ بمحلّ قدرته من الفعل^(١٥) الذي جعله الله^(١٣) في العادة الجارية كالسبب لما يوجد في المحل وإن كان لاصنع له فيه .

ثم الأمر في الشاهد بالتسويد والتعليم جائز ، واللوم على تركه سائغ ، وحمد^(١٤) الطبيب على الصحة الحاصلة في بدن من عالجها ، وملازمة على ازدياد في المرض عقيب معالجته ، وكذا في حصول زيادة في ضوء البصر والظلمة فيه ، والقول بكون هذه الأشياء من

(١) ز: وإن . (٢) ك: فعلى . (٣) ك: + تعالى . (٤) ت: نظير أن . (٥) ز: وتتهافت .

(٦) ت: - . (٧) ز: بتربيته . (٨) «...» أ: على الهامش . (٩) «...» ز: - . (١٠) زك: والرازيين .

(١١) زك: ويوجب . (١٢) ز: فضلاً . (١٣) أ: + تعالى . (١٤) زك: وجهد .

فعل العباد خارج عن^(١) الإجماع ، ولو ارتكب المعتزلة^(٢) هذه الفصول فقد قصدوا إثبات شركاء لله تعالى في جميع أجناس المخلوقات ، وطني^(٣) أنهم لا يبالون من هذا وأمثاله عند رجائهم ترويح باطلهم وتصحيح فاسدهم ، وبالله العصمة^(٤) .

(١) ز: من . (٢) أ: + لعنهم الله . (٣) ز: وطن ، ك: مصححة على الهامش .

(٤) ت: + والمعونة والتوفيق ، أ: + والمعونة .

والحديث المعروف أن (عند^(١)) تصوير العبد في بطن أمه يأمر الله^(٢) ملكاً فيكتب على جبهته رزقه وأجله وسعادته وشقاوته .

وتعلقهم بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ ، تقدير^(٣) الآية عندنا - والله أعلم - : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر^(٤) معمر آخر سواه ، أي يعطى لهذا الثاني من العمر ما يكون ناقصاً بمقابلة عمر الأول ، والهاء راجع إلى من يماثله في الاسم لا إلى عين^(٥) المذكور ؛ كما يقال : هذا درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر يماثل^(٦) الأول في الاسم . كذا ذكر كبار أهل اللغة ، منهم^(٧) الفراء ، ويقولون : لو كان مات بأجله لم يجب القصاص ، ولا وجب الضمان إذا^(٨) كان شاة فذبحها لأنه أحسن إليه^(٩) .

والجواب أن وجوب القصاص والضمان لارتكابه^(١٠) النهي باكتسابه الفعل الذي أجرى الله تعالى العادة بتخليقه الموت عقيب^(١١) ، لا على ما وجد في الحل من المعنى المنافي للحياة ، على ما مر في مسألة التولد ؛ يحقّقه أن عندهم كان من الجائز أن يكون هذا أجله إن لم يكن واجباً ، والضمان لا يجب^(١٢) مع الشك ، ولا القصاص ، ومع ذلك وجب ههنا ، دلّ أنه إنما وجب لما ذكرنا .

ثم الحقيقة^(١٣) أنه لا خلاف في هذه المسألة ؛ لأنهم لا يقولون إنّ معلوم الله تعالى في انتهاء عمره غير هذا ، إذ لا يظن هذا^(١٤) بمن^(١٥) خالف هشام بن عمرو في تجويز كون المعلوم معلوماً ، وإنما يقولون إنّ الله تعالى يعلم أنه يقتل لاحالة ويعلم أنه لو لم يقتل لعاش إلى وقت كذا ، على الأصل أنه تعالى يعلم ما يكون ويعلم أن ما لا يكون^(١٦) لو كان كيف كان يكون على ما قال في حق الكفار : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ وإن كان يعلم أنهم^(١٧) لا يردون^(١٨) . ونحن لا ننكر هذا وإنما ننكر كون ذلك مشكوكاً مجهولاً عنده كما يكون ممن يجهل العواقب ، وهم أيضاً يأبون هذا ، والله الموفق .

(١) ك : عندنا . (٢) أت : + تعالى . (٣) ك : وتقدير . (٤) ز : عمره . (٥) ك : غير . (٦) ز : ك : مماثل . (٧) ت : ومنهم . (٨) ت : إذ . (٩) ت : إليها . (١٠) أ : لارتكاب . (١١) ز : عقبه . (١٢) ك : لا يكون . (١٣) ز : الحقيقي . (١٤) ز : - . (١٥) ت : ممن . (١٦) ز : ما يكون وإن ما لا يكون . (١٧) ز : ك : إنه . (١٨) ز : يردون .

الكلام في الآجال

ثم المقتول عندنا ميت بأجله ، وما يخلق الله فيه^(١) من المعنى المنافي للحياة هو^(٢) مفعول الله تعالى وليس بفعل للقاتل^(٣) ، وهو الموت ، والقتل فعل القاتل قائم به / ليس بحال في المقتول ، والفعل الذي يوجد في القاتل ويوجد الله تعالى عقيب انزهاق الروح أو الموت في الحل بطريق إجراء العادة يسمى قتلاً ، كما يسمى ما يتفرق عقيب [من] أجزاء جسم صلب كسراً ، والتفرق مفعول الله تعالى لاضع للعبد فيه . وزعم^(٤) الكعبي أن المقتول غير ميت لأن الموت من فعل الله^(٥) ، والقتل من فعل القاتل .

وقال غيره من المعتزلة : في المقتول معنيان :

أحدهما من الله تعالى وهو الموت ، والآخر من العبد وهو القتل .

وما ذكرنا من دلائل إبطال^(٦) القول بالتولد يوجب بطلان هذا كله . ثم يتصل بهذا أن المقتول ميت بأجله وهذا هو أجله لأجل له سواه .

وكذا قال^(٧) أبو الهذيل من جملة المعتزلة ، حتى قال^(٨) : لو لم يقتل لمات بأجله في وقت قتله . قال : والمدة التي لم يعيش إليها^(٩) لم تكن أجلاً له ولا من عمره .

وعندنا ليس الأمر كذلك بل يقتل لاحالة .

وكذا قال الجبائي أن لا أجل له إلا هذا .

وقال الباقر : المقتول^(١٠) مقطوع عليه أجله . كذا ذكروا .

ولنا قوله تعالى^(١١) : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾

(١) ك : وما يخلق فيه الله ، أت : + تعالى . (٢) أ : - . (٣) ك : كتب في ز : للقا . (٤) أ : فزعم . (٥) أ : + تعالى . (٦) ز : من إبطال دلائل . (٧) ز : ك : قاله . (٨) ك : قالوا . (٩) ز : لها . (١٠) ك : - . (١١) ز : - .

الكلام في الأرزاق

ومّا^(١) يماثل هذه المسألة مسألة^(٢) الأرزاق . ثم عندنا كلُّ يستوفي رزق نفسه ويأكله ، حلالاً كان أو حراماً ، ولا يتصور ألا يأكل^(٣) إنسان ما جعل رزقاً له ولا أن^(٤) يأكل غيره رزقه^(٥) « أو يأكل هو رزق غيره .

وقالت المعتزلة : من الجائز^(٦) ألا يأكل رزقه ويأكل رزق غيره «^(٧) » ويأكل رزقه غيره^(٨) .

والرزق في اللغة اسم للقيوت المقدّر ، ولهذا يُسمّى^(٩) من يجري عليه السلطان من المرابطين في كل شهر شيئاً مقدّراً مرتزقة^(١٠) . وقد يستعمل ويراد به الملك المطلق ، وقد^(١١) يستعمل ويراد به الغذاء ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ ، والدواب لا ملك لها بالأسباب المشروعة ، فكان المراد منه ما يحصل لها به ١٠ الاغتذاء . فإن حُمِلَ على الملك لم يكن الحرام رزقاً ، والإنسان قد يأكل رزق غيره أي ملكه ويأكل غيره رزقه^(١٢) أي ملكه . وإن حُمِلَ على الغذاء كان الحرام رزقاً لأنّ الله تعالى يغذي أي يخلق التغذي والنمو في أبداننا ، وهو تعالى بخلقه متفرد لا صنع للعبد فيه . ومن المحال إطلاق اسم الرزق على الملك خاصة دون الغذاء بل هو^(١٣) يقع عليهما جميعاً . ثم يقبح أن يقال : فلان عاش مئة سنة لم يأكل رزق الله تعالى .

والشيخ أبو الحسن الرستغيني وأبو إسحق الإسفراييني ماحققا الخلاف في مسألة الآجال والأرزاق وقال^(١٤) : فيها خلاف من حيث العبارة لا غير . وهو الصواب^(١٥) .

(١) ك : وما . (٢) ز : كان مسألة . (٣) زك : أن يأكل . (٤) ز : جعل رزقاً ولأن . (٥) زك : غير رزقه . (٦) ز : الجائزات . (٧) «...» ت : . (٨) «...» ت : . (٩) أ : رزقه سمى . (١٠) كتبت في ت : مزيرزقة . (١١) أ : . (١٢) ت : أك : رزقه غيره . (١٣) ك : على الهامش . (١٤) ز : وقال . (١٥) ز : + والله ولي الهداية والتوفيق .

الكلام في الإرادة^(١)

قد سبق منّا الكلام أنّ الله تعالى يريد^(٢) بإرادة أزلية وأنّ المشيئة والإرادة لفظان ينبئان عن معنى واحد ، وهي صفة قائمة بذاته . وقد بينّا الخلاف بيننا وبين طوائف المعتزلة فلا نعيد . ونحتاج في هذا الباب إلى ذكر ما يصح دخوله تحت إرادة الله تعالى فنقول : الأصل عندنا أنّ كل حادث حدث بإرادة الله تعالى ، خيراً كان أو شراً ، حسناً كان أو قبيحاً ، جوهراً كان أو عرضاً .

وزعمت المعتزلة أنّ الله تعالى يريد من أفعالنا ما هو حكمة وطاعة^(٣) ، ولا يريد ما هو معصية وقبيح . واختلفوا^(٤) في المباحات : فمنهم من زعم أنّ الله تعالى يريد لها ، ومنهم من زعم أنّ الله^(٥) غير يريد لها ، وينبغي أن يكون هذا على قول البغداديين منهم : فإنهم يزعمون أنّ الله^(٦) لا يوصف بالإرادة في الحقيقة وإنما يوصف بها مجازاً ، فما يقال إنه تعالى أراد ، فإنّ كان ذلك من أفعاله فعنائه أنه يفعله أو فعله ، وما كان من^(٧) أفعال غيره فالمراد منه أنه أمره به ، فلمّا كانت الإرادة عندهم أمراً^(٨) ، والمباح ليس بمأمور به^(٩) فلا يكون مراداً .

والحاصل عندنا أنّ كل^(١٠) حادث حدث بإرادة الله تعالى على أي^(١١) وصف كان ، « ثم ما كان^(١٢) » من ذلك طاعة فهو بمشيئته وإرادته « ورضاه ومحبته وأمره^(١٣) » وقضائه وقدره^(١٤) ، « وما كان معصية فهو بمشيئة^(١٥) الله تعالى وإرادته^(١٦) » وقضائه وقدره^(١٧) وليس بأمر الله ولا برضاه ومحبته ، وذلك لأنّ محبته ورضاه يرجع إلى كون الشيء عنده

(١) أ : القول في الإرادة . (٢) ت : يريد . (٣) أ : أو طاعة . (٤) ز : واختلفوا .

(٥) أ : ز : + تعالى . (٦) ك : أ : + تعالى . (٧) أ : وما كان ذلك من . (٨) ت : أمر .

(٩) ز : . (١٠) ز : مكررة . (١١) ت : فوق السطر . (١٢) «...» ز : . (١٣) «...» ت : .

(١٤) ز : وقدرته . (١٥) ز : بمشيئته . (١٦) ز : وإرادته . (١٧) «...» ت : .

مستحسنًا . على هذا قدماء أصحابنا ، وهو الظاهر من قول مشايخنا في ديارنا ، الشائع في عوامنا وخواصنا ، ونص عليه شيخنا أبو منصور الماتريدي ^(١) رحمه الله ^(٢) .

وزعم أبو الحسن الأشعري أنّ المحبة والرضا بمعنى الإرادة ، ويعمّان كل موجود كما تعمّ الإرادة ، فكل ما أراد وجوده فقد رضي بوجوده وأحب وجوده على الوجه الذي أراد ^(٣) .

ومشايخنا رحمهم الله يقولون تيسيراً على المتعلمين : إنّ ^(٤) ما علم الله أن يوجد أراد وجوده ، شرّاً كان أو خيراً ، قبيحاً كان أو حسناً ، طاعة كان أو معصية . وما علم أنه ^(٥) لا يكون أراد ألا يكون ، شرّاً كان أو خيراً ، قبيحاً كان أو حسناً ، طاعة كان ^(٦) أو معصية ، فالله تعالى لمّا علم أن يوجد من فرعون وأبي جهل ^(٧) وغيرهما من الكفرة الكفر ، أراد منهم الكفر وإنّ نهاهم عنه ^(٨) ، ولمّا علم ألا يوجد ^(٩) منهم الإيمان أراد ألا يوجد منهم الإيمان وإنّ أمرهم به .

وزعمت ^(١٠) المعتزلة أنّ ما أمر الله تعالى به أراد وجوده وإنّ علم أنه ^(١١) لا يوجد ، وما نهى عنه كره وجوده وأراد ألا يوجد وإنّ علم وجوده ، فلمّا كان أمر فرعون ^(١٢) بالإيمان / « أراد منه الإيمان » ^(١٣) وإنّ علم أنه لا يوجد منه الإيمان ^(١٤) ، ولمّا نهاه عن الكفر أراد ألا يوجد ^(١٥) منه ^(١٦) الكفر وإنّ علم أنه يوجد ، فكانت إرادة الله تعالى عندنا موافقة للعلم ، وعندهم موافقة للأمر ، وعلى ^(١٧) هذا يدور ^(١٨) الخلاف .

ثم اختلفت ^(١٩) عبارات أصحابنا رحمهم الله في ذلك :

فمنهم من قال : أقول في الجملة إنّ الله تعالى ^(٢٠) يريد حدوث كل ما علم حدوثه ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يريد كونه ، ولا ينتفي عنه ما أراد ، كما أطلقه جميع المسلمين بقولهم ^(٢١) : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . قال : ولا أقول في التفصيل ^(٢٢) إنه أراد

(١) ز: الماتريد . (٢) ك: رحمة الله عليه . (٣) ز: أراد . (٤) زك: بأن . (٥) أت: أن . (٦) ز: - . (٧) زك: + لعنهما الله . (٨) ز: عنها . (٩) ز: لما علم لا يوجد ، ك: أنهم يوجد . (١٠) أت: فزعت . (١١) أت: أن . (١٢) ز: كان أنه فرعون . (١٣) «...» ت: مكرر . (١٤) أزك: - . (١٥) ز: أراد لا يوجد . (١٦) زك: من . (١٧) أت: على . (١٨) ت: بدون . (١٩) زك: اختلف . (٢٠) ت أك: سبحانه وتعالى . (٢١) ز: - . (٢٢) أت: بالتفصيل ، ز: في تفصيله .

الكفر والفريّة عليه وشمّ نفسه وغير ذلك من المعاصي ، كما يقال : إنه خالق العالم . ولا يقال على التفصيل : إنه خالق الأقدار والأنتان والشياطين والنفاريت ^(١) وإن كانت هذه التفاصيل داخلة تحت الجملة ، فكذا هذا . وهذا كما يقال : كل ماسوى الله ^(٢) ضعيف على الجملة ، ولا يقال : دين الله ^(٣) ضعيف على التفصيل . ويقال : كل مخلوق حجة الله تعالى ، ويقال : إنّ هذه الخشبة منكسرة ، ولا يقال : حجة الله ^(٤) منكسرة . ويقال : الليلة مظلمة ، ولا يقال حجة الله مظلمة ، فكذا هذا .

وإليه ذهب قدماء أصحابنا ، منهم عبد الله بن سعيد القطّان .

ومنهم من يقول : لا أقصر عند التفصيل أن أقول إنّ الله تعالى أراد الكفر والزنى ، بل أزيد عليه قرينة فأقول : أراد من الكافر الكفر كسباً له قبيحاً منه مذموماً ، وكذا في غيره ١٠ من المعاصي لئلاّ يؤدي إلى إيهام الخطأ .

وهو اختيار الأشعري .

وهو قريب ممّا اختاره شيخنا أبو منصور ^(٥) .

ولا خلاف بين أصحابنا « في المسألة » ^(٦) في الحقيقة ، بل يختار البعض عبارة لا يسبق منها إلى وهم سامع ^(٧) معنى لم يقصده المتكلم .

ثم قال شيخنا أبو منصور رحمه الله : إذا سئلنا عن هذه المسألة فله وجهان :

أحدهما الإطلاق على المفهوم من الإرادة .

والثاني منع الإطلاق إذا لم يفهم مراد السائل أو خشي التعنت فيه ، وهو أن يقال : إنّ للمشيتة معاني فيما يتعارف :

أحدها ^(٨) التّني .

والثاني الأمر والدعاء إليه .

(١) زك: والعقارب . (٢) أت: + تعالى . (٣) أت: + تعالى . (٤) ت: + تعالى . (٥) أت: + رحمه الله . (٦) «...» أ: على الهامش . (٧) أت: لا يسبق إلى وهم سامع منها . (٨) ز: إحداها .

والثالث الرضا به .

والرابع نفي الغلبة وخروج الفعل على ما يقدره ويريده ^(١) .

فالأول منفي في كل شيء ؛ لأن التمني إرادة ما علم أنه لا يكون وهو ضعف ، أو إرادة ما شك في كونه وهو جهل .

والثاني والثالث منفيان في كل فعل يذم عليه .

والرابع به نقول .

وقد أجمعنا نحن ومن خالفنا على معناه وإن اختلفنا في اللفظ .

ثم هذه المسألة في الحقيقة عين ^(٢) مسألة خلق الأفعال ؛ فإننا إذا أثبتنا ^(٣) بالدليل أن الله تعالى خالق أفعال العباد ، كفرأ كان أو معصية أو طاعة ، والله تعالى مختار في فعله غير مضطر ، كان مريداً في تخليقه إيّاها ، فلا حاجة بنا بعد ذلك إلى إقامة دليل مبثدئ . إلا أن السلف لما تكلموا في المسألة على طريق الأصالة اتبعناهم وتكلمنا فيها فنقول :

إن المعتزلة يتعلقون بشبه بعضها سمعية وبعضها عقلية .

فأما السمعية فنحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، أخبر تعالى أنه خلقهم جميعاً للعبادة ، وأنتم تقولون إنه خلق الكفرة منهم والعصاة للعبادة بل للكفر ^(٤) والمعصية . وقوله تعالى : ﴿ يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ، ١٥ / والكفر أعسر العسر . وقوله تعالى ^(٥) : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ... ﴾ الآية ، فالله تعالى أخبر أنهم يقولون : لو شاء الله ما أشركنا ، ثم كذبهم في ذلك « ورد قولهم » ^(٦) بقوله : ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ « وقوله : ﴿ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ » ^(٧) ، وأنتم تساعدون في المقالة من كذبه الله تعالى بنص كتابه ، وهو باطل ، وقوله تعالى ^(٨) : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعِبَادِ ﴾ ، وعندكم ^(٩) يريد كل ظلم كان ^(١٠) ٢٠ ويكون ، وهو خلاف ما في الكتاب وإكذاب لله ^(١١) تعالى فيما أخبر .

(١) ك : على الهامش . (٢) زك : غير . (٣) ز : بينا ، ك : ثبتنا . (٤) ز : للكفرة .

(٥) ز : وقال تعالى . (٦) «...» ت : . (٧) «...» ز : . (٨) زك : . (٩) ز : وعند .

(١٠) ز : . (١١) زك : الله .

وأما العقلية فكقولهم : مريد السفه سفيه اعتباراً ^(١) بالشاهد ، ومريد الكفر كافر ومريد المعصية عاص ويعتبر بالشاهد ، ومريد شتم نفسه والافتراء عليه سفيه أيضاً في الشاهد ، فكذا في الغائب ، « إذ الشاهد دليل الغائب » ^(٢) ، ولأن العبد لا يمكنه الخروج عما أراده الله تعالى على زعمكم ، فيصير الكافر مجبوراً على كفره ممنوعاً عن الإيمان بالإرادة التي هي أبرم وأحكم من الحديد في المنع ، فإما أن يُعذر على ذلك - والقول به تكذيب للكتاب وخروج عن الإجماع - وإما أن يُعاقب عليه ولا يُعذر ، وهو القول بتكليف مالم يس في الوسع . ولأن إرادة ما لا يرضى به سفه ، والأمر بما لا يريد سفه في الشاهد ، فكذا في الغائب .

إلى مثل هذه الشبهات يذهبون .

وأهل الحق يحتجون بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرَ لَّأَنفُسِهِمْ إِنَّا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْماً ﴾ ^(٣) « دلت الآية أنه » ^(٤) أراد منهم ازدياد الإثم ^(٥) حيث أملى لهم ليزدادوا إثماً ^(٦) . وقال تعالى ^(٧) : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ ومن ذرأه جهنم أراد منه ما به يصير ^(٨) جهنم ، إذ لو ذرأه جهنم مع إرادة ما به يصير للجنة فقد أراد منه ما يصير بإدخاله ما ذرأه له ظالماً ، وهذا محال ^(٩) . وزعمت ^(١٠) المعتزلة أن اللام في الآيتين جميعاً لام العاقبة لا لام التعليل كما في قوله تعالى ^(١١) : ﴿ فَالْتَقِطْهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرِزاً ﴾ وهم ما التقطوه لهذا وإثماً ^(١٢) التقطوه ليكون لهم ولداً وقرة عين ، ولكن لما كان عاقبة أمره أن صار لهم عدواً ، ذكر هذه اللفظة ، وكما يقال : ليدوا للموت ^(١٣) وابنوا للخراب ؛ وأحد لا يلد للموت بل يطلب بقاء الولد ، ولا يبني الدار ^(١٤) للخراب ولكن للانتفاع بها ^(١٥) ، ولكن لما كان عاقبة أمر المولود ^(١٦) الموت وعاقبة أمر الدار الخراب يقال هكذا ^(١٧) لبيان العاقبة .

والجواب : إنما يتصور أن يريد أحد من آخر ما لا يكون ^(١٨) منه ، ويفعل فعلاً له

(١) ت : اعتبار . (٢) «...» ت : . (٣) «...» أ : إلى أن قال : ليزدادوا إثماً . (٤) ك : إنما .

(٥) ز : الاسم . (٦) ت : أ : . (٧) أ : الله تعالى . (٨) ت : ليصير . (٩) ك : محال .

(١٠) أ : فزعمت . (١١) أ : ت : . (١٢) ز : وإنما لهذا . (١٣) ز : له الموت . (١٤) ز : .

(١٥) ت : . (١٦) ز : المولد . (١٧) زك : هذا . (١٨) ت : ما يكون .

ولا يكون هو بل يكون^(١) غيره أو ضده ، إن كان^(٢) الفاعل جاهلاً بالعواقب فيفعل فعلاً لغرض^(٣) فلا يحصل ذلك بل يحصل غيره . فأما من^(٤) لا يجهل العواقب ، كيف يريد عاقبة لفعل يعلم حقيقة أنها لا تكون على ما يريد ؟ وهل^(٥) يفعل هذا إلا سفيه ؟ ومثله في الشاهد كمن يبذر بذراً^(٦) في الأرض ويريد خروج الزرع وحصول النماء^(٧) مع علمه أنه^(٨) لا ينبت ولا يخرج .

وكذا استعمال لام العاقبة فيمن يجوز عليه الجهل بالعواقب فيفعل فعلاً لقصد فيحصل له ضد^(٩) تلك العاقبة ولا يحصل له ما هو المقصود ، فيقال له^(١٠) على طريق تعريف عاقبة فعله الوخيمة الحاصلة لا على وفق قصده ليتنبه لذلك فلا يعود إلى العمل بمثله فيما يستأنف من عمره ، / فأما في حق من هو علّام الغيوب فاستعماله فاسد ، والله الموفق .

[١٥٨ ب]

وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً ﴾ فجعل شرح الصدر سبباً يحصل به الإيمان ، وضيق الصدر وحرجه سبباً يحصل به الضلال ، وأخبر أنه متى أراد أن يهدي إنساناً يشرح صدره ليهتدي ، ومن أراد ضلاله يجعل صدره ضيقاً حرجاً لئلا يؤمن فيبقى على الكفر .

والكعبي لتحيره اعترض بما كانت مداواة^(١١) أولى به لو كان ظنّ هذا الاعتراض صحيحاً فقال : معنى الآية أن من أسلم أتاه الله^(١٢) من لطائفه^(١٣) ما لا يقدر عليه غيره ثواباً لطاعته ، ومن كفر ضيق الله صدره عقاباً لذلك .

وهو تحريف للكتاب ونقل للكلم عن مواضعها وليس بتأويل ؛ وذلك لأن الله تعالى أثبت له^(١٤) الإسلام إذا شرح صدره ، والكفر إذا صير قلبه ضيقاً حرجاً ، ولم يوجب شرح القلب لأنه أسلم ، ولا ضيق القلب لأنه لم يؤمن ، فكان ما قاله جعل ما هو جار مجرى الحكم عآة وجعل ما هو جار مجرى العلة حكماً ، وفساده لا يخفى .

٢٠

واعترض البصريين أنه أراد بالهداية البيان ، وبالإضلال التسمية فاسد جداً ؛ لأنّ شرح الصدر لو كان يقع للبيان - والبيان واقع للكل - لكان كل من وقع له البيان وقع له شرح الصدر ، فكان كل كافر مشروح الصدر لحصول البيان له ولكان يقع له ضيق الصدر لتسميته تعالى إيّاه ضالاً^(١) ، وهو محال .

وكذا قسمة الله تعالى الخلق إلى من شرح له الصدر وإلى من جعل^(٢) صدره ضيقاً باطلة ؛ إذ كلّ لمّا كان البيان له واقعاً وكان شرح الصدر له حاصلًا لم يبق أحد ليس بمشروح الصدر البتّة ، ونسبة الله تعالى إلى الخطأ في القسمة^(٣) كفر وضلال ، وبالله العصبة . ثم تقول لهم : لمّا كان معنى قوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ ﴾ أي من يرد أن يسميه ضالاً كانت تسميته ضالاً^(٤) داخلة تحت الإرادة .

فبعد ذلك نقول : إذا أراد أن يسميه ضالاً هل يريد ضلّالته ؟

فإن قالوا : نعم ، تركوا مذهبه وانقادوا للحق .

وإن قالوا : لا ،

قيل لهم^(٥) : إذا أراد تسميته ضالاً ولم يرد ضلّالته^(٦) بل أراد اهتدائه ، فلو حصل ما أراد ، وهو الاهتداء ، ولم^(٧) يحصل ما لم يرد^(٨) وهو الضلالة^(٩) ، أكان في تسميته إيّاه^(١٠) ضالاً صادقاً أم كاذباً ؟

فإن قالوا : كان صادقاً ، ظهرت مكابرتهم ،

وإن قالوا : كان كاذباً ،

قيل : كان إذا مریداً كونه كاذباً في تسميته ضالاً ، وهو سفيه ، جلّ الله تعالى عن ذلك .

وقال تعالى خبراً عن نوح صلوات الله^(١١) عليه^(١٢) « حيث قال لقومه »^(١٣) :

(١) «...» أذك : مكرر . (٢) زك : جعله . (٣) زك : القسم . (٤) زك : . . . (٥) زك : . . .

(٦) أت : ضلاله . (٧) ت : أولم . (٨) ز : ولم يرد ما يحصل . (٩) أت : الضلال . (١٠) أت : . . .

(١١) ك : + تعالى . (١٢) زك : على محمد وعليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين . (١٣) «...» أ : على الهامش .

(١) زك : . . . (٢) زك : إن لو كان . (٣) ز : فعل العرض . (٤) ز : . . . (٥) ت : وهو .

(٦) ت : ينذر نذراً . (٧) ت : وحصول إنفا . (٨) أت : مع علمه له أنه . (٩) زك : . . . (١٠) أت : . . .

(١١) ز : المداومة . (١٢) زك : + تعالى . . . (١٣) أت : لطائف . (١٤) ز : . . .

﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ذكر أن الله^(١) يريد أن يغوي الكفرة .

وتأويل المعتزلة أن في الآية أن نصحه لا ينفع إن كان الله يريد أن يغويهم وليس فيه أنه يريد ، وتأويل^(٢) فاسد لأنه إذا كان يستحيل منه إرادة غوايتهم ، أي فائدة في ذكر^(٣) الآية ؟ على أن الأمر لو كان كما يزعمون لكان ينبغي أن يكون مراد نوح عليه السلام من هذه الآية بيان أن نصحه ينفعهم لا محالة لأن فيه تعليق نفي نفع^(٤) النصح بما يستحيل ثبوته وهو إرادة إغوائهم ، وتعليق النفي بما يستحيل ثبوته يكون^(٥) تأكيداً للإثبات فيصير^(٦) كأنه قال : لا^(٧) ينفعكم نصحي إذا كان الله يريد أن يغويكم ، فإذا استحال أن يريد^(٨) أن يغويكم ينفعكم نصحي . وحيث رأينا أنه كان لا ينفعهم وإنما قال ذلك يأساً من نفع نصحه لهم عند إرادة الله^(٩) أن يغويهم^(١٠) ، فكان ذلك دليلاً على فساد التأويل . ١٠

وما قاله جعفر بن حرب إن الآية تبدل أنه كان في قوم نوح^(١١) قوم مجبرة يقولون إن الله تعالى يريد الفساد فخاطبهم^(١٢) منبهاً لهم / على بطلان قولهم فقال : ولا ينفعكم نصحي « إن أردت أن أنصح لكم »^(١٣) فيما أدعوكم إليه^(١٤) إن كان الأمر كما ذكرتم من أنه تعالى المرید لفسادكم ويخلق الكفر فيكم ، فاسد ؛ لأن الأمر لو كان كما زعم جعفر بن حرب أي تنبيه يحصل لأولئك بهذا القول ؟ وأي إلزام^(١٥) حجة بذلك ؟ وأكثر ما في الباب أنك تقول : ١٥ يشنع^(١٦) عليهم بذلك أن على مقالته هذه لا ينفع بعث الأنبياء مبشرين ومنذرين ولا الدعاء إلى الله تعالى ، وأن أولئك كانوا منكبين بعث الأنبياء والدعاء على ألسنتهم إلى الله^(١٧) . وتشنيع مقالة بما تفضي إليه المقالة ، وأهل المقالة^(١٨) يعتقدون^(١٩) صحته ، لا^(٢٠) يجدي نفعاً ، إنما ينفع ذلك أن لو كانت المقالة تفضي إلى أمر يعترف صاحب المقالة بفساده^(٢١) ويقرّ ببطلانه فيستدل عليه ، فيقال : لو كانت مقالته حقاً لما أفضت إلى هذا ٢٠

[١٥٩ أ]

الفاسد ، إذ الصحيح لا ينتج الفاسد وإنما الفاسد هو الذي ينتج الفاسد ، فأما إذا كان صاحب المقالة لا يقرّ بفساد ما أفضت إليه مقالته لم يكن للاحتجاج بذلك عليه منفعة ولا فيه حكمة ، فدل أن هذا فاسد « دفعته إليه الحيرة .

وما ذكر الجبائي أن معنى قوله : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ، أي يجرمكم الثواب ، فاسد^(١) ؛ لأن أهل اللغة لم يعرفوا الإغواء عبارة عن الحرمان والخيبة .

على أننا نقول : الله تعالى على زعمك^(٢) يريد حرمانهم عن الثواب وخيبتهم « عن ذلك »^(٣) وهو يريد كفرهم ، أو يريد ذلك وهو يريد إيمانهم ؟

فإن قال^(٤) : يريد ذلك وهو يريد إيمانهم ، فقد أخبر^(٥) أنه يريد الجور على زعمه لأنه لو تحقق ما يريد بأن وجد^(٦) منهم الإيمان وحرمتهم عن الثواب وخيبتهم عنه ، كان ذلك عنده ظلماً ، فإذا أراد ذلك فقد أراد ما هو ظلم ، وهو يأبى أن يريد الله^(٧) ما هو ظلم من غيره لقبح الظلم فزعم^(٨) أنه يريد الظلم^(٩) من نفسه مع أنه قبيح ، وهذه جهالة فاحشة .

وإن قال^(١٠) : يريد ذلك وهو يريد كفرهم ، فقد^(١١) ترك مذهبه وانتقاد للحق .

وكذا تأويل غيرهم أن المراد بقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ أي يعاقبكم ، والغني يذكر ويراد به العذاب ، قال الله^(١٢) : ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ أي عذاباً .

١٥ وجوابه كجواب تأويل^(١٣) الجبائي : أنه يريد أن يعاقبهم وهو يريد منهم الكفر ، أو يريد أن يعاقبهم وهو يريد منهم الإيمان ؟

فبأي الجوابين أجاب فالجواب^(١٤) على ما ذكرنا

ذكر هذه الوجوه وحكى كل تأويل عن صاحبه عبد الجبار الرازي ثم قال : وكل هذا واضح .

(١) ت: أك: + تعالى . (٢) ت: - ، أ: فوق السطر . (٣) ز: - . (٤) زك: لذكر .

(٥) زك: - ، أ: فوق السطر . (٦) ز: - . (٧) ت: - . (٨) ز: ويصير . (٩) زك: إنما لا .

(١٠) ت: - . (١١) ز: - . (١٢) زك: عند إرادته . (١٣) ز: يغويه . (١٤) زك: + عليه السلام .

(١٥) ز: مخاطبهم . (١٦) «...» زك: - . (١٧) ز: - . (١٨) ز: الزم . (١٩) ك: شنع .

(٢٠) ت: زك: + تعالى . (٢١) ز: المقام . (٢٢) أ: يعتقدون . (٢٣) زك: لما . (٢٤) ز: بفساد .

(١) «...» ك: على الهامش . (٢) أ: زعم . (٣) «...» ك: فوق السطر . (٤) ت: قالوا .

(٥) ت: أخبروا . (٦) زك: كان وجد . (٧) زك: + تعالى . (٨) زك: وزعم .

(٩) ز: الظلم من الظلم . (١٠) ك: - . (١١) زك: - . (١٢) ت: أك: + تعالى .

(١٣) ك: على الهامش . (١٤) ت: أك: فالكلام .

فإن أراد أنه واضح وجه بطلانه ، فهو كما أراد .

وإن أراد أنه ^(١) واضح وجه صحته فهو قول يوجب ^(٢) الاستحياء من الناس والاستغفار من الله ^(٣) .

والعجب ^(٤) من رجل يدعي التروؤس على أهل غلته والتبحر في علوم أصحابه ثم يرضى بمثل هذه التأويلات مع وهائها وظهور فسادها لأول الفكرة . وما أصدق ما قيل : حبك الشيء يعمي ويصم .

وقال تعالى ^(٥) : ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ ، قيل : فتنته أي عذابه ، وقيل : امتحانه « بالرجم والقتل . وإرادة ذلك بدون إرادة ما يستوجب به إرادة ظلم . وتأويلهم أن قوله تعالى ^(٦) : ﴿ فتنته ﴾ ، أي تكليفه وامتحانه « خطأ ، لأن النبي عليه السلام ^(٧) ما كان يشق ^(٨) عليه ذلك وما كان يسأل ألا يكلف الله ^(٩) عباده . وقال ^(١٠) تعالى ^(١١) : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ﴾ ، وعند المعتزلة : أراد ذلك . وفي الآيات كثرة ، ولهم اعتراضات عليها فاسدة لا معنى للاشتغال بذلك لوقوف من له أدنى علم على بطلان تلك الاعتراضات .

وقال تعالى ^(١٢) : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ وقال ^(١٣) : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً ﴾ وقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾ . والمعقول أنه تعالى لو شاء ^(١٤) من الكافر الإيمان ، والكافر شاء ^(١٥) من نفسه الكفر ، ثم كان الكفر دون الإيمان / لتعطلت مشيئة الله تعالى بمشيئة الكافر وكانت مشيئة الكافر أنفذ من مشيئة الله تعالى ، وكذا مشيئة إبليس ^(١٦) أنفذ في سلطان الله تعالى من مشيئة الله تعالى لكون أكثر الخلق كافرين . وكذا من أدل ^(١٧) الدلائل على ضعف الملِك وعجزه أن يوجد في ملكه ما لا يشاء ، ويشاء أشياء فلا تكون ، ولا يشاء أشياء فتكون على كثره ^(١٨) منه ، ووصف الله تعالى بذلك محال . وهذا ^(١٩)

[١٥٩ ب]

يرد ^(٢٠) على دلالة التامع بالإبطال ويؤدي إلى تصحيح مذهب الثنوية .

فاعترضت المعتزلة على هذه الآيات وعلى هذا ^(٢١) المعقول فزعمت أن المراد من المشيئة المذكورة في الآيات مشيئة الجبر : أي لو شاء ربك لجبرهم على الهدى ولأمنوا جبراً وما أشركوا . وبهذا اعترضوا أيضاً على المعقول : فإنهم يقولون : انعدام ما يشاء أو وجود ما لا يشاء إنما يدل على الضعف أن لو لم ^(٢٢) يكن له قدرة إيجاد « ما يشاء ودفع ما لا يشاء ، وله قدرة إيجاد » ^(٢٣) إيمان كل كافر جبراً منه ^(٢٤) وقدرة دفع كل كافر جبراً منه ^(٢٥) ، ومن هذا وصفه لا يوصف بالضعف .

والجواب عنه أن تقول : أيش تعنون بمشيئة القسر والجبر ؟

فتفرقوا عند ذلك في تفسيرها .

فرغم أبو الهذيل ومن تابعه أن تفسير ذلك أن يخلق فيهم الإيمان جبراً بدون اختيارهم فيوجد فيهم الإيمان ويندفع الكفر .

قيل لهم : إن من مذهبكم أن المؤمن هو فاعل الإيمان ، والكافر هو ^(٢٦) فاعل الكفر ، ولهذا أبيت ^(٢٧) أن يكون الله تعالى خالقاً لأفعال الخلق لأنه لو ^(٢٨) كان خالقاً لكان هو المؤمن الكافر المطيع العاصي المصلي الصائم ، فعلى هذا لو خلق فيهم الإيمان لكان هو المؤمن لا العباد ، فلا يتصور إيمانهم ولم تنفذ مشيئته ، فبطل قوله : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ وقوله ^(٢٩) : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ ، إذ له ^(٣٠) قدرة جعل نفسه مؤمناً « لا قدرة جعل الكافر مؤمناً » ^(٣١) .

« وكذا ما اندفع عنه ^(٣٢) العجز عن جعل الكافر مؤمناً بل له القدرة على جعل نفسه مؤمناً » ^(٣٣) ، فلو شاء لآمن بنفسه وآتى نفسه هداها لا غير . ومن العجب العجيب أنه لو خلق في العبد إيماناً كسباً له باختياره وتعلقت قدرته به لم يكن العبد مؤمناً بل كان الله ^(٣٤)

(١) ت : أراد به . (٢) أزك : يجب به . (٣) زك : + تعالى . (٤) زك : والتعجب .

(٥) ز : الله تعالى . (٦) أ : - . (٧) « ... » ت : - . (٨) ز : عَزَّ وَجَلَّ . (٩) أ ت : لم يشق .

(١٠) زك : + تعالى . (١١) ك : - . (١٢) ك : فوق السطر : + الله . (١٣) ز : + تعالى .

(١٤) أ ت : يشاء . (١٥) زك : + لعنه الله . (١٦) ز : على الهامش . (١٧) ك : كرمه .

(١) زك : يدل . (٢) زك : - . (٣) ز : - . (٤) « ... » أ : على الهامش . (٥) ت : إنما هذا جبراً منه .

(٦) ت : - . (٧) زك : - . (٨) ز : ييم . (٩) ك : - . (١٠) أ ت : - . (١١) ز : أدلة .

(١٢) « ... » ز ت : - . (١٣) ز : عند . (١٤) « ... » ت : - .

تعالى مؤمناً به^(١) لأنه هو الذي أوجد الإيمان ، ولو خلق فيه إيماناً وهدي^(٢) بلا اختيار من جهة العبد ولا اكتسابه ولا تعلّق قدرته به لكان العبد مؤمناً . ولو كان الله تعالى أشرك المعتزلة في ربوبيته وفوض إليهم نصب أدلة دينه وعلّق^(٣) ذلك باختيارهم وأوجب^(٤) على جميع^(٥) أصناف الأمم الانقياد لهم^(٦) والرضا بصنيعهم والقبول لتحكمهم لكان الأولى بهم أن يستحيوا عن مثل هذا الكلام ونصب مثل هذا الدليل ، فكيف ولم يوجد شيء من ذلك ؟

فلما رأى الجبائي عوار هذا الكلام وتشنيع أهل الحق عليهم زعم أن تفسير مشيئة الجبر أن يخلق الله تعالى في العبد العلم الضروري بصحة الإسلام وحقيقته^(٧) ويقم له الدلائل المثبتة له العلم الضروري بذلك فيؤمنوا حينئذ .

وهذا^(٨) فاسد لأن العلم بصحة الإيمان وحقيقته^(٩) الدين « غير الدين »^(١٠) والإيمان ، وليس من ضرورة وجود أحد المتغايرين وجود الآخر لا محالة ، بل من الجائز ألا يوجد^(١١) ، ألا يرى أن الله تعالى قال : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ، أخبر أنه وإن أقام كل دليل ، لا يؤمنون^(١٢) إلا أن يشاء الله^(١٣) إيمانهم . فكان في الآية وجهان ينبئان عن بطلان هذا الكلام :

أحدهما أن قيام هذه الدلائل غير ، ومشية الإيمان غير ، حيث قال « عز ١٥ وجل »^(١٤) : ﴿ مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ بعد وجود هذه الدلائل .

والآخر أنه تعالى^(١٥) أثبت أن^(١٦) بقيام هذه الدلائل لا يؤمنون^(١٧) ، فثبت أن ليس من ضرورة ثبوت الدليل والعلم^(١٨) به ثبوت الإيمان .

وكذا قال : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ فمن قال : يؤمنون بها لا محالة ، فقد

كذب الله تعالى في خبره . وقال تعالى^(١) : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ : يحققه أن أهل العناد لم يكونوا يؤمنون وإن كان العلم بطريق^(٢) الحقيقة / ثابتاً لهم^(٣) ، كما قال تعالى^(٤) : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ، فثبت أن وجود الإيمان والهداية ليس من ضرورة العلم والدليل .

فلما رأى ابنه أبو^(٥) هاشم فساد كلام أبيه زعم أن معنى مشيئة الجبر أن يخلق الله^(٦) لهم العلم الضروري أنهم لو لم يؤمنوا لعذبوا عذاباً شديداً .

وهذا أيضاً فاسد ، لأن أهل العناد كانوا يعلمون أنهم يخلدون في النار بتكذيبه عليه السلام وما كانوا يؤمنون^(٧) ، وإبليس^(٨) يعلم بذلك ولا يؤمن ، فكذا من^(٩) قامت له الدلائل الموجبة للعلم أو الذي خلق له العلم الضروري يعلم بذلك ولا يؤمن . ثم المذهب عنده أن الله تعالى يقدر على الظلم والسفه والكذب ، ولو فعل شيئاً من ذلك لبطلت ألوهيته ، ولا ضرر أعظم من زوال الربوبية وصيرورته عبداً مربوباً معاقباً ، وهو يعلم أنه لو ظلم أو كذب أو سفه^(١٠) لتزول ربوبيته ، فكان على قضية كلامه مجبوراً على العدل والصدق والحكمة ، وقد قرّرت الكلام فيه في مسألة خلق الأفعال .

ثم يقال له ولأبيه : هل بقيت معه قدرة الكفر بعد العلم الضروري بصحة الإيمان والعلم^(١١) أنه يعاقب^(١٢) ؟ فإن قال^(١٣) : لا ، قيل : كيف يؤمر بترك كفر لا قدرة له عليه ، وكيف يؤمر بالإيمان بدون القدرة ؟ إذ لو كانت^(١٤) قدرة الإيمان موجودة لكانت هي بعينها قدرة الكفر ، وكيف يعاقب على كفر لا قدرة له عليه ؟

وإن^(١٥) قال^(١٦) : نعم .

قيل : إذا كانت قدرة الكفر موجودة كان^(١٧) من الجائز أن يكفر بها ولا يؤمن .

ثم الذي يبطل جميع تأويلاتهم أن الله تعالى قال : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾

(١) أت : - . (٢) ت : بطريقة . (٣) أ : - . (٤) أت : - . (٥) زك : - . (٦) زك : + تعالى . (٧) ت : يؤمنوا . (٨) زك : + عليه اللعنة . (٩) زك : ما . (١٠) أت : تسفه . (١١) أزك : أو العلم . (١٢) زك : يعاقبه . (١٣) أزت : قال . (١٤) أت : كان . (١٥) زك : فإن . (١٦) ز : قال . (١٧) أت : لكان .

(١) أت : به مؤمناً . (٢) زك : أو هدى . (٣) ز : وعلى . (٤) أت : فأوجب . (٥) ت : - . أ : على الهامش . (٦) ز : إليهم . (٧) ت : زك : وحقيقته . (٨) زك : وهو . (٩) زك : وحقيقة . (١٠) « ... » ز : - . ك : على الهامش . (١١) أت : أنه لا يوجد . (١٢) ت : لا يؤمنوا . (١٣) زك : + تعالى . (١٤) « ... » أت : - . (١٥) ت : - . (١٦) زك : - . (١٧) ت : زك : يؤمنوا . (١٨) ت : أك : أو العلم .

وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١﴾ أخبر أنه (١١) إنما لم يؤت كل نفس هداها لما أنه حق القول منه : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ، ولو آتى كل نفس هداها لم يتصور أن يملأ جهنم بهم لأن المهتدي لا تملأ به جهنم ، وإعطاء الهدى بطريق الجبر على الطريق (١٢) التي زعموا لا يخرجهم (١٣) من استحقاقهم (١٤) جهنم وأن يملأ منهم جهنم ، فدل أن هذا باطل ؛ يحققه أنه (١٥) لو شاء (١٦) إيمانهم بطريق الجبر على ما زعموا وحصل إيمانهم لما كان ذلك الإيمان (١٧) الحاصل جبراً هو الإيمان الذي شاءه (١٨) الله منهم ، لأنه (١٩) على زعمهم شاء منهم الإيمان الاختياري الذي (٢٠) يصيرون به مستحقين للجنة والثواب ، خارجين عن أن يكونوا أهلاً للعقاب ، وما يحصل من الإيمان بمشيئة الجبر لا يكون هذا الإيمان ؛ فإن العبد لا يصير به أهلاً للجنة والثواب ولا يخرج عن استحقاق العقاب على طريق التخليد ؛ فإذا لم يبق قادراً على تحصيل ما أراد في ملكه وغلبت مشيئته مشيئة إبليس وإرادة (٢١) كل كافر ، ولأنه لا معنى لتعليق (٢٢) الإيمان الحاصل جبراً بالمشيئة والإخبار أنه لو شاء لفعل (٢٣) لأنه قد فعل ذلك وحصل من كل كافر ؛ إذ كل كافر وكل مخلوق يشهد بخلقه (٢٤) أن له صانعاً حكيماً عالياً موصوفاً بصفات الكمال متبرئاً عن سمات النقص ، لا يؤيد بالمعجزة الكاذب ولا يقيم دلالة الصدق على دعوى المفترى ، فكان على هذا كل مخلوق مؤمناً بخلقه وقد شاء الله (٢٥) ذلك وفعل (٢٦) ، فلا معنى (٢٧) لقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ ... الآية ، وقوله (٢٨) : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ ، وقد فعل ذلك فدل أن المراد في الآية ليس هو الإيمان الحاصل جبراً بل إيمانهم الاختياري . وقد صح في المروي (٢٩) عن النبي عليه السلام (٣٠) أنه كان يقول : (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) . وكذا هذه اللفظة متداولة على ألسنة الأمة ولا وجه لخلها على مشيئة الجبر لأنه لو استقام بأحد شطري الكلام لم يستقم بالشرط الآخر ؛ فإنه إن أمكن أن يقال : ما شاء الله جبراً (٣١) كان ، لم يمكن (٣٢) أن يقال : ٢٠

(١) ز: أنه تعالى . (٢) ت: لما . (٣) أ: الطرق . (٤) ز: إلا بخروجهم . (٥) ز: الاستحقاقهم . (٦) ز: أن . (٧) ك: يشاء . (٨) ز: . . (٩) ز: شاء . (١٠) ز: لأن . (١١) ت: التي ، زك: الذين . (١٢) ت: وإن أراده . (١٣) ز: لتعلق . (١٤) ز: فعل . (١٥) ز: تخليقه . (١٦) ز: + تعالى . (١٧) ز: . . (١٨) ت: . . (١٩) ك: + تعالى . (٢٠) ز: المروي . (٢١) ز: ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} . (٢٢) أ: على الهامش . (٢٣) ز: لم يكن .

وما لم (١) يشأ جبراً لم يكن ، لأن الطاعات كلها عندكم لم تشأ جبراً وكانت ، والمعاصي لم تشأ جبراً ، وقد كانت ؛ فدل أن المراد من المشيئة غير مشيئة الجبر ؛ يحققه أنه تعالى قال : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ وإنا يكون جمعهم على الهدى أن (٢) لو كان هدى الكل جنساً واحداً ، فأما إذا كان هدى البعض جبراً ولا تنال به الجنة ولا يتخلص به عن النار ، / وهدى البعض اختياراً وتنال به الجنة ويتخلص به عن النار ، فلا يكون هذا جمعهم على الهدى ، وهو يكون بأحد وجهين : إما أن يهدي الكفار باختيارهم حتى يكونوا مع الذين آمنوا باختيارهم مجموعين على الهدى ، وإما أن يخلق الاهتداء جبراً في الكفار ومنع الذين اهتدوا باختيارهم عن الهدى الاختياري وأثبت فيهم الهدى بطريق الجبر ، وهذا منه صرف للمؤمنين عن الإيمان قهراً وجبراً ، وهذا ليس بحكمة ، فلم يبق إلا أن يكون المراد هو جمع (٣) الكل على الهدى ، وهو ما بينا ، فإذا لم يشأ ذلك (٤) دل أنه لم يشأ إيمان الكفرة ، والله الموفق .

٤٥١

ثم يقال : ماذا تزعمون (٥) أن إعطاء الإيمان للكافر بطريق الجبر هل هو أصلح له (٦) أم ليس بأصلح ؟

فإن قالوا : هو أصلح .

١٥ كان ينبغي أن يعطي كل كافر إيماناً جبراً فلا يبقى في الأرض كافر ، وحيث رأينا ما لا يحصى من الكفرة دل أنه لم يفعل بهم ذلك فكان تاركاً ما (٧) هو الأصلح (٨) لهم .

٢٠ وإن لم يكن ذلك أصلح لهم فلا يجوز له أن يفعل بهم ذلك ، فلا معنى لقوله تعالى (٩) : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ (١٠) وقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (١١) لأنه يصير في التقدير : لو شئنا لفعلنا (١٢) ما هو ظلم وسفه وأبطلنا ألوهيتنا وأزلنا ربوبيتنا ، والتكلم بمثل هذا في حال بيان (١٣) قدرته وإظهار الاستغناء له عن غيره لا يتصور إلا من سفيه جاهل ؛ فإنه بمنزلة قول من يقول : لو شئت لأوقعت نفسي في

(١) ك: ولم . (٢) ت: . . (٣) ز: جميع . (٤) ت: . . (٥) ز: ماتزعمون . (٦) ز: . . (٧) أ: لما . (٨) أ: زك: أصلح . (٩) أ: . . (١٠) أ: ولو شاء ربك لأمن . (١١) أ: لو شئنا لآتيناه . (١٢) ز: بفعلنا . (١٣) ز: في حال كمال .

النيران الجاحمة وأسقطت نفسي عن رؤوس الجبال الشاهقة ولأخذت^(١) بيدي الحيات^(٢) الناهشة ، جلّ ربنا وتعالى عن التكلم بمثل هذا الكلام ، والله الموفق .

ثم نقول : إعطاء الإيمان بطريق الجبر مع بقاء القدرة محال ، ولا بدّ لذلك من سلب القدرة ، والقدرة عندكم تصلح^(٣) للضدين ، وخلقها الله تعالى ليفعل بها الإيمان وعرضه بها لأعلى المنزلتين ، فصار بسلبها^(٤) مبطلاً هذا التعريض الذي هو أصلح للعبد ، فصار بذلك مبطلاً الأصلح^(٥) للعبد ، وهو عندكم سفه ، جلّ الله عن ذلك .

ثم قول الأمة : ما شاء الله كان وما لم يشأ^(٦) لم يكن ، من غير اضطراب قلب أحد ، دلّ أنّ اعتقاد جميع المسلمين أولاً وآخر^(٧) ما ذهبنا إليه . وقولهم مخالف لإجماع المسلمين ، وهو حجة موجبة^(٨) للعلم بقطع القول على خطأ من خالفهم .

ومعارضة الكعبي هذا بقول المسلمين : ما أحب الله^(٩) كان وما لم يحب لم يكن ، معارضة بما هو تقوّل على المسلمين وتخترص ، إذ لم يسمع هذا من أحد^(١٠) . ومعارضته بقول المسلمين : أمر الله نافذ وم من أمر^(١١) لم يؤتمر ، معارضة فاسدة ، لأنّ المراد من قولهم^(١٢) : أمر الله نافذ ، إنّ أرادوا^(١٣) به أمر تكوين فهو ممّا له نفاذ ولا يتصوّر ألاّ ينفذ ، فهذا والمشية سواء . وإن أرادوا^(١٤) به أمر^(١٥) إيجاب وتكليف فحكمة وجوب^(١٦) الاثتار لا وجوده ، « ومن لم يأمر أمر الله لم يخرج ممّا هو حكم أمره وهو الوجوب »^(١٧) ، ولا سبيل لأحد إلى^(١٨) دفعه فكان نافذاً ، ١٥ فصدقت الأمة بما قالوا . فأمّا قولهم : ما شاء الله كان « وما لم يشأ لم يكن »^(١٩) ، « لو كان على ما يقوله المعتزلة لكانت الأمة بأسرهم كاذبين ، بل لو قيل على أصل المعتزلة : ما لم يشأ الله كان وما شاء لم يكن »^(٢٠) ، كان أصوب على أصول^(٢١) المعتزلة وأقرب إلى الصواب ، إذ : ما شاء فلم يكن وما لم يشأ فكان ، أكثر من القلب ، وفيه نسبة النبي^(٢٢) عليه السلام أولاً ونسبة جميع أمته ثانياً إلى الكذب ، ومن هذا قوله فلا خفاء بكفره .

٢٠

(١) أ: ولا تخذت . (٢) ز: - . (٣) ك: لاتصلح . (٤) زك: سلبها . (٥) زك: - .

(٦) ك: وما لم يشأ الله . (٧) زك: وأخيراً . (٨) زك: - . (٩) زك: + تعالى . (١٠) ز: واحد .

(١١) ت: ولم يكن من أمر . (١٢) زك: بقولهم . (١٣) زك: أراد . (١٤) أت: أريد .

(١٥) ك: - . (١٦) ك: وجود ، وجاء على الهامش : لعله وجوب . (١٧) «...» زك: - .

(١٨) أت: على . (١٩) «...» أت: - . (٢٠) «...» زك: - . (٢١) زك: على رأيي .

(٢٢) ك: نسبة النسبة النبي ، زك: + عليه السلام .

ومّا يحقق ما ذهبنا إليه أنّ الفقهاء بأسرهم اتفقوا أنّ من قال لغريمه : والله لأقضي^(١) حقك غداً^(٢) إنّ شاء الله^(٣) ، ثم لم يقض لم يحنث . ولو وعد وقال^(٤) لأقضي حقك غداً^(٥) إنّ شاء الله^(٦) ، ولم يقض لاتلحقه لائمة الخلف . وقضاء الحق المستحق مأمور به ، والامتناع عنه ظلم على ما روي : مطّل^(٧) الغني ظلم . ولو كان الأمر على ما تقوله^(٨) المعتزلة لحنث^(٩) الأول ولحقّ الثاني لائمة لثبوت مشيئة الله تعالى بذلك . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ أي^(١٠) إلا أن يشاء الله ألاّ أفعل . وعلى زعم المعتزلة : لو كان الفعل الموعود طاعة لا يشاء الله^(١١) ألاّ يفعل ، ولو كان معصية لا يشاء الله أن يفعل ، فلم يكن / لقوله : ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ فائدة ، والله الموفق .

[١٦١]

وحكى الشيخ^(١٢) أبو منصور الماتريدي رحمه الله عن أبي حنيفة رضي الله عنه^(١٣) أنه قال : ١٠ نسأل المعتزلة فنقول : هل علم الله^(١٤) ما يكون أبداً على ما يكون ؟

فإن قالوا : لا ، كفروا ، لأنهم جهلوا ربهم .

وإن قالوا : نعم .

قيل لهم : شاء أن ينفذ علمه كما علم أولاً ؟

فإن « قالوا : لا »^(١٥) ، قالوا بأنّ الله تعالى شاء أن يكون جاهلاً ، ومن شاء ذلك ١٥ فليس بحكيم .

وإن قالوا : نعم ، أقرّوا بأنه شاء أن يكون كل شيء كما علم أن يكون ، وهذا الذي أردناه .

فهذا هو الحكي عن أبي حنيفة رحمه الله^(١٦) ، وهو لازم بمره ، وهو المعقول القوي في المسألة وبه تظهر غاية فساد مذهبهم .

(١) ز: لا أقضي . (٢) ك: إلى غد ، ز: إلى غدا . (٣) ز: + تعالى . (٤) زك: فقال .

(٥) ك: على الهامش ، أزك: غدا حقك . (٦) زك: + تعالى . (٧) ز: - .

(٨) ز: على زعمت ، ك: على ما زعمت ، ومصححة على الهامش : تقوله . (٩) ز: يحنث . (١٠) زك: - .

(١١) ز: لا يشاء الله أن لا يشاء الله . (١٢) زك: - . (١٣) أت: رحمه الله . (١٤) زك: + تعالى .

(١٥) «...» ز: - . (١٦) زك: قدس الله روحه .

ثم نقول : تقرر هذا^(١) أيضاً في الخبر^(٢) فيقال : أليس أن الله تعالى قال : ﴿لَأْمَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ .

فلا بد من : بلى .

قيل : هل يشاء أن يتحقق خبره أم لا ؟

فإن قالوا : لا ، فقد زعموا أنه أراد أن يكون كاذباً في مقالته ، إذ لا خلاف بينهم أن الكذب كما يتحقق في الماضي يتحقق في المستقبل [و] إن كان بين أهل السنة فيه خلاف ، ومن هذا قوله فهو خالغ ربة الإسلام عن عنقه .

وإن قالوا : نعم .

قيل : أيشاء أن يتحقق خبره^(٣) وهم مؤمنون ، أم يشاء أن يتحقق خبره^(٤) وهم كفرون ؟

فإن قالوا : يشاء أن يتحقق خبره^(٥) وهم مؤمنون .

قيل : لو حقق خبره^(٦) فيهم وهم مؤمنون أكان عادلاً أم ظالماً ؟

فلا بد من القول بأنه يكون ظالماً^(٨) .

قيل : فإذا أراد شيئاً لو كان تحقق لكان ظالماً ، فقد أراد ظالماً ، وهو باطل .

وإن قالوا^(٩) : يشاء^(١٠) أن يتحقق خبره فيهم وهم كفرون لأنه شاء أن يتحقق^{١٥} خبره^(١١) وهو عادل^(١٢) ، فقد تركوا مذهبهم واتقادوا للحق .

فإن قيل : أليس أن النبي عليه السلام^(١٣) كان مريداً^(١٤) من الكفرة الذين علم الله أنهم^(١٥) يكفرون ولا يؤمنون الإيمان ؟ فكان رسول الله عليه السلام^(١٦) مريداً تجهيل الله^(١٧) .

(١) ز : يقول هذا . (٢) زك : الجبر . (٣) ك : جبره . (٤) ك : جبره . (٥) ك : جبره . (٦) ك : جبره . (٧) زك : عالماً . (٨) زك : بكونه ظالماً . (٩) زك : فإن قال . (١٠) زك : شاء . (١١) زك : جبره . (١٢) ز : فاعل . (١٣) زك : ﷺ . (١٤) أت : يريد . (١٥) زك : - . (١٦) زك : ﷺ . (١٧) أت : + تعالى .

قيل : إن^(١) النبي عليه السلام^(٢) كان مريداً إيمان من لم يعلم أن الله تعالى علم منه أنه يكفر^(٣) في المستقبل « ولا يؤمن » ، بل كان يريد إيمانهم رجاء أن الله تعالى ربما أراد إيمانهم في المستقبل^(٤) ، فأما من علم النبي عليه السلام^(٥) أنه يموت كافراً بإخبار^(٦) الله تعالى وأن الله تعالى علم أنه يموت كافراً ، كان لا يريد منه الإيمان . ولهذا تبرأ إبراهيم عليه السلام^(٧) من أبيه حين تبين له أنه عدو لله^(٨) ولم يستغفر له ولم يرد إيمانه . وكذا نوح عليه السلام^(٩) لما بلغه خطاب الله تعالى بقوله^(١٠) : ﴿أَنْتَ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ كان^(١١) لا يريد إيمانهم بعد ، بل كان يدعو فيقول : ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذَيَّارًا﴾ . على أن هذا منكم تصحيح ما هو الحال بما تصوّر عندهم أنه^(١٢) في معنى الحال ، والحال لا يشتغل بتصحيحه بالنظائر ، بل إما أن^(١٣) يتبين^(١٤) بالدليل أنه ليس بحال ، وإما أن يترك عند ثبوت إحالته ، والله الموفق .

فإن قيل : من علم الله منه^(١٥) أنه لا يؤمن ويموت على الكفر ، هل أمره بالإيمان ونهاه عن الكفر أم لا ؟

فإن قلتم : لا ، فقد زعم أن فرعون وأبا جهل^(١٦) ما كانا مأمورين بالإيمان ولا منهيين عن الكفر ، وفيه أنها ما استحقا اللوم والتعذيب لأنها ماتت مأموراً ولا ارتكبا منهيّاً ، وهو كفر .

وإن قلتم : أمرها بالإيمان ونهاها عن الكفر ، فقد قلتم إنه أمرها بتجهيل نفسه ونهاها عما فيه تقرير علمه « وهذا مما لا خلاف فيه . فإذا جاز بالإجماع أن يأمر بتجهيل نفسه وينهى عما فيه تقرير علمه^(١٧) ، ولم يكن ذلك محالاً ، فلم لا^(١٨) يجوز أن يريد ما فيه تجهيل نفسه ولا يريد ما فيه تقرير علمه بل يكره ذلك ؟

قلنا : أنتم معشر المعتزلة تريدون أبداً تصحيح الحال بما تصوّر عندهم من الجائزات أنه نظيره^(١٩) لجهلهم بمحقائق المعاني ، ولو عقلتم لسعيت^(٢٠) في بيان جواز ما ذهبتم إليه ودفع

(١) زك : - . (٢) زك : ﷺ . (٣) زك : أراد منه أن يكفر . (٤) «...» ك : على الهامش . (٥) زك : ﷺ . (٦) ز : باختيار . (٧) أت : خليل الرحمن ، ك : صلوات الله عليه . (٨) ك : الله . (٩) زك : نوح النبي ﷺ . (١٠) زك : - . (١١) ز : من كان . (١٢) زك : بأنه . (١٣) ت : - . (١٤) أت : يبين . (١٥) زك : - . (١٦) زك : + لعنهما الله . (١٧) «...» ت : - . (١٨) ز : - . (١٩) ت : يظهره ، ز : يظهر . (٢٠) ز : سعيتكم .

الإحالة عنه ، لافي تسويغه وتجويزه مع ثبوت إحالته بما هو في الظاهر نظيره عندكم .

[١٦١ ب]

ثم نقول : هذا كلام تسكتم به لجهلكم بمذاهب خصومكم ، ولو عرفت ذلك حقيقة لما اشتغلتم به ، / وذلك لأن الأمر والنهي عند خصومكم وردا لتحقيق ما علم الله تعالى ، وإن كان يترأى من حيث الظاهر أنها وردا^(١) لمخالفة^(٢) العلم . وبيان ذلك أنه تعالى^(٣) علم بسابق علمه أن فرعون^(٤) يكفر ويعصي ويعاقبه الله^(٥) في النار وكذا غيره من الكفرة^(٦) ، وأخبر بذلك . ثم لاتعذيب^(٧) إلا على العصيان ، ولا عصيان بدون الأمر^(٨) والنهي ، إذ لو لم يأمر بالإيمان لما وجب تحصيله ولا حرّم تركه ، ولو لم ينه عن الكفر لما حرّم تحصيله ولما وجب تركه ، ولو لم يجب الإيمان ولم يحرم الكفر لكان لا يعاقب الكافر ولا يملأ منه جهنم فلا يتحقق ما علمه وأخبر به ، « فأمر ونهى من علم منه الطاعة ليطيعه فيتحقق ما علمه وأخبر به »^(٩) من إدخاله الجنة وإكرامه^(١٠) إياه « بالثواب ، وأمر ونهى من علم منه المعصية ليلأتمر وينتهي بل ليترك »^(١١) الاثتار والانتفاء^(١٢) فيعاقبه الله^(١٣) ويدخله النار^(١٤) فيتحقق^(١٥) ما علم وأخبر به ، ولولا الأمر والنهي لما تحقق ذلك ، فكان أمره ونهيه لتحقيق ما علمه وأخبر به .

وإنما يكون الأمر على ما زعمت المعتزلة أن لو كان أمر الكافر ليطيعه لاليعصيه ، فحينئذ يكون الأمر والنهي لتجهيله وتكذيبه ، فأما^(١٦) إذا كان ذلك ليعصي لا^(١٧) ليطيع فكان لتحقيق^(١٨) ما علم وأخبر لالتجهيله ، وصار الحاصل أن من علم الله^(١٩) منه الطاعة أمره ليطيع لتحقيق الطاعة ، إذ لا تحقق لها بدون الأمر ، ومن علم منه المعصية أمره لئلا يفعل بل يعصي ، إذ لا تحقق للمعصية بدون الأمر .

وما وقع من^(٢٠) أفواه متفقهة زماننا أن فائدة الوجوب الأداء ، شيء تلقنوه من المعتزلة فيتكلمون به جهلاً منهم بما يؤول إليه من المذهب الباطل . وتقرّر بالوقوف^(٢١) على هذه الجملة أن الأمر في الحقيقة لتحقيق^(٢٢) ما علم ، وإن كان يترأى أنه للتجهيل ، والله الموفق . ٢٠

(١) ت : ورد . (٢) ك : بمخالفة . (٣) ز : ذلك الله تعالى . (٤) زك : + لعنه الله . (٥) زك : + تعالى . (٦) ز : الكفر . (٧) زك : يعذب . (٨) ز : بدون ذلك الأمر . (٩) «...» زك : - : أ : على الهامش . (١٠) أ : إكرامه . (١١) «...» ز : على الهامش . (١٢) أ : + تعالى . (١٣) ز : للنار . (١٤) أ : ويتحقق . (١٥) ك : وأما . (١٦) ك : ولا . (١٧) أ : لتحقيق ، ز : التحقيق . (١٨) أ : - : (١٩) أ : ز : في . (٢٠) ت : وبالوقوف . (٢١) ت : لتحقيق .

فإن قالوا : أليس أن الله تعالى لا يرضى بالكفر ولا يحبه ، ويرضى بالإيمان ويحبه ؟ فلما جاز « أن يرضى بما لو تحقق لأوجب تجهيله ، ولا يرضى بما لو تحقق لكان فيه تحقيق^(١) علمه ، فكذا^(٢) في الإرادة جاز »^(٣) ذلك .

قيل : وهذا مثل السؤال الأول إنه إرادة تصحيح الحال بما يتصور^(٤) عندكم أنه نظير ذلك الحال . ٥

ثم نقول : إن الأشعري يقول إن الله^(٥) يرضى بوجود الكفر من الكافر قبيحاً ، وكذا يحب وجود الكفر قبيحاً . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ ، المراد منه^(٦) المؤمنون دون الكفرة ، حُمِلت على الخصوص بالدليل ، فعلى هذا اندفع الإلزام .

وعلى^(٧) قول مشايخنا رحمهم الله : كل واحد منها ، أعني الرضا والمحبة ، لتحقيق^(٨) ما علم ، لأن الرضى بالشيء استحسان له ، وكذا المحبة ، واستحسان الفعل يخرج من أن يكون منهياً ومن أن يستحق عليه صاحبه العقوبة ، فلم يستحسن الكفر الذي علم الله^(٩) وجوده بل استقبح وكره على ما يقتضي وجوده ، إذ هو لن يتصور إلا قبيحاً ليكون سبباً للعقوبة وإدخال النار ، فيتحقق ما علم الله تعالى وما أخبر ، والله الموفق .

وتبين أن هذه الطريقة الحكيمة عن أبي حنيفة رحمه الله^(١٠) هي الدلالة العقلية التي لا يدفعها إلا معاند ، ولا يأبى قبولها والالتقياد^(١١) لها إلا مكابر ، والله وليّ التوفيق . ١٥
فأما تعلقه بالآيات فغير سديد^(١٢) :

فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ فغير دالّ على ما يزعمون ؛ فإن كثيراً من أهل التأويل قالوا : معناه - والله أعلم - : إلا ليكونوا عباداً لي ، لأن يكون^(١٣) المراد أنهم يعبدونه بفعلهم الاختياري ؛ يحققه أنه لو حُمِل على هذا لأمكن^(١٤) إجراء الآية على العموم ؛ فإنهم كلهم صغيرهم وكبيرهم ، عاقلهم ومجنونهم عباد^(١٥) له . ولو ٢٠

(١) ك : تحقق . (٢) أ : فكذلك . (٣) «...» ت : مكرر . (٤) أ : زك : تصور . (٥) زك : + تعالى . (٦) زك : به . (٧) أ : فوق السطر . (٨) ت : لتحقيق . (٩) ت : أ : - : (١٠) زك : قدس الله روحه . (١١) ز : ولا ينقاد . (١٢) ت : شديد . (١٣) ز : يكونوا . (١٤) ت : الممكن . (١٥) ت : عباداً .

حُمِلَتْ عَلَى الْعِبَادَةِ^(١) لَمَّا أُمِكنَ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْعُمُومِ ، إِذِ الصَّغَارُ وَالْمَجَانِينُ لَمْ يُخْلَقُوا لِلْعِبَادَةِ^(٢) ، وَإِجْرَاءُ الْآيَةِ عَلَى عُمُومِهَا أَوَّلَى . وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : ﴿إِلَّا لِيُعْبَدُونَ﴾ أَيُّ إِلَّا لِأَمْرِهِمْ بِالْعِبَادَةِ ، فَلَوْ حُمِلَتْ الْآيَةُ عَلَى هَذَا لَمْ يَبْقَ لِلخَصْمِ بِهَا مَتَعَلِّقٌ . عَلَى أَنَّا وَإِنْ سَلَمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ الْعِبَادَةِ إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ خُصَّ مِنْهَا الصَّغَارُ وَالْمَجَانِينُ فَيُخَصُّ الْمُنْتَازِعُ فِيهَا - وَهِيَ الْكُفْرَةُ - لَمَّا^(٤) ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلَائِلِ ، وَبَقِيَتْ الْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ عِلْمُ مِنْهُمْ الْإِيمَانَ وَالْعِبَادَةَ . عَلَى أَنَّ بَعْضًا مِنْهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَخْصُوصًا بِالْإِجْمَاعِ لَأُمِكنَ تَخْصِيسُ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ لَمَّا أَقْنَأْنَا مِنَ الدَّلَائِلِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ خُصَّ مِنَ الْآيَةِ بَعْضُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ^(٥) .

[١٦٢ أ]

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا أَقْنَأْنَا مِنَ الدَّلَائِلِ .

١٠

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ ، وَالْكَفْرَ مِنْ أَعْسَرِ الْعُسْرِ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ^(٦) أَنَّ هَذَا خُطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَمْ يَرِدْ بِهِمُ الْكَفْرُ . ثُمَّ التَّعَلُّقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ جَهْلٌ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي إِثْبَاتِ الرُّخْصَةِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ بِالْإِفْطَارِ وَالْقَضَاءِ فِي عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ^(٧) أُخْرَى ، فَكَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْيُسْرِ هُوَ^(٨) التَّرْفِيهِ وَالرُّخْصَةَ لَا الْإِيمَانَ ، [وَكَانَ]^(٩) الْمُرَادُ مِنَ الْعُسْرِ مَا يُضَادُّ الرُّخْصَةَ مِنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّضْيِيقِ ، لَا الْكَفْرَ ، وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ .

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ ... الْآيَةِ ، فَنَقُولُ : مُرَادُ الْكُفْرَةِ مِنْ ذِكْرِ الْمَشِئَةِ : الْأَمْرُ ، لِاحْتِقَاقِ الْمَشِئَةِ ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ^(١٠) عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ^(١١) : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ .

٢٠

وَالثَّانِي أَنَّهُمْ^(١٢) لَمَّا أَوْعِدُوا فِي ذَلِكَ وَأَمْهَلُوا ظَنُّوا كَذِبَ الرِّسْلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ وَظَنُّوا أَنَّ

ذَلِكَ مِمَّا لَلَّهِ تَعَالَى فِيهِ رِضَا ، إِذِ امْهَلَهُمْ وَلَمْ يَأْخُذْهُمْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِمْ بَلْ أَدَّرَ عَلَيْهِمُ النِّعَمَ وَفَتَحَ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ خَيْرٍ ، وَالْإِمْهَالُ وَالْإِحْسَانُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَخْذِ دَلِيلُ الرِّضَا بِالصَّنِيعِ^(١) فِي الشَّاهِدِ ، فَظَنُّوا فِي الْغَائِبِ كَذَلِكَ ، فَكَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ : لَوْ لَمْ يَرْضَ اللَّهُ^(٢) مَا أَشْرَكْنَا^(٣) .

« وَالثَّالِثُ^(٤) أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَشِئَةَ حُجَّةً لَهُمْ فِيمَا فَعَلُوا ، وَزَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ^(٥) لَوْ شَاءَ مَا أَشْرَكْنَا^(٦) ، فَإِذَا أَشْرَكْنَا أَشْرَكْنَا بِمَشِئَتِهِ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يِعَاقِبَنَا عَلَى شَيْءٍ فَعَلْنَا بِمَشِئَتِهِ ، وَظَنُّوا^(٨) أَنْفُسَهُمْ^(٩) مَعْذُورِينَ فِي ذَلِكَ ، فَردُّ^(١٠) عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ .

وَالرَّابِعُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ احْتِجَاجًا لَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنَّ عَلَى زَعْمِهِمْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا فَكَيْفَ نَعَاقِبُ عَلَيْهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّهُ تَعَالَى^(١١) قَالَ فِي آخِرِ الْآيَةِ : ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَدْرُ الْآيَةِ مَحْمُولًا عَلَى مَا تَأَوَّلْنَا لِنَقْضِ^(١٢) آخِرُ الْآيَةِ أَوَّلِهَا ، وَهَذَا^(١٣) مُحَالٌ . وَلَا وَجْهَ لِحُلُمِهِمْ آخِرَ الْآيَةِ عَلَى مَشِئَةِ الْجَبْرِ لَمَّا مَرَّ مِنْ إِبْطَالِ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ .

وَالْجَوَابُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ . قُلْنَا : عَلَى أَصْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ مِنْكُمْ لَا يُوَصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِرَادَةِ حَقِيقَةً ، وَإِذَا ذُكِرَتْ إِرَادَتُهُ لِفَعْلِهِ فَعِنَاهُ أَنَّهُ فَعَلَ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْآيَةِ عَلَى زَعْمِهِمْ : وَمَا ظَلَمَ^(١٤) اللَّهُ ظُلْمًا ، وَنَحْنُ هَكَذَا نَقُولُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْآيَةِ حُجَّةٌ .

ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَالُوا : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لآخر : لَا أُرِيدُ ظُلْمَكَ ، كَانَ مَعْنَاهُ : لَا أُرِيدُ أَنْ تُظْلِمَ أَنْتَ ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الْفَاعِلِ . وَإِذَا قَالَ : لَا أُرِيدُ ظُلْمًا لَكَ ، كَانَ مَعْنَاهُ : لَا أُرِيدُ أَنْ أَظْلِمَكَ . وَنَحْنُ نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ^(١٥) لَا يُرِيدُ أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا . عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي الْبَابِ

(١) زك : بالصنع . (٢) زك : + تعالى . (٣) ك : لو شاء ما أشركنا . (٤) أ : والغالب .

(٥) زك : + تعالى . (٦) «...» ك : على الهامش . (٧) زك : - . (٨) زك : فظنوا . (٩) ك : أنهم .

(١٠) زك : ويرد . (١١) زك : - . (١٢) ت : بنقض . (١٣) أ : وهو . (١٤) ت : - .

(١٥) زك : + تعالى .

(١) ز : العناد . (٢) ز : لم يلحقوا للعباد . (٣) أ : - . (٤) أ : بما . (٥) زك : + والله أعلم .

(٦) ت : - . (٧) ز : الأيام . (٨) ت : - . (٩) في الأصول : فكان . (١٠) ك : أ : + تعالى .

(١١) أ : + تعالى . (١٢) ز : - .

أن^(١) هذه اللفظة محتملة للمعنيين جميعاً ، إلا أننا نعين أحدهما وهو أن المراد منه : لا أريد أن أظلمك ، بما سبق من الدلائل ، والله الموفق .

فأما شبهتهم المعقولة فقولهم : إن مريد السفه سفیه اعتباراً بالشاهد .

قلنا : إرادة مالمو كان لأوجب زوال ربوبيته ، وإرادة ألا يكون مالمو لم يكن لزالت ألوهيته ، سفه . وقد مر أنه لو أراد إيمان فرعون^(٢) فكان ، ولم^(٣) يرد كفره فلم يكن ، مع أنه علم أن^(٤) كفره يكون وإيمانه لا يكون ، لكانت إرادة تجهيل نفسه ، وهو سفه .

ثم نقول : السفه عند الأشعري وأهل الحديث مأني عنه ، وفي الشاهد السفه^(٥) منهي عنه ، فكان به سفياً ، وفي الغائب لانهي ، فلم يكن سفياً .

وعندنا : السفه مالم تتعلق به عاقبة حميدة ، فلو تعلقت بإرادة السفه لما كانت سفهاً ، كما لم يكن من ابن آدم عليه السلام^(٦) بقوله : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ سفهاً ١٠ وإن كانت إرادة سفه ، / ولم يكن من موسى عليه السلام^(٧) حيث قال : ﴿ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ سفهاً ، فكذا من الله^(٨) ، وكذا من^(٩) موسى عليه السلام حيث قال للسحرة ﴿ بَلِ الْآلِقُوا ﴾ وقال : ﴿ الْآلِقُوا مَا أَتَيْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ ، أكان^(١٠) ذلك الإلقاء سفهاً أم حكمة ؟

« فإن قالوا : كان حكمة ، فجعلوا^(١١) معارضة الرسول في المعجزة بما يأتيه الساحر ١٥ من الخرقه حكمة ، وهو كفر .

وإن قالوا : كان الإلقاء سفهاً ، قلنا : وهل^(١٢) أراد موسى^(١٣) وجود الإلقاء ؟

فإن قالوا : لا ، فقد زعموا أنه لم يرد^(١٤) ظهور حجته ، وإبطال ما يعارضون به حجته ، وأراد بقاء أمر رسالته في حيز الإشكال والتردد .

وإن قالوا : نعم ، فقد أقرّوا أنه أراد السفه ولم يصر به سفياً لما كان تحت إرادته ٢٠

(١) ز: لن . (٢) زك: + لعنه الله . (٣) ز: لم ، ك: فلم . (٤) ز: إنه . (٥) زأك: مريد السفه .

(٦) زك: صلوات الله عليه . (٧) ك: صلوات الله عليه ، ز: صلوات الله . (٨) أت: + تعالى .

(٩) أزك: - . (١٠) ز: إن كان . (١١) «...» ز: - . (١٢) ز: وهو . (١٣) أت: + عليه السلام .

(١٤) زك: لم يكن .

ظهور حجته وغلبة دلالاته ، وفيما نحن فيه يكون تحت إرادة السفه تحقق علمه وخبره فيكون حكمة لاسفهاً .

ويقال لهم : لو أن رسولاً يخبر قومه أن فلاناً الكافر يجيئني اليوم فيشتني ويقصد قتلي ، أيريد تحقيق ذلك ليظهر صدقه في إخباره عن الغيب فيكون معجزة له أم يريد ألا يوجد ذلك فيظهر كذبه ولا تتحقق معجزته ؟

فإن قالوا^(١) بالأول فقد أقرّوا أن مريد السفه لا يكون سفياً^(٢) إذا كانت لذلك عاقبة حميدة .

وإن قالوا بالثاني ظهر للناس تعنتهم ومكابرتهم .

وما قالوا إن^(٣) مريد شتم نفسه في الشاهد سفیه فقد سبق جوابه في مسألة خلق الأفعال . على أن كثيراً من أصحابنا لا يطلقون^(٤) أنه أراد شتم نفسه بل يقولون : أراد أن يكون^(٥) شتمه من الكافر قبيحاً ، وهذا حكمة .

ثم يقال لهم : هل يريد الله تعالى أن يكون الكفر قبيحاً وكذا شتم نفسه ؟

فإن قالوا : نعم - وهو قولهم -

قيل : والكفر قبيح لعينه ، « فإذا أراد قبحه^(٦) » فقد أراد عينه ، وهذا ما أنكرتموه .

وإن قالوا : لا يريد أن يكون قبيحاً ، فقد أراد أن يكون حسناً ؛ إذ من مذهبهم أن ما ليس بقبيح فهو حسن ، ولهذا زعموا أن كل مباح حسن وزعموا أن الوجوب أو الندب يقتضي حسناً زائداً على أصل الحسن ، والقول بأن الكفر^(٧) حسن كفر صريح . وما يقولون إن العبد لا يمكنه الخروج عن إرادة الله تعالى فيصير مجبوراً .

قلنا : ونعلم يقيناً أنه ليس بمجبور ، وهذا لأنه يريد أن يوجد فعله الاختياري لا الاضطراري ، فيخرج اختياريّاً لا اضطراريّاً كما أراد^(٨) .

(١) ز: قال . (٢) ز: سفياً . (٣) زك: - . (٤) ز: لا يطلقون . (٥) ك: على الهامش .

(٦) «...» زك: - . (٧) زك: كفر . (٨) زك: أردتم .

ثم يقال : والعبد لا يمكنه الخروج عن علم الله تعالى ، أفيكون^(١) مجبوراً ؟

فإن قال : نعم ، أبطل مذهبه وارتيكبح محالاً .

وإن قال : لا ، أبطل شبهته .

وكذا الله تعالى لا يخرج عن معلومه وليس بمضطر لما علم أنه يفعل ما يفعل باختياره .

وكذا علم^(٢) أن العبد يفعل ما يفعل باختياره فلم يكن هو مضطراً ولا العبد ، فكذا إذا أراد أن^(٣) العبد يفعل ما يفعل باختياره لم^(٤) يصير مضطراً ، والله موفق .

« وقولهم إن إرادة ما لا يرضى به سفه ، فقد سبق عنه الجواب »^(٥) . وكذا قولهم إن الأمر بما لا يريد سفه^(٦) ، قد^(٧) سبق عنه الجواب .

ثم تقول : إن رجلاً من حكماء البشر لو كان له عبد عاص متبرداً^(٨) لا يطيعه فيما يأمره^(٩) ولا ينزجر عما يزجره ، فأخذ في تأديبه وتثقيفه ، فرآه بعض أصحابه أو جماعة أقربائه وأوليائه فلاموه على الضرب والتعذيب الذي رأوه منه ونسبوه إلى القساوة وقلة الرحمة وسوء الملكة ، فاعتذر إليهم وقال : إن عبدي هذا لا يطيعني فيما أمره به وأنهاه عنه ويستخف بأمروري ، فكذبوه في ذلك وزعموا أن هذا^(١٠) العبد موصوف بضد ما وصفته ، وإنما الحامل لك على ضربه بعض ما أنت جئلت عليه من القسوة وطبعت عليه من غلظ الطبع والجفوة ، فأراد أن يظهر عذره عندهم فأمر العبد ببعض مصالحه ، أفيريد أن ياتمر^(١١) العبد ويطيعه فيظهر حينئذ كذبه في مقالته وقساوته وجفوته ، أم يريد أن يعصيه فيثبت صدقه وتظهر براءة ساحته عما قُرف به من الجفوة^(١٢) والقسوة ؟

فإن قالوا : يريد أن يطيعه^(١٣) ، ظهر سفههم وعنادهم .

[١٦٣ أ] / وإن قالوا: يريد أن يعصيه ، بطلت^(١٤) شبهتهم ، والله موفق .

الكلام في القضاء والقدر

وإذا ثبت أن الله تعالى هو الذي خلق الأفعال ، ثبت أنه تعالى قضى تكونها وقدرها على ما هي عليه^(١) من حسن وقبح ، فوقعت الغنية « عن التكلم »^(٢) في هذه المسألة ابتداء ، فنتكلم في معنى القضاء والقدر فنقول :

القضاء يُذكر ويراد به الحكم ، يقال : قضى القاضي على فلان بكذا^(٣) أي حكم عليه به^(٤) .

ويذكر ويراد به الأمر ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ أي أمر ربك وحتم وألزم .

ويذكر ويراد به الفراغ ؛ يقال : قضيت أمر كذا واتقضى الأمر ، أي فرغت عنه وصار الأمر مفروغاً عنه ؛ إذ هو انفعال من القضاء ، ومنه - والله أعلم - : قضيت حاجة فلان ، أي فرغت عن دفعها^(٥) ، وقضيت الدين أي فرغت عن أدائه أو فرغت ذمتي^(٦) .

ويذكر ويراد به الفعل ، وهو المراد في المسألة ، قال أبو ذؤيب الهذلي : شعر^(٧)

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبّع

أي صنعهما وأحكم صنعتهما ، وكان أصله من الإحكام .

وقال ابن عرفة : قضاء الشيء : إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه .

ويذكر^(٨) أيضاً ويراد به^(٩) الإعلام والإخبار ، قال^(١٠) الله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى

(١) زك : فيكون . (٢) ت : - . (٣) زك : - . (٤) ز : فلم . (٥) « ... » زك : - . (٦) ز : سفا .

(٧) أ : فقد . (٨) ك : متبرداً . (٩) أ : يأمر به . (١٠) ك : فوق السطر .

(١١) زك : عما فرق من الجفوة . (١٢) ز : يعطيه . (١٣) ك : يطلب .

(١) أ : عليها . (٢) « ... » ت : فوق السطر . (٣) زك : - . (٤) زك : - .

(٥) زك : أي فرغت عنه . (٦) ت : وفرغت عن ذمتي . (٧) زك : - . (٨) ر : ويكر . (٩) ز : - .

(١٠) زك : وقال .

تَبَيَّنَ إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴿... الْآيَةِ، أَيِ أَعْلَمْنَاهُمْ^(١) .

وقيل : القضاء أصله انقطاع الشيء وتماحه .

والمراد من قولنا : الطاعات^(٢) والمعاصي كلها بقضاء الله^(٣) ، أي بخلقه وتكوينه ، وقد أقمنا الدلالة عليه بحمد الله^(٤) .

وَأَمَّا الْقَدَرُ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ^(٥) :

أحدهما الحد الذي يخرج عليه الشيء ، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه^(٦) من خير أو شر^(٧) ، من حُسن أو قبح^(٨) ، من حكمة أو سفه ، وهو تأويل^(٩) الحكمة أي^(١٠) يجعل^(١١) كل شيء على ما هو عليه ويقدر كل شيء على ما هو الأولى به ، ولهذا قلنا : إِنَّ خَلْقَ فَعْلٍ^(١٢) الكافر^(١٣) ليس بسفه . وقال تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ .

والثاني بيان^(١٤) ما يقع عليه كل شيء من زمان ومكان ، وما له من الثواب والعقاب .
فالأول قائم في أفعال الخلق من خروجه على ما لا تبلغه أوهامهم من الحسن والقبح^(١٥) ولا تقدره عقولهم ، فثبت أنها خرجت على ذلك بالله تعالى .

والثاني لا يحتمل تبينهم تقدير أفعالهم من الزمان والمكان ولا يبلغه علمهم ، ولا يحتمل أن يكون من ذلك الوجه بهم^(١٦) .

وإذا عُرف^(١٧) أن المراد من القضاء والقدر ماهو - وقد ثبتنا بالدليل أن ذلك كله من الله^(١٨) - صح قولنا إن أفعالنا كلها^(١٩) بقضاء الله تعالى .

وزعمت^(٢٠) المعتزلة أن الله تعالى لا يقضي الكفر لأن الكفر متفاوت باطل ، وقضاء الله تعالى حق وصواب . وبه احتج الكعبي .

وعندنا : الكفر^(١) مقضي الله لا قضاؤه ، وقضاؤه حق وصواب ، ومقضيّه باطل ، وقضاء هذا المقضي^(٢) صواب لما فيه من الحكمة على ما بينا في مسألة خلق الأفعال ، فمن رضي بجعل الله^(٣) الكفر باطلاً قبيحاً شراً فقد رضي بقضاء الله تعالى ، ومن لم يرضَ « بذلك فهو غير راضٍ بقضاء الله^(٤) » ، ومن رضي بذلك ولم يرضَ « أن يكون الكفر صفة له ولم يجب أن يفعله في نفسه فقد رضي بقضاء الله^(٥) » ولم يرضَ بما يوجب مقتته وتعذيبه .

واحتج الكعبي بقول النبي ﷺ : (مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَلَمْ يَصْبِرْ عَلَى بِلَائِي فَلْيَطْلُبْ رَبًّا^(٨) سِوَايَ) .

وقد بينّا أننا رضينا بقضاء الله تعالى وأعلمنا كيفيته ، على أن حقيقة الخبر في الأمراض والمصائب ؛ ألا يرى أن الخلود في النار من قضاؤه عند المعتزلة ؛ إذ لا يثبتون لله تعالى تخليداً سوى معنى^(٩) الخلود ، فليرضَ به الكعبي لنفسه وإلا فليطلب ربّاً سواه ؛ يحققه أن الكفر عندنا وإن^(١٠) كان بقضاء الله^(١١) إلا أن من قضي عليه بذلك يرضى به ويتمسك به تمسكاً لا يرضى بالزوال عنه ؛ وإنما الذي لا يرضى به المقضي عليه ويضجر منه في الأحيان^(١٢) هو الأمراض والمصائب ، والمعتزلة^(١٣) لا يرضون بها إلا بعوض ، فليطلبوا ربّاً سوى من قضي بها عليهم .

ثم العجب من الكعبي حيث سمع هذا الحديث فأخذ به ولم يسمع ما استفاض واشتهر وهو قوله عليه السلام^(١٤) : / (القدر خيرٌ وشرُّه من الله) وحديث سعد بن أبي وقاص^(١٥) عن النبي عليه السلام^(١٦) أنه قال : « أَرَبْعَ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاءَ بِثَلَاثٍ وَكُتِمَ وَاحِدَةٌ فَقَدْ كَفَرَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ^(١٧) وأنه مبعوث من^(١٨) بعد الموت وإيمان بالقدر خيره^(١٩) وشرُّه ، فمن جاء بثلاث وكُتِمَ واحدة فقد كفر » ، لكنه رجل يأخذ بما وافق^(٢٠) هواه ويترك^(٢١) ما خالف^(٢٢) ذلك .

(١) للكفر . (٢) هذا المعنى : (٣) زك : + تعالى . (٤) ت ك : + تعالى . (٥) «...» ز : - .
(٦) زك : + تعالى . (٧) أ : على الهامش . (٨) ت : - . (٩) زك : - . (١٠) أ ت : إن .
(١١) زك : + تعالى . (١٢) ز : الحالين . (١٣) زك : ثم المعتزلة . (١٤) زك : ﷺ .
(١٥) زك : + رضي الله عنه . (١٦) زك : ﷺ . (١٧) ت : - . (١٨) ز : - . (١٩) ز : خير .
(٢٠) ز : أوافق . (٢١) ز : وينزل . (٢٢) أ ت : ما خالفت .

(١) ز : علمناهم . (٢) ز : الطاء . (٣) ك : + تعالى . (٤) أ ت : + تعالى .
(٥) أ ت : فأما القدر فعلى وجهين . (٦) ز : - . (٧) ز : شراً . (٨) زك : قبيح . (٩) ز : وهو نافع .
(١٠) أ ت : أن . (١١) ك : جعل . (١٢) ز : - . (١٣) أ ت : الكفر . (١٤) زك : - .
(١٥) ز : وأقبح . (١٦) ز : لهم . (١٧) ك : عرفت . (١٨) زك : + تعالى . (١٩) ز : - .
(٢٠) أ ت : فزعت .

ثم اعلموا أن^(١) لا عذر لأحد في التخليق والإرادة والقضاء والقدر ، لأنّ هذه المعاني لم تجعلهم مضطرين إلى ما فعلوا ، بل فعلوا ما فعلوا مختارين ، فصار خلق الفعل وإرادته والقضاء به وتقديره^(٢) كخلق الأوقات والأمكنة التي تقع فيها الأفعال ولا تقع بدونها ، ولم يصير تخليق شيء من ذلك عذراً لأنه لا يوجب اضطرابهم^(٣) ، فكذا^(٤) هذا . ولأنه لم يخطر شيء من ذلك ببالهم وقت الفعل أنهم يفعلون لأجله فكان الاعتذار به والاحتجاج باطلاً .^٥ ولو كان لهم به الاحتجاج لكان بالعلم والتقوية ونحوهما احتجاج ، ولأنه لا عذر لهم بأنه^(٥) خلقهم مع علمه^(٦) بما يكون منهم وبأنهم فعلوا ما فعلوا معتدين على كرمه وجوده والغناء عن تعذيبهم وعلى أنه عفو غفور وعلى أنه ليس له في طاعتهم نفع ولا عليه في معصيتهم ضرر ، فكذا هذا . على أننا أقننا الدلالة على أن لهم فعلاً هم فيه مختارون فيعاقبهم على ذلك ، والله الموفق^(٧) .

١٠

الكلام في الهدى والإضلال

لما ثبت أن الله تعالى خالق^(١) أفعال العباد ، فكان هو الذي خلق فيهم فعل الاهتداء وفعل الضلال^(٢) ، فوجد منه الهدى والإضلال .

وعند المعتزلة لما لم يميز أن يخلق أفعالهم ، لم يوجد منه خلق فعل الاهتداء ولا خلق فعل الضلال ، ويقولون : ما أضيف إلى الله تعالى من الهداية فالمراد منه بيان طريق الدين لا تخليق فعل الاهتداء ، وما أضيف إليه من الإضلال والإزاعة^(٣) والخذلان والطبع بقوله^(٤) : ﴿ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ، والمدّ بقوله : ﴿ وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ فلأنّ السبب الذي كان به^(٥) منهم الأفعال كان من الله^(٦) كالقَدَر والآلات^(٧) ، وقد تضاف الأفعال إلى مسببها ، وكذا في الهداية والعصمة قد تضاف على هذا الطريق . وقد يقولون بأنها تضاف إليه على حسب إضافة الأشياء إلى شروطها التي توجد هي عندها ، إذ لولا الحنة والتكليف لما وجدت منهم هذه المعاني ، وإنّما وجدت عند التكليف فتضاف إليه وإن لم يكن منه فيها فعل ، كما يضاف إلى القرآن [أنه] زاده إيماناً وزاده^(٨) رجساً ، وإلى الدعاء أنه^(٩) زاده نفوراً ، وإلى الأصنام أنهم أضلّلن كثيراً من الناس . وقد يقولون إنها تضاف^(١٠) إليه لأنها حصلت عقيب أحوال أوجدها الله تعالى تصير تلك الأحوال حاملة لهم عليها من نحو الإنعام والإمهال مع علمهم بقدرته . والتقدير^(١١) عندهم أنّ من عصى من له القدرة عليه لا يمهله بل يعاجله بالتعذيب والتنكيل ، ثم الله تعالى لم يعاقبهم بل أمهلهم ، ولم يكتف^(١٢) بالإمهال حتى أدّر عليهم سوايغ نعمة وتركهم يتقلبون في آثار إفضاله^(١٣) ويترددون في أثناء مَنّته وإنعامه ، فظنوا أنّ ذلك لرضاء الله^(١٤) بصنيعهم واستحسانه ما هم عليه من النحل

(١) زك : خلق . (٢) زك : الضلالة . (٣) زك : الإزاعة والإضلال . (٤) ت : لقوله . (٥) زك : . .

(٦) زك : + تعالى . (٧) زك : وآلات . (٨) أت : فزادهم . (٩) زك : أنهم . (١٠) ك : تصرف .

(١١) أزت : والقرّر . (١٢) ك : ولم يلتفت . (١٣) زك : إفضالهم . (١٤) زك : + تعالى .

(١) ت : . . (٢) ك : وتقدير . (٣) ز : اضطراب . (٤) ز : وكذا . (٥) زك : فإنه . (٦) ز : . .

(٧) ت : والله تعالى ولي التوفيق .

والمذاهب حتى ادعوا الأمر^(١) فقالوا : ﴿ وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ فصار ذلك^(٢) مبعثة لهم^(٣) على التمسك بما هم عليه « فأضيف إليه^(٤) كما يضاف إلى الدنيا الغرور لا غرور الناس بها لما هي عليه^(٥) من حالة الزهرة والبهجة . وربما يقولون : ما يضاف إليه من الهداية فالمراد منه هداية المحسنين طريق الجنة في الآخرة ، وهذا التأويل محكي عن الجبائي . ويقولون في معنى الإضلال المضاف إلى الله^(٦) إنه ليس بتخليق فعل الضلال بل هو تسميته إياه ضالاً ، يقال : أضله ، أي سماه ضالاً ، / قال الكيت :

[١٦٤ أ]

فطائفة قد أكفروني بجمكم وطائفة قالوا مسيء ومذنب

قوله : أكفروني ، أي ستوني كافرأ . وقال طرفة :

وما زال^(٧) شربي الراح حتى أشرتني خليلي وحتى ساءني بعض ذلك

أي ستاني شريراً^(٨) . وربما يقولون : معناه : وجده ضالاً ؛ يقال : أبجلت فلاناً ١٠ وأجبنته أي وجدته بخيلاً جباناً . ونحن لما أقننا الدلالة على أن الله تعالى خالق أفعال العباد كان هادياً لتخليقه فعل الاهتداء ، ومضلاً لتخليقه فعل الضلال .

ثم الذي يبطل جميع ما ذهبوا إليه من التأويلات قوله تعالى مخاطباً لنبيه عليه السلام^(٩) : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ولو كان الهدى هو البيان لكان النبي عليه السلام^(١٠) يهدي من أحبه ، فدل أن وراء البيان هداية أخرى^(١١) ، وليس ذلك إلا ما قلنا ؛ يدل عليه أن الله تعالى قال^(١٢) : ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ، ولو كان المزاد من الهداية الدعوة وبيان الطريق ينبغي أن يقال : كل من دعاه الله إلى الإيمان^(١٣) وبين له طريق الدين فهو مشروح الصدر ، فيصير قوله تعالى^(١٤) : ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجًا ﴾ كذباً باطلاً^(١٥) ، وهو كفر . وكذا كل^(١٦) من يسميه الله تعالى ضالاً ينبغي أن يجعل صدره ضيقاً حرجاً ، وكذا كل من يجده ضالاً . ثم إن ٢٠

(١) ت : - . (٢) زك : فصاروا بذلك . (٣) ت : - . (٤) ت : فأضيف الله . (٥) «...» زك : - .

(٦) أت : + تعالى . (٧) ك : وما زالت . (٨) زك : بشريراً . (٩) زك : ﷺ . (١٠) زك : ﷺ .

(١١) ز : آخر . (١٢) ز : - . (١٣) زك : للإيمان . (١٤) أت : - . (١٥) زك : باطلاً كذباً .

(١٦) ك : على الهامش .

الله تعالى بين الطريق لكل كافر ، فإذا^(١) لم يسلم يجده ضالاً ويسميه ضالاً فينبغي أن يجعل صدره ضيقاً حرجاً ، فإذا كل كافر شرح^(٢) الله صدره لأنه هداية وضيق صدره لأنه أضله ، وفيه وصف الله تعالى بفعل ما هو محال . وكذا تقسيم^(٣) الله تعالى الخلق قسمين ، أحدهما شرح صدره والآخر ضيق صدره ، باطل^(٤) ، وهذا كله كفر .

وتأويل الجبائي أنه هداية طريق الجنة في الآخرة ، باطل ؛ لأنه تعالى قال : ٥ ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ والله لا يهدي طريق الجنة من يشاء^(٥) بل من مات على إيمانه .

ثم عندهم لا يجوز ألا يدخل الجنة « من مات على إيمانه ولم يرتكب الكبائر أو تاب عنها بعد ما ارتكب ، ولو لم يدخل لصار ظالماً . ولا يجوز له أن يدخل الجنة »^(٦) من كفر ١٠ أو ارتكب كبيرة ومات قبل التوبة عنها ، فأى مشيئة في ذلك لله^(٧) تعالى ؟ يدل عليه أنه تعالى^(٨) قال : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا ﴾ ، ولا يجوز صرفه إلى هداية طريق الجنة . وقال تعالى : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ولا يهدي جميع الخلق^(٩) إلى الجنة ، بل لو فعل ذلك لكان عندهم سفيهاً . وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ وهذا لا يتصور في هداية طريق الجنة . وبهذا يبطل قولهم إنه أراد به التسمية أو وجوده ١٥ ضالاً لأن ذلك مما لا يصح^(١٠) تعليقه بالمشيئة ، بل من وجد منه فعل الضلال يسمى ضالاً ويوجد ضالاً ، ومن لم يوجد منه ذلك لا يسمى بذلك ولا يوجد كذلك ، والقول به كالتقول بأن الله تعالى يسمي أسود من يشاء^(١١) ويجد طويلاً من يشاء^(١٢) ، وهذا فاسد ، فكذا ما نحن فيه ، والله الموفق .

ومما يحقق بطلان ذلك أنهم عرفوا بطلانه حتى صرفوا الهداية المذكورة في هذه الآيات ٢٠ إلى ما صرفنا نحن وفسروا المشيئة بمشيئة^(١٣) الجبر ، وإنما يحتاج إلى صرف المشيئة إلى مشيئة الجبر عند كون الهداية ما بيننا دون بيان الدين بدلائله والتسمية والوجود وإراءة^(١٤) طريق

(١) زك : وإذا . (٢) ز : يشرح . (٣) ك : يقسم . (٤) زك : - . (٥) أرت : شاء .

(٦) «...» زك : - . (٧) ك : الله . (٨) أت : - . (٩) ز : - . (١٠) ت : لا يصلح .

(١١) ت : أك : شاء . (١٢) ت : أك : شاء . (١٣) ز : - . (١٤) ك : وإراة .

الجنة في الآخرة . ثم قد بينا إبطال مشيئة الجبر ، وبهذه الآيات تبطل^(١) إضافتهم ذلك إلى الله تعالى لوجود السبب منه أو الشرط أو الحالة الحاملة على ذلك ، لأن هذه المعاني عامة في حق الناس كافة ، فلم تكن هداية من أهدى عندهم بمشيئته ، ولا ضلال من ضل ، فلم يكن لتعليق ذلك بالمشيئة معنى ، فصح أن الأمر كما بينا وأن الآيات كلها ناطقة / بصحة^(٢) [١٦٤ ب] مذهبنا إليه وبطلان ما ذهب إليه المعتزلة ، والله الموفق .

ولكون هذه المسألة عين^(٣) مسألة خلق أفعال العباد^(٤) ، لم نشغل بتطويلها وإيراد مأورد^(٥) سلف الأمة من الدلائل السمعية والعقلية ، والله الموفق .

ولو^(٦) تلقت المعتزلة مانطق به كتاب الله^(٧) من إضافة الهدى^(٨) والإضلال إليه بالقبول وتعلموا من أهل الحق دفع ماتمسك به الثنوية من الشبهة ، وهو أن الحكيم لا يفعل القبيح ، لكان خيراً لهم من أن تلقنوا من الثنوية هذه الشبهة وتشبثوا بها وجعلوها قانوناً ١٠ لكتاب الله ، فصرفوا ما لا يوافقها إلى وجوه مستكرهة وأولوه بتأويلات غير منقادة ، فحرفوا الكلم عن مواضعها وأزالوا النصوص عن مواردّها وراموا تسوية الحكم^(٩) الربوبية على ما خالوه عقلاً وظنّوه علماً ، نعوذ بالله^(١٠) عن الخذلان وهو المستعان وعليه التكلان^(١١) .

الكلام في الأصلح

قال أهل الحق : إن في مقدور الله تعالى لطفاً لو فعل ذلك بالكفار لآمنوا اختياريّاً ، ولم يفعل بهم ذلك ، ولم يكن بأن لم يعطهم ذلك بخيلاً ولا سفيهاً ولا جائراً ولا ظالماً^(١) ، ولو فعل بهم ذلك لكان منعياً متفضلاً^(٢) لا مؤدياً ما عليه ، وإذا^(٣) لم يعطهم ذلك فقد منعهم ما هو الأصلح لهم ، وكان إعطاؤه إيّاهم ذلك اللطف أصلح لهم من ترك الإعطاء ، ويجوز أن يفعل بالعبد ما ليس بمصلحة له ، وإعطاء المصلحة^(٤) ليس بواجب على الله تعالى ولا إعطاء الأصلح ، وليس لما في مقدور الله تعالى مما به الصلاح للعبد غاية ليس وراءها ما هو أصلح^(٥) مما فعل .

وزعم^(٦) جمهور المعتزلة أن ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعل بالكفار لآمنوا ، ولو كان ذلك في مقدوره ولم يفعل ولم يعطهم ذلك لكان سفيهاً^(٧) بخيلاً جائراً ظالماً مانعاً حقاً مستحقاً ، وغاية ما يقدر الله تعالى عليه مما به صلاح الخلق واجب عليه ، وفعل بكل عبد مؤمن أو كافر غاية ما هو في مقدوره من مصلحته ، وكما فعل بالنبي عليه السلام غاية ما في مقدوره^(٨) من المصلحة فعل بأبي جهل^(٩) مثله ، وليس له على النبي عليه السلام^(١٠) إنعام ليس ذلك على أبي جهل ، ولو كان ذلك لكان ظالماً فيما فعل جائراً محايياً ، بل فعل غاية^(١١) ما في مقدوره من مصلحة أبي جهل ، وليس له أن يفعل بأحد ما هو المفسدة له البتة . هذا هو قول جمهورهم .

وقال بشر بن المعتز رئيس معتزلة بغداد ومن تابعه من أصحابه : إن الله تعالى لا يجوز أن يفعل بعبد ما هو المفسدة له ، بل يجب عليه أن يفعل به ما هو المصلحة له ،

(١) أت : ولا جائراً ظالماً . (٢) أت : متفضلاً منعياً . (٣) أزك : وإنه إذا . (٤) «...» ز : . (٥) ت : الأصلح . (٦) أت : فزعم . (٧) ز : سفيهاً . (٨) زك : بالنبي ﷺ ما هو في مقدوره . (٩) زك : + لعنه الله . (١٠) زك : النبي محمد ﷺ . (١١) زك : عامة .

(١) أت : بطل . (٢) زك : لصحة . (٣) ك : غير . (٤) ت : خلق الأفعال . (٥) ز : أورد . (٦) ز : وك . (٧) ت زك : + تعالى . (٨) أت : الهداية . (٩) زك : حكم . (١٠) زت : + تعالى . (١١) أت : + والله الموفق .

لكن لا يجب عليه أن يفعل ما هو الأصلح ، إذ ليس لما في مقدور الله تعالى من المصلحة واللفظ غاية ، لِمَا في القول بإيجاب الأصلح القول بتناهي مقدور الله تعالى ، وذلك محال ، بل هو تعالى قادر على لطف لو فعل بهم لآمنوا اختياراً إيماناً يستحقون على الله تعالى من^(١) الثواب مثل ما يستحقونه لو آمنوا مع عدمه ، ولا يجب عليه إعطاء ذلك اللطف ، إنما^(٢) يجب عليه إعطاء ما هو صلاح لهم وإزاحة عنهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كفهم وما تيسر عليهم مع وجوده العمل بما أمرهم به ، وقد فعل ذلك بهم . هذا هو المشهور من مذهبه ومذهب أتباعه ، وعامة المعتزلة يسمونهم أصحاب اللطف .

وذكر الكعبي في كتابه^(٣) المقالات أنه تاب عن هذا ورجع إلى قول^(٤) أصحابه وقال^(٥) : كتب إلي بذلك^(٦) أبو الحسين الخياط وحكاه عن بعض البصريين عن الشحام عن بشر ، قال : وذكر - يعني أبا الحسين - أنه بلغه عن أبي موسى المردار^(٧) أنه كان يحكي التوبة عنه .

وكان جعفر بن حرب يقول : إنَّ عند الله تعالى لطفاً لو أعطاه الكافرين لآمنوا اختياراً إيماناً لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقون به إذا آمنوا مع عدم ذلك اللطف ، والأصلح لهم ما فعل بهم من تركه إعطاءهم ذلك^(٨) اللطف ، / لأنَّ الله تعالى لا يعرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها وأفضل الثواب وأكثره .

قال الكعبي : ثم ترك جعفر بن حرب هذا القول وزجج^(٩) إلى قول أصحابه من أنَّ ذلك محال ، لأنه إذا كان الإيمان يقع منهم عند حدوث اللطف لا محالة فهو واقع ضرورة ، ولو لم يكن^(١٠) ضرورة جاز ألا يقع ولا يوجد ، فإذا قال قائل : هو واقع لا محالة ثم قال : هو اختيار ، فقد ناقض وجمع بين الاختيار والضرورة ، وذلك محال . قال الكعبي : كتب إلي بتوبة^(١١) جعفر من هذا القول أبو الحسين^(١٢) ، والأمر في ذلك مشهور .

ثم الأصلح عند البغداديين منهم ما هو الأصلح في الحكمة والتدبير . وعند بعض

البصريين منهم : الصلاح هو النفع ، والأصلح هو الأنفع . وشبهتهم التي يعتمدون عليها : أنا وجدنا الحكيم إذا كان أمراً^(١) بطاعته محباً لها مريداً ، فلن يجوز أن يمنع المأمور ما يصل به إلى طاعته إذا كان قادراً على أن يعطيه ذلك ، وكان بذله إياه لا يخرج من استحقاق الوصف بالحكمة ، ومنعه لا ينفعه^(٢) . وكذلك إذا كان له عدو يدعو إلى موالاته ويجب رجوعه إلى طاعته^(٣) فلن يجوز أن يعامله من الغلظ واللين إلا بما يعلم أنه أنجع فيما يريد منه وأدعى له إلى ترك ما هو فيه من عداوته ، فإنَّ عرض له أمران من الشدة والغلظة والملاينة والملاطفة يعلم أنَّ أحدهما أدعى لعدوه^(٤) إلى المراجعة والإنابة ، والآخرون ذلك ، ففعل الأذون وترك أن يفعل الأصلح^(٥) الأدعى - وكلاهما في قدرته عليهما بمنزلة لا يضره بذلهما ولا ينفعه منعهما - كان عند الحكماء جميعاً مذموماً خارجاً عن استحقاق الوصف بالجود والحكمة ، فلَمَّا كان هذا فيما بيننا^(٦) على ما وصفنا وكان الله عزَّ وجلَّ قادراً رحماً جواداً عالماً بمواضع حاجة عباده ، أمراً لهم بطاعته وترك عداوته والرجوع إلى ولايته ، لا يضره الإعطاء ولا ينفعه المنع ولا يلحقه منه ذم ، عَلِمْنَا أنه لا يفعل بهم إلا أصلح الأشياء لهم في دينهم وأدعاه^(٧) لهم إلى طاعته ، سَقَمًا كان ذلك أو صحة ، لَذَّةً أو ألماً ، آمنوا أو كفروا ، أطاعوا أو عصوا . قال الله تعالى : ﴿ وَبَلَّوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ، وقال تعالى^(٨) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ ، دل^(٩) ذلك أنه يعاملهم بمختلف الأحوال على ما يرى الأصلح لهم والأدعى إلى الحق . وربما يوضحون هذا بمن اتخذ ضيافة لرجل وأمره بحضوره وأراد ذلك ، وعلم أنه لو دعاه ببشر وملاينة لحضر^(١٠) وحصل مراده ، ولو فعل^(١١) ذلك بغلظة وعبوس لم يحضر ، يجب عليه أن يدعو ببشر وملاطفة ، ولو عامله بضد ذلك^(١٢) لما كان حكماً^(١٣) وصار منعه ذلك بمنزلة منع التمكن^(١٤) من الحضور ومنع التمكن عن فعل ما أمره به ، وهذا^(١٥) ليس بحكمة بل هو سفه ، فكذا هذا .

وربما يقولون : لو أعطى العبد ما في مقدوره من اللطف انتفع به ولم يتضرر الله

(١) ك : أمر . (٢) زك : لا ينقضه . (٣) ز : طاعاته . (٤) زك : بعده . (٥) ز : أصلح .

(٦) زت : بيننا . (٧) زك : وإدعاً . (٨) أت : قال . (٩) أزك : - ، ت : فوق السطر .

(١٠) ز : يحضر . (١١) ت : ولو جعل ، أ : مصححة على الهامش . (١٢) زك : بعد ذلك .

(١٣) زك : حلياً . (١٤) ز : التمكن . (١٥) زك : ما أمر به وأراد .

(١) أت : - . (٢) ز : وإنما . (٣) أت : - . (٤) زك : قوله . (٥) ت : أك : قال .

(٦) زك : بذلك إلي . (٧) زك : - . (٨) ز : - . (٩) أت : فرجع . (١٠) ت : ولم يكن .

(١١) زك : توبة . (١٢) ز : أبو الحين .

تعالى ، ولو لم^(١) يعطه^(٢) لتضرر العبد^(٣) وما انتفع الله^(٤) بالمنع ، ومن منع غيره مالمو أعطى لا انتفع به غيره ، ولو لم يعط^(٥) لتضرر^(٦) به غيره - ولا ضرر على المانع بالإعطاء ولا منفعة له بالمنع - لعدّها^(٧) نهاية في البخل والسفه والقساوة ، والله^(٨) منزّه عن الوصف بهذه الصفات

والدليل لأهل الحق في المسألة : كتاب الله تعالى ، والوجود^(٩) ، وإجماع الأديان ،
والدليل العقلي .

أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً ﴾ . ولو لم يكن في مقدوره مالمو فعل بهم لأمنوا ، لم يكن لهذه الآيات فائدة سوى ادعاء قدرة ومشيئة ليستا له ، كفعل الكذوب المتصلف الذي يتحلّى بما^(١٠) ليس فيه ١٠ / ويدعي مالا يحسن . وحلهم الآيات على مشيئة الجبر والقسر باطل على ما مر . [١٦٥ ب]

وأما الوجود ، فإن الكفر والمعاصي قد وجدت ، وإنا ثبتنا بالدلائل السمعية والعقلية التي لا مدفع لها ولا اعتراض عليها ولا ريب فيها لمن أنصف من نفسه ولم يكابر عقله أن أفعال العباد مخلوقة الله^(١١) ، وفيها الكفر والمعاصي ، وهم يتضررون بها ولا^(١٢) ينتفعون ، فلم يكن إيجادها مصلحة لهم فضلاً عن الأصلح . وهذه المسألة في الحقيقة فرع لتلك المسألة . ١٥

ثم^(١٣) ما هو أظهر من هذا وأدل أن الله تعالى فعل بالكافر ما لا صلاح له فيه بل له فيه مضرة ومفسدة ؛ فإن الله تعالى بقاه إلى وقت بلوغه وركب فيه العقل مع علمه أنه لا يؤمن بل يكفر ويعادي الله^(١٤) ، ولا شك أن الله تعالى إذ^(١٥) علم أنه يكفر عند بلوغه واعتدال عقله ، لو أماته في حال صغره وعدم تمييزه ، أو^(١٦) لم يركب فيه العقل « عند بلوغه حتى^(١٧) بلغ مجنوناً غير مخاطب ، لكان ذلك أصلح له ، وحيث لم يمتّه بل بقاه وركب فيه ٢٠

(١) ت : ولم . (٢) زك : يعط . (٣) زك : لتضرر به العبد . (٤) زك : + تعالى . (٥) زك : . .
(٦) ك : يتضرر . (٧) أت : . . (٨) أت : + تعالى . (٩) ز : ولوجود . (١٠) ز : بما .
(١١) ت : أك : + تعالى . (١٢) ت : ولم . (١٣) ت : . . (١٤) زك : + تعالى . (١٥) ت : . .
(١٦) زك : إذ . (١٧) ز : حتى لو .

العقل «^(١) والتمييز حتى دخل في حد التكليف والامتحان مع علمه أنه يكفر ، دل أنه لم^(٢) يفعل به ماله فيه صلاح . وكذا من^(٣) عاش مدة على الإسلام ثم ارتد بعد ذلك ، نعوذ بالله ، ولو كان الله^(٤) قبض روحه وتوفاه قبل ارتداده بساعة حتى ختم له بالإسلام ولم يستحق التعذيب في النار خالداً مخلداً كان أصلح له^(٥) ، وحيث لم يفعل بل أبقاه مع علمه بأنه^(٦) يرتد عن الإسلام ، وكان ذلك مضرة له لا صلاحاً ، فقد فعل ذلك - وهو تعالى حكيم - دل أن ذلك كان حكمة . ووقعت المعتزلة فيما وقعت لجهلهم بحقيقة الحكمة .

ثم بعد تقرير^(٧) فعل الله تعالى ذلك^(٨) ، دعوى من زعم أن ذلك سفه وليس بحكمة ، وصف منه الله تعالى بذلك ، وهو كفر ؛ بل ظهر بفعله أنه حكمة وإن جهلت المعتزلة جهة^(٩) الحكمة ، إذ الجهل عليهم جائز ، وخروج فعل الله تعالى عن الحكمة ممتنع ؛ يحقّقه أن الله تعالى أضاف بقاءهم على الكفر إلى إبقائه وإمهاله وإملائه^(١٠) بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾ . ١٠

ثم^(١١) من جهل المعتزلة أنهم يزعمون أن إبقاء الطفل إلى أن يبلغ ويتركب^(١٢) العقل فيه عند البلوغ ، مع علمه أنه يكفر ، أصلح له . وكذا إبقاء^(١٣) من يعلم الله تعالى أنه يرتد لا محالة أصلح له^(١٤) من الإمامة قبل وقت الارتداد ، لما أنه تعالى ركب فيه العقل وأمره بالإيمان وهداه السبيل وبين حسن الإيمان وقبح الكفر ، فكان إبقاؤه إياه مع هذه المعاني تعريضاً له لأعلى المنزلتين وأسناها وإحراز زيادة الثواب ، والتعريض لذلك مصلحة له . ١٥ ومن المعقول الذي لا ريب فيه أن هذا الكلام^(١٥) لو تكلم به مبرسم أو هذى به مختل لتعجب منه السامعون وضحك منه الحاضرون .

ثم يقال له : لو أن رجلاً دفع مالا إلى ولد له وأمره^(١٦) أن يذهب إلى بلدة كذا ويتجر ، وكان الأمر بحال لو وصل الابن إلى تلك البلدة وأتجر بها لوقعت له تجارات رابحة وحصلت له^(١٧) أموال نفيسة جمّة ، غير أن الأب يعلم يقيناً أن ابنه لا يصل إلى تلك البلدة بل ٢٠

(١) «...» ك : . . (٢) ز : . . (٣) ز : من . (٤) زأك : + تعالى . (٥) زك : . .
(٦) زك : أنه . (٧) ت : تقرير ، أ : مصححة على الماش . (٨) ز : بذلك . (٩) ز : بجهة .
(١٠) زك : . . (١١) ك : . . (١٢) أت : وتركيب . (١٣) ت : بقاء . (١٤) ك : . .
(١٥) ت : أك : كلام . (١٦) أت : فأمره . (١٧) ك : . .

يُقطع عليه الطريق ويُغار^(١) على مادفعه إليه^(٢) من الأموال وتُحرز رقبته ، أو يعلم يقيناً أنَّ ابنه لا يتجر بتلك الأموال بل يقامر بها وينفقها في ثمن الشراب وأجرة الزواني والقحاب ، ثم^(٣) مع علمه بهذا يدفع إليه الأموال ويأمره بالذهاب ويحرّضه على التجارة وينهاه عمّا يصدّه عنها ، أيكون^(٤) هذا الرجل بهذا الصنيع^(٥) والتعريض^(٦) للتجارة الراجعة فاعلاً بهذا الولد^(٧) ما هو الأصلح ومريداً لصلاحه وصلاح ماله مع علمه بما تؤول إليه^(٨) عاقبة أمره^(٩) ؟

فإن قال : كان بذلك فاعلاً به الأصلح ومريداً لصلاحه^(١٠) ، نادى على نفسه بالحق والمكابرة بل بعدم العقل ويسخر به كل من سمع ذلك منه . وإذا آل الأمر إلى ارتكاب مثل هذا الحال / كان الإعراض عن مجادلته أصوب ، وتصوير عقيدته لعامة الناس ليعرفوا عناده أو غباوته أوجب .

[١٦٦]

وإن قال : لم يكن بهذا التعريض فاعلاً به الأصلح ولا مريداً لصلاحه فقد أبطل كلامه ولزمته الحجة .

ثم الذي يقطع شغبه أنا نقول له^(١١) : هل رأيت طفلاً مات ؟

فلا بدّ من : بلى .

قيل : وهل رأيت رجلاً بلغ وآمن وختم له به ؟

فلا بدّ من : بلى .

قيل^(١٢) : وهل رأيت أو سمعت إنساناً ارتد عن الإسلام بعد ما بلغ^(١٣) عاقلاً ؟

فلا بدّ من : بلى .

قيل^(١٤) : فلو أنَّ الله تعالى أثاب البالغ الذي ختم له بالإيمان ورفع له^(١٥) الدرجات في الجنة وأوصل إليه ، على ما سبق منه^(١٦) من الطاعات ، ما لآعين رأت ولا أذن سمعت من

(١) ز: مكررة . (٢) زك: - . (٣) ك: على الهامش . (٤) ز: أن يكون . (٥) زك: الصنع .

(٦) زك: والتعرض . (٧) ت: - . أ: فوق السطر . (٨) ت: عليه إليه . (٩) زك: أموره .

(١٠) ز: لصالح . (١١) أت: - . (١٢) ك: على الهامش . (١٣) زك: بعد بلغ . (١٤) أت: - .

(١٥) زك: - . (١٦) ك: عنه .

أنواع النعم الأبدية ، فعاین ذلك الطفل المتوفى في حال صغره قصور ثوابه^(١) ومنزلته عن ذلك فناجى ربه وقال : يا رب لم توفيتني في حال صغري وانعدام عقلي ولم تبقي مع تركيب^(٢) العقل في إلى وقت البلوغ ؟ بل لم تهلني مع ذلك إلى وقت المشيب^(٣) لأكتسب من الطاعات ما أنال عليها^(٤) من الثواب ما يوازي ثواب هذا ؟ فإذا يقول له^(٥) الله تعالى ؟

فإن قال^(٦) : يقول له : إنَّ الأصلح لك كان أن أميتك وأتوفاك في حالة^(٧) الصغر وانعدام العقل لأنني علمت بسابق علمي أنك لو بلغت عاقلاً لكفرت واستوجبت التخليد في النار^(٨) ، فتوفيتك في حالة^(٩) الصغر لئلا تبقى في النار خالداً مخلداً .

قيل له : فلو سمع الكبير الذي مات على الكفر أو ارتد بعدما زجى أكثر عمره على الإيمان فناجى فقال : يا رب لما كنت تعلم أنني أكفر بعد البلوغ أو أرتد ، لم لم^(١٠) تُمتني في حالة صغري كما أمت هذا لئلا أبقى خالداً مخلداً في النار ؟ فإذا يجيبه الله تعالى ؟

فإن قال : يجيبه أن ذلك كان^(١١) أصلح لك لأنني عرضتك بذلك^(١٢) لأعلى المنزلتين .

قيل : فيقول الصغير : إذا كان ذلك أصلح له فلم لم^(١٣) تفعل بي ذلك ؟

فلم يبق إلا الانقطاع والقصيرة عن الطويلة أن إماتة الصغير إن كان أصلح له فلماذا^(١٤) بقى الذي علم أنه يكفر ؟ وإن كان الإبقاء أصلح لما فيه من التعريض فلماذا^(١٥) أمات^(١٦) هذا الصغير ؟ وهذا مما لا انفصال لهم عنه^(١٧) إلى أن يبيض القفار^(١٨) ويشيب الغراب .

فاعترض بعضهم على هذا وقال : إنه أمات الصغير في حال صغره لأنه علم أنه لو بلغ لكفر وأضلّ غيره وأكفره ، فأماته في حال صغره لما فيه من مصلحة الغير .

قلنا : هذا منكم إقرار أنه منع « ما هو الأصلح »^(١٩) للصغير وهو التعريض أعلى المنزلتين الذي أمهل ذلك البالغ لأجله ، إلا أنه منعه بهذا^(٢٠) الأصلح لما فيه من صلاح ذلك

(١) زك: ورأى قصور ثوابه ، أ: قصر وثوابه . (٢) ز: تركيب . (٣) زأك: الشيب . (٤) زك: عليه .

(٥) ز: - . (٦) زك: قالوا . (٧) ز: حال . (٨) تأك: النيران . (٩) ز: حال .

(١٠) زك: لم لا . (١١) ز: - . (١٢) أت: - . (١٣) ت: فلم لا . (١٤) ز: فلم تفعل ذا .

(١٥) زك: فلماذا . (١٦) ك: مات . (١٧) أزك: - . (١٨) أ: على الهامش .

(١٩) «...» ز: مكرر . (٢٠) أت: منع هذا ، ز: منع بهذا .

الغير ، وعندكم منع النفع عن^(١) لا جناية له لإصلاح غيره ظلم « على هذا ؛ يحققه »^(٢) أن
عندكم إنما يجب على الله بذل^(٣) الأصلح إذا كان بذله لا يخرج عن استحقاق الوصف بالحكمة ،
وإماتة هذا الصغير لما فيه من صلاح ذلك الغير منع^(٤) لمصلحة التعريض لأعلى المنزلتين « في
حق هذا الصغير ، وهذا يخرج عن استحقاق الوصف بالحكمة ، فينبغي ألا^(٥) يفوت على هذا
الصغير مصلحة التعريض لأعلى المنزلتين »^(٦) لمكان مصلحة الغير . وفي الحاصل أنتم بين طرفي
نقيض ؛ فإنكم^(٧) إن قلتم : إماتته في الصغر^(٨) مصلحة لذلك الكبير ، فهو مفسدة له ، ولو لم
يُمته حتى بلغ فله فيه مصلحة التعريض ومفسدة لذلك الغير ، فلم يخلُ كيفما كان من مفسدة
وترك مصلحة .

ثم هل كان الله تعالى علم أن ماني وزردشت ومزدك ومسيلمة والمقنع وبابك ، وقبل
ذلك فرعون ، لو بلغوا لكفروا وأكفروا^(٩) الناس ؟

فإن قالوا : لا ، كفروا لتجهيلهم^(١٠) رهم .

وإن قالوا : نعم^(١١) ،

قلنا : فلم أمهلهم الله تعالى وقد علم أنهم يكفرون ويضلّون الناس ؟ وهلا أماتهم
مصلحة للناس ؟ وهذا مما لا اعتراض^(١٢) لهم عليه .

فلما تحيروا في هذا زعم بعضهم [أنه] ثبت لنا^(١٣) أن الله تعالى لا يفعل إلا ما هو
الأصلح ، فيكون جميع ما يفعل أصلح ، وإن كنا لانعقل نحن وجه المصلحة .

[١٦٦ ب]

فيقال لهم : بل يعقل فيه كل عاقل وجه المفسدة والمضرة ، / وعرف أن ما قلتم باطل .

ثم نقول لهم : ما أنكرتم على من يقول لكم : إذا ثبت بما بيننا أنه تعالى يمنع المصلحة ،
وعلم أنه تعالى حكيم ، علم أن منع المصلحة والأصلح حكمة وإن كنا لانعقل وجه الحكمة ؟

(١) زك : عما . (٢) «...» ز : مكرر . (٣) زك : على الله تعالى بذلك . (٤) ز : - .

(٥) ز : فينبغي لمن . (٦) «...» أ : على الهامش . (٧) أ : وإنكم . (٨) ز : الصغير .

(٩) زك : وكفروا . (١٠) أ : بتجهيلهم . (١١) ز : على الهامش . (١٢) ز : اعترض . (١٣) ت : - .

ويقال لهم : ما أنكرتم على هذا أن يكون تخليق الكفر أصلح للعبد ؟

فإن قالوا : كيف يكون ذلك أصلح وقد يتضرر به العبد ؟

قلنا : وكيف يكون الإبقاء إلى أن يكفر أو يترد أصلح له وهو يتضرر^(١) به ؟

وإن^(٢) قالوا : لا يتصور من العبد الإيمان إذا خلق فيه الكفر .

قلنا : ولا يتصور منه الإيمان إذا علم أنه يكفر . فإن كان هذا مصلحة « فذاك أيضاً
مصلحة »^(٣) ، وإن لم يكن ذاك^(٤) مصلحة فهذا أيضاً ليس بمصلحة . وإن عقلاً هذا مبلغ
معرفة بالمصلحة والمفسدة لتحقيق ألا يعرف صاحبه به الحكمة والسفه ، ولحري ألا يتحكم
على الله^(٥) بالإيجاب عليه تارة والحجر عليه أخرى ، والله الموفق .

ثم لهم تناقض فاحش ؛ فإنهم زعموا أن المكلف لا بد له من التمكن « من الفعل ،
وثبوت^(٦) التمكن »^(٧) يتوصل إلى الفعل . ثم وراء التمكن^(٨) والقدرة معان يستونها لطفاً ،
ويفسرون اللطف أنه ما يختار عنده المكلف^(٩) ما كلف^(١٠) من أخذ وترك ، لولاه^(١١) لكان
لا يختار أو ما يكون^(١٢) أقرب إلى هذا الاختيار . فما هذا حاله يستونه لطفاً ، ويزعمون أن
الله تعالى إذا كلف عبداً لا بد له من أمرين : أحدهما ما يتمكن به ، والآخر ما عنده يختار أو
يقوي اختياره ، فالأول يسمى تمكيناً ، وهو الذي لا بد منه في فعل ما كلف ، والثاني يسمى
لطفاً ، لأن الفعل قد يصح على الوجه الذي كلف دونه ، لكنه إذا كان حصل^(١٣) يصير حاله
في دواعيه بخلاف حاله إذا لم يكن ، وذلك كالأمراض والمصائب والغوم والفقر والغنى وغير
ذلك من الأسباب ؛ فإن الإنسان قد يختار عند حالة من هذه الأحوال ما لا يختار عند
غيرها ؛ فكانت هذه الأحوال المتفرقة في الخلق أطافاً لهم ، لطف كل واحد منهم ما اختص
به من الحالة .

ثم^(١٤) عند أبي هاشم قد يكون اللطف من الله^(١٥) ، وقد يكون^(١٦) من غير الله^(١٧) ؛

(١) ز : لا يتضرر . (٢) أ : فإن . (٣) «...» ز : مكرر . (٤) أ : ذلك . (٥) ك : + تعالى .

(٦) ت : وثبوت . (٧) «...» ز : - . (٨) ز : لتكن . (٩) ك : مكرر . (١٠) زك : يكلف .

(١١) زك : لو هو . (١٢) أ : أو يكون . (١٣) ز : - . (١٤) أ : ثم إن . (١٥) زك : + تعالى .

(١٦) أ : وقد يجوز أن يكون . (١٧) زك : + تعالى .

فإنه إذا كان في معلوم الله ^(١) أن رزق إنسان إذا اتسع عليه كان أقرب إلى الطاعة ، يوسع عليه الرزق ، ثم قد يكون ذلك بالهبة والوصية ، وهما فعل غير الله تعالى ، ولا تفاوت في حق اللطف بين هذا وبين ما ^(٢) يوصل ^(٣) إليه الله تعالى . وكذا قد يحصل ذلك بالتنبيه والوعظ والتذكير من الصالحين .

وقال الجبائي : لا يكون اللطف من قبل غير الله تعالى في تكليف المكلف ^(٤) ، إذ لو كان لما وجب على الكل الفرع في الألفاظ إليه تعالى .

ثم عند أبي هاشم : ما كان من ^(٥) الألفاظ من فعل الله ^(٦) ، يجب ^(٧) على الله تعالى تحصيله ، « وما كان من فعل غير الله فليس بواجب تحصيله » ^(٨) ، لكن التكليف به كان معلقاً ؛ فإن كان في المعلوم حصوله كلف الله تعالى ، وإلا لم يكلف . هذا هو تقرير مذاهبهم في اللطف .

ثم هذا منهم مناقضة عظيمة حيث أوجبوا اللطف على الله تعالى ؛ وذلك أن الفعل ^(٩) يتصور حصوله بالتمكن بدون هذا اللطف « على ما حكينا ، ولا شك أن تحصيل الفعل بدون اللطف » ^(١٠) أشق على البدن وأكثر ثواباً ، وتحصيله مع اللطف أخف وأيسر ^(١١) على البدن فيكون أقل ثواباً ، فكان الأصلح ^(١٢) للعبد والتعريض لأعلى المنزلتين أن يمنعه اللطف ليكون ثواب فعله أجزل ، والمنفعة به أوفر وأكمل ، وإن كان يعلم الله تعالى أنه لا يفعل بدون اللطف ولكن مع هذا منعه ، تعريض لأعلى المنزلتين ، وإعطائه إزالة له عن أعلى المنزلتين إلى أدونها ، وهذا ليس بأصلح . كما أنه تعالى يمهّل من يعلم ^(١٣) أنه لو بلغ لكفر ^(١٤) ومن يعلم أنه بعدما زجى عمره في الإسلام ثمانين سنة يرتد بعد ذلك ، إذ هو بهذا الإمهال عرضه / لأعلى المنزلتين وإن كان يعلم أنه يكفر ويرتد . فإن كانت العبرة ^(١٥) لما يحصل من العاقبة المعلومة - وكان ^(١٦) إعطاء اللطف أصلح - إذ لو لم يعط ^(١٧) لما فعل - لكن ينبغي ألا

[١٦٧ أ]

يمهّل هناك ؛ فإنه إن كان لا يمهّل لا يكفر ، وسقط التعريض على مصلحة يعلم أنها لا تحصل في الفصلين جميعاً . وإن كانت العبرة لنفس المصلحة وكان التعريض لها هو الأصلح - ولا عبرة للعلم بحصولها وعدم حصولها - كان منع اللطف ههنا والتعريض لأعلى المنزلتين أصلح . فأما اعتبار ^(١) العلم في باب إعطاء اللطف وإسقاط اعتباره في باب الإمهال إلى أن يكفر ، فبناءً للأمر ^(٢) على تشهّي النفس وميلان الهوى دون الدليل والعقل ، عصنا الله تعالى عن ذلك .

وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون وأهل الأديان السماوية قبلهم على الدعاء لله ^(٣) وطلب المعونة على الطاعات والعصمة من المعاصي وكشف ما بهم من الضر وإزالة ما بهم وبأهل عنايتهم « من المرض » ^(٤) وتبديل ذلك بالعافية ^(٥) .

ثم الأمر لا يخلو إما أن كان ماسألوا من ^(٦) المعونة والعصمة آتاهم الله تعالى ، أو كان لم يؤتاهم .

فإن كان آتاهم ، فسؤالهم سفه بل كفران للنعمة ؛ إذ السؤال لما كان عند ذوي العقول لما لم يكن موجوداً فيسأل ، كان الاشتغال بالسؤال إلحاقاً لهذه النعمة الموجودة بالمعدوم حيث اشتغل بسؤاله ، وجلّ الله ^(٧) عن أن يأمر ^(٨) في كتبه المنزلة عباده ^(٩) الصالحين ^(١٠) والأنبياء والمرسلين عليهم السلام أن يشتغلوا بما هو في الحقيقة سفه وكفران للنعمة ^(١١) .

وإن ^(١٢) كان لم يؤتاهم ، لا يخلو إما أن كان ^(١٣) يجوز له ألا يؤتاهم ، أو كان لا يجوز .

فإن كان لا يجوز له ألا يؤتاهم بل يجب عليه ذلك على وجه كان بمنّعه ظالماً مانعاً حقاً مستحقاً ، لكن السؤال والدعاء في الحقيقة كأنهم قالوا : اللهم لا تظلمنا بمنع حقنا المستحق ^(١٤) عليك ولا تجزّ علينا . ومن ظن أن أهل الدين الحق ^(١٥) والأنبياء والمرسلين عليهم السلام استجازوا من أنفسهم أن يشتغلوا بمثل هذا « الكلام مناجين به » ^(١٦) ربهم ، فقد

(١) ك : قلنا اعتبار . (٢) ك : الأمر . (٣) زك : على أن الدعاء لله تعالى . (٤) «...» زك : .
(٥) ك : بالعافية . (٦) ز : عن . (٧) زك : + تعالى . (٨) أ : يأمرهم . (٩) زك : على عياده .
(١٠) زك : المخلصين . (١١) زك : النعمة . (١٢) أ : فان . (١٣) أ : .
(١٤) ت : المستحسن . (١٥) ت : . (١٦) ت : .

(١) زك : + تعالى . (٢) أ : وبينها . (٣) ز : يتوصل . (٤) ز : المكلفة . (٥) زك : .
(٦) زك : + تعالى . (٧) ز : . (٨) «...» ز : . (٩) ت : على الله تعالى لأن الفعل .
(١٠) «...» ت : . (١١) زك : أخف أيسر . (١٢) ز : أصلح . (١٣) ك : يعلم .
(١٤) زك : الكفر . (١٥) ت : ، ز : العبر . (١٦) ز : فكان . (١٧) أ : يعطه .

كفر من ساعته . وكذا مَنْ ظنَّ أنَّ الله تعالى أمر عباده أن يدعوه بمثل هذا ^(١) الدعاء - وإن كان يجوز له ^(٢) ألا يؤتيهم ذلك - فقد بطل مذهبهم . وكذلك سؤال الصحة ودفع ^(٣) المرض وكشف ^(٤) الضرر ، إن كان مآبه من الحال مفسدة له ^(٥) أو لم يكن مصلحة له فقد ثبت بطلان قولهم ، وإن كان ذلك مصلحة له بل أصلح له ، وما يضاؤه من الحال مفسدة ؛ فيذاً أمر الله ^(٦) عباده بل رسله وأنبياءه صلوات الله عليهم ^(٧) أن يسألوا دفع المصلحة وإعطاء المفسدة . وكذا الرسل والأنبياء عليهم السلام ^(٨) وأهل ماصح من الأديان أجمعوا على سؤال هذا ، وهذا مما لا يخفى فساده مع أنَّ الله تعالى لو بدَّل الحالة بدعائهم ^(٩) لكان مبدلاً للمصلحة بالمفسدة ، وهذا عندهم سفه وهو جور وظلم ، فيصير حاصل هذا الدعاء كأنهم طلبوا ^(١٠) من الله ^(١١) أن يسفِّه ويجور ويظلم . ومن هذا ظنه بما ^(١٢) علم الله تعالى عباده ليدعوه به واشتغل به الرسل والأنبياء والأولياء والصالحون فتجديد الإسلام به ^(١٣) أولى ، وبالله العصة ؛ يحققه أن جميع ما عندهم من الأحوال لمَّا كانت مصلحة ولطفاً عندهم ، فيكون ما يضاؤها من الأحوال أضداداً ^(١٤) لها ، ولمَّا كانت تلك الأحوال الكائنة عندهم لطفاً ^(١٥) ومصلحة ، كانت رحمة وهداية وإرشاداً وتوفيقاً ومعونة ونصرة ، فتكون أضدادها سخطاً وإضلالاً وإغواءً وخذلاناً ولعناً وإفساداً ، فيصير سائل كشف تلك الأحوال وإزالتها وإبدالها بما يضاها سائلاً من الله تعالى أن يزيل عنه / المصلحة واللطف والرحمة والهداية والتوفيق والمعونة والنصرة ، ويبدله مكانها أضدادها التي ذكرناها . ومن جعل أمر الله تعالى عباده بالدعاء وفعل الأنبياء والأولياء ^(١٦) على هذا فلا غاية لجهله . ثم معلوم أنَّ مظهر الرغبة في إضلال الله تعالى وخذلانه وإغوائه وإفساده ، مستخفٌّ به ^(١٧) غير عارف به ^(١٨) ، بل مثله في الخلق استهانة واستهزاء ، وعلى مثله كان استهزاء ^(١٩) الكفرة برسول الله عليه السلام ^(٢٠) بقولهم ^(٢١) ﴿ ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ ﴾ ونحوه ، وذلك مما لا يحتمله قلب مَنْ أقرَّ به ، وبالله العصة .

[١٦٧ ب]

فاعترض على هذا الكلام ^(١) بعض رؤسائهم وقال ^(٢) : إنَّ للدعاء فائدة ، لأنه يجوز أن يكون في مقدوره شيء لو فعله مع عدم المسألة لم يكن لطفاً يمتنع به السائل عن اتباع الضلالة ^(٣) ، وإذا فعله كان لطفاً له ^(٤) فيه .

قيل له : لا ، بل يسأله ما لا مصلحة له فيه ، لأننا نرى من يسأل ذلك ومع ذلك يعصي ، فإنَّ كان أعطاه ^(٥) الله تعالى ذلك ^(٦) فلمَّ لمَّ يصلح ؟ وإن كان ^(٧) لم يعطه ^(٨) مع ما هو أصلح له مع وجود الدعاء ، فقد منع الأصلح ^(٩) .

فاعترض عليه فقال : إذا كان فيمن يدعوه من يترك المعصية ، فقد حصلت له اللطيفة ^(١٠) وصحت ^(١١) الفائدة في الدعاء .

قيل ^(١٢) له : الأمر بالدعاء عام ^(١٣) في المكلفين ، وكانت المسألة حسنة في كل واحد من السائلين ، ويجب ^(١٤) خروجه عن الحكمة فيمن لم يكن في مقدوره له لطيفة ، وذلك أكثر في العدد ممَّن حصلت له الفائدة ، فانقطع وانتقل إلى ما لا ^(١٥) يصحَّ من الاعتراض .

على أنَّ هذا الاعتراض لا يستقيم في حق ^(١٦) الدعاء ومسألة كشف مآبه من المرض ؛ فإنَّ ذلك إن لم يكن مصلحة « فقد فعل ما ليس بمصلحة ، وإن كان مصلحة » ^(١٧) فلمَّ أمر بمسألة دفع المصلحة ؟

فإن قلت إنه عند الدعاء يصير مفسدة ، والمصلحة حينئذ تصير في دفعه وإثبات ضده الذي كان حتى الآن مفسدة .

قلنا : لمَّ أمر ^(١٨) بالدعاء وفيه جعل ^(١٩) ما هو فيه ^(٢٠) من المصلحة مفسدة ، وجعل ما ليس فيه من المفسدة مصلحة ؟ ولو جعل ذلك ، أي منفعة لهذا السائل في ذلك الوقت ^(٢١) ؟ وقد كان قبله في مصلحة ، والمفسدة عنه منتفية . والله الموفق .

(١) أت : - . (٢) أ : فقال . (٣) ز : الضلال . (٤) ز : - . (٥) ز : إعطاء . (٦) ت : في ذلك . (٧) ز : كانت . (٨) ت : لا يعطه . (٩) ز : أصلح . (١٠) ك : اللطيف . (١١) ت : وصحة . (١٢) أت : فقيل . (١٣) ز : - . (١٤) أ : - . (١٥) أ : فوق السطر . (١٦) أ : فوق السطر . (١٧) «...» ت : - . (١٨) ت : لم يأمر ، ز : لم لا يأمر . (١٩) ز : حصل . (٢٠) ز : - . (٢١) أت : - .

(١) «...» ك : - . (٢) أت : - . (٣) ز : وكشف . (٤) ز : ودفع . (٥) ز : الضرر . (٦) ت : - . (٧) ز : + تعالى . (٨) ز : + أجمعين . (٩) ز : صلوات الله عليهم أجمعين . (١٠) ز : بل عائتهم . (١١) ز : أنهم يطلبون . (١٢) ك : أ : + تعالى . (١٣) ز : كما . (١٤) أت : له . (١٥) ز : أضداد . (١٦) ز : لفظاً . (١٧) ز : لأولياء . (١٨) ت : - . (١٩) ز : - . (٢٠) «...» ت : - . (٢١) ز : بقوله .

ثم لاشك أن كل كافر قد أعطاه الله تعالى عندهم غاية ما في مقدوره من الأصلح^(١) ولم يؤمن به الكافر ، فلم^(٢) يكن على رأيهم الله تعالى ملك ما به الصلاح ولا قدرة على إصلاح من يشاء من عباده أن يصلح لو بذل جميع ما في^(٣) خزائنه ؛ إذ ما من شيء يملك^(٤) بما به الصلاح أو يقدر عليه إلا ويكون^(٥) به على ذلك القدر فساداً ثم لا يصلح أحد به ، فكيف يحتل إلزام ما لا يملكه^(٦) ولا يقوى^(٧) عليه ؟ إذ ما يملكه هو لا يحصل به الصلاح ، وما لا يحصل به الصلاح لا يكون أصلح من غيره ، لاستوائها في أن لا أثر لها^(٨) في تحصيل الصلاح ، بل إعطاؤه يكون أفسد ، إذ كفره وعصيانه معاً^(٩) أقبح^(١٠) ، والعقوبة عليه أغلظ ، إذ العصيان مع توقر الزواجر ، وترك^(١١) الطاعة مع كثرة النعم والدواعي أقبح ، واستيجاب^(١٢) العقوبة عليه أقوى .

فبعد ذلك تقرّر هذا^(١٣) الكلام من وجهين :

أحدهما أن إعطاء من علم أنه لا يؤمن يكون أفسد له على ما قرّرنا ، وقد أعطاه ، فإذا فعل به ما هو الأفسد لا ما هو الأصلح .

والثاني أن ذلك إذا كان على هذا التقدير إفساداً لا إصلاحاً - وليس في مقدور الله تعالى سوى هذا - فلم يكن إذا في مقدوره الأصلح بل في مقدوره الأفسد . فيإجاب المعتزلة إتياء ما لا قدرة له « على تحصيله - مع قولهم أن ليس لله تعالى ولاية تكليف العبد ١٥ ما لا قدرة له »^(١٤) عليه - جهل عظيم .

ومما يدل على بطلان قول المعتزلة أن القول بأن ليس في مقدور الله تعالى شيء يتعلق به صلاح الكافر والعاصي وراء ما فعل بكل^(١٥) واحد من الكفرة والعصاة ، قول بتناهي مقدورات الله تعالى ، والقول به كفر .

فإن قالوا : نحن لا نقول : لما في مقدوره نهاية ، بل نزع أنه ليس لما عند الله^(١٦) مما ٢٠

(١) ز : أصلح . (٢) ز : - . (٣) زك : - . (٤) ت : - . (٥) زك : الأولين يكون .

(٦) ت : ما يملكه . (٧) ز : ولا يوى ولا يقوى . (٨) زك : بها . (٩) زك : معه . (١٠) أت : قبح .

(١١) زك : فترك . (١٢) ز : واستجاب . (١٣) أت : - . (١٤) «...» ك : على الهامش

(١٥) ت : لكل . (١٦) أت : + تعالى .

فيه الصلاح غاية ولا نهاية ، / وأن في سلطانه وقدرته وخزائنه رحمة من أمثال ما فعل بهم [١٦٨] مما هو أصلح لهم مما لا غاية له ولا نهاية . والله جلّ ذكره إنما يفعل بهم من ذلك ويعطيهم منه في كل وقت مقدار حاجتهم وما يعلم أنه أصلح لهم وأدعى إلى الطاعة « وأزجر عن المعصية .

ذكرت السؤال بلفظ الكعبي ، وهو عندهم إمام أهل الأرض^(١) ، ليعلم المتأمل تمويههم في كل ما يتكلمون به وزوغانهم عن محز^(٢) الكلام والاشتغال بالتلبيس على العوام .

فأقول في جوابه - وبالله التوفيق - : إن كان في قدرة الله تعالى وخزائنه رحمة أمثال ما فعل من الأصلح ، فما قولك لو فعل ذلك في الحال بهذا الكافر ، هل يؤمن ؟

فإن قال : نعم ، فقد أقرّ بمنع الأصلح ؛ إذ لم يفعل ذلك به^(٣) ليؤمن .

وإن قال^(٤) : لا^(٥) ،

قيل : فإذا لا قدرة له على ما به يؤمن هذا^(٦) العبد ويحصل له صلاحه . فإذا السؤال : أنه هل يقدر أن يفعل به في الوقت أصلح من هذا الذي فعل ، أم لا تصفه بالقدرة عليه ؟ فينبغي أن تحيب عن هذا الحرف أو تعترض عليه ، وإذا لم يكن عندك في مقدوره أن يفعل به في الوقت أصلح من هذا ، فهذا هو آية^(٧) النفاذ والعجز عن تحصيل المراد .

ثم يقال له : أليس أن^(٨) من زعم أن الله^(٩) يقدر أن يفعل في الوقت صلاحاً هو أصلح الأشياء للإنسان ولا يوصف بالقدرة على مثله يكون معجزاً ربه ؟ ١٥

فلا بد من : بلى .

فقيل له : فإنك وإن أثبت قدرة على أمثال ما فعل ، فإذا لم تصفه بالقدرة على ما هو أصلح له من هذا ، وصفته بالعجز أيضاً .

ثم يقال له : أليس أن من لم يصف الله تعالى بالقدرة على لطف يؤمن به من علم أنه ٢٠

(١) «...» زك : - . (٢) زك : مجرد . (٣) أت : ذلك كله . (٤) ك : فإن قال ، ز : فإن قيل .

(٥) ت : - . (٦) زك : ما به من هذا . (٧) ك : - . (٨) أت : - . (٩) ت : زك : + تعالى .

يؤمن^(١) ، يكون^(٢) واصفاً له بالعجز ؟

« فإذا قال : نعم ،

قيل : فكذا من لم يصف الله تعالى بالقدرة على لطف يؤمن به من علم أنه لا يؤمن^(٣) ،
يكون واصفاً له بالعجز^(٤) ، كما أن من لم يصف الله تعالى بالقدرة على تحريك من يعلم أنه
لا يحركه ، « يكون واصفاً له بالعجز ، كمن لا يصفه بالقدرة على تحريك من يعلم أنه
يحركه^(٥) .

ثم يقال له : إذا كان له أمثال ، فلو جمع تلك الأمثال لهذا اللطف الذي حصل في
الوقت ، هل يحصل به الصلاح أم لا ؟

فإن قال : نعم ، فقد ترك قوله باللطف والأصلح^(٦) ، وقيل له : كان جمع تلك
اللطاف أصلح ، ولم يفعل ، فقد ترك الأصلح .

وإن قال : لا ، فلم يثبت بقدرته على تلك الأمثال قدرة على ما هو الأصلح^(٧) لهذا
الكافر من هذا الذي فعل ، وهو القول بتناهي القدرة .

ثم يقال : هلا جمع بين تلك اللطاف وإن كان لا يحصل بها الإيمان ليكون أشد
تعريضاً للإيمان كما فعل هذا اللطف ؟

فإن قالوا : لو جمع بين هذا الأصلح الذي فعل وبين ما هو من أمثاله^(٨) لم يحصل بها
الصلاح بل يكون ذلك أفسد للكافر .

قلنا : وبهذا تبين تمويهكم في الاعتراض على فصل التعجيز وإثبات نهاية المقدور على
ماقررنا . وتقرر بما أجبن لكم ألا يقدر في الوقت أن يفعل ما هو الأصلح له مما^(٩) فعل .

ثم نقول : وكيف يوجب انضمام ما يوجب الصلاح إلى ما يوجب^(١٠) مفسدة ؟ ولو جاز

أن يحصل الفساد بالصلاح لجاز أن يحصل الصلاح بالفساد وكل شيء يسبب ضده ، وهذا
خروج عن المعقول .

فإن قالوا : مثل هذا جائز ؛ فإن قَدراً من الدواء نافع^(١١) ، ومثل قدره من عين ذلك
الدواء أيضاً^(١٢) نافع ، وكذا الثالث والرابع إلى ما لا نهاية له ، ولو^(١٣) جمع بين ما هو نافع
وبين ما هو نافع حتى زاد على القدر لأوجب المضرة دون المنفعة ، فكذا هذا

قلنا : هذا الكلام^(١٤) بُني على قواعد أهل الطبائع ، حيث يجعلون الأدوية نافعة
والسوم ضارة ، وعندنا : الضار النافع هو الله تعالى ، غير أنه أجرى العادة أنه ينفع عند
شرب قدر من الدواء ويضر^(١٥) عند شرب أكثر منه ، ولو كان أجرى العادة على غير هذا
الوجه لكان جائزاً^(١٦) ، ولو قلب^(١٧) الآن العادة كان أيضاً في حدِّ الممكنات ، فلا نسلم إذاً أن
انضمام^(١٨) / ما هو نافع إلى ما هو نافع يوجب المضرة ، وهذا أيضاً قلب المعقول كالأول .

[١٦٨ ب]

بهذا الجواب دفع أبو الحسن الأشعري كلامهم .

وأجاب الشيخ الإمام^(١٩) أبو منصور الماتريدي^(٢٠) رحمه الله^(٢١) عن هذا الكلام فقال :
إن ضم^(٢٢) النفع إلى النفع لا يضر ، إنما يضر ضم ما ليس بنفع إلى النفع في التقدير وبه تقدير
النفع للعليل ، وههنا القول إنه لا غاية لما به الصلاح ، وثمة^(٢٣) لما به النفع غاية ، لذلك
اختلف الأمران .

وشرح هذا الكلام والكشف عنه أن النفع في الحقيقة دفع الحاجة ، والحاجة نقص
يتمكن في الذات ، وذلك^(٢٤) كنقص الجوع وألم البرد والعلّة الحادثة . ثم كل نقص في ذات^(٢٥)
مقدر^(٢٦) ، فإن الحمى مثلاً تحدث غلبة الحرارة على البدن ، ولتلك الغلبة وزوال مزاج البدن
عن الاعتدال الذي أوجب هذا المرض قدر مقدر قد يكون^(٢٧) قوياً وقد يكون ضعيفاً ،
فقدر ما يغلب تلك الحرارة من المبرّدات ويعيد^(٢٨) المزاج إلى الاعتدال معلوم ، فإذا وجد

(١) ز: على الهامش . (٢) زك: - . (٣) زك: لو . (٤) ز: هذا كلام . (٥) زك: ويضره .

(٦) ز: جائز . (٧) ز: ولو قلت . (٨) ز: إذ انضمام . (٩) ز: أ: - . (١٠) أ: - .

(١١) ك: + تعالى . (١٢) زك: إن انضم . (١٣) زك: وثم . (١٤) أ: وذاك . (١٥) أ: في ذاته .

(١٦) ت: مقدراً . (١٧) زك: قدر مقدور يكون . (١٨) زك: ويصير .

(١) ت: أنه لا يؤمن . (٢) أ: زك: - . (٣) زك: لا يؤمن به . (٤) «...» ت: - .

(٥) «...» أ: على الهامش . (٦) ز: وأصلح . (٧) زك: أصلح . (٨) ز: أمثال . (٩) زك: بما .

(١٠) أ: يوجبه .

تناول ذلك القدر في نفسه يقع على معنى أنه دفع الحرارة الغالبة التي أوجبت في البدن نقص^(١) المرض وزوال الاعتدال ، فإذا ضَمَّ^(٢) إلى هذا القدر ما يزيد عليه فتلك الزيادة ليس عملها في دفع تلك^(٣) الحرارة التي حصل بها المرض ، لأن ذلك حصل بالقدر المقدّر ، بل عمل الزيادة في إثبات زيادة تبريد يزيل الاعتدال ، إذ فعله التبريد لا النفع^(٤) ، وإنما يحصل النفع والضرر لاختلاف حال الحل فيحدث به مرض آخر ويحتاج إلى دفعه ، فكانت الزيادة ضارة لا نافعة ، فأما إلى القدر الذي يقاوم الحرارة فكل جزء منه يدفع شيئاً من أجزاء الحرارة فيكون دافعاً للنقص^(٥) ، فيكون نافعاً . فهذا معنى قوله - رحمه الله - : إن ضمّ النفع إلى النفع^(٦) لا يضرّ ، إنما يضرّ ضمّ^(٧) ما ليس بنفع إلى النفع . فأما ما هو صلاح في الدين فليس له حد^(٨) ولا نهاية ؛ إذ ما من صلاح^(٩) إلا ويؤتوم ما هو أصلح منه ، فإذا لم يكن للصلاح في نفسه نهاية لا يتصور حصول ضد الصلاح بالمجاورة عن القدر المقدّر له ، بل كلما ضمّ صلاح ١٠ إلى صلاح ازداد الصلاح . وإذا لم يكن للصلاح نهاية ، لم يكن لأسباب الصلاح نهاية ، فمن أثبت لأسباب^(١٠) الصلاح الداخلة تحت قدرة الباري جلّ وعلا نهاية ، فقد قال بنهاية مقدوره ، وهو إثبات العجز ، وهو باطل .

وليس هذا من الشيخ أبي منصور رحمه الله بتسليم أن الدواء نافع ، بل النافع هو الله تعالى ، إلا أنه جعل سبباً للنفع ، غير أنه رحمه الله من دأبه أنه كثيراً ما يسلم تسليم جدل ١٥ ما لا يقول به .

ثم نبين مع ذلك فساد^(١١) استدلال الخصوم ليكون ذلك أبين لضلالتهم وجهالتهم وأغيط لهم . وكيف نسلم ذلك وقد ثبت^(١٢) أن الضار والنافع في الحقيقة هو الله تعالى^(١٣) . وقد ذكر ذلك هو^(١٤) رحمه الله في مواضع من كتبه . وقد روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه^(١٥) أنه قال : الطبيب أمرضي ، وروى عن عمر « رضي الله عنه »^(١٦) أنه نهي ٢٠ عن أكل الجبن وقيل له إنه يضر فقال : لو علمت^(١٧) أنه يضرني لعبدته . وهذا إخبار منه^(١٨)

- (١) زك : بعض . (٢) ز : مكررة . (٣) ك : - . (٤) ز : بدلاً النفع . (٥) ز : للنقص .
(٦) زك : - . (٧) ت : إنما يضرهم . (٨) ز : خز . (٩) ز : صالح . (١٠) ك : الأسباب .
(١١) ز : فساداً . (١٢) أ : فقد . (١٣) أ : جلّ جلاله . (١٤) ز : زك : - .
(١٥) ز : زك : رضوان الله عليه . (١٦) « ... » زك : - . (١٧) أ : لو كنت أعلم .
(١٨) زك : + رضي الله عنه .

أن الضار في الحقيقة هو الله تعالى . إلا أنه رحمه الله^(١) جرى معهم في الظاهر وأراهم بطلان ما يتعلّقون به لو كان الأمر على ما يزعمون ، وهذه طريقة^(٢) لأهل النظر مسلوكة ، والله الموفق .

وبما مرّ أن الصلاح في نفسه يتزايد ، يظهر بطلان تشبيههم تعجيز الله تعالى بإثبات ٥ النهاية لمقدوره بأن أحداً^(٣) لا يقول : الله تعالى قادر على صدق أصدق من القرآن ولا على أصغر من الجزء الذي لا يتجزأ^(٤) ؛ / وهذا لأننا بينا أن الصلاح يتزايد والصدق لا يتزايد ، وكذا أصغر^(٥) من الجزء محال وجوده ، فكان إثبات القدرة على ذلك إثباتاً للقدرة على المحال ، وفيما نحن فيه الأمر بخلافه ، إذ هو متزايد في نفسه ، وقصر القدرة على قدر مقدّر بما يتزايد في نفسه إثبات للعجز عما وراءه ؛ كمن يقول إن الله تعالى لا يقدر على أن يزيد على ١٠ العالم شيئاً ولا أن يخلق لزيد ولداً آخر .

والدليل على كون الصلاح متزايداً^(٦) في نفسه أن من ردة كل حاجة لإنسان كان ذلك أصلح له من أن يقضي له حاجة^(٧) واحدة ، وكذا لو كان الله تعالى افترض من العبادات أقل مما افترض وجعل ثوابها^(٨) أكثر مما جعل ، لاشك أن ذلك كان أصلح^(٩) ، على أن^(١٠) من أنكر كون المصلحة متزايدة في نفسها فقد أنكر المشاهدة ، وإذا ثبت تزايدها كان قصر القدرة على ١٥ قدر منها مقدّر إثباتاً^(١١) للعجز عما وراءه .

ثم نقول له^(١٢) : فصل الجزء الذي لا يتجزأ^(١٣) دليل خصمك لو عقلت ؛ فإن خصمك يقول : كما أثبتنا الابتداء منتهاً إلى ما لا أصغر منه ، فكذلك ثبت الابتداء في الصلاح « منتهاً إلى حد لا يكون في الصلاح »^(١٤) أقل منه ، ثم كما^(١٥) أن جزءاً لا يتجزأ لا يزداد عليه جزء إلا والله عليه من القدرة^(١٦) أن يزيد^(١٧) عليه آخر^(١٨) إلى ما لا يتناهي ، فكذلك ما من صلاح يوجد إلا والله^(١٩) عليه من القدرة أن يزيد عليه^(٢٠) آخر إلى ما لا يتناهي ، فصار ٢٠

- (١) ز : + تعالى . (٢) زك : طريق . (٣) ز : بأن الهدا . (٤) زك : الذي يتجزأ . (٥) ز : صغر .
(٦) ز : متزايد . (٧) أ : حاجة له . (٨) ت : - . (٩) أ : مشطوبة . (١٠) أ : - .
(١١) ك : ايئناً . (١٢) زك : - . (١٣) زك : الذي يتجزأ . (١٤) « ... » ز : - . (١٥) ت : ثم كان .
(١٦) زك : والله تعالى قدرة . (١٧) أ : وأن يزيد ، ت : وأن يزد . (١٨) ز : أخرى .
(١٩) أ : ك : + تعالى ، ز : والله تعالى . (٢٠) زك : فيه عليه .

تبصرة الأدلة

القول بتناهي الصلاح وسلب قدرة الله تعالى على^(١) أن يزيد على قدر^(٢) مقدّر تعجيزاً له ؛ كما في أجزاء الجسم كان القول ببلوغ الأجزاء غاية لا يقدر^(٣) الله تعالى على الزيادة عليها تعجيزاً ، والله الموفق .

ثم ما يزعمون أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على صدق أصدق من القرآن ، شيء بنوه على أصلهم الفاسد ، فأما صدق الله تعالى فغير داخل تحت القدرة ، وكذا القرآن ، على مامرّ ، والله الموفق .

ثم نقول لهم : أليس أن الله تعالى كان قادراً على أن يميت قبل البلوغ كل من يعلم منه الكفر بعد البلوغ ؟

فإن قالوا : لا^(٤) ، فقد عجزوه .

وإن قالوا : نعم ، فقد أثبتوا له القدرة على الأصلح ؛ إذ^(٥) كانت الإمامة أصلح له في هذه الحالة لما يحصل له بها النجاة من الخلود في أسفل دركات النيران .

وإن عادوا إلى تجاهلهم أن التعريض لأعلى المنزلتين كان أصلح له^(٦) ، عدنا إلى ما أجبنا .

وكذا الله تعالى قادر^(٧) على ألا يركّب فيهم العقول .

ثم نقول : أليس أن الله تعالى أعطى الكافر قدرة الكفر^(٨) ؟

فلا بدّ من : بلى .

قيل : فأى الأمرين أصلح ، ألا يعطي له القدرة^(٩) ، إذ علم أنه يكفر ، أو أن يعطي القدرة ؟

فإن قال : الأصلح له^(١٠) ألا يعطي له القدرة ،

أبو المعين النسفي

قلنا : فإذا أعطى^(١) فقد ترك الأصلح^(٢) ، وكذا إذا^(٣) كان قادراً ألا يعطي^(٤) ، فكان إذا قادراً على أن يفعل به ما هو الأصلح ، ولم يفعل إذا أعطى القدرة .

وإن قال : الأصلح له أن يعطي القدرة مع علمه أنه يكفر بها لا محالة ، فقد كابر وعاند .

وإن عادوا إلى فصل التعريض فقد سبق الكلام فيه .

وإن قالوا : لو لم يعطه القدرة لم يبق مكلفاً .

قلنا : وأي ضرر عليه بخروجه^(٥) عن التكليف ؟ بل له فيه أعظم نفع ، حيث لم يستحق العذاب المؤبد .

ثم نقول : أليس أن قولكم أن القدرة تصلح للضدين وأن كل ما^(٦) لا^(٧) يصلح لصد^(٨) لا يصلح لصدّ ذلك الصدّ ، بل ما لا يصلح للضدين فهو اضطرار ؟

فلا بدّ من : بلى ،

قيل : أتقولون^(٩) إن الله تعالى مضطراً مختار ؟ وهل يفعل ما يفعل عن قدرة أم لا ؟

فلا بدّ من القول بأنه^(١٠) تعالى قادر يفعل ما يفعل عن اختيار وقدرة .

قيل^(١١) : أليس أن الله تعالى أثبت لنفسه القدرة على ما لو فعل لكفر به عباده كلهم بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ ﴾ وقوله^(١٢) : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ ؟

فلا بدّ من : بلى .

(١) ك : مكورة . (٢) ز : أصلح . (٣) ت : إذ . (٤) ز : أن يعطي . (٥) ز : يخرج .

(٦) ز : كلما . (٧) ز : . . (٨) ت : لصدّه . (٩) أ : لتقولون . (١٠) أ : أنه .

(١١) ز : . . (١٢) أ : تعالى .

(١) أ : عن . (٢) ز : قدرة . (٣) ز : لا يقوى . (٤) ز : . . (٥) ت : زك : إذا .

(٦) ز : كان له أصلح . (٧) ز : قادراً . (٨) أ : للكفر . (٩) أ : للقدرة . (١٠) أ : . .

قيل : إذا كان قادراً على ما لو فعل لكفر به الخلق ، فهل [تصفونه]^(١) بأنه قادر على ما لو فعل لآمن به الخلق ؟

فإن قالوا : لا ، فقد قَصَرُوا قدرته ، على أحد الضدَّين ، وهو عندهم اضطرار ، والقول به كفر .

وإن قالوا : نعيم ،

قلنا : فإذا لم يفعل فقد ترك ما هو الأصلح لهم .

فإن قالوا : لم يفعل ذلك لأنه لو فعل ثم آمنوا لكان ثواب إيمانهم أقل أو لم يكن لإيمانهم ثواب .

قلنا : ما قولكم إنَّ القليل من الثواب على الإيمان أصلح لهم « أم الخلود في النار ؟

فإن قالوا : القليل من الثواب كان أصلح ، فقد أقرُّوا أنه ترك ما هو الأصلح لهم »^(٢) .

وإن قالوا : الخلود في النار أصلح ، فقد تجاننوا وجعلوا نفوسهم^(٣) ضحكة للخلق .

ثم نقول لهم : إذا كانت قدرة الكفر وقدرة الإيمان واحدة ، وقد أعطى الله^(٤) كلاً من המתحنيين تلك القدرة ، فلمَ قلتم إنه تعالى فَعَلَ بعباده ما هو الأصلح لهم ، وهو لم يعطهم إلا ما هو صالح للأمرين جميعاً ؟ خصوصاً في حق من علم أنه يكفر « ولا يؤمن ، وبم كنتم أولى من يقول إنه فعل بعباده ما هو الأفسد لهم إذ أعطاهم ما يحصلون به الكفر ؟ خصوصاً في ١٥ حق من علم أنه يكفر »^(٥) ، وهذا مما لا انفصال لهم عنه ، والله الموفق .

ثم مآل مذهبهم إلى أن الله تعالى لو بقى محمداً ﷺ لحظة بصر وراء الساعة^(٦) التي قبض روحه فيها لَكَفَرَ بالله^(٧) وعصاه ، وكان قبْضُ روحه في تلك الساعة أصلح له ، وكذا في كل رسول ونبي وولي وصديق ، فكان بقاء الرسل والأخيار^(٨) مفسدةً لهم وللخلق^(٩) ، وبقاء

(١) في الأصول : تصفون . (٢) «...» زك : - . (٣) ت : أنفسهم ، أ : مصححة على الهامش .

(٤) أ : فقد . (٥) أ : زك : - . تعالى . (٦) «...» ك : على الهامش . (٧) ز : لساعة .

(٨) زك : - . تعالى . (٩) ت : والأحياء . (١٠) ز : على الهامش .

إليس^(١) والأشرار أصلح لهم وللخلق . وهذا قول لا يحتمل قلب مؤمن سماعه لفظاعته في نفسه وبشاعته في ذاته ، والله^(٢) خصيم من هذا قوله في رسله وأنبيائه المصطفين وأوليائه وعباده الأبرار ، ونسأل الله العصمة عن الضلالة^(٣) والتادي في الغي والجهالة .

فأما ما اعتدوا عليه من الشُّبه فنقول : قولهم إنا وجدنا الحكيم إذا^(٤) كان آمراً بطاعته حجباً لها مريداً^(٥) ، فلن يجوز^(٦) أن يمنع المأمور ما يصل به إلى طاعته ، إلى آخر ما حكينا ، كلام باطل من وجوه :

أحدها أنه استدل على هذا بالشاهد من غير إثبات التسوية ، فيقال له : هَبْ أن الأمر في الشاهد كان^(٧) على ما زعمت ، ولكن لِمَ^(٨) ينبغي « أن يكون الأمر كذلك »^(٩) في الغائب^(١٠) ، وبأي معنى تجمع بينهما ؟

١٠ فإن زعمت أن كل ما ثبت في الشاهد كان إثباته في الغائب واجباً من غير اعتبار المعنى ، فذلك باطل . وقد بينا قبل هذا أن من رأى عبده يذني بأتمته فلم يمنع ، مع القدرة على المنع ، بل اشتغل بتهيئة أسباب^(١١) ذلك ، كان ديوثاً سفيهاً ، وفي الغائب الأمر بخلافه^(١٢) . « وكذا في »^(١٣) الشاهد « لا قدرة لفاعل ما على إيجاد الأجسام »^(١٤) ، وإنما يقدر الفاعل في الشاهد^(١٥) على بعض الأعراض ، وعندكم لا يقدر أيضاً إلا^(١٦) على إثبات الأفعال ١٥ في محال هي الأجسام ، فلو قسم^(١٧) الغائب على الشاهد لبطل القول بخلق الأجسام ، وهو قول الدهرية . وإن أثبت^(١٨) « ذلك »^(١٩) في الغائب^(٢٠) ، وإن امتنع إثبات^(٢١) مثله في الشاهد ، أبطلتم كلامكم .

ثم يقال : على أي حكيم يجب ما ذكرت من بذل جميع ما في مقدوره لمن^(٢٢) دعاه إلى طاعته وطلب رجوعه عن معصيته ؟ أعلى حكيم محتاج إلى طاعة المطيع ورجوع^(٢٣) العدو

(١) زك : - . عليه اللعنة . (٢) أ : تعالى . (٣) ز : الضلال . (٤) زك : - . (٥) ت : ومريداً .

(٦) زك : فإن لم يجوز . (٧) ت : - . (٨) زك : - . (٩) «...» ت : مكرر .

(١٠) «...» ز : - . ك : في الغائب كذلك . (١١) ز : إثبات . (١٢) ز : بخلاف . (١٣) «...» ز : - .

(١٤) ت : أجسام . (١٥) «...» أ : على الهامش . (١٦) ت : - . (١٧) ز : قسم . (١٨) أ : أت : ذاك .

(١٩) «...» ز : - . (٢٠) زك : - . (٢١) ز : من . (٢٢) ك : ورجوعه .

تبصرة الأدلة

عن العداوة ، متمرّز بكثرة أعوانه وأنصاره وتكاثف^(١) حزبه وأوليائه ، دليل عند كثرة أعدائه ، أم^(٢) على حكيم مستغن عن طاعة غيره إياه ، عزيز في ذاته قوي في سلطانه ، لا يضعفه كثرة الأعداء ولا يقويه كثرة الأولياء ؟

فإن قالوا^(٣) بالأول فهو مسلم ، ولكن لا وجه إلى تعديته إلى الغائب .

/ وإن قالوا بالثاني فهو ممنوع . [١٧٠ أ]

ثم نقول لهم^(٤) : لو كان الأمر على ما ذكرتم^(٥) أن الأمر كان^(٦) مريداً لطاعة المأمور ، محباً لها ، وكذا الرجوع^(٧) العدو لكان ماقلت مسلماً ولكن^(٨) يعطي لا محالة ويبذل^(٩) ما يحتاج إليه المأمور للامتنال . ولكن لم قلتم إن الباري جل^(١٠) وعلا مريد لطاعة الكافر وإن أمره بها ، ومريد لرجوع العدو وإن دعاه إلى الرجوع ونهاه عن العداوة والعصيان ؟ ولم قلتم إن الحكيم إذا كان أمره لمن علم أنه لا يأتمر ، لإلزام الحجة لا لتحصيل المأمور به ، أنه يجب عليه بذل ما ذكرت ؟

ثم نقول : إن أمر الله تعالى للكافر^(١١) بالإيمان ونهيّه إياه^(١٢) عن الكفر ، مع علمه أنه يكفر ولا يؤمن ، ما كان ليفعل ، إذ في فعله تجهيله وتكذيبه^(١٣) فيما أخبر بقوله تعالى^(١٤) : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ ... الآية . ومن أراد ذلك وأعان عليه وبذل لتحصيل ذلك أقصى ما في مقدوره كان^(١٥) من أسفه السفهاء حيث بذل مقدوره في إزالة مملكته وإبطال سلطانه ومقدرته ، بل كان لإلزام الحجة عليهم واستيجابهم التعذيب في النيران بعصيانهم إياه^(١٦) ليصير ما يتحقق به علمه ويتأكد خبره من تعذيبهم خالداً مخلداً ، عدلاً منه وحكمة . وإذا كان الأمر على ذلك لم يكن بذله أقصى ما في مقدوره ونهاية ما في قوته واجباً ، بل إعطاء قدر^(١٧) ما يصح به التكليف كاف . وقد مرّ تقرير هذا في مسألة^(١٨) الإرادة .

(١) ز : وتكاثف . (٢) ز : - . (٣) زك : قال . (٤) ت : - . (٥) زك : ذكرت . (٦) ز : - . (٧) ز : الرجوع . (٨) ك : ولكن . (٩) ز : وتبدل . (١٠) ز : جلا . (١١) ت : للكافرين . (١٢) ت : إياهم . (١٣) ت : تكذيبه وتجهيله . (١٤) زك : - . (١٥) زك : لكان . (١٦) زك : - . أ : فوق السطر . (١٧) أ : قدرة . (١٨) ز : في سبيله .

أبو المعين النسفي

وهكذا الجواب عن قولهم إن من اتخذ ضيافة لرجل وأمره بحضوره وأراد ذلك وعلم^(١) أنه لو دعاه يبشر وملاينة لحضر وحصل مراده ، ولو فعل ذلك بغلظة وعبوس لم يحضر ، فإننا نقول لهم : نعم ، لو أراد حضوره لكان الأمر على ما زعمتم^(٢) ، ولكن لم قلتم^(٣) إنه تعالى أراد الإيمان من الكافر ؟ وكذا ذلك فيمن ينتفع بحضور المدعو وإجابته ، وههنا الأمر بخلافه . وكذا الأمر هنا^(٤) لإلزام الحجة لا لحصول المأمور به على ما قرّرنا ، والله الموفق .

وما زعموا أن منع^(٥) ما بالغير إليه حاجة من غير أن ينتفع المانع بالمنع أو يتضرر بالإعطاء بخل^(٦) ، فاسد ؛ فإننا نقول : منع ما هو حق للمحتاج قبل المانع أم منع ما ليس بحق مستحق للمحتاج ؟

فإن قال بالأول فهو مسلم^(٧) ، ولكن لانسلم أن للعبد على الله^(٨) حقاً مستحقاً .

وإن قال بالثاني فهو ممنوع .

ثم نقول^(٩) : الجود ما هو بذل^(١٠) ما هو واجب على الباذل أم بذل ما ليس بواجب عليه ؟

فإن قال بالأول ظهرت مكابرتة ، لما أن من قضى ديناً عليه لا يعدّ جواداً .

وإن قال بالثاني ، قيل^(١١) : أتقول إن الله تعالى^(١٢) جواد متفضل ذو فضل على

العالمين ؟

فإن قال : « لا ، فقد »^(١٣) أنكر النصوص وخالف الإجماع ووصفه بالبخل ؛ إذ كل

حي^(١٤) عالم ليس بجواد فهو بخيل .

وإن قال : نعم ، أقر أنه تعالى يفعل ما يفعل بعباده غير مؤد^(١٥) حقاً واجباً عليه ،

وأنه لا حقّ لغيره قبله ، بل يعطي ما يشاء من يشاء فضلاً منه ، ويحرم من يشاء ما يشاء بعده ، وهو الحكيم في ذلك كله .

(١) ز : واعلم . (٢) زك : كما زعت . (٣) زك : قلت . (٤) زك : ههنا . (٥) ت : فوق السطر . (٦) ز : نخل ، ك : بخل . (٧) أ : فلم . (٨) زك : + تعالى . (٩) زك : ثم يقال له . (١٠) ز : يدل . (١١) أ : ت . (١٢) زك : إنه تعالى . (١٣) « ... » ز : - . (١٤) زك : - . (١٥) ت : غير موجود .

ثم نقول : ما ذكرت فاسد من وجه آخر ؛ لأن ما اعتبرت به من الشاهد غير موجود ؛ وهو من لا يضره الإعطاء ولا ينفعه المنع ، لأن بالإعطاء ينتقص ماله ، وبالمنع لا ينتقص ، واعتبار الغائب بشاهد لا يتحقق ثبوته ، فاسد .

ثم نقول : الجواد المتفضل من أعطى ما^(١) ليس عليه إعطاؤه « وكان له ألا يعطي ، وعلى مذهبهم لا يتصور أن يعطي الله أحداً ما ليس عليه إعطاؤه »^(٢) ؛ إذ كل ما يفعل هو الأصلح بخلقه على التعيين^(٣) ، وفعل ذلك واجب عليه ، فلم يكن الله تعالى عندهم جواداً^(٤) ولا متفضلاً ولا ذا فضل ولا منعاً ولا حسناً ، وهذا كله تكذيب الله تعالى ورسوله وجميع المسلمين في وصفهم الله تعالى بذلك ، وإزالته^(٥) فيما وصف به نفسه بهذه الصفات منزلة المتصلف بما لا تصاف^(٦) له به ، المحب أن يُحمد بما لم يفعل^(٧) ، الطالب شكر ما لم ينعم ، وهذا كله مذموم . ثم الله تعالى وإن كان لا يتضرر بإعطاء^(٨) ما قدر عليه من الأصلح ولا ينتفع بالمنع ، فهو الجواد الكريم ، إلا أن الحكمة في منعه^(٩) لما فيه من تحقيق ما أخبر وعلم « على ما^(١٠) أخبر وعلم »^(١١) ، وجود الله تعالى لا يمنع حكته ولا ينقصها ، وكذا رأفته ورحمته ، والله الموفق .

[١٧٠ ب]

ثم نقول لهم : لماذا منع الله تعالى أبا جهل^(١٢) ما أعطى من الألطاف والمصالح المصطفى صلى الله عليه^(١٣) وسلم ؟ ولا شك أنه لو لم يمنع « لكان ذلك أصلح له ، أفصار بخيلاً بذلك^(١٤) المنع » أم لم يصر بخيلاً لِمَا أنه كان يضره الإعطاء أو ينفعه المنع ؟

فإن قالوا : صار بخيلاً ، كفروا .

وإن قالوا : لم يصر بخيلاً لما أن الإعطاء كان يضره أو المنع كان ينفعه ، كفروا أيضاً ، حيث جعلوه محلاً للحاجات ينتفع بدفعها ويتضرر بانعدام ما يدفعها .

وإن قالوا إن الله تعالى ما فضل محمداً^(١٥) على أبي جهل^(١٦) بشيء بل أعطى كلاهما ٢٠

غاية ما في مقدوره من الأصلح ؛ إذ ليس له أن يعطي شيئاً أحداً يحرم غيره^(١) ذلك الشيء لما فيه من البخل والميل والمحابة^(٢) في حق من أعطاه ذلك ، فكان^(٣) أبو جهل^(٤) ممن أنعم الله عليه كما أنعم على النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وهذا محال .

فإن عارضوا ببيان طريق الدين وإرسال الرسل والأمر والنهي ، فذلك غير لازم لأن ذلك كله لإلزام الحجة عليه لا غير . ثم^(٥) قد بينّا أن الوصف بالبخل يتحقق منهم لامناً ، والميل والمحابة يكون فيما يجاوز الفاعل حد الحكمة ويفضل من يفضل لهواه^(٦) .

ثم نقول لهم : ما لكم توجبون التسوية وقد سمعتم قول الله^(٧) : ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، وقوله^(٨) : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ وقوله^(٩) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ ﴾ وما لكم توجبون التسوية^(١٠) بين هؤلاء وبين من أخبر عنهم بقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ وكيف يسوي بين من قال الله^(١١) فيهم : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ وبين من قال فيهم : ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ أو بين من قال فيهم : ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ وبين من قال فيهم : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ أو بين من قال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ وبين من قال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ ؟

وما يزعمون أن ما فعل بالفريقين مما ذكر في الآيات كان بطريق المثوبة للمؤمنين وبطريق « العقوبة للكافرين ، فاسد ؛ لأننا نقول : ما فعل من^(١٢) ذلك بالمؤمنين بطريق « الثواب هل^(١٣) كان به فضل^(١٤) معونة على الخير والطاعة أم لا ؟

فإن قالوا : نعم .

قيل : ولم لم يعطيه ذلك قبل استحقاقه بطريق الثواب وهو أنفع له وأصلح ؟ فقد

(١) ت : يحرم عنه . (٢) زك : والمحابة . (٣) أ ت : وكان . (٤) زك : + عليه اللعنة .

(٥) ز : فوق السطر . (٦) أ ت : بهواه . (٧) زك : + تعالى . (٨) زك : + تعالى .

(٩) زك : + تعالى . (١٠) زك : . . . (١١) زك : + تعالى . (١٢) ك : . . . (١٣) «...» ز : . . .

(١٤) ك : . . . (١٥) ز : + به .

(١) ك : من . (٢) «...» زك : . . . (٣) ك : اليقين ، ز : التعيين . (٤) ز : جواد .

(٥) أ : + كلمة غير مقروءة . (٦) زك : لا يضاف . (٧) ت : لا يفعل . (٨) أ ت : في إعطائه .

(٩) ز : معنه . (١٠) ت : فوق السطر . (١١) «...» زك : . . . (١٢) زك : + عليه اللعنة .

(١٣) زك : + وعلى آله . (١٤) «...» ز : . . . (١٥) زك : + ﷺ . (١٦) زك : + عليه اللعنة .

منعه^(١) الأصلح إذا^(٢) قبل استيجابه ذلك بفعله .

وإن قالوا : ليس يحصل به فضل معونة .

قيل : لا فائدة إذا به ولا منة ولم يكن هو نعمة ، فلا معنى^(٣) لجعله^(٤) ثواباً .

وكذا يقال : هل^(٥) هذا المعنى بحيث لو فعل بالكافر لآمن ؟

فإن^(٦) قالوا : لا ، فإذا لا فائدة فيه فلا يصلح ثواباً .

وإن قالوا : نعم .

قيل : فقد منع الكافر ذلك . فأما^(٧) ما فعل بالكافر فنقول : أبقى الكفار^(٨) بعد ما فعل بهم « ما فعل »^(٩) من الختم والطبع وما ذكرنا ممتحنين « أم لا »^(١٠) ؟

فإن قالوا : لا ، فقد جعلوهم فيما يعتقدونه^(١١) ويفترون به على الله تعالى ويرتكبون من أنواع المعاصي معذورين ، وجعلوا هذه الأفعال لهم غير [جائزة]^(١٢) المؤاخذة ، والقول^{١٠} بذلك كفر وخروج أيضاً عن إجماع أهل القبلة .

وإن قالوا : هم بعد ما فعل بهم من الختم والطبع وغير ذلك ممتحنون .

قلنا : فإذا^(١٣) كانوا ممتحنين فأى الأمرين أصلح لهم / في الدين ، وجود^(١٤) هذه المعاني أم ارتفاعها ؟ [١٧١ أ]

فإن قالوا : وجودها ، جعلوا بما هو من الله عقوبة لهم من ختم القلوب وطبعها وجعل^{١٥} الغشاوة على أبصارهم أصلح لهم في الدين من تركها ، وهذا جهل عظيم .

وإن قالوا : عدمها ، فقد أقرّوا أنه تعالى يفعل بالممتحنين ما ليس بأصلح لهم^(١٥) في الدين ، وقد هدموا جميع قواعدهم .

(١) أت : منع . (٢) زك : . . . (٣) ت : . . . (٤) ت : لجهله . (٥) زك : . . .
(٦) ك : على الهامش . (٧) زك : وأما . (٨) أت : الكافر . (٩) «...» زك : . . . (١٠) «...» زك : . . .
(١١) زك : يعتقدون . (١٢) في الأصول : جائز . (١٣) ز : فإذا . (١٤) ت : ووجود .
(١٥) ك : . . . ز : له .

ثم يقال : وأي ضرر عليهم في الختم والطبع ولم يتألموا بها في الدنيا بل انتفعوا بها ، حيث^(١) كانا أصلح لهم في أمر دينهم ، حتى يعاقبهم^(٢) الله^(٣) بذلك على^(٤) ارتكابهم معصيته وكفرهم بآياته ؟ ولا ضرر عليهم في الآخرة « بهذا الختم الموجود في الدنيا ، إذ صار أصلح في الدين ، وما هو أصلح في الدين سبب نفع الآخرة »^(٥) . ولا جواب لهم عنه بأفصح من السكوت ، والله الموفق .

ثم أفضى بهم تماديهم في الضلال إلى أن زعموا أن الله تعالى لم يفضل أحداً على أحد بإعطاء زيادة العقل ، وعقول الناس كلها في الخلقة مستوية ، مع ما يرى ويعاين من وفور عقول بعض الناس وجودة قرائحهم وقوة أذهانهم ، وقلة عقول البعض وبلاهة أفهامهم وكلال خواطرهم ، بحيث يحرز^(٦) واحد من أنواع العلوم وفنون الآداب^(٧) وودائع العقول وخزائن الأفهام في مدة لا يقدر من وقع منه بالطرف الأقصى^(٨) من البلادة والغباوة على إحراز جزء من ألف جزء في^(٩) أضعاف تلك المدة . ولو لم يكن هذا تجاهلاً « فلا تجاهل »^(١٠) في العالم^(١١) . ولو جاز ذلك لجاز لآخر^(١٢) أن يقول : إن الله تعالى سوى بين الناس في الحسن والدمامة والطول وقصر القامة وقوة البطش ورباطة الجأش والضعف والجبن وغير ذلك مما لا يحصى كثرة ، وكل ذلك تجاهل . ومذهب يفضي بصاحبه^(١٣) إلى ارتكاب مثل هذه المحالات ويبدو عواره للبداية كل هذا الظهور ، كان حقيقاً على العاقل أن يستعيز بالله^(١٤) منه ويسأله العصمة عن الوقوع فيه وفي أمثاله .

ثم لما كان من^(١٥) مذهبهم أن ليس لله تعالى أن يختص برحمته ونعمته وتوفيقه وإصلاحه من يشاء ، بل الواجب عليه أن يسوي بين كل عباده في ذلك إلا ما استحقه أحد بطاعته ، فكذلك ليس له أن يختص أحداً^(١٦) منهم بألم لم يفعل بغيره مثله إلا إذا كان ذلك أصلح له^(١٧) في الدين أو استحقه لمعصية^(١٨) ، فأما لا على ذلك الوجه فهو محال .

(١) أت : وحيث ، أ : على الهامش . (٢) أت : ليعاقبهم . (٣) أت : + تعالى . (٤) ز : . . .
(٥) «...» ك : على الهامش . (٦) أت : يحرز به . (٧) زك : الأدب . (٨) ت : لأقصى .
(٩) ت : وفي ، ز : من . (١٠) «...» أ : على الهامش . (١١) ز : والعالم . (١٢) ت : . . .
(١٣) ك : لصاحبه . (١٤) زك : + تعالى . (١٥) ز : . . . (١٦) زك : واحداً . (١٧) زك : . . .
(١٨) ت : بمعصية ، زك : بمعصيته .

فقيل لهم : إن الأطفال يتألمون ويتوجعون وتصيبهم الأمراض والأوجاع ولم يستوجبوا شيئاً من ذلك « بصنيعهم لما لا تصور للجريمة منهم ، وليس ذلك »^(١) بأصلح لهم في الدين ، إذ لا تكليف عليهم .

فتفرقت المعتزلة في الاعتراض على هذا ، فزعمت طائفة منهم أنهم يؤلمون ليتعظ بذلك^(٢) « الآباء والأمهات ومن^(٣) عاين ذلك من البالغين ..

قيل لهم : إن كان^(٤) ذلك^(٥) للبالغين أصلح ، فلا شك أن هذا الطفل يتضرر به في الدنيا ولا ينتفع به في الآخرة لما أنه^(٦) لا يصير ذلك داعياً له^(٧) إلى فعل طاعة أو الامتناع عن معصية لانعدام عقله للحال وعدم تصوّر^(٨) تذكره لذلك عند البلوغ ، أو لأنه ربما يموت قبل جزي التكليف عليه . وإثبات الأصلح لغير الصغير بما^(٩) هو مفسدة للصغير تناقض منكم بوجهين^(١٠) : أحدهما أن ما فعل بالصغير ليس بأصلح له ، فإذا فعل بشخص ما ليس بأصلح له فيكون هذا في حقه ظملاً وجوراً عندكم . والآخر أن عندكم من شرط الأصلح ألا يصير إعطاء الأصلح خارجاً عن الحكمة ، وفي هذا خروج عن الحكمة .

وزعم جمهورهم أن هذا أصلح لهذا الصغير لأنه يعوّضه « بذلك ثواباً مخلّداً في الآخرة ، ولا يجوز ألا يعوّضه ، لأنه لو لم يعوّضه^(١١) لكان ظالماً . والإيلام^(١٢) لمنفعة تحصل في العاقبة به حكمة ، كالأب يحجم صبيّة ويسقيه الأدوية الكريمة ، ويحسن ذلك لما فيه من ١٥ منفعة البرء / في العاقبة .

[١٧١ ب]

وهذا الكلام باطل من وجوه : أحدها^(١٣) أن كثيراً من الأطفال الذين تألموا في صغرهم ماتوا على الكفر ولا ينالون العوض في الآخرة ، وكان الله تعالى عالماً بعاقبة أمرهم عند إيلامهم ، فيكون الباري^(١٤) على هذا ظالماً على هذا الطفل حيث آلمه مع علمه أنه لا يعوّضه ، ولأن ما كان ظملاً^(١٥) بغير عوض ينعقد ظملاً وجوراً عند الوجود إلى أن يرضى من له الحق ٢٠

بالعوض ، فينعقد فعل الله^(١) للحال ظالماً ويصير^(٢) هو ظالماً إلى أن يزول أثر الظلم بإيصال العوّض . وكذا ما يكون ظالماً بغير عوض لا يزول عنه معنى الظلم ، وإن كان الفاعل قصد التعويض ، ما لم يرض بذلك من^(٣) له الحق ، ولا رضا من الصغير وقت الإيلام بالعوض .

وما ضرب^(٤) من المثال بفصل الحجاماة وسقي الأدوية فهو الذي يدل على بطلان مذهبه وفساد قولهم ؛ فإن الأب إنما لم^(٥) يخرج بذلك عن الحكمة وأطلق له ذلك الفعل إذا كان لا يقدر على تحصيل البرء والصحة بدون سابقة الإيلام بالحجاماة^(٦) والإضرار بسقي الأدوية الكريمة ، ولو فعل ذلك مع القدرة^(٧) على ذلك لعدّ^(٨) ظالماً سفيهاً جائراً . والله تعالى قادر على إيصال ذلك الذي يوصل إليه بطريق العوض بدون سابقة الإيلام ، « فينبغي أن يكون الإيلام^(٩) سفيهاً^(١٠) اعتباراً بالشاهد الذي هو معوّله .

١٠ فاعترض الكعبي على هذا وقال^(١١) : إن إعطاء ذلك بطريق الثواب أنفع للصبي^(١٢) من إعطائه ابتداءً بالتفضل ، لما في الإعطاء ابتداءً من حقوق المنّة ، وفي الوصول بطريق العوض من ارتفاعها ، لما لا منّة فيما ينال بطريق الأعواض ، والمنّة تنغصّ النعمة فيكون مانيل بطريق العوض أهناً وألذّ .

١٥ قيل : هذا كلام من عرف الله تعالى لا يستجيز من نفسه أن يخطر بباله فضلاً عن التكلم والاحتجاج بثله عند ملاقة الخصوم ؛ وذلك لأنّ النعم كلها من الله تعالى وله علينا المنّة العظمى وتلذّذ بالنعم^(١٣) بامتنانها ، ومن كانت منته عليه أوفر كان^(١٤) بذلك^(١٥) أسرّ وقلبه أفرح وعيشه ألذّ ، فلو^(١٦) كانت منته تهدم الصنيعة وتنغصّ النعمة ينبغي أن تكون نعمة الهداية منغصة مكدرة على المؤمنين حيث قال تعالى^(١٧) : ﴿ هُوَ بَلَّ اللَّهُ يَمَنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمُ لِلإِيمَانِ ﴾ . ثم لو عرف هذا التائه^(١٨) في دينه ، المتحير في أمره علة^(١٩) تنغصّ النعم^(٢٠) بالمر في الشاهد لما تكلم بهذا الكلام الشنيع مسمّعه ، الفظيع موقعه ؛ وذلك أن علة

(١) زك : + تعالى . (٢) ز : ويصبه . (٣) ك : بمن . (٤) ك : صرف ، ز : حرف . (٥) ت : . . .
(٦) أ : بالحاجة ، ومصححة على الهامش . (٧) أ : للقدرة . (٨) ز : بعد . (٩) «...» زك : . . .
(١٠) ز : سفيهاً . (١١) أ : وزعم . (١٢) ت : أنفع للصبي أفضل . (١٣) ت : وتلذذ النعم .
(١٤) زك : كان هو . (١٥) أ : بذلك هو . (١٦) أ : ولو . (١٧) أ : ت : . . . (١٨) زك : للتائه .
(١٩) زك : وعلة . (٢٠) زك : النعم .

(١) «...» ز : . . . (٢) أ : على الهامش . (٣) ك : ثم من . (٤) «...» ز : . . .
(٥) ت : . . . أ : فوق السطر . (٦) زك : . . . أ : فوق السطر . (٧) زك : لا يصير له داعياً .
(٨) ك : قصور . (٩) ز : بما . (١٠) زك : لوجهين . (١١) «...» ز : . . . (١٢) ز : يلام .
(١٣) ز : أحدها . (١٤) ز : زك : + عز وجل . (١٥) ز : ظالماً .

تنغص النعمة في الشاهد بلحوق^(١) المنّة استواء^(٢) المنعم^(٣) والمنعم عليه في الجوهر وتقاربها^(٤) في الحال والرتبة ، ثم فوز أحدهما بالسعة^(٥) في المال^(٦) والرفعة والجلال في الشأن والحال ، وحرمان الآخر عن كل ذلك^(٧) ، ثم إنّ الفائز^(٨) بالنعم المختصّ بزيّة في السعة^(٩) والميسرة والجاه والمقدرة اتخذ يداً بمكان صاحبه وأدر^(١٠) عليه سوايغ نعمه ، فيرى المنعم عليه نفسه تحت مننه ورهين مبارّه وأياديه ، ورقبته كالمسترقّة له ، مع أنّ تبدّل الحالة مترتب تحت الإمكان^(١١) الأقرب والتصور الأيسر ، فتتنغص عليه النعمة^(١٢) بمقابلة ما يرى رقبته^(١٣) مسترقّة لمن يساويه في الرتبة أو يقاربه في الدرجة والمنزلة ، حتى إنّ تبدّل الحال لو كان من الممكنات الأبعدية والوهومات القصيّة بأنّ اختص ملك من ملوك الأرض أو عظيم من عظماء المملكة^(١٤) بعض السوقة أو واحداً^(١٥) من أفناء^(١٦) الناس وجعله أهلاً لأحبّيته ومبارّه واتّخذ^(١٧) غيبة لأسراره ، أو ساق^(١٨) السلطان الأعظم إلى أحد من أكابر أبناء دولته وأنشاء دعوته أموالاً خطيرة وخلع عليه خلعاً نفيسة ، لعدّ المنعم عليه ذلك من أهمل^(١٩) مفاخره وأعظم مآثره^(٢٠) ، ومهما ازداد حظوة من ذلك ازداد في نفسه ارتياحاً وفي قلبه انفساحاً وانشراحاً . وبمثله لو أنّ واحداً^(٢١) من هؤلاء الأكابر والعظماء اشترى شيئاً من أحد التجار / وأوفاه ثمنه ، لم يحصل للبائع بذلك سبب^(٢٢) فخر ولا تثبت^(٢٣) له عند الناس منزلة وقدر ، وكان^(٢٤) مانيل من السلطان بالامتنان والإنعام الذّ وأشهى وأهنأ^(٢٥) عند كل من العقلاء وأمراً ، هذا مع كون تقلّب الحال وتبدّل الشأن مترتباً تحت الإمكان وإن بَعْد ، وداخلاً في حيّز التصوّر وإن تعذّر في العادات ونذر ، فكيف يتوهم أن تنغص^(٢٦) نعمة وإن^(٢٧) صغرت في ذاتها وقلّت في نفسها بلحوق منّة من قبل الجبار المتكبر القهار المقتدر الذي كل شيء وإن عظم قدره وجلّ خطره داخل في ملكوته خاضع لجبروته ، يُعزّ من يعزّ بإحسانه

(١) ت: يلحقون . (٢) ك: أثبتوا . (٣) ز: لنعم . (٤) زك: وتقاربها . (٥) زك: بالسفه . (٦) ت: والمال . (٧) ز: - . (٨) زك: العابر . (٩) زك: السفه . (١٠) زك: وأدب . (١١) ك: الأماكن . (١٢) زك: نعمة . (١٣) زك: برقبته . (١٤) ز: الملكة . (١٥) ز: واحد . (١٦) ت: عامة . (١٧) ت: واتخذ . (١٨) أ: أو ساق عليه . (١٩) ز: - . (٢٠) ز: مآثر . (٢١) زك: أحداً . (٢٢) ز: لم يحصل للبالغ سبب . (٢٣) ت: أثبت . (٢٤) أ: فكان . (٢٥) أ: وأهنأ وأشهى . (٢٦) ت: تنغص . (٢٧) أ: فإن .

وإفضاله ، ويذل من يذلّ ياهانتته وإذلاله ، لازوال لملكه وسلطانه ولا تبدّل لتذلّ^(٢٨) العبد له^(٢٩) وإذعانه ؟ بل التبدّل والزوال داخلان في حيّز الممتنع المحال ، بل كلما ازدادت على العبد منّة^(٣٠) ازدادت النعمة طيباً ولذة .

وبالوقوف على هذه الجملة ظهر تمويه الكعبي في اعتراضه ، وعدوّله عن سنن الصواب في استشهاده^(٤) ثم لو كان الأمر على ما زعم كانت الجنة^(٥) وما فيها من النعم منغصة على أولياء الله تعالى وأهل كرامته لأنّ نيلهم^(٦) ذلك كله كان بفضل من الله ونعمة منه ، إذ لا أحد يستوجب بشيء من عباداته وطاعاته على الله تعالى شيئاً^(٧) وإن زجّ عمره في طاعته ولم يعصه طرفه عين ، وذلك لأنّ ما يأتيه العبد^(٨) من الطاعة يأتيه شكراً لما أنعم عليه . ومن أدّى إلى غيره حقاً مستحقاً لا يستوجب بإزاء ما أدّى شيئاً من العوض ، على أنّ العبد لا يمكنه الخروج في جميع عمره وإن طال عن^(٩) شكر نعمة واحدة وإن قلّت لما أنه^(١٠) لا يؤدي شكره إلا بتوفيق « من ربه ، وما وصل إليه من أثر التوفيق نعمة مستأنفة يقتضي عليها شكراً مستأنفاً ، ثم لا يؤدي شكر هذا التوفيق إلا بتوفيق »^(١١) ، هكذا إلى ما لا يتناهى . وإذا كان لا يمكنه الخروج عن شكر نعمة واحدة فكيف عن شكر ما عليه من النعم الوافية الوافرة والمئن المتواليّة المتظاهرة التي لا يمكنه إحصاؤها وعدّها ويتعذّر عليه ١٥ حصرها وحدها على ما نطق به الكتاب بقوله تعالى^(١٢) : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۖ ﴾ .

وللمعتزلة في هذا تدبير عجيب ؛ فإنهم يزعمون أنّ جميع ما فعل الله تعالى بالعبد وأسدّى إليه من النعم ، كلّ ذلك حق على الله^(١٣) واجب وجوباً لو امتنع عن قضائه إلى مستحقه لصار ظالماً جائراً ، ثم إذا أوفى هذا الحق إلى مستحقه استوجب « عليه شكراً لو امتنع العبد عن أدائه^(١٤) صار ظالماً جائراً سفيهاً مانعاً حقاً مستحقاً ، ثم إذا أدّى ذلك استوجب »^(١٥) على الله تعالى بذلك ثواباً على وجه لو لم يوفّه الله تعالى لكان جائراً ظالماً ،

(١) ز: التذلّل . (٢) ك: - . (٣) أ: منة على العبد . (٤) ز: استشهاد . (٥) أ: الجنة العليا . (٦) ت: - . أ: على الهامش . (٧) ت: - . (٨) ز: لأنّ العبد ما يأتيه . (٩) زك: - . (١٠) ز: لأنه . (١١) «...» زك: - . (١٢) أ: - . (١٣) أ: - . (١٤) ت: - . (١٥) ك: «...» ك: على الهامش .

وهذا خروج عن المعقول . وكيف يستوجب من قضى ما عليه من الحق إلى مستحقه شيئاً عليه ؟ هذا لعمري في الشاهد^(١) الذي يجعلونه مَفْرَعاً يلجأون^(٢) إليه في كل مسألة من غير المساواة بينه وبين الغائب في المعنى يُعَدُّ محالاً ممتنعاً ساقطاً مندفعاً ؛ لما أنَّ قضاء الحق يوجب فراغ ذمة من عليه ، لا إيجاب^(٣) حق على مَنْ له الحق . ثم لو جاز هذا لجاز أن يقال بأنَّ أهل الجنة إذا وصل إليهم الثواب يجب عليهم أداء شكره ، ثم إذا أدوا ذلك يجب على الله^(٤) أن يثيبهم فيكون أهل الجنة أبداً ممتحنين بأداء شكر ما أسدي^(٥) إليهم من الثواب الذي استحقوه بأفعالهم ، وهذا باطل بإجماع المسلمين لما أنَّ الجنة ليست بدار تكليف . وإذا كان الأمر على ما بينا علم أنَّ^(٦) ثواب الله تعالى تفضل منه وإنعام ، فينبغي أن تكون الجنة منغصة على قضية كلام هذا الثاء / في دينه المتخير في عقيدته ، وذلك يوجب الخروج عن الدين ، نعوذ بالله من ذلك .

[١٧٢ ب]

ثم نقول : لو كان الإيلاء سبباً لنيل العوض ولا مفسدة فيه للصغير لما أنه لا يعقل ليصير عاصياً بالجزع وترك الصبر ، لكن الأصلح لكل صغير ألا يخلية الله تعالى في ساعة^(٧) من الساعات عن^(٨) أنواع الآلام والأوجاع لينال بذلك الأعواض الخطيرة والأبدال العظيمة النفيسة في دار الآخرة ، وحيث رأينا أنَّ ذلك غير ثابت ونرى الأطفال بضد هذه الحالة علمنا أنَّ ما قالوا من استيجاب العوض أو من وجوب الأصلح باطل .

ثم من زعمهم أنه لو فعل ذلك ببالح لم توجد منه جناية^(٩) يصير^(١٠) ذلك عقوبة^(١١) ، استوجب هذا البالغ أيضاً العوض . ومن^(١٢) مذهبهم أنَّ هذا هو الأصلح لهذا البالغ . وإذا كان كذلك وكان^(١٣) الله^(١٤) بذلك فاعلاً لمصلحة العبد صار^(١٥) عاملاً له^(١٦) ، فكيف يلزمه العوض دون أن يستوجب به^(١٧) العوض على عرف^(١٨) العقول وصنيع الأطباء في الشاهد ؟ والله الموفق .

ثم اضطرت الحيرة^(١٩) لهم في هذه المسألة طائفة منهم إلى إنكار المشاهدة والخروج إلى

التجاهل فزعم أنَّ الأطفال لا يتألمون ، ولو أنَّ أوصالهم قُطعت وجعلت^(١) أعضاؤهم^(٢) إرباً إرباً لما^(٣) تألموا بذلك ، وهو قول بكر بن عبد ربه رئيس البكرية من أهل البدع ، وهو المعروف بابن أخت عبد الواحد بن زيد . وروى يحيى بن كامل البصري المعروف بالجحدري هذه المقالة أيضاً عن النجدات من الخوارج ، وهم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي المعروف بنجدة الحروري أحد رؤساء الخوارج .

وهذا من باب إنكار المشاهدة ؛ فإننا نرى من الأطفال آثار السرور بالأسباب التي يسر أهلها ، والحزن والبكاء لدى أسباب الحزن ، ونرى الهزال والضعف يظهر فيهم عند نزول مرض أو جراحة ، ونسمع الصراخ والعيول عند ضربة أو صدمة حلت بهم . ثم^(٤) لو كان الأمر على ما يزعمون لما أثم من ضرب صبيّاً ضرباً مبرحاً أو جرحه^(٥) جراحة مثخنة^(٦) ، إذ لم يصّر بذلك مضراً بالصبي مؤذياً له . ثم لو صوّرت^(٧) هذه العقيدة لعوام^(٨) الخليقة لقاتلوا القائل به بالهزء والسخرية وحكموا عليه^(٩) بالعناد والتجاهل . ثم كل عاقل يتذكر في نفسه ألا ما لحقته في الأحوال التي هي^(١٠) قريبة من حالة الكلفة وتوجه المحنة عليه ، وهذا مما « لا معنى »^(١١) لتضييع الوقت بالاشتغال بما له من دلائل الإبطال لثبوت ذلك في البدائه وأوائل المعارف ، والله الموفق .

ثم حاصل هذه المسألة عندهم أنَّ الله تعالى لا مشيئة له في فعله ولا اختيار ، بل هو مجبور على أن يفعل ما هو أصلح لعباده وليس له أن يفعل سوى ما فعل وليس^(١٢) بحسين ولا متفضل ولا مفضل ولا جواد ، لأنه لم يفعل فعلاً إلاّ قضى به حقاً مستحقاً عليه على وجه يصير بمنعه ظالماً . ومن هذا وصف فعله « لا يوصف »^(١٣) بالإفضال والإحسان وأنه^(١٤) كاذب بقوله^(١٥) : ﴿ واللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ ، وليس بمستوجب على أحد شكراً ولا عبادة ، إذ القاضي حق الغير لا يستوجب ذلك ، وليس ممن يُرغب إليه في طلب مرغوب وإزالة مرهوب ، إذ ليس له أن يفعل ذلك ، وأنه حيث أمر عباده بالرغبة إليه في ذلك ،

(١) أت : وجعل . (٢) ت : أعداؤهم . (٣) ت : - . (٤) ز : - . (٥) ك : وجرحه .

(٦) ز : مستحبة . (٧) ز : صوت . (٨) ز : بعوام . (٩) ك : - . (١٠) ز : ك : - .

(١١) «...» أ : على الهامش ، ت : - . ز : وهذا لا معنى لتضييق . (١٢) ز : ك : ولا .

(١٣) «...» ك : - . (١٤) ك : ولأنه . (١٥) ت : فوق السطر .

(١) ز : في الشاهد هذا . (٢) ز : يتجاوزون . (٣) ز : الإيجاب . (٤) أ : ت : تعالى .

(٥) ز : ما أشد . (٦) ك : على أن . (٧) ز : ساعته . (٨) ت : من . (٩) ز : خيانة .

(١٠) ك : فصير . (١١) أ : عقوبة عليها . (١٢) ز : من . (١٣) أ : ت : كان . (١٤) أ : ت : تعالى .

(١٥) ز : فصار . (١٦) ك : - . (١٧) ت : - . (١٨) ز : ك : على ما عرف . (١٩) ت : اضطرب الخبر .

أمرهم بالسخرية به والهزء أو أمر بأن يُطلب منه أن يتسقى أو يجور عليهم ويظلم ، أو أمرهم أن يطلبوا منه ألا يظلمهم بمنعمهم^(١) حقهم المستحق ، وأنه تعالى أحب^(٢) أن يحمد بما لم يفعل من الإحسان والإفضال وأمر أن يشكروه على ما لم يفعل ، إذ ليس شيء من فعله بإفضال ، وأنه عاجز عما به صلاح خلقه وغير قادر على دفع الفساد عن أحد ، وأن قدرته انتهت ، / إذ لم يقدر على أصلح مما فعل بكل أحد ، وأنه أنعم على إبليس وفرعون وهامان وأبي جهل وغيرهم من الكفرة^(٣) حسب ما أنعم على جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين^(٤) ، وأنه ما اصطفى هؤلاء بشيء لم يصطف أولئك بمثله ، فكل^(٥) كافر موفّق^(٦) معصوم منعم عليه مصطفى . وقد بيّنا في خلال كلامنا مجموع هذه المعاني التي ذكرناها ، عصنا الله تعالى عن قول هذا عقباه .

[١٧٣ أ]

الكلام في القدرية

صحّ المروي^(١) عن النبي ﷺ على طريق الاستفاضة : (القدرية مجوس هذه الأمة) صحّة لم يجد أحد من فرق الأمة سبيلاً إلى دفعه لاشتهاره في النقلة الذين تجردوا لنقد^(٢) الأحاديث والتمييز بين صحيحها وسقيمها وثابتها ومردودها واشتهروا بصناعة الجرح والتعديل ومعرفة التواريخ والعلم بالطبقات والتفرقة بين الثقات من الرواة والضعفاء منهم ، وتلقيهم إياه بالقبول والشهادة له^(٣) بالصدق والثبوت عن الصادق المصدّق^(٤) .

ثم إن جميع فرق الأمة صرفوه إلى المعتزلة . وتبرأت المعتزلة عن الاسم وأبوا قبوله على وجه كانت التسمية^(٥) بالزندقة والإلحاد^(٦) عليهم أهون وأيسر^(٧) من هذه التسمية ، ثم زعموا أن ذلك مصروف إلى من يقول : القدر^(٨) خيره وشره من الله ، بدلالة حديث آخر روي عنه عليه السلام^(٩) وهو أنه قال : (القدرية خصماء الله) ؛ ووجه دلالة أن خصم^(١٠) الله من يضيف ما قبح من فعله إليه ويقول : إن الله تعالى هو الذي أراد وأوجده ، لا من ينزهه عن القبايح والشرور . قالوا : والاتفاق في المقالة يدل على ذلك ؛ فإن المجوس^(١١) يقولون : نكاح الأمهات « والبنات والأخوات »^(١٢) ووطؤهن بإرادة الله تعالى ، وكذا أنتم تقولون هذا^(١٣) . قالوا^(١٤) : فأما نحن فنقول : « ليس شيء من ذلك بإرادة الله تعالى ، وقالوا : نحن ننفي القدر فنقول »^(١٥) : الله تعالى لا يقدر الشرور والمعاصي ، وخصومنا يثبتون ذلك ، والاسم المأخوذ عن معنى يضاف إلى مثبته دون نافية .

وأما أهل الحق فإنهم قالوا : إن القدرية هم المعتزلة ؛ فإنه عليه السلام قال^(١٦) :

(١) أت: في المروي . (٢) ز: النقد . (٣) زك: . . . (٤) ز: . . . (٥) أت: للتسمية .

(٦) زك: والحاد . (٧) ز: واليسر ، ك: والسر . (٨) ز: القدرة . (٩) زك: ﷺ .

(١٠) ت: خصماء ، أ: مصححة على الهامش : خصماء . (١١) زك: + لعنهم الله .

(١٢) «...» أ: على الهامش ، ز: والأخوات والبنات . (١٣) ت: أك: هكذا . (١٤) ت: . . . ، أ: فوق السطر .

(١٥) «...» زك: . . . (١٦) زك: فإنه قال ﷺ .

(١) أ: لمنعمهم . (٢) ك: أن يحب . (٣) زك: + لعنهم الله . (٤) زك: + صلوات الله عليهم أجمعين .

(٥) أ: وكل . (٦) أ: على الهامش .

(القدريّة مجوس هذه الأمة) . ووجه الكشف عن المراد بهذا اللفظ والمسمى بهذا الاسم هو النظر في المقالات ليظهر أنّ المخالف للمجوس أي فريق ، والموافق^(١) فيما هو من خاصية مذاهبهم من هو ، لا وجه^(٢) لذلك غير هذا . ثمّ من^(٣) عرف المذاهب ووقف^(٤) على ما لفرق الأمة من المقالات عرف أنّ المعتزلة هم الخصوصون من فرق الأمة بمشاركة المجوس فيما هو من خصائص مذاهبهم .

وبيان^(٥) ذلك أنّ المجوس^(٦) قالوا : كان الله^(٧) واحداً^(٨) لا شريك له ، ثم حدثت منه فكرة رديئة ، على ما حكينا قبل هذا من مقالتهم^(٩) ، فحدث إبليس^(١٠) من تلك الفكرة الرديئة ، فخلق هو الشرور في العالم ، والله تعالى خلق الخيرات من غير أن كان الله^(١١) قدرة على خلق شيء من الشر والفساد ، أو^(١٢) لإبليس قدرة على خلق شيء من الخير والصلاح ، فحصل العالم بهما ، فخالفت المجوس بهذا القول^(١٣) جميع أهل الأديان .

ثم للمعتزلة مشاركة معهم في كل ذلك ؛ فإنهم زعموا أنه كان الله تعالى ولا شيء غيره ، ثم حدثت إرادته من غير أن كان من الله^(١٤) لحدوثها إرادة أو اختيار ، فكان بها جميع العالم . وهذا عين ما قالته المجوس ، إلّا أنهم يتبنون ذلك الحادث : فكرة ، والمعتزلة : إرادة . ولا عبرة لمخالفة^(١٥) الاسم عند استوائها في المعنى . ثم جعلت المجوس لما حدث بالفكرة نصف العالم ، والمعتزلة كل العالم ، فشاركوا المجوس فيما خالفوا به / جميع أهل^(١٦) الأديان من القول^(١٧) الباطل وأربوا عليهم فيه^(١٨) .

ثم المجوس جعلت العالم بالله^(١٩) وبغيره^(٢٠) ، « ولا قدرة له على ما هو لغيره »^(٢١) ، ولا قدرة لذلك الغير على ما هو له . وكذا المعتزلة^(٢٢) جعلوا بالله تعالى وبغيره من الخالقين ، ولا قدرة له على ما هو لغيره ، ولا قدرة لغيره على ما هو له .

(١) أت : والمخالف . (٢) زك : من هؤلاء وجه . (٣) ز : - . (٤) ز : ووفق . (٥) ت : وثبات . (٦) زك : + لعنهم الله . (٧) أت : + تعالى . (٨) ز : واحد . (٩) زك : + لعنهم الله . (١٠) زك : + عليه اللعنة . (١١) أت : + تعالى . (١٢) ك : إذ . (١٣) أت : - . (١٤) زك : + تعالى . (١٥) زك : بمخالفة . (١٦) ك : فوق السطر . (١٧) أت : - . (١٨) أت : + تعالى . (١٩) ت : وبغيره من الخالقين لغيره . (٢٠) « ... » ت : - . (٢١) زك : + لعنهم الله .

وكذا المجوس تأبى دخول ما هو قبيح تحت^(١) قدرة الله تعالى وقصرت قدرته على الحسن . وكذا المعتزلة ساعدوهم على هذا الأصل وبنوا عليه جميع مذاهبهم ، بل المجوس أسعد حالاً لأنهم ما أثبتوا العالم إلا لله^(٢) ولا آخر^(٣) ، فاقترضوا على إثبات شريك واحد له^(٤) ، والمعتزلة أثبتوا له ما لا يحصون من الشركاء .

وكذا أولئك أدخلوا جميع الحسن تحت قدرته ، والمعتزلة أضافوا أحسن الحسن إلى غيره ولم يثبتوا لله تعالى على مثل تلك الحسن قدرة ، على ما قررنا في مسألة خلق الأفعال .

وإذا عُرِف هذا ظهر المراد بالاسم والله الموفق .

وأيد هذا ما رواه غير واحد عن النبي ﷺ : (القدر خير وشره من الله) ، وروى أنه جعل هذا من شرط الإيمان . والمجوس يكذبونه في ذلك^(٥) . وساعدت المعتزلة المجوس على تكذيب النبي عليه السلام^(٦) في ذلك . وما روت المعتزلة من الحديث من أدلّ الدلائل^(٧) على أنّ الاسم واقع عليهم دون خصائهم ؛ فإنّ خصائهم وإن^(٨) قالوا إنّ الله تعالى هو الخالق لأفعالهم ، إلّا أنّهم لا يخاصونه في التعذيب على ما قبح منها بل يرون ذلك حكمة وعدلاً ، وكذا تخليقه ، على ما مرّ قبل هذا . وكذا لا يطالبونه بثواب ما أتوا به من الطاعات ، ويقولون : ما أدّينا إلّا حقك علينا^(٩) فاقبل ذلك منا بفضلك^(١٠) ولا تنظر إلى تقصيرنا . وكذا لو ابتلاهم ببعض الحن والمصائب قابلوا ذلك منه^(١١) بالصبر وطلبوا منه إزالة ذلك بفضلهم وكرمه ولا يطالبون على ذلك منه عوضاً ، إقراراً منهم أنّ أنفسهم وأموالهم له يتصرف بذلك كله في ملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

فأما المعتزلة فهم الذين يخاصمونه^(١٢) ابتداء وانتهاء فيقولون له^(١٣) : ليس لك أن تفعل بنا إلّا ما هو الأصلح لنا ، وإنّ مصالحنا واجب عليك إعطاؤها وهي حق لنا مستحق

(١) ز : - . (٢) ت : أز : + تعالى . (٣) ز : والآخر . (٤) أت : - . (٥) ز : في لك . (٦) زك : ﷺ . (٧) زك : الدليل . (٨) زك : - . (٩) ت : - . (١٠) أت : بفضلك منا . (١١) أت : - . (١٢) زك : يخاصمون . (١٣) أ : فوق السطر .

قَبْلَكَ ، إِنَّ لَمْ تُوَدِّهَا إِلَيْنَا صَرْتَ ظَالِمًا جَائِرًا سَفِيهًا مانعاً حقاً عليك ، ولا بقاء لك على^(١) ربوبيتك وسلطانك إلا بأداء ما هو حقنا قبلك ، وإذا أطعناك^(٢) بشيء مما أمرت وأدبنا شكر بعض ما أوفيتنا من حقوقنا الواجبة عليك وجبت عليك مكافأتنا على ذلك ومقابلتنا بالإثابة على ما أدبنا من حقك قبلنا ، لا يسعك الخروج^(٣) عن ذلك ، وليس لك أن تؤلنا من غير سابقة جناية إلا بشرط أن تعوّضنا^(٤) عن ذلك كما هو على كل من يتعرّض ملك غيره ويتجاوز تصرفه عما هو مملوك له .

ثم من^(٥) عرف المذهبين وجعل الفريق الأول خصماء الله تعالى دون الفريق الثاني فهو مكابر معاند .

وما زعموا من مساعدتنا^(٦) المحجوس بقولنا إن نكاح البنات بإرادة الله تعالى ، تمويه محض ؛ فإنهم يضيفون ذلك إلى الله تعالى بناء على ظنهم الكاذب أن ذلك مشروع^(٧) وهو حسن ، ولو علموا^(٨) قبحه لساعدوا المعتزلة في نفي إرادة الله تعالى عن ذلك ؛ ألا يرى أنك لو سألته عن علة^(٩) إضافتهم ذلك إلى إرادة الله^(١٠) اعتلوا بكونه حسناً لا بكونه محدثاً ؛ فإذا هم مع المعتزلة في علة جواز الإضافة والمنع ، وخالفونا أشد الخالفة كما خالفتنا المعتزلة^(١١) ، إلا أنهم ظناً منهم أن ذلك حسن ساعدونا في الظاهر ، والمساعدة في الظاهر مع الاختلاف في العلة لن تعدّ موافقة ، والله الموفق .

[١٧٤ أ] وما قالوا : إنا ننفي القدر وأنتم تثبتون القدر^(١٢) ، / فكانت إضافة الاسم إلى المثبت أولى من إضافته إلى النافي ، تمويه آخر ؛ وذلك أنا أثبتنا [ذلك] لغيرنا وهو الله تعالى ، وهم أثبتوا ذلك^(١٣) لأنفسهم ، وعند التعارض كان إثبات الاسم لمن أثبت ذلك لنفسه أولى من إثباته لمن ينفيه عن نفسه ويثبت^(١٤) ذلك لغيره ، والله الموفق^(١٥) .

(١) زك : - . (٢) ز : أطعناك . (٣) في الأصول : إلا الخروج . (٤) أت : تعوض لنا .

(٥) زك : - . (٦) ز : مساعدنا . (٧) ز : مشروع . (٨) ز : علموا . (٩) ك : - .

(١٠) ك : على الهامش ، ت : أك : + تعالى . (١١) ز : - . (١٢) زك : - . (١٣) أ : فوق السطر .

(١٤) ك : وثبت . (١٥) ت : + والمعين .

الكلام في إثبات عذاب القبر

أثبت جمهور الأمة عذاب القبر للكافرين ولبعض العصاة من المؤمنين ، والإنعام لأهل الطاعة في القبر وسؤال منكر ونكير ، لورود^(١) الدلائل السمعية في ذلك من نحو قوله تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ ، فأثبت عرض آل فرعون على النار قبل القيامة غدوًّا وعشيًّا ، وليس ذلك إلا عذاب القبر . وقال تعالى في شأن^(٢) قوم نوح^(٣) : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾ والفاء للتعقيب والترتيب بلا تراخ ، ولن يكون ذلك إلا في الدنيا ، إذ غرقهم كان فيها فيتعقب إدخال النار الإغراق^(٤) .

والمسلمون توارثوا الدعاء بقولهم : اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبنا عذاب « القبر وعذاب »^(٥) النار . والأخبار الواردة^(٦) في الباب الداخلة في حد الشهرة والاستفاضة ، والخبر الذي بلغ^(٧) هذا المبلغ يوجب العلم الاستدلالي ، منها قوله عليه السلام^(٨) : (استنزوها من^(٩) البول فإن عامة عذاب القبر منه) . وروى أنه مرّ بقبرين جديدين فقال : (إنها ليعذبان ، وما يعذبان بكبيرة ، أما أحدهما فإنه كان لا يستنزه من^(١٠) البول ، والآخر كان يمشي بالنميمة) ، والخبر المعروف في الملكين اللذين يسألان الميت ومعهما مرزبانان ، وقول عمر رضي الله عنه على أثره^(١١) : أو يكون معي عقلي^(١٢) ؟ قال : بلى ، قال : يا رسول الله فأنا إذا^(١٣) أكفيناها . والأخبار في هذا^(١٤) الباب كثيرة .

وأنكرت الجهمية وبعض المعتزلة ذلك لما أن تعذيب من لا حياة له والسؤال منه والجواب منه مستحيل .

(١) ت : بورود . (٢) أت : وقال من شأن . (٣) زك : + صلوات الله عليه . (٤) ك : الاعراف .

(٥) « ... » زك : - . (٦) ز : الوارد . (٧) ز : تبلغ . (٨) زك : عَنِ النَّبِيِّ . (٩) أت : - .

(١٠) أت : - . (١١) زك : اثنى . (١٢) ت : مع عقله . (١٣) أت : فإذا . (١٤) زك : - .

تبصرة الأدلة

والجواب عنه « أن يقال »^(١) : إنَّ على أصل أبي الحسين الصالحى^(٢) والكرامية : يعذب ولا حياة له^(٣) ؛ إذ ليست الحياة عندهم بشرط^(٤) لثبوت العلم على ما قررنا في أول مسألة الصفات .

وعند ابن الروندى^(٥) : الحياة موجودة في كل ميت ، لأنَّ الموت عنده ليس بمعنى مضاد^(٦) للحياة ، بل هو^(٧) آفة كلية معجزة عن الأفعال الاختيارية ، فلم تكن منافية للعلم .

وهذه الأقاويل باطلة ، والصحيح أنَّ الحياة شرط للعلم ، ولا تألم ولا تلذذ بدون العلم ، إلا أنَّ الدلائل السمعية وردت بثبوت عذاب القبر ، فلا بدَّ من القول بثبوته . ثم هو من الممكنات ؛ إذ لله تعالى أن يعيد إليه نوع حياة مقدار ما يتألم ويتلذذ فيعذبه^(٨) . ويدل عليه ما روينا من حديث عمر^(٩) حيث قال : أو يكون معي عقلي ؟ ولا وجود للعقل بدون الحياة . وكذا يدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَرْنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ . ثم من الجائز أن يعيد^(١٠) روح^(١١) الحياة إليه فيحيي ، ومن الجائز أن يثبت فيه نوع حياة بدون إعادة الروح إليه^(١٢) .

والتوقف لأصحابنا^(١٣) في كيفية عذاب القبر في هذا الحرف أنَّ الحياة تثبت^(١٤) بدون إعادة روح الحياة أو مع إعادة روح الحياة . فأما لا توقف لهم في أن لا يتصور التعذيب بدون الحياة ، إنما ذلك مذهب الصالحى والكرامية . وقد نصَّ على اشتراط « الحياة عندنا » الشيخ أبو الحسن الرستغنى . وشيخنا أبو منصور^(١٥) نصَّ أيضاً على اشتراط «^(١٦) ذلك ونصَّ على أن التوقف في إعادة الروح وعدم إعادتها .

وشبهة المعتزلة أنَّ العلم لا وجود له بدون الحياة وأنَّ الحياة لا تصوّر لها بدون البنية ، وفي الأجزاء المتفرقة الصائرة أجزاء غير متجزئة لا بنية لها فلا يتصور « فيها الحياة فلا يتصور فيها »^(١٧) العلم ولا التألم والتلذذ^(١٨) ، شبهة واهية ؛ إذ كون البنية شرطاً للحياة

(١) «...» ت. زك : - ، أ : فوق السطر . (٢) زك : - . (٣) زك : - . (٤) زك : شرط .

(٥) زك : الراوندى . (٦) ت. زك : ليست بمعنى مضادة . (٧) زك : - . (٨) ز : فيعده .

(٩) زك : + رضي الله عنه . (١٠) زك : تعود . (١١) ك : رفع . (١٢) زك : - ، أ : فوق السطر .

(١٣) أ : ت : + رحمه الله . (١٤) ت : ثبت . (١٥) أ : + رحمه الله . (١٦) «...» ت : - .

(١٧) أ : - ، «...» زك : - . (١٨) ك : ولا التلذذ .

أبو المعين النسفى

ممنوع ، ولا شرط لصحة قيام الصفة بمحل إلا القيام بالذات . وإنما هذا شيء تلقنت المعتزلة من المعطلة من جملة الفلاسفة حيث يزعمون أنَّ البنية المخصوصة شرط لكون الذات حياً ، والله تعالى يستحيل عليه البنية فيستحيل أن يكون حياً . فتلقنت منهم^(١) المعتزلة ذلك / ولم يتجاسروا على إثبات ذلك صريحاً فأثبتت ما يؤدى إليه ، فزعمت أنَّ لا تصوّر للحياة بدون البنية علماً منهم أنَّ لا حي بدون الحياة ، وزعمت^(٢) أنَّ البنية ليست بشرط لكونه حياً بل هي^(٣) شرط لكونه قابلاً للحياة .

قيل لهم : وبم تنفصلون ممَّن يقول : هي شرط لها جميعاً ، أو قلب^(٤) عليكم فقال : هي شرط لكونه حياً لا لكونه قابلاً للحياة ؟ ولا انفصال لهم عنه ، والله الموفق .

ولا يقال : لو كان^(٥) في الميت حياة لعائنها^(٦) ؛ لأنَّا نقول : إنَّ^(٧) الحياة لا تشاهد في الشاهد بل تُعرف بظهور أثرها وهو الأفعال الاختيارية ؛ إذ لا فعل بدون القدرة ولا قدرة بدون الحياة ، فيُعرف ثبوت الحياة بثبوت الفعل الاختياري بواسطة ثبوت القدرة . ثم القدرة وإن كانت لا يتصور وجودها بدون الحياة ، فوجود الحياة يتصور بدون القدرة ، فيقيم الله تعالى بالميت حياة ولا يخلق له قدرة فلا يوجد منه فعل اختياري فلا يُعرف وجود الحياة . كما^(٨) أنَّ من أصابته سكتة لا يُعرف وجود الحياة فيه لما أنه لا قدرة له فلا يتصور منه الفعل ولا^(٩) تُعرف حياته ، والله الموفق .

والدليل على قيام الحياة بمن أراد الله تعالى إلذاذه أو إيلامه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ إلى قوله^(١٠) : ﴿ يُرْزَقُونَ . فَرِحِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ، « والله الموفق »^(١١) .

(١) ك : على الهامش . (٢) زك : وزعمت المعتزلة . (٣) أ : ت : هو . (٤) زك : وقلب .

(٥) أ : ت : لو كانت . (٦) زك : لعائنها . (٧) أ : ت : - . (٨) أ : ت : هذا كما . (٩) ك : فلا .

(١٠) أ : ت : + تعالى . (١١) «...» ز : - .

الكلام في الأسماء والأحكام والوعد^(١) والوعيد^(٢)

اختلف الناس في مقتري الكبائر من أهل القبلة أنهم بماذا يستون وأن حكمهم في الآخرة ما هو .

قال أهل الحق : من^(٣) اقترف كبيرة غير مستحل لها ولا مستخف بمن نهى عنها ، بل لغلبة^(٤) شهوة أو حمية يرجو الله تعالى أن يغفر له ويخاف أن يعذبه ، فهذا اسمه مؤمن بقي على ما كان عليه من الإيمان ، لم يزل عنه إيمانه ولم ينتقض . ولا^(٥) يخرج أحد^(٦) من الإيمان إلا من الباب الذي دخل فيه . وحكمه أنه^(٧) لو مات من غير توبة فله^(٨) فيه الكسبية ، إن شاء عفا عنه^(٩) بفضلته وكرمه أو ببركة مامعه من الإيمان والحسنات أو بشفاعة بعض الأخيار ، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ، ثم عاقبة أمره الجنة لا محالة ولا يخلد في النار .

وكان أبو حنيفة رحمه الله^(١٠) يسمى مرجئاً لتأخيره أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله^(١١) ، والإرجاء هو التأخير . وروي عنه أنه قيل له : بمن أخذت الإرجاء ؟ فقال : من الملائكة عليهم السلام حيث قالوا : ﴿ لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ .

وزعمت المرجئة الخبيثة أن أحداً من المسلمين لا يعاقب على شيء من الكبائر ، وكأن الحسنه^(١٢) لا تنفع مع الكفر ، فالسيئة لا تضر مع الإيمان .

وحكي هذا القول عن مقاتل بن سليمان ، صاحب التفسير .

وقالت المعتزلة : إن اسم هذا فاسق ، ولا يسمى مؤمناً ولا كافراً ، وله منزلة^(١٣) بين

(١) أ : - . (٢) العنوان في ت : الكلام في مقتري الكبائر . (٣) أ : إن من .

(٤) ز : ولا مستخف عنها لغلبة . (٥) ت : ولم . (٦) ز : أحداً . (٧) زك : أن . (٨) أ : ت : + تعالى .

(٩) ت : - . أ : فوق السطر . (١٠) زك : قدس الله روحه . (١١) زك : + تعالى . (١٢) ت : الجنة .

(١٣) ز : منزل .

منزلي^(١) الإيمان والكفر ، وحكمه أنه لو مات قبل التوبة خُلد في النار ولم ينفعه إيمانه وطاعته وليس في الحكمة عفو ومغفرته^(٢) . وأما صاحب الصغيرة فهو عندهم مؤمن ، ولو اجتنب الكبائر لاستحق مغفرة الصغائر ، ولا يجوز لله^(٣) تعذيبه عليها .

وقول جمهور الخوارج أن من عصى الله تعالى فقد كفر فكان كافراً ، وحكمه أنه يُخلد في النار ، صغيرة كان ما فعل أو^(٤) كبيرة .

ومنهم من يقول : هو^(٥) مشرك .

ومنهم من فرق بين الصغيرة وبين^(٦) الكبيرة ، ويحكم بكفره وتخليده في النار بارتكاب الكبيرة دون الصغيرة .

وحكي عن نجدة الحنفي صاحب النجدات من الخوارج أن صاحب الكبيرة لا يخلد بل يُعذب لا محالة بقدر ذنبه ولا يجوز العفو عنه ، ثم كان عاقبة أمره دخول الجنة .

وحكي عن غيلان القدري^(٧) أنه كان يقول : إن العفو عن صاحب الكبيرة جائز ، إلا أنه تعالى^(٨) إذا عفا عن أحد ارتكب كبيرة / لم يجز له تعذيب غيره على تلك الكبيرة .

[١٧٥ أ]

وحكي عن الحسن البصري^(٩) أنه كان يقول إن صاحب الكبيرة منافق .

ثم إن الخوارج القائلين بالكفر كل من وجد منه عصيان ، صغيرة كان^(١٠) أو كبيرة ، تعلقوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا ﴾

والذنوب كلها في تحقيق اسم العصيان واحد . ثم إن الله تعالى أخبر أن من يعصيه يُدخله ناراً خالداً فيها^(١١) ثم قال : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ وقال^(١٢) : ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ وقال : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ وقال : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ

بِشِمَالِهِ ﴾ : قَسَمَ النَّاسُ قَسَمِينَ : أَحَدُهُمَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ، وَالثَّانِي^(١٣) أَصْحَابُ الشِّمَالِ وَهُمْ الْكَافِرُونَ ، وَالْعَاصِي مِنْ أَصْحَابِ الشِّمَالِ .

(١) ت : منزلتين . (٢) ز : ومغفرة . (٣) ت : أ : + تعالى . (٤) ز : أم . (٥) أ : ت : + انه .

(٦) أ : - . (٧) زك : + لعنه الله . (٨) أ : فوق السطر . (٩) زك : + رحمه الله .

(١٠) زك : كانت . (١١) ت : أ : - . (١٢) زك : + تعالى . (١٣) أ : - .

والذين يقولون إنه مشرك لا كافر^(١) يزعمون أنه صار إلى ما صار بالفعل دون القول ؛ فقد^(٢) قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ ، وجه قول الحسن أنه خالف بفعله ما أعطى بلسانه من الإيمان وحفظ حدوده وتعاهديه ذلك ، وهذا هو النفاق ؛ قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْكَاذِبِينَ ﴾ . ويدل عليه ما روي عن النبي عليه السلام^(٣) أنه قال : (علامة المنافق ثلاث^(٤) : إذا أوْثَمَنَ خان وإذا حدث كذب وإذا وعد^(٥) أخلف) وغير هذه الأشياء الثلاثة يساويها في كونه^(٦) عصياناً ، فيساويها في إيجاب اسم النفاق وحكمه لمرتكبها .

والمعتزلة يزعمون في الاسم أن الناس اختلفوا في صاحب الكبيرة على أقوال :

منهم من قال إنه مؤمن بما معه من التصديق ، فاسق بما اقترف من الذنب ، وهو قول ١٠ الجماعة .

ومنهم من قال إنه كافر وهو فاسق^(٧) ، وهو قول الخوارج .

ومنهم من قال : هو منافق فاسق^(٨) ، وهو قول الحسن ومن تابعه .

فاتفقت الأمة على إطلاق اسم الفاسق واختلفوا في إطلاق اسم المؤمن والكافر والمنافق ، فأخذنا نحن بما اتفقوا عليه وهو اسم الفاسق ، وتركنا ما اختلفوا فيه فقلنا^(٩) إنه فاسق وليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق ، ولأنه لما سُمِّيَ بالأسماء الخبيثة كالفسق والجائر والفاجر والظالم ، لا يسمَّى بالأسماء الطيبة ، والمؤمن من الأسماء الطيبة .

وأما حكم الخلود فلقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ وقوله^(١٠) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ .. الآية ، وقال^(١١) :

(١) زك : يكون مشركاً لا كافراً . (٢) زك : وقد . (٣) زك : ﴿ يَتْلُو ﴾ . (٤) زك : ثلاثة . (٥) ز : اوعده .

(٦) ز : كونها . (٧) ز : إنه فاسق وهو كافر . (٨) ت : وفاسق . (٩) ز : قلنا .

(١٠) أ ت : + تعالى . (١١) زك : + تعالى .

﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ ؛ فالله^(١) تعالى جعل الفسق بمقابله الإيمان ، وجعل المؤمن قسماً والفساق قسماً ، دل أن الفاسق غير والمؤمن غير ، ثم بين حكم كل^(٢) واحد منهما فقال : ﴿ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَكَذِّبُونَ ﴾ ، فكان في الآية دليل انتفاء اسم الإيمان وثبوت اسم الفسق ودليل حكم التخليد .

ثم إنهم يقولون إن الأخبار بتعذيب القاتل للمؤمن عمداً وغير ذلك قد ورد ، ولا^(٣) وجه للقول بالخلف في الوعيد لما فيه من إثبات الكذب ، ولا وجه للقول^(٤) بتخصيص عموم الأخبار لوجوب القول بالعموم المتعري عن دليل الخصوص^(٥) ، إذ الصيغة^(٦) المتعريّة عن دليل الخصوص دليل إرادة المتكلم العموم ، فصار كأنه ذكر كل فرد من أفراد العموم باسمه الخاص ، وما هذا سبيله لا يتصور تخصيصه بل^(٧) يكون^(٨) إخراجاً عن حكم العموم نسخاً ، ولا وجه إلى القول بنسخ الأخبار لما فيه من إثبات الكذب .

وجماعة منهم يجوزون العفو عن صاحب الكبيرة في الحكمة ، إلا أنهم يقولون بتحقيق الوعيد للأخبار الواردة في الكتاب بتعذيبه .

١٥ وجماعة منهم يقولون : ليس في الحكمة جواز عفو ؛ إذ لو كان يجوز عفو / لما جاز [١٧٥ ب] تعذيبه ، إذ العفو حينئذ يكون كرمًا ، والإعراض عن الكرم غير جائز في الحكمة . وهذا منهم قريب^(٩) من تعليل^(١٠) إيجاب الأصل بل هو عينه . وأما الصغائر فإنها مغفورة عند اجتناب الكبائر لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَجَنُّبَكُمْ كِبَائِرَ مَا تَهْتَكُونَ عَنْهُ نَكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ .. الآية .

٢٠ والدليل لنا أن الإيمان هو التصديق ، وضده التكذيب ، فما لم يتبدل التصديق بالتكذيب بقي الذات مؤمناً ؛ كما أن القيام مالم يتبدل بالقعود بقي الذات قائماً . وكذا

(١) زك : الله . (٢) ت : كل حكم . (٣) ز : فلا . (٤) زك : إلى القول . (٥) ك : التخصيص .

(٦) ت : ك : إذا الصيغة . (٧) زك : - . (٨) ك : لكون ، ز : بكونه . (٩) ك : قريباً . (١٠) أ : - .

لا واسطة بين التصديق والتكذيب إلا الارتياب ، وهو كفر أيضاً^(١) ، فلم يكن بين الإيمان والكفر واسطة ، فالقول بالمنزلة بين المنزلتين محال^(٢) غير معقول .

والفسق في اللغة عبارة عن الخروج ، فمن خرج عن أئثار أمرٍ من أوامر الله تعالى يكون فاسقاً . وكذا العصيان عبارة عن مخالفة الأمر فعلاً ، لا عن الجحود والتكذيب ، وليس من ضرورة مخالفة الأمر أو الخروج عن الأئثار ، التكذيب ؛ إذ^(٣) الخلاف بيننا وبين خصومنا في هذا الفاسق الذي لم يَأْتِر لبعض الأوامر لاجحوداً ولا استخفافاً بمن أمر ، بل لكسل^(٤) أو حمية أو أنفة أو غلبة شهوة أو رجاء عفو ، ولا مضادة بين الخروج عن الأئثار ومخالفة الأمر على هذا الوجه ، وبين التصديق ، فلم يكن من ضرورة حصولها انعدام التصديق ، بل بقي التصديق ثابتاً بلا خلاف بيننا وبين الخصوم ؛ إذ الخلاف فيه ، وما دام التصديق باقياً كان التكذيب منعدماً ، فالقول بكفره والتكذيب منعدم ، أو بزوال الإيمان والتصديق قائم ، أو بثبوت النفاق والتصديق في القلب متقرر ، ظاهر الفساد بين الخطأ ؛ يحققه أن النفاق المعروف^(٥) هو إظهار الصلاح مع فساد الباطن ، فمن جعل من صلحت سريرته وظهر منه الفسق^(٦) في ظاهره منافقاً فقد قلب القصة وغيّر الحقيقة ، وهو في غاية البطلان .

ثم دعوانا أن الإيمان هو التصديق فلأن الذي ثبت بأدلة القرآن وما عليه إجماع أهل الإسلام وجري المعاملات والاشتراك في الجماعات والاجتماع في مجالس الذكر وحل الذبيحة وجواز المناكحة أن الإيمان هو تصديق الرسول عليه السلام^(٧) بما جاء به^(٨) من عند الله تعالى ، إذ هذه الأمور كلها مبنية^(٩) عليه بلا خلاف بيننا وبين الخصوم ، ولا يميزون فيها بين من ارتكب كبيرة وبين من لم يرتكب^(١٠) ، فثبت أن الإيمان هذا هو عند الكل ، مع أن أهل اللغة لا يعرفون الإيمان إلا التصديق ، فإذا^(١١) كان الأمر كذلك ثبت أن من حكم بكفر صاحب الكبيرة أو بنفاقه أو بخروجه عن الإيمان كان مخطئاً ، قاضياً بوجود ما هو المنعدم وهو التكذيب ، وبعدم ما هو الموجود وهو التصديق ، وفساد هذا ظاهر .

(١) زك : - . (٢) ت : - . (٣) ز : إذا . (٤) ك : الكسل ، ز : تكلل . (٥) ز : والمعروف . (٦) أ : فسق . (٧) زك : بالتصديق . (٨) أ : - . (٩) زك : - . (١٠) ك : ومن لم يرتكب . (١١) زك : وإذا .

ثم ما يزعم المعتزلة أن إطلاق اسم الفسق مُجمَع عليه ، وإطلاق ما وراء ذلك من اسم المؤمن والكافر والمنافق^(١) مختلف فيه ، فأخذنا بالمجمع عليه وتركنا المختلف فيه ، كلام باطل ؛ إذ هو أخذ بالمجمع عليه وإعراض عن المخالفة بحقيقة^(٢) ما هو المخالفة ؛ فإن الأمة قبل ظهور نخلتهم إذا كانوا على ثلاثة أقوال كانوا مجمعين على أن ما وراءها قول باطل ، فهم إذا أحدثوا قولاً رابعاً فقد خالفوا الإجماع ، وكذا أجمعوا أن لا منزلة بين الإيمان والكفر ، فمن أثبت المنزلة فقد خالف الأمة ، والأخذ بالإجماع بما هو مخالف^(٣) للإجماع من وجهين جهل فاحش . ثم الأمة إذا^(٤) اختلفت في شيء على أقاويل^(٥) لم يجز الخروج عن أقاويلهم لما مر أن ذلك منهم إجماع أن^(٦) ما عدا هذه الأقاويل باطل .

فبعد ذلك الواجب البحث عن الأقاويل وعرضها على الدلائل / ليتبين الصحيح من [١٧٦ أ]
الفاقد والحق من الباطل . وعند العجز عن التمييز بين الحق^(٧) منها والباطل يجب التوقف والرجوع إلى من أكرم بالعلم والخضوع له والحثو بين يديه ليتبين^(٨) له ذلك ، فأما جعل التوقف الذي هو مقتضى تعارض الأدلة ونتيجة العجز عن ترجيح بعض الأقاويل على البعض^(٩) وموجبات الحيرة مذهباً يَتَسَكَّ به وعقيدة يُدان بها ويُناضل عنها ويُناظر مخالفتها فحيدٌ عما توجهه العقول وتقتضيه الأصول .

ثم الدليل على صحة ما ذهب إليه أهل الحق أن الله تعالى أبقي اسم الإيمان مع وجود ما عليه من^(١٠) الوعيد بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ ، أبقي^(١١) لهما اسم الإيمان مع أن إحداها باغية ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ ، وفي الآية دلالة من ثلاثة أوجه^(١٢) : أحدها أنه أبقي اسم الإيمان مع وجود القصاص الذي هو حكم قتل العمد الخالي عن الشبه كلها ، ولا شك في كونه كبيرة . والثاني أنه أبقي اسم الأخوة الثابتة بالإيمان^(١٣) بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ بين القاتل وأولياء المقتول بقوله تعالى^(١٤) : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ...

(١) ز : - . (٢) ز : يحققه . (٣) أ : مخالفة . (٤) ز : إذ . (٥) ك : على الهامش .

(٦) زك : إذ . (٧) ز : الخلق . (٨) زك : ليبين . (٩) ز : بعض . (١٠) زك : - . أ : فوق السطر .

(١١) زك : بقي . (١٢) أ : من وجوه ثلاثة . (١٣) أ : في الإيمان . (١٤) زك : - .

الآية . والثالث أنه تعالى ما أخرج مرتكب هذه الكبيرة عن استئصال التخفيف والمرحمة بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ . وحكي الاستدلال بالآية (١) من هذه الأوجه الثلاثة على نحو ما بينا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا ﴾ « أبقى لمن لم يهاجروا اسم الإيمان مع عظيم الوعيد في ترك الهجرة بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ، مع أنه قال في آخر الآية : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ » (٢) ، مع هذا (٣) جعلهم مؤمنين وأوجب على المؤمنين نصرتهم (٤) عند استنصارهم ، وقوله تعالى (٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ « وقوله تعالى » (٦) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ .. الآية ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوَبُّوْا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ ، والأمر بالتوبة لمن لا ذنب له محال ، وقوله (٧) : ﴿ وَتَوَبُّوْا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ . وفي الباب آيات كثيرة .

وكذا الأمة بأسرهم (٨) توارثوا الصلاة على من مات من أهل القبلة والاستغفار لهم والترحم عليهم من غير التفحص عن حاله أنه ارتكب كبيرة أو لم يرتكب .

ثم إذا ثبت « بما مر » (٩) أن الإيمان لا يزول بما دون التكذيب ، وأنه (١٠) مع ارتكاب الكبيرة باق ، فنقول إنه يدخل (١١) الجنة لا محالة لما ورد من الوعد للمؤمنين بالثواب في دار الآخرة في كثير من الآيات ، من نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ ، وصاحب الكبيرة مؤمن (١٢) وقد عمل كبيرة (١٣) ، وقوله (١٤) تعالى (١٥) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ ﴾ ، وقوله (١٦) تعالى (١٧) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ ، وقوله (١٨) : ﴿ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ ٢٠

الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ وقوله (١) : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ، وقوله (٢) تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ، وقوله (٤) : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ ... الآية ، في آيات لا تحصى .

ثم إن هذا الرجل أتى بما هو أفضل الخيرات وهو التصديق ، والشر الذي أتى به لا يبلغ نهاية الجحود والمعاندة (٥) ، فإذا أتى (٦) بما هو نهاية في الخيرات وبكثير من الأعمال الصالحة ، بل بما لا يحصى كثرة ، ولم يأت بما هو نهاية في الشرور ، فإذا خُلد في النار وأبطل ثواب أفضل الخيرات ونهايتها وما أتى به من / الصالحات بارتكاب ما ليس بنهاية (٧) في الشرور ولا (٨) كثرة ، بل ارتكب ذلك (٩) مرة أو مراراً محصورة مع ما اقترن به مما هو عبادة عظيمة من خوف العقوبة ورجاء عفو خالقه عنه بسعة رحمته (١٠) ، فقد زيد في عقاب الشرور بل عقاب شر واحد ، ونقص (١١) من ثواب الخيرات (١٢) ، وفيه خُلف في الوعد ؛ فإنه تعالى وعد أن يجزي الحسنة بعشر أمثالها (١٣) ، والسَّيِّئَةُ بِمِثْلِ ، بل (١٤) وعد سبعائة « بقوله تعالى » (١٥) : ﴿ مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾ ، ثم لم يكتف بذلك بل وعد أضعافاً مضاعفة بقوله تعالى (١٦) : ﴿ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وقوله (١٧) : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ .

وهم لا يجوزون الخلف في الوعيد فكيف يجوزون الخلف في الوعد وهو بإجماع العقلاء ٢٠ من أمارات اللؤم (١٨) وهو قبيح في نفسه ؟ فإذا على (١٩) زعمهم ما اقتصر في السيئات (٢٠) على

(١) أ: + تعالى . (٢) ز: - . (٣) زك: - . (٤) أ: + تعالى . (٥) ز: والمعاند .

(٦) ت: أك: فإذا أتى هو . (٧) ت: أك: بنهاية . (٨) ز: دلالة . (٩) ز: وذلك . (١٠) ز: رحمة .

(١١) زك: وبعض . (١٢) ت: الخير . (١٣) ت: أك: بعشرة أمثالها ، أ: ت: - . (١٤) ت: - .

(١٥) «...» ت: - . (١٦) زك: - . (١٧) أ: + تعالى . (١٨) ك: - . (١٩) زك: في .

(٢٠) ت: على زعمهم في السيئات .

(١) زك: - . (٢) «...» زك: - . (٣) ك: ثم هو مع هذا ، ز: ثم هو هذا . (٤) زك: نصرهم .

(٥) ز: - . (٦) «...» زك: - . (٧) «...» زك: - . (٨) ت: بأثرهم . (٩) «...» زك: - .

(١٠) أ: فإنه . (١١) زك: إنه لا يدخل . (١٢) ت: يؤمن . (١٣) زك: وقد عمل صالحات كثيرة .

(١٤) ز: - . (١٥) زك: - . (١٦) ز: - . (١٧) زك: - . (١٨) ت: + تعالى .

جزاء مثلها بل زاد عليها ما لا نهاية ولم يَجْزِ على حسنة مثلها فضلاً عن^(١) العشرة وسبعائة ، وهذا هو الخلف الذي^(٢) ليس وراءه خلف .

ثم هم ينسبون أهل الحق في قولهم بجواز العفو عن صاحب^(٣) الكبيرة إلى إثبات الخلف في الوعيد ويشنعون عليهم بذلك ، وهذا من أعظم الوقاحات^{الوقاحات}

ثم وردت آيات في الوعد خارجة على صيغة العموم ، وكذا آيات الوعيد ، ولا وجه إلى إجراء الكل على العموم لما فيه من إثبات التناقض في آيات الله تعالى والتعارض في أدلته ، وذلك خارج عن الحكمة .

ثم بعد ذلك اضطربت^(٤) الأقاويل :

فزعمت المعتزلة والخوارج أن آيات الوعيد أحق بالعموم لما هو أبلغ في الزجر .

وزعمت المرجئة الحبيثة^(٥) أن آيات الوعد أحق بالعموم لأنه أحق بالذي عُرف من صفات الله تعالى من الرحمة والعفو والغفران .

والأصل عندنا أن ما كان من الآيات^(٦) الواردة في الوعيد مقروناً بذكر الخلود فهو في المستحلين لذلك لما أنهم كفروا باستحلال ذلك فأوعدوا^(٧) على كفرهم في الحقيقة ، وذكر تلك الجريمة لكونها سبباً للكفر وطريقاً إليه ، ولهذا قلنا في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا ﴾ ، أي متعمداً لإيمانه ، أي قتله لأجل أنه مؤمن . ومن هذا قصده في القتل يكون كافراً ؛ ألا يرى أنه حيث ذكر قتل^(٨) العمد لا على الاستحلال في باب إيجاب القصاص بقي اسم الإيمان والأخوة بينه وبين المؤمن وجعله أهلاً للرحمة والتخفيف على ما بيننا ؟ فكان ذلك دليلاً أن هذه الآية وردت في المستحل^(٩) .

وما يزعمون أن هذا وعيد القتل لا وعيد الكفر ، لأنه تعالى^(١٠) قابله بقتل « المؤمن دون الكفر ، والاستحلال كفر .

قلنا : هذا وعيد الكفر ، والله تعالى قابله بقتل « المستحل^(١١) لما أنه به^(١٢) يكفر ، فيكون جعل جزاء الكفر بمقابلته دليلاً على^(١٣) أنه كفر وإعلاماً به . على أنه لا وجه إلى جعله جزاء للمقتل^(١٤) بدون الكفر لما أنه مؤمن وثبت^(١٥) ذلك بالدليل . والقول بخلود المؤمن في النار باطل فلا يمكنهم القول بأن هذا جزاء قتله إلا بعد إثبات زوال إيمانه وجعله في منزلة بين منزلتين أو القول بكفره ، والقول به باطل على ما قررنا ، فدل أنه ليس بجزاء للمقتل المطلق بل هو جزاء للمقتل بطريق الاستحلال الذي هو كفر .

وأما ما ليس بمقرون^(١٦) بذكر الخلود فمن الجائز أن يكون في المؤمن ؛ إذ تعذيب المؤمن بقدر ذنبه ليس بمستحيل في العقل ولا قام^(١٧) دليل شرعي على امتناعه ووردت به أخبار كثيرة .

ثم ثبت استغفار الأنبياء والملائكة عليهم السلام للمؤمنين ، وكذا المؤمنون أمروا بالاستغفار^(١٨) بعضهم لبعض . والاستغفار لمن لا يجوز تعذيبه سؤال ترك الظلم ، وهذا كفر ، وكذا مغفرة من^(١٩) لم يستوجب العذاب محال ، وكذا العفو ؛ دل أن من العباد من [١٧٧ أ] يستوجب العقوبة .

ثم الله تعالى يغفر له بفضلته ويعفو^(٢٠) عنه ؛ يحققه أنه تعالى غافر الذنب وكذا يسمى غفوراً وغفاراً ، ورد بهذه الأسماء نصوص الكتاب ، وكذا الله تعالى عفو . وتسمية الله تعالى بما لا يتحقق منه ، ومدحه نفسه بما لا يتصور منه محال .

ثم بالإجماع ليس ذلك في حق المكذبين ولا الخارجين عن الإسلام ، فدل أن ذلك في حق من ارتكب المعصية من غير الاستحلال ، فكان فيه دليل أن العبد بالمعصية لا يكفر ، وبالكبيرة لا يخرج عن الإيمان^(٢١) ، ليتحقق عفو والمغفرة له ، ودليل جواز مغفرة مادون الكفر ، إذ لولا ذلك لما تحقق له اسم الغافر ولا تصوّرت منه المغفرة والعفو . وحمل المعتزلة ذلك على مغفرة الصغائر لمن اجتنب الكبائر غير سديد ؛ إذ المغفرة : التجاوز عن مجوز

(١) «...» ت: زك: - . (٢) ز: للمستحيل . (٣) أ: - . (٤) زك: - . (٥) أ: القتل .

(٦) أ: وأثبت . (٧) ز: ما ليس هو بمقرون ، ت: بمقرون . (٨) ت: في العقدة لاقام .

(٩) أ: باستغفار . (١٠) زك: لمن . (١١) ت: ويغفر . (١٢) ز: إيمان .

(١) أ: من . (٢) ت: - . (٣) أ: زك: - . (٤) زك: اضطرب . (٥) زك: - . (٦) ز: آيات .

(٧) زك: فأوعد . (٨) أ: فوق السطر . (٩) ز: المستحيل . (١٠) ك: والله تعالى ، ز: والله .

تعذيبه على ما ارتكب ، فأما ترك تعذيب من لا يجوز تعذيبه فليس بعفو ولا مغفرة ، كترك التعذيب على المباحات .

وتقرر بالوقوف على هذه المعاني أن لا تحقق لكونه تعالى غافراً غفواً^(١) رحماً على أصل^(٢) الخوارج والمعتزلة ؛ إذ لا يتصور عندهم مغفرة من يجوز له تعذيبه ، ولا على أصل^(٣) المرجئة ؛ فإن عندهم لا يجوز له إلا تعذيب الكافر ، والعفو عنه غير ثابت .

ثم لما ثبت ذلك لم يقيم لنا دليل تعيين من يغفر له ومن لا يغفر له بل يعذبه ، إذ ليس ذلك في العقل وما ورد به الشرع^(٤) ، بل قوض ذلك إلى مشيئته بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ فقلنا : له المشيئة في ذلك ، فمن شاء عذبه بقدر ذنبه ، صغيرة كان ذلك أو^(٥) كبيرة ، عدلاً منه ، ثم عاقبة أمره الجنة ، ومن شاء عفا عنه فضلاً منه ورحمة ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ « قرئ : إن تجتنبوا كبير ما تنهون عنه ، والمراد به الكفر ، وقيل : المراد من قوله^(٦) » : ﴿ كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾^(٧) أنواع الكفر ؛ يحققه ثبوت جواز المغفرة لما دون الشرك بما قررنا من الدلائل .

وحجج^(٨) غيلان على الله تعالى أنه إذا غفر لمرتكب ذنباً لا يجوز تعذيب غيره على^(٩) ذلك الذنب - مع أنه تعالى أثبت لنفسه المشيئة في ذلك وعلق ذلك بها - تحكّم باطل ، مع^(١٠) أن الله تعالى متفضل على من غفر له ، ومن تفضل على شخص لا يجب عليه التفضل على غيره ولا^(١١) يحرم عليه العدل على من سواه .

وتعلق الخوارج بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْضِبِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ... الآية .

قلنا لهم : ماتقولون في زلات الأنبياء عليهم السلام^(١٢) أنها هل كانت تسمى عصياناً ؟

فإن قالوا : لا^(١٣) ، كذبوا الله تعالى في قوله^(١٤) : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ ٢٠

(١) زك : غفوراً . (٢) أت : أصول . (٣) ز : - . (٤) أت : ورد الشرع به . (٥) أت : لقوله .

(٦) زك : أم . (٧) زك : وإن شاء . (٨) « قرئ ... قوله » أ : على الهامش .

(٩) « قرئ ... عنه » ت : - . (١٠) ز : وعجز . (١١) زك : - . (١٢) ت : لا .

(١٣) ك : عليهم الصلاة والسلام . (١٤) زك : - . (١٥) أت : بقوله تعالى .

ونسبوه إلى الظلم حيث عاتب داود وغيره من الأنبياء^(١) على ما وجد^(٢) منهم من^(٣) الزلات ، وأبطلوا مغفرته لداود عليه السلام^(٤) بقوله تعالى^(٥) : ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ ، وذلك كفر .

وإن قالوا : كان ذلك منهم عصياناً .

قيل : فهل كفروا واستحقوا الخلود في النار ؟

فإن قالوا : نعم ، كفروا ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم .

ثم الآية مصروفة إلى الاستحلال ، على أن في الآية دليلاً أنها وردت في الكافر لأنه قال : ﴿ وَيَتَعَدَّى حُدُودَهُ ﴾ ، والحدود اسم جمع ، والمؤمن لا يتعدى جميع حدود الله^(٦) ، وقوله تعالى^(٧) : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ أي على طريق الأصالة ، وكذا قوله^(٨) : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ على طريق الأصالة ، والله أعلم .

على^(٩) أنا بيننا بما تلونا من الآيات وذكرنا من المعقول أن الإيمان لا ينعدم بالكبيرة ولا بما دون التكذيب من العصيان ، ولا خلود مع الإيمان ، فكان ذلك دليلاً أن هذه الآية وردت في الكافر . وبذلك الآيات يبطل قول من يجعله مشركاً أو منافقاً ؛ فإن الله تعالى أبقى الإيمان . وكذا الإشراك اعتقاد شريك لله تعالى ، إما في العبادة كمشركي العرب ، وإما في التخليق كالمجوس ، وصاحب الكبيرة لا يعتقد ذلك ولا يشرك^(١٠) البتة بعبادة ربه أحداً .

١٥ / وقد بينا أيضاً مائية النفاق وأن صاحب الكبيرة ليس بداخل في حده بل هو على [١٧٧ ب] الضد من حال المنافق .

وما ذكر من الحديث فذلك^(١١) علامة المنافق^(١٢) في الأغلب ، فأما أن تكون هي بأنفسها^(١٣) نفاقاً فلا . وقد روي أن عطاء لما سمع مذهب الحسن قال : قولوا له : إن إخوة يوسف عليه السلام أوثمنوا فخانوا حيث ألقوه في غيابة الحب ، وحدثوا فكذبوا بقولهم : ﴿ فَأَكَلَهُ الذُّبُّ ﴾ ، ووعدوا بقولهم : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ فأخلفوا ، هل صاروا بذلك ٢٠

(١) زك : + عليهم السلام . (٢) أت : وجدت . (٣) أ : فوق السطر . (٤) زك : صلوات الله عليه .

(٥) زك : - . (٦) أ : + تعالى . (٧) ك : أز : - . (٨) أت : + تعالى . (٩) ت : فوق السطر .

(١٠) ز : ولا يشرك هو . (١١) أت : فذاك . (١٢) زك : النفاق . (١٣) زك : بنفسها .

منافقين ؟ فقليل للحسن ذلك فقال : صدق عطاء ، ورجع عن ذلك . على أن الحديث يمكن « حمله على »^(١) الاستحلال^(٢) ، والله الموفق .

ثم إن هذا الرجل كان مؤمناً لما معه من التصديق ، وبالكبيرة ما انعدم . وما حدث له من الأسماء الحبيثة كالفاسق والفاجر والظالم^(٣) وغيرها^(٤) ، فتلك أسماء يستحقها بأفعال ليست بمنافية للإيمان ، فثبوتها لا يكون^(٥) منافياً لكونه^(٦) مؤمناً . ثم لما^(٧) لم يصر كافراً ٥ لانعدام التكذيب ، لم لم يبق مؤمناً ومعه التصديق ولم يوجد منه ما يضاده ؟

وقد خرج الجواب عن تعلّقهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ وبغيره من الآيات التي ليس فيها ذكر الخلود ، أن ذلك يجوز أن يكون [وارداً]^(٨) في المستحلين ، ويجوز أن يكون [وارداً]^(٩) في غير المستحلين ويكون^(١٠) ذلك^(١١) معلّقاً بشيئته تعالى على ما قرّرنا .

وتعلّقهم بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ .

قلنا : الآية وردت في الفاسق المطلق ، والمؤمن ليس بفاسق مطلق بل هو فاسق بما ارتكب من العصية ، مطيع بما معه من الإيمان والطاعات ، والفاسق المطلق من كان فاسقاً من جميع الوجوه بحيث ليست معه طاعة ولا هو موصوف بها بوجه ، فأما من كان مطيعاً بما هو رأس كل طاعة وبما لا يحصى من الطاعات فليس هو بفاسق مطلق . وقد وقع في أفواه ١٥ من لا علم لهم بهذا الباب أن الفاسق المطلق هو مرتكب الكبيرة ، ولكن ذاك باطل وقع^(١٢) فيما بين الناس بتلقين المعتزلة^(١٣) .

والدليل على أن المراد بالفاسق المطلق : الكافر ، سياق الآية وهو قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ ﴾ ، وهذا^(١٤) وصف الكافر^(١٥) دون صاحب الكبيرة ، والله الموفق .

وما يزعمون أن الأخبار بتعذيب مرتكبي^(١) الذنوب وردت مطلقة عامّة ، ولو أخرج منها شيء لكان^(٢) خلفاً وذلك كذب ؛ إذ الكذب هو الإخبار عن الخبر لا على ما هو به ، والكذب على الله تعالى محال ، ولا وجه إلى القول بتخصيص من عفا عنه وغفر له من الآية ، لأن صيغة^(٣) العموم متى وردت متعريّة عن دليل الخصوص كانت دلالة على إرادة المتكلم جميع أفراد^(٤) ما يتناوله اللفظ كأنه نصّ على كل فرد بعينه باسمه الخاص ، وما هذا سبيله فلا وجه إلى القول بتخصيصه ؛ إذ التخصيص هو دليل يدل أن^(٥) المخصوص غير داخل في العموم ، وذلك لن يكون إلا بدليل متّصل ، وانعدم^(٦) ، وعند انعدامه بقيت الصيغة^(٧) متعريّة عن الدليل ، وهي عند تعريها دليل إرادة^(٨) العموم . فبعد ذلك إخراج بعض^(٩) ما تناوله العموم يكون نسخاً وإنهاء للحكم الثابت فيه إلى هذه المدة ، وهذا متصوّر في الأوامر والنواهي ، فأما في الأخبار فغير متصوّر لما أنه يصير الإخبار كذباً ، وهو^(١٠) مستحيل على الله تعالى . لم يزل المعتزلة يتسكّون بهذا الكلام .

وكان أوائل أصحابنا ينازعونهم في هذا الأصل أشدّ المنازعة ولا يسلّمون لهم أن القول بالعموم واجب الاعتقاد لما أن التكلم^(١١) بلفظة^(١٢) العموم والمراد بها الخصوص سائغ فيما بين أهل اللسان حتى كاد^(١٣) ذلك يغلب على إرادة الحقيقة وهو العموم ، وكذا اللفظ العاري عن القيد يجوز أن يكون / المراد به القيد^(١٤) عند مشايخنا^(١٥) .

وهم يابون ذلك أشدّ الإباء ويجعلون دليل التخصيص أو القيد^(١٦) إذا كان متأخراً عن العام أو المطلق نسخاً لا بياناً^(١٧) أن المتكلم أراد به من أول ما تكلم ما وراء ما دخل تحت القيد ودليل الخصوص .

وأصحابنا رحمهم الله^(١٨) كانوا يجعلون ذلك بياناً .

وكان الفريقان جميعاً يجعلان هذا الأصل من نتائج مسألة الوعيد ، وكان كل من تكلم

(١) زك : مرتكبين . (٢) زك : كان . (٣) أت : حقيقة . (٤) ت : - . (٥) زك : يدل على . (٦) ز : وانعدام . (٧) ك : الصفة . (٨) زك : أراد . (٩) زك : - . (١٠) أت : وذلك . (١١) ت : المتكلم . (١٢) زك : بلفظ . (١٣) ت : كان . (١٤) أت : القيد . (١٥) زك : + رحمهم الله تعالى . (١٦) ز : العبد . (١٧) ز : أو المطلق بشيء إلا بياناً . (١٨) زك : + تعالى .

(١) «...» أ : - . (٢) ز : استحلال . (٣) زك : والظالم والفاجر . (٤) زك : وغيرها .

(٥) ت : لا يلون . (٦) ت : للونه . (٧) ك : - . (٨) في الأصول : واردة . (٩) في الأصول : واردة .

(١٠) ت : ويجوز . (١١) ز : - . (١٢) أت : ووقع . (١٣) زك : + لعنهم الله . (١٤) ز : - .

(١٥) أت : الكفار .

من أوائلنا وأوائلهم في مسألة العام والمطلق يذكرون أن^(١) القول بهذا^(٢) يؤدي إلى القول بتحقيق الوعيد أو بجواز العفو ، حتى إن أبا بكر الجصاص قال بعدما استشهد لصحة قوله^(٣) : فبان بما^(٤) وصفنا أن العموم من مفهوم لسان العرب وأن ذلك من مذهب السلف من غير خلاف بينهم ، وما خالف في هذا أحد من السلف ومن بعدهم إلى أن نشأت^(٥) فرقة من المرجئة ضاق عليها^(٦) المذهب في القول بالإرجاء فلجأت إلى دفع القول بالعموم رأساً لئلا يلزمها لخصومها القول بوعيد فساق بظاهر الآي المقتضية لذلك .

هذا كله لفظه ذكره في كتابه المصنف في أصول الفقه . وقال أيضاً في أول هذا الباب : وحكى لي^(٧) أبو الطيب بن شهاب عن أبي الحسن الكرخي أنه قال : إني أقف في عموم الأخبار ، وأقول بالعموم في الأمر والنهي . فقلت لأبي الطيب : فهذا يدل على أن مذهبهم كان الوقف في وعيد فساق أهل الملة . فقال : هكذا كان مذهبهم .

قال الجصاص : وأبو الطيب هذا غير متهم عندي فيما يحكيه ، وقد جالس أبا^(٨) سعيد البردعي وشيوخنا القدماء ولم أسمع أبا الحسن^(٩) الكرخي يفرق بين الخبر والأمر والنهي في ذلك بل كان يقول بالعموم والإطلاق .

والشيخ أبو منصور الماتريدي^(١٠) وغيره من مشايخنا رحمهم الله كانوا يقولون إن العموم يُذكر ويراد به الخصوص ، وما يقوم من دليل الخصوص متأخراً أو دليل^(١١) القيد فهو بيان المراد لا النسخ ، والصيغة المتعريّة عن دليل الخصوص أو القيد ليست^(١٢) بدليل إرادة العموم والإطلاق ، ويعدون القول بذلك مذهب المعتزلة .

وكان مشايخنا في ديارنا ينكرون على القائلين بذلك وينسبونهم إلى الاعتزال^(١٣) ، إلى أن نشأ فيهم من كان يميل في أصول الفقه إلى العراقيين من أصحابنا فاتبعهم في مسألة العموم وذكر ما تصوّر عنده أنه دليل له في المسألة ، ونسب ما هو قول مشايخنا^(١٤) إلى الشافعي ولم

يَحْمُ حول مسألة الوعيد ، والله^(١) أعلم بعقيدته في ذلك . وقد أطلق في كتابه أن الفاسق المطلق هو صاحب الكبيرة ؛ ولست أدري أقال ذلك علماً منه بما يؤدي إليه هذا القول ، أم سَنَح له شيء فتكلم به من غير العلم بما يؤدي إليه . والسرائر موكولة إلى الله تعالى وهو أعلم بالعقائد والضائر . فاتبعه جميع المنتسبين إلى التحقيق في ذلك واقتدوا به وما اشتغل^(٢) أحد^(٣) منهم أنه بأي^(٤) طريق يتكلم في مسألة الوعيد .

وسمّا الشيخ أبا منصور رحمه الله الواقفي في هذه المسألة جهلاً منهم بمذهبه ؛ إذ حقيقة مذهبه أن العمل بالعموم وبمطلق الصيغة واجب ؛ إذ الواجب هو ما ثبت بدليل غير مقطوع به وهو دليل الظاهر ؛ فأما ما^(٥) ثبت بدليل مقطوع به^(٦) فهو الفرض . ولم يُرو عن أحد من متقدمي أصحابنا أنهم قالوا : مطلق الأمر للفرض أو القول بالعموم فرض ، بل قالوا : مطلق الأمر للوجوب ، والقول بالعموم واجب ، وهو ما ذهب إليه الشيخ أبو منصور رحمه الله . فأما الواقفي فهو من يقف في ذلك عملاً واعتقاداً .

ثم إن من ساعد هذا القائل بالعموم / وظهر منه القول بجواز مغفرة صاحب الكبيرة ، [١٧٨ ب] تضيّق عليه الأمر بطريق التخصيص كما يذهب إليه الشيخ أبو منصور^(٧) وجميع من ساعدنا في هذه المسألة من فحول المتكلمين كأبي الحسن الأشعري ومن تابعه وابن الروندي^(٨) والحسين وغيرهم ، فزعم^(٩) أن عموم الوعيد يتناول^(١٠) كل فرد من أفراد العموم بالوعيد كأنه نصّ عليه باسمه الخاص ، إلا أن الله تعالى يخلف في الوعيد ، وأخلف في الوعيد كرم ، فأما الخلف في الوعد فهو لؤم .

وكان يذهب إلى هذا^(١١) كثير من فقهاءنا ويقولون : الكذب يكون^(١٢) في الماضي لافي المستقبل ، إنما فيه الخلف - وهو مذموم - في الوعد دون الوعيد .

ونسب عبد القاهر البغدادي هذا القول إلى أبي العباس القلانسي ، لكني رأيت في كتاب الجامع للقلانسي القول به بطريق التخصيص . غير أن من سبق ذكره^(١٣) من فحول

(١) زت : - . (٢) زك : بها . (٣) زك : بصحة قوله ، ت : لصحة قولهم . (٤) ك : بما .

(٥) أ : نشأ . (٦) ز : عليهم . (٧) زك : - . (٨) ز : أبو . (٩) أ : لم أسمع أنا أبا الحسن .

(١٠) أ : أ : رحمه الله . (١١) زك : ودليل . (١٢) زك : ليس .

(١٣) ك : وينسبونه ، ز : وينسونه الاعتزال . (١٤) أ : أصحابنا .

(١) زك : + تعالى . (٢) ت : أسفل . (٣) ز : أحداً . (٤) زك : يأتي . (٥) ز : - . (٦) ت : - .

(٧) أ : أ : رحمه الله . (٨) زك : الراوندي . (٩) أ : وزعم . (١٠) ز : تناول .

(١١) أ : أ : وكان يذهب إليه . (١٢) أ : أ : - . (١٣) أ : أ : - .

المتكلمين لا يرضون به ويقولون : الخلف على الله^(١) غير جائز لافي الوعد ولا في الوعيد لما أنه لو جاز الخلف عليه لجاز أن يقال^(٢) : إنه مخلف الوعيد ، وهو غير جائز .

وحكى أبو العباس المبرد عن أبي عثمان المازني قال : حدثني محمد بن مسعر^(٣) قال : جمعنا بين أبي عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد في مسجدنا فقال له أبو عمرو : ما الذي يبلغني عنك في الوعيد ؟ فقال : إن الله^(٤) وعد وعداً وأوعد إيعاداً فهو^(٥) منجز وعده ووعيده . فقال أبو عمرو : إنك أعجمي ، ولا أعني لسانك ولكن فهمك : إن العرب لاتعد ترك الإيعاد ذمّاً وتعدّه مدحاً ، ثم أنشد :

وإني إذا أوعدته «أو وعده»^(٦) لخلف إيعادي ومنجز موعدي

فقال^(٧) عمرو : أليس^(٨) يسمى^(٩) تارك الإيعاد مخلفاً ؟ فقال : بلى . قال : فتسمي^(١٠) الله^(١١) مخلفاً إذا لم يفعل ما أوعد^(١٢) ؟ قال : لا . قال : فقد أبطلت شاهدك .

ثم مثل هذا كثير في أشعار العرب . قال السري بن أحمد الموصلي الرفاء من قصيدة^(١٣) :

فتى شرع المجد المؤثّل في العلا مآربه والمكرمات شرائعه

إذا وعد السراء أنجز وعده وإن وعد الضراء فالعفو مانعه

وقال كعب بن زهير يمدح النبي عليه السلام^(١٤) :

نُبئت أن رسول الله أوعدني وأخلف عند رسول الله مأمول

وفي رواية : العفو عند رسول الله مأمول .

وقال آخر في ذم من اعتاد الوفاء بوعيده :

كأن فؤادي بين أظفار طائر من الخوف في جو السماء معلق^(١٥)

حذار امرئ قد كنت أعلم أنه متى ما عيّد في نفسه الشرّ يصدق

(١) أت : + تعالى . (٢) ك : أن يقال له . (٣) ت : بن مسعود . (٤) أ : + تعالى . (٥) أت : وهو .

(٦) «...» ز : - . (٧) أت : وقال . (٨) ت : فليس ، أ : أفليس . (٩) أ : على الهامش .

(١٠) أ : مصححة على الهامش : تمي . (١١) زك : + تعالى . (١٢) ك : أوعد . (١٣) ز : قصيدته .

(١٤) ت : رسول الله ﷺ ، زك : رسول الله ﷺ . (١٥) ز : متعلق .

غير أن هذا في العباد ، فأما في الله تعالى فلا ، لاستحالة تسميته مخلفاً واستحالة التبديل على قوله تعالى . والذي يدل على بطلان هذا أن الإخبار مع العلم أن المخبر على خلاف ما أخبر ، كذب ، سواء كان في الماضي أم^(١) في المستقبل ؛ قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ ﴾ ثم قال^(٢) : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ ... الآية ، وقال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُواهَا ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ ذكر أن ما قال الله^(٣) تعالى وأخبر لا تبديل له ، وقال تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ ﴾ إلى أن قال : ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ١٠ أخبر أن القول^(٤) لا يبدل لديه ، وقال تعالى : ﴿ وَتَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ / أي لن يخلف الله وعده الذي وعد في نزول^(٥) العذاب أنه ينزل بهم لا يتقدم ولا يتأخر عن ميعاده .

والذي يحقق من المعقول أن هذا غير مستقيم على مذهب أهل السنة أن الإخبار صفة ١٥ الله تعالى أزلية لاتعلق له بالزمان ولا يجوز عليه التغير ، بل التغير واقع على المخبر عنه ، يكون مستقبلاً ثم يصير ماضياً ، ولا يتغير «الخير بتغيره»^(٦) ؛ فإن قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ كان هذا^(٨) الإخبار في الأزل ثابتاً والمخبر عنه غير موجود ، فكان ذلك في الأزل إخباراً عن المستقبل ، وإذا وجد العصيان^(٩) كان إخباراً عن الحال ، وإذا انقضى كان إخباراً عما مضى ، على ماقررنا هذا في مسألة^(١٠) إثبات أزلية كلام الله تعالى . ٢٠ وإذا كان الأمر على هذا عندنا ، فلو كان صاحب الكبيرة الذي يغفر له ولا يعذب داخلاً تحت عموم الأخبار - والعدم على هذا الإخبار غير جائز - فيكون الإخبار «موجوداً في الآخرة ولم يوجد التعذيب في حقه ووجد في حق غيره ، فكان هذا الإخبار»^(١١) عند وجود

(١) ك : أو . (٢) أت : + تعالى . (٣) ت : أك : - . (٤) ت : - . (٥) ك : نزل .

(٦) «...» ز : - . (٧) أت : وقال . (٨) ت : فليس ، أ : أفليس . (٩) أ : على الهامش .

(١٠) أ : مصححة على الهامش : تمي . (١١) زك : + تعالى . (١٢) ك : أوعد . (١٣) ز : قصيدته .

تعذيب غيره إخباراً عما هو للحال ، وعند انقضاء كل جزء من العذاب إخباراً عما كان في حق ذلك الجزء ، فيكون هذا في الآخرة إخباراً عن وجود التعذيب فيما مضى في حق هؤلاء الأعيان ، وهذا داخل فيهم ، والتعذيب في حقه لم يوجد ، فيصير إخباراً عن المخبر لا على ما هو به ، وهذا كذب عند هذا القائل . على أننا بينا أن الإخبار في المستقبل يكون كذباً أيضاً إذا علم المخبر^(١) أن المخبر لا يكون . على أن إخبار الله تعالى غير معلق بالزمان^(٢) ، فلا يتصور فيه الماضي والمستقبل على ما قررنا ، فهما كان مخبره على خلاف ما هو به كان كذباً ، تعالى الله^(٣) عن ذلك .

على أن أكثر^(٤) هؤلاء الذين يجوزون الخلف في الوعيد يذهبون إلى أن مغفرة الكافر جائزة في الحكمة ليست بخارجة عنها^(٥) ، غير أننا نعرف أن الكفر لا يغفر بالخبر .

فيقال لهم : بم تعرفون ذلك ؟ ولعل الله^(٦) يخلف وعيده ويغفر لهم ويدخلهم الجنة .

فإن قالوا : عرفنا ذلك بقول الرسول عليه السلام^(٧) أو بإجماع الأمة .

فنقول : كل هذا لا يمنع الله^(٨) عن الكرم ، والخلف في الوعيد كرم . فدل أن القول بالعموم غير مستقيم « على أصول أهل السنة ، وبالله التوفيق .

ثم إن في مسألة « العموم كلاماً كثيراً لا وجه^(٩) إلى ذكره في هذه المسألة ، وقد^(١٠) ذكره الشيخ أبو منصور^(١١) في كتابه المصنف في أصول الفقه المسمى بأخذ الشرائع ، وبالع في ذلك واستقصى وحل كل إشكال للخصوم فيه ودفع كل شبهة^(١٢) لهم بحيث لم يبق في القوس منزع ، ولا في الزيادة عليه^(١٣) مطمع ، فمن أراد الوقوف عليه فليُنظر في ذلك .

غير^(١٤) أنني أكلم المعتزلة فأقول - والله الموفق - : لو كانت الصيغة التعريية عن دليل الخصوص^(١٥) دليل إرادة العموم والاستيعاب وتناولها كل فرد كما لو ذكر^(١٦) باسمه الخاص ، ٢٠

(١) ز : - . (٢) زك : بزمان . (٣) زك : تعالى عز وجل . (٤) ز : كثير . (٥) زك : - . (٦) أت : + تعالى . (٧) زك : ﷺ . (٨) أرت : + تعالى . (٩) « ... » ز : - . (١٠) ز : الأوجه . (١١) أت : فقد . (١٢) أت : + رحمه الله . (١٣) ز : شبهته . (١٤) أت : - . (١٥) ز : - . (١٦) ز : خصوص . (١٧) ك : ذكرنا .

والتخصيص المؤخر^(١) يكون نسخاً لا بياناً أن قدر المخصوص ما كان داخلياً في العام ، أختص^(٢) هذا بصيغة آيات الوعيد ، أم هو حكم آيات الوعد وكل صيغة^(٣) عامة ؟ فلا بد من القول إنه حكم كل صيغة عامة .

قيل لهم : أليس أن بعض آيات الوعد وردت عامة كما أن بعض آيات الوعيد وردت عامة ؟

فلا بد من : بلى ، لوجود ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزْلاً ﴾ وغير ذلك من الآيات .

قيل : فإذا كان صاحب الكبيرة قد وجد / منه الإيمان والأعمال الصالحة ، فهو من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، فصار^(٤) كأنه ذكر باسمه الخاص ، وهو ممن أكل^(٥) أموال اليتامى ظلماً ، وصار كأنه ذكر باسمه الخاص . وكذا^(٦) من قتل^(٧) مسلماً عمداً ما^(٨) حكمه ومن أي قبيل هو ؟ أكان ممن يكون في جهنم خالداً مخلداً ، أو ممن كانت له جنات الفردوس نزلاً خالدين فيها لا يبعثون عنها حولا ؟

فإن قال : هو ممن يخلد في الجنة ، فقد ترك مذهبه ووصف الله تعالى بالكذب حيث أخبر أنه يخلده في النار ولم يخلده^(٩)

وإن قال : هو ممن يخلد في النار - وهو مذهبه -

قيل : أليس أنه كان داخلياً في قوله تعالى : ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزْلاً . خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ؟

فإن قال : لا ، فقد^(١٠) ترك مذهبه في تناول صيغة العموم كل فرد من أفراد العموم بطريق التعيين^(١١)

وإن^(١٢) قال : نعم ، فقد زعم أن الله تعالى كذب في الإخبار عنه أنه يخلده في الجنة . ٢٠

(١) زك : المتأخر ، أ : فوق السطر . (٢) ز : التخصيص . (٣) زك : صفة . (٤) أت : وصار . (٥) أت : قد أكل . (٦) ز : - . (٧) ت : قيل . (٨) ك : أما . (٩) ت : ولم يخلده في الجنة . (١٠) ز : فإن قال أفقد . (١١) أت : التعيين . (١٢) ز : فإن .

ثم نقول : أليس أن من آمن وعمل الصالحات ثم ارتد عن الإسلام - نعوذ بالله - يخلد في النار ؟

فلا بد من : بلى .

قيل : وكذا كل من ارتكب كبيرة ثم تاب ، أو كان كافراً ثم أسلم ومات على إسلامه^(١) ، يخلد في الجنة ولا يخلد في النار ؟

فلا بد من : بلى .

قيل : أليس أن الصيغة مطلقة في الوعد والوعيد جميعاً ، لم يوجد في صيغة^(٢) الوعد شرط الموت على الإيمان ولا في صيغة الوعيد شرط الموت على الكفر أو الإصرار^(٣) على المعصية ؟

فلا بد من : بلى .

قيل : فأنت^(٤) بين أمرين :

إما أن تقول بأن الشرط غير ملحق بآيات الوعيد ولا بآيات الوعد ، وتناولت كل صيغة كل فرد من أفرادها ، وصار الله تعالى كاذباً بإدخال صاحب الكبيرة الذي تاب أو الكافر الذي أسلم الجنة^(٥) ، وإدخال المؤمن الذي ارتد أو ارتكب كبيرة النار .

وإما أن تقول بأن قيد الموت على الإيمان ، أو الموت قبل التوبة^(٦) ، ملتحق بصيغة الوعد والوعيد ، وإن لم يكن مقروناً به .

فإن قلت بالأول فقد كفرت .

وإن قلت بالثاني فقد تركت مذهبك وناقضت .

ثم كل جواب لك في إخراج من دخل تحت صيغة العموم الواردة في الوعد عن حكمها فهو الجواب لك في إخراج من دخل تحت صيغة الوعيد عن حكمها .

ولو قلت : وردت آيات الوعد وآيات الوعيد وجهل تاريخ نزولها فجعلت^(٧) كأنها

(١) ز : إسلام . (٢) ز : الصيغة . (٣) ز : والإصرار . (٤) ك : فائت . (٥) ز : . (٦) أ : على التوبة . (٧) أ : على الهامش ، ز : جعلت .

نزلت مقترنة فيصير البعض قيداً أو تخصيصاً^(١) من^(٢) البعض .

قيل : فلم كنت^(٣) يجعلك آيات الوعيد قيداً في آيات الوعد أولى من خصمك بعمله^(٤) آيات الوعد قيداً في آيات الوعيد ؟ مع أنك إن جهلت^(٥) التاريخ فجعلت كأنها وردت جملة حكماً ، فلا شك أنها نزلت متفرقة^(٦) ، فلم يكن بد من نسبة الكذب إلى الله تعالى لا محالة حيث لم يحقق الوعد أو الوعيد « فيمن دخل تحت الإخبار بها جميعاً .

فإن قال : دليل القيد قائم وهو دلالة العقل عند نزول صيغة الوعد والوعيد^(٧) من أن^(٨) تخليد من آمن وعمل صالحاً^(٩) في النار بما يباه العقل ، وكذا تخليد من تاب^(١٠) عن المعصية ، وكذا تخليد من ختم له بالكفر في الجنة ، مما يباه العقل ، وكذا تخليد من ارتكب معصية ، إذ بها يصير عدواً لله تعالى ، وتخليد العدو في الجنة محال . والدليل العقلي قائم^(١١) عند نزول كل آية من آيات الوعد والوعيد^(١٢) ، فتقيدت الآيات كلها بدليل العقل .

قلنا^(١٣) : والأشعرية ينزعونك في هذا أشد النزاع ويزعمون أنه^(١٤) ليس في العقل دليل استحالة تخليد المؤمنين المطيعين الذين لا معصية لهم في النار ، ولا تخليد الكفرة والعصاة^(١٥) في الجنة .

ثم لو قيل لكم : إن تخليد من آمن وعمل الصالحات^(١٦) ولم يكفر بل ختم له بالتصديق في النار بما يباه العقل ، وكذا إحباط الإيمان الذي هو نهاية في الخير وأعمال كثيرة من العبادات ، كل واحد^(١٧) منها ينبغي أن يجزى بعشر^(١٨) بإخبار الله تعالى بارتكاب ما ليس بنهاية في الشر ، ولا يجزى إلا بواحدة بإخبار / الله تعالى مع اقتران خوف العقاب ورجاء [١٨٠ أ] الرحمة والثقة^(١٩) بكرمه ، وهو في نفسه شيء دفع إليه بغلبة شهوة « أو قهر غضب »^(٢٠) أو شدة حمية ، فهذا أيضاً بما يباه العقل فصار قيداً^(٢١) في آيات الوعيد المقترنة بالتخليد .

(١) زك : وتخصيصاً . (٢) زك : في . (٣) ت : أنت . (٤) ت : يجعل . (٥) ك : جعلت . (٦) أ : متفرقة . (٧) « ... » ت : . (٨) أ : لما أن . (٩) « ... » أ : أرك . (١٠) ز : مات . (١١) ز : خاتم . (١٢) أ : الوعد والوعيد . (١٣) ك : على الهامش . (١٤) زك : . (١٥) ت : العصاة والكفرة . (١٦) ت : صالحاً . (١٧) زك : واحدة . (١٨) ك : يفسر . (١٩) ز : والنعمة ، ت : والثقة . (٢٠) « ... » ك : على الهامش . (٢١) ك : فصار هذا .

وكذا^(١) قيام^(٢) دليل كون الله تعالى موصوفاً بالرفقة والرحمة^(٣) والعفو والمغفرة يمنع من تعميم آيات الوعيد أيضاً^(٤) ، والله الموفق .

ثم نقول لهم : أليس أن الله تعالى قال لآدم عليه السلام حين^(٥) أسكنه الجنة : « إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » ، ثم لما وجدت منه الزلّة^(٦) عري^(٧) على ما قال الله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ، أكان ذلك الوعد المطلق تناول حال^(٨) وجود الزلّة أم لا ؟

فإن قال : تناول ، فقد ظهر كذب الله تعالى حيث وعد له ألا يعري ، وقد عري .

وإن قال : لم يتناول حال^(٩) وجود^(١٠) الزلّة ، فقد زعم أن الوعد المطلق العاري عن القيد كان المراد منه القيد^(١١) ، وفيه إبطال مذهبهم وفساد القول بدلالة الصيغة المتعريّة عن دليل الخصوص والقيد على إرادة العموم والإطلاق .

وكذا يقال : أليس أن الله تعالى قال : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ ، أيغفر كل ذنب أم لا ولم يقترب قيد ولا تخصيص ذنب ؟

فإن قالوا : نعم ، أبطلو مذهبهم « وخرجوا أيضاً عن الإجماع .

وإن قالوا : لا ،

قيل : هل^(١٢) يصير الله تعالى كاذباً بذلك ؟ فإن قالوا : نعم^(١٣) ، كفروا .

وإن قالوا : لا ، أبطلو مذهبهم^(١٤) ، والله الموفق .

ولولا مخافة الإطالة لبيّنت بعض^(١٥) الدلائل في مسألة^(١٦) العموم ، وكشفت عما

يؤهون^(١) على الضعفة بإيراد بعض مسائل أصحابنا^(٢) ، ويصوّرون عندهم أن من مذهب أصحابنا^(٣) القول بوجوب اعتقاد شمول حكم العام فيما يتناوله بلفظه ، والشهادة على الله تعالى أنه أراد به الكل ، والحجر عليه عن إرادة خصوص فيه أو قيد ، غير أن ما شرطنا في أول الكتاب من الاجتناب عن الإطالة منعنا^(٤) عن الاشتغال بذلك . وكيف يدّعي أحد ذلك على^(٥) أصحابنا وقد يوجد في كتبهم ما يتعذر إحصاؤه من المسائل أن من تكلم بكلام وقال : عنيت به غير الظاهر الذي وُضع له في حقيقة اللغة أنه يصدق إذا كان غير متهم في ذلك بأن شدد بما أخبر على نفسه والتزم به الضرر ؟ وإنما لا يصدق القاضي فيما ينتفع به لو صدق فيما يدّعيه من إرادته خلاف الظاهر . « فكان هذا مذهباً منهم أن من تكلم بلفظ ثم عني به ما يحتمله اللفظ ، يصدق ، وإن كان فيه^(٦) عدول عن ظاهره^(٧) » إذا لم يكن متهماً في ذلك . وفيه دليل على^(٨) أنهم ما جعلوا ظاهر اللفظ عند تعريه عن دليل يدل على أن المراد به خلاف الظاهر دليلاً على إرادة^(٩) الظاهر ، إذ لو كان كذلك لما قبل منه قوله : إني عنيت خلاف الظاهر وإن لم يكن متهماً في ذلك : كمن ادّعى ما لا يحتمله اللفظ ، لا يصدق وإن لم يكن متهماً في ذلك . ثم الله تعالى غير متهم فيما يقيم من دلالة الخصوص ينبغي أن يكون ذلك دليل إرادته^(١٠) الخصوص من وقت نزوله ، والله أعلم .

ثم لاحاجة إلى الفرق بين الكفر وغيره من الذنوب في حق جواز العفو والتعذيب والتخليد في النار ، وغير التخليد لمن يرى رأي متكلمي أهل الحديث في جواز العفو عن الكافر . فأما من يقول من أصحابنا^(١١) أن لا بدّ في^(١٢) الحكمة من التفرقة بين المسيء والمحسن على ما استبعد^(١٣) الله^(١٤) من التسوية بينهما بقوله تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ وقوله^(١٥) : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ^(١٦) كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ

(١) زك : يتوهون . (٢) ت : مسائل بعض أصحابنا ؛ ز : بإيراد مسائل أصحابنا . (٣) أ ت : + رحمه الله . (٤) ز : منفياً . (٥) ك : عن . (٦) ك : وإن كان وله . (٧) « ... » ت : . (٨) أ ت : . (٩) ك : على أن إرادة . (١٠) زك : إرادة . (١١) زك : + رحمه الله تعالى . (١٢) ز : من . (١٣) ك : استبعد . (١٤) ت أ ك : + تعالى . (١٥) أ ت : + تعالى . (١٦) « ... » ز : .

(١) زك : ولذا . (٢) ت : . (٣) ز : بالرحمة والرفقة . (٤) زك : . (٥) ك : حيث . (٦) ز : الذلة . (٧) زك : غوى . (٨) أ زك : . (٩) ك : . (١٠) زك : حالة . (١١) أ زك : . (١٢) زك : التقيد . (١٣) أ : فوق السطر . (١٤) ك : . (١٥) « ... » ت : على الهامش . (١٦) ك : بعد . (١٧) ز : المسألة .

[١٨٠ ب] تَحْكُمُونَ ﴿ ١ 〉 ، ثم لا تفرقة بين الفريقين في الدنيا ، / فلا بد من أن يفرق بينهما في الآخرة ، فهؤلاء ^(١) يحتاجون إلى الفرق بين الكفر وبين ما دونه من الذنوب في جواز العفو عما دون الكفر وامتناعه فيه ، وثبوت تخليد العذاب فيه وسقوطه عما دونه .

والفرق أن ^(٢) ما من أحد يعصي الله ^(٣) بنوع من الكبائر دون الشرك إلا وهو وقت ^(٤) العصيان مكتسب الطاعات ^(٥) من خوف عقابه ورجاء رحمته والثقة بكرمه ، وذلك خيرات لو قبل بها ^(٦) ما ارتكب من الخلاف بغلبة شهوة أو قهر ^(٧) غضب أو نحو ذلك لترجح ما كان منه من خير على ما كان منه ^(٨) من شر ، فلا يجوز أن يحرم نفع الخير ويوجب ^(٩) له عقوبة الشر ، وليس مع من يكفر ^(١٠) بالله تعالى ويشرك ^(١١) به معنى يستحق اسم الخير لأنه يكذبه وينكر أمره ونهيه .

والثاني أن الكفر مذهب يُعتقد للأبد ، إذ المذاهب ^(١٢) تُعتقد للأبد ، فعلى ذلك ١٠ عقوبته . وسائر ^(١٣) الكبائر لأوقات ، وهي ^(١٤) عند غلبة شهوة لا للأبد ، بل في عقيدة كل من ارتكبها العزم على أن يتوب عنها لو أملي له مهلة ^(١٥) وقُسح في أجله ، فعلى ذلك عقوبتها .

والثالث أن الكفر نفسه لا يحتمل الإباحة ورفع الحرمة عنه ^(١٦) ، فعلى ذلك عقوبته في الحكمة لا تحتمل ^(١٧) الارتفاع والعفو عنه ، بخلاف سائر المآثم .

والرابع أن الله تعالى أحسن إلى صاحب الكبيرة في الدين في الوقت الذي جفاه في أن جعل حقه أعظم في قلبه من الدارين ، وأنبيائه ورسله عليهم السلام ^(١٨) أجل في صدره من أن تحتمل ^(١٩) نفسه الاستخفاف ^(٢٠) بشعرة من شعورهم أو الركون إلى أحد من أعدائه فيما قد ^(٢١) اختاره وأثره من الخلاف ^(٢٢) ، فلا يجوز في الحكمة أن يضيع هذا الإحسان ^(٢٣) بجفوة يعلم أن

(١) ك : هؤلاء . (٢) أت : أنه . (٣) ت أك : + تعالى . (٤) زأك : لوقت . (٥) أت : للطاعات .

(٦) زك : - . (٧) زك : وقهر . (٨) زك : - . (٩) أت : فيوجب .

(١٠) ز : وليس معن يكفر . (١١) ك : وليشرك . (١٢) أت : المذهب . (١٣) أ : من وسائر .

(١٤) أت : وهو . (١٥) أت : في مهلة . (١٦) ز : - . (١٧) ز : لما يحتمل .

(١٨) زك : صلوات الله عليهم أجمعين . (١٩) ز : من احتمل . (٢٠) ز : الاستحقاق .

(٢١) ك : فوق السطر . (٢٢) ز : خلاف . (٢٣) ت : هذا الاختيار .

قدرها من الذنوب لا يبلغ جزءاً مما ^(١) لا يحصى من مننه وإحسانه ، « بخلاف الكافر » ^(٢) ، والله الموفق .

ثم نقول : إن صاحب الكبيرة إذا كان معتزلياً أو خارجياً يكفر لأنه بارتكابه ييأس من رُوح الله ويقنط من رحمته ، والله تعالى يقول ^(٣) : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ وَلَا تَيَاسُّوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴿ ٤ 〉 ، ولأنه لما ارتكب الكبيرة مع اعتقاده ^(٥) أنه يكفر أو يخرج عن الإيمان ، صار بارتكابه معتقداً أنه كافر أو خارج عن الإيمان ، ومن اعتقد أنه ليس بمؤمن لا يكون مؤمناً ، وكذا من اعتقد أنه كافر ، والله الموفق .

(١) زك : هما . (٢) « ... » زك : - .

(٣) أت : ويقنط من رحمته وقال ، ز : ويقنط من رحمة الله تعالى يقول .

(٤) « ... » زك : ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون وقال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون .

(٥) ز : اعتقاد .

فصل في إثبات الشفاعة

وهذه المسألة في الحقيقة هي المسألة الأولى^(١)؛ فإنَّ عندنا لما جاز أن يغفر الله تعالى لصاحب^(٢) الكبيرة بفضل ورحمته وكانت المغفرة تحت الحكمة، جاز أن يغفر له بشفاعة الرسل والأنبياء عليهم السلام^(٣)، وشفاعة الأخيار من الآباء والأبناء والأقارب والأستاذين^(٤) والتلامذة وغيرهم.

وعند المعتزلة لما كانت مغفرة صاحب الكبيرة بدون الشفاعة ممتنعة، كانت كذلك مع الشفاعة، كمغفرة الكافر. ثم شبهتهم في ذلك قوله تعالى^(٥): ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ والفسق والظالم^(٦) ليس بمرضي، وقوله تعالى^(٧): ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾، وقاتل النفس ظالم، وقوله تعالى^(٨): ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾... الآية، «في الآية»^(٩) أنهم يسألون الجنة للمستحقين لها ولا يجوز غير هذا، إذ^(١٠) لا يجوز أن يقال: اجعل أعداءك أولياءك، وأهل نارك أهل جنتك، وافعل خلاف ما قلت وبذل حكك، مع ما يعلم أنَّ الحكيم لا يريد الخير لأعدائه، ولا يجوز أن يكون النبي عليه السلام^(١١) يحب من أبغضه الله تعالى ويوالي من عاداه.

قالوا: ويحققه أننا نجد المسلمين والصالحين منهم يرغبون في شفاعة الرسول عليه السلام^(١٢) ويزهدون في أن يكونوا فساقاً، ثبت أنَّ الفساق لا شفاعة لهم.

قالوا: والدليل على صحة^(١٣) هذا أنَّ من حلف بطلاق امرأته أنه يعمل عملاً يستوجب به الشفاعة أو ينال به الشفاعة، يؤمر بالعمل الصالح ولا يؤمر بالفسق، / لما في

[١٨١ أ]

الأمر» به خروج عن الإسلام، دلَّ ذلك أنَّ الذي ينال الشفاعة هو المطيع^(١٤) دون العاصي.

قالوا: ولأنَّ في القول^(١٥) يثبت الشفاعة لأهل الكبائر تجرئة للناس على الذنوب، وهو باطل^{*}.

ولأهل الحق: أنَّ الله تعالى قال في حق الكافرين^(١٦): ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، ولو كان لاشفاعة لغير الكافرين^(١٧)، لم يكن لتخصيص الكافر بالذكر في حال تقبيح أمرهم معنى. وقد روي من غير طريق^(١٨) أنه عليه السلام^(١٩) قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)، وقد روي بطرق^(٢٠) كثيرة وألفاظ مختلفة دخل بها الخبر في حد التواتر والاشتهار، فدلَّ أنها ثابتة لهم. وكذا أخبار كثيرة في خروج أقوام من النار بألفاظ مختلفة، في بعضها أنهم يخرجون^(٢١) عنها بعد ما صاروا حِمَمًا^(٢٢). وفي خبر آخر^(٢٣) أنهم^(٢٤) يخرجون منها^(٢٥) فيلقون في نهر الحياة^(٢٦) فينبئون كما تنبت الطرائث والحبة في حبل السيل. وفي خبر آخر^(٢٧) أنَّ آخر من يخرج من النار رجل يقول: يا حنان يا منان.

ولا تعارض هذه الأخبار ببعض ما يرويه المعتزلة والخوارج من الوعيد الوارد^(٢٨) لِمَنْ خَرَجَ من النار وقوله: (من تحسنى سماً^(٢٩) فقتل نفسه فهو يتحسناه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً) وغير ذلك؛ «فإنَّ ذلك»^(٣٠) محمول على الاستحلال بدليل ما ذكرنا في المسألة المتقدمة. وكذا المروي: (لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا يسرق السارق وهو مؤمن) محمول على المستحل؛ يدل عليه ما روى أبو الدرداء رضي الله^(٣١) عنه عن النبي عليه السلام^(٣٢) أنه قال: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة). قال: فقلت: يا رسول الله وإن زنى وإن سرق، وأنه ردَّد ذلك حتى قال في الثانية أو الثالثة^(٣٣): نعم وإن رغب أنف أبي الدرداء، والله الموفق.

(١) «...»: ز: على الهامش. (٢) ك: ولأن القول، ز: ولن القول. (٣) أ: الكفار. (٤) أ: الكافر.

(٥) ت: من غير طريق، ز: من طريق. (٦) ز: ك: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾. (٧) ز: بطريق. (٨) ت: يخرجوا.

(٩) ز: حمها. (١٠) ت: -، ك: على الهامش. (١١) ز: خبر إخوانهم. (١٢) أ: عنها.

(١٣) ز: الحيوان. (١٤) أ: -، (١٥) أ: الواردة. (١٦) ز: سماء. (١٧) «...»: ز: -.

(١٨) ت: + تعالى. (١٩) ز: ك: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾. (٢٠) ز: والثالثة.

(١) ز: أولى. (٢) أ: صاحب. (٣) ز: صلوات الله عليهم أجمعين. (٤) ز: والأستاذين.

(٥) أ: -، (٦) أ: والظالم والفسق. (٧) أ: -، (٨) أ: -، (٩) «...»: ز: -.

(١٠) ز: إذا. (١١) ز: ك: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾. (١٢) ز: ك: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾. (١٣) ز: -.

وتعلقهم بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى ﴾ ،

قلنا : وكل مؤمن هو مَنَّ (١) ارتضاه الله (٢) . ومَنْ معه من الإيمان والطاعات والحسنات المرضية عند الله (٣) لا يخرج من كونه مرضياً عند الله (٤) . وقيل : لا (٥) يشفعون إلا لمن ارتضى الله أن يشفعوا له ، فلمْ زعم أن الله تعالى لا يرضى (٦) بشفاعه صاحب الكبيرة ؟ وفيه الخلاف .

وقوله تعالى (٧) : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاع ﴾ منصرف إلى الكافر ، إذ هو الظالم المطلق الذي (٨) لا عدل معه (٩) ، فأما المؤمن الذي معه الإيمان والأعمال الصالحة فلا يُسمى ظالماً على الإطلاق .

وما يزعمون أن الملائكة يسألون الجنة « لأهل الجنة » (١٠) ، فهذا منه على مذهبه دعوى العبث على خيرة خلق (١١) الله تعالى في يوم الجمع الأكبر ، لأن إدخال أهل الجنة « الجنة واجب » (١٢) عندهم وحق مستحق لأهل ذلك ، وعلى هذا كان (١٣) اشتغال الملائكة بسؤال ذلك إما لأنهم خافوا أن يظلم الله تعالى ويمنع أهلها من دخولها ويمنعهم حقهم الواجب عليه ، وإما أن اشتغلوا بالعبث فيقولون : أعطهم ما أعطيتهم واغفر لمن غفرت له .

وقوله تعالى : ﴿ فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ﴾ أي (١٤) اغفر للذين تابوا عن الشرك ، بدليل قوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ﴾ أي تابوا عن الكفر ولهم ذنوب اقترفوها وكبائر ارتكبوها في حالة الإيمان . فأما الصرف إلى ما صرفته المعتزلة فمتنع لما ذكرت .

وما قال إنه (١٥) لا يجوز أن يقول الأخيار : اللهم اجعل أعداءك أولياءك ، وأهل نارك أهل جنتك ، وافعل خلاف ما قلت ، ولا يجوز أن يجب الرسول عليه السلام (١٦) من أبغضه الله (١٧) ويوالي من عاداه الله (١٨) ،

(١) ت : من . (٢) زك : + تعالى . (٣) زك : + تعالى . (٤) زك : + تعالى . (٥) زك : ولا . (٦) أ : يرتضي ، ومصححة على الهامش . (٧) أت : - . (٨) ك : على الهامش . (٩) زك : منه . (١٠) « ... » ز : - ، ت : + واجب عندهم . (١١) ك : خير تخلق . (١٢) « ... » ز : - . (١٣) ز : - . (١٤) ك : إني . (١٥) ت : لأنه ، زك : إن . (١٦) ز : وأهل . (١٧) زك : النبي ﷺ . (١٨) أت : + تعالى . (١٩) أ : - ، ت : + تعالى .

هذا كله كلام بناه على أصله الفاسد : ومَنْ الذي يسلم له أن المؤمن الذي زجى عمره في طاعة الله تعالى ومعه (١) من الأعمال الصالحة ما لا يحصى يكون عدواً لله أو مبغضاً له ؟ وفصل الخلف فيما قال قد مر الكلام فيه في المسألة المتقدمة .

وقولهم : المسلمون يرغبون في الشفاعة « ويزهدون في أن يكونوا فساقاً ،

/ قلنا : والمسلمون يرغبون في المغفرة ويزهدون في أن يكونوا مرتكبي صفائر ، ثم [١٨١ ب] تقول : يرغبون في الشفاعة « (٢) لو وجدت منه معصية فيما يُستأنف من الوقت أو سبقت فيها مضى من الوقت ويتعوذون بالله تعالى من الفسق والمعصية كما قلتم أنتم في المغفرة : يحققه أن رغبتم (٣) في الشفاعة لا يمكن حملها على غير هذا الوجه ، إذ لا حاجة (٤) بمن (٥) عَصَمَ عن المعاصي أجمع إلى الشفاعة .

١٠ فإن قالوا : لا ، بل بهم إليها حاجة ، وعندنا الشفاعة ثابتة لكن لأهل الطاعة ، والشفاعة لهم (٦) أن يطلب الرسل والملائكة من الله تعالى أن يزيدهم على ما استحقوا من الثواب من فضله بقوله تعالى (٧) : ﴿ فَيُؤَقِّبِهِمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

قلنا : هذا باطل من وجوه :

أحدها أن المروي عن النبي ﷺ أنه قال (٨) : (ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) ، « وكذلك المروي : (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) » (٩) يُبطل هذا التأويل ، وهو حديث مشهور .

والثاني أن ما ذكر يستلزم إعانة لشفاعة ، بل هي في المتعارف اسم لطلب التجاوز عن أمور مخوفة (١٠) وشدائد موبقة ، فصرَّفها عن (١١) المفهوم (١٢) إلى ما لا يفهم دخوله تحتها نوع من تحريف الكلم عن مواضعها .

٢٠ والثالث أن إعطاء (١٣) تلك الزيادة عندهم (١٤) يوجب تنغيص النعمة (١٥) على أهلها ؛ إذ

(١) ز : - . (٢) « ... » ز : - . (٣) ز : رغبتم . (٤) ز : أفلا حاجة . (٥) أت : لمن . (٦) ز : - . (٧) أت : - . (٨) أت : إن المروي عنه عليه السلام . (٩) « ... » أت : - . (١٠) ز : مخوفة . (١١) ز : فوق السطر . (١٢) ز : المفهوم . (١٣) ك : أعطل . (١٤) ز : وعندهم . (١٥) زك : الجنة .

من زعمهم أنَّ التفضل^(١) يوجب المنّة وهي تنغصّ النعمة^(٢) ، وليست الجنة بدار تنغصّ فيها النعم .

والرابع أنَّ^(٣) إعطاء تلك الزيادة لو كان جائزاً عندهم بدون الشفاعة لكان لا يجوز منعها ، لأنّ منع ما يجوز إعطاؤه من غير أن يكون للمانع فيه منفعة أو دفع مضرة وينتفع به المعطى ، بخلاف عندهم ، وطلب ما لا يجوز منعه^(٤) طلب الامتناع عن الظلم والجور والسفاهة .
ومن ظنَّ أنَّ عباد الله^(٥) الصالحين والأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين يسألون من الله تعالى ما هذا سبيله فهو كافر بالله تعالى ، ولو كان لا يجوز إعطاؤه لكانوا بشفاعتهم طالبيين أن يترك الباري^(٦) الحكمة ويأتي بما هو سفيه ، وهذا مثل الأول .

وما قالوا في مسألة الخلف بالطلاق أن يفعل فعلاً يستحق به الشفاعة ،

قلنا : إن أردت بذلك أن يفعل فعلاً يجب على الأنبياء والرسل عليهم السلام أن يشفعوه ، فهذا لغو من الكلام ويصير كمن حلف أن يخلق الأجسام ويجمع^(٧) بين الضدين ، لأنّ استيجاب حق على^(٨) الله تعالى وعلى رسله^(٩) بصنع من الخلق غير متصور . وإن أراد^(١٠) أن يصير بذلك أهلاً فنأمره أن يعتقد مذهب أهل السنة ويلعن أهل الأهواء ويتبرأ منهم ويناصب المعتزلة عداوة ويلعنهم لعناً كثيراً ليصير بذلك أهلاً لنيل الشفاعة لو بدرت منه خطيئة أو حصلت معصيته .

١٥

ثم نقول لهم : من حلف أن يفعل ما يصير به أهلاً للمغفرة ماذا تأمرونه به ؟ أتأمرونه بالطاعة ولا حاجة إلى المغفرة معها ، أم بالمعصية فتكفرون حينئذ ؟

فهما أجابوا من شيء فهو لهم جواب .

وما يزعمون أنَّ إثبات الشفاعة تجرئة على الذنوب ،

قلنا : وفي إيجاب قبول التوبة عنكم على الله تعالى التجربة أكثر . ثم نقول : ليس فيه ٢٠

تجرئة ، لأنّ كل من ارتكب مأثماً لا يدري بطريق اليقين أنه ينال شفاعة لا محالة . وعنده أنه يقدر على التوبة لا محالة ، وذاك^(١) صحيح فهذا أولى بل فيه^(٢) دفع اليأس والقنوط الموقعين لصاحبها^(٣) في الكفر ، والله الموفق .

وما يزعم بعض جهّالهم أنَّ الرسل عليهم السلام متى يشفعون ، أقبل دخول الفسّاق النار ، فيبطل حينئذ ما روّيت من أخبار الخروج عن النار ، أم بعد دخولهم النار فلا حاجة حينئذ إلى الشفاعة إذا عذبوا بقدر ذنوبهم ، سؤال فاسد ؛ فإنهم يشفعون حين يؤذّن لهم بالشفاعة على ما قال / الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ . ثم في حق [١٨٢ أ] البعض قد يؤذّن قبل دخولهم النار ، وفي حق^(٤) بعضهم بعد دخولهم قبل استيفاء ما استوجبوا من العقوبة ، وفي حق البعض لا يؤذّن لهم فيعذبون بقدر ذنوبهم ويُسْتَوْفَى منهم ما استوجبوه من العقوبة على جرائمهم . وهذه الوجوه كلها متعارفة^(٥) في الشاهد ، والله الموفق .

(١) ز: التفضيل . (٢) ز: ينقض العمه . (٣) ز: - . (٤) ت: منفعة . (٥) زك: + تعالى .

(٦) زك: + عز وجل . (٧) ز: وجميع . (٨) ز: - ، ك: على الهامش . (٩) أت: رسوله .

(١٠) ت: + بذلك . (١١) أت: - .

(١) زك: وذلك . (٢) ز: فهذا أول قيل فيه . (٣) ز: لصاحبها . (٤) زك: - . (٥) ز: متعارف .

الكلام في الإيمان

اختلف الناس فيما^(١) يقع عليه اسم الإيمان^(٢) اختلافاً لا وجه لذكر ذلك ولا سبيل إليه لكثرة ما فيه من الأقاويل ، فنذكر من ذلك جَمَلًا^(٣) على طريق الاختصار لئلا يخلو كتابنا عن الكلام فيه ، مقتدين^(٤) بمن تقدم من السلف^(٥) فنقول :

من الناس من زعم أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان ، وحكي هذا عن مالك والشافعي والأوزاعي وأهل المدينة وأهل الظاهر وجميع أئمة أهل^(٦) الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ، ومن المتكلمين منهم عن الحارث بن أسد المحاسبي وأبي العباس القلانسي وأبي علي الثقفى .

ومن الناس من زعم أن الإيمان يكون بالقلب واللسان دون غيرها من الجوارح ، وإليه يذهب الشمرية والنجارية والغيلانية ، وحكي هذا عن كثير من أصحاب أبي حنيفة^(٧) .

غير أن هؤلاء اختلفوا فيما بينهم :

فمنهم من جعل بالقلب المعرفة ، ومنهم من جعل ذلك التصديق .

وكان بشر بن غياث المَرِيسِي يقول إن الإيمان هو التصديق في اللغة ، وما ليس بتصديق فليس بإيمان ، إلا أن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعاً .

وإلى هذا القول ذهب ابن الروندي^(٨) .

ومن الناس من يقول إن الإيمان يكون باللسان فحسب . وإليه كان يذهب الرقاشي وعبد الله بن سعيد القطان والكرامية .

غير أنهم اختلفوا فيما بينهم :

فزعم الرقاشي أن الإقرار يكون إيماناً بشرط وجود المعرفة بالقلب ، والمعرفة عنده ضرورة فهي توجد لا محالة ، ولا تكون إيماناً لأنه اسم لفعل مكتسب لما هو ضروري ، ولكن عند وجود هذا الضروري يكون الإقرار إيماناً . وكذا عبد الله بن سعيد القطان كان يقول : الإيمان هو الإقرار إذا كان مقروناً بالمعرفة والتصديق ، ولا يكون القول عنده إيماناً بلا معرفة ولا تصديق^(١) ، وإذا^(٢) اقترن القول بهما كان القول هو الإيمان لهما .

وأما الكرامية فإنهم يزعمون أن الإيمان هو الإقرار المجرد ، وليس من شرط كونه إيماناً وجود التصديق والمعرفة ، ويزعمون أن من اعتقد الكفر بقلبه وأقر بلسانه بالصانع وبالكتب والرسول وغير ذلك من أركان الإيمان كان مؤمناً حقاً بإقراره ، وكان المنافقون في عهد رسول الله^(٣) مؤمنين حقاً .

ومن الناس من قال إن الإيمان لا يكون إلا بالقلب ، غير أن هؤلاء اختلفوا فيما بينهم :

قال بعضهم : الإيمان هو المعرفة ، وهو قول جهم بن صفوان وأبي الحسين الصالحي أحد رؤساء القدريّة .

وقال بعضهم : هو التصديق بالقلب . وإليه ذهب الشيخ الإمام^(٤) أبو منصور الماتريدي^(٥) ، وهو مروي عن أبي حنيفة^(٦) ، وهو قول الحسين بن الفضل البجلي^(٧) وأبي الحسن الأشعري ، وقد قال الأشعري في بعض كتبه : إن^(٨) الذي أختاره في الإيمان هو^(٩)

ما ذهب إليه الصالحي ، غير أن المشهور من مذهبه ما بيّنا ، وكان يقول : ما يوجد من إطلاق اسم الإيمان على الصوم والصلاة وغيرها من شرائع الإسلام / فهو على التوسع ، فأما الكلام في الأعمال فلا وجه إلى جعلها إيماناً ، لأن القائلين بأن الأعمال من الإيمان يوالون من ساعدتهم في القول مع تقصيره في الأفعال ومجاوزه حدود الله تعالى ، ويبغضون من خالفهم في القول وإن كانوا أحفظ لحدود الله تعالى في الأفعال وأقل تقصيراً فيها ، فصارت الولاية

(١) زك : فين . (٢) ز : - . (٣) ز : جهلاً . (٤) زك : مفيدين .

(٥) ز : + رحمه الله ، ك : + رحمه الله تعالى . (٦) زك : - . (٧) أت : + رحمه الله .

(٨) زك : الراوندي .

(١) أت : وتصديق . (٢) ت : وإذ . (٣) زك : + رحمه الله . (٤) ت : أز : - . (٥) أت : + رحمه الله .

(٦) أت : + رحمه الله . (٧) ز : البلخي . (٨) زك : - . (٩) زك : - .

والعداوة بالاعتقاد خاصة لا في تحقيق الأفعال ، فلزم به تحصيل الإيمان بحق الاعتقاد وتقرير الحكم عليه دون الأفعال ؛ يحققه « أن ضد الإيمان الكفر ، والكفر هو التكذيب والجحود وإن كان قد يسمى به غيره على الحجاز ، فكذا الإيمان ؛ يحققه »^(١) أن الله تعالى قابل الكفر بالإيمان فقال : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ ﴾ ، ثم المراد منهما^(٢) التكذيب والتصديق^(٣) لا غير ، فدل أن الإيمان ذلك ؛ يحققه أن الإيمان معروف أنه عند أهل اللسان والتصديق لا غير ، فن جعله لغير التصديق فقد صرف الاسم عن المفهوم في اللغة إلى غير المفهوم ، ولو جاز ذلك لجاز في كل اسم لغوي ، وفيه إبطال اللسان وتعطيل اللغة ، وذلك^(٤) محال ؛ يدل عليه أن الله تعالى فرق بين الإيمان وبين كل عبادة بالاسم المعقول ، على ما فرق بين العبادات بالأسماء المعقولة لها « على ما »^(٥) قال^(٦) : ﴿ إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ .. الآية ، وكذا قال^(٧) في مواضع : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، وكذا^(٨) أمر بغير شيء ثم قال : ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ نحو قوله تعالى^(٩) : ﴿ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ .. الآية ، وقوله^(١٠) : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّ ﴾ ، وقوله^(١١) : ﴿ وَلَا تَهِنُوا ﴾ إلى قوله^(١٢) : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ . ولو لم يكن الإيمان معروفاً^(١٣) عند كل منهم وما به يثبت^(١٤) الاسم لكان يكون ذلك شرطاً غير مفيد . وكذا خاطب الله تعالى باسم الإيمان على ما ارتكبوا من المعاصي الموجبة للحدود الواردة فيها الوعيد من نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ وغير ذلك من الآيات التي تلونا^(١٥) في مسألة وعيد الفساق . ولو كان الإيمان اسماً لغير التصديق ، أو كان اجتناب الكبائر أو مطلق المعاصي شرطاً لثبوت الإيمان لم يكن لذلك معنى .

والدليل على أن الإيمان اسم للتصديق دون الأعمال أن أعداء الله تعالى « فرعوا عند معاينتهم العذاب والبأس إلى التصديق دون غيره من الأعمال نحو قول »^(١٦) فرعون^(١٧) لما

أدركه الفرق^(١) : ﴿ آمَنْتُ ﴾ .. الآية ، وقول قوم يونس عليه السلام^(٢) : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ . والدليل على ذلك قوله تعالى لإبراهيم^(٣) : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴾ ، أي^(٤) : أَوَلَمْ تصدق بإحيائي الموتى ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ ﴾ . والدليل عليه أنه تعالى « خاطب باسم المؤمنين ثم أوجب الأعمال على ما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ . والدليل عليه أنه تعالى »^(٥) قال في الكفرة : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ، والانتفاء عن الكفر يكون بالإيمان ، ولو كانت^(٦) الأعمال كلها إيماناً لم يكن المنتهي^(٧) عن الكفر منتهياً عنه مالم يأت بجميع الطاعات . وإذا ثبت الانتفاء بالتصديق وحصلت له المغفرة عما سلف به دل أنه^(٨) هو الإيمان . وفيه إبطال قول المعتزلة ؛ فإن في الآية دليلاً أن ما ينتهي به الكفر تحصل به المغفرة ، ويكون من انتهى كفره أهلاً للمغفرة .

وعندهم ليس كذلك ؛ يحققه أن الله تعالى^(٩) قال : ﴿ إِنْ تُطِيعُوا قَرِيبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرْزُقُوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ . وقال : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ، ثبت أن الإيمان هو الذي به^(١٠) ترك الكفر ، والكفر هو الذي به^(١١) ترك الإيمان ؛ يحققه أن الإيمان إما أن يكون اسماً / للتصديق والإقرار والعبادات كلها ، أو يكون اسماً لكل عمل ، وكل^(١٢) [١٨٣]

١٥ عمل إيمان^(١٣) على حدة « كما هو طاعة على حدة »^(١٤) وعبادة على حدة .

فإن قالوا بالأول ،

قيل^(١٥) : ينبغي أن يزول « الإيمان بزوال »^(١٦) بعض الأعمال أو بزوالها كلها ، وقد أجمع المسلمون على تحقيق اسم الإيمان وإثبات حكمه بمجرد الاعتقاد قبل وجود غيره من العبادات ، فكان ذلك فاسداً بإجماع المسلمين .

٢٠ وإن قالوا بالثاني فينبغي أن تكون الأديان كثيرة ، ويكون المنتقل من عبادة إلى

(١) زك : الفرق قال . (٢) زك : صلوات الله عليه . (٣) زك : + صلوات الله عليه . (٤) ز : . . .
(٥) «...» ت : . . . (٦) زك : كان . (٧) ز : المنتهين . (٨) ت : أن . (٩) أ : أنه تعالى .
(١٠) ك : فوق السطر . (١١) ك : فوق السطر . (١٢) أ : ز : فكل . (١٣) ز : اسم .
(١٤) «...» ز : . . . (١٥) أ : . . . (١٦) «...» ت : . . .

(١) «...» ك : . . . (٢) ز : منها . (٣) ت : التصديق والتكذيب . (٤) أ : ذاك .
(٥) «...» ت : . . . (٦) أ : + تعالى . (٧) أ : . . . (٨) ك : ولذا . (٩) ز : . . .
(١٠) أ : + تعالى . (١١) أ : + تعالى . (١٢) ت : أ : + تعالى . (١٣) ت : مقروناً .
(١٤) ز : ثبت . (١٥) ز : تلونها . (١٦) «...» ز : . . . (١٧) ز : + لعنه الله .

عبادة منتقلاً من دين إلى دين ، والقول به باطل ؛ يحققه أن الله تعالى جعل لكل عبادة من العبادات اسماً خاصاً وراء^(١) اسم الجملة وهي العبادة ، فتكون هذه صلاة وتلك صوماً وزكاة وحجاً وغير ذلك . فما بال أرفع العبادات ليس له^(٢) اسم خاص تعرف به خاصيته لا يشاركه غيره فيه^(٣) ؟ بل الناس لم يزل يعرفون له اسم الخاصية ويعرفون أنه اسم لفعل مخصوص على ماقررنا ؛ يحققه أن النبي عليه السلام^(٤) لما سأله جبريل عليه السلام^(٥) عن الإيمان ما أجاب عنه إلا بالتصديق حيث قال : (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه^(٦)) .. إلخ ، لم يذكر فيه إلا^(٧) التصديق ، ثم قال : (هذا جبريل أتاكم يعلمكم^(٨) أمر دينكم) . ولو كان الإيمان اسماً لما وراء التصديق لكان آتياً ليلبس عليهم أمر دينهم ليعلمهم^(٩) ، وكان نبي الله عليه السلام^(١٠) قصّر في الجواب ، وكان قول النبي^(١١) : (نعم) بعد قول جبريل^(١٢) : فإذا فعلت^(١٣) هذا^(١٤) فأنا مؤمن ، كذباً ، والقول به كفر .

وبدلّ عليه ما روي عن النبي عليه السلام^(١٥) أنه سئل عن أفضل الأعمال^(١٦) فقال : (إيمان لا شك فيه وجهاد^(١٧) لا غلول فيه وحج مبرور) . ولو كان الإيمان اسماً لكل الخيرات لا يكون^(١٨) وجوده بلا شك ، لأنه لا أحد يقطع القول بإثبات جميع الخيرات ، ولأنه غاير بين الإيمان وبين الغزو^(١٩) والحج ، وذلك دليل أنها غير^(٢٠) الإيمان .

والدليل عليه أن الله تعالى جعل الإيمان شرطاً لقيام الأعمال الصالحة بقوله تعالى : ١٥ ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ ﴾ . ولو كان الإيمان اسماً لجميع الأعمال الصالحة والخيرات لكان شرط الشيء وما به قيامه هو ذلك الشيء ، وهو محال .

وفي المسألة دلائل كثيرة أعرضنا عن ذكرها تحامياً عن الإطالة .

ولا شبهة للخصوم فيما يتعلقون به من قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾

(١) ز : ورأى . (٢) زك : . . . (٣) ز : . ، ك : فيه غيره . . . (٤) زك : ﷺ .
(٥) زك : صلوات الله عليه . (٦) زك : . . . (٧) أت : غير . (٨) أ : ليعلمكم . (٩) ك : ليعلم .
(١٠) زك : النبي ﷺ . (١١) ك : ﷺ ، أت : عليه السلام . (١٢) زك : عليه السلام .
(١٣) ز : فافعلت . (١٤) زك : . . . (١٥) زك : ﷺ . (١٦) ز : . . . (١٧) ت : على الهامش .
(١٨) زك : لا يجوز ، أ : مصححة على الهامش : لا يجوز . (١٩) ت : العز . (٢٠) أت : غيرا .

أي صلاتكم إلى بيت المقدس ؛ لأن الآية تحتل أن المراد^(١) بها تصديقهم بكون الصلاة جائزة عند التوجه إلى بيت المقدس أو الواجب فيها هو التوجه إليه ، والإيمان هو التصديق . ويُحتمل أن المراد بها الصلاة نفسها غير أنها سُمّيت إيماناً مجازاً لما أنها لا تصح^(٢) بدون الإيمان ، فكان الإيمان شرط جوازها وسبب قبولها فسُمّيت به مجازاً . ويُحتمل أنها سُمّيت إيماناً لدلالاتها على الإيمان ، إذ هي دلالة على كون مؤديها مؤمناً ، وقد ورد الخبر^(٣) (إن بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة) ، ولهذا قال علماؤنا رحمهم الله : إن الكافر إذا صلى بجماعة كصلاتنا حكم بإسلامه . والدليل على ذلك أن الصلاة بدون التصديق لم تكن إيماناً ، والتصديق بدونها إيمان ، حتى إن من صدّق ثم مات من^(٤) ساعته قبل توجه فرض الصلاة عليه لقي الله تعالى وهو مؤمن ، فدل أنها كانت إيماناً باعتبار التصديق ، إمّا لكونها دلالة عليه ، وإمّا لكونه شرطاً أو سبباً لها .

على أن الاسم محمول على المجاز بالإجماع ؛ فإنهم لا يجعلون الإيمان اسماً لكل فرد من أفراد العبادات حتى لا يكون الخارج عن الصلاة خارجاً عن الإيمان ، / ولا مفسدتها مفسداً للإيمان^(٥) ، وكذا هذا في الصوم والحج وغير ذلك . ثم إطلاق اسم الجملة على كل فرد من الأفراد^(٦) مجاز ، وإذا^(٧) كان الاسم مجازاً كان حملُه^(٨) على ما ذكرنا أولى لما فيه من مراعاة معنى اللغة ، إذ الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق لاعتن العبادات ، والله الموفق .

وكذا تعلقهم بالمروي عن النبي عليه السلام^(٩) : (الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة) فاسد ، لأن الراوي شهد بغفلته حيث شك « فقال : بضع وستون أو بضع وسبعون ، إذ لا يُظن بالنبي ﷺ الشك »^(١٠) في ذلك . ثم التعلق بمثل هذا الحديث^(١١) في باب الاعتقاد^(١٢) باطل لأنه^(١٣) خبر الواحد لو لم يكن فيه دلالة غفلة الراوي ولم يكن ورد بمخالفة الكتاب ، فكيف وقد وُجد^(١٤) فيه الأمران ؟ أمّا دلالة الغفلة فلمّا ثبت فيه من الشك ، وأمّا مخالفة الكتاب فلما مرّ من دلائل القرآن على صحة ما ذهبنا إليه . ثم المحتج بهذا الحديث

(١) زأك : إن كان المراد . (٢) أت : لاتصلح . (٣) ت : . . . (٤) ز : عن .

(٥) ك : مفسد الإيمان ، ز : مفسد للإيمان . (٦) ز : أفراد . (٧) أ : فإذا . (٨) ك : جملة .

(٩) زك : رسول الله ﷺ . (١٠) «...» أت : . . . (١١) زك : هذه الأحاديث . (١٢) ز : اعتقاداً .

(١٣) زك : لأن . (١٤) أ : على الهامش .

« يخالف الحديث »^(١)؛ فإن في الحديث أن شهادة أن لا إله إلا الله شعبة من الإيمان ، وهو يجعلها إيماناً ، والأصل أن^(٢) المتركب^(٣) من أركان مختلفة لا يكون لكل ركن منه لاسمه^(٤) ولا حكمه ، كما في كل^(٥) فعل من أفعال الصلاة وأفعال « الحج ، وكالألف أو الخد^(٦) من الوجه ، والبياض أو السواد^(٧) من البلق ، وإذا جعل^(٨) المتعلق بالحديث^(٩) ذلك إيماناً كان مخالفاً لما احتج به من الحديث مع ما بيننا أن الإيمان في الحقيقة هو التصديق ، لا يعرف أهل اللسان غير ذلك ، فإطلاقه على غيره يكون مجازاً لكونه سبباً لقيامه في نفسه وشرطاً لصحته وثبوته ، والله الموفق .

فصل

[في إبطال أن الإيمان هو القول المجرد]

وقول من يقول إن الإيمان هو القول المجرد وليس في القلب منه شيء ، باطل يكاد يبلغ مبلغ إنكار النصوص ؛ فإن الله تعالى قال في المنافقين : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ، ولو لم يكن^(١) بالقلب إيمان لم يكن لهذا القول فائدة ؛ كمن يقول لآخر : لم تؤمن يدك أو رجلك . وحاشا أن يكون في كلام الحكيم الخبير لغو وهذيان . وقال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ ، و « لو كان »^(٢) الإيمان قولاً لكان الله تعالى بقوله^(٣) لنبيه : ﴿ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ أمراً له أن يكذب ، لأنهم^(٤) لما^(٥) قالوا : آمنا - وعين هذا القول منهم إيمان^(٦) - فقد وجد منهم الإيمان وصاروا مؤمنين ؛ كمن قال : أنا متكلم ، وجد منه الكلام وصار متكلماً ، فمن قال للأول : لم تؤمن ، وللثاني^(٧) : لم تتكلم كان كاذباً ، ومن جَوَزَ^(٨) أن^(٩) يأمر الله^(١٠) نبيه عليه السلام^(١١) بالكذب فقد كفر ؛ يحققه أنه قال : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، ولو لم يكن في القلب إيمان لم يكن لهذا معنى ، وهم يقولون للنبي عليه السلام^(١٢) وللصحابه رضي الله عنهم : لما يدخل الإيمان في قلوبكم أيضاً . وكذا هذا من هذا القائل تسوية بين النبي عليه السلام^(١٣) وجميع^(١٤) المؤمنين وبين المنافقين ، وفساد هذا ظاهر . وقال تعالى : ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(١٥) ، إلى قوله^(١٦) : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، ولو لم يكن الإيمان إلا باللسان لكانوا^(١٧) إذا نطقوا به فقد صدقوا ، فلم يكن لقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ معنى . وقال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾ ، ولو لم يكن^(١٨)

(١) زك : ولم يكن . (٢) «...» ز : - . (٣) زك : يقول . (٤) أ : على الهامش . (٥) ت : - .

(٦) أرك : الإيمان . (٧) ت : فللثاني . (٨) ت : جواز . (٩) ز : مكررة .

(١٠) ز : أن الله يأمر ، ك : أن الله تعالى يأمر . (١١) زك : ﷺ . (١٢) زك : ﷺ . (١٣) زك : ﷺ .

(١٤) ت : وبين . (١٥) أ : ت : + تعالى . (١٦) زك : لكان ، أ : مصححة على الهامش .

(١٧) ز : ولم يكن .

(١) «...» ز : - . (٢) ز : - . (٣) زك : المتركب . (٤) ت : لاسمه . (٥) ز : - .

(٦) ك : الخد . (٧) ك : والسواد . (٨) أ : فعل ، «...» ك : على الهامش . (٩) ز : بالحد .

الإيمان إلا القول لكان كل سامع واحداً ولم يكن لقوله تعالى^(١) : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ معنى . وقال تعالى^(٢) : ﴿مِنْ قَتِيلَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ثم قال : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ ، فكان فيه دليل أن الإيمان حقيقة بالقلب حيث يعلم الله تعالى به وحده . وكذا الله تعالى وعد المنافقين النار ، بل قال إنهم ﴿ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ ، وهذا فيمن هو مؤمن حقاً وليس بكافر - كما يزعمه^(٣) الكرامية - محال . على أن^(٤) الله تعالى شهد عليهم بالكفر بقوله^(٥) : ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ، فمن زعم أن الله تعالى غلط في تسميتهم كفاراً بل هم مؤمنون حقاً ، لم يكن في^(٦) كفره شك . وكذا قال الله^(٧) تعالى : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ، وهذا أوضح من أن يحتاج فيه إلى الإطناب ؛ إذ من سمى المكذب بقلبه مؤمناً - مع أن الإيمان هو التصديق - لا يخفي فساد كلامه وسخافة عقله ورقّة دينه على ١٠ أحد ، والله الموفق .

[١٨٤ أ]

وكان هؤلاء ذهبوا^(٨) إلى ذلك لما رأوا من إجراء أحكام الإسلام على الذين شهدوا باللسان ، وهذا هكذا في حق إجراء الأحكام ، إذ لا اطلاع للعباد على الضمائر والعقائد ، فيكون الاعتبار في حقهم لما يمكنهم الوقوف عليه لا لما لم^(٩) يمكنهم ، تعليقاً للتكليف بما في الوسع ، ولا كلام فيه ، إنما الكلام في حق اعتباره في أحكام الآخرة التي ثبتت في حق الله تعالى ، والله الموفق ؛ يحققه أن الإيمان دين ، والأديان تعتقد ، والاعتقادات بالقلوب ؛ يحققه أن ارتفاع فعل الإيمان عن الممتحن^(١٠) محال ، وتمرّ عامة الأوقات ولا توجد الشهادة باللسان ، بل^(١١) من الأحوال ما ينهي المرء^(١٢) فيه أن يقول^(١٣) آمنت بالكتب والنبين والبعث ونحو ذلك ، كما في الصلاة^(١٤) وكما في حال كونه^(١٥) في الكنيف وحال^(١٦) خروج البول والغائط منه ، ومحال ارتفاع فرض الإيمان أو النهي عنه مادام التكليف باقياً ، أو القول بكراهيته^(١٧) حال وجود العبادة التي لاصحة لها إلا به ، وكل ذلك يدل على أن الإيمان ٢٠

في الحقيقة هو التصديق . والذي يؤيد هذا كله قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ؛ لم يجعل لهم كفراً باللسان إذا^(١٨) لم يكن عبارة عن القلب ، ومنع ذلك أن يكون كفراً بإيمان القلب ، فثبت أن القلب هو موضع الإيمان ، وبه^(١٩) يستدل أن كفر القلب يمنع قول اللسان من أن يكون إيماناً ، والله الموفق .

(١) زك : - . (٢) ك : - . (٣) ز : زعمه . (٤) زك : - . (٥) ت : + تعالى . (٦) زك : - .

(٧) أزك : - . (٨) ز : ذهبوا . (٩) ز : لما لم ، ت : لا لما . (١٠) ت : الممتحنين . (١١) زك : كل .

(١٢) ت : المرء . (١٣) ت : يتقول . (١٤) أزك : الصلوات . (١٥) ك : في حال كونه في كونه .

(١٦) ز : وكما في حال . (١٧) زك : بكراهية ، أ : يمكن قراءتها : بكراهته .

(١) ت : إذ . (٢) ز : به .

فصل

[في أن الإيمان يكون بالقلب]

ثم بالقلب يكون التصديق لما مرَّ أن الإيمان يكون بالقلب ، والإيمان هو التصديق ، وليست المعرفة الخالية عن التصديق إيماناً كما ظن جهم وجماعته أن الإيمان هو المعرفة ، لما أن الإيمان هو التصديق . ثم ضد الإيمان هو الكفر ، والكفر هو التكذيب ، والتكذيب ينافي ٥ التصديق لا المعرفة ، إذ ما يصادها النكرة والجهالة ، وليس كل من جهل حقاً يكذب به ؛ يحققه أن الإيمان بجميع « الأنبياء والرسل وجميع »^(١) الكتب وجميع الملائكة ثابت وهو التصديق ، والمعرفة بأعيانهم منعدمة . وأهل العناد كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وكانوا يكتنون الحق وهم يعلمون ، ولم يثبت لهم الإيمان بتلك المعرفة لانعدام التصديق وثبوت ما يصاده^(٢) وهو التكذيب ، والله الموفق .

١٠

فصل

[في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص]

وإذا كان الإيمان هو التصديق ، وهو في نفسه ممّا لا^(١) يتزايد ، « وما لا يتزايد »^(٢) فلا نقصان له إلا بالعدم ، ولا زيادة عليه إلا بانضمام مثله إليه ، فلا زيادة إذا للإيمان بانضمام الطاعات إليه ، ولا نقصان بارتكاب المعاصي ، إذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما . فكان تأويل ماورد من الزيادة في الإيمان على ماروي عن أبي حنيفة رحمه الله ، أنهم^(٣) كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض فيؤمن بكل فرض جاء فيزداد إيمانه^(٤) بالتفسير مع إيمانه بالجملة ، وإن كان بالجملة في التحقيق إيمان به . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا التأويل أيضاً . وكذا الثبات على الإيمان والدوام عليه زيادة عليه في كل ساعة ، إذ يوجد في كل ساعة مثل ما انعدم في الأولى ، كما يوجد درهم ثم يزداد^(٥) عليه في كل ساعة درهم ، لا^(٦) أن تلك الزيادة في نفسه ، إذ هو غير محتمل للتجزؤ ، ويحتل الزيادة عليه أن يزداد نوره وضياؤه في القلوب بالأعمال الصالحة ، وينتقص ذلك بالمعاصي ؛ إذ الإيمان له نور وضياء^(٧) على ما قال تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ ﴾^(٨) ، وقال تعالى : ﴿ أَقْمَنَ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ / ، فأما هو في^(٩) ذاته فلا يحتل [١٨٤ ب] الزيادة والنقصان على ما بينا .

١٥

ثم أحق الناس^(١٠) أن يمتنع عن القول بالزيادة على الإيمان هم الذين يجعلون الأعمال من الإيمان ؛ وذلك لأنهم إذا^(١١) جعلوا الأعمال كلها إيماناً فلا أحد إذا استكمل الإيمان^(١٢) ، والزيادة على ما « هو لم »^(١٣) يكمل بعد وهو في حد^(١٤) النقصان محال ، ولأنه مامن عبادة^(١٥)

(١) ت : فوق السطر . (٢) «...» ت : - . (٣) ك : وإنيهم . (٤) زك : إيماناً . (٥) ز : أبي .

(٦) زأت : يزداد . (٧) زك : إلا . (٨) ز : ضياء ونور .

(٩) ت : أورد آية : يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم . (١٠) زك : - . (١١) ز : - . (١٢) ز : - .

(١٣) زك : إيماناً . (١٤) «...» أ : على الهامش . (١٥) ت : حق . (١٦) ز : عبد .

توجد إلا وهي من الإيمان ، ولا شيء وراء الكل ليَتَصَوَّرَ أن يكون زيادة باتصاله به ؛
يوضحه أن الزيادة تكون على ذي النهاية فينتهي ثم يزداد^(١) عليه ، فأما الزيادة على
مالا نهاية له فحال ، إلا أن يقول : الإيمان في حق الكل في حد النقصان ثم يزداد^(٢) بكل
طاعة ، فمن كانت طاعته^(٣) أكثر كان إيمانه أكثر .

فيقال له : إذا على زعمكم : كالإيمان غير متصور ، فكان إيمان كل نبي ومرسل
ناقصاً .

ثم تقول : إِنَّا بَيْنَا أَنْ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ ، وما وَجَد من الأعمال يساويه في اسم
الطاعة والعبادة دون اسم الإيمان ، فوجود^(٤) شيء منها يزداد من حيث المعنى الذي يشاركه
في الاسم دون الذي يخالفه ، فيكون بزيادة عمل يوجد ازدياد عباداته وطاعته لازيادة
إيمانه ؛ كما إذا كان^(٥) في بيت عشرة من الرجال فدخلت امرأة^(٦) ذلك البيت^(٧) ، كان دخولها
يوجب زيادة في الأشخاص والأدميين^(٨) دون الرجال ؛ حتى إن من قال : ازداد بدخولها
الأشخاص كان صادقاً ، وإن^(٩) قال : ازداد الرجال كان كاذباً ، فكذا هذا ، والله الموفق .

ثم العجب منهم أنهم يزعمون أن كافراً لو أسلم وصدق بجميع ما يجب تصديقه صار
مؤمناً ، ثم لو ارتكب من ساعته إثماً^(١٠) انتقص إيمانه وليس معه إلا التصديق ،
والتصديق^(١١) لا تزايد له ، ولو اختل لتبدل بالتكذيب وبطل ، ولو لم يختل بقي كاملاً ،
فكان^(١٢) القول ببقائه وثبوت النقص فيه باطلاً .

وتعلقهم بقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ أنه دليل أن الدين كان إلى
ذلك اليوم ناقصاً ، باطلاً^(١٣) ؛ لأن ذلك يوجب على قولهم أن من مات قبل ذلك من
المهاجرين والأنصار والذين^(١٤) شهدوا بدرأ^(١٥) وبايعوا رسول الله^(١٦) البيعتين جميعاً وبذلوا
أنفسهم لله تعالى بمكة مع عظيم ما حل بهم من نكاية العدو وأنواع البلايا ، كلهم ماتوا على

دين ناقص . وكذلك كان رسول الله^(١٧) عليه السلام^(١٨) كان يدعوهم إلى دين ناقص وكان
يوالي ويعادي عليه ، وصاحب هذا القول على دين كامل ؛ فإذا سعى في مدح نفسه
وتركيتها وتقديما على من يعلم أنه بجميع سعيه لا يبلغ مقاماً واحداً^(١٩) من مقاماتهم ، ثم هو
يشهد^(٢٠) على كتاب الله تعالى أنه جاء بالدين الناقص إلى ذلك اليوم ، وهذا كله باطل .

ثم تأويل الآية - والله أعلم - على وجوه : أحدها أنه لا يريد باليوم يوماً يشار إليه ،
كما لا يريد بقوله : ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ ديناً ﴾ يوماً^(٢١) يشار إليه ، بل كان الدين
مرضياً عنده .

ثم بعد ذلك وجهان :

أحدهما إسقاط معنى اليوم وحمله على ما جرى العادة في التكلم به لافتتاح الكلام^(٢٢)
١٠ دون تحقيق الوقت .

والثاني أن يراد به عصر رسول الله عليه السلام^(٢٣) ؛ إذ^(٢٤) كانت^(٢٥) قبل ذلك فترة ، وقد
كانت مست الحاجة إلى من يبين لهم الحق فبين ذلك برسوله^(٢٦) في ذلك العصر . وهذا ظاهر
في مبتذل الكلام^(٢٧) ؛ فإن ملكاً من الملوك لو من على أهل مملكته فقال : إن من كان
سبقكم^(٢٨) من آبائكم كانوا في زمن من ملوك^(٢٩) الولاية قبلي في أنواع الفتن وصنوف من
١٥ المصائب والحن^(٣٠) بسبب سوء ملكته وخرقه في معاملة رعيته وتعديه عن الصواب في تدابير
سياسته^(٣١) ورسوم إمارته^(٣٢) ، وأنتم اليوم في ظل السلامة وتحت جناح الأمانة وكنف الدعة
والراحة بيمن^(٣٣) سياستي وشفقتي ورأفتي على طبقات رعيتي وأهل مملكتي ، / لا يريد
بذلك : اليوم الذي يخاطبهم فيه بذلك ، بل جميع عصره وزمان ثبوت سلطانه ودولته ،
فكذا هذا ، والله أعلم .

والثاني من وجوه التأويل أن يكون قوله : ﴿ أَكْمَلْتُ ﴾ أي أظهرت^(٣٤) لكم دينكم

(١) زك : كان كتاب رسول الله . (٢) زك : ﷺ . (٣) ز : واحد . (٤) ز : شهد . (٥) ز : - .

(٦) ز : الكلم . (٧) زك : النبي ﷺ . (٨) ز : إذا . (٩) أ : كان .

(١٠) ت : برسول ، زك : + ﷺ . (١١) ز : الكلال . (١٢) أ : من سبقكم .

(١٣) زأك : من كان ملك . (١٤) ز : والحق . (١٥) ز : سياسة . (١٦) أ : أمانته .

(١٧) ت : بن . (١٨) ت : قوله أي أظهرت ، زك : قوله أكملت أظهرت .

(١) أ : يزداد . (٢) زك : يزداد . (٣) ت : طاعته ، أ : مضحجة على الهامش : طاعته .

(٤) ك : فوجود . (٥) أ : كانت . (٦) زك : - . (٧) ز : - . (٨) ت : وأدميين .

(٩) زك : ولو . (١٠) أ : مأثماً . (١١) ز : - . (١٢) ز : مكان . (١٣) ك : باطلاً .

(١٤) ك : - ، ز : الذين . (١٥) ز : بداراً . (١٦) زك : ﷺ .

حتى قدرتم على إظهاره في كل مشهد وأظفركم^(١) بعدوكم حتى يئسوا من ترككم الدين ،
كقوله تعالى^(٢) : ﴿ الْيَوْمَ يَبْسُ السَّيِّئِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾ ، وقوله^(٣) : ﴿ وَاللَّهُ مُتِمُّ
نُورِهِ ﴾ ، وقوله^(٤) : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ ﴾ ، ولا يجوز « أن يكون »^(٥) نور
الله^(٦) غير تام في نفسه حتى يتَّه ، « ولكن يتَّه »^(٧) في الخلق بأن يظهره^(٨) فيهم .

والثالث أن يكون تمامه بما أربع عدوهم وأكرم الرسول عليه^(٩) السلام برعب العدو
وأمن المؤمنين عنهم ، فعلى هذا أكمله ذلك اليوم .

والأمر المعروف فيمن يقتل عدوّه من الملوك يقول : اليوم تم ملكي وعزّتي^(١٠)
وجلاي^(١١) وسلطاني ، فثله الأول .

على أن تمام الشيء بوجهين :

أحدهما باستكمال ما لا يقوم دونه .

والثاني باستيعاب ماله به^(١٢) التزّين والتحسين ممّا^(١٣) هو في حق التبع^(١٤) .

ثم ما كان واحداً في نفسه أو متناهيًا ، يتم بشيء آخر ، فضلاً كان ذلك أو شرطاً . فأما
الذي لا يحدّ في نفسه فلا كمال له لا بفضل ولا بشرطه^(١٥) ، فكان كماله على أصلهم محالاً ، فكان
تعلقهم به باطلاً ، والله الموفق .

(١) زك : وأظفركم . (٢) أت : - . (٣) أت : وكقوله تعالى . (٤) ت : + تعالى ، زك : وكقوله .

(٥) « ... » ت : - . (٦) زك : + تعالى . (٧) « ... » ز : - . (٨) ت : يظهر . (٩) ز : مكررة .

(١٠) ك : وعزى ، ز : وعزى . (١١) زك : - ، أ : على الهامش . (١٢) زك : - ، أ : فوق السطر .

(١٣) ز : ما . (١٤) ت : التبعي . (١٥) ك : شرطه .

فصل

[في إبطال القول إن العبرة في الإيمان للعاقبة]

ثم الإيمان لما كان اسماً للتصديق وهو على التلخيص^(١) تصديق محمد عليه السلام^(٢) بما
جاء به^(٣) من عند الله تعالى وهو شيء حقيقي معلوم الحد ، فإذا حصل بهذا^(٤) الحد كان
الذات به مؤمناً ؛ كالقعود^(٥) والجلوس والسواد^(٦) والبياض وغير ذلك لما كانت معاني معلومة
الحدّ ، متى وجدت بحقيقتها كان الذات بها قاعداً جالساً أسود أبيض^(٧) ، فكذا هذا .

ثم إذا كان كذلك لamenى لقول الأشعرية ومن تقدّمهم من الخوارج كنجدة الحروري
وطوائف من الناس أن لا عبرة لإيمان من وجد منه التصديق للحال ، ولا لكفر من وجد منه
التكذيب ، بل العبرة للعاقبة ، فإن كان في علم الله تعالى أن هذا الشخص المعين يختم له
بالإيمان فهو للحال مؤمن وإن كان مكذباً لله^(٨) ولرسوله^(٩) ساجداً للصنم ، وإن كان في علمه
أنه يختم له بالكفر - نعوذ^(١٠) بالله - يكون للحال^(١١) كافراً وإن كان مصدقاً لله تعالى
ولرسوله .

وهذا^(١٢) لamenى له لأنّ الحقائق لن^(١٣) تعرف معدومة باعتبار العلم أنها تنعدم ؛ فإن
الله^(١٤) يعلم الحيّ حيّاً ولا يعلمه^(١٥) للحال ميتاً ، وإن كان يعلم أنه يموت لا محالة ، وكذا هذا
في الجالس والقائم والأسود والأبيض وكل وصف وحال لآدمي . ولو كان الأمر على
ما يزعمون لكان ينبغي أن نكون نحن الآن في الآخرة وأن كل ميت كان حيّاً لأن عاقبة الأمر
هكذا ، وحيث كان هذا باطلاً خارجاً عن المعارف دلّ على بطلان ذلك المذهب ، والله
الموفق .

(١) زك : التخصيص . (٢) زك : ﷺ . (٣) زأك : - . (٤) أ : هذا . (٥) ز : كالقعود .

(٦) ز : - . (٧) ز : أسوداً أبيض . (٨) أزك : + تعالى . (٩) زك : + ﷺ . (١٠) ز : ونعوذ .

(١١) زك : في الحال . (١٢) زك : فهذا . (١٣) أت : لم . (١٤) ت : أك : + تعالى . (١٥) أت : يعلم .

فإن^(١) قالوا : أليس إذا علم الله تعالى أنه يُختم له بالإيمان فهو وليّ الله^(٢) ، وإذا علم أنه « يُختم له بالكفر فهو عدوّ الله تعالى ؟ »

قلنا : الولاية والعداوة تكونان بالإيمان والكفر ، فمن كفر بعد إيمانه «^(٣) كان وليّاً فصار عدوّاً ، وكذا على القلب . والتغيّر على الولي والعدو دون الولاية والعداوة كما في العلم والمعلوم والإخبار والتخبر عنه ، والله الموفق .

فصل

[في الاستثناء في الإيمان]

وبعرفة هذا يُعرف^(١) بطلان مقالته : إنّنا لانقول : نحن مؤمنون على البتات^(٢) ، بل نقول : نحن مؤمنون إن شاء الله تعالى ؛ لأنّ التصديق لما وُجد فقد وُجد الإيمان بحقيقته ؛ فقول من يقول : أنا مؤمن إن شاء الله مع وجود حقيقة التصديق كقول من يقول : أنا قائم إن شاء الله أو أنا^(٣) قاعد إن شاء الله / مع وجود حقيقة ذلك ، وذلك باطل « فكذا [١٨٥ ب] هذا »^(٤) .

ولا معنى لقول من قال منهم : إيماني حق^(٥) بلا استثناء^(٦) ، وإذا وصف نفسه قال : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ لأنّ إيمانه إذا كان حقاً كان هو مؤمناً حقيقة ، كالقعود متى كان متحققاً كان الرجل قاعداً .

ولا معنى أيضاً لقول من يقول : أنا مؤمن بالله من غير استثناء وقال : أنا مؤمن عند الله إن شاء الله ؛ لأنّ الإيمان إذا تحقق بحقيقته^(٧) كان مؤمناً عند الله^(٨) حقيقة ، وإنّما الشك أنه^(٩) يكون مؤمناً وقت الموت ، ولا يُظنّ بهم^(١٠) أنهم يشكّون في وجود التصديق منهم للحال ، بل إنّما يبنون^(١١) ذلك على القول بالموافاة^(١٢) ، وهو أنّ المذهب عندهم أنّ لا عبرة للإيمان الموجود للحال « ولا للكفر الموجود للحال »^(١٣) ، بل العبرة لحالة^(١٤) الموت ، وتلك الحالة مستورة عليهم ، فإذا لم يعلموا بها لا^(١٥) يعلمون ما هم عليه للحال لسقوط^(١٦) اعتبار ما هو الموجود للحال . وبعرفة بطلان ذلك يُعرف بطلان هذا .

(١) ك : على الهامش . (٢) زك : الثبات . (٣) أت : وأنا . (٤) «...» زك : - . (٥) ز : - . (٦) ز : بلا استثناء . (٧) ز : بحقيقة . (٨) أ : + تعالى . (٩) ز : أن . (١٠) أ : على الهامش . (١١) ز : يبنون . (١٢) ز : بالموافاة . (١٣) «...» ز : - . (١٤) ز : بحالة . (١٥) ت : لما . (١٦) ت : لسقو .

(١) ز : وإن . (٢) أت : + تعالى . (٣) «...» زك : - .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن الله تعالى شهد بالإيمان لمن آمن بالله ورسوله بقوله تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، ومبدح بقطع القول الذين قالوا: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ﴾ ... الآية ، ولم يأمرهم^(١) بالاستثناء وإن لم يكن لهم بالعاقبة علم . وأمر أيضاً بالقول بذلك من غير الاستثناء بقوله تعالى: ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾ ثم خاطب الله تعالى^(٢) في كثير من العبادات باسم الإيمان وفي كثير من الجمل والحرمة ، ولم^(٣) يوجد أحد تخرج^(٤) في شيء مما أحل باسم الإيمان وأمر به ظناً منه بنفسه أنه ليس بتحقيق لذلك الاسم وأن المراد ينصرف إلى غيره ، فكذا التسمي به ، والله الموفق .

فصل

[في أن الإيمان والإسلام شيء واحد]

وإذا عُرف أن الإيمان هو التصديق عُرف أن الإيمان والإسلام شيء^(١) واحد ، والاسمان^(٢) من قبيل الأسماء المترادفة ، وكل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن ؛ وذلك لأن الإيمان اسم لتصديق شهادة^(٣) العقول والآيات والآثار^(٤) على وحدانية الله تعالى وأن له الخلق والأمر ، لا شريك له في ذلك ، والإسلام هو إسلام المرء نفسه بكيّتها وكذا كل شيء بالعبودية لله تعالى لا شريك له ، فحصل من طريق المراد فيها^(٥) على واحد . وقيل : الإسلام في اللغة هو الإخلاص على ما قال تعالى لإبراهيم عليه السلام^(٦) : ﴿ أَسْلِمْتُ قَالِ أَسْلَمْتُ ﴾ ... الآية^(٧) ، أي أخلص « قال أخلص »^(٨) ، وفي قوله تعالى^(٩) : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ فهو على إخلاص العبد نفسه لله تعالى لا يجعل لأحد فيها شريكاً^(١٠) ، وهو أيضاً يرجع إلى ما بينا .

وزعم بعض الحشوية أن الإيمان غير الإسلام ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ ؛ جعل الإسلام غير الإيمان حيث أثبت الإسلام ونفى^(١١) الإيمان . واحتجوا أيضاً بخبر جبريل عليه السلام ؛ فإنه سأل النبي عليه السلام^(١٢) « عن الإيمان »^(١٣) فقال : (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله)^(١٤) وسأل عن الإسلام فقال : (أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة^(١٥) وتؤتي^(١٦) الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت) ، فقال في الأول : (إن فعلت كذا فأنا مؤمن وفي الثاني : فأنا مسلم ، قال : نعم ، قال : صدقت) . ففرق الكتاب والسنة بين الأمرين .

(١) زك : . . . (٢) زت : والأسماء . (٣) ز : مكررة . (٤) زك : . . . (٥) ز : فيما .

(٦) زك : لإبراهيم الخليل صلوات الله عليه . (٧) زك : . . . (٨) «...» أت : . . . (٩) أت : . . .

(١٠) ك : شركاء . (١١) ت : وبقي . (١٢) زك : ﷺ . (١٣) «...» ت : على الهامش .

(١٤) أت : + تعالى . (١٥) ت : مكررة . (١٦) أ : وتؤدي .

(١) زك : ولم يأمر . (٢) زك : خاطب الله تعالى حده . (٣) أت : ثم لم . (٤) أ : يتخرج .

ولنا أن حقيقة الإيمان والإسلام لما كان^(١) ماذكرنا كان وجود أحدهما بدون الآخر محالاً ، إذ هما جميعاً اسم لشيء واحد كالقعود^(٢) والجلوس ؛ يوضحه أن من البعيد عن العقول أن يأتي المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلماً ، أو يأتي بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون مؤمناً ؛ يدل عليه أن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وقال : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ ، والإيمان دين ، فلو كان غير الإسلام / لكان ينبغي ألا يقبل . وقال^(٣) : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ وقال^(٤) : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ . وقال خبراً عن موسى عليه السلام^(٥) أنه قال لقومه : ﴿ يَأْقُومُ إِنَّ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ وقال : ﴿ إِنْ تَسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ وقال : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ، فأمرهم في أول الآية أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ ، ثم ختم الآية بأن قال^(٦) : قولوا^(٧) : إنا مسلمون ، ثم قال ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ ، وقال في آية أخرى : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ ؛ جعلهم في هذه الآية مهتدين بإسلامهم كما جعلهم في الآية الأولى مهتدين بإيمانهم . فهذا دليل واضح لاشك فيه أنه جعل الإيمان والإسلام شيئاً واحداً لا يفترقان^(٨) . وقال^(٩) يوسف عليه السلام^(١٠) : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ ، وغير المؤمن^(١١) لا^(١٢) يلحق بال صالحين ، وقال تعالى : ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ . وقد روي عن النبي عليه السلام^(١٣) أنه قال : (لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة) وروي : (إلا نفس مسلمة) .

ثم لا تنازع في جميع المسلمين أن الدار التي هي « لأهل الإسلام هي لأهل^(١٤) الإيمان ،

وَأَنَّ الَّتِي هِيَ «^(١) لهؤلاء فهي لهؤلاء .

وكذا الله تعالى قسم الخلق قسمين فقال : ﴿ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ وقال : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ، فما فتوى صاحب هذا القول في المسلم أنه في أي قسم في الآيتين ؟ .

ثم يقال له : لو كان الاسمان لمتغايرين لتصور وجود أحدهما بدون الآخر ولتصور مؤمن ليس « بمسلم ومسلم ليس « بمؤمن^(٢) . ثم لو كان كذلك فما قولك في مؤمن ليس بمسلم أو مسلم ليس بمؤمن في أحكام الدنيا والآخرة ؟ .

فإن أثبت لأحدهما حكماً^(٣) ليس للآخر ظهر ضلاله . وإن لم يثبت ظهر بطلان قوله .

ثم الناس في عهد رسول الله عليه السلام^(٤) كانوا على ثلاثة أصناف : مؤمن وكافر ومنافق . فمن^(٥) أيهم كان المسلم ؟ إذ لم يكن فيهم رابع .

فإن قالوا : كان من المؤمنين ، تركوا مذهبهم .

وإن قالوا^(٦) : كان من الكافرين ينبغي^(٧) ألا يقبل إلا ذلك الدين وهو الكفر أو النفاق بقوله تعالى^(٨) : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ والإيمان غيره فلا يقبل ، بل يقبل إما الكفر وإما النفاق ، والقول به كفر ظاهر ، والله الموفق .

والجواب عن تعلقهم بالآية قلنا^(٩) : معناها - والله أعلم - أي قولوا استسلمنا خوفاً من معرة السيف ، لا أن المراد منه حقيقة الإسلام الذي هو^(١٠) مراد بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً ﴾ ، إذ لو كان كذلك - والآية في المنافقين ، وكان الإسلام عندهم هو الأمور الظاهرة التي ذكرت في خبر جبريل عليه السلام وقد انتقاد أهل النفاق لها وقبلوها - لكان ينبغي ألا يقبل إلا ذلك ولا يقبل إيمان المخلص ويقبل ذلك من أهل النفاق ودخلوا

(١) « ... » ز : - . (٢) « ... » ك : على الهامش . (٣) أت : مسلم ليس بمؤمن ومؤمن ليس بمسلم .

(٤) ز : - . (٥) أ : - . (٦) زك : على الهامش . (٧) ز : فنيهم . (٨) ز : على الهامش .

(٩) زك : يمنع . (١٠) زك : - . (١١) أ : فوق السطر . (١٢) زك : - .

(١) زك : كانا . (٢) ز : كالقعود . (٣) زك : + تعالى . (٤) زك : + تعالى .

(٥) زك : صلوات الله عليه . (٦) زأك : قالوا . (٧) زأك : - . (٨) ت : لا غير .

(٩) ت : قال وقال . (١٠) زك : صلوات الله عليه . (١١) ز : مؤمن . (١٢) ت : فوق السطر .

(١٣) زك : ﷺ . (١٤) ك : للأهل .

تحت وعد المسلمين وإن لم يكن الإيمان دخل قلوبهم ، وهذا ظاهر الفساد ، والله الموفق .

وهذا هو الجواب عن تعلقهم بحديث جبريل عليه السلام ، وهو أن تقول لهم ^(١) : إذا كان الإسلام غير الإيمان لابد أن يتصور وجود أحدهما حال عدم الآخر على ماهو حقيقة المغايرة . ثم لو أن إنساناً أتى بجميع ما ذكر النبي عليه السلام ^(٢) في جواب قوله : ما الإسلام ، وامتنع عن اكتساب ما ذكره عليه السلام في جواب ^(٣) قوله ^(٤) : ما الإيمان ، أ يكون مسلماً ينجو عما ينجو به المسلمون في الآخرة وينال به ما وعد للمسلمين في الآخرة .

فإن قالوا : نعم ، فقد ^(٥) جعلوا المكذب بقلبه ، الجاحد بجميع ما يجب تصديقه بالقلب مسلماً فائزاً بالخلود في الجنة ، ناجياً من العذاب ، مع أن الله تعالى أخبر أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ، وهذا ظاهر البطلان .

وإن ^(٦) قالوا : لا ، قيل : ولم وقد أتى بما هو الإسلام ؟ وكيف يتصور أن يأتي شخص بما هو الإسلام ولا يكون مسلماً ؟ أفيجوز أن يأتي شخص بالقيود ولا يكون قاعداً ؟ وكذا هذا في ^(٧) الأكل والشرب والمشى وغير ذلك من ^(٨) الأفعال الحسية ^(٩) ، وكذا في الطاعة والمعصية والإيمان والكفر والصوم والصلاة . وهذا إنكار الحقائق .

فإن قالوا : ما معنى الحديث ؟

قلنا ^(١٠) : لسا بأولى بالاشتغال ببيان معنى الحديث منكم ، إنما علينا إبطال كلامكم ١٥ وإفساد احتجاجكم به ، وقد فعلنا ^(١١) ذلك ^(١٢) بحمد الله تعالى .

ثم نقول : ذكر في الروايات الصحيحة أنه سأل في المرة الثانية عن شرائع الإسلام وقال النبي عليه السلام ^(١٣) « في الجواب » ^(١٤) : (إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر ^(١٥) رمضان وحج البيت) ، هكذا أخبرنا الشيخ المعدل أبو محمد عبد الله بن محمد المعدل النسفي عن الشيخ الخطيب أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري ^(١٦) النسفي الخطيب بها . وكانت له ٢٠

(١) ز : - . (٢) زك : صلى الله عليه وسلم . (٣) أ : فوق السطر . (٤) أ : زك : + عليه السلام . (٥) أ : فوق السطر . (٦) ك : فإن . (٧) ز : من . (٨) ك : - . (٩) ز : الحسنة . (١٠) أ : قيل . (١١) ز : وقلنا علناً . (١٢) أ : - . (١٣) ز : صلى الله عليه وسلم . (١٤) « ... » ز : - . (١٥) ز : - . (١٦) ز : بن المستغفري .

عناية بليغة في باب علم الأخبار بإسناد متصل عن أبي حنيفة ^(١) عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر ^(٢) ، الحديث ^(٣) بطوله ، وكان فيه على نحو ما بينا . وهكذا أخبرنا الشيخ ^(٤) الفقيه الصالح الثقة أبو حفص عمر بن منصور البزاز البخاري المعروف بجنب ^(٥) عن القاضي أبي نصر أحمد بن عمرو ^(٦) العراقي عن الشيخ أحمد بن خالد الزاهد عن الشيخ أبي عبد الله بن أبي حفص عن أبيه الشيخ ^(٨) أبي حفص الكبير عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه « صلى الله عليه وسلم » ^(٩) سئل عن شرائع الإسلام فقال : (إقام الصلاة وإيتاء الزكاة » ^(١٠)) ... الخ ، ذكر الحديث بطوله الشيخ أبو عبد الله بن أبي حفص في كتابه المسمى بكتاب الإيمان . وهكذا روى ^(١١) الشيخ أبو عبد الله أيضاً عن عبد الله بن رجاء بن عمرو ^(١٢) البصري قال : أخبرنا ^(١٣) المسعودي عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر ^(١٤) . والشيخ ^(١٥) أبو منصور الماتريدي ذكر أن عمر رضي الله عنه ذكر أن رسول الله عليه السلام ^(١٦) سئل عن الإيمان ثم [١٨٦ ب] عن [شرائع الإسلام فأجاب بالذي ذكر . قال : فيكون هذا الخبر تفسيراً للأول ، ثم قال : فيحمل ما روي أنه سئل عن شرائع ^(١٨) الإسلام ، على أن بعض الرواة لم يسمع لفظة الشرائع في السؤال ؛ يؤيد هذا ما روي أنها كانت مذكورة . وحمل أمر بعض الرواة ^(١٩) على أنه لم يسمع أولى من حمل البعض أنه تعمّد الزيادة ؛ لما أن عدالتهم تنفي تعمّد الزيادة ولا تنفي عدم السماع ، أو ^(٢٠) يحمل على أن هذا الراوي ترك تلك الزيادة لعلمه أن أحداً لا ^(٢١) يشتهبه ^(٢٢) عليه أن المراد بالسؤال الثاني هو الشرائع دون الإسلام ، إذ لا يتصور مؤمن ليس بمسلم ولا مسلم ليس بمؤمن ، أو يحمل على أنه أضمر لفظة الشرائع وأقام المضاف إليه مقام ^(٢٣) المضاف على ماهو دأب العرب عند ارتفاع خوف اللبس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ

(١) ز : + رحمه الله . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) ت : - . (٤) زك : - . (٥) زك : + رحمه الله . (٦) ت : أبو . (٧) ز : - ، ك : عمر . (٨) أ : عن الشيخ . (٩) « ... » أ : - . (١٠) « ... » ت : أك : - . (١١) زك : يروى . (١٢) ز : أبي . (١٣) ت : أبي عمر . (١٤) ت : أخرج . (١٥) زك : + رضي الله عنها . (١٦) ك : والشيخ الإمام . ز : وللشيخ الإمام . (١٧) زك : صلى الله عليه وسلم . (١٨) أ : زك : - . (١٩) ز : وحمل أمر الرواة ، ت : وحمل بعض الرواة . (٢٠) ك : إذ . (٢١) ز : لما . (٢٢) زك : تشبه . (٢٣) ز : - .

الْقَرْيَةِ ﴿ أَيُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْأَهْلَ أُضْمِرَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ لِمَا أَنَّ السُّؤَالَ طَلَبَ الْبَيَانَ وَالْجَوَابَ ^(١) ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي هِيَ جَمَادٍ ؛ فَكَذَا ^(٢) هُنَا ^(٣) لَمَّا عَلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي الْجَوَابِ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ لَا تَقْسُ الْإِسْلَامَ - لَمَّا أَنَّ بُجُودَهَا بِدُونِ مَا ذَكَرَ فِي جَوَابِ الْإِيمَانِ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا ، وَبِانْعِدَامِهَا مَعَ وَجُودِ ^(٤) مَا ذَكَرَ فِي جَوَابِ الْإِيمَانِ لَا يَنْعَدِمُ الْإِسْلَامُ وَلَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا - أُضْمِرَ لَفْظَةُ الشَّرَائِعِ وَأَقِيمَ لَفْظَةُ الْإِسْلَامِ مَقَامَهَا . أَوْ يُقَالُ إِنَّهُ ^(٥) إِنَّمَا ذَكَرَ الْإِسْلَامَ وَأَرَادَ بِهِ الشَّرَائِعَ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ ^(٦) ، كَمَا يُذَكِّرُ الْإِيمَانُ وَيُرَادُ بِهِ الشَّرَائِعُ كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ ^(٧) .

الكلام في الإمامة

الكلام في هذا الباب يطول جداً ولا وجه للاستقصاء فيه في هذا الكتاب الذي من شرطه الاختصار والإيجاز ^(١) ، وَنَبِّينَ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ وَقَدَّرَ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِرَاغِبُ ^(٢) / فِي مَعْرِفَةِ الْكِفَايَةِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ ^(٣) وَعُونَهُ ، فَتَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - : إِنْ الْمُسْلِمِينَ لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيزِ أَحْكَامِهِمْ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ وَتَجْهِيْزِ جِيُوشِهِمْ وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ وَحَمَايَةِ بَيْضَتِهِمْ وَقَطْعِ مَادَّةِ شُرُورِ الْمُتَغَلَّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ وَإِقَامَةِ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ وَقَطْعِ الْمَنَازَعَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَهُمْ وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحَقُوقِ ، لئَلَّا يُؤْذِيَ التَّادِي فِي الْمَنَازَعَةِ إِلَى التَّقَاتِلِ وَالتَّفَانِي ، وَتَرْوِيحِ الصَّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ وَقِسْمَةِ مَا أَفَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْغَنَائِمِ . وَلِهَذَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ عَلَى نَصَبِ الْإِمَامِ ، وَلِذَلِكَ طَلَبُوهُ وَلَمْ يَجْرَ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ فِي وَجُوبِ طَلْبِهِ وَنَصْبِهِ بَلْ جَرَى ذَلِكَ فِي التَّعْيِينِ إِلَى أَنْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَصَبِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ثُمَّ مَا يَبَيِّنُ مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ وَالْحَاجَةِ الْمَاسَّةِ إِلَيْهِ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْأُمُورِ ، لَا عِبْرَةَ لِخِلَافِ أَبِي بَكْرٍ الْأَصَمِّ وَهَشَامِ بْنِ عَمْرٍو ^(٤) رُؤَسَاءِ الْقَدْرِيَّةِ وَقَوْلِهِمَا إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَتَعْلِيلِ الْأَصَمِّ أَنَّ النَّاسَ لَوْ كَفَّوْا عَنِ الْمَظَالِمِ ^(٥) لَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْإِمَامِ ، لَا عِبْرَةَ لِهَذَا ، لِأَنَّ قَرْنًا لَوْ اسْتَغْنَوْا عَنْهُ لَكَانَتِ الصَّحَابَةُ ^(٦) مَعَ جَلَالِ أَقْدَارِهِمْ وَشِدَّةِ احْتِرَاسِهِمْ عَمَّا لَا يَحِلُّ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يَحْمِلُ فِي الْمَرْوَةِ وَامْتِنَاعِهِمْ عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّعَدِّي ، أَوْلَى النَّاسِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ^(٧) عَنْ ذَلِكَ ، وَحَيْثُ لَمْ يَسْتَغْنَوْا عَنْهُ ^(٨) دَلَّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ . مَعَ أَنَّ وَرَاءَ قَطْعِ الْمَنَازَعَاتِ وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ أُمُورًا ^(٩) آخَرَ لَا يَتِمُّكَ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا إِلَّا الْإِمَامُ عَلَى مَا بَيَّنَّا .

(١) زك : الاختصار والاختصار . (٢) ز : لراغب . (٣) ت : + تعالى ، ز : بمشيئة تعالى .

(٤) ت : ومن . (٥) ز : الظالم . (٦) زك : + رضوان الله عليهم أجمعين . (٧) ز : بالاستغفال .

(٨) ز : عن ذلك ، ك : عنه هم . (٩) زك : أمور .

(١) زك : - . (٢) ك : فكذلك . (٣) أرك : ههنا . (٤) زك : بوجود . (٥) زك : - .

(٦) أت : المجان . (٧) ت : والله هو الموفق .

تبصرة الأدلة

والدليل عليه ما روي عن النبي عليه السلام^(١) أنه قال : (من مات وليس له إمام عامه فقد مات ميتة جاهلية) ، فثبت بذلك بطلان مقالاتها وتقرر وجوب نصب الإمام ، والله الموفق .

أبو المعين النسفي

فصل

[في وجوب الإمام الظاهر]

ثم ينبغي أن يكون في كل وقت إمام ظاهر يمكنه القيام بما نُصب له^(١) ، إذ لا^(٢) فائدة في نصب من لا يمكنه القيام بذلك ، ولا في الإمام الغائب عن الخلق المحتفي لا يوقف له على أثر^(٣) ؛ إذ لا يحصل ما هو المقصود من إقامة الإمام بمثل هذا . وهذا يبطل قول الروافض بإمام^(٤) غائب ينتظرون^(٥) خروجه ، والله الموفق .

(١) زك : ﷺ . (٢) ز : + وليس له إمام فقد مات .

(١) أت : نصب هو له . (٢) زك : - . (٣) ز : - . (٤) زك : إمامة . (٥) زك : ينتظر .



وهذا فاسد ، إذ هو تحكيم من ظهر جهله ، وهو^(١) فاسد . وكذا^(٢) القرعة عندنا مشروعة لتطبيب القلوب دون إثبات الحقوق ، والله الموفق .

وبالوقوف على هذه الجملة عُرِفَ بطلان قول الروافض بثبوت إمامين في وقت ، أحدهما ناطق والآخر صامت ، وبطلان قول الكرامية إنَّ علياً ومعاوية رضي الله عنهما كانا إمامين على خلاف السنّة وكان يجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه . والقول ٥
بوجوب الطاعة في^(٣) خلاف السنّة لائق بجهالات^(٤) الكرامية ، والله الموفق .

فصل

[في عدم صحة نصب إمامين]

ولا ينبغي أن تُعقد^(١) الإمامة في وقت واحد لإمامين لِمَا أن الأمور التي تُناط بالإمام يكفيها الواحد ، « ولهذا لم تشغل الصحابة بنصب إمامين »^(٢) ، ولو جازت الزيادة على ذلك لجاز الأربعة والعشرة والمائة ، فيؤدي إلى أن ينصب في كل قرية ومحلة وسكّة إمام على حدة ، وإذا باطل لما فيه من مخالفة إجماع الصحابة والسعي في تفريق^(٣) كلمة المسلمين وتحصيل^(٤) سبب الفشل والجبن والتقاعد عن مقاومة أهل الحرب ؛ لأنّ البعض في الأئمة لا يطيع البعض ولا ينقاد لأوامره ولا يصغي إلى رأيه ، بل كلٌّ يستبد بأمره ويتبع رأي نفسه ، وفي التفرق والتنازع انحلال^(٥) القوى وانفساخ العزائم ، وفي الاجتماع والتعاقد والتناصر القوة والشوكة وشدة الجانب وخشونة المسّ ، اللهم إلا أن يكون بين البلدين بحر ١٠ حاجز لا يمكن للبعض القيام بنصرة البعض ، بل انقطع بسبب الحاجز التناصر والتعاون ، فحينئذ لا بأس بذلك .

ثم لو كان عُقد لواحد صالح للأمر ثم عُقد لآخر^(٦) بعده ، فالثاني باغ غير مفترض الطاعة يجب خلع ، وإن^(٧) أبي إلا التادي في اللجاج فيقاتل كما هو الحكم في أهل البغي . [١٨٧ ب]
ولو عُقد من هو أهل لعقد^(٨) الإمامة / لرجل صالح لها ، وقوم آخر لرجل آخر ووقع ١٥ العقدان معاً تعارضاً واحتيج إلى استئناف عقد لأحدهما أو يُعقد لغيرها ممّن يصلح للإمامة ؛ كوليّين زوجاً صغيرة ووقع العقدان معاً .

وحكي عن أبي العباس القلانسي أنه كان يقول : يُقرع بينهما ، فمن خرجت قرعته فهو إمام . وإليه ذهب أبو القاسم الكعبي ، ذكره في كتاب عيون المسائل .

(١) ز : يقصد . (٢) « ... » زك : . . . (٣) زك : تفرقة . (٤) ت : ويحصل .

(٥) ت : والتنازع بخلاف . (٦) ز : الآخر ، ك : للآخر . (٧) أت : . . . (٨) ك : العقد .

(١) أت : وهذا . (٢) ز : ولذا . (٣) ز : من . (٤) زك : بجهالة .

فصل

[في من هو الأصلح للإمامة]

ثم الصالح للإمامة مَنْ هو ؟ فنقول : الكلام فيه متنوع إلى نوعين : أحدهما الكلام في قبيلته ونسبته ^(١) ، والآخر في أوصافه ^(٢) في نفسه .

فأما الكلام في نسبته وقبيلته فزعمت الروافض ^(٣) أنها لاتصلح إلا في بني هاشم ، ثم عَيَّنوا علياً ^(٤) وأولاده ^(٥) .

والزائدية ^(٦) جعلوا ذلك بالوراثه وأثبتوا ذلك في العباس ثم ولده لكونه عصبة رسول الله عليه السلام ^(٧) . وقد قال في ذلك مروان بن أبي حفصة :

أَتَى يَكُونُ وَلَيْسَ ذَاكَ بِكَائِنٍ لِبَنِي الْبَنَاتِ وَرَاثَةِ الْأَعْمَامِ

وقالت الضرارية : تصلح ^(٨) الإمامة في غير قريش مع وجود من يصلح لها من قريش .

وزعم الكعبي أَنَّ الْقُرْشِيَّ أَوْلَى بِهَا مِنَ الَّذِي يَصْلَحُ لَهَا ^(٩) من غير قريش ، فإن خافوا الفتنة جاز عقدها لغيره .

وأهل السنة قالوا إنها مقتصرة على قريش وهم أولاد النضر بن كنانة ، لا يختص منهم بطن ولا فخذ ، واعتدوا في ذلك على ^(١٠) المروي عن النبي عليه السلام ^(١١) أنه قال : (الأئمة في قريش) . ولهذا الحديث سلمت الأنصار الخلافة لقريش يوم سقيفة بني ساعدة ، وهو المروي عن أبي حنيفة رحمه الله ^(١٢) ، رواه عنه زرقان في مقالاته ^(١٣) ، « ويحيى بن كامل

البصري ^(١) المعروف بالجحدري في مقالاته ، وكذا الشيخ أبو منصور رحمه الله ذكره عنه في مقالاته « ^(٢) ، ومتكلمو أهل الحديث حكوه أيضاً عن الشافعي .

ثم بطلان الاقتصار ^(٣) على بني هاشم يُعرف بثبوت صحة خلافة أبي بكر الصديق وعمر ^(٤) وعثمان ^(٥) رضي الله عنهم أجمعين على ما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى . وبه يبطل قول الروافض و [الراوندية] ^(٦) ، ويعرف بطلان قول ضرار والكعبي بالحديث الذي رويناه مع اشتهاؤه في الصحابة ^(٧) واحتجاج البعض به واتقياد ^(٨) البعض له وتسليم الأمر ، والله الموفق .

وشيخنا أبو منصور الماتريدي ^(٩) قال : كان ينبغي من طريق الدين أن يُنظر إلى الأتقى والأورع والأبصر بالأمور والأعلم بالمصالح ، فتعقد له الإمامة من كان هو على شهادة كتاب الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ وعلى من ^(١٠) اتصل به أمانة الأرباض والأموال ، والأمانة يتصل أداؤها بالتقوى ، فيجب أن يكون هو المنظور إليه ، لكن النبي عليه السلام ^(١١) ذكر أن الأئمة من قريش ، وأصحاب رسول الله عليه السلام ^(١٢) طلبوا من قريش وعقدوا لهم فصرِف الأمر إليهم لأوجه :

أحدها أن الإمامة مع أمر الدين فيها أمر المُلْك والسياسة ، فاحتيج في ذلك مع التقوى إلى جنس لا يزهد فيه ولا يؤنف ^(١٣) عن أصله ، فرد ذلك / إلى الجنس الذي لم يزل ^(١٤) جرى فيهم منذ عرفوا الجلالة والقدر ، مع ما قيل إن القرآن نزل بلسان ^(١٥) قريش . ومما نبين أنه يجب فيه اعتبار الأمرين ما لم يزل عرفت النبوة في قوم والملك في قوم ، كان أمر السياسة في أيدي الملوك ، والديانة في أيدي الأنبياء عليهم السلام على ما ﴿ قالوا لنبي لهم ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، فكذا هذا ^(١٦) كان أمر الديانة في كل من قام به ، وكان أمر الملك والسياسة في قوم مخصوصين ظهرت جلالة أقدارهم في الخلق ؛ يحققه ^(١٧) أن

(١) أرت : النظري . (٢) « ... » ت : - . (٣) أت : الاختصار . (٤) زك : + الفاروق .

(٥) زك : + ذي النورين . (٦) في الأصول : والروندية ، ت : الروافض الروندية .

(٧) زك : رضي الله عنهم أجمعين . (٨) ت : وانفاذ . (٩) أت : + رحمه الله . (١٠) زك : ما .

(١١) زك : ﷺ . (١٢) زك : ﷺ . (١٣) ز : يوقف ، ت : يوتقه .

(١٤) زك : بلغة . (١٥) ت زك : في هذا . (١٦) ت : - .

(١) زك : ونسبه . (٢) ز : أوصاف . (٣) زك : + لعنهم الله . (٤) زك : + رضي الله عنه .

(٥) أت : + رضي الله عنهم . (٦) ت أك : والروندية . (٧) زك : ﷺ . (٨) ز : لاتصلح .

(٩) ت : - . (١٠) ت : عن . (١١) ز : ﷺ ، ك : رسول الله ﷺ . (١٢) ز : + تعالى .

(١٣) ز : مقالته .

الجنس والنسب أحد ما^(١) يدعو إلى المكارم والمصالح ويزجر عن^(٢) القبائح والفواحش ، فمن له الزواج^(٣) والأوامر من وجوه كان^(٤) في متعالم الأمر أوفى للعهد^(٥) وأصون للأمانة^(٦) . ثم فضل العلماء قريشاً على غيرهم من القبائل والشعوب في باب التناكح ، وعلى ذلك كان أمر البراز عندهم أنهم كانوا لم يكونوا يرون^(٧) غيرهم أكفاء^(٨) لهم ، وعلى ذلك عاملهم رسول الله ﷺ ، فعلى ذلك أمر^(٩) الخلافة .

وقد يحتل التخصيص - والله أعلم - وجهين آخرين :

أحدهما أن طلب ذلك في جميع القبائل والآفاق أمر عسير ، فخفف حيث رُدَّ إلى قبيلة واحدة فرفع^(١٠) عنهم به^(١١) أعظم المؤن . ثم كان المعروف من أمر هذه القبيلة أنها ترجع إلى بقعة يسهل على جميع الناس^(١٢) النظر في جميع من يسكنها والظفر بمن يصلح للأمر مما إذا رُدَّ إلى الجملة وجب نظر ذلك في جميع البقاع والقبائل ، ولعل تكلف البلوغ إلى المقصود ١٠ يوجب تضييع الأمور وما لأجله احتيج إلى الأئمة ، فلذلك اختار لهم الطلب فيهم .

والثاني لعله^(١٣) قد علم أنه يوجد فيهم من يصلح لأمر المسلمين أبداً فأشار إليهم بما علم أن المطلوب يوجد فيهم لو أنصفوا وأمعنوا^(١٤) الطلب .

ثم الأصل أن الخلافة أمر تتصل به مصالح الدنيا والآخرة ، يُبتلى^(١٥) صاحبها بالأخلاق المختلفة التي لا يصبر لها^(١٦) ولا يقوم بحفظ^(١٧) حدود الله تعالى من^(١٨) جميع أهلها ١٥ إلا من اتسع صدره وظهرت صحبته أصناف البشر وعرف معاملته كل نوع على ما عليه حد^(١٩) الله تعالى في أمثاله . ثم تتصل به حقوق الله تعالى في الأموال والأبضاع ، لا يقوم بوفائها إلا من عظم ورعه وتم تقواه^(٢٠) وكرم خلقه . ثم تتصل به أحكام الله تعالى ، لا يصلح لوفائها إلا بأمرين : أحدهما في التبصر في فنون الحكم^(٢١) والعلم بأحكام الدين ، والثاني ألا يبالي بما

يناله في ذات الله تعالى ولا يخاف لومة لائم فيما يرجو فيه مرضاة الله تعالى . ثم تتصل به أمور المظالم ومنازعات تقع بين الخلق لا يقوم المرء بوفائها إلا من بالغ في النصح لله تعالى وتم زهده في الدنيا وظهرت صيانتته للعرض^(١) . ثم تتصل به الأمور التي بين أهل^(٢) دين الله^(٣) وغيرهم مما كان في الأمر بذلك مخالفة الدين والمواقفة ، وهما وجهان يدعوان إلى الميل والإيثار وإلى الجور والظلم ، ولذلك قال الله تعالى^(٤) : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ادْعِلُوا ﴾ ... الآية ، ثم في القريب والبعيد ، وذلك يدعو إلى ما ذكرت فيحتاج في ذلك إلى عفيف صالح يعظم في عينه قدر نعم الله تعالى ، ويحل في قلبه قدر حقه ، ليقوم بوفاء ذلك مع أمور في ذلك يحتاج المرء فيه أن يجمع مع العلم بأحكام الله تعالى والقيام^(٥) بأمر دينه أنواع آداب النفس والمعاشرة والصحة والبصيرة في أمر^(٦) الملك والسياسة ومكارم الأخلاق في حق المعاملة وغير ذلك ، لذلك شرط مع وجود الموافقة لما ذكر من الجنس ؛ فإن أكثر تلك الأمور إنما تكون بالاعتداء بقومه والأخذ عن المرتين له والتقويم^(٧) من الذين بهم نشؤه^(٨) وبهم تعرف أسباب السؤدد ، فبين النبي عليه السلام^(٩) القوم الذين في جملتهم وجود لكل نوع من ذلك ، ولا قوة إلا بالله . / ويتصل به^(١٠) أيضاً أمر جهاد الأعداء مع حسن [١٨٨ ب] الدعوة مع اتصال أنواع الأموال تقع في الأيدي تحت^(١١) طلب أربابها ، والصرف إلى المستحقين لها مما يخاف تلف ذلك لولا رعايتها وحسن النظر فيها على ما ظهر من احتواء ١٥ الناس على الأموال وشدة الحرص على أخذها ، والله أعلم .

فجميع المتكلمين من أصحابنا^(١٢) بنوا الأمر على مجرد الشرع الوارد في تعيين قريش دون الكشف عن معنى ذلك . والشيخ أبو منصور ، رحمه الله وشكر سعيه وأحسن عن أهل الحق جزاءه ، كشف كل هذا الكشف وبيّن عن المعنى في ذلك كل هذا البيان ، حكيتُه بلفظه ، رحمه الله ، ليعرف الناظر في كتابي هذا^(١٣) بذله لمجوده^(١٤) في إحياء الدين وسعيه في تقوية الحق وشغله فكرته^(١٥) في البحث عن حقائق الدين واستنباطه ما أودع فيها من

(١) زك : العرض . (٢) أ : على الهامش . (٣) أ ت : + تعالى . (٤) زك : عز وجل .
(٥) أ ت : القيام . (٦) أ ت : بأمر . (٧) ز : والتقويم . (٨) ك : بشهوة . (٩) زك : ﷺ .
(١٠) زك : بهذا . (١١) ت : - . (١٢) زك : + رحمه الله تعالى . (١٣) ت : في هذا الكتاب .
(١٤) أ ت : بذل مجوده . (١٥) ز : لكرهه .

(١) زك : أحدهما . (٢) ز : - . (٣) ز : والزواج . (٤) ت : يكون ، زك : كان يكون .
(٥) ز : العهد . (٦) ك : للإمامة . (٧) أ ت : بدون . (٨) ت : القاء . (٩) أ زك : حق أمر .
(١٠) زك : ودفع . (١١) ك : - . (١٢) ت : إلى جميع الناس ، زك : على الناس . (١٣) ز : يعلمه .
(١٤) أ ت : وانعموا . (١٥) زك : يبلى . (١٦) زك : لا بصير بها . (١٧) أ ت : لحفظ . (١٨) أ : مع .
(١٩) ز : حدود . (٢٠) ك : ورعه ثم تقواه . (٢١) ك : الحكمة .

المعاني اللطيفة والحكم البالغة الخفية^(١) ، والله الهادي إلى سبيله لمن جاهد فيه وأثر طلب مرضاته على أمانيه وشهواته .

والنوع الثاني هو الكلام في أوصافه التي بها يصير أهلاً للإمامة عند كونه قرشياً .

قال متكلمو أهل الحديث : إن تلك الأوصاف مفتنة إلى ثلاثة أنواع :

أحدها أن يكون في العلم بالحلال والحرام وجميع الأحكام بلغ مبلغ المجتهدين .

والثاني أن يكون عدلاً ورعاً ، أدنى درجاته أن يكون^(٢) مقبول الشهادة .

والثالث أن يكون مهتدياً إلى وجوه السياسات والتدابير ، عارفاً بمراتب الناس ، حافظاً لهم عليها^(٣) ، عالماً بأسباب الحرب وتدابيرها .

فأما ما ذكره الشيخ أبو منصور رحمه الله^(٤) في أثناء كلامه في حكمة تخصيص الشرع الأئمة أنهم من قریش وقصر الأمر^(٥) في ذلك عليهم ، أنه ينبغي أن يكون جامعاً بين علم الأحكام والحلال والحرام ومعاشرته الناس ومعاملتهم وعلو الهمة وصون النفس عن الخبائث والطمع وبسط اليد في الأموال^(٦) والعفة عن الفروج والأبضاع والعدالة والورع ، وبين قوة الصرعة وشدة الشكيمة والقدرة على إنصاف المظلوم من الظالم ورباطة^(٧) الجأش والشجاعة والإقدام وحسن القيام بتدابير الحروب وجر العساكر والرفق في الإيالة والقيام بأسباب السياسة وغير ذلك مما اجتمع^(٨) في أثناء كلامه ، فذلك كله^(٩) مرغوب فيه مطلوب في الإمام ، فأما كون هذه الأشياء بأجمعها شرطاً لانعقاد الإمامة له وصيرورته أهلاً لها فذلك غير ثابت عنه ، ولم أقف عليه عن أحد من أصحابنا ، والرواية عن أصحابنا ظاهرة أن القاضي إذا جار لا ينزل وإن استحق العزل بل بقي قاضياً ، فكذا هذا^(١٠) ينبغي أن يكون كذلك في الإمام الأعظم ، فيكون المختار من استجمع مآذركنا من الخصال ، فأما وجودها فيه فليس^(١١) بشرط لانعقاد الخلافة . وأكثر الخلفاء بعد الخلفاء الراشدين لم يكونوا بلغوا في

العلم مبلغ الاجتهاد ، ومع ذلك اعتقد الناس صحة إمامتهم وافتراس طاعتهم^(١٢) ؛ يحققه أن كون القاضي مجتهداً ليس بشرط لِمَا أنه يمكنه أن يقضي بعلم غيره فينبغي أن يكون الأمر في الإمامة على هذا ، فأما كونه سائساً قوياً قادراً على تنفيذ الأحكام وإنصاف المظلوم من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود دار الإسلام وجر العساكر ، فينبغي أن يكون شرطاً ، إذ لو لم يكن ذلك لم يحصل مانصب الإمام لأجله .

ولا معنى لحماقة الروافض أن الإمام ينبغي أن يكون عالماً بكل^(١٣) الأمور حتى ألزم بعضهم أنه ينبغي أن يكون عالماً بضرب العود فالتزم ذلك . وحكي عن^(١٤) بعضهم أن الإمام ينبغي أن يعلم الغيب ، وهذا كما حكي عن بعضهم أنه قال : ينبغي أن يكون كلب الإمام معصوماً ، / وهذا تجاهل . ومن بلغ في الغي هذه الغاية يعرض عن مناظرته^(١٥) .

[١٨٩]

ثم علم الإمام يحتاج إليه لتنفيذ أمور الرعية ، فإزاء ذلك من العلوم لا معنى لاشتراطه ؛ يحققه أن الإمامة خلافة النبوة ، والنبوي عليه السلام^(١٦) قال : (أنا أعلم^(١٧) بأمور دينكم وأنتم أعلم بأمور دنياكم) ، فمن شرط أن يكون الإمام عالماً بأمور الدنيا أو بعلم الغيب فقد جعل درجة الخلافة أعلى من درجة النبوة ، وهذا كفر محض^(١٨) .

(١) ت: الحقيقة . (٢) أ: أدنى درجاته كونه . (٣) ت: عليها . (٤) ت: - . (٥) ز: إثبات .

(٦) ك: - . (٧) ك: في السؤال . (٨) ز: ورباط . (٩) ت: اجتمع الناس .

(١٠) ت: - . أ: فوق السطر . (١١) ت: - . أ: فوق السطر . (١٢) ز: ليس .

(١) ز: طاعتهم . (٢) ت: - . (٣) ت: فوق السطر . (٤) ز: مناظرة . (٥) ز: ك: - .

(٦) أ: أعلمكم . (٧) أ: ت: - . أ: فوق السطر .

فصل

[في إمامة المفضول]

فأما كونه^(١) أفضل أهل زمانه ، ليس بشرط عندنا ، نصّ عليه الشيخ أبو منصور رحمه الله في كتاب المقالات ، بل إذا كان فاضلاً صالحاً للإمامة وعقدت له الإمامة انعقدت وإن كان الأفضل منه موجوداً . وإليه ذهب^(٢) المعتزلة والحسين بن الفضل البجلي من متكلمي أهل الحديث وأبو العباس القلانسي ومحمد بن إسحق بن خزيمة .

وذهب أبو الحسن الأشعري إلى أنّ إمامة المفضول لا تنعقد مع وجود الفاضل ، ويقول إن^(٣) من الأوصاف التي يصير بها الرجل^(٤) أهلاً للإمامة ألا يكون أحد من أهل زمانه أفضل منه^(٥) ، فإذا وجد الأفضل لم تثبت للمفضول أهلية^(٦) الإمامة . ويقولون أيضاً إنّ الأفضل أقرب للانقياد^(٧) ، والنفوس إلى متابعتة وإيثار طاعته والائثار لأوامره أسكن وأميل ، ١٠ ويقولون إنّ الإمامة يُطلب فيها الفضل ، فيجب أن يُطلب^(٨) لها أعلى^(٩) رتبة فيه قياساً على النبوة .

إلا أنّ أصحابنا رحمهم الله^(١٠) احتجوا أن عمر^(١١) لما طعن^(١٢) جعل الخلافة شورى بين ستة نفر مع ظهور فضيلة بعضهم على البعض^(١٣) ، ولم يعين الأفضل منهم بل فوّض إليهم ليختاروا من كانت المصلحة بإمامته أعم للخلق ومن كان أقدر على القيام بما فوّض القيام به ١٥ إلى الإمام ، وإن كان غيره أفضل منه في نفسه ، وهذا لأنّ كون عثمان وعلي^(١٤) أفضل ممن دخل معهما في الشورى كان ظاهراً ، إنّما الالتباس^(١٥) كان في أنّ قيام أيّهم بأمر الإمامة

(١) ز: لكونه . (٢) ت: ذهب . (٣) ت: فوق السطر . (٤) ز: المرء . (٥) ت: أفضل زمانه .

(٦) ز: أهل . (٧) ز: إلى الانقياد . (٨) ز: يطالب . (٩) ز: على . (١٠) ز: + تعالى .

(١١) أ: ت: + رضي الله عنه . (١٢) ز: + رضي الله عنه . (١٣) ز: بعض .

(١٤) ز: + رضي الله عنها . (١٥) ز: الالتباس .

ومصالح المسلمين أنفع لهم وأعود وأعم فائدة وأتم عائدة ، ففوّض إليهم ذلك^(١) لينظروا فيه فيقلّدوا الإمامة أصلحهم لذلك . وكذا بعد الخلفاء الراشدين إلى يومنا هذا عقدت الخلافة لإنسان وفي قريش من هو أفضل منه وأورع وأتقى وأعلم ، ورأى الناس إمامهم في كل زمان مفترض الطاعة .

٥ على أنّ لا وجه لمعرفة فضيلة^(٢) أحد على طريق الحقيقة عند الله تعالى ، بل هو أمر يثبت^(٣) بالاجتهاد وغالب الظن^(٤) ، فتعلق^(٥) الحكم به تعليق بما لا يمكن القيام به^(٦) ، والحاجة إلى معرفة ذلك بالناس ماسة ؛ إذ الخلافة تثبت بعقدهم واختيارهم ، فإذا كان لا يمكنهم الوقوف على ذلك حقيقة لم يكن لتعلق الحكم به فائدة بخلاف النبوة ؛ فإنّ الله تعالى هو الذي يختار من يشاء من عباده لرسالته ونبوته وهو العالم بحقيقة كل شيء ، فكان ١٠ من اختاره من أهل زمانه لرسالته وتحميل أماته أفضل خليقته^(٧) « وأكمل بريته »^(٨) في وقته ، وفيما نحن فيه الأمر بخلافه ، والله^(٩) الموفق .

(١) أ: ت: ذلك إليهم . (٢) ز: فضله . (٣) ت: ثبت . (٤) ت: الظن فيه . (٥) ز: فتعلق .

(٦) ز: - . (٧) أ: ت: خليقه . (٨) «...» ت: - . (٩) ز: + تعالى .

فأما الأئمة فما جاؤوا بأمر غائب عن أهل الأرض ، بل هم أمروا بالعمل بما جاء به الرسول عليه السلام من القرآن وغيره ، وذلك ظاهر^(١) فيما بين الناس ، وقد قام بمعرفة ذلك كله علماء الأمة^(٢) ، « وإنما الإمام للعمل بذلك والحكم به فيما بين الخلق^(٣) » ، وهو كسائر الأمة^(٤) في العمل بذلك ، يظهر صوابه وخطؤه بما به يظهر صواب غيره وخطؤه ، فلا معنى لاشتراط^(٥) عصمته . وقد بينا بطلان القول بعصمة الإمام في كتابنا المصنف في الرد على الباطنية المترجم بكتاب الإفساد لخدع أهل الإلحاد بما فيه كفاية ، وفيما ذكرنا ههنا مقنع^(٦) ، والله الموفق .

فصل

[في أن الإمام لا يُشترط أن يكون معصوماً]

وكذا كونه معصوماً ليس بشرط عندنا ، بل العصمة من شرط النبوة ؛ إذ هي مقترنة بأعلام ومعجزات خارجات^(١) عن العادات والطبائع ، يُعرف بذلك^(٢) صدقهم وتظهر عصمتهم^(٣) ، وليس مع الأئمة شيء من ذلك ، فلو وجب القول بعصمتهم لوجب من غير دليل ؛ إذ لا عصمة بدون صحة السريرة وسلامة الباطن ، ولا وقوف على ذلك إلا بالوحي ، ولا وحي مع من يختار الإمام لعقد الإمامة ، وهم مأمورون بنصب الإمام على ما بينا ، فلو لزمهم نصب الإمام المعصوم وليس معهم دليل عصمته لكان فيه تكليف مالميس في الوسع ، والله تعالى تبارك^(٤) عن تكليف مثله بقوله^(٥) : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ و ﴿ إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ وغير ذلك . وقبح^(٦) ذلك أيضاً^(٧) / في العقول .

١٠

[١٨٩ ب]

على أن^(٨) النبي عليه السلام^(٩) يأتي بما هو غائب عن أهل الأرض ، وهو الشريعة التي أتى بها ، وبه ظهور ذلك ، ثم يظهر ذلك منهم بالقول تارة وبالفعل أخرى ، فلو لم يكن معصوماً لكذب في تبليغه أو فسق في تعاطيه ، فيقبل الناس قولهم بإباحة شيء هو محرم في الحقيقة إلا أنه كاذب في تبليغه بإباحته . وكذا^(١٠) اعتقدوا بإباحة^(١١) ما عاينوه يتعاطى بناء للأمر على رسالته الثابتة بأعلامه ومعجزاته وذلك في الحقيقة محذور لامباح^(١٢) ، فيقع^(١٣) الناس في الضلال واعتقاد إباحة^(١٤) ما هو حرام بناء للأمر على المعجزات ، فتكون المعجزة التي أقامها الله تعالى حجة للرسول موقعة للناس في الكفر والضلال ، فلا بد من ثبوت العصمة للرسول لئلا يؤدي إلى ذلك الحال .

(١) أ: على الهامش . (٢) ت: ذلك ، أ: مصححة على الهامش . (٣) ك: - . (٤) ت: أك: يتبرأ .

(٥) أ: ز: + تعالى . (٦) أ: فقيح . (٧) ز: أيضاً ذلك . (٨) ز: - . (٩) ز: ك: ﷺ .

(١٠) ك: ولذا . (١١) ز: إباحته . (١٢) أ: يباح . (١٣) ك: فوق السطر .

(١) أ: فوق السطر . (٢) ت: الأئمة . (٣) أ: الناس . (٤) «...» ت: - . أ: على الهامش .

(٥) ز: لا اشتراطه . (٦) ت: يقنع .

ثم لو كانت^(١) بالوراثة لما كان ينبغي أن يكون الحسن أولى بها من الحسين^(٢) ، ولما كان ينبغي أن تنتقل من الحسن إلى الحسين مع وجود الأبناء للحسن^(٣) ، ثم نبين بعد هذا إبطال ثبوت الخلافة بالنص . وانعقاد الإجماع على خلافة الصديق^(٤) يظهر بطلان القول بكونها مستحقة بالوراثة أو النص ، والله الموفق .

فصل

[في أن الإمامة لا تثبت بالوراثة]

ثم الإمامة عندنا تثبت^(١) باختيار أهل العدالة والصلاح لا بالوراثة ، وإليه يذهب جميع من قال من علماء الأمة بصحة إمامة أبي بكر رضي الله عنه .

فأما الروندية القائلة بإمامة العباس وهم أتباع القاسم بن روند فمختلفون ؛ منهم^(٢) من زعم أن الإمامة تثبت بالوراثة وبها استحقها العباس^(٣) ، ومنهم^(٤) من زعم أنه استحقها بنص النبي عليه السلام^(٥) لا بالوراثة .

وزعمت الجارودية من الروافض وهم من جملة^(٦) الزيدية أن النبي عليه السلام^(٧) نصّ على خلافة علي^(٨) بالوصف دون الاسم ، ثم ورثها من علي ابنه الحسن والحسين^(٩) ، ثم إنها على الميراث في هذين البطينين لالواحد بعينه ، ولكن من خرج منهم شاهراً سيفه يدعو إلى سبيل^(١٠) ربه وكان عالماً صالحاً فهو الإمام .

وزعم أكثر الإمامية « أن الإمامة »^(١١) موروثة^(١٢) .

وهذا خطأ لأنها لو كانت بالوراثة لكان العباس أولى من علي^(١٣) رضي الله عنهما ، لأنّ العم أولى بالميراث من ابن العم . وزعمهم أن علياً استحقه بالنص اضطراراً^(١٤) لئلا يلزمهم هذا ، باطل ؛ إذ لو كانت تستحق بالوراثة لما بطلت^(١٥) بالنص . ولا يحرم الوارث عن الميراث بنص المورث أن الميراث لغيره .

(١) أ: على الهامش . (٢) أت: فمنهم . (٣) زك: + رضي الله عنه . (٤) ز: ومن منهم .

(٥) زك: عليّ . (٦) زك: من جميع . (٧) زك: عليّ . (٨) زك: + رضي الله عنه .

(٩) أت: + رضي الله عنها . (١٠) ك: - . (١١) «...» ز: - . (١٢) زك: مورثة . (١٣) ت: - .

(١٤) ت: اضطرار . (١٥) ت: تطلب .

(١) زك: أن لو كانت . (٢) زك: + رضي الله عنها . (٣) زك: للحسين رضي الله عنها .

(٤) زك: الصديق الأكبر .

ثم لو كانت^(١) بالوراثة لما كان ينبغي أن يكون الحسن أولى بها من الحسين^(٢) ، ولما كان ينبغي أن تنتقل من الحسن إلى الحسين مع وجود الأبناء للحسن^(٣) ، ثم نبين بعد هذا إبطال ثبوت الخلافة بالنص . وانعقاد الإجماع على خلافة الصديق^(٤) يظهر بطلان القول بكونها مستحقة بالوراثة أو النص : والله الموفق .

فصل

[في أن الإمامة لا تثبت بالوراثة]

ثم الإمامة عندنا تثبت^(١) باختيار أهل العدالة والصلاح لبالوراثة ، وإليه يذهب جميع من قال من علماء الأمة بصحة إمامة أبي بكر رضي الله عنه .

فأما الروندية القائلة بإمامة العباس وهم أتباع القاسم بن روند فمختلفون ؛ منهم^(٢) من زعم أن الإمامة تثبت بالوراثة وبها استحقها العباس^(٣) ، ومنهم^(٤) من زعم أنه استحقها بنص النبي عليه السلام^(٥) لا بالوراثة .

وزعمت الجارودية من الروافض وهم من جملة^(٦) الزيدية أن النبي عليه السلام^(٧) نصّ على خلافة علي^(٨) بالوصف دون الاسم ، ثم ورثها من علي ابنه الحسن والحسين^(٩) ، ثم إنها على الميراث في هذين البطينين لالواحد بعينه ، ولكن من خرج منهم شاهراً سيفه يدعو إلى سبيل^(١٠) ربه وكان عالماً صالحاً فهو الإمام .

وزعم أكثر الإمامية « أن الإمامة »^(١١) موروثة^(١٢) .

وهذا خطأ لأنها لو كانت بالوراثة لكان العباس أولى من علي^(١٣) رضي الله عنهما ، لأنّ العم أولى بالميراث من ابن العم . وزعمهم أن علياً استحقه بالنص اضطراراً^(١٤) لئلا يلزمهم هذا ، باطل ؛ إذ لو كانت تستحق بالوراثة لما بطلت^(١٥) بالنص . ولا يحرم الوارث عن الميراث بنص المورث أن الميراث لغيره .

(١) أ: على الهامش . (٢) أت: فمنهم . (٣) زك: + رضي الله عنه . (٤) ز: ومن منهم .

(٥) زك: عليّ . (٦) زك: من جميع . (٧) زك: عليّ . (٨) زك: + رضي الله عنه .

(٩) أت: + رضي الله عنها . (١٠) ك: - . (١١) «...» ز: - . (١٢) زك: موروثة . (١٣) ت: - .

(١٤) ت: اضطرار . (١٥) ت: تطلب .

(١) زك: أن لو كانت . (٢) زك: + رضي الله عنها . (٣) زك: للحسين رضي الله عنها .

(٤) زك: الصديق الأكبر .

فصل

[في أن الإمامة تثبت بالاختيار لا بالنص]

ثم طريق ثبوت الإمامة لمن يصلح لها^(١) « اختيار الأمة »^(٢) على سبيل الاجتهاد واستعمال الرأي على ما يستعمل في الحوادث الشرعية التي بالناس إلى معرفة أحكامها حاجة وقد عدموا فيها النص ، إذ لانص ههنا .

وقول الروافض بوجود النص من النبي عليه السلام^(٣) على علي رضي الله عنه ، وقول الروندية بوجود النص على العباس^(٤) ، باطل ؛ والدليل على بطلان النص أن أمر الخلافة أمر عام يقع بكل الناس إلى معرفته حاجة ماسة ، وما هذا سبيله كان النص فيه ، لو كان ثابتاً ، يُشتهر اشتهاً لا يبقى^(٥) معه على أحد من الناس خفاء ، ولا يضطر^(٦) الناس إلى معرفته ، كالنص على القبلة وعلى أعداد ركعات الصلوات^(٧) ومقاديرها وأوقاتها ومقادير النُصَب والواجبات في باب الزكاة^(٨) وغير ذلك من الأمور العامة . / ولما لم يوجد في ذلك خبر هذا سبيله دل أن لانص فيه البتة ؛ يدل عليه أن النص لو كان ثابتاً لما أعرضت الصحابة^(٩) - مع جلالة أقدارهم في الدين وشدة ورعهم وتسكهم بالدين^(١٠) وتحرزهم عن مخالفة الشرع^(١١) - عن قبوله والعمل به وتفويض الأمر إلى المنصوص عليه ، بل بادروا إليه وولّوه الأمر ولم ينازعه أحد في ذلك ؛ إذ لم يكن تقلد من تقلد الأمر^(١٢) منهم^(١٣) رغبة في الجاه والمنزلة والترؤس ، ولا حرصاً على جمع الخطام والاستتاع بالذات^(١٤) البدنية والشهوات الطبيعية ، بل كان^(١٥) تقلد لهم لذلك^(١٦) للقيام بحقوق الدين واستيفاء حقوق الله تعالى

(١) زك: يصلح أهلاً لها . (٢) «...» زك: . . (٣) زك: ﷺ . (٤) زك: + رضي الله عنه . (٥) ت: نتقى . (٦) ك: ولا اضطر . (٧) زك: الصلاة . (٨) أت: الزكوات . (٩) زك: + رضي الله عنهم . (١٠) أت: في الدين . (١١) زك: الشريعة . (١٢) ك: للأمر ، ز: للامن . (١٣) ز: . . (١٤) ز: بالذات . (١٥) أ: على الهامش . (١٦) ت: . .

وتقوية الملة والسعي « في إعلاء »^(١) كلمة الله تعالى وقهر أعدائه وتشبيد بنيان الإسلام ؛ ألا يرى الصديق رضي الله عنه^(٢) كيف كانت^(٣) معاملته الخلق ورفضه الشهوات والاكتفاء بالسير من القوت والخشن^(٤) من الثياب والاجتزاء بقليل مشاهرة^(٥) من بيت المال ، ثم الأمر ببرد ذلك عند وفاته إلى بيت المال . وكذا عمر رضي الله عنه ، وكذا الخليفان بعدهما^(٦) وإذا كان تقلدهم لِمَا ذكرنا^(٧) فكيف يُظن بواحد منهم الإعراض عن قبول النص الثابت عن الرسول عليه السلام^(٨) والتسك بمخالفته ؟ ولو أن واحداً^(٩) منهم ضلّ عن رشده وزاغ عن الهدى وآثر مخالفة الرسول^(١٠) ولم يبال من مقت الله تعالى رغبة منه في استجراع الخطام والاستكثار^(١١) من الحرام لِمَا جيل عليه من شره^(١٢) النفس وشؤم الطبع ، كيف ساعده على ذلك نجباء الصحابة وكبار المهاجرين والأنصار^(١٣) وعلماء الأمة وخيار الخليقة الذين شهد الله^(١٤) لهم بكونهم خير أمة ، وجعلهم أمة وسطاً ليكونوا شهداء على الناس ؟ ثم كيف امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن هذا^(١٥) المنكر الذي هو مخالفة رسول رب العزة وغضب الأمر أهله والقيام بتنفيذ الأحكام في الدماء والفروج والأموال من غير ثبوت الولاية ؟ مع أن الله تعالى وصفهم بالأمر^(١٦) بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومدّحهم على ذلك وأثنى به عليهم . أفترى الله^(١٧) لم يعلم بما يوجد منهم بعد وفاة النبي عليه السلام^(١٨) من تقاعدهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتَسَارُعهم إلى إعانة المُبْطِل وخذلان المُحَقِّق حتى وصفهم^(١٩) بذلك وأثنى عليهم به ؟ هذا والله هو^(٢٠) الظن الحال والرأي الفاسد والقول الباطل . ثم كيف يظن مسلم أن رهطاً اختارهم الله تعالى لنصرة رسوله الذي هو خير البشر وصفوة الأنام وخيرته من خلقه ، واصطفاهم لصحبته وأسعدهم بقربه وأكرمهم بدينه الذي نسخ به الأديان^(٢١) ، وحكم ببقائه إلى الأبد ، وأظهر بسببهم الدين حتى انتشر في أقاصي البلاد ، يُجمعون على الإعراض عن قبول نصّه أو إبطال^(٢٢) ما أورثه لأقاربه والانضمام إلى من غصب

(١) «...» ك: مكرر . (٢) زك: رضوان الله عليه . (٣) أت: كان . (٤) ز: والحسن .

(٥) زك: مشاهدة . (٦) زك: + رضي الله عنها . (٧) زك: ذكر . (٨) ز: رسول الله ﷺ .

(٩) ز: واحد . (١٠) زك: ﷺ . (١١) أت: والاستكبار . (١٢) ز: شدة . (١٣) ز: وأنصار .

(١٤) ك: + تعالى . (١٥) زك: . . (١٦) زك: . . (١٧) ك: على الله ، أت: ز: + تعالى .

(١٨) زك: ﷺ . (١٩) زك: + الله تعالى . (٢٠) أت: . .

(٢١) أ: كل الأديان ، كل: فوق السطر . (٢٢) ت: وإبطال .

الحق من صاحبه ونازع الأمر أهله والاشتغال بنصرته والإطباق على خذلان مستحقه ، ولم تبرد جلدة نبيه بعد ، وما مضى من وفاته أسبوع ، مع أنه سيد المرسلين وإمام المتقين ، مع بقاء ملة^(١) كل من تقدمته من الأنبياء والرسل عليهم السلام الدهر الطويل والزمان المديد ؟ ثم أي سبب حمل المهاجرين الأولين والأنصار على ترك النص والإعراض عنه والإقبال على متابعة غير من نص عليه ، « مع أن من نص عليه »^(٢) باسمه من صميم بني هاشم ولباب بني عبد مناف وخالص ولد قصي بن كلاب^(٣) ، وهم الأكثرون عدداً ، الأوسطون نسباً ، الأوفرون محامد ومفاخر ومناقب ومآثر ، الأعززون نفساً ودياراً^(٤) ، الأمنعون عشيرة وجاراً ؟ بل هم المطعمون لأهل المواسم^(٥) والساقون للحجيج ، المسمون جيران الله ، الوافدون على الملوك ، المجلون عند الأقيال ، المرموقون^(٦) بعين التبجيل والتعظيم ، أصحاب الرفادة والسقاية والسدانة ، / ومن قُدِّم عليه وقُوض الأمر إليه من بني تميم بن مرة أو عدي بن كعب ، ولم يكن لهم من العدة والعديد^(٧) والبأس الشديد والمال الكثير والأتباع والخواشي نصف ما لأولئك ، عَلمَ ذلك من عرف التواريخ ووقف على طرف من علم الأنساب^(٨) وأخبار السلف ، لولا أنهم عرفوا أن لانس على أحد^(٩) في الخلافة ، وأن من قُوض إليه هو الأحق بذلك من غيره لاستجماع الفضائل الدينية ، والأصلح للقيام بهذا المهم ، والأقدر على تحصيل ما احتيج إلى نصب الإمام لمراعاته^(١٠) . وهذه معان لو تأمل ذو البصيرة ووقف عليها ولم يكابر عقله وأنصف من نفسه ولم يتابع^(١١) داعية هواه ، لم يبق^(١٢) له ريبة في بطلان دعوى مدّعي النص في الإمامة ، وعرف ضلال الروافض وافترائهم على أصحاب رسول الله عليه السلام^(١٣) .

ثم نقول : لو كان النص ثابتاً لكان ادعى المنصوص عليه ذلك واحتج بالنص وخاصم من لم يقبل ذلك منه ، وحيث لم يرو عنه الاحتجاج ولا الخاصة عند تفويض الأمر إلى غيره ، عَلمَ أنه لانس على أحد . على أن علياً رضي الله عنه كان ممن لاتأخذنه في الله لومة

(١) ت : فوق السطر ، ك : مع تعامله . (٢) «...» ت : - . (٣) أت : قصين كلاب . (٤) أت : ودارا . (٥) أت : الموسم . (٦) ز : المرقون . (٧) ز : والعدي . (٨) ز : الإنسان . (٩) ز : أنه لانس لأحد . (١٠) ك : لمراعاته . (١١) ز : يبالغ . (١٢) ت : يثق . (١٣) ز : علي .

لائم ، ولا يترك الحق لضعف أو هوادة^(١) ، وهو الموصوف بالصلافة^(٢) في الدين ، الموسوم بالشجاعة والبسالة ورباطة^(٣) الجأش وشدة الشكينة^(٤) وقوة الصريمة ، المشهود له بالبأس والنجدة والظفر في معادن^(٥) المصاولة وأماكن المبارزة والمقاتلة على المشهورين من الفرسان والمعروفين من الشجعان ، بل هو القائل « في كتابه إلى عامله عثمان بن حنيف : والله لو ارتدت العرب »^(٦) عن حنيفة أحمد لخصت إليها حياض المنايا ولضربتهم ضرباً يفض الهام ويرض العظام حتى يحكم الله بيني وبينهم وهو خير الحاكمين . وكذا^(٧) هو القائل في هذا الكتاب أيضاً : من لم يبال متى^(٨) حثفه عليه ساقط فجنانه^(٩) في الملمات رابط . فلو كان عرف من النبي عليه السلام^(١٠) فيه أو في عمه العباس رضي الله عنها^(١١) نصاً ، وعرف أن لاحقاً لغيرها فيه لما انتقاد لغيره ، بل اخترط سيفه وخاض المعركة وطلب حقه أو حق عمه ، ولم يرض بالذل والهوان ، ولم ينقد لأحد على^(١٢) غير الحق ، ولم يتابعه في أموره ، ولم يخاطبه بخلافة الرسول^(١٣) ، ولم يساعد أيضاً من تولى الأمر بعده^(١٤) بتقليده ولا زوجة بنته وهو ظالم عليه بغضبه حقه ، وعاصي لله^(١٥) تعالى بالإعراض عن نص رسوله^(١٦) عليه السلام ، بل هو كافر على رأي الغلاة منهم^(١٧) ، مع العلم أنه رضي الله عنه لو^(١٨) لم يرض بالذل والقهر وشهر سيفه وطلب في ذات الله تعالى حقه لم يعد من أصحاب رسول الله عليه السلام^(١٩) أنصاراً وأعواناً ، كما لم يعد عند طلبه حقه وقت خلافته ، بل ذلك^(٢٠) في أول الامر كان أحق وأولى ، إذ^(٢١) كان عهد رسول الله عليه السلام^(٢٢) أقرب وزمانه أدنى ، والصحابة كانوا وقتئذ أرق أفئدة^(٢٣) ، وأرغب في اتباع الحق^(٢٤) ، وأزهد فيما يخالف الدين وسنة الرسول عليه السلام ، وأميل إلى نصرته الحق وخذلان الباطل . وحيث لم يجرد سيفه ولم يطلب حقه والحال في نفسه والصحابة ما وصف - دل أنه إنما لم يفعل ذلك لأنه عَلمَ أن لانس له ولا لغيره ، وأن من قلّدتته الصحابة ورضيت بإمامته كان أولى به منه ومن غيره . فالروافض^(٢٥)

(١) أت : وهوادة . (٢) ز : بالصلاة ، ت : بالطلافة . (٣) ز : ورباط . (٤) ت : الشكينة . (٥) ت : ومعاون . (٦) «...» ز : - . (٧) ز : فكذا . (٨) ز : مني . (٩) أت : بجنانه . (١٠) ز : علي . (١١) أت : عنه . (١٢) ت : - . (١٣) ز : علي . (١٤) ز : بعد . (١٥) ز : الله . (١٦) أت : رسول الله . (١٧) ز : لعنهم الله . (١٨) ت : ولو . (١٩) ز : علي . (٢٠) ز : بل كان ذلك . (٢١) ز : إذا . (٢٢) ز : علي . (٢٣) ز : أقيده . (٢٤) ز : اتباع الهوى . (٢٥) ت : فالروافض منهم .

لعنهم الله بما ادّعوا من النص صاروا طاعنين^(١) على الصحابة^(٢) على العموم وعلى علي رضي الله عنه^(٣) على الخصوص ، حيث وصفوه بالجبن والضعف وقلة التوكل على الله^(٤) في نصره المَحِق^(٥) وخذلان المُبْطِل ، وعدم الثقة بوعده الرسول^(٦) المفوّض إليه^(٧) الأمر ، الناص عليه بذلك ، والخنوثة حين^(٨) زوّج بنته من هو قاهره ومستذلّه^(٩) وغاصبه^(١٠) / حقّه خوفاً من معرّته ، ورضي بأن يستوي^(١١) على ابنته من هو عاص أو كافر لينال هو^(١٢) السلامة . وهذه درجة لا يرضى بها لنفسه من هو أخسّ خليفة الله وأرذلهم نفساً ونسباً . ثم صاروا واصفين الله تعالى^(١٣) بالكذب والخطأ في التدبير ، حيث وصفوا هؤلاء الصحابة - مع علمه بما يصنعون بعد رسوله^(١٤) من تقوية المُبْطِل وخذلان المَحِق^(١٥) - بكونهم خير أمة وبأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، واختارهم لصحبة صفيه ونجيه^(١٦) . لعن الله من هذا قوله في الله ورسوله والمنتخبين^(١٧) من الخلق لصحبة رسوله .

ثم يقال لهم : لو جاز الإعراض عن مثل هذا النص الوارد في مثل هذه الحادثة التي تعم بها البلوى ، فما تُنكرون على من زعم أنّ الله تعالى نسخ هذه الصلوات والحج والزكاة وصوم شهر رمضان ، وفرض مكانها عبادات أخرى ، إلا أنّ^(١٨) الصحابة أعرضوا عن قبولها وأجمعوا على ترك العمل بها ، أفيصح قول هذا الزاعم ؟

فإن قالوا : لا ، طولبوا بالفرق بين هذا وبين ما يدّعون^(١٩) .

وإن قالوا : نعم يصح هذا ، فقد أبطلوا الدين ورفضوا الشرائع ولم يبق دليل أنّ هذه الشريعة شريعة الرسول^(٢٠) وأنّ هذا الدين دينه ، وهذا^(٢١) أقوى طرق الإلحاد^(٢٢) وأوضح سبل^(٢٣) أهل العناد^(٢٤) ، عصمنا الله تعالى عن ذلك . ولقد صدق من قال : أروني رافضياً صغيراً^(٢٥) أركم زنديقاً كبيراً^(٢٦) .

- (١) ت : طاعنين . (٢) أت : + رضي الله عنهم . (٣) زك : عنهم وعنه . (٤) ت أك : + تعالى . (٥) ز : الحق . (٦) أت : + عليه السلام . (٧) ت : - . (٨) ك : حيث . (٩) ت : مستذله . (١٠) ز : وعاصيه . (١١) أ : يستولي ، ت : باستولي . (١٢) أت : - . (١٣) ز : مكررة . (١٤) زك : رسول الله ﷺ . (١٥) ز : الحق . (١٦) زك : ونجيه . (١٧) ت : تك : وللتجيين . (١٨) ز : الآن . (١٩) ت : يزعمون ، أ : يزعمون ، ومصحة على الهامش . (٢٠) زك : + ﷺ . (٢١) زك : وهو . (٢٢) ز : الإيجاد . (٢٣) أت : سبيل . (٢٤) أ : مصحة على الهامش : الفساد . (٢٥) أت : رافضياً لي صغير . (٢٦) ت : كبير .

ولو زعموا أنّ ما ذكرتم من تزويجه بنته من عمر رضي الله عنه ، وما ذكرتم من مخاطبته إيّاه^(١) بالخلافة وإمرة المؤمنين وغير ذلك ليس بثابت ،

قلنا : لو لم تثبت هذه الأحاديث مع اشتهاها وتداول أيدي النقلة إيّاها وتدوين أهل الأخبار إيّاها في المصنفات ، واحتجاج أهل الفقه بنقل علي رضي الله عنه ابنته أم كلثوم من دار عمر رضي الله عنه بعد ما قتل^(٢) إلى دار نفسه في جواز اعتداده^(٣) المتوفى عنها زوجها في غير بيت زوجها عند تعدّد الاعتداد في بيت زوجها ، كيف تثبت روايتكم النص على علي رضي الله عنه وهو^(٤) ممّا انعقد إجماع الأمة بخلافه ، ولم يشتهر عند النقلة ولا رواه أحد من أئمة حملة الآثار ؟ ثم فيه ما فيه^(٥) من تكذيب الله تعالى والطعن على علي رضي الله عنه أولاً ثم جميع الصحابة .

ثم^(٦) لو جاز كون مثل هذه الروايات باطلاً لم يبق لهم على وجود علي رضي الله عنه دليل^(٧) فضلاً عن خلافته ، ولا على^(٨) وجود الرسول عليه السلام^(٩) ، والقول به تجاهل .

وبهذه الوجوه يُعرف بطلان قولهم إنه كان نصّ عليه إلا أنه كتم للعداوة ؛ فإنّ العداوة بين علي^(١٠) وبين غيره من الصحابة^(١١) لم تكن ثابتة . وما يزعمون من تحمل بعضهم عداوته لقتله أقاربهم من الكفرة ، جهل محض ؛ فإنّ علياً رضي الله عنه لم يكن مختصاً^(١٢) بقتل الكفار ، « بل كان غيره من شجعان الصحابة كعمر وطلحة والزبير وغيرهم ، كلّهم كانوا قتلوا الكفار »^(١٣) . ثم متى كانت الصحابة^(١٤) يتحملون الضغائن^(١٥) ويطالبون بالأوتار الثابتة في الجاهلية ، وقد ألّف الله تعالى بين قلوبهم حتى^(١٦) ارتفعت الطوائل التي كانت بين قبيلتي الأنصار : الأوس^(١٧) والخزرج في الجاهلية في الحروب التي كانت قامت بينهم قريباً من أربعين سنة وهي المسماة بحروب البعث^(١٨) ، ولم يبق لشيء^(١٩) من ذلك أثر حين^(٢٠) قُبِلوا

- (١) ت أك : إيّاها . (٢) ك : قيل . (٣) ز : اعتداه . (٤) زك : وهذا . (٥) ز : فيمن . (٦) ز : - . (٧) زك : دليلاً . (٨) زك : - . (٩) زك : ﷺ . (١٠) زك : + رضي الله عنه . (١١) زك : + رضوان الله عليهم أجمعين . (١٢) ز : مختص . (١٣) «...» : ت : - . (١٤) زك : + رضي الله عنهم . (١٥) ت : الصغائر . (١٦) أ : فوق السطر . (١٧) أت : أوس . (١٨) ز : يوم الثفاق . (١٩) ز : - . (٢٠) ز : من ذلك أنه حتى .

[١٩١ ب] الإسلام حتى^(١) تألفت قلوبهم واتحدت كلمتهم^(٢) بعد أن كانوا فرقتي تباين وحزبي تضاعن ؟ فكيف اختص علي رضي الله عنه ببقاء تلك الأوتار والضغائن^(٣) في حقه دون غيره ؟ / ولو كان الأمر كذلك كيف لم يعدم^(٤) الأنصار والأعوان بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، إذ^(٥) كان الحق له ، وكيف لم تمنعهم تلك الأوتار والضغائن عن ذلك ؟ وهب أنه قتل بعض أقارب من أسلم من أهل مكة ، فأى وثر كان لأهل المدينة من أوس والخزرج ولم يعاونوه ولم يقبلوا النص عليه^(٦) ولم ينقادوا لذلك ، وقد انقادوا لقوله عليه السلام^(٧) : (الأئمة من قريش) حين روي لهم يوم سقيفة بني ساعدة ؟ وكيف لم يرو علي^(٨) ذلك النص زمان خلافته وكثرة أتباعه وشيعته ومحبيه على من نابذه وناصبه الحرب ؟ وكيف يتوهم منه تسليم ما هو أحق به من غيره إلى من ليس بأهل له^(٩) جنباً منه وفشلاً ؟ والشجاعة شجاعته ، والاعتماد على قول الرسول ﷺ^(١٠) اعتماده ، والثقة بذلك ثقته ، وقد وعده النبي عليه السلام^(١١) أنه يقتل الناكثين ، وفيه إيقاع الأمن له عن القتل ونزول البلاء به دون مضي ذلك على يده . فإذا كان سلم الأمر دل أنه إنما سلم لأنه لم يعرف لنفسه من الرسول عليه السلام^(١٢) إليه عهداً ، ولا ثبت له منه نص فيه أو وصية . ثم هل يتوهم في العادات الجارية كتمان حديث اشتهر وثبت في قوم لا يتصور تواطؤهم على ذلك ؟ ولو جاز هذا لجاز^(١٣) اشتهار الكذب وزوايته عن قوم هذا وصفهم ، وهذا كله جهالة لاتدانيها جهالة . ولولا تفاف^(١٤) الأمر في زماننا هذا من الطاعنين على الصديق رضي الله عنه ونفاة إمامته ، الجاعلين ذلك ذريعة إلى ما يرومون من إبطال الدين وإثبات الإلحاد ، لآ^(١٥) بالغت كل هذه المبالغة في ذلك لظهور عواره على من له أدنى لب ، والله الموفق .

وما يزعمون أن النبي عليه السلام^(١٦) لو لم ينص على إمامة أحد لضيع أعظم^(١٧) أمور الأمة وأوقعهم^(١٨) في أفحش فتنة ، وهذا لا يليق به عليه السلام^(١٩) ، كلام^(٢٠) باطل ؛ فإن ٢٠

النبي عليه السلام^(١) قد أقام الدلالة على الأحق^(٢) بذلك ، لكن لا بطريق النص على مانبين ، وليس طريق بيان^(٣) الشرائع بمقصود على النص ليقال إنه لما لم ينص فقد ضيع أمر الأمة ، بل من الحكمة إيجاب الامتحان والتكليف بوجوه يختلف^(٤) فيها أولو الأبواب ، كما في سائر المواضع التي لانص فيها ؛ أليس أن كل ذي عقل يعقل بالضرورة حدث نفسه ، ثم يعرف بالتدبر^(٥) والتأمل حدث^(٦) كل محسوس لم يشهد ابتداءه ؟ ثم يعقل كون كل حدث بمحدث أحدثه بفضل تدبر فيه ونظير ؟ ثم يعرف المحدث بعد طول النظر في أمره أنه يوصف « بأنه ما »^(٧) هو ، أجسم أو عرض أو غير جسم ولا عرض^(٨) ، ويوصف بالعلم في الأزل أو الحدث ؟ وكذا القدرة وجميع الصفات ، ثم معرفة الرسل والأنبياء عليهم السلام ، ثم معرفة صدق الأخبار وكذبها ، ثم قبول الشهادات^(٩) وردها ، أن ذلك كله أو تمامه^(١٠) مما كان طريق الحق في ذلك من الباطل النظر والفكر مع^(١١) التضرع إلى رب العالمين في التوفيق لذلك والهداية إليه ، فإنه الجواد الكريم . وإذا ثبت ذا لم يكن لأحد منع^(١٢) جواز محنة الصحابة بعد قبضه ﷺ بمعرفة الأصلح للخلافة والعقد له بما سبق من أدلة^(١٣) نظره للمسلمين وشفقته عليهم وتعظيمه^(١٤) أمر الله^(١٥) وقلة مبالاته^(١٦) « في ذات الله تعالى »^(١٧) بلومة اللائمين وطعن الملحدين واهتمامه لما عليه من أمر المؤمنين .

وليست الروافض بأول طائفة من أهل الزيغ جحدت أمراً قصرت عقولهم عن الوقوف على وجه الحكمة فيه . غير أنهم مع هذه الجهالة اختصوا بالطعن على الصحابة^(١٨) وعلى من أرادوا إثبات الحق له وعلى جميع سلف الأمة ، بل على الله تعالى وعلى رسوله على ما قررنا ، وبالله العصمة والنجاة عن كل ضلالة وبدعة .

ثم إذا بطل ثبوت الخلافة بالنص ثبت أنها تثبت^(١٩) بالاختيار .

ثم للناس كلام في كيفية ذلك ، ولم أقف فيه على مذهب مشايختنا رحمهم الله^(٢٠) .

(١) زك : ﷺ . (٢) ز : اللاحق . (٣) ت : ثبات . (٤) أ : مختلف . (٥) ز : بالتدبير .

(٦) أ : لحدث . (٧) «...» أ : فوق السطر . (٨) ت : وعرض . (٩) أ : الشهادة . (١٠) ز : تماماً .

(١١) ز : - . (١٢) ز : مع . (١٣) ز : أوله . (١٤) أ : وتعظيم . (١٥) ز : + تعالى .

(١٦) ز : المبالاة . (١٧) «...» ز : - . (١٨) ز : + رضي الله عنهم أجمعين . (١٩) ت : - .

(٢٠) ز : + تعالى .

(١) ت : - . (٢) ز : كلمتهم . (٣) ز : - . (٤) ز : يقدم ، ك : تقدم . (٥) أ : إذا .

(٦) أ : - . (٧) ز : لقول النبي ﷺ . (٨) ز : + رضي الله عنه .

(٩) ت : بأهله ، أ : مصححة على الهامش . (١٠) أ : قول الرسل . (١١) ز : ﷺ . (١٢) ز : ﷺ .

(١٣) ز : - . (١٤) ز : نفاقهم . (١٥) أ : ولا . (١٦) ز : ﷺ . (١٧) ز : - .

(١٨) ز : وواقعهم . (١٩) ز : ﷺ . (٢٠) ك : هذا كلام .

وروي عن الأشعري أنّ واحداً^(١) من أهل الاجتهاد / لو اجتهد في زمان موت إمام ، ورأى أسباب الصلاحية في أحد ثابتة فعقد له الإمامة ، « انعقدت له ، وليس لغيره بعد ذلك أن يخالفه . ولا وجه إلى اشتراط الإجماع اليوم لما فيه من تأخير الإمامة »^(٢) عن وقت الحاجة إليها لو^(٣) شرط فيها الإجماع . على أنّ الصحابة لم يشترطوا فيها^(٤) الإجماع عند الاختيار والمبايعة^(٥) ، وإنما اعتبروا وجود العقد ، ثم أوجبوا المبايعة بعد ذلك .

ثم الإجماع إذا خرج من أن يكون شرطاً لم يكن عدد « أولى من عدد »^(٦) ، فسقط اعتباره لثبوت التعارض وانعدام الترجيح . ويستدل على صحة هذا القول بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال يوم السقيفة^(٧) لأبي عبيدة رضي الله عنه : أبسط يدك أبايعك ، فقال له أبو عبيدة : أتقول هذا وأبو بكر حاضر ؟ فعلم من رأيه أنه يراه^(٨) أولى ، وأبو عبيدة أمين الأمة لا يخون ، والأمة تعتمد على قوله ، فبايع أبا بكر رضي الله عنه وانعقدت إمامته وانبرمت ، فدلّ هذا^(٩) على أنها تنعقد بعقد واحد . وكذا استدلوا عليه بعقد أبي بكر لعمر رضي الله عنها^(١٠) واستخلافه له من غير استعانة بغيره^(١١) ، وجوّزت الأمة ذلك وبأيعوا عمر رضي الله عنه ، فكان هذا^(١٢) دليلاً أن الإمامة تنعقد بعقد واحد بإجماع المسلمين^(١٣) .

فصل

في الكلام في إمامة أبي بكر الصديق^(١) رضي الله عنه

وإذا ثبت ما تقدم من وجوب الإمامة والشرائط التي من اتّصف بها صلح للإمامة ، نقول بعد ذلك إنّ أبا بكر رضي الله عنه كان بعد رسول الله عليه السلام^(٢) خليفة محقاً وإماماً حقاً مفترض الطاعة واجب الاتّباع فيما يورده^(٣) ويصدره ويأمر به وينهى عنه ، وذلك لأنه رضي الله عنه استجمع شرائط صحة الخلافة^(٤) ؛ فإنه كان قرشياً لاربية لأحد في ذلك^(٥) ، وكان ما وراء ذلك من العلم والديانة والصلابة ورباطة الجأش^(٦) والعلم بتدابير الحروب^(٧) والقيام بتهيئة الجيوش وتنفيذ السرايا ومعرفة سياسة العامة^(٨) وتسوية أمور الرعية ، كلّ كان ثابتاً ، ولهذا اختارته الصحابة^(٩) وانقادوا لأوامره على مانبين . ولو لم يكن من بركة أيامه ويؤمن تقيته إلا ارتفاع^(١٠) ما وقع من الاختلاف بين الصحابة^(١١) لكان ذلك دليلاً كافياً على كونه محقاً فيما تولّى ، هادياً مهدياً فيما يفعل ويأمر ؛ فإن أول خلاف وقع بين الأمة كان الخلاف^(١٢) في وفاة النبي عليه السلام^(١٣) ؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يقول إنه عليه السلام^(١٤) لم يمت وإن من^(١٥) قال إنه مات أفعل به كذا وكذا^(١٦) ، إلى أن أتى أبو بكر^(١٧) رضي الله عنه وأخبر أنه مات ، وتلا قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ، ثم صعد المنبر وخطب وقال في خطبته : ألا إن^(١٨) من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد ربّ محمد فإن ربّ محمد حي لا يموت . فاجتمع الناس على موته ﷺ . ثم اختلفوا في موضع دفنه ، فأشار المهاجرون رضي الله عنهم إلى أن يدفن بمكة لأنها منشؤه وبلدة آبائه . وبعضهم أشاروا إلى نقله إلى مقابر الأنبياء^(١٩) ببيت المقدس . والأنصار^(٢٠)

(١) أ: - . (٢) ت: زك: ﷺ . (٣) ز: يوجبه . (٤) ت: صحة شرائط الخلافة ، ز: صحة الخلافة .

(٥) زك: لأحد فيه (٦) ز: الجايش . (٧) ز: الحروف . (٨) ز: أنعامه .

(٩) زك: رضي الله عنهم . (١٠) ز: تركه إياه ومن تغيبه الارتفاع . (١١) زك: + رضي الله عنهم .

(١٢) ت: - ، أ: على الهامش . (١٣) زك: ﷺ . (١٤) ك: الصلاة والسلام . (١٥) ز: - .

(١٦) أ: - . (١٧) زك: + الصديق . (١٨) زك: - . (١٩) زك: + عليهم السلام .

(٢٠) أ: - ، رضي الله عنهم .

(١) أ: واحد . (٢) ز: الأمة ، «...» ك: - . (٣) زك: ولو . (٤) زك: فيه . (٥) ك: والمبالغة .

(٦) «...» ز: مكرر . (٧) ت: سقيفة بني ساعدة . (٨) ت: يداه . (٩) زك: - .

(١٠) زك: عنه . (١١) ز: لغيره . (١٢) ز: ذا . (١٣) زك: + والله الموفق .

قالوا إنه يدفن بالمدينة التي هي دار هجرته ومكان ظهور ملته وانتشار دعوته ، إلى أن روى أبو بكر الصديق رضي الله عنه : (الأنبياء^(١) يُدفنون حيث يقبضون) ، فقبلوا روايته وارتفع الخلاف^(٢) ببركته^(٣) . ثم اختلفوا في أمر الخلافة ، فكانت^(٤) الأنصار تقول : منا أمير ومنكم أمير ، وبعضهم كانوا يميلون إلى العباس^(٥) ، وبعضهم يرون علياً^(٦) أحق بذلك . ثم ارتفع الخلاف واتفقت الآراء واجتمعت على أبي بكر^(٧) ، إمّا لما علموا ذلك بإشارة الكتاب / والأحاديث^(٨) على ما بين ، وإمّا استدلالاً منهم بتفويض النبي عليه السلام^(٩) إقامة ما هو أعظم أركان^(١٠) الدين وهو الصلاة إليه وأمره إياه أن يحج بالناس سنة تسع عند قعوده عليه السلام عن إقامته بنفسه لعارض شغل له ، وإمّا بأن اللطيف الخبير جل ثناؤه وتباركت أسماؤه نظر لأمة حبيبه ومتبعي صفيه ونجيّه^(١١) فجمع آراءهم المختلفة وأهواءهم المشتتة^(١٢) على من هو أكثرهم فضلاً ، وأغزرهم^(١٣) علماً ، وأوفرهم عقلاً ، وأصوبهم تدبيراً ، وأربطهم عند الملمات^(١٤) جأشاً ، وأشدّهم على وعد الله^(١٥) بإظهار الدين على الأديان اتكالاً ، وأمينهم^(١٦) نقيية^(١٧) ، « وأطهرهم^(١٨) سريرة »^(١٩) ، وأعوذهم على أفناء الخلق وطبقات الرعايا نفعا ، وأظلفهم عن الفواحش نفساً ، وأصونهم عن القبائح عرضاً ، وأشدّهم لأموال الدين تعظيماً ، وأقدمهم إسلاماً ، وأجودهم كفاً ، وأسمحهم ببذل ما احتوى عليه^(٢٠) من المال في ذات الله^(٢١) يداً ، وأقلّهم في ذات الله تعالى مبالاة عن لومة لائم وملاحاة جاهل ، فرضوان الله^(٢٢) وتحياته عليه^(٢٣) وعلى متبعيه ومحبيه ، ولعنة الله^(٢٤) والملائكة والناس أجمعين على مبغضيه . وكذا اختلفوا في تنفيذ^(٢٥) جيش أسامة بن زيد وفي ترك الصدقات في^(٢٦) تلك السنة ، وأبى هو رضي الله عنه إلاّ تنفيذ ما أمر^(٢٧) به عليه السلام^(٢٨) وقال : لأحل عقدة عقدها رسول الله عليه السلام^(٢٩) . وقال في باب الصدقات : والله لو منعوني غنائاً أو عقلاً ما كانوا يؤدّون

[١٩٢ ب]

إلى رسول الله^(١) لقاتلتهم عليه^(٢) ، فانقادوا^(٣) كلّهم لأمره وساعده على رأيه .

ثم الدليل من كتاب الله تعالى على ذلك قول الله تعالى^(٤) : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ ، أمر الله تعالى نبيه عليه السلام^(٥) أن يقول للذين تخلفوا عن الغزو معه إنكم سُدُّعُونَ إلى قوم أولي بأس شديد ، وأشار في الآية إلى أنّ الداعي مفترض الطاعة ، ينالون الثواب بطاعتهم إياه وإجابتهم إلى ما دعاهم إليه ، ويستحقون التعذيب بالعذاب الأليم بعصيانهم إياه وإعراضهم عن الإجابة إلى ما دعاهم إليه^(٦) ؛ فإنه تعالى^(٧) قال : ﴿ فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ ، وهذا هو أمارة كون الداعي مفترض الطاعة . ثم سلف الأمة اختلفوا في المراد بقوله^(٨) : ﴿ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ ؛ منهم من قال : هم^(٩) بنو حنيفة ، ومنهم من قال : هم أهل^(١٠) فارس ، على ما قال تعالى في آية أخرى : ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ ، والمراد منه أهل^(١١) فارس وهم جنود يختنصر . فإن كان المراد منه^(١٢) بني^(١٣) حنيفة فقد كان الداعي إليهم أبا بكر رضي الله عنه ، فثبتت^(١٤) بذلك خلافته ، وإذا ثبتت^(١٥) خلافته ثبتت^(١٦) خلافة^(١٧) من عقده هو له الخلافة واستخلفه بعده وهو عمر رضي الله عنه . وإن كان المراد منه أهل فارس فالداعي إليهم كان عمر رضي الله عنه^(١٨) ، فثبتت^(١٩) بالآية خلافته ، وبشبهت خلافته ثبتت خلافة من كان هو خليفة له وعقده هو له الخلافة وهو أبو بكر رضي الله عنه ، فكان في الآية دليل خلافة الشيخين^(٢٠) . والدليل عليه قوله^(٢١) تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصَرَ اللَّهُ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ ، فأخبر عز وجل أنّ فيهم من ينقلب على عقبيه ، وفيهم من شكر الله^(٢٢) بالصبر على دينه والقيام به . وقال الحسن : كان^(٢٣) أبو بكر^(٢٤)

(١) زك : + عليهما السلام . (٢) زك : . . (٣) أت : فانقاد . (٤) أت : سبحانه وتعالى . (٥) زك : عليهما السلام .

(٦) «...» ت : . . (٧) أت : . . (٨) ت زك : + تعالى . (٩) زك : . .

(١٠) أ : على الهامش ، ز : هل . (١١) أت : . . (١٢) زك : به . (١٣) زك : بنو .

(١٤) زك : فثبت . (١٥) ز : ثبت . (١٦) ز : ثبت . (١٧) زك : . . (١٨) ت : . .

(١٩) زك : فثبت . (٢٠) زك : + رضوان الله عليها . (٢١) أ : فوق السطر .

(٢٢) ز : + تعالى ، ك : لله تعالى . (٢٣) ك : وكان . (٢٤) زك : + رضي الله عنه .

(١) أت : + عليهم السلام . (٢) ز : . . (٣) ز : بركته . (٤) زك : فكان .

(٥) زك : + رضي الله عنه . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) زك : + رضي الله عنه .

(٨) ت أك : أو الأحاديث . (٩) زك : عليهما السلام . (١٠) ت : من أركان . (١١) ك : ونجيّه .

(١٢) زك : المشتة . (١٣) ز : وأغزهم . (١٤) ز : المات ، ت : السمات . (١٥) زك : + تعالى .

(١٦) ز : وإيهم . (١٧) ك : يقينه . ز : نفسه . (١٨) ز : وأظهر . (١٩) «...» أت : . .

(٢٠) أت : . . (٢١) ت أك : + تعالى . (٢٢) زك : عليه وتحياته . (٢٣) زك : + تعالى .

(٢٤) ت : . . (٢٥) ز : وفي . (٢٦) أت : أمره . (٢٧) زك : رسول الله عليهما السلام . (٢٨) زك : عليهما السلام .

إمام الشاكريين لأنّ الذين صبروا على دين الله ^(١) هم ^(٢) الذين حاربوا النقلابين وكان ^(٣) هو ^(٤) إمامهم ، وكان ذكرّ الانقلاب من الله تعالى عقيب ^(٥) موت نبيّه عليه السلام ^(٦) ، فثبت أنه كان في عهد أبي بكر ؛ إذ لا ارتداد ^(٧) كان إلا ^(٨) في عهده ، / ولا خرج إلى أهل الردّة إلا أصحاب أبي بكر ^(٩) ، فكانوا شاكريين ، وأبو بكر إمامهم ، والله الموفق .

[١٩٣]

والدليل على ^(١١) صحة خلافته إجماع الصحابة ^(١٢) عليها ، والإجماع حجة قاطعة موجبة ٥ للعلم قطعاً كنص كتاب الله تعالى وخبر الرسول ^(١٣) المسموع منه ، أو الثابت ^(١٤) عنه بطريق لا يتوهم فيه شبهة الانقطاع .

فإن قالوا : دعوى الإجماع ممنوعة ؛ فإنّ علياً تأخر عن بيعته ستة أشهر أو أربعة أشهر .

قلنا : وقد انعقد بعد بيعته ، وبه نحتج . فلم يكن في هذا السؤال لهم ^(١٥) منفعة . ثم ١٠ تأخره محمول على الاشتغال بالنظر ليتضح له وجه ^(١٦) الصواب فيتابع ^(١٧) عامة الصحابة وبيابيه ^(١٨) ، أو يبدوله وجه خطئهم فيعلن مخالفتهم ويجاهر بالكشفة ويشهر عليهم سيفه كما يليق بكمال علمه وقوة ديانتهم ورباطة جأشهم ، ولذا ^(١٩) لم يظهر في تلك المدة المخالفة والمنازعة ، فلما لاح له بعد طول التروي وإدمان النظر وجه الصواب وافق غيره من الصحابة ^(٢٠) وبايع ^(٢١) الصديق رضي الله عنه أتباعاً للحق كما هو اللائق ^(٢٢) بحاله في جلالة ١٥ قدره وعظم شأنه ، لا خوفاً على نفسه وأهاليه وتوقياً ^(٢٣) عن مكروه يناله في نفسه كما ظنت به ^(٢٤) الروافض ^(٢٥) ، لعنهم الله ، إذ هو بعيد عن حاله ، متمنع منه ^(٢٦) على ما تقدم ذكره ^(٢٧) من بيان شهامته وصرامته ومشهور نجده وشجاعته ومحبور غنائه وبسالته وما عرف من صلابته في ديانتهم وقوة عشيرته ^(٢٨) وعزّة قبيلته .

- (١) ك : + تعالى . (٢) ت : - . (٣) أرك : فكان . (٤) زك : - . (٥) زك : عند .
(٦) زك : عليه . (٧) ت : الارتداد ، ز : لارتداد . (٨) ت : - . (٩) ت : - .
(١٠) زك : + رضي الله عنه وعنهم . (١١) ز : - . (١٢) زك : + رضوان الله عليهم .
(١٣) زك : + عليه السلام . (١٤) ز : الثابتة . (١٥) ك : فوق السطر . (١٦) زك : وجوه .
(١٧) أ : فيبايع . (١٨) ز : وتبايعه . (١٩) ز : وكذا . (٢٠) زك : + رضي الله عنهم .
(٢١) زك : وتابع . (٢٢) ت : كما يليق . (٢٣) ز : وموقناً . (٢٤) ز : بهم ، أ : مطموسة ، ت : - .
(٢٥) أ : الرافضة . (٢٦) أ : فيه . (٢٧) زك : من ذكره . (٢٨) ت : عشرته .

ومن أعجب الأشياء دعوى الروافض أنّ علياً بايع أبا بكر ^(١) تقيّة ، مع ما يدعون من وصف أبي بكر بالضعف والجبن ، ووصف علي ^(٢) بالقوة وغاية الشجاعة ، والله الموفق .

فلو أنهم مالوا إلى إنكار كون الإجماع حجة ، فنثبت ^(٤) عليهم بالدلائل المشهورة التي أوردها أئمة الدين في إثبات كون الإجماع حجة ، لامعنى لاشتغالنا في هذا الكتاب بذلك لشهرتها في كل كتاب صُنّف في أصول الفقه ، ومن أراد الوقوف عليها لا يعدّمها ولا يتعذر ٥ عليه الظفر بها ، على أنّ رأي علي ^(٥) وقوله عندهم حجة ، وقد ثبت بالنقل المتواتر الذي يُنسب جاحده إلى العناد والمكابرة ببعثه أبا بكر ^(٦) واعترافه بخلافته ، فيكون قوله حجة كافية لصحة خلافته . ولا نفع ^(٧) لهم فيما يزعمون أنّ الإجماع مع مخالفة البعض غير منعقد ، « ويتوهم أنّ بعضاً خالف ، ولم يعلم يقيناً عدم مخالفة البعض » ^(٨) ؛ لأنّ خلاف البعض لو تَوَهّم فعلي رضي الله عنه ثبت وفاقه ^(٩) ، وقوله عندهم حجة كافية . ١٠

ثم نقول ^(١٠) : لو وُجد خلاف البعض لظهر ؛ إذ لا يتوهم ^(١١) في العادات الجارية خلاف من يعدّ خلافه خلافاً في مثل هذه الحادثة ثم ينكم ولا يشتهر ^(١٢) ، ولو جازاً لجاز أن يزعم ملحد أنّ القرآن لعله عورض ولم ينقل معارضه ، وكذا معجزة كل نبي ، فيضير ذلك طريقاً لإبطال الرسالات وتعطيل المعجزات والآيات التي أتى بها الرسل عليهم السلام ^(١٣) ، وهذا ^(١٤) كفر وباطل ، فكذا ما أذى إليه ، بل فيه إنكار المشاهدات وجحد الضروريات ^(١٥) وإفساد ١٥ الألسنة واللغات ، إذ ما من كلام يتكلم به إلا ويمكن لقائل ^(١٦) أن يقول إنّ ما ذكرت من الألفاظ ليست بدلالة على ما قصدت إليه من المعاني ، إذ لم يثبت ذلك باتفاق أهل اللسان أو مساعدة أهل البلدة أو القبيلة ، إذ يتوهم أنّ بعضهم يجعل هذه الألفاظ عبارات عن أضداد هذه المعاني ، وما ^(١٧) هذا سبيله لا يجوز الالتفات إليه ولا الاشتغال ^(١٨) بجواب من جعله معولاً عليه لتأييد نخلته وتقوية رأيه ومذهبه . ٢٠

- (١) زك : + رضي الله عنها . (٢) ت : أبا . (٣) زك : + رضي الله عنه . (٤) ك : فيثبت ، ز : فثبت .
(٥) زك : + رضي الله عنه . (٦) زك : + رضي الله عنها . (٧) ز : يقع . (٨) « ... » زك : - .
(٩) ت : وفاته . (١٠) ت : - . (١١) ت : توهم .
(١٢) ت : ينشر ، ك : مصححة على الهامش : ينتشر ، أ : غير مقروءة . (١٣) أ : الرسول عليه السلام .
(١٤) أرك : وفا . (١٥) أ : الضرورات . (١٦) ك : إلا ويمكن القائل . (١٧) أ : ما .
(١٨) ت : والاشتغال .

فإن قالوا : إن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ ، قالوا : وهو علي^(١) ، فوجب أن يكون ولياً^(٢) بعد الرسول^(٣) عليه السلام ، / وإنما يكون ولياً أن لو كان متولياً للإمامة ، فدل أنه الخليفة^(٤) بعد الرسول^(٥) عليه السلام .

قلنا : لو كانت الآية منصرفة إلى ما قلتم لما خفي ذلك على الصحابة أولاً وعلى علي^(٦) .
ثانياً ، ولما أجمعوا على خلافة غيره ، ولا بايع هو بنفسه غيره .

ثم نقول : الآية وردت بصيغة^(٧) الجمع ، فصرفها إلى خاص عدول عن حقيقة الآية بلا دليل . ولو جاز لهم حملها على علي^(٨) لجاز لغيرهم حملها على غيره . ولو سلم أن المراد به علي^(٩) لم يلزم بإطلاق اسم الولي أن يكون إماماً لأن الولي اسم يستعمل في الموالي^(١٠) ، وذلك لا يستحيل في وصفه ولا تثبت به إمامته زمان أبي بكر^(١١) .

ولا حجة لهم فيما يحتجون به من قوله عليه السلام : (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) لأن الحديث ليس فيه دليل^(١٢) استخلافه ، بل دعاء له وإظهار لفضيلته ؛ يحققه أن كل من يواليه الله^(١٣) لا يكون إماماً .

فإن قالوا : إنه عليه السلام قال : (عاد من عاداه) وأبو بكر عادي علياً ، فيكون الله^(١٤) معادياً له بقضية هذا الحديث .

قلنا : إن أبا بكر^(١٥) لم يعاد علياً ولا غضب حقاً له ، ولو كان فعل ذلك لما اجتمعت^(١٦) الصحابة ولا بايعه علي^(١٧) . فهذا من الروافض طعن على خيار الناس وصدور^(١٨) الأمة ونقله الدين باتباعهم من عاداه الله^(١٩) بدعاء رسوله ، وطعن^(٢٠) على علي رضي الله عنه باتباعه^(٢١) من صار بمعاداته عدواً لله^(٢٢) . ثم قد^(٢٣) ثبت عن علي رضي الله عنه

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ز : أن يكون قيده . (٣) ز : الرسل . (٤) زك : إنه بعد الخليفة .

(٥) ز : الرسل . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) ت : لصيغة . (٨) زك : + رضي الله عنه .

(٩) زك : + رضي الله عنه . (١٠) ز : المولى . (١١) زك : + رضي الله عنها .

(١٢) ت : - ، أ : على الهامش . (١٣) ت : زك : + تعالى . (١٤) زك : + تعالى .

(١٥) زك : + رضي الله عنه . (١٦) ك : أجمعت . (١٧) زك : + رضي الله عنه . (١٨) ز : وصدور

(١٩) زك : + تعالى . (٢٠) زك : فطعن . (٢١) زك : وأتباعه . (٢٢) زك : + تعالى .

(٢٣) ز : بما قد .

أنه قال : حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر . وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : قال النبي عليه السلام^(١) لأبي بكر : (يا صديق ، الشرك أخفى^(٢) في أمتي من ديبب النمل على الصفاء في ليلة ظلماء) ، وغير ذلك من أحاديث^(٣) تدل على أنه لم يكن بين أبي بكر وعلي^(٤) معادة .

فإن قالوا : روي عن النبي عليه السلام^(٥) أنه قال : (من كنت مولاه فعلي مولاه) فهذا يدل على إمامته .

قلنا : لو كان في الحديث دليل ذلك^(٦) لما انعقد الإجماع على خلافة غيره .

ثم المولى يذكر^(٧) ويراد به الناصر ، على ما قال تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاةُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وقال الأخطل :

فأصبحت مولاه من الناس كلهم وأحرى قریش أن تهاب وتحمدا
أي أصبحت ناصرها وحامي دمارها^(٨) وحافظ يبيضا .

ويذكر ويراد به ابن العم ، قال تعالى^(٩) خبراً عن زكريا عليه السلام^(١٠) : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ . وقال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب يخاطب بني أمية :

مهلاً بني عمنّا مهلاً مواليينا لاتنبشوا بيننا ماكان مدفونا
ويذكر ويراد به « المعتق » ويراد به المعتق ، وهو ظاهر .

ويذكر ويراد به « الولي والمحِب الموالى » . وقد روي عن النبي عليه السلام^(١١) أنه قال : (مزينة وجهينة وأسلم وغفار^(١٢) موالى الله ورسوله) أي محبون موالون لله تعالى ورسوله .

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ز : حديث . (٣) ز : حديث . (٤) زك : + رضي الله عنها . (٥) زك : + رضي الله عنه .

(٦) ز : لو كان في ليل ذلك . (٧) ز : ويذكر . (٨) ت : ديارها . (٩) زك : الله تعالى .

(١٠) زك : صلوات الله عليه . (١١) «...» زك : - . (١٢) زك : + رضي الله عنه . (١٣) ت : وغفاراً ، ز : وعقال .

ويذكر ويراد به الجار ؛ قال مربع بن دعدة الكلبي وكان جاور كليب بن يربوع فأحمد جوارهم :

جزى الله خيراً والجزاء بكفّسه كليب بن يربوع وزادهم حمداً
هم خلطوناً^(١) بالنفوس وألجموا إلى نصر مولاهم مسومة جردا
ويذكر ويراد به الصهر ؛ قال المختار بن يزيد بن قيس الكلبي :

فلا تنسينّ النّافعين كليهما وهذا الذي في السوق مولى بني بدر
وكان الرجل صهراً لبني بدر .

وشيء من هذه المعاني لا ينبئ عن الخلافة والإمامة .

ثم ما يليق بالحديث من هذه المعاني : الناصر ، أي من كنت ناصره على دينه وحامياً له بباطني وظاهري فعليّ ناصره وحاميه بباطنه وظاهره ، فيكون دليلاً على طهارة سريرة علي رضي الله عنه وعلوّ رتبته ، إذ ليس كل ناصر بظاهره هذا رتبته في باطنه ؛ إذ قد يفعل ذلك طلباً للرياء والسمعة وابتغاء المال والفوز بالغنائم . ويحتمل أن يكون معناه : من كنت^(٢) محبوباً عنده فعليّ^(٣) محبوب عنده .

[١٩٤ أ]

/ وفائدة تخصيصه بذلك أنه عليه السلام ربما علم أنّ قوماً آمن أضلّهم^(٤) الله تعالى وأعمى أبصارهم سيّطعون^(٥) عليه ويزعمون^(٦) أنه خرج من الدين وفارقه وحكم^(٧) في أمر^(٨) الله غير الله وسقطت بذلك ولايته وزال^(٩) ولاؤه ، فقال عليه السلام ذلك ليدل على بطلان قول أولئك .

فإن قالوا : لو كان المراد ما ذكرتم^(٩) لكان ينبغي أن يقول : عليّ مؤمن السر والعلانية ، تقي السريرة .

قلنا : ولو كان المراد منه النص على الإمامة لقال^(١٠) : عليّ إمامكم بعدي . ثم هذا من ٢٠

- (١) زك : خلطوا . (٢) ز : كتب . (٣) زك : + رضي الله عنه . (٤) أت : أصابهم .
(٥) ت : سيّطعون ، ز : سيّطعون . (٦) زك : - . (٧) ك : وحكمه . (٨) ز : وزوال .
(٩) أت : ذكرت . (١٠) أت : النبي عليه السلام .

باب الحجر على الرسول عليه السلام في الألفاظ ، وهو فاسد .

ثم ما^(١) حملنا الحديث عليه من المعنى لا يردّه الإجماع ودلالة كتاب الله تعالى^(٢) ، وما حملتم الحديث عليه مردود بهما^(٣) ، والله الموفق .

فإن قالوا : روي عن النبي عليه السلام^(٤) أنه قال لعلي رضي الله عنه^(٥) : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من^(٦) موسى إلا أنه لانيّ بعدي) وهذا دليل خلافته .

قلنا : إنكم معشر الروافض^(٧) ، لقلة أفهامكم وبلادة أذهانكم^(٨) ، تتعلقون بما لاحجة لكم فيه ولا دلالة^(٩) فيه على ماترومون إثباته . ثم دلالة صحة ما ادّعينا من انعدام دلالة^(١٠) الإمامة في هذا الحديث إجماع الصحابة^(١١) ، مع أنهم العارفون بأحاديث النبي عليه السلام^(١٢) ومعاني كلامه على خلافة أبي بكر ، ومساعدة علي^(١٣) إياهم على ذلك ، ولو كان فيما ذكرتم دلالة ما زعمتم لما عدلوا عنه ولا ترك علي^(١٤) الاحتجاج به وطلب ما هو أحق به من غيره على ما قررنا . وكذا في زمانه حين^(١٥) نازعه غيره في الأمر الذي هو أولى به ما احتج^(١٦) بهذا الحديث ولا تعلق به علماً منه أنه لا دلالة له فيه ، والله الموفق .

ثم^(١٧) الكشف عما ادّعينا من عدم دلالة الحديث على ذلك أنّ هذا الحديث متروك الظاهر بالإجماع فيما يصح تناوله إيّاه ، وما هو المتنازع فيه لا دلالة في الحديث عليه البتة .
والتعلق بكلام لإثبات ما يتناوله ظاهره عند كونه متروك الظاهر ، ليس بصحيح ، فكيف^(١٨) التعلق به لإثبات ما لا يتناوله ظاهره ولا لفظه بوجه من الوجوه ؟

وبيان ذلك أنّ هارون عليه السلام^(١٩) كان أخاً لموسى^(٢٠) من أبيه وأمه ، وكان شريكاً له في النبوة وتلقّي الوحي من الله تعالى ، ولم يكن هو خليفة لموسى^(٢١) عليه السلام بعد وفاته لأنه مات قبل موسى بسنين ، وأنّ علياً رضي الله عنه لم تثبت له أخوة النبي عليه

- (١) ز : - . ك : فوق السطر . (٢) زك : ودلالة الكتاب . (٣) ك : من دونها . (٤) زك : ﷺ .
(٥) ت : - . (٦) ز : مع . (٧) زك : الرافضة . (٨) زك : أوهامكم . (٩) ز : ولا دلة .
(١٠) زك : دليل . (١١) أت : رضي الله عنهم . (١٢) زك : ﷺ . (١٣) زك : + رضي الله عنهما .
(١٤) زك : + رضي الله عنه . (١٥) زك : حتى . (١٦) ز : فاحتج . (١٧) ز : - .
(١٨) زك : صلوات الله عليه . (١٩) ت أك : + عليه السلام . (٢٠) أت : موسى .

السلام^(١) لأبيه وأمه ولا شركته في النبوة والرسالة بقضية هذا الكلام ، وإن كان ذلك ثابتاً لهارون من موسى^(٢) ، « فكيف تثبت له الخلافة بعده ولم يكن ذلك ثابتاً لهارون من موسى عليها السلام »^(٣) ؟ فدل أن الاستدلال به في غاية البطلان .

ثم نقول : لو عرفتم مخرج الحديث لما تعلقتم به ؛ وذلك لأن سبب الحديث^(٤) أن النبي عليه السلام^(٥) لما خرج إلى غزوة تبوك استخلف علياً^(٦) على المدينة ، فأكثر أهل النفاق في ذلك وزعموا أن النبي عليه السلام^(٧) أبغضه وقلاه واستثقل صحبتته ، فاتبع علي^(٨) رسول الله عليه السلام^(٩) ولحق به وقال : يا رسول الله أتتركني مع الأخلاف^(١٠) فقال : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من^(١١) موسى إلا^(١٢) أنه لانيي بعدي) أي^(١٣) إني استخلفتك بعد غيبي عن المدينة عليها كما استخلف موسى هارون^(١٤) حين غاب عن قومه لمناجاة ربه . وهذا يدل على رضا باستخلافه على المدينة مدة غيبته عنها ، لا على أنه خليفته^(١٥) بعده كما في حق هارون^(١٦) . فإذا ليس فيه إثبات خلافته نصاً ولا دلالة أيضاً ؛ فإنه عليه السلام استخلف على المدينة في أكثر غزواته أو في كثير منها ابن أم مكتوم^(١٧) ، وما كان ذلك دلالة أنه استخلفه إياه بعده . وقوله (إلا أنه لانيي بعدي) أي بعد نبوتي لانبوة^(١٨) ، لا في حال حياتي ولا بعد مماتي ، فأنت مني بمنزلة هارون من موسى^(١٩) في استخلافك إنيك على المدينة مدة غيبي عنها ، لا في النبوة^(٢٠) ، إذ لانبوة بعد نبوتي .

[١٩٤ ب]

وثبت بهذا أن لادلالة فيه / على ثبوت خلافته . ثم إنه عليه السلام كما ولّاه على المدينة ولّى أبا بكر^(٢١) الموسم وإقامة الحج سنة تسع ، وولّاه الصلاة في آخر عمره ، وولّى عمر^(٢٢) صدقات قریش ، وولّى زيد بن حارثة وابنه أسامة عند موته الجيش الذي أنفذه

أبو بكر^(٢٣) ، وبعث معاذاً^(٢٤) إلى اليمن ؛ فإنه عليه السلام كان جمع لبازان عامل كسرى على عمل^(٢٥) اليمن بجميع مخاليفها^(٢٦) بعد ما أسلم ، لم يشرك معه فيها أحداً ، ولم يزل عليها حتى مات عام حجة الوداع ، فحينئذ فرّق رسول الله عليه السلام^(٢٧) عماله في اليمن ، منهم أبو موسى الأشعري وخالد بن سعيد بن العاص ويعلى بن أمية وعمرو بن حزم ، وعلى بلاد حضرموت زياد بن لبيد البياضي^(٢٨) وعكاشة بن ثور ، وبعث معاذ بن جبل معلماً لأهل اليمن وحضرموت ينتقل^(٢٩) في أعمالها أجمع ، وعتّاب بن أسيد إلى مكة قاضياً وأميراً ، وولّى عمرو بن العاص على الناس في غزوة ذات السلاسل ، في أشياء يطول ذكرها ، لم يكن شيء من ذلك دليلاً على الإمامة بعد موته^(٣٠) عليه السلام .

ثم إن خصومكم لا يعدمون في أبي بكر مثل هذه الأحاديث ، بل ما^(٣١) هو أثبت منها رواة وأكثر منها ثقلة وأصح منها متوناً ؛ فإن ابن أبي مليكة روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي عليه السلام^(٣٢) قال : (أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى) .

فإن قالوا : هذا من أخبار الآحاد .

قيل لهم : كذا يقول خصومكم^(٣٣) فيما رويتم . وقام دليل^(٣٤) بطلان^(٣٥) تعلقكم به وعدم دلالته على المتنازع بترك علي رضي الله عنه التعلق به يوم السقيفة ، وعلى أصحاب الجمل وأهل صفين ، وتسليمه الأمر للذين استخلفوا قبله ، وأخذه لغنيتهم ووطئه الخنفية من سبيهم ، وتزويجه ابنته أم كلثوم من عمر^(٣٦) ، وقوله في عمر^(٣٧) : والله ما أحد أحب إليّ أن ألقى الله بصحيفته من هذا المسجى ، وقوله في رواية سويد بن غفلة وكثير من الصحابة رضي الله عنهم : ألا^(٣٨) إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم الله أعلم بالخير حيث هو . وروايته^(٣٩) عن النبي عليه السلام^(٤٠) أنه^(٤١) قال : (هذان سيدا كهول أهل الجنة من

(١) زك : عليه السلام . (٢) أ : عليها السلام ، ت : عليه السلام . (٣) «...» أ : على الهامش . (٤) ز : - .

(٥) ز : صلى الله عليه ، ك : عليه . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) زك : عليه . (٨) زك : + رضي الله عنه .

(٩) زك : عليه . (١٠) ت : الأظلاف . (١١) زك : مع . (١٢) زك : - . (١٣) أ : - .

(١٤) زك : + عليها السلام . (١٥) ز : خليفة . (١٦) زك : + عليه السلام . (١٧) ت : ابرام .

(١٨) زك : + رضي الله عنه . (١٩) ك : - . (٢٠) زك : + عليه السلام . (٢١) زك : نبوتي .

(٢٢) ز : لأبى بكر ، ت : أبكر ، أ : + الصديق رضي الله عنه . (٢٣) ز : ولا .

(٢٤) زك : + رضي الله عنه . (٢٥) ز : ولا .

(١) ت : أبا . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) ز : معاذ ، أ : + رضي الله عنه .

(٤) أ : لعلها : حمل . (٥) ز : مخاليفها . (٦) زك : عليه . (٧) زك : الأنصاري .

(٨) ك : للنقل . (٩) ت : زك : وفاته . (١٠) ك : فوق السطر . (١١) زك : عليه .

(١٢) أ : خصومكم لكم . (١٣) ت : فوق السطر . (١٤) زك : بطلان دليل .

(١٥) زك : + رضي الله عنه . (١٦) زك : + رضي الله عنه . (١٧) ت : - .

(١٨) أ : + رضي الله عنه . (١٩) زك : عليه . (٢٠) زك : ان .

الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين (. وقوله « رضي الله عنه »^(١) : ما حدثني^(٢) أحد عن رسول الله^(٣) إلا حلفته إلا أبا^(٤) بكر ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر^(٥) .

ومما رُوي في شأن أبي بكر وعمر^(٦) أنه عليه السلام قال : (ها^(٨) من^(٩) الدين بمنزلة السع والبصر) . ورُوي أنه^(١٠) قال في أبي بكر : (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن صاحبكم خليل الرحمن) ورُوي^(١١) عنه عليه السلام أنه قال : (إن تولوها أبا بكر تجدوه ضعيفاً في بدنه قوياً في أمر الله تعالى ، وإن تولوها عمر تجدوه قوياً في بدنه قوياً في أمر الله^(١٢) ، وإن تولوها علياً تجدوه هادياً مهدياً) ، ومن الجائز أن يكون مراده عليه السلام بذلك الإشارة إلى أن كل واحد منهم يؤلى في وقته ويكون كل واحد منهم في^(١٣) وقته على ما وصف ، ثم خصّ علياً رضي الله عنه بقوله^(١٤) : (تجدوه^(١٥) هادياً مهدياً) لما علم من مخالفة كبار الصحابة إياه ، فبين بذلك أنه يكون حينئذ على الهدى ويهدي من اتبعه ولم يخالفه إلى الحق . وكانت هذه الحاجة في حق أبي بكر وعمر^(١٦) منعدمة لعلمه بطريق الوحي أنها لا تَنَازَعان في الأمر بل تتفق عليهما آراء الصحابة وينعقد على ذلك إجماعهم ، والله أعلم .

وقد رُوي على طريق الاستفاضة أنه عليه السلام قال : (الخلافة بعدي ثلاثون سنة) وهذه هي مدة الخلفاء الراشدين ، فيكون الحديث دليلاً على صحة خلافتهم على الترتيب الذي كان . وروي أيضاً أنه عليه السلام قال : (اقتدوا بالذئنين^(١٧) من بعدي أبي بكر وعمر) وهو حديث مشهور . وروي أنه^(١٨) عليه السلام قال^(١٩) : (إن يطع الناس أبا بكر وعمر رشدوا ورشدت أمتهم ، وإن يعصوهما غَووا وغوت أمتهم) .

[١٩٥ أ] / وروي أنه عليه السلام قال : (من^(٢٠) أفضل من أبي بكر ، زوجني^(٢١) ابنته

وجهزني^(٢٢) ماله وجاهد معي ساعة الخوف) . ورُوي أن امرأة جاءت إلى النبي عليه السلام^(٢٣) فسألته^(٢٤) شيئاً فقالت^(٢٥) : إن رجعت فلم أرك فإلى من أرجع ؟ تعرّض بالموت ، فقال عليه السلام^(٢٦) : (إن عدت فلم تجدني فارجعي إلى أبي بكر الصديق) . وروي أنه عليه السلام قال : (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره) . وفي الأحاديث كثرة لوجهه إلى إيرادها لما فيه من الخروج عن شرط هذا الكتاب .

ثم ماروي في شأن أبي بكر^(٢٧) من الأحاديث يؤيده إجماع الصحابة^(٢٨) وإشارة كتاب الله تعالى على ما قرّرت .

وما يرويه الروافض^(٢٩) يردّه الإجماع ودلالة الكتاب وصنيع علي رضي الله عنه ، ويؤيد هذا كله قول النبي عليه السلام^(٣٠) في مرضه : (مروا أبا بكر يصل بالناس) فقالت له^(٣١) عائشة رضي الله عنها : إنه رجل أسيف لا يطيق ، فقال عليه السلام^(٣٢) : (إنك صواحبات يوسف ، مروا أبا بكر يصل بالناس) « فأمر أبا بكر^(٣٣) فصلى مكانه . وذلك دليل على استخلافه في إمامة الإمارة بطريق الأولى : يدل عليه أنه لما قال أبو بكر^(٣٤) : أقبلوني ولست^(٣٥) بخيركم ، قال له علي^(٣٦) : لا تقيلك ولا نستقيلك ، قدّمك رسول الله^(٣٧) لا تؤخرُك ، رضيك لديننا فرضيناك لدينانا^(٣٨) .

والأمر في صحة إمامته ظاهر ، والاستدلال بها على إمامة^(٣٩) الإمامة قوي ، ويدل عليه قول أبي عبيدة لعمر^(٤٠) يوم السقيفة لما قال له عمر^(٤١) : أبسط يدك أبايعك : أقول هذا وأبو بكر حاضر ، والله مالك في الإسلام فهة إلا هذا .

ومثل هذه الأحاديث والدلائل فيها كثرة ، وفيما أوردنا كفاية لمن نصح^(٤٢) نفسه ، والله الموفق .

(١) «...» أ: فوق السطر . (٢) أ: والله ما حدثني . (٣) زك: + علي . (٤) أ: أبو . (٥) زك: + رضي الله عنه . (٦) أ: أبو . (٧) زك: + رضي الله عنها . (٨) ز: لها . (٩) زك: مني . (١٠) زك: + عليه السلام أنه . (١١) ت: أبا . (١٢) ت: ويروى . (١٣) ز: وإني . (١٤) أ: + تعالى . (١٥) زك: - . (١٦) أ: + عليه السلام . (١٧) أ: - . (١٨) زك: + رضي الله عنها . (١٩) ز: بالذئنين . (٢٠) ز: عنه . (٢١) ز: - . (٢٢) ز: - . (٢٣) ز: يزوجني .

(١) ز: واجتهد في ، ك: واجتهدني . (٢) ز: رسول الله ﷺ . (٣) زك: فسألته . (٤) ز: فقا . (٥) زك: النبي ﷺ . (٦) ت: أك: + رضي الله عنه . (٧) أ: + رضوان الله عليهم . (٨) زك: + لعنهم الله . (٩) زك: ﷺ . (١٠) ك: فوق السطر . (١١) زك: النبي ﷺ . (١٢) «...» ت: - ، زك: + رضي الله عنه . (١٣) زك: + رضي الله عنه . (١٤) ز: وليست . (١٥) زك: + رضي الله عنها . (١٦) أ: + عليه السلام . (١٧) ز: فرضينا ولدينانا . (١٨) ت: على صحة . (١٩) زك: رضي الله عنها . (٢٠) زك: رضي الله عنه . (٢١) ز: يصح .

فإن قالوا : إن أبا بكر رضي الله عنه أزال ميراث النبي عليه السلام^(١) عن ورثته ؛
يعنون بذلك أن أبا بكر^(٢) لم يدفع فدك^(٣) إلى فاطمة رضي الله عنها .

قلنا : إنه رضي الله عنه لم يمنع ميراثه ورثته لينتفع هو بنفسه أو ليدفع إلى أحد من
المتصلين به ، بل^(٤) ليكون صدقة لعامة المسلمين ؛ فإنه سمع رسول الله عليه السلام^(٥) يقول :
(إنا معشر الأنبياء لانورث ، ما تركنا صدقة) وشهد جماعة من كبار الصحابة له بهذا
الحديث ، منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنهم^(٦) .

والروافض^(٧) حملهم حمقهم^(٨) وتعصبهم الفاسد وسوء رأيهم في خيار الخلق وكبار
أصحاب النبي عليه السلام^(٩) على أن ردوا هذا الحديث ولم يبالوا من تكذيب ناقله^(١٠) من
كبار الصحابة^(١١) ، فزعموا^(١٢) أن هذا الحديث مفتعل . وفي الكتاب ما يدل عليه ، قال
تعالى^(١٣) : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾ . وقال خبراً^(١٤) عن زكريا عليه السلام^(١٥) : ﴿ قَهْبُ
لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ . وهذا لجهلهم بالمراد من الآيات ؛
وذلك أن المراد من الآيات كان وراثته العلم والحكمة لا المال ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا
الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ . وقد روي أن الأنبياء^(١٦) لم يورثوا ديناراً ولا
درهماً ، إنا ورثوا العلم^(١٧) أو قريب منه ، ولهذا قال الناس^(١٨) : العلماء ورثة الأنبياء ،
ولهذا قيل^(١٩) ما ورث والد ولداً خيراً^(٢٠) من أدب حسن . والدليل على أن^(٢١) المراد من
وراثته سليمان داود عليهما السلام كان هو العلم لا المال قوله تعالى^(٢٢) على إثر ذكر
الميراث^(٢٣) : ﴿ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْثَقْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ، والمراد منه
ذكر الحكمة والعلم . وكذا قول زكريا عليه السلام : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ ،

والأنبياء عليهم السلام^(١) يخافون من ذهاب العلم لا المال ؛ ألا تراه^(٢) قال : ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ
مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ ، ومال آل يعقوب يرثه أولاد آل^(٣) يعقوب لا ولده ، فعلم أنه أراد به
العلم .

فأمّا أمر فدك ، ففاطمة رضي الله عنها كانت لاتدعي فيها الميراث ، وإنما كانت
تدعي أن رسول الله عليه السلام^(٤) نخلها إياها ، وكان لا يجوز لأبي بكر أن يعطيها فدك
/ مع ما تقدم من امتناع جريان الإرث في أموال الأنبياء^(٥) ما لم يثبت عنده أنه عليه السلام [١٩٥ ب]
نخلها في حال حياته ، فشهد لها بذلك علي^(٦) ، فسألها شاهداً^(٧) آخر فشهدت لها أم أيمن
مولاة النبي عليه السلام ، فقال : قد علمت يا^(٨) ابنة^(٩) رسول الله^(١٠) أنه^(١١) لا يجوز إلا شهادة
رجل وامرأتين ، فانصرفت .

والدليل على كون الصديق مصيباً في ذلك أن علياً^(١٢) لم يدفع ذلك إلى^(١٣) الحسن^(١٤)
والحسين^(١٥) ، رضي الله عنهما ، وقت خلافته ، ولو كان الأمر كما زعمت الروافض من ظلم أبي
بكر علياً^(١٦) لكان علي^(١٧) أولى الناس بدفع تلك الظلامة ؛ يحقّقه أن الصحابة بأسرهم امتنعوا
عن الاعتراض عليه والتعرض له في ذلك مع أن الله تعالى وصفهم بأنهم يأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ، ولو كان ذلك منكراً من أبي بكر^(١٨) لكانت الصحابة^(١٩) على الضد مما
وصفهم الله تعالى ، وهو فاسد . وكذا بعد علي رضي الله عنه لم يرأخذ ذلك من أبي بكر^(٢٠)
ظلماً سوى المأمون لفرط ميله إلى الرفض^(٢١) وغلوّه في ذلك . وقصة ذلك أن فدك كان على
ما فعله أبو بكر^(٢٢) من صرف ما^(٢٣) ارتفع منها إلى المحتاجين من المسلمين ، كان على ذلك إلى
زمن معاوية^(٢٤) ، ثم أقطعها مروان بن الحكم ، ثم إن مروان^(٢٥) وهبها لابنيه عبد العزيز

(١) زك : صلوات الله عليهم أجمعين . (٢) ك : تراذ . (٣) ك : - . (٤) زك : ﷺ .

(٥) زك : + عليهم السلام . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) زك : شاهد . (٨) ت : فوق السطر .

(٩) ك : بنية . (١٠) زك : + ﷺ . (١١) أ : - . (١٢) زك : + رضي الله عنه .

(١٣) ز : - . (١٤) ت : الحسين . (١٥) ت : فالحسين . (١٦) ت : - . زك : + رضي الله عنها .

(١٧) زك : - . أ : فوق السطر ، زك : + رضي الله عنه . (١٨) زك : + رضي الله عنه .

(١٩) زك : + رضي الله عنهم . (٢٠) ك : + رضي الله عنه . (٢١) ت : الروافض .

(٢٢) زك : + رضي الله عنه . (٢٣) ز : وما . (٢٤) أ : + رضي الله عنه .

(٢٥) زك : + ابن الحكم .

(١) زك : ﷺ . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) أ : على الهامش . (٤) ك : - . (٥) ز : ﷺ .

(٦) زك : + أجمعين . (٧) زك : + لعنهم الله . (٨) زك : جهلهم . (٩) زك : ﷺ . (١٠) ز : ناقله .

(١١) زك : + رضي الله عنهم أجمعين . (١٢) أ : وزعموا . (١٣) زك : الله تعالى . (١٤) ت : خير .

(١٥) زك : صلوات الله عليه . (١٦) زك : + عليهم السلام . (١٧) أ : هذا العلم .

(١٨) ت : - . أ : مثبتة ومشطوب عليها . (١٩) ز : قال . (٢٠) ت : خير . (٢١) ز : - .

(٢٢) أ : هذا . (٢٣) أ : فوق السطر . (٢٤) زك : ذلك الميراث .

وعبد الملك ، ثم نصيب عبد العزيز صار لابنه عمر بن عبد العزيز^(١) ، ونصيب عبد الملك صار لابنيه الوليد وسليمان ، ثم لما ولي الوليد وهب عمر بن عبد العزيز نصيبه منها للوليد ، وكذا سليمان ، فصارت^(٢) كلها للوليد . ثم إن عمر بن عبد العزيز ردها زمان خلافته إلى ما كانت عليه^(٣) ، فلما كانت سنة عشرين ومائتين^(٤) كتب المأمون إلى عامله على المدينة قثم بن جعفر أن يعطي فذك إلى أولاد فاطمة^(٥) ، فدفعها إلى محمد بن الحسين بن زيد ومحمد بن عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم^(٦) ليقوموا بها^(٧) لأهلها ، فلما استخلف المتوكل ردها إلى ما كانت عليه . هذا كله معلوم عند أصحاب التواريخ . ولما لم يناع أحد من الصحابة أبا بكر رضي الله عنهم وعنه^(٨) في ذلك حال حياته ولم يغيره أحد بعد وفاته علم أنه كان مصيباً في ذلك .

وهكذا الجواب عن قولهم إن أبا بكر^(٩) أبطل سهم ذوي^(١٠) القربى مع أنه ثابت بنص ١٠ كتاب الله تعالى : فإن أبا بكر^(١١) وإن فعل ذلك فلم^(١٢) يعترض عليه أحد في ذلك في^(١٣) حال حياته ولا غيره أحد بعد وفاته ، وإن عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم أمضوا ذلك علماً منهم أن ذلك كان معلولاً بعلّة النصر ، وقد زالت بوفاته^(١٤) ؛ كسهم^(١٥) المؤلفه قلوبهم سقط بسقوط علته ، والدفع إلى ابن السبيل يسقط بوصوله إلى منزله ، وسهم اليتيم يسقط^(١٦) بغنيته ، أو علماً منهم « أن ذلك كان^(١٧) للفقراء منهم دون الأغنياء ، وقد بقي على ذلك الوجه^(١٨) وهو لم يمنع ذلك الفقراء منهم »^(١٩) . وهي مسألة اجتهادية اختلف فيها الفقهاء وأئمة أهل الفتوى ، فلا يعترض بمثله على ما ثبت بدليل الكتاب وأخبار الرسول وإجماع الصحابة^(٢٠) . على أنه روي أن رسول الله عليه السلام^(٢١) لم يقسم هذا السهم إلا يوم خيبر ، وقد كان بعده غنائم كثيرة كغنائم حنين وغيرها فلم يخرج منها بسهم^(٢٢) ذوي القربى . وجميع ما يتعلق به الروافض^(٢٣) من المحالات ويخترقون من الأكاذيب والأحاديث الباطلة التي ٢٠

لأصل لها مردود بما ذكرنا من إجماع^(١) الصحابة والدلائل^(٢) القطعية^(٣) ، والله الموفق .

ولولم يكن من بركة إمامته وبين تقييته وإيالته إلا ما كان من اجتماع الكلمة وتآلف القلوب وتتابع الفتوح ورد من ارتد من العرب عن الإسلام إليه^(٤) ، وقهر من أبي الرجوع إليه واستئصال شأفة من نكص على عقبيه^(٥) وأصر على عناده ، وتطهير^(٦) جزيرة العرب عن أهل الشرك والرذلة ، وإجلاء^(٧) الروم ، مع قوتهم وشدة شوكتهم^(٨) / ووفور^(٩) عديدهم [١٩٦ أ] وعدتهم وتآثل ملكهم ، عن الشام وأطرافها وإجائهم إلى التحيز إلى دروبهم^(١٠) وتحصنهم بمعاقلهم^(١١) وحصونهم ، وطرد فارس عن حدود السواد وأطراف العراق ، مع كثرة ما لهم من الجنود والعساكر ووفور^(١٢) ما اجتمع عندهم من الكنوز والذخائر واجتماع من كان اجتمع بياهم^(١٣) من الرجال والكمأة والأبطال الموسمين بالباس^(١٤) والنجدة والقوة والشدة^(١٥) ، الذين نشأوا في ظلال الرماح والصفاح ، وتغذوا^(١٦) بلبان القراع والكفاح ، يتسارعون إلى حومة الحرب تسارع العشاق إلى القبل^(١٧) ، ويتطايرون إلى ميدان الطعن والضرب^(١٨) تطاير الفراش في الشعل ، مع ما^(١٩) كان لهم من المُلْك الذي ورثه أهله كابرًا عن كابر ، وسلمه الأول منهم إلى الآخر ، فاستمر أمره منذ الزمن الأول والدهر الأطول^(٢٠) ، طويل العاد ثابت الأوتاد ، فارغ القلل ، رائع^(٢١) الحلل منصور الرايات والأعلام ، مشهور الوقائع والأيام ، يعتز بمسالمتهم الملوك والجبابرة ، ويدين لهم في أغلب الأوقات وأكثر الحالات الأقيال والقيصرة ، فلما أتاها جيوش الصديق مع خالد بن الوليد ولّت الجيوش والجنود ، ونكست الأعلام والبنود ، وضيّعت الثغور والحدود ، عجزاً عن مقاومته في القتال ، وضعفاً عن مصادمته عند الصيال ، إلى أن أمره^(٢٢) بالركض إلى الشام وانضمامه مع

(١) ت : اجتماع . (٢) ز : ولدلائل . (٣) زك : القطعية . (٤) زك : . . (٥) ز : عقبيه .

(٦) ت : وتظهر . (٧) ز : واجلائه . (٨) ز : قوتهم وشوكتهم . (٩) ز : وفور ، ك : وقور .

(١٠) ز : مرد دروبهم ، ك : غير واضحة . (١١) ت : بمعاقلهم . (١٢) ز : ووقود . (١٣) ك : بياهم .

(١٤) ز : بالناس . (١٥) زك : . . (١٦) ز : وبعدوا . (١٧) زك : القتل .

(١٨) ز : والضرب ، ك : والضرب . (١٩) ت : عما ، أ : غير واضحة . (٢٠) ز : أسقط حرف اللام .

(٢١) ز : ورائع . (٢٢) زك : إلى أمره .

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) أت : فصار . (٣) أت : . . (٤) زك : ومائة .

(٥) ك : رضي الله عنها ، ز : رضي الله عنه وعنهما . (٦) زك : عنها . (٧) زك : به .

(٨) أ : رضي الله عنهم ، ت : رضي الله . (٩) زك : + رضي الله عنه . (١٠) ز : ذي . (١١) زك : + رضي الله عنه .

(١٢) ز : ولم . (١٣) أت : . . (١٤) زك : . . (١٥) أت : كسهم . (١٦) ت : . . : أ : على الهامش .

(١٧) أت : . . (١٨) ز : . . (١٩) «...» ك : على الهامش . (٢٠) زك : + رضي الله عنهم أجمعين .

(٢١) زك : . . (٢٢) ك : سهم . (٢٣) زك : + لعنهم الله .

من^(١) كان بها من جيوش أهل الإسلام لِمَا كان الأمر هناك أفحل ، والدَّاءُ^(٢) الهائج عن تلك الجنبه أعضل . لو لم يكن للصدِّيق^(٣) إلا هذه الأمور المذكورة ، ولم يحصل من بركة أيامه إلا هذه الفتوح الجليلة ، لكانت من أدلِّ الدلائل على صحة ما قلَّد من الخلافة وفُوض إليه من أمر الإمامة . وما مثله ومثل الروافض في طعنهم عليه ونسبة ما هو منزَّه عنه من الباطل إليه إلا^(٤) كما قال الفرزدق :

إِنَّ الْأَرَامَ لَنْ يَنَالَ قَدِيمَهَا كَلْبٌ عَوَى مَتَهَمَ الْأَسْنَانِ
مَاضِرٌ تَغْلِبُ وَائِلٌ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بَلَتْ حَيْثُ تَلَاظِمُ^(٥) الْبَحْرَانِ
وَمَا قَالَ الطَّائِي :

وَعَاوَى عَوَى وَالْمُحْدِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ لَهُ حَاجِزٌ دُونِي وَرُكْنٌ مِدَافِعِ
تَرَقَّتْ^(٦) مِنْهُ طَوْدٌ عَزَّ لَوْ ارْتَقَتْ بِهِ الرِّيحُ فِتْرًا^(٧) لَانْتَشَتْ وَهِيَ ظَالِعِ ١٠

الكلام في صحة خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه

تقول : إنه كان صالحاً للخلافة لكونه رضي الله عنه قرشياً في نسبه . ثم كان في علمه ورأيه وسداده واستقامته وصلابته في الدين وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وزهده في الدنيا وظلف^(١) النفس عن المعاصي وقوة بطشه وشدة بأسه واهتدائه إلى قيادة الجيوش وتهئية أمورهم ، في غير ذلك من الأوصاف التي تطلب^(٢) في الإمام بحيث لا يخطر بالبال تصوُّر اجتماعها في ذات . ولنا^(٣) عن ذكر^(٤) كل صفة من صفاته التي هي صفات المدح غنية لاشتهار ذلك . وكذا فتوحه في جانب المشرق من العذيب^(٥) والحيرة إلى أقصى خراسان ، وزوال ملك العجم^(٦) وانقطاع مدة دولتهم وانهدام أركان ملكهم وانقلاع بنيان سلطانهم مشهورة ، والأخبار بها متواترة يدخل جاحدها في حدِّ العناد . ١٠

ثم بعد ثبوت كونه صالحاً للإمامة عقد الخلافة له أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، فلمَّا قيل له : تولَّى علينا فظلاً غليظاً - رُوي ذلك^(٧) عن طلحة^(٨) - قال^(٩) : لو سأني الله^(١٠) يوم القيامة عنه لقلت : وليت عليهم خير أهلك^(١١) ، فلم ينكر عليه أحد وباعوه ، فانعقد^(١٢) على إمامته وكونه أفضل الأمة^(١٣) بعد أبي بكر^(١٤) ، إجماع الصحابة ، وهو^(١٥) حجة مضاهية لنص الكتاب . ثم إنَّا قد ذكرنا في قوله تعالى^(١٦) : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ من الدلالة^(١٧) على إمامة عمر رضي الله عنه عند إثباتنا إمامة

(١) زك : مكانها فراغ . (٢) ز : بطلت . (٣) زك : وبنا . (٤) ز : ركذ .

(٥) ز : المغرب ، ك : مر العروب . (٦) ك : الملك من العجم ، ز : الملك من العجم . (٧) أت : - .

(٨) زك : + رضي الله عنه . (٩) زك : + له رضي الله عنه . (١٠) زك : + تعالى .

(١١) ت : خيار أهلك . (١٢) ز : وانعقد . (١٣) ز : الإمامة . (١٤) زك : + رضي الله عنها .

(١٥) زك : وهي . (١٦) أت : - . (١٧) ت : الدلائل .

(١) ت : مع ما . (٢) ز : وأكد . (٣) زك : + رضي الله عنه . (٤) زك : - . (٥) ت : أك : تناطح .

(٦) ز : مرقت . (٧) زك : قبرا .

[١٩٦ ب] الصديق^(١) ، وذكرنا^(٢) هناك أحاديث تدل على ذلك / من نحو قوله « عليه السلام »^(٣) :
(اقتدوا باللذين من بعدي) .

وفي الجملة لا ريبة لأحد اعترف بإمامة الصديق رضي الله عنه « في إمامة »^(٤) عمر رضي الله عنه^(٥) ، وإننا أنكر ذلك من أنكر إمامة أبي بكر رضي الله عنه بما لهم من الشبهة ودعوى النص في غيره ، أو دعوى الوراثية ، وكل ذلك قد أبطلناه بحمد الله تعالى ، وثبتت^(٦) خلافته . وبعد ثبوت خلافته لاشك في ثبوت^(٧) خلافة عمر^(٨) . ثم إنه رضي الله عنه ساس الناس سياسة ورتب الأمور ترتيباً وسوى أمور الجيوش تسوية وعدل في قسمة مآفئ الله عليهم من الغنائم عدلاً بحيث صار مثلاً^(٩) في العالمين ، وصارت سنته^(١٠) في ذلك قانوناً لمن أراد الخير في ذلك وتجري الصواب فيه . ثم إنه^(١١) مَصْرُ الأمصار وفَجَّرَ الأنهار وعمر الأرض وأغنى الخلق « وأمن الطريق »^(١٢) وسوى بين القوي والضعيف واستأصل من الملوك من لم يقبل الدين وأنف من قبول الجزية . ولولا^(١٣) مخافة التطويل لبيّنت بعض ذلك ، ومن رغب في الوقوف عليه فلن يتعذر عليه ذلك^(١٤) لما ملئت منه كتب التواريخ .

ثم إن من ظن به مع سابقته^(١٥) في الدين وسعيه في تقوية الإسلام ، ثم مع ماله من جلالة القدر في العلم وشدة الحرص في توطيد^(١٦) معالم الإسلام وتشديد بنيان الملة ، ثم^(١٧) مع ماله من الزهد في الدنيا واختيار الفقر ولبسه^(١٨) الصوف واللباس الخشن ، ثم مع ماله من الشفقة على اليتامى والأرامل والضعفاء والزمنى والاشتغال بتفقد أمورهم والقيام بمصالحهم وتهئية أسباب معيشتهم وسد خللتهم ، ثم مع ماله من المناقب حتى قال فيه^(١٩) عليه السلام^(٢٠) : (لو كان بعدي نبي^(٢١) لكان عمر) وقال : (ولو لم أبعث فيكم لبعث عمر) وقال : (إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه ، يقول الحق وإن كان مرّاً) ، وقال^(٢٢) : (وإن فيكم محدثين وإن عمر لمنهم^(٢٣)) ، في أمثال لهذا يطول ذكرها ولا يدرك قعرها ، ٢٠

أنه^(١) رضي الله عنه كان^(٢) يغضب الحق^(٣) أهله ويستولي على^(٤) ما كان غيره أحق به ظلماً منه وعتوّاً ، ويتزوج ابنته قهراً ، شاء أو أبى^(٥) ، لحقيق ألا يعد^(٦) في عداد^(٧) أهل العلم والدين « ويستنكف عن مجادلته ويتحامي عن إرشاده ، إذ من هذا منزلته في العلم والعقل »^(٨) غير قابل للعلاج وغير متلق^(٩) للإرشاد بالقبول ، والحجة بالانقياد^(١٠) ، بل تقويته بالصفع بالنعل ، وإلا فعلاجه بالقتل ، إذ لاداء أعزل من داء العناد ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ . ولو كان منه ما زعموا لم يكن بعلي^(١١) رضي الله عنه ضعف في البدن ، ولا خور في الرأي ، ولا جبن^(١٢) في القلب ، ولا فتور في الحمية ، ولا قلة في عدد العشيرة ، ولا خمول في الذكر^(١٣) ، ولا مساهلة فيما يرجع إلى أمور الدين .

ثم لم يكن تقلدهم للخلافة واستيلائهم على الإمارة لاستعباد^(١٤) الرقاب وبسط اليد في الحطام والاحتواء^(١٥) على كل نفيس^(١٦) واجتذاب كل خطير من الأموال كما هو عادة طلاب دول الدنيا ممن له إرث ملك أو قدم بيت^(١٧) ، أو من الفتاك والمتصلكين الذين همهم التغالب والتجاذب وجمع الأصحاب والترؤس على الأحزاب ، ليتوصلوا به إلى قهر الأقران والأتراب ، فتصفو لهم المملكة ويخلص لهم ما هو بغيتهم^(١٨) من نيل الرغائب والفوز بالمطالب والاستمتاع بصنوف اللذات وضروب الشهوات وإعطاء النفس^(١٩) الأمانة بالسوء ١٥ « منيتها وإنالة النفس السبعية بغيتها^(٢٠) ونهمتها ، ليقع به التنازع والتخاصم »^(٢١) ويغضب البعض حق البعض ، ويستولي^(٢٢) على ما هو^(٢٣) من حق الغير ، بل^(٢٤) كانت هممهم مقصورة على الاشتغال بما فيه تقوية أركان الدين وإرساء قواعد الإسلام ، وإرادتهم مصروفة إلى ما فيه انتشار الدعوة وظهور الملة وتحقيق / ماسبق الوعد به بقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ [١٩٧ أ]

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) زك : وقد ذكرنا . (٣) «...» أت : - .

(٤) «...» ز : - . (٥) زك : عنها . (٦) ت : وثبت . (٧) ك : - . (٨) زك : + رضي الله عنها .

(٩) ز : - . (١٠) ز : سنة . (١١) أ : فوق السطر . (١٢) «...» زك : - . (١٣) زك : لولا .

(١٤) زك : - . (١٥) ز : ظن به سابقة . (١٦) زك : توطئة . (١٧) زك : - . (١٨) ز : أول لبعثه .

(١٩) أ : فوق السطر . (٢٠) زك : النبي ﷺ . (٢١) ك : نبياً . (٢٢) زك : + عليه السلام .

(٢٣) زك : منهم .

(١) أ : منها أنه . (٢) زك : - . (٣) ت : - ، أ : لعلها فوق السطر . (٤) زك : - . (٥) ت : أتى .

(٦) زك : أنه يعد . (٧) زك : عدد . (٨) «...» زك : - . (٩) ك : متعلق . (١٠) ز : بانقياد .

(١١) أ : أرت : لعلي . (١٢) ز : حيز . (١٣) ز : الزكر . (١٤) ز : والاستعباد . (١٥) أ : والاجترأ .

(١٦) أ : نفس . (١٧) ك : ثبت . (١٨) ك : يغنيهم . (١٩) زك : النفوس . (٢٠) ت : نعيمها .

(٢١) «...» زك : - . (٢٢) ز : ومستولي . (٢٣) زك : - . (٢٤) ت : - .

الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ . فمن حمل أمرهم على ما حملته الروافض ^(١) فذلك لسوء ^(٢) رأيه وفساد اعتقاده فيمن ^(٣) اختاره الله تعالى ^(٤) لنصرة دينه وصحبه نبيه ^(٥) وأثنى عليه بالخير ووصفه بكل جميل ، والله ^(٦) مجازيهم ومكافئهم على سوء رأيهم وفساد اعتقادهم ^(٧) فيهم ^(٨) .

الكلام في إمامة عثمان « بن عفان » ^(١) رضي الله عنه

وإذا ثبت إمامة الشيخين رضي الله عنهما بما ذكرنا من الدلائل ، ثبت إمامة عثمان رضي الله عنه ، لأن جميع شرائط الإمامة من النسب والعلم والزهد والقدرة على القيام بجميع ما يحتاج إلى إمام ^(٢) لأجله ثابتة في حقه . وقد ^(٣) عقد له عبد الرحمن بن عوف ^(٤) الخلافة ، وهو أهل للعقد بدليل اشتغال عبد الرحمن بن عوف ^(٥) « بالعقد له » ^(٦) ، ولو لم يكن أهلاً « لما فعل . ولأنه أحد أهل الشورى ، ولو لم يكن أهلاً » ^(٧) للخلافة لما أدخله عمر رضي الله عنه في أهل الشورى ^(٨) ، ولو فعل ذلك لأنكره ^(٩) الصحابة رضي الله عنهم ^(١٠) ، إذ هم الموصوفون بتغيير المنكر ، وحيث لم ينكروا دل أنه كان أهلاً ^(١١) لذلك ، ولأن جميع ما وجد في غيره من شرائط الإمامة من النسب والعلم بالحلال والحرام وحفظ القرآن والعدالة والاستقلال بكفاية ما يناط بالإمام وشُرعت الخلافة له كانت ثابتة له ^(١٢) . وإذا ثبت ذلك ثم عقد من هو أهل للعقد ينعقد ضرورة ؛ كيف وقد انضم إلى عقد عبد الرحمن بن عوف ^(١٣) إتياء إجماع الصحابة رضي الله عنهم ^(١٤) ، وهو دليل موجب للعلم قطعاً ويقيناً ^(١٥) .

وما روي أن عبد الرحمن قال لعلي ^(١٦) : أوليك على أن تحكم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين فقال ^(١٧) علي رضي الله عنه : احكم بكتاب الله وسنة رسوله واجتهد رأيي ، فقال ذلك لعثمان ^(١٨) فقال : نعم ، دليل على صحة خلافة الشيخين واعتقاد الصحابة

(١) «...» زك: - . (٢) ت أك: الإمام . (٣) ت: فوق السطر . (٤) ت أك: + رضي الله عنه .

(٥) زك: + رضي الله عنه . (٦) «...» زك: - . (٧) «...» أ: على الهامش ، ك: - .

(٨) ز: أهل الأرض الشورى . (٩) ك: لا يكره . (١٠) زك: + أجمعين . (١١) ك: أهل .

(١٢) ت: - ، أ: فوق السطر . (١٣) زك: + رضي الله عنه . (١٤) زك: + أجمعين .

(١٥) زك: قطعاً يقيناً . (١٦) زك: + رضي الله عنها . (١٧) ك: فقال له .

(١٨) زك: + رضي الله عنه .

(١) زك: + لعنهم الله . (٢) ز: بسوء . (٣) ز: فن . (٤) زك: عز وجل .

(٥) ز: - ، زك: + ﷺ . (٦) زك: + تعالى . (٧) ز: اعتقاد .

(٨) أ: ت: + لعنهم الله ، زك: + وصلى الله على محمد النبي وعليه السلام .

إمامتها^(١)، وأنهم كانوا يمدون طريقتهما^(٢) ويقتفون آثارهما ويسلكون سبيلها ويرضون بسيرتها^(٣). وقول علي رضي الله عنه: احكم بكتاب الله وسنة رسوله^(٤) واجتهد رأيي، ليس بدليل على مخالفته لها ومجانبته إياها لما مر من الدلائل الدالة على متابعتها إياها ورضاه بإمامتها، بل ذلك لأن مذهبه كان أن المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده ولا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين، وكان مذهب^(٥) عبد الرحمن^(٦) وعثمان رضي الله عنهما أن المجتهد يجوز أن يقلد غيره إذا كان أفقه منه وأعلم بطرق الدين وأبصر بوجوه المقاييس، وأن يترك اجتهاد نفسه ورأيه ويتبع رأي ذلك. وبقي هذا الخلاف في أئمة الدين وفقهاء الأمة. والدليل على أن ذلك كان لاختلاف فيما^(٧) بينها في هذه المسألة دون أن يرى علي مخالفتها أنه بايع عثمان رضي الله عنه واعتقد إمامته وكان يساعده في أموره.

والحاصل أن كل من يأبى خلافة أحد من الخلفاء الراشدين أو نسب واحداً^(٨) منهم إلى ما لا يحل أو إلى ما يوجب قدحاً في حاله، فهو ممن يزيل إجماع الصحابة عن كونه حجة^(٩)، ويصفهم بالإجماع على ما هو المنكر والامتناع عن تغييره. وأكثر ما يروون^(١٠) مما يوجب قدحاً في واحد منهم أخبار ثبتت بطريق الأحاد، ومدار^(١١) ذلك كله على من لا يوثق به، فلا يكون مقبولاً بمقابلة إجماع الصحابة^(١٢). وكثير مما يروون^(١٣) أشياء لا حجة لهم فيها ويظنونها بجهاالتهم^(١٤) بمخرجها ووجوهها حجة لهم. والتسك بإجماع الصحابة^(١٥) أولى من اتباع مثل^(١٦) تلك الروايات الشاذة الخارجة عن إجماع المسلمين، خصوصاً فيما^(١٧) الحاجة فيه إلى ثبوت العلم دون العمل، وهي غير موجبة للعلم وإن خلت عن معارضة الإجماع، فكيف وقد وردت بمخالفته.

فأما ما طعن الروافض^(١) على عثمان^(٢) أنه ترك قتل عبد^(٣) الله بن عمر^(٤) حين قتل الهرمزان^(٥) لاتهامه إياه في قتل عمر^(٦)، فطعن في غير مطعن؛ وذلك لأن ولي الهرمزان^(٧) جماعة المسلمين، إذ لم يكن له وارث، والإمام هو القائم بأمور المسلمين، فيكون هو المتصرف في استيفاء القتل أو العفو بالدية، فمن طعن بذلك فلجهله طعن.

وما قالوا إنه ردّ الحکم بن أبي العاص طريد رسول الله عليه السلام^(٨) إلى المدينة^(٩)، فهو أيضاً فاسد؛ فإن عثمان^(١٠) أخبر أنه كان استأذن النبي عليه السلام^(١١) في ردّه فأذن له، وقد كان أخبر بذلك أبا بكر^(١٢) فطالبه بشاهد آخر معه ليرده، وكذا فعل عمر^(١٣)، فلما ولي هو بنفسه حكم بعلمه. على أن المعنى الذي كان النبي عليه السلام^(١٤) أخرجه له^(١٥) قد كان ارتفع، وهو كان عمّا له وكانت صلة قرابته واجبة عليه، فردّه صلة للقرابة مع علمه بزوال المعنى الموجب لطرده وإخراجه.

وما يزعمون أن بعض عماله خانوا وظهرت منهم أمور^(١٦) مستنكرة، فاسد أيضاً؛ لأنه لما ظهر ذلك من ولاته^(١٧) عزلهم، وذا لا يوجب قدحاً فيه ولا وهناً في حاله؛ فإن القعقاع بن ثور^(١٨) ولآه علي^(١٩) على ميسان فأخذ أموالها ولحق بمعاوية. وكذا حال أشعث بن قيس حين ولآه أذربيجان فاختنان فيها، ولم يوجب طعناً في علي رضي الله عنه.

وما يزعمون أنه «أحرق المصاحف فذلك لئلا^(٢٠) يقرأ إنسان بغير ما أجمعت^(٢١) الصحابة على ثبوته كتاب الله تعالى، ومثل ذلك لمصلحة ما لا يكون منكراً كغسل الألواح في المكاتب^(٢٢)».

وما يزعمون أنه «ضرب عماراً رضي الله عنه فغير ثابت. وما يزعمون أن عماراً

(١) زك: + لعنهم الله. (٢) زك: + رضي الله عنه. (٣) ت: عبید. (٤) زك: + رضي الله عنها. (٥) ز: الهرمزان. (٦) زك: + رضي الله عنه. (٧) ز: الهرمزان. (٨) زك: -. (٩) زك: علي عليه السلام. (١٠) «...»: ت: -. (١١) زك: + رضي الله عنه. (١٢) زك: علي عليه السلام. (١٣) زك: + رضي الله عنه. (١٤) ز: + رضي الله عنه. (١٥) زك: علي عليه السلام. (١٦) أ: -. (١٧) ت: أمور، ز: -. (١٨) ز: لاية. (١٩) ك: شور. (٢٠) أ: + رضي الله عنه. (٢١) ت: كيلا. (٢٢) ت: اجتمعت. (٢٣) «وما يزعمون... في المكاتب»: ت: على الهامش. (٢٤) «أحرق المصاحف... وما يزعمون أنه»: أ: على الهامش.

قال : قتلناه كافراً ، كذب على عمار لم يثبت ذلك عنه . وروى ^(١) أن علياً ^(٢) « أنكر ذلك على عمار ، وكذا الحسن بن علي ، حتى روي أن علياً ^(٣) » قال له : أتكفر برب كان يؤمن به عثمان ^(٤) فسكت عمار ^(٥) .

وما يزعمون أنه نفى أبا ذر ليس بشابت أيضاً . وروى ^(٦) أن الحسن البصري ^(٧) كان جالساً في مجلسه فدخل عليه رجل فقال : اعتر اخرج أبا ذر ؟ فقال الحسن : لا ، كذبوا . فتعجب أصحابه من ذلك وقالوا له : مامعنى مادار بينكما من الكلام ؟ فقال : إنه سأل على طريق التصحيف : أعثان أخرج أبا ذر ، فقلت ^(٨) : لا . ولو ثبت لكان من الجائز أنه أخرجه لمصلحة رآها في ذلك .

وروي أن أبا ذر ^(٩) كان رجلاً مترهناً ^(١٠) ، وكان عثمان ^(١١) موسراً ^(١٢) ، وكان يعيش عيشة الأغنياء ، وكان أبو ذر يطلب منه أن يقتدي بأبي بكر وعمر ^(١٣) في رفض الزينة ومجانبة الشهوات ، وكان يخاشنه في الكلام في ذلك المعنى على وجه كان يذهب بهيبة الخلافة ، فرأى المصلحة في أن بعثه إلى الربذة ، ولا عيب في هذا . وروي أن معاوية ^(١٤) كتب إلى عثمان يشكو أبا ذر ، فكتب عثمان إلى أبي ذر ^(١٥) يستقدمه إلى المدينة فأبى أبو ذر وقال : سمعت النبي عليه السلام ^(١٦) يقول : (إذا بلغت عمارة المدينة إلى موضع كذا فاخرج عنها) وقد بلغت العمارة ذلك الموضع ، فخيرته عثمان ^(١٧) : أي البلاد أحب إليه ، فاختر الربذة ، فقال له : فاخرج إليها . ولو لم يرو شي من هذه الوجوه لكان الواجب حمل أمر عثمان ^(١٨) ، مع زهده وورعه وجلال قدره في الدين ، وكونه من الذين هاجروا هجرتين وختناً لرسول الله ^(١٩) على الابتين ^(٢٠) ، وإنفاقه في نصره الدين وتجهيز جيوش ^(٢١) المسلمين كل نفيس وخطير ^(٢٢) من الأموال ومصون ^(٢٣) به من النعم ، وكونه من المبشرين بالجنة وقول

(١) ز: روى . (٢) زك: + رضي الله عنه . (٣) «...» زك: - . (٤) زك: + رضي الله عنه .

(٥) زك: + رضي الله عنه . (٦) ز: روى . (٧) زك: + رحمه الله . (٨) ز: فقال .

(٩) زك: + رضي الله عنه . (١٠) أت: + رضي الله عنه . (١١) زك: + رضي الله عنه .

(١٢) ز: موسراً . (١٣) زك: + رضي الله عنها . (١٤) زك: + رضي الله عنه . (١٥) أت: + رضي الله عنها .

(١٦) زك: رسول الله ﷺ . (١٧) زك: + رضي الله عنه . (١٨) زك: + رضي الله عنه .

(١٩) زك: + ﷺ . (٢٠) ت: البنتين . (٢١) أت: جيش . (٢٢) ز: نفس وخطر .

(٢٣) ت: ومضنوب ، زك: ومعنون .

النبي عليه السلام ^(١) فيه : (عثمان أخي ورفيقي في الجنة) ، وقوله عليه السلام لما ستر ركبته ^(٢) عند مجيء عثمان ^(٣) : (ألا أستحيي ممن تستحيي منه ملائكة السماء) ، وقوله ^(٤) فيه وفي علي ^(٥) لما أتياه في شيء : (هكذا تدخلان الجنة ولا يحبكما / إلا مؤمن ولا يبغضكما إلا منافق) ، وروى أنه عليه السلام قال في عثمان ^(٦) : (إنه ^(٧) يدخل الجنة بغير حساب) وخكمه له بأنه يقتل شهيداً ، وأمره له بالآ يخلع ^(٨) ثوباً كساه الله ^(٩) إياه ^(١٠) ، في أخبار كثيرة يطول ذكرها ، ومع قول النبي عليه السلام ^(١١) (الخلافة بعدي ثلاثون سنة) ، لكان الواجب حمل أمره على وجه ^(١٢) يليق بشأنه وجلال قدره . فكيف يجوز مع وجود هذه المعاني والأخبار حمل أمره على أقبح الوجوه وأفسدها ؟ وقد روي في تأويل ما فعل هذه الوجوه الصحيحة التي توجب رفع ^(١٣) الطعن عنه .

وما يزعمون أنه كان يؤثر أهله ويعطيهم أموالاً جمة ، فذلك محمول على أنه كان يعطيهم من ماله ، إذ كان ^(١٤) هو رضي الله عنه ذا مال ^(١٥) كثير ، ولهذا لم يرو ^(١٦) النكير عليه من كبار الصحابة ، ولو كان يعطي من مال المسلمين لأنكروا عليه ذلك ^(١٧) .

وما يذكرون أن أصحاب رسول الله عليه السلام ^(١٨) قعدوا ^(١٩) عنه وخذلوه حتى قُتل وترك ثلاثاً لا يُدفن ، ثم لم يتبعه ولم يتول أمره إلا من لا يؤبه به ، فيقال إن عثمان رضي الله عنه كان يمتنع عن قتالهم شفقةً منه على الخلق ، وتوقياً عن ^(٢٠) إراقة دماء ^(٢١) المسلمين ، وكرهية أن يقال إن قوماً جاؤوا متظلمين من ^(٢٢) عامل له فأساء إليهم وقصد سفك دمائهم . وكان المهاجرون والأنصار ^(٢٣) يعرضون أنفسهم عليه ويسألون منه أن يأذن لهم في محاربتهم ، فكان يمتنع عن ذلك لما مر من المعاني ، ومع ذلك كان الحسن والحسين ^(٢٤) وقنبر ^(٢٥) حضروا الدار ودفنوا عنه ^(٢٦) حتى جرحوا وعقروا ، ولم ^(٢٧) يكن عنده ولا عند أحد

(١) زك: ﷺ . (٢) ت: ركبته . (٣) زك: + رضي الله عنه . (٤) ز: + عليه السلام .

(٥) ز: + رضي الله عنها . (٦) زك: + رضي الله عنه . (٧) زك: - . (٨) ز: بأن يخلع .

(٩) زك: + تعالى . (١٠) زك: - . (١١) زك: + ﷺ . (١٢) ت: مع وجه .

(١٣) زك: دفع . (١٤) ز: - . (١٥) ز: كان ذا مال . (١٦) ز: يروا . (١٧) زك: ذلك عليه .

(١٨) زك: ﷺ ورضي عنهم . (١٩) ز: بعدوا . (٢٠) زك: على . (٢١) أت: ماء . (٢٢) ز: عن .

(٢٣) ز: من المهاجرين دون الأنصار . (٢٤) زك: + رضي الله عنها . (٢٥) أت: + رضي الله عنهم .

(٢٦) أت: - . (٢٧) ز: لم .

من الصحابة^(١) أن الأمر يبلغ ذلك المبلغ ، ولكن نفذ فيه قضاء الله المحتوم ونالته الشهادة التي كتبت له .

وما قالوا إنه رضي الله عنه ترك ثلاثاً ، فإنه^(٢) لا يصح ذلك البتة ؛ وكيف يُظن ذلك بالمهاجرين والأنصار^(٣) وخصوصاً بعلي رضي الله عنه ؟ ولو مات بجوارهم^(٤) يهودي أو نصراني ما كانوا يرضون بأن يتركوه جزر السباع لا يوارون سواته ولا يسترون عورته ، فكيف جؤزوا ذلك في عثمان^(٥) مع سابقته في الإسلام وأثاره^(٦) في الدين واتصاله برسول الله^(٧) بابنتيه^(٨) وبشارة النبي عليه السلام^(٩) إياه بالجنة ؟ فهذا والله هو^(١٠) الطعن الظاهر على الصحابة عموماً وعلى علي^(١١) خصوصاً^(١٢) . ولو ثبت ذلك لكان الطعن بذلك عائداً على من استجاز ذلك في مثله لا إليه ، إلا أن يكونوا تشاغلو بعقد الإمامة وتسكين الفتنة خوفاً على الناس أن يتشتتوا وتتفرق كلمتهم فيوجب حدوث ذلك وهنا^(١٣) في الإسلام^(١٤) ، ثم تفرغوا ١٠ بعد ذلك لأمره وأخذوا في تجهيزه ودفنه رضوان الله عليه^(١٥) .

وما يروون^(١٦) أنه كتب يوم الحصار إلى علي رضي الله عنها^(١٧) :

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولأأمرق

فلا أصل له ؛ إذ المعروف من^(١٨) أمر عثمان^(١٩) أنه^(٢٠) كان يتحامي عن الحرب ويتحرز^(٢١) عن ذلك حتى قال : من وضع السلاح من غلاني فهو حر . ومن كان هذا مع من قصد^(٢٢) الحرب من غلانه فعله^(٢٣) فكيف يستعين بعلي رضي الله عنه وكيف يستنصر من هو جاد في نصره مشتمر ذيله في ذلك ؟ وروى عنه رضي الله عنه أنه قال : « والله ما قتلت عثمان ولا مالات في قتله . وما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال »^(٢٤) في أمر

(١) زك : + رضي الله عنهم . (٢) أ : قلنا فإنه . ويبدو أنه شطب عليها . (٣) زك : + رضي الله عنهم .

(٤) أ : على الهامش . (٥) زك : + رضي الله عنه . (٦) ز : وإشارة . (٧) زك : + رضي الله عنه .

(٨) ت : بابنته . (٩) زك : رضي الله عنه . (١٠) أ : - . (١١) زك : + رضي الله عنه .

(١٢) أ : + رضي الله عنهم . (١٣) ت : ويعنا . (١٤) أ : في أمر الإسلام .

(١٥) أ : + ورزقنا بشفاعته . (١٦) ت : يرون . (١٧) أ : عنه . (١٨) ز : ومن .

(١٩) زك : + رضي الله عنه . (٢٠) زك : أن . (٢١) ز : وتحذر . (٢٢) زك : - .

(٢٣) ز : - . (٢٤) « ... » ت : - .

عثمان^(١) : الله^(٢) قتله وأنا معه ، معناه : وأنا مع عثمان ، وكانت الهاء عائدة إلى عثمان دون الله^(٣) ؛ أخبر أنه يستشهد كما استشهد عثمان رضي الله عنهما^(٤) ؛ يحققه أنه قال على المنبر : قُتلت يوم قتل الثور الأبيض ، وهو مثل مشهور في العرب ؛ أخبر بذلك أنه يستشهد كما استشهد هو ، / والله الموفق .

[١٩٨ ب]

ثم سبب قتله معروف^(٥) ، وهو أنه كان ولي بعض أقاربه مصر ، فجاء أهل مصر يشكونه إليه فعزله وولى محمد بن أبي بكر^(٦) وبعثه ، ثم افعل مروان كتاباً كتبه بيده وختمه بخاتم عثمان لما أنه كان بيده من غير علم لعثمان^(٧) وأرسله إليه على يد راكب جمل ، وظفر به وأنكر الكتاب وقال : فعله مروان فقال له^(٨) علي^(٩) : لقد صدق ، فصدقه علي في ذلك وعلم أنه لا يفعل مثل هذا . وكان يعينه وينصرة ، ولو استغاثه^(١٠) لدفع القوم بالحرب . وكان خرج إلى قرية يوم قتله وأقعد على باب الدار الحسن والحسين^(١١) يحفظانه ، فلما رجع عاتبها فقالا : نُقب عليه ولم نعلم . ولقد ترك محمد بن أبي بكر قصد قتله والإعانة عليه لما قال له : لو كان أبوك في الأحياء لاستحييت^(١٢) منه ، أو كما قال ، فانصرف^(١٣) تائباً^(١٤) عنه . ثم أقدم عليه من لا ذكر له في فضل ولا يُعد من العلماء ولا من الفضلاء فقتله ظمأً وهو يقرأ من سورة البقرة : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ . وكان رأى النبي عليه السلام^(١٥) في منامه بارحة ذلك اليوم أنه قال له^(١٦) : لا تظطر حتى تظطر معي . فأصبح صائماً منتظراً محيي القضاء دافعاً^(١٧) عن نفسه الردى بالتحصن بالدار ، متوكلاً على الله في أمره ، مفوّضاً أمره إليه ، متحرزاً عن إراقة دماء المسلمين حتى قال : لا أريد أن يراق في ولايتي قدر محجم من دم مسلم ، حين طُلب منه الإذن^(١٨) ليدفعوا الغوغاء والسفلة عنه^(١٩) .

ثم الدليل على أنه قُتل مظلوماً وأنه لم يكن مستحقاً للقتل والخلع أن كبار الصحابة ٢٠

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) زك : - . (٣) زك : + تعالى . (٤) أ : عنه . (٥) ت : مشهور .

(٦) أ : + رضي الله عنها . (٧) زك : + رضي الله عنه . (٨) أ : - . (٩) زك : + رضي الله عنه .

(١٠) أ : استعانه . (١١) أ : + رضي الله عنها . (١٢) زك : استحييت . (١٣) ز : فانصرفا .

(١٤) (١٥) زك : ثانياً . (١٦) أ : - . (١٧) ت : زك : رافعاً . (١٨) زك : الإذن منه .

(١٩) زك : - .

ومن بقي من المبشرين بالجنة ومن أهل الشورى والبدرين والمهاجرين الأولين والأنصار رضي الله عنهم^(١) لم يشتغلوا بخلعه ولا أرادوا نزعه ولا حاربوه ولا لاموه على فعل من الأفعال وأمر من الأمور ، ولو كان رضي الله عنه استحق ذلك لكان أولى الناس^(٢) به كبار الصحابة ومن سميناهم ، لاشذاذ القبائل والغوغاء من الخلق والجهال من الناس الذين لم يكن لهم من العلم نصيب ولا مع النبي عليه السلام^(٣) صحبة ، أفترى أن علياً وطلحة والزبير ومن سواهم من أفاضل الصحابة وعلمائهم وكبار خليفة الله^(٤) وخيار البشر كانوا يرون المناكير من عثمان وكانوا يغمضون^(٥) عنها ويمتنعون عن تغييرها^(٦) والأمر بما يصادها من المعروف ، ويرضون بإمامة من هو مستحق للخلع غير صالح للإمامة وينقادون^(٧) لأوامره ونواهيها ولا يتعرضون له في إقامة الصلوات^(٨) والتحكم في الأموال والدماء والفروج وبسط اليد في أموال بيت مال المسلمين ، وهم يعتقدون أنه غير محق فيما يفعل بل هو ظالم متعدي ، حتى جاء من أهل مصر وأهل العراق من لا سابقة له في الإسلام ولا علم له بشيء من أمور الدين فغيروا كل منكر وأزالوا عن أهل^(٩) الإسلام معرة الظالم الجائر المبطل وأراحوا كبار الصحابة عن شره وتداركوا ماضيهم المهاجرين والأنصار من حقوق الدين وقاموا بنصرة من خذله أولئك من المظلومين وحافظوا ما أمهله أولئك من حدود الشرع ؟ هذا والله المحال الظاهر والخطأ البين ووصف خيار الخلق بغير ما وصفهم الله تعالى به^(١٠) .

وبالوقوف على هذه الجملة يظهر أن جميع^(١١) سعي الروافض يؤول إلى إلحاق شين ونقص بعلي رضي الله عنه . والحمد لله الذي^(١٢) عصمنا عن الطعن في خيرة خليقته ونجباء بريته ، المكرمين بصحبة نبيه الموقنين للقيام^(١٣) بنصرة ما ارتضاه من الدين لعباده ، الباذلين مهجهم وأموالهم في ذات الله تعالى^(١٤) .

(١) زك : رضوان الله عليهم أجمعين . (٢) ز : . (٣) زك : ﷺ . (٤) زك : + تعالى .
(٥) زك : يغمضون . (٦) زك : تغيرها . (٧) ز : ويعتادون . (٨) ت : الصواب . (٩) زك : .
(١٠) أ : وصفهم به الله تعالى . (١١) أ : على الهامش . (١٢) ز : . (١٣) ك : على الهامش .
(١٤) أ : جل جلاله .

الكلام في إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١)

/ نقول : إن علياً رضي الله عنه ممن لا يخفى على أحد نسبه واختصاصه برسول الله [١٩٩ أ] عليه السلام^(٢) وتربيته إياه وتزويجه كريمته فاطمة الزهراء رضي الله عنها^(٣) منه ، ولا علمه ولا زهده ولا ورعه . فأما شجاعته وبأسه ونجدته^(٤) وعلمه بتدبير الجيوش وجر العساكر وبصارته بمكائد^(٥) الحرب وحماية البيضة ، مما^(٦) صار هو رضي الله عنه به مثلاً سائراً تتداوله الألسنة^(٧) وتعتقده الأفئدة . والرواية عنه مشهورة أنه قال : إن قريشاً تقول إن ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا رأي له في الحرب ، لله أمرهم ، من ذا يكون أبصر بها مني وأشد لها مراساً ، والله لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين ، وها أنا اليوم وقد أشرفت^(٨) على الستين ، ولكن لا إمرة لمن لا يطاع . وهذا أوضح من أن يشتغل بإثباته ، ومن ارتاب في أمر^(٩) من هذه الأمور فهو الأحق الذي لا دواء لحقه^(١٠) .

ثم بعد ثبوت هذه الشرائط فقد عقدت له الخلافة وهو يومئذ أفضل خليفة الله تعالى على وجه الأرض وأولاهم^(١١) بها ، ثم المتولي لعقدها^(١٢) له كبار الصحابة وأئمة الخلق وخيار من بقي من الصحابة ؛ فإن من^(١٣) المشهور أن قتلة عثمان^(١٤) كالفريقي وكنانة بن بشر التجبي وسواد بن حمران وعبد الله بن بديل بن ورقاء وعمرو^(١٥) بن الحق الخزاعيين ، في آخرين منهم لما قتلوه قصدوا الاستيلاء على المدينة وهبوا بالفتك بأهلها وحلفوا على ذلك للصحابة^(١٦) متى لم يقدموا للنظر في أمرهم ويعقدوا الإمامة لرجل منهم ، فأرادت الصحابة

(١) أ : رضوان الله عليه . (٢) زك : ﷺ . (٣) زك : رضوان الله عليها . (٤) ز : وتحديه .
(٥) ك : بمكيدة ، ز : بمكيدة . (٦) زك : ف . (٧) زك : + وتقتصد الألسنة . (٨) ز : تشرق .
(٩) زك : أمره . (١٠) أ : لا داء لجهله . (١١) ز : أولاهم . (١٢) أ : بعقدها . (١٣) ت : أك : .
(١٤) زك : + رضي الله عنه ولعنهم . (١٥) زك : وعمر . (١٦) زك : + رضي الله عنهم .

حسم^(١) مادة الفتنة ، وعرض هذا الأمر على علي رضي الله عنه والتمس منه ، وآثره المصريون فامتنع عليهم وأعظم قتل عثمان رضي الله عنه وأنشأ يقول :

ولو أن قومي طاوعتني سراهم أمرتهم أمراً بذبح الأعدايا

« ولزم بيته »^(٢) . ثم عرض ذلك على طلحة رضي الله عنه ، وآثره البصريون فأبى ذلك وكرهه « وأنشأ يقول »^(٣) :

ومن عجب الأيام والسدهر أنني بقيت وحيداً لا أمر ولا أحلي

ثم عرض على الزبير رضي الله عنه فامتنع أيضاً . كل ذلك إنكاراً منهم لقتل عثمان رضي الله عنه وإعظاماً . فلما حلف أهل الفتنة على الفتك^(٤) بأهل المدينة وإلحاق الفتنة بها ، اجتمع وجوه المهاجرين^(٥) والأنصار^(٦) من عشية اليوم الثالث - على ما روي - من قتل عثمان^(٧) ، فسألوا علياً^(٨) هذا الأمر وأقسموا عليه فيه وناشدوه الله في حفظ بقية الأمة وصيانة دار الهجرة ، فدخل في ذلك بعد شدة وبعد أن رآه مصلحة ورأى^(٩) القوم ذلك^(١٠) ، لعلمهم وعلمه أنه أعلم « من بقي من الصحابة وأفضلهم وأولاهم به ، فذ يده وبايعه جماعة »^(١١) ممن حضر ، منهم خزيمية بن ثابت وأبو الهيثم بن التيهان ومحمد بن مسلمة وعمار وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم^(١٢) ، في رجال يكثر عددهم . وقد بينا أن ليس من شرط صحة الخلافة انعقاد الإجماع ، بل متى عقد بعض صالحي الأمة لمن هو صالح لذلك^(١٣) مستجمع للشرائط^(١٤) ، انعقدت . وبهذا يجاب عن قول من يقول إن طلحة والزبير بايعاه كرهاً وقالوا^(١٥) : بايعته^(١٦) أيدينا ولم تبايعه قلوبنا ، أن إمامته بدون بيعتهما كانت^(١٧) صحيحة . وبهذا يجابون أيضاً^(١٨) عن قولهم إن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو^(١٩) بن نفيل وأسامة بن زيد وغيرهم ممن يكثر عددهم قعدوا عن نصرته والدخول في طاعته ، فإن إمامته انعقدت صحيحة^(٢٠) بدون بيعه هؤلاء . على أنه لم يكن من هؤلاء أحد

(١) ز: حسم . (٢) «...» ز: - . (٣) «...» ك: على الهامش . (٤) ز: إنكار لقتل .

(٥) ز: بالقتل ، ك: بالفتك . (٦) ت: المهاجرون . (٧) ز: رضي الله عنهم أجمعين .

(٨) ز: + رضي الله عنه . (٩) ز: + رضي الله عنه . (١٠) ز: ورأيه . (١١) ت: وذلك .

(١٢) «...» أ: على الهامش . (١٣) أ: + أجمعين . (١٤) ز: الشرائط . (١٥) ز: وقال .

(١٦) ز: لا بايعته . (١٧) ز: كان . (١٨) أ: أيضاً يجابون .

(١٩) ت: عمر . (٢٠) ز: - .

طعن في إمامته ولا اعتقد^(١) فسادها ، بل قعدوا^(٢) عن نصرته على حرب المسلمين حتى قال واحد منهم : لا أقاتل حتى تأتيني بسيف^(٣) له لسان يعرف للمؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن فلا تقتله وهذا كافر فاقتله . ولم يقل إنك لست بإمام واجب الطاعة . وقال / [١٩٩ ب] محمد بن مسلمة^(٤) بعد مراجعة ومفاوضة : إن رسول الله عليه السلام^(٥) عهد إلي إذا وقعت الفتنة أن أكسر سيفي وأتخذ مكانه سيفاً من خشب . ثم إنهم لم يأثموا بتركهم نصرته^(٦) . وإن كان هو إماماً - لأنه^(٧) لم يدعهم إلى الحرب ولم يلزمهم ذلك بل تركهم وما اختاروا ، وكان اختيارهم ذلك بناء على أحاديث رووها عن النبي عليه السلام^(٨) : فإن سعد بن أبي وقاص^(٩) قال : (قتال المسلم^(١٠) كفر وسبابه فسوق ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام) . ويروي هو^(١١) أيضاً عن النبي عليه السلام^(١٢) أنه قال : (ستكون بعدي فتنة ، القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي)^(١٣) قال : وأراه قال : (والمضطجع فيها خير من القاعد) . فقعدوا^(١٤) عن نصرته متأولين لهذه الأحاديث^(١٥) ، فتركهم وما اختاروا لأنفسهم^(١٦) ، فلم يقدح ذلك في إمامته ولا كانوا هم بذلك مرتكبين مأثماً ؛ يحققه أن علياً رضي الله عنه خطب بعد أمر الحكمين خطبة وقال فيها^(١٧) بعد كلام طويل : لله منزل نزل سعد بن مالك وعبد الله بن عمرو ، والله لئن كان ذنباً إنه لصغير^(١٨) مغفور ، وإن كان حسناً إنه لعظيم مشكور . وهذا تصريح منه أنه لا يرى تأثيهم في قعودهم عن نصرته^(١٩) .

ثم الدليل على صحة خلافته أن النبي عليه السلام^(٢٠) « قال له : (إنك تقتل الناكثين والمارقين والقاسطين) وقال عليه السلام^(٢١) : (الخلافة بعدي ثلاثون سنة) وقد تمت الثلاثون يوم قُتل هو^(٢٢) . وقال عليه السلام لعمر : (تقتلك الفئة الباغية) وقد قتل يوم

(١) ز: واعتقد . (٢) ز: عقدوا . (٣) ز: يأتي سيف . (٤) ز: + رضي الله عنه .

(٥) ز: علي . (٦) أ: نصرتهم . (٧) ت: لما أنه . (٨) ك: علي . ز: رسول الله ﷺ .

(٩) ز: + رضي الله عنه . (١٠) ز: المسلمين . (١١) ز: ورأيه . (١٢) ز: وقال .

(١٣) أ: + رضي الله عنه . (١٤) ز: + أجمعين . (١٥) ز: الشرائط . (١٦) ز: وقال .

(١٧) ز: لا بايعته . (١٨) ز: كان . (١٩) أ: أيضاً يجابون .

(٢٠) ز: - . (٢١) ز: على الهامش . (٢٢) ز: - .

صَفَيْنَ تحت راية علي رضي الله عنه . ولو لم يكن هو^(١) على الحق لما كان من يقاتله باغياً ، والله الموفق .

ثم إنَّ بعض المتكلمين ادَّعوا الإجماع على خلافة علي رضي الله عنه وقالوا : إن الإجماع منعقد زمان الشورى على اقتصار الإمامة على أحد الستة الذين كانوا من أهل الشورى ، ثم بعد ذلك تقرر الرأي على أنها لأحد^(٢) الرجلين ، إمّا علي وإمّا عثمان ، فكان هذا إجماعاً أنَّ^٥ الخليفة عليّ لولا عثمان^(٣) . فإذا خرج عثمان بالقتل من البين فكان ذلك الإجماع باقياً^(٤) على علي^(٥) . وقد روينا في إثبات إمامة أبي بكر^(٦) أنَّ النبي عليه السلام^(٨) قال : (وإن وليتم علياً تجدوه^(٩) هادياً مهدياً) فإذا ولي في وقته كان هادياً مهدياً بشهادة رسول الله عليه السلام^(١٠) . وروي أنه عليه السلام صعد إلى جبل حراء ومعه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين^(١١) ، فقال عليه السلام : (اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد) ، وفيه دليل أن عمر وعثمان وعلياً^(١٢) قُتلوا شهداء . ومن طعن بعد هذا الحديث في أحد من الخلفاء الراشدين فهو الرادّ على رسول الله^(١٣) قوله ، المكذّب له في إخباره ، المنسلخ عن الدين .

والأخبار في ذلك أكثر من أن يحيط بها كتابنا هذا ، والله^(١٤) الموفق .

فصل

[في القتال بين علي وأصحاب الجمل]

ثم إنَّ علياً رضي الله عنه ابتلي بقتال أصحاب الجمل^(١) ، وقتال أهل الشام بصفين ، وبالتحكيم . فتكلم في كل فصل على وجه يتبين الصواب فيه والخطأ^(٢) بمشيئة الله تعالى وعونه .

فأمّا الكلام في قتال أصحاب الجمل^(٣) فنقول : إنَّ علياً رضي الله عنه كان هو المصيب في ذلك لأنَّ إمامته قد كانت ثبتت على ما بيننا ، فكان يجب لغيره الانقياد له والرجوع إلى طاعته ، ومن أبي إلا^(٤) الإصرار على المخالفة كان على الإمام أن يدعوه إلى الطاعة ويبين له خطأ ما هو عليه من الرأي ، وما يتولد من ذلك من الضرر بتفريق كلمة الحق وما فيه من شق عصا المسلمين ، فإن لم يرجع عن ذلك كان^(٥) له أن يقاتله حتى يفيء إلى أمر الله . فهو قاتلهم مصيباً في قتالهم ، مقبياً ما عليه من حق الله^(٦) ؛ إذ لم يكن لأحد منازعته^(٧) في ذلك لثبوت^(٨) إمامته بما^(٩) مرّ من الدلائل .

وكذا هذا في قتال أهل صفين ؛ يحققه المروي عن النبي عليه السلام^(١٠) أنه قال له : (إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل) ثم كان قتاله عليه السلام على التنزيل وهو^(١١) الحق فيه ، فكذا علي رضي الله عنه في^(١٢) قتاله على التأويل يكون الحق في قتاله .

/ وما يزعمون أنَّ طلحة والزبير كانا مكرهين على البيعة ، فاسدٌ لثبوت النقل أنَّ [٢٠٠ أ] بيعتهما كانت عن طوع ، على أنَّ خلافته قبل بيعتهما كانت ثابتة .

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ز : لإحدى . (٣) زك : + رضي الله عنها . (٤) ك : على الهامش .

(٥) زك : + رضي الله عنه . (٦) ت : أبا . (٧) زك : + رضي الله عنه . (٨) زك : ﷺ .

(٩) أت : وجدتموه . (١٠) زك : ﷺ . (١١) أت : رضوان الله عليهم أجمعين . (١٢) أز : وعلي .

(١٣) زك : + ﷺ . (١٤) ز : + سبحانه .

(١) زك : أهل الجمل . (٢) أت : يتبين الصواب من الخطأ . (٣) زك : أهل الجمل . (٤) ت : - .

(٥) زك : فكان . (٦) زك : + تعالى . (٧) ت : منازعه . (٨) ز : الثبوت . (٩) أت : لما .

(١٠) زك : ﷺ . (١١) ت : هو . (١٢) ت : فوق السطر .

وما يُروى أنّ طلحة أول من صفقت يده على يد علي^(١)، فالمراد منه أول يد صفقت يده من أيدي أهل المسجد، أو ظنّ هذا الراوي^(٢) أنها أول يد^(٣)، لأنه لم يكن حضر البيعة من سبق ذكره عند العشاء، وبيعة طلحة^(٤) كانت^(٥) عند الغداة من غد يوم البيعة.

وما روي أنهم قالوا: بايعناك على أن تقتل قتلة عثمان^(٦)، شيء فاسد؛ فإن قتلة عثمان كانوا بغاة؛ إذ الباغي من له منعة وتأويل فيقاتل على تأويله الفاسد، ومنعة أولئك ظاهرة وكانوا في قتله متأولين، إذ كانوا يستحلون ذلك بما تقوموا^(٧) منه من الأمور. والحكم في الباغي أنه إذا انتقاد لإمام أهل العدل لا يؤاخذ بما سبق منه من إتلاف أموال أهل العدل^(٨) وسفك دمائهم وجرح أبدانهم. وإذا كان الأمر كذلك أتى يستقيم لهم^(٩) هذا الشرط عليه؟ وعند بعض الفقهاء إن^(١٠) كان يؤاخذ بذلك، إلا أنّ الاشتراط على الإمام أن يفعل^(١١) بأحد الاجتهادين لا محالة، فاسد. وإذا كان كذلك لم يكن لأحد أن يطلب ذلك^(١٢) من علي رضي الله عنه، ولا كان واجباً عليه قتلهم ولا دفعهم إلى الطالب^(١٣). على أنّ عند من يرى الباغي مؤاخذاً بذلك إنما يوجب على الإمام استيفاء ذلك منهم عند انكسار شوكتهم وتفرق منعتهم ووقوع الأمن له عن إثارة الفتنة وإيقاع الناس في الهرج^(١٤) وإعصال الداء وتفاقم الأمر على المسلمين، ولم يكن شيء من هذه المعاني حاصلًا، بل كانت الشوكة لهم باقية، والقوة لهم^(١٥) ظاهرة بادية، والمنعة على حالها قائمة، وعزائم القوم على الخروج على من طال بهم^(١٦) بدمه دائمة. وعند تحقق هذه الأسباب تقتضي السياسة الفاضلة والتدبير الصائب والنظر التام لعامة أهل الإسلام الإغماض عمّا فعلوا^(١٧) والإعراض عن مطالبتهم بما استوجبوا، فكيف وليست عليهم تبعة ولا للإمام قبْلهم على أصحّ القولين وأقوى المذهبين مطالبة؟

وبالوقوف على هذه الجملة ظهر صحة خلافة علي رضي الله عنه واندفاع اللائمة^(١٨) عنه

في تركه^(١٩) التعرّض لقتلة عثمان^(٢٠).

٢٠

- (١) زك: + رضي الله عنه. (٢) ك: الرأي. (٣) أ: يد له. (٤) زك: + رضي الله عنه. (٥) ت: -. (٦) زك: + رضي الله عنه. (٧) أ: لقوا. (٨) ز: العد. (٩) ز: -. (١٠) ز: إذا. (١١) زك: يعقل. (١٢) زك: -. (١٣) زك: طالب. (١٤) ز: البرج. (١٥) زك: -. (١٦) زك: على مطالبهم. (١٧) ز: ففعلوا. (١٨) ت: الأئمة. (١٩) أ: ترك. (٢٠) زك: + رضي الله عنه.

فأمّا أمر طلحة والزبير^(١) فقد كان خطأ عندنا، غير أنها فعلا ما فعلا عن اجتهاد، وهما كانا من أهل الاجتهاد؛ إذ^(٢) ظاهر الدلائل يوجب القصاص على قاتل العمد^(٣) واستئصال شأفة من قصد سلطان الله تعالى بالتهوين، ودم إمام المسلمين بالإراقة، فنبأ^(٤) الأمر على هذا الظاهر. فأمّا الوقوف على إلحاق التأويل - وإن كان يُعدّ^(٥) فاسداً^(٦) - بالصحيح في حق إبطال المؤاخذة بما بوشر به، فهو علم خفي فاز به^(٧) علي^(٨) وحرمناه. ولكن لم يخرج فعلها بذلك عن حدّ الاجتهاد، فكانا مجتهدين أخطأ في اجتهادهما، ثم لاح لهما الأمر بعد ذلك فانحازا عن المركز وندم الزبير على ذلك وكذا طلحة^(٩). وكذا عائشة^(١٠) ندمت على ذلك وكانت تبكي حتى تبلّ خمارها وكانت تقول: وددت لو كان لي عشرون ولداً من رسول الله^(١١) كلهم مثل عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وأني ثكلتهم ولم يكن مني ما كان^(١٢) يوم الجمل. وروي أن طلحة قال لشاب من عسكر علي^(١٣) وهو يجود بنفسه: امدد^(١٤) يدك أبايعك لأمر المؤمنين، أراد - والله أعلم - أن يموت وهو في بيعة إمام عادل. على أن بعض متكلمي أهل الحديث كان يقول: كل ما^(١٥) كان منهم كان مبنياً على الاجتهاد، وكلّ مصيب، فكان على رأي هذا كلهم مصيبون^(١٦)، إذ^(١٧) كان من^(١٨) مذهبه أنّ كل مجتهد في فروع الدين مصيب. وعندنا وإن لم يكن كذلك وكان^(١٩) علي هو المصيب دون غيره، إلا أنهم لم يبلغوا^(٢٠) في خطأهم مبلغ الفسق، ولهذا قال^(٢١) شيخنا أبو منصور الماتريدي رحمه الله^(٢٢): الأصل أنّ التأويل لأهله، يجعله لما يرى عنده أنه حق كالمأمور به^(٢٣) فهو أعظم في العذر^(٢٤) وأبلغ في معنى الجهالة التي تسقط الكلفة من الجهالة بأصل الخلقة والنشوء / أو بالخطأ الذي اعتراه والسهو^(٢٥)، لأنّ مع هذا النوع من الجهل عند نفسه عليه طلب الكشف والاستعانة بمن يثق به والاجتهاد في التيقظ والتحفظ، وليس مع التأويل في

[٢٠٠ ب]

(١) ز: رضوان الله عليها، ك: رضوان الله تعالى عليها. (٢) زك: -. (٣) ز: قاصل العهد.

(٤) ك: فبغيا، ت: فبيننا. (٥) أ: على الهامش. (٦) ز: فاسد. (٧) ز: قارنه.

(٨) زك: + رضي الله عنه. (٩) زك: + رضي الله عنها. (١٠) زك: + رضي الله عنها.

(١١) زك: + رضي الله عنه. (١٢) أ: ما كان مني. (١٣) زك: + رضي الله عنه. (١٤) زك: امد.

(١٥) زك: كلما. (١٦) أ: مصيبين. (١٧) زك: إن. (١٨) زك: -. (١٩) ز: -. (٢٠) ز: ينقلوا.

(٢١) ك: قوال. (٢٢) ز: + تعالى. (٢٣) زك: -. (٢٤) ز: القدر.

(٢٥) ك: السهو.

علمه ورأيه أنه قد بقي^(١) عليه حق لم يف به ، أو كان منه مامنه عن حصول المقصود ، فصار هذا لذلك أبلغ في العذر له وأعظم في معنى الجهالة لما معه بعض معاني الناسي^(٢) عما يكون عليه من الحق في غيره ، والله أعلم .

وقد روي أن عائشة رضي الله عنها^(٣) لم تحارب علياً ولا حاربها عليٌّ ، وإنما قصدت عائشة الإصلاح بين الطائفتين فوق الحرب بينهما ، ثم أكرم عليّ عائشة^(٤) وردّها إلى المدينة مكرمة مصونة .

وروي أبو بكر الباقلاني أحد متكلمي أهل الحديث عن بعض الأجلة من أهل العلم أن الواقعة^(٥) بينهم كانت على غير عزيمة على الحرب ، بل كانت فجأة وعلى سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أن الفريق الآخر غدر به^(٦) ، لأن الأمر كان قد انتظم بينهم وتم الصلح والفرق على الرضا ، فخاف قتلة عثمان^(٧) من التمكن منهم والإحاطة بهم فاجتمعوا وتشاوروا^(٨) واختلفوا ، ثم اتفقت آراؤهم على أن يصيروا فرقتين^(٩) ويبدأوا الحرب بين العسكرين ويختلطوا^(١٠) ويصيح الفريق الذي في عسكر علي^(١١) : غدر طلحة والزبير ، ويصيح الفريق الثاني : غدر عليّ ، فتم لهم ذلك ونشبت الحرب ، فكان كل فريق منهم مدافعاً عن نفسه ، وهذا صواب من الفريقين . قال أبو بكر الباقلاني : هذا هو الصحيح . وعلى هذا الرأي اندفعت اللائمة عن الفريقين .

ثم كيف دارت القصة فنحن نعلم أن علياً وطلحة والزبير كانوا من العشرة الذين^(١٢) بُشّروا بالجنة ، وكذا عائشة رضي الله عنها كانت على ما كانت عليه^(١٣) من الدرجة الرفيعة ، فن بسط لسانه فيهم بالطعن فهو المطعون في دينه ، المحكوم عليه بالضلال والبدعة ، عصنا الله تعالى عن ذلك .

(١) ز: نفى . (٢) زأ: الناشئ . (٣) أت: + وعن أبيها . (٤) زك: + رضي الله عنها .

(٥) ت أك: الوقعة . (٦) ز: غدر ربه . (٧) أت: قد كان .

(٨) ك: + رضي الله عنه ، ز: + رضي الله عنهم . (٩) ز: وتشاوروا .

(١٠) أ: فريقين ، ومصححة على الهامش : فرقتين . (١١) ز: - .

(١٢) زك: + رضي الله عنه . (١٣) ز: الذي . (١٤) ك: على الهامش .

وبالإحاطة بهذه الجملة يُعرف خطأ عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء في التوقف في أمرهم وقولهم^(١) : لاندري من المصيب منهم ومن المخطئ ، وخطأ ضرار ومعمر وأبي الهذيل في قولهم : نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطئ ، وتتولى كلا الفريقين على الانفراد لما ثبت بالإجماع عدالتهم فلا تزال بالاختلاف .

وهذا مع ما فيه من الفساد للتوقف في أمر علي^(٢) مع ظهور دلائل إصابته ، فاسد جداً : إذ موالاة أحد الشخصين^(٣) على الانفراد مع العلم أن أحدهما غير مستحق لذلك ، باطل ، لما فيه من موالاة « من هو »^(٤) عدو الله عندهم ييقين^(٥) . ثم نقول : ينبغي لكم على قياس قولكم أن امرأتين إحداها أخت^(٦) لكم ولا تعرفونها بعينها أن تتزوجوا كل واحدة منهما على الانفراد . وكذا في قبر نبي وقبر كافر لا تعرفون « كل واحد »^(٧) بعينه ، يلزمكم أن تقرّوا بنبوته^(٨) كل واحد على الانفراد ، وهو كفر . وظهرت به أيضاً جهالة بكر بن عبد ربه رئيس البكرية حيث زعم في عليّ وطلحة والزبير أنهم^(٩) منافقون مشركون إلا أنهم من^(١٠) أهل الجنة لقول^(١١) رسول الله^(١٢) في أهل بدر : (لعل الله اطلع عليهم فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) . ومن حكم بنفاق هؤلاء الأجلة وشركهم ثم جعل المشرك مغفوراً له فلا شك لأحد من المسلمين في كفره^(١٣) ، عصنا الله تعالى .

(١) ت: وقولهم . (٢) زك: + رضي الله عنه . (٣) ك: شخصين . (٤) «...» أت: - .

(٥) ك: يتعين . (٦) ز: أحب . (٧) «...» أ: على الهامش . (٨) أت: يلزمكم نبوة . (٩) ز: أنها .

(١٠) أزت: - . (١١) ت: بقول . (١٢) زك: عليه السلام . (١٣) زك: + لعنه الله تعالى .

فصل

[في معركة صفين]

وكذا الكلام في قتال أهل الشام بصفين على هذا ؛ فإن علياً رضي الله عنه كان هو الحق المصيب ، والأمر فيه أظهر^(١) ؛ فإن علياً رضي الله عنه كان^(٢) ممن أدخله عمر رضي الله عنه في أهل الشورى ، فكان^(٣) ذلك من عمر رضي الله عنه شهادة أنه أحق^(٤) بذلك ممن نازعه ، مع أن المنازعة حدثت بعد انعقاد^(٥) إمامته وتقرر خلافته ، وبيعة^(٦) غيره وجدت^(٧) بعد بيعته ، فلم تكن الثانية منعقدة . ثم لا ريب لأحد له من العلم حظ في تفاوت ما بين علي ومعاوية^(٨) في الفضل والعلم والشجاعة والغنى والسابقة في الإسلام . وإذا كان الأمر كذلك كان خطأ معاوية^(٩) ظاهراً^(١٠) « إلا أنه فعل ما فعل أيضاً عن تأويل ، فلم يصرب به فاسقاً على ما قررنا . ثم لا شك أن من حارب علياً رضي الله عنه^(١١) من الصحابة^(١٢) ومن غيرهم على التأويل لم يصرب به كافراً ولا فاسقاً . ولهذا قال علي رضي الله عنه فيهم^(١٣) : إخواننا بغوا علينا . وقال لابن طلحة : أنا وأبوك^(١٤) من أهل هذه الآية : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَوْ سُرَرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾ .

[٢٠١ أ]

ثم اختلف متكلمو أهل السنة والجماعة^(١٥) في تسمية من خالف علياً^(١٦) باغياً . فمنهم من امتنع عن ذلك فلا يجوز إطلاق اسم الباغي على معاوية^(١٧) ، ويقول : ليس ذا^(١٨) من أسماء من أخطأ في اجتهاده . ومنهم من^(١٩) يطلق ذلك الاسم ويستدل بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ﴾ .. الآية ، ويقول النبي عليه السلام^(٢٠) لعمار : (تقتلك الفئة الباغية) ويقول علي رضي الله عنه :

- (١) أ: فوق السطر . (٢) ز: ظهرت . (٣) ز: - . (٤) زك: وكان . (٥) ز: الحق .
(٦) ز: العقاد . (٧) ز: وبيعته . (٨) ت: وحدث . (٩) زك: + رضي الله عنها .
(١٠) زك: + رضي الله عنه . (١١) ك: ظاهر . (١٢) «...» ك: - .
(١٣) زك: + رضوان الله تعالى عليهم . (١٤) ز: فهم . (١٥) ت: وأبو . (١٦) زك: - .
(١٧) زك: + رضي الله عنه . (١٨) زك: + رضي الله عنه . (١٩) ت: ذا ليس .
(٢٠) ت: - . (٢١) زك: ﷺ .

إخواننا^(١) بغوا علينا . غير أنهم يمتنعون عن تسميتهم فساقاً لما مر . ولهذا الحق أصحابنا^(٢) تأويلهم الفاسد بالصحيح في حق إبطال المؤاخدة ، ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : إن الباغي إذا قتل مورثه العادل لا يجرم عن الميراث كما لو قتل^(٣) العادل مورثه^(٤) الباغي . ومن امتنع عن^(٥) إطلاق اسم الباغي على هؤلاء يؤول قوله عليه السلام لعمار^(٦) : (تقتلك الفئة الباغية) فيقول : معناه الفئة الطالبة دم عثمان^(٧) ؛ يقال : بغى ، إذا طلب . ولا يلتفت إلى إطلاق الروافض^(٨) - لعنهم الله^(٩) - اسم الظالم والفاسق وغير ذلك لما أقننا من الدلائل^(١٠) على انتفاء هذه السمات عنهم . وكيف يجوز إطلاق هذه الأسماء على من كان ساعياً في تحقيق الحق وإبطال الباطل ، وطالباً لما هو الواجب في ظاهر الشريعة من إيجاب القصاص ، غير ساع في الاستيلاء على الملك والتروؤس على الخلائق لينازع غيره ويزيل سلطانه إلى نفسه ؟ ولهذا امتنع طلحة والزبير عن تقلد الإمامة والدخول في الخلافة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، وقد كان ذلك تفوض إليهما^(١١) بلا منازع ولا مخالف ؛ إذ كان علي^(١٢) يأبى ذلك أشد الإباء إلى^(١٣) أن تبين^(١٤) له بمشورة أجلاء الصحابة وجه المصلحة في ذلك على ما مر ذكره . وإذا كان الأمر كذلك لم تكن تسميتهم بالظالم والفاسق جائزة مع ما بينا الوجه في ذلك ، والله الموفق .

ثم نقول^(١٥) : لولا ما^(١٦) في ذكر أحوالهم من الوقوف على ما هو الواجب في معاملة الخوارج^(١٧) ومن يبتلى بحاربه من أهل البغي من الابتداء باستدعائهم ومناظرتهم وترك مبادأتهم^(١٨) ، والنبد إليهم قبل نصب الحرب معهم والامتناع عن محاربتهم إلى أن يبتدئوا ، وترك أتباع مديبرهم وتدفيف جريحهم والتعرض لنسوتهم وترك اغتنام أموالهم ، وغير ذلك من الأحكام التي أخذها فقهاء الأمة عن معاملة علي رضي الله عنه وسيرته فيهم ، حتى قال أبو حنيفة رحمه الله^(١٩) : لولا علي^(٢٠) لم نكن نعرف السيرة في الخوارج ، لكان الكف عن ذكر

- (١) ز: إخواننا . (٢) زك: + رحمه الله . (٣) ت: قيل . (٤) ز: - ، أ: على الهامش . (٥) ك: من .
(٦) أ: ت: + رضي الله عنه . (٧) زك: + رضي الله عنه . (٨) أ: الرافضة .
(٩) أ: ت: لعنهم الله عليهم . (١٠) أ: زك: الدلالة . (١١) ز: أيها . (١٢) زك: + رضي الله عنه .
(١٣) زك: لا . (١٤) ت: يتبين . (١٥) ت: نقول له . (١٦) ز: - .
(١٧) أ: على الهامش ، زك: + لعنهم الله تعالى . (١٨) ك: مبارزتهم ، ز: مبارزتهم .
(١٩) زك: قدس الله روحه . (٢٠) زك: + رضي الله عنه .

أحوالهم والإغضاء عما جرى بينهم ورفع أحوالهم جملةً عن القلوب والألسن أسلم في الدين وأوفق بما من الله^(١) علينا في تأخير إنشائنا عن الوقت الذي فيه خوف الاشتراك فيما لا يحل في الدين ، والليل إلى ما الحق في غيره ، وأقرب إلى ما دل^(٢) عليه رسول الله^(٣) بقوله : (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا) ، وفي^(٤) الخوض في أحوالهم مع إمساك اللسان انتشار القلوب ، لأن القلوب لا تمتنع عن فعلها ، وذلك أشد من الألسن . إلا أن الحاجة التي بينهاها^(٥) دعتنا إلى ذكر أحوالهم والإخبار عما جرى^(٦) بينهم ، فقام حفاظ الأمة بذكرها ، والمتكلمون بالكشف عن وجوه ذلك ، صيانةً للقلوب عن اعتقاد ما لا يحل فيهم مع ما أكرمهم الله تعالى به من صحبة نبيه^(٧) ونصرة دينه وتقل شريعته وتبليغ^(٨) وحيه . ثم^(٩) إن فقهاء الأمة أخذوا ذلك عن معاملة علي رضي الله عنه . ثم يجوز أن يكون ذلك قد عرف النبي عليه السلام^(١٠) غيره ، لكنهم لم يخرجوا إلى وقت علي^(١١) ، ورأوا بالذي فعله هو رضي الله عنه كفاية ، إذ لم يغيروا^{١٠} عليه وكان فعله ظاهراً بحيث عرفه الكل وبلغ مبلغاً لو ظهر منه منكر^(١٢) للزم^(١٣) التغير . ويجوز أن يكون خصه عليه السلام^(١٤) بتعليم تلك الأحكام بما قد علم أنه يخص بالحاجة إلى ذلك ، / وفي قوله « ﷺ »^(١٥) : (إنا نقاتل على التنزيل وأنت تقاتل على التأويل) دليل أن جميع ما فعل فعل عن علم وعلى موافقة الشريعة ، والله أعلم . ثم في جميع ما جرى من علي وأتباعه من المعاملة مع مخالفينهم والامتناع عن أن يعاملوهم معاملة الكفار أو المرتدين ، بل^{١٥} قال^(١٦) : إخواننا بغوا علينا ، وقوله لابن طلحة : أنا وأبوك من أهل هذه الآية : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ دلالة تقض^(١٧) قول المعتزلة والخوارج ، والله الموفق .

[٢٠١ ب]

فصل

[في أمر التحكيم]

وأما الكلام في التحكيم ، فذهب أصحابنا وجميع أهل السنة إلى أن علياً^(١) كان مصيباً في التحكيم .

وزعمت الخوارج أنه كان مخطئاً فيه وقد كفر ؛ إذ^(٢) كان الواجب في أهل البغي هو المحاربة على ما قال تعالى^(٣) : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ .

ولكن أصحابنا^(٤) قالوا : إن هذا قول من جهل حكمة الإمامة^(٥) وعظم منزلتها في أمر الدين والسياسة ؛ فإن حكمة الإمامة إنما جلت ، ومنزلتها^(٦) عظمت بما فيها من تآلف الخلق واجتماع القلوب للذين^(٧) هما سبب^(٨) الأمن والبقاء ، وبها الوفاء بكل^(٩) مرتضى من الأفعال والأقوال ، والبلوغ إلى كل مرتقى من الفضائل والآداب ، وجعلت الحروب للتآلف بعد الإياس عن إصابته بسائر أسباب التآلف^(١٠) من الحاجات وأنواع البر ، ولذلك - والله أعلم - أخر^(١١) الله فرض الجهاد والقتال عن سائر أنواع الفرائض حتى تنتهي أسباب التآلف^(١٢) والتفريق لها ، ثم تظهر^(١٣) المكابرات للعقول والمعاندات للحق ، وتزول منفعة الحاجة وأنواع البر واللطف ، فوضع القتال ليكون التآلف^(١٤) بذلك ، ولذلك عظم الله^(١٥) منته على الخلق بتأليف القلوب فقال : ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾ وقال : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً ﴾ ... الآية . فإذا كان التأليف

(١) زك : + ، أت : + تعالى . (٢) زك : زك : + ، أت : + تعالى . (٣) زك : زك : + ، أت : + تعالى .

(٤) زك : الإمام . (٥) زك : منزلتها . (٦) زك : الذين . (٧) زك : سبباً . (٨) زك : في كل .

(٩) زك : مكررة ، ت : التأليف . (١٠) زك : أت : + تعالى . (١١) زك : التأليف .

(١٢) زك : ... ، أت : + ، علي : الهامش . (١٣) زك : أت : + ، علي : + تعالى .

(١) ز : - ، أت : + تعالى . (٢) ز : قل . (٣) زك : + ، ﷺ . (٤) ز : في . (٥) ت : تبينها .

(٦) زك : - . (٧) ز : النبي ﷺ . (٨) زك : وتبلغ . (٩) ت : - . (١٠) زك : ﷺ .

(١١) زك : + ، رضي الله عنه . (١٢) زك : منكراً . (١٣) زك : ليلزم . (١٤) زك : النبي ﷺ .

(١٥) «...» أت : - . (١٦) ز : قالوا . (١٧) زك : بعض .

مرجواً^(١) بدون الحرب^(٢) وإراقة الدماء ، وتغلب على ذلك الطمع بما يعرفه من سامة الفريقين وما يظهر من آثار طلب الراحة منهم والظفر بالأمن ، كانت الحكمة في الاشتغال^(٣) به لتندفع معرة القتال وتتألف القلوب وتتحد الكلمة . فعلي رضي الله عنه لما عاين آثار السامة في القوم رجا أن يحصل تألف القلوب بالتحكيم^(٤) فاشتغل به ، وهو الغاية في الحكمة ، والنهاية في الشفقة والمرحمة على الأمة ، على رجاء منه أن يصيب من أسندت إليه الحكومة الحق ويظفر بالصواب ، فيكون في ذلك^(٥) البلوغ إلى ما جعلت له الحروب على المسالمة والمصالحة ، اقتداء بما أمر الله تعالى من نصب الحكّمين في الاختلاف بين الزوجين ، وما^(٦) نصب رسول الله^(٧) الحكّمين في اختلاف وقع بينه وبين أهل مكة ، وما جرى من الاصطلاح^(٨) . فالآية التي جاءت فيهم الشهادة عن الله تعالى بالأخوة^(٩) ، وأمر الدين الذي عظم أمره التدبر^(١٠) والنظر ، والإمامة التي المقصود منها التآلف^(١١) والأمن أحق^(١٢) أن يعمل بذلك .

« ثم هؤلاء لما أقرّوا^(١٣) بالخلافة والإمامة^(١٤) وعلموا بالأسباب التي ظهرت لهم^(١٥) من نفسه لما صلح^(١٦) بها للخلافة ، ثم لم تكن تغيّرت تلك في نفسه ولا تبدّلت ، ثم كان التحكيم منه حكماً حَكَمَ به بسبب^(١٧) الإمامة ، فيلزمهم بحق إمامته القبول منه وإن ضاق عليهم وجه معرفة عذره في ذلك .

ثم العجب من غباوة الخوارج أنهم خطّووه في التحكيم ؛ ولو أنهم جعلوا ذلك حجة لهم عليه فيما كان من قبل أن كيف لم يبدأ بالمصالحة ثم كان يرجع إلى الحروب ، كان أقرب من أن جعلوا الأمر الأول من الحروب دلالة على خطئه في الثاني ، وهذه جهالة فاحشة . وتعلّقهم بقوله تعالى : ﴿ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ ﴾ غير مستقيم لأنه ذكر بعد قوله : ﴿ فأصلحوا بَيْنَهُمَا ﴾ . ونحن كذا نقول إن الاشتغال ينبغي أن يكون أولاً بالدعاء ٢٠

(١) زك : مرجو . (٢) ت : الحروب . (٣) ت : والاشتغال . (٤) زك : بالتحكم . (٥) زك : تلك .
(٦) ز : وأما . (٧) زك : + ﷺ . (٨) ز : اصطلاح . (٩) زك : بالآخرة .
(١٠) ت : التدبير . (١١) زك : أناليف . (١٢) ز : حق . (١٣) « ... » ت : لا لما أقرّوا .
(١٤) زك : بالإمامة والخلافة . (١٥) أ : هم . (١٦) زك : يصلح . (١٧) ك : لسبب .

إلى الصلح ، ثم بعد وقوع اليأس عن الصلاح يرجع إلى القتال ليحصل المقصود بذلك وهو تألف القلوب واجتماع الكلمة ، والله الموفق .

ويقال للخوارج : إذا اشتغلت بمنظرة ابن عباس . ثم بعد ذلك بمنظرة علي^(١) ، ودعوتيهما^(٢) إلى ما اعتقدتم وتركتم قتاله في تلك المدة رجاء أن يعود إلى رأيكم ، أكفرتهم بذلك أم لا ؟

[٢٠٢]

فإن قالوا : نعم ، / فقد أقرّوا على أنفسهم بالكفر .

وإن قالوا : لا ،

قيل : أفكنتم^(٣) في ذلك مخطئين أم مصيبين ؟

فإن قالوا : كنا مخطئين ، فقد أقرّوا على أنفسهم بالخطأ ، وهو كفر عندهم .

وإن قالوا : كنا مصيبين ،

قيل : ولِمَ كنتم كذلك وقد تركتم قتاله مدة مناظرتكم إياه وهو كافر ؟ فكذلك علي^(٤) لا يصير كافراً بتركه مقاتلة أولئك .

فإن قالوا : إنّا تركنا قتالنا رجاء حصول المقصود ، وهو رجوعه إلى الحق بدون الحاجة إلى المقاتلة^(٥) .

قيل : فكذا علي^(٦) اشتغل بالتحكيم لهذا .

وحكي أن علياً^(٧) احتج عليهم بهذا بعينه ، فكان ذلك سبب رجوع كثير منهم^(٨) عن ضلالتهم .

وما يهزون أن علياً شك في نفسه حيث لم يصفها بإمرة المؤمنين ، وأجابهم وقت التحكيم إلى ألا يكتب : علي أمير المؤمنين ، كلام فاسد ؛ فإنه لم يشك في ذلك ، بل أراد

(١) زك : + رضي الله عنها . (٢) زك : ودعوتها . (٣) ت : فكنتم . (٤) أ : ت : + رضي الله عنه .
(٥) ز : القاتلة . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) زك : + رضي الله عنه . (٨) زك : منكم .

بذلك حسم الشغب ، وقد فعل رسول الله ^(١) مثل ذلك لما كتبت ^(٢) الموادة بينه وبين سهيل بن عمرو ، فامتنع سهيل عن ذلك وقال : لو أقررنا بأنك رسول الله ماقاتلناك ، ولم يكن رسول الله ^(٣) شاكاً في رسالة نفسه بل فعل ذلك قطعاً للشغب . وفي رسول الله ^(٤) أسوة حسنة ، وهذا الطعن عائد إلى رسول الله ^(٥) ، وهو كفر ، والله الموفق .

ثم اعلّموا أنّ من أصول مذهب أهل ^(٦) السنّة والجماعة كفّ اللسان عن الوقعة في الصحابة وحمل أمرهم على ما يوجب دفع الطعن والقدرح عنهم ، إذ هم الذين بذلوا أنفسهم وأموالهم وودّعوا الدعة والراحة وتحملوا المشاق العظيمة في نصرة دين الله تعالى ، وهم نقلة الدين إلى من بعدهم ، وهم المكرّمون بصحبة خير البشر ونصرتهم وإيوائه ووقايته بأنفسهم والجدود بمهجهم ^(٧) دونه . ولهذا جعل أبو حنيفة رحمه الله ^(٨) من شرائط السنّة ألاّ يحرم نبذ الجرّ لما أنّ في تحريمه تفسيق كبار ^(٩) الصحابة ^(١٠) لما ثبت بطريق لا شبهة فيه شرهم نبذ الجرّ ، ولو كان محرماً لأوجب ذلك فسقهم ، فكان القول بحرمته موجباً تفسيقهم ، والقول بفسقهم ^(١١) بدعة وخروج عن شرائط مذهب أهل السنّة والجماعة .

فإن قالوا : إنكم تزعمون أنّ الوقعة في الصحابة غير جائزة ^(١٢) ، ومن طعن فيهم واشتغل ^(١٣) بالوقعة فيهم فهو رافضي ، والصحابة رضي الله عنهم طعن البعض في ^(١٤) البعض ، بل قصد ^(١٥) البعض إراقة دم البعض ، فصار بعضهم فاسقاً بذلك على زعمكم ، فصرتم بمنعكم عن الطعن فيهم طاعنين فيهم ، وهو رفض عندكم ، فصرتم على زعمكم رافضة ^(١٦) .

قلنا ^(١٧) : ما ذكرتم من طعن البعض في البعض ، فلم يكن إلّا قدر نسبتهم إلى الخطأ فيما ذهبوا إليه بتأويلهم ، وما روي أنّ البعض منهم فسق البعض ؛ بل أكثر ^(١٨) ما روي أنّ علياً ^(١٩) قال فيهم : إخواننا بَعَوْا علينا . وكيف يفسقون وقد مرّ أنهم صاروا إلى ماصاروا مجتهدين ؟ ثم الأصل في الاجتهاد أنّ كل أمر يحتمل العفو عنه والإباحة فيه ، فن أخطأ الحق ٢٠

(١) زك : + ر. (٢) زك : كتب . (٣) زك : + ر. (٤) زك : + ر. (٥) زك : + ر. (٦) زك : زأت : - . (٧) أت : بهجته . (٨) ز : + تعالى . (٩) ت : كفار . (١٠) زك : + رضي الله عنهم أجمعين . (١١) ز : بتفسيقهم . (١٢) ز : جائز . (١٣) ز : اشتغل . (١٤) ك : على . (١٥) ز : قصدوا . (١٦) ت : رافضة . (١٧) أت : قلنا لهم . (١٨) ز : أكثرهم . (١٩) زك : + رضي الله عنه .

في ذلك بالتأويل والاجتهاد فهو معذور إذا ^(١) بذل مجهوده وأنعم نظره ^(٢) فيما طمع أن يظفر فيه بالحق . كذا ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي ^(٣) رحمه الله . وكل خلاف كان بين الصحابة ^(٤) كان من هذا القبيل ، إذ الله ^(٥) تعالى صان صحابة رسوله ^(٦) عن اختلاف يوجب التضليل والتفسيق بفضلهم ورحمته ، والقتال كان ليرتفع التباين ^(٧) ويعودوا إلى الألفة بعد ما وقع بينهم من أسباب ^(٨) التضامن عند انقطاع الطمع والرجاء عن العود إلى ذلك إلّا بالقتال على ما قرّرنا ، والله الحمود .

ولو ^(٩) ثبت من البعض أنه واجه غيره بخشي ^(١٠) من القول فذلك على وجه التعزير له على قلة تأمله فيما يجتهد ؛ كما قال عمر رضي الله عنه لعبادة في أمر المثلث : يا أحمق . وللإمام إقامة التعزير فيما ^(١١) يرى المصلحة ^(١٢) به ^(١٣) . فأما اليوم فلا معنى لبسط اللسان فيهم إلّا التهاون بنقلة الدين وناصره ، وإظهار ما أضمر الطاعن من ^(١٤) الحقد عليهم بسبب ^(١٥) إظهارهم الدين الحق وقيامهم ^(١٦) بنصرتهم وسعيهم في تحقيق الكفر والباطل وقطع دابر / أهله ، فصار بالطعن فيهم ^(١٧) مطعوناً في دينه ، وبالله العصمة ^(١٨) .

(١) ز : إذ . (٢) أ : على الهامش . (٣) أت : - ، ك : رحمة الله عليه . (٤) زك : + رضي الله عنهم . (٥) زك : إذ كان الله . (٦) ز : رسول الله . (٧) زك : بالتباين . (٨) ك : - . (٩) ك : ولقد . (١٠) ز : يحسن . (١١) أت : بما . (١٢) زك : من المصلحة . (١٣) ز : - . (١٤) ز : عن . (١٥) ك : لسبب . (١٦) زك : وقيام . (١٧) ز : عليهم . (١٨) ت : + والله هو الموفق .

الكلام في أن أبا بكر^(١) أفضل الصحابة

أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها عليه السلام^(٢) أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

فأما الروافض بأجمعهم فإنهم يزعمون أن أفضل الأمة علي رضي الله عنه .

فأما الإمامية فأكثرهم على أن من سوى علي وابنيه وفاطمة^(٣) ونفر يسير من الصحابة ارتدوا بعد وفاة النبي عليه السلام^(٤) .

وكذا الجارودية من الزيدية يكفرون أبا بكر رضي الله عنه .

فأما الجريرية من الزيدية وهم أصحاب سليمان بن جرير أحد رؤساء الزيدية ، فإنهم يشبتون إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما « ويكفرون الجارودية منهم في إكفارهم أبا بكر وعمر »^(٥) .

وكذا اليعقوبية من الزيدية يتولون أبا بكر وعمر^(٦) ، غير أنهم لا يتبرؤون ممن يتبرأ من أبي بكر وعمر^(٧) .

غير أن الجريرية واليعقوبية مع هذا يفضلون علياً^(٨) على جميع الصحابة .

وإلى^(٩) هذا يذهب أكثر متأخري المعتزلة . ونص الكعبي على اختياره هذا المذهب في كتابه المسمو بعيون^(١٠) المسائل . وأما الجبائي من جملة رؤساء المعتزلة فإنه كان يتوقف في ذلك وكان يقول : إن صح خبر الطير فعلي أفضل .

(١) زأك : + رضي الله عنه . (٢) زك : رضي الله عنه . (٣) ت : وابنته فاطمة . (٤) ز : رضي الله عنه . (٥) «...» ز : - ، ك : + رضي الله عنها . (٦) زك : + رضي الله عنها . (٧) زك : + رضي الله عنها . (٨) زك : + رضي الله عنه . (٩) ز : إلى . (١٠) ك : بعنوان .

ثم الدليل على أن أبا بكر^(١) كان أفضل الأمة قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ فَتَنْصُرْهُ اللَّهُ إِنْ تَخْرُجُوا فِي الْحَرْبِ فَإِذَا أَتَى الْقَوْمَ مِنْ تَلْفِيفٍ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ . في الآية نص أنه صاحب رسول الله^(٢) ، وأن الله نصره كما نصر رسوله عليه السلام^(٣) حيث قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ أي بالنصر^(٤) . ثم الهاء في قوله : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ عائدة إلى المذكور بقوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ ، والصاحب كان أبا بكر^(٥) ، فكانت السكينة من الله تعالى نازلة عليه ، إذ هو الذي كان يحزن ؛ وإنزال^(٦) السكينة يكون على من كانت السكينة زائلة عنه لا على من كانت سكينته قائمة . وفي الآية أنه ثاني^(٧) النبي عليه السلام^(٨) في الغار وهو المختار للصحة ، ومثل هذه الخاصيات لم تثبت لأحد من الصحابة^(٩) وإن جل قدره وعظمت منزلته .

ثم إنه رضي الله عنه كان أول الرجال الأحرار إسلاماً بلا خلاف بين الأمة ؛ فإن الناس وإن اختلفوا في ذلك فقال بعضهم : زيد بن حارثة كان أول الناس إسلاماً ، « ومنهم من قال : خديجة بنت خويلد رضي الله عنها »^(١٠) ، ومنهم من قال : كان^(١١) علي^(١٢) أول الناس إسلاماً^(١٣) ، « ومنهم من قال : كان أبو بكر الصديق^(١٤) أول^(١٥) الناس إسلاماً »^(١٦) ، وعليه الأكثر . وقد^(١٧) قدم حسان بن ثابت رضي الله عنه إسلام أبي بكر^(١٨) في شعره وأنشده على رؤوس الأشهاد^(١٩) ، فيهم المهاجرون الأولون ، ولم ينكر عليه أحد فقال :

إذا تذكرت شجواً من أخي ثقة فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا
خير البرية أتقاه وأعد لها^(٢٠) بعد النبي وأوفاه بما حملا

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ك : فوق السطر . (٣) زك : + رضي الله عنه . (٤) زك : نبيه ﷺ . (٥) ت أك : بالنصرة . (٦) ز : أبو . (٧) ز : وأنزل . (٨) ز : يأتي . (٩) زك : رضي الله عنه . (١٠) زك : رضي الله عنهم أجمعين . (١١) «...» ك : - . (١٢) أ : بل كان . (١٣) زك : + رضي الله عنه . (١٤) « ومنهم من قال كانت خديجة ... إسلاماً » ك : - . (١٥) أ : على الهامش ، ت : - . (١٦) زك : + رضي الله عنه . (١٧) ت : كان أول . (١٨) « وفهم من قال ... إسلاماً » ك : - . (١٩) أ : فقد . (٢٠) زك : + رضي الله عنه . (٢١) ز : الاستشهاد . (٢٢) ز : وأعدتها .

الصادق الثاني المحمود سيرته وأول الناس منهم صدق الرسل^(١)

وعلى قضية هذا قال أهل العلم : إن من صدق محمداً عليه السلام^(٢) بالرسالة ينال أبو بكر رضي الله عنه^(٣) مثل ثوابه ، لأن النبي ﷺ قال : (من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة) ، وأبو بكر رضي الله عنه هو الذي سن السنة الحسنة وهو تصديق الرسول^(٤) عليه السلام^(٥) ، فيكون له مثل أجر^(٦) من آمن به إلى يوم القيامة . وعن هذا قالوا : إن عمر رضي الله عنه - مع جلال قدره وكثرة مناقبه ومحله الشريف في الإسلام - كان حسنة من حسنات أبي بكر^(٧) رضي الله عنها^(٨) .

ثم من تورع منهم^(٩) [قال]^(١٠) : أول من آمن بالنبي^(١١) من النساء خديجة ، / ومن الصبيان علي^(١٢) ، ومن العبيد زيد بن حارثة ، ومن الرجال الأحرار أبو بكر^(١٣) رضي الله عنه^(١٤) .

١٠

ثم كيفما كان فهو المقتدى لغيره^(١٥) في الإسلام ، إذ الناس لا يقتدون « بالإناث والصبيان والعبيد ، إنما يقتدون »^(١٦) بمن تمت مناقبه واشتهر بوفور العقل وكال^(١٧) العلم وأصاله^(١٨) الرأي ، ولهذا لم يقتد^(١٩) أحد^(٢٠) بمن سوى أبي بكر رضي الله عنه في ذلك بل اقتدوا به حتى آمن^(٢١) يوم إسلامه أو غده عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم ، فجاء بهم إلى النبي^(٢٢) عليه السلام^(٢٣) فعرض عليهم الإسلام وقرأ عليهم القرآن فآمنوا به وصدقوا برسالته . وقيل : لما أسلم أبو بكر رضي الله عنه وانصرف من عند رسول الله عليه السلام^(٢٤) راح عليه

بعثان بن عفان وطلحة^(١) بن عبيد الله والزبير « بن العوام »^(٢) وسعد بن أبي وقاص^(٣) ، ثم جاء الغد بعثان بن مطعون وبأبي عبيدة بن الجراح وبعيد^(٤) الرحمن بن عوف وبأبي سلمة بن الأسد والأرقم بن أبي أرقم رضي الله عنهم^(٥) إلى رسول الله عليه السلام^(٦) « فأسلموا » .

ثم إنه في جميع المدة التي أقام رسول الله عليه السلام^(٧) بمكة بعد المبعث^(٨) إلى وقت الهجرة ، وهو ثلاث عشرة سنة ، كان يعاون النبي عليه السلام^(٩) بماله حتى قال عليه السلام^(١٠) : (مانفعي مال مانفعي مال^(١١)) أبي بكر^(١٢) ، حتى ذكر أنه استعانه ببعض ماله فبذل جميع ما كان يملكه ، فقليل : ما تركت لأولادك ، قال : الله . ونحى رضي الله عنه بماله المعذيين من أيدي الأعداء وبنفسه . وكان في أيام المواسم يطوف مع النبي عليه السلام^(١٣) على من حج من أشرف القبائل ، وكان يذكر محاسن الإسلام بين أيديهم ويرغبهم في الإسلام ويدعوهم إليه ، وعلي رضي الله عنه إذ ذاك صغير لا يؤبه بقوله ولا يقتدى به ، ولا مال له ينفق في نصرة الدين .

ثم كان أبو بكر^(١٤) في الجاهلية من أهل الرأي والتدبير ، كبير الشأن ، ولعظم مرتبته في ذلك تبعه من ذكرنا^(١٥) من أكابر الناس وعظماء قريش ، فأسلموا ببركة سعيه .

ثم إنه تحمّل مدة مقامهم بمكة ما تحمّل من أنواع المشاق والشدائد^(١٦) وضروب المكاره والمتاعب ، فما فترت في تقوية الدين^(١٧) عزيمته ولا لانت عريكته ولا^(١٨) اعتزته في أثناء ذلك - مع طول^(١٩) مقاساته الشدائد - سامة ، ولا أدركته - على^(٢٠) كثرة الأذى من طبقات العدى - ندامة ، بل ازداد كل يوم في نصرة الدين وتقوية الرسول وإظهار^(٢١) شعار الملة الحنيفية^(٢٢) مضاء ، وفي الذب عن رسول الله^(٢٣) ومن آمن به وآتبعه من لا عشيرة له يستظهر

(١) أزك : وطلحة . (٢) «...» أت : - . (٣) زك : + رضي الله عنه . (٤) ك : وعبد .

(٥) زك : عنه . (٦) زك : ﷺ . (٧) «فأسلموا... السلام» ك : - . (٨) ك : البعث .

(٩) «فأسلموا... النبي عليه السلام» ز : - . (١٠) زك : عليه الصلاة والسلام . (١١) زك : + مانفعي مال .

(١٢) زك : + رضي الله عنه . (١٣) زك : يطوف بالنبي ﷺ . (١٤) زك : + رضي الله عنه .

(١٥) زك : ذكر . (١٦) ز : الشدائد . (١٧) ك : - . (١٨) ز : وإلا . (١٩) ت : - ، أ : فوق السطر .

(٢٠) زك : من . (٢١) ك : مكررة . (٢٢) ز : الحنيفة .

(٢٣) أت : رسول رب العزة ، زك : + ﷺ .

(١) ت : المرسل . (٢) زك : ﷺ . (٣) ت : - . (٤) أزك : رسول الله . (٥) زك : ﷺ .

(٦) ت : من أجر ، ز : مثل من أجر . (٧) ز : + الصديق . (٨) زك : عنه . (٩) ت : - .

(١٠) في الأصول : فقال . (١١) أت : + عليه السلام . (١٢) زك : + رضي الله عنه .

(١٣) ك : + الصديق . (١٤) زك : عنهم أجمعين . (١٥) ز : - . (١٦) «...» زك : - . (١٧) زك : وكان .

(١٨) ت : وإصابة . (١٩) ك : يعتد . (٢٠) ز : إحدى . (٢١) زك : من . (٢٢) ز : - .

(٢٣) زك : رسول الله . (٢٤) ت : زك : ﷺ . (٢٥) ز : ﷺ .

بها ولا رهط يعتصم به^(١) كفايةً وغناء . ولم يكن يمسّ من تلك الشدائد علياً^(٢) شيء لصغر سنه ووقوع الأمن^(٣) للأعداء من أن يكون بسعيه^(٤) للدين انتشار ، أو تحصل بدعوته للملّة أعوان وأنصار .

ولسوابقه^(٥) البادية غررها وحجولها ، ومقاماته الشريفة التي تنجرّ في ميادين النفار^(٦) على ما لغيره من المفاخر والمآثر^(٧) بتعفية رسومها وإغارة نجومها ذيولها ، وقعت لرسول الله عليه السلام^(٨) به الثقة حتى اختصه لهجرتة واختاره لصحبته وأمره بمعونته بما تحويه يده في سفرته .

ثم هو رضي الله عنه أولهم في البيعتين^(٩) وأحرصهم عليهما ، ثم إن^(١٠) الله تعالى شهد برضاه عن أهل بيعة^(١١) الحديبية فسميت^(١٢) لذلك^(١٣) بيعة الرضوان على ما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ، فكان له فيهما مثل ثواب من وجدتاً منه .

ثم كان طول عمر النبي عليه السلام^(١٤) عن^(١٥) يمينه في مجلسه ، وكان عند النوائب^(١٦) مستشاره^(١٧) ، وفي المهمات وزيره^(١٨) ، حتى كان يوم بدر مع رسول الله عليه السلام^(١٩) في العريش فانصرف أعرابي عن المصاف فقال : اشتجر^(٢٠) الحرب^(٢١) بأصحاب رسول الله^(٢٢) فاخرج يا أبا بكر ، فقال رسول الله عليه السلام^(٢٣) : (إن الله جعل أبا بكر لنبيه أنيساً وجليساً ووزيراً) / فانصرف الأعرابي يقول : بخ بخ يا ابن أبي قحافة .

[٢٠٣ ب]

ثم إنه رضي الله عنه كان أعظم الناس في عيون الصحابة وأجلهم في قلوبهم ، ولهذا^(٢٤) قال أبو عبيدة لعمر^(٢٥) حين قال له عمر : ابسط يدك أبايعك^(٢٦) : أتقول هذا وأبو بكر حاضر ؟ والله مالك في الإسلام فهة إلا هذا . فرآه أولى الجماعة بالإمامة .

(١) أت : بها . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) أت : الأمر . (٤) ك : لسعيه .

(٥) ك : ولسوابقه ، ز : ولستوابقه . (٦) ك : النفاد ، ز : النعاد . (٧) ك : المآثر والمفاخر ، ز : المآثر والمفاخر .

(٨) زك : ﷺ . (٩) ت : التبعين . (١٠) أت : - . (١١) ت : تبعة . (١٢) ز : فسمت .

(١٣) زك : بذلك . (١٤) زك : ﷺ . (١٥) ز : علي . (١٦) ز : الثواب . (١٧) ك : يستشاره .

(١٨) أ : وزيده . (١٩) زك : النبي ﷺ . (٢٠) أت : اشجر . (٢١) ك : الحر . (٢٢) زك : + ﷺ .

(٢٣) زك : ﷺ . (٢٤) أ : في الأصل : ولد ، ومصححة على الهامش : ولهذا .

(٢٥) زك : + رضي الله عنه . (٢٦) ز : أبايعك .

ثم لو لم يكن من دلائل فضيلته وتقدمه على كافة الصحابة^(١) إلا ما حصل به من تألف القلوب ولم الشعث^(٢) واجتماع الكلمة بعد وفاة النبي^(٣) عليه السلام^(٤) ، مع استيلاء الوجل والخوف على الصحابة ، لكان ذلك دليلاً كافياً . وكذا^(٥) ذلك من أدلّ الدلائل على قوة عقله وإصابة تدبيره ورباطة^(٦) جأشه وغاية شجاعته وقلة مبالاته بلومة اللائمين ؛ فإنّ الصحابة^(٧) كانوا لما حزّ بهم الأمر العظيم والخطب الهائل الجليل بوفاة رسول الله^(٨) ، تحيروا في ذلك حتى كان فيهم من أنكر موته كراهة شق عصا المسلمين وتفرق كلمتهم ، ومنهم من ادعى حياته عليه السلام^(٩) لما ظن أنه لا يموت ، إذ هو خاتم الأنبياء ، فهو عند ذلك ثبت قلبه ولم يتحير في أمره وما ذهّل^(١٠) عن رأيه عند نزول الخطب الذي لمثله يكثرث ، ولدى^(١١) حلوله يتحير اللبيب ، فأخبرهم بموته وبين أن ذلك مما تضمّنه قوله تعالى^(١٢) : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ، ثم أنفذ جيش أسامة^(١٣) على خوف من المسلمين التفرق والاقطاب وقال : لأحلّ لواء عقده رسول الله^(١٤) . ثم إنه فعل ما فعل بأهل الردّة وبمناعي الزكاة ، فهدى الله تعالى ببركة سعيه^(١٥) العرب بعد ما نكصوا عن الدين على أعقابهم وارتدوا^(١٦) ، والله الموفق .

وكذا تفويض النبي عليه السلام^(١٧) أمر الصلاة إليه مع قوله عليه السلام^(١٨) : (يؤمّكم أقرؤكم لكتاب الله^(١٩)) ... الحديث إلى آخره ، دلّ أنه كان أفضلهم . ولهذا قال^(٢٠) له علي^(٢١) لما قال : أقبلوني ، « فقام علي »^(٢٢) فقال : لا تنقيلك ولا نستقيلك ، قدّمك رسول الله^(٢٣) لا تؤخرك ، رضيك لديننا فرضيناك لدينانا . وكذا لما^(٢٤) قال أبو سفيان

(١) زك : + رضي الله عنهم . (٢) ز : أشعث . (٣) أزك : رسول الله . (٤) زك : ﷺ .

(٥) أ : في الأصل : وكذلك ، ومصححة على الهامش : وكذا . (٦) ز : ورباط .

(٧) زك : + رضي الله عنهم أجمعين . (٨) زك : + ﷺ . (٩) زك : ﷺ . (١٠) زك : دخل .

(١١) ت : ك : وكذا . (١٢) زك : عز وجل . (١٣) زك : + رضي الله عنه . (١٤) زك : + ﷺ .

(١٥) ك : ببركته شعبة . (١٦) ت : أك : + على أديارهم . (١٧) زك : ﷺ .

(١٨) زك : عليه الصلاة والسلام . (١٩) ت : زك : + تعالى . (٢٠) ت : قاله . (٢١) زك : + رضي الله عنه .

(٢٢) « ... » أ : على الهامش . (٢٣) زك : + ﷺ . (٢٤) أ : فوق السطر . (٢٥) ز : - .

لعلي رضي الله عنه حين يبيع أبو بكر : ما بال هذا الأمر في أذل قبيلة من قريش لو شئت^(١) ملأتها عليهم خيلاً ورجالاً ، قال له^(٢) علي^(٣) : طالما عادت الإسلام وأهله ، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلاً . فهذه الدلائل تدل على كونه أفضل الصحابة^(٤) .

ثم عمدة^(٥) ما تعلق الروافض به في تفضيل عليّ على غيره من الصحابة^(٦) ما روي أن النبي عليه السلام^(٧) قال : (اللهم ائني بأحب خلقك إليك يأكل^(٨) معي من هذا الطير) فجاءه علي^(٩) ، فدل أنه أحب خلق الله إليه ، وأحبهم إليه أفضلهم .

وكذا يحتجون بالرواية أنه عليه السلام^(١٠) « واخاه .

وكذا يقولون إنه كان^(١١) أعلم الصحابة بدليل قوله عليه السلام^(١٢) : (أنا مدينة العلم وعليّ بابها) ، وبدليل^(١٣) أنه عليه السلام قال^(١٤) : (أقضاكم عليّ) . وكونه أشجع الناس لا ريب فيه .

وكذا يتعلّقون بكثرة جهاده وقتله أعداء الله تعالى ولم يدان به في ذلك أحد من الصحابة^(١٥) . وكذا يقولون إنه لم يشرك بالله طرفة عين بخلاف غيره .

والجواب عن تعلّقهم بخبر الطير أنّ هذه الرواية منحولة ؛ والصحيح من الرواية^(١٦) أنه عليه السلام^(١٧) قال : (ائني بأحب خلقك إليّ) ، هكذا حدثنا الشيخ أبو بكر محمد بن نصر الحميلي بإسناد صحيح . ثم هو معارض بما هو أشهر منه عند النقلة وهو ما روي عنه عليه السلام^(١٨) أنه قيل له : من أحب الناس إليك ؟ قال : (عائشة) قيل : من الرجال ؟ قال : (أبو هاشم) . ثم^(١٩) هو مؤول : معناه : بأحب خلقك إليّ أن يأكل معي ، كذا هو تأويل مارووا ، أي بأحب خلقك إليك أن يأكل معي^(٢٠) ، ولعله كان أحب الخلق أن يأكل مع النبي عليه السلام^(٢١) لمساس حاجته في تلك الحالة ، على^(٢٢) أنه كان أحب خلقه إليه بعد

- (١) ز: سنت . (٢) ك: . . . (٣) ز: + رضي الله عنه . (٤) ز: + والله الموفق . (٥) ز: عهدة . (٦) ز: + رضي الله عنهم . (٧) ز: زك: عليه السلام (٨) ك: ليأكل . (٩) ز: + رضي الله عنه . (١٠) ز: عليه الصلاة والسلام . (١١) ك: على الهامش . (١٢) ك: عليه الصلاة والسلام ، «...» ز: . . . (١٣) ز: وتديل . (١٤) ز: قوله عليه السلام ، ك: قوله عليه الصلاة والسلام . (١٥) ز: + رضي الله عنهم ، ك: + في ذلك . (١٦) ز: الروايات . (١٧) ز: عليه الصلاة والسلام . (١٨) ز: عن النبي عليه السلام . (١٩) ز: . . . (٢٠) ز: . . . (٢١) ز: عليه السلام . (٢٢) ك: على الهامش .

من تقدمه من الخلفاء الراشدين ، فكان المراد منه الخصوص ، عرف ذلك بما تقدم من الدلائل ، ومثل هذا جائز ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَالَمِينَ ﴾ ولم يكن هؤلاء مصطفين على نبينا محمد عليه السلام^(١) ، فكانت [٢٠٤ أ] الآية مخصوصة وكان معناها : على عالمي زمانهم ، فكذا هذا . ودلائل الخصوص ماسبق وأحاديث كثيرة ، منها ما حدثنا القاضي الإمام أبو نصر^(٢) منصور بن أحمد الغزقي^(٣) قال : حدثنا^(٤) الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله^(٥) النجار الخطيب بسمرقند^(٦) قال : أخبرنا الشيخ^(٧) أبو الحسن « علي بن محمد السمرقندي »^(٨) قال : حدثنا^(٩) أبو بكر محمد بن الفضل « المفسر قال : حدثنا^(١٠) أبو جعفر محمد بن الفضل بن أنيف العدل الرضا قال : حدثنا^(١١) أحمد بن الليث بن الخليل الوراق قال : حدثنا النضر بن « إبراهيم التيمي »^(١٢) قال : حدثنا^(١٣) محمد بن موسى الأنصاري قاضي المدينة « وعبد الجبار بن سعد عن محمد بن عبد الملك بن « محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده^(١٤) قال : رأيت رسول « الله^(١٥) يخطب فالتفت يميناً^(١٦) وشمالاً فلم ير أباً بكر^(١٧) فقال رسول الله^(١٨) : (أبو بكر أبو بكر أما إن روح القدس جبريل « عليه السلام^(١٩) أخبرني أنفأ^(٢٠) أن خير أمتك بعدك أبو بكر^(٢١)) . ومنها الحديث المشهور أنه عليه السلام^(٢٢) قال : (ما فضلكم أبو بكر بصوم ولا صلاة^(٢٣)) ولكن فضلكم بشيء وقر^(٢٤) « أي سكن »^(٢٥) في قلبه (فبين عليه السلام^(٢٦) أنه فضله^(٢٧) ، وذلك « يوجب أن يكون أفضل الصحابة^(٢٨) . ومنها « ما روي أنه عليه السلام^(٢٩) قال^(٣٠) : (أبو بكر وعمر سيدا كهول

- (١) ز: عليه السلام . (٢) ك: المغربي . (٣) ك: أخبرنا . (٤) ز: بن محمد ، «...» أ: مخروم . (٥) ز: + رحمه الله . (٦) ز: زك: . . . (٧) ز: . . . (٨) «...» أ: مخروم . (٩) ز: أخبرنا . (١٠) ز: أخبرنا . (١١) ز: أخبرنا . (١٢) «...» أ: مخروم . (١٣) ز: البيهقي ، ت: السمرقندي . (١٤) أ: ت: . . . (١٥) ز: + رضي الله عنه . (١٦) ز: + رضي الله عنه . (١٧) ز: + رضي الله عنه . (١٨) «...» أ: مخروم . (١٩) ز: + رضي الله عنه . (٢٠) ز: + رضي الله عنه . (٢١) ز: . . . (٢٢) «...» أ: مخروم . (٢٣) ز: + رضي الله عنه ، ك: + رضوان الله عليه . (٢٤) ز: عليه الصلاة والسلام . (٢٥) «...» أ: مخروم . (٢٦) ك: . . . (٢٧) «...» أ: على الهامش ، ز: . . . (٢٨) ز: عليه الصلاة والسلام . (٢٩) ك: أفضلهم . (٣٠) أ: على الهامش ، ز: . . . (٣١) «...» أ: مخروم . (٣٢) ز: قال عليه الصلاة والسلام . (٣٣) ك: . . .

أهل الجنة) ، ولا شك « أن عثمان وعلياً^(١) كانا كهلين في الدنيا »^(٢) ، فقد فضلها على سائر الكهول في الدنيا ، وإنما أراد كهول الدنيا لا كهول « الجنة » ، إذ لا كهول فيها^(٣) . ثم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، والكهول في الجملة أفضل من الشباب ، فكان « أبو بكر وعمر^(٤) سيدي »^(٥) الكهول والشباب .

ومنها أنه^(٦) عليه السلام لما خرج من الغار قال : (أبشراً بكراً فإن الله يتجلى للخلق عامة ويتجلى لك خاصة) ، وهذه فضيلة لا يماثلها^(٧) فضيلة ، ومن اختص بها لا ينكر فضله^(٨) .

ومنها ما قال عليه السلام لأبي الدرداء لما كان يمشي أمام أبي بكر : (أتمشي أمام من هو خير منك ، ما طلعت شمس ولا غربت على أحد أفضل من أبي بكر^(٩) من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين) في أخبار كثيرة لا وجه لذكرها^(١٠) .

وأما تعلقهم بالمؤاخاة فنقول : إن أبا بكر^(١١) ثبت له مثله وفيه زيادة فضيلة له ؛ فإنه روي عنه عليه السلام أنه قال : (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكنه أخي وصاحبي ووزيري) ، ففيه إثبات الأخوة وإثبات المصاحبة والوزارة ، والأخوة قد تنفصل^(١٢) عنها . ثم كونه صاحباً ووزيراً يدلان على قرب المنزلة ، والأخوة قد لا تدل ؛ ألا يرى أن الله تعالى قد أثبت^(١٣) الأخوة بين الرسل وبين قومهم الكفار بقوله^(١٤) : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ ﴾ ، وكذا في هود وصالح ولوط^(١٥) . والوزارة^(١٦) والمصاحبة قط لا ينبئان إلا عن القرب والاختصاص . وروي أيضاً في عثمان^(١٧) أنه عليه السلام قال^(١٨) : (عثمان^(١٩) أخي ورفيقي في الجنة) وهو أدون درجة من أبي بكر^(٢٠) بإجماع المسلمين . ثم إنه عليه السلام^(٢١) بين مزية لأبي بكر على غيره حيث قال : (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا

بكر خليلاً) ، ودرجة الخلّة مما لاتوازيها درجة الأخوة ولا درجة الوزارة ، ويبين أنه لو جاز له^(١) أن يتخذ^(٢) خليلاً لما استأهل لذلك غيره ، على أنه روي أن النبي عليه السلام قال في أبي بكر^(٣) وعمر رضي الله عنهما : (هذان السمع والبصر) ، ولا شك أن سمع المرء وبصره أحب إليه من أخيه ، والله الموفق .

وما تعلقوا به أن علياً رضي الله عنه كان أعلم الصحابة ، ممنوع ؛ فإن أبا بكر^(٤) كان عالماً ، وما وقعت في زمانه حادثة إلا كان علمها^(٥) عنده إلا شيء قليل ؛ يحقّقه أن أكثر^(٦) ما وقع فيه بين الصحابة^(٧) من اختلاف ارتفع ذلك بسبب كثرة علمه وأصالته رأيه وتدييره وحفظه ماسمعه من النبي عليه السلام^(٨) ؛ يدل عليه أنه لا يذكر في قضاياه في مدة خلافته خطأ ، ولا روي أنه احتاج في شيء من ذلك إلى غيره ، غير أن روايته قلّت عن النبي عليه السلام^(٩) لأنه كان يتورّع عن الرواية إلا عند الحاجة ، وقصرت مدة خلافته فلم ينتشر علمه ، ومدة علي رضي الله عنه طالت ووقعت له حوادث مختلفة في بلدان متفرقة وابتلي بصحبة أقوام متشتتة فانتشر علمه . ولا يقال إن أبا بكر رضي الله عنه لم يذكر في علماء الصحابة^(١٠) ، لأن سبب ذلك مأمراً أن علمه ما انتشر لما ذكرنا من السبب ، والناس^(١١) يعدّون من فقهاء الصحابة من أخذ منه الفقه وانتشر في الأمة بسببه^(١٢) .

وأما^(١٣) قوله عليه السلام^(١٤) : (أنا مدينة العلم « وعلياً بابها ») فلا تعلق لهم به ، إذ هو من أخبار الآحاد ، وعمل الأمة^(١٥) بخلافه ، إذ لم يرو عن أحد من علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم أنه أخذ بقول علي رضي الله عنه بناء على أنه هو المخصوص بالعلم وهو باب مدينة العلم^(١٦) ، ولا وصول إلى مافي المدينة إلا من قبل الباب ، بل أقرانه كانوا يناظرونه ، ومن بعدهم كانوا^(١٧) يختارون ما هو الأقرب إلى^(١٨) الصواب والأقوى من حيث الدلالة ، لا

(١) ز : وعلي . (٢) « ... » أ : مخروم . (٣) « ... » أ : مخروم . (٤) زك : + رضي الله عنها .

(٥) ك : سيدا ، « ... » أ : مخروم . (٦) ت : فوق السطر . (٧) زك : يائله . (٨) أ : فضيلته .

(٩) زك : + الصديق . (١٠) أ : ذكرها . (١١) زك : + رضي الله عنه . (١٢) ز : يتفضل .

(١٣) ز : أسبت . (١٤) زك : + تعالى . (١٥) زك : + صلوات الله عليهم أجمعين . (١٦) ز : والوزراء .

(١٧) زك : + رضي الله عنه . (١٨) أ : أنه قال عليه السلام . (١٩) ز : لعثمان .

(٢٠) زك : + رضي الله عنها . (٢١) زك : عليه الصلاة والسلام ، ك : + قال .

(١) ت : - . (٢) ت : يتخذ له . (٣) ت : أبا . (٤) زك : + رضي الله عنه . (٥) زك : علمه .

(٦) ز : كثر . (٧) زك : + رضي الله عنه . (٨) زك : عليه السلام . (٩) زك : عليه السلام .

(١٠) زك : + رضي الله عنهم أجمعين . (١١) زك : والذين . (١٢) ك : لسببه . (١٣) أ : فأما .

(١٤) زك : عليه الصلاة والسلام . (١٥) ز : الآية . (١٦) « ... » ت : - .

(١٧) أ : ت : - . (١٨) زك : من .

ماذهب إليه علي^(١) . على^(٢) أن في الحديث أن علياً بابها ، وليس فيه أن غيره ليس بباب لها^(٣) ، وإثبات الشيء لا يدل على نفي ماسواه . وقد قال بعض الناس إن في الحديث دليلاً أن للمدينة أبواباً سواه ؛ إذ ماله باب واحد لا يسمى مدينة بل يسمى حصناً ، ولا بد للمدينة أن يكون لها أبواب . ثم^(٤) يُحتمل أنه عليه السلام^(٥) خصّ علياً^(٦) بذلك لما علم أنه يخالف في زمانه ولا يُنقاد له ، فخصّه بذلك ليُعلم عند وقوع الفتنة وظهور المخالفة له^(٧) أنه الحق دون من ينازعه في الأمر . وفي حق غيره من علماء الصحابة كانت هذه الحاجة منعدمة فخصّه بالذكر لذلك ، والله أعلم .

ولا تعلق لهم أيضاً بقوله عليه السلام^(٨) : (أقضاكم علي) ؛ فإنه عليه السلام قال أيضاً : (أقرؤكم [أبو] بكر^(٩) وأفرضكم زيد) ، ولم يكن ذلك دليلاً أن زيدا هو المصيب في الفرائض وغيره مبطل ، فكذا^(١٠) هذا في القضاء .

ثم كل من الصحابة كانت له فضائل جمّة لا يُدرك قعرها ، ولكل منهم خصوصية لا يشاركه فيها غيره ، ولا كلام في ذلك ، وذلك لا يوجب أن من اختص بفضيلة كان أفضل من غيره من الصحابة^(١١) لما في ذلك من إثبات التناقض ، والله الموفق .

ودعواهم أنه أشجع الناس فنقول : إن زيادة قوة في البدن ليست فيها زيادة فضيلة ، إنما الفضيلة لرباطة الجأش وشجاعة القلب وترك الاكتراث بالمهالك ، ولم يكن أحد في هذه المعاني مساوياً لأبي بكر^(١٢) ، ولهذا لم يتحير في أمره ولم يطرق قلبه كل مطار عندما هجمت عليهم المعضلة الصماء والخطئة الدهماء بفوات نبي الرحمة ، ثم خرج ثابت الجنان ، قوي اللسان ، نافذ البصيرة ، شديد الشكيمة ، فصّح بوفاء^(١٣) الرسول عليه السلام^(١٤) ودعاهم إلى الاعتصام بجبل الله المتين فقال : ألا إن^(١٥) من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد ربّ محمد فإن ربّ محمد حي لا يموت . ثم تقلّد أمانة الأمة^(١٦) واستأنف الأمور بالحد

والصرامة فنفذ جيش أسامة^(١٧) وأرسل الجيوش إلى المرتدين ومانعي الزكاة ، غير مكترث لكثرة^(١٨) الأعداء ، ولا مبال من^(١٩) اجتماعهم على التظاهر والتناصر والتحزب والتآلب فقال : والله لو منعوني عقلاً مما كانوا يؤدّونه^(٢٠) إلى رسول الله^(٢١) لقاتلتهم . وغيره من الصحابة^(٢٢) كانوا يفتنون السلامة ويكتفون بأن ينجوا من شر الأعداء رأساً^(٢٣) برأس ، وكانوا يدعونه إلى ذلك ويشيرون له إلى ترك التعرض لهم والإعراض عنهم^(٢٤) إلى أن تتهيأ لهم الأسباب وتفتح عليهم إليه الأبواب ، فأبت^(٢٥) حميته في الدين وصلابته في الإسلام وشدة توكله على ما وعد^(٢٦) الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله الصادق المصدق من إظهار الدين ونشر^(٢٧) الدعوة إلاّ التصميم على ما عزم^(٢٨) والإصرار على ما استصوب . / وهذه الشجاعة المحمودة والبسالة المرضية . فكان الدعوى أن غيره أشجع منه قلباً وأربط منه جأشاً وأحمى ذمراً وأقل مبالاة من المخاوف وأشد منه اقتحاماً في المتألف ، دعوى ممنوعة لا يساعدها الدليل ولا يعاضدها البرهان .

وما يزعمون أن علياً^(٢٩) نام على فراش النبي عليه السلام^(٣٠) مع علمه بقصد الكفار ولم يخف ، وأبو بكر كان يحزن في الغار .

نقول لهم : إن أبا بكر^(٣١) كان يحزن لأجل رسول الله^(٣٢) لا لأجل نفسه ؛ ألا يرى كيف فداه نفسه بالقاميه^(٣٣) رجله الحية . ثم^(٣٤) إن علياً^(٣٥) لم يخف لأن رسول الله عليه السلام^(٣٦) كان أخبره أنهم لا يصلون إليه ، ولو أخبر النبي^(٣٧) بذلك لواحد منا ، لا يخاف ، وكذا أبو بكر بعد قوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ لم يخف . فلم يثبت بذلك زيادة شجاعة من علي^(٣٨) .

وأما تعلقهم بكثرة من قتله علي^(٣٩) من فرسان العرب الذين اشتهر عنادهم^(٤٠) وكثر في الأعداء نكايتهم ، فلقد كان ذلك ، ولا يحدد له جاحد ، غير أن من قُتل على يديه وصار

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ت أك : بكثرة . (٣) أت : في . (٤) أت : يؤدون .

(٥) زك : + رضي الله عنه . (٦) زك : + رضي الله عنهم . (٧) زك : رأس . (٨) ز : - .

(٩) ز : فأت . (١٠) أت : وعده . (١١) زك : وتسير . (١٢) أ : زعم . (١٣) زك : + رضي الله عنه .

(١٤) زك : رضي الله عنه . (١٥) زك : + رضي الله عنه . (١٦) زك : + رضي الله عنه . (١٧) ز : بالقابه .

(١٨) ك : - . (١٩) زك : + رضي الله عنه . (٢٠) زك : النبي صلى الله عليه وسلم . (٢١) زك : + رضي الله عنه .

(٢٢) زك : + رضي الله عنه . (٢٣) ك : + رضي الله عنه . (٢٤) ت : غناؤهم .

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) ت : - . (٣) زك : - . (٤) ك : لم .

(٥) زك : عليه الصلاة والسلام . (٦) زك : + رضي الله عنه . (٧) زك : - .

(٨) زك : عليه الصلاة والسلام . (٩) في الأصول : أبي . (١٠) أك : - . (١١) أت : فكذلك .

(١٢) زك : + رضي الله عنهم . (١٣) زك : + الصديق رضي الله عنه . (١٤) أت : بفوات .

(١٥) زك : النبي صلى الله عليه وسلم . (١٦) ت : - . (١٧) ت : فوق السطر . (١٨) أت : الإمامة .

إلى النار لا يبلغ جزءاً قليلاً ممن استنقذهم الله^(١) ببركة أبي بكر من النيران وأدخله في زمرة المسلمين ، فإن من سبق ذكره من كبار^(٢) الصحابة آمنوا كلهم ببركة دعوته ، ومن سواهم لا يحصون^(٣) . وكذا أكثر العرب ارتدوا ، ثم إن^(٤) الله تعالى هدام بين تقيته^(٥) وبركة إمامته ، ولا شك أن هذا أفضل من القتل^(٦) ، إذ ليس في قتل الكافر إلا كسر شوكتهم ودفع معرتهم ، وفي هدايتهم يحصل هذا ثم تكثر به الأمة فيكون سبباً لتحقيق مباهاة الرسول^(٧) بقوله^(٨) : (فإنني^(٩) أباهي بكم الأمم يوم القيامة) وتشهد به^(١٠) قوة أهل الإسلام ويكتف جمعهم ويكثر حزب الله المفلحون ، ولهذا قال النبي عليه السلام^(١١) لعلي^(١٢) : (لو هدي على يديك أحد لكان^(١٣) خيراً^(١٤) لك من أن تقتل ما بين المشرق والمغرب) . ثم كيف لا يكون كذلك^(١٥) وقد بُعثت الرسل عليهم السلام للدعوة إلى الدين ، وله جعلت المحاربات وأنواع الجهاد ؟ فن يسلم على يديه أحد من غير كلفة حرب ولا عناد جهاد كان ذلك أعظم محل له وأجل قدر في الإسلام . ثم إذا كان قتل ما بين المشرق والمغرب لا يوازي هداية واحد^(١٦) بشهادة الرسول عليه السلام فكيف يوازي قتل نفر معدودين هداية^(١٧) من لا يدخل تحت الحصر والعد ؟ ولهذا^(١٨) جلت مرتبة الرسل عليهم السلام^(١٩) وإن لم يباشروا قتل أحد من الأعداء أو باشروا قتل قليل منهم .

وما زعموا^(٢٠) أنه لم يكفر بالله ، مناقضة مع دعواهم^(٢١) أنه أول الناس إسلاماً ، لأن^(٢٢) إسلام الصبي العاقل إن كان صح فكفره قبل ذلك كان كفراً ، وإن كان كفره وكونه على دين قومه غير معتبر لسقوط عبرة عقل الصبي في حق الأديان ، فلم يصح إسلامه يوم أسلم ، والله الموفق^(٢٣) .

والكلام في هذا يطول جداً غير أنني أوردت ما هو العمدة في الحجج والشبه ، فمن وقف على ذلك^(٢٤) وضبطه يهتدي إلى ما وراءه^(٢٥) بتوفيق الله^(٢٦) وعونه .

٢٠

الكلام في تفضيل عمر رضي الله عنه

ثم عمر رضي الله عنه أفضل هذه^(١) الأمة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وكان مكمل عدّة الأربعين ، وبه أظهر الله دينه وفرّق بين الحق والباطل ، ولهذا سمي فاروقاً . ثم إنّ أبا بكر^(٢) قال حين ولّاه : لو سألتني الله^(٣) يوم القيامة من وليت عليهم لقلت خير أهلك^(٤) ، أي خير المؤمنين . وسمع ذلك الصحابة ولم ينكر عليه أحد ، فانعقد عليه إجماع الصحابة^(٥) . ولأنّ النبي عليه السلام^(٦) قال : (عمر سراج أهل الجنة) « وقال عليه الصلاة^(٧) والسلام : (اقتصدوا باللذّين من بعدي : أبي^(٨) بكر وعمر) و هما سيّدا كهول أهل الجنة »^(٩) ، والاستدلال قد مرّ . وقال^(١٠) : (لو كان بعدي نبي لما^(١١) كان إلا عمر) ، ولم تثبت تلك الفضيلة لمن استخلف بعده .

ثم إن^(١٢) الله تعالى افتتح بلاد العجم وأزال ملكهم المؤثّل ببركة إمامته ، وهدى ما لا يحصى من الخلق ، وتلك منقبة لم يكن لمن بعده مثلها .

/ وقد مرّ بيان فضيلة ذلك في إثبات تفضيل الصديق . والكلام فيه يطول جداً^(١٣) ، [٢٠٥ ب]
وهذا القدر^(١٤) كفاية بحمد الله تعالى^(١٥) .

(١) ت : - . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) ز : + تعالى . (٤) زك : - . (٥) زك : لم .
(٦) زك : فانعقد إجماع الصحابة على ذلك . (٧) ز : ﷺ . (٨) ك : - . (٩) ز : أبو .
(١٠) «...» أت : - . (١١) ك : + عليه السلام ، ز : عليه الصلاة والسلام . (١٢) ز : فما .
(١٣) أ : فوق السطر . (١٤) زك : - . (١٥) زك : القدرة . (١٦) ت : + وعونه .

داود أيضاً عن محمد بن الحنفية قال : قلت لأبي^(١) : أيُّ الناس^(٢) خير بعد رسول الله عليه السلام^(٣) ؟ قال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : ثم^(٤) عمر . قال : ثم^(٥) خشيت أن أقول : ثم من ، فيقول : عثمان^(٦) ، فقلت : أنت يا أبت ، قال : ما أنا إلا رجل من المسلمين . فثبت^(٧) بهذه الأحاديث ما ادّعينا من ترتيب الفضيلة ، والله الموفق^(٨) .

الكلام في تفضيل عثمان رضي الله عنه

ظاهر مذهب أصحابنا القول بتفضيل عثمان^(١) بعد أبي بكر وعمر .

وذهب الحسين بن الفضل البجلي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة من أهل الحديث إلى تفضيل عليّ على عثمان .

وتوقف أبو العباس القلانسي في ذلك ، وهو كان^(٢) يرى إمامة المفضول جائزة .

ومناقبه كثيرة وبذله الأموال في سبيل الله في نصرته^(٣) الدين^(٤) ، وإقامة النبي عليه السلام إحدى يديه مقام يد عثمان في بيعة الرضوان معروفة ، والأخبار بأنّ الملائكة تستحي منه مشهورة . ثم انخيازه^(٥) في حرب أحد لا يدل على جبنه ، إذ قد يتفق ذلك أحياناً للبطل الكمي لعارض^(٦) أمر خفي . ثم الشجاعة ليست إلا التهاون^(٧) بالموت وعدم المبالاة من التلف والهلاك^(٨) ، وقد ظهر ذلك^(٩) منه يوم الدار من^(١٠) منعه ناصريه عن القتال وتعليق عتق عبيده بإلقاء السلاح ، على^(١١) وجه لا تسمح به^(١٢) نفس أشهر خليقة الله بالشجاعة . ثم ما ظهر من الفتوح في أيامه من قبل المغرب على يدي عمّاله وأصحاب^(١٣) جيوشه ، وذلك خير له من قتل ألوف من أبناء الحرب فيما^(١٤) بين الطعن والضرب .

والذي يؤيد مذهبنا إليه ما روى^(١٥) أبو داود السجستاني في كتاب السنن بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما^(١٦) أنه قال : كنا نقول في زمن النبي عليه السلام : لا يعدل بأبي بكر أحد^(١٧) ، ثم عمر ثم عثمان . وروي أيضاً عن ابن عمر أنه قال : كنا نقول - ورسول الله عليه السلام حي - : أفضل أمة النبي عليه السلام بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان^(١٨) . وروى أبو

(١) زك : + رضي الله عنه . (٢) زك : وكان . (٣) زك : الأموال في نصرته ، أ : الأموال في نصرته .

(٤) أ : دين الله . (٥) ز : الخيارة . (٦) أ : بعاصر . (٧) أ : للتهاون . (٨) زك : - .

(٩) أ : - . (١٠) ت : ز : - . (١١) ت : - . (١٢) ت : - . (١٣) ك : وأصحاب ، ك : واصحت .

(١٤) ز : فيها . (١٥) زك : مذكوره . (١٦) زك : عنه . (١٧) أ : - . (١٨) أ : + رضي الله عنهم .

(١) ز : يائي ، ك : ياي . (٢) ت : النا . (٣) زك : عليه السلام . (٤) أ : - . (٥) ت : - .

(٦) ز : - . (٧) أ : فثبتت . (٨) ت : والله تعالى هو الموفق .

الكلام في تفضيل علي^(١) رضي الله عنه

لأعلم أحداً يرجع إلى عقل وعلم يمتنع من تفضيل علي^(٢) على جميع أهل زمان^(٣) خلافته ، إذ لم يجتمع في أحد منهم ما اجتمع فيه من العلم والورع والاجتهاد في الدين والشجاعة ..

وليس الغرض من كتابنا هذا بيان فضائل الصحابة رضي الله عنهم^(٤) لشتغل بذلك ، بل غرضنا^(٥) بيان الترتيب في الفضيلة بين الخلفاء الراشدين ، وقد فرغنا من ذلك بحمد الله^(٦) فلا معنى للإطالة ببيان فضيلة كل واحد منهم ، إذ كتب السلف مشحونة بذلك ، فمن رام الوقوف عليها فلينظر فيها ، والله الهادي للعباد^(٧) إلى سبيل الرشاد .

(١) زك : + بن أبي طالب . (٢) زك : + رضي الله عنه . (٣) ت : فوق السطر .

(٤) زك : رضوان الله عليهم أجمعين . (٥) أت : بل كان غرضنا . (٦) أت : + تعالى .

(٧) زك : هادي العباد .

فهرس الآيات

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
وَلَا مَرْتَبَهُمْ فليُغَيِّرَنَّ تَخْلَقَ اللهُ ^(١) ...	٣١٣
آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ...	٨٠١
آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ	٨١٧
آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ...	٨١٦
آمَنَتْ ...	٨٠١
وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ...	٥٢٣
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ...	٥٤٥
وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ .	٧٦٧
فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ...	٥١٦
اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ...	٣٩٥
واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمةً مسلمةً لك ...	٤٩٥
... أحسنُ الخالقين .	٦١١

فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين . فما

(١) أهملنا حروف العطف (الواو والفاء ونحوها) ، كما أهملنا الشدائد وهمة الاستفهام ولام الابتداء ولام القسم والسين و (ال) التعريف ولكننا عدنا (ال) في أول الأسماء الموصولة من أصل الاسم .

(٢) الرقم الأول للآية ، والثاني للسورة .

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة	تفسير
٣٥ - ٣٦ / سورة الذاريات / ٥١	٨١٨	وجدنا فيها غير بيت من المسلمين .
١٢ / سورة طه / ٢٠	٢٦٣	فاخلع نعليك ...
٣٢ / سورة النحل / ١٦	٦١٠	ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون .
٢٨ / سورة المؤمنون / ٢٣	١٨٤	فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك ...
٣٤ / سورة الأعراف / ٧		فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
٦١ / سورة النحل / ١٦	٦٨٦	إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن
١٠ / سورة الممتحنة / ٦٠	٨٠٥	وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ...
٢٨ / سورة الأعراف / ٧	٧١٠	وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً ...
٣٥ / سورة إبراهيم / ١٤	٢٩٦	إذ قال لهم أخوهم نوح ...
١٠٦ / سورة الشعراء / ٢٦	٩٠٤	وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ...
٥٥ / سورة البقرة / ٢	٣٩٥ ، ٣٩٦	وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ...
١٢٧ / سورة البقرة / ٢	٤٩٥ ، ٣٩٥	وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ...
٧ / سورة الأنفال / ٨	٥٠٠	فأراه الآية الكبرى ...
٢٠ / سورة النازعات / ٧٩	٢٩٦	اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
٧٧ / سورة الحج / ٢٢	٥٢٥	واسأل القرية التي كنّا فيها ...
٨٢ / سورة يوسف / ١٢	٣٩٩ ،	استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله ...
٨٠ / سورة التوبة / ٩	٨٠٦	

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة	تفسير
٥٩ / سورة الفرقان / ٢٥	١٦٧	ثم استوى على العرش الرحمن ...
٤٤ / سورة هود / ١١	١٨٤	واستوت على الجودي ...
٧٧ / سورة يوسف / ١٢	٢٨٢	فأسرها يوسف في نفسه ولم يُبدّها لهم قال أنتم شر مكاناً والله أعلم بما تصفون .
١٣ و ١٤ / سورة الملك / ٦٧	٦١٣	وأسيروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور . ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .
١٣١ / سورة البقرة / ٢	٨١٧	أسلم قال أسلمت ...
٨٨ / سورة يونس / ١٠	٧١٢	واشدّد على قلوبهم فلا يؤمنوا ...
١٠٣ / سورة آل عمران / ٣	٨٩١	فأصبحتم بنعمته إخواناً ...
١ / سورة الأنفال / ٨	٨٠٠	وأصلحوا ذات بينكم ...
٢١ / سورة البقرة / ٢	٣٩٩	اعبدوا ربكم ...
٢٤ / سورة البقرة / ٢		أعدت للكافرين ...
١٣١ / سورة آل عمران / ٣	٧٧٧	فاعلموا أنّما أنزل يعلم الله ...
١٤ / سورة هود / ١١	٢٠١	اعملوا ما شئتم ...
٤٠ / سورة فصلت / ٤١	٥٩٦	اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ...
٧ / سورة غافر / ٤٠	٦١٥	فاغفر للذين تابوا واتّبعوا سبيلك ...
٧٧ / سورة الحج / ٢٢	٧٩٤ ، ٣٢٠ ، ٥٩٦	وافعلوا الخير ...
٤٢ / سورة فاطر / ٣٥	٤٨٢	وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكوننّ أهدى من إحدى الأمم ...
٤٥ / سورة العنكبوت / ٢٩	٥٢٥	وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ...
١١٤ / سورة هود / ١١	٥٢٦	أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ...
١٧ / سورة يوسف / ١٢	٧٧٧	فأكله الذئب ...
٥٤ / سورة فصلت / ٤١	١٨٢	ألا إنه بكل شيء محيط ...

رقم الآية والسورة رقم الصفحة

إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين
كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول
لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل
سكينته عليه .

٤٠ / سورة التوبة / ٩ ٨٩٧
٧ / سورة الطلاق / ٦٥ ٨٣٦

إلا ما آتاهما ...
إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء
الضعف بما عملوا وهم في الغرفات
آمنون .

٣٧ / سورة سبأ / ٣٤ ٧٧٢ - ٧٧٣
١٠٦ / سورة النحل / ١٦ ٨٠٧
٨ / سورة القصص / ٢٨ ٦٩٣
٧ / سورة السجدة / ٣٢ ٦٦٩
٨٠ / سورة يس / ٣٦ ٥٢٠

إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ...
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً .
الذي أحسن كل شيء خلقه ...
الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا ...
الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون
أبناءهم ...

١٤٦ / سورة البقرة / ٢ ٤٩٩
٦٩ / سورة الزخرف / ٤٣ ٨١٨
٧٢ / سورة الأنفال / ٨ ٧٧٢
٩٧ / سورة النساء / ٤ ٧٧٢
٩١ / سورة الحجر / ١٥ ٢٩٨
٤١ / سورة المائدة / ٥ ٨٠٥

الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين .
والذين آمنوا ولم يهاجروا ...
الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم
الذين جعلوا القرآن عضين .
الذين قالوا آمناً بأفواههم ولم تؤمن
قلوبهم ...

١٥٧ / سورة الأعراف / ٧ ٤٩٩
٧ / سورة غافر / ٤٠ ٧٩٢
٢٦٥ / سورة البقرة / ٢ ٥٢٨

الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي
يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة
والإنجيل ...
الذين يحملون العرش ومن حوله ...
الذين يتفقون أمواهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً
من أنفسهم ...

رقم الآية والسورة رقم الصفحة

وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها
وأهلها ...
فألقي عصاه ...

٢٦ / سورة الفتح / ٤٨ ٥٢٣
١٠٧ / سورة الأعراف / ٧ ،

٣٢ / سورة الشعراء / ٢٦ ٢٩٦
٦٦ / سورة طه / ٢٠ ٧١٢
٤٣ / سورة الشعراء / ٢٦ ٧١٢

بل ألقوا ...
ألقوا ما أنتم ملقون ...
ألقيا في جهنم كل كفار عنيد . متاع
للخير ...

٢٥ و ٢٤ / سورة ق / ٥٠ ٧٨٣

١٢٤ / سورة الأنعام / ٦ ٥٣٢

٢٨ / سورة الأعراف / ٧ ٧٢٠

٩٦ / سورة الصافات / ٣٧ ٦٠٩

الله أعلم حيث يجعل رسالته ...
والله أمرنا بها ...
والله خلقكم وما تعملون .
والله ذو الفضل العظيم ...

١٠٥ / سورة البقرة / ٢ ،

٧٤ / سورة آل عمران / ٣ ،

٢٩ / سورة الأنفال / ٨ ٧٥٧

٢٨٤ / سورة البقرة / ٢ ،

٢٩ و ١٨٩ / سورة آل

عمران / ٣ ،

١٧ و ١٩ و ٤٠ / سورة

المائدة / ٥ ، ٤١ / سورة

الأنفال / ٨ ، ٣٩ / سورة

التوبة / ٩ ، ٦ / سورة الحشر / ٥٩ ٣٤٧

٣٥ / سورة النور / ٢٤ ١٢١

٨ / سورة الصف / ٦١ ٨١٢

الله نور السماوات والأرض ...
والله مقيم نوره ...
والله يشهد إنهم لكاذبون . لكن أخرجوا لا
يخرجون معهم ولكن قوتلوا لا
ينصرونهم ...

١١ و ١٢ / سورة الحشر / ٥٩ ٧٨٣

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	أبو المعين النسفي
٣١٢	٦٤/ سورة النمل/ ٢٧	أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ...
٨١٨	١٣٧/ سورة البقرة/ ٢	فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَكَبُوا ...
١٦٧	١/ سورة القدر/ ٩٧	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ .
٣٧٠	٧٥/ سورة هود/ ١١	إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ ...
٢٩٨ ، ٢٦٢	٣/ سورة الزخرف/ ٤٣	إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ...
		وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ...
٣٠٣	٦/ سورة التوبة/ ٩	إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ...
٨٢٩	١٣/ سورة الحجرات/ ٤٩	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ...
٧١٦	٤٩/ سورة القمر/ ٥٤	إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ...
٨١٨ ، ١٨٦	١٦/ سورة آل عمران/ ٣	إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ ...
٥٠١	٨٥/ سورة القصص/ ٢٨	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ...
	٢٣/ سورة هود/ ١١ ،	
	٣٠/ سورة الكهف/ ١٨ ،	
	٩٦/ سورة مريم/ ١٩ ، ٨/ سورة	
	فصلت/ ٤١ ، ١١/ سورة	
٨٠٠	البروج/ ٨٥	
		إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ .
	٧/ سورة البينة/ ٧٧٢	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ، خَالِدِينَ فِيهَا ...
٧٨٥ ، ٧٧٢	١٠٧ و ١٠٨/ سورة الكهف/ ١٨	
		إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ .
٧٧٢	١١/ سورة البروج/ ٨٥	

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	تبصرة الأدلة
٧٧٣	٢٦١/ سورة البقرة/ ٢	والله يضاعف لمن يشاء ...
٤٨٩	٦٧/ سورة المائدة/ ٥	والله يعصمك من الناس ...
٧٥٣	١٧/ سورة الحجرات/ ٤٩	بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كَمُ لِلْإِيمَانِ ...
		أَلَمْ . أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ؟ ...
٧٦٨	١ و ٢/ سورة العنكبوت/ ٢٩	أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ؟
٥٤٣	٧٢ و ٧٥/ سورة الكهف/ ١٨	أَلَمْ أَنهَكُمَا عَلَى تَلَكَمَا الشَّجَرَةَ ؟ ...
٣٩٣	٢٢/ سورة الأعراف/ ٧	أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مَعَكُمْ وَلَا نَطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا
٧٨٣	١١/ سورة الحشر/ ٥٩	أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ ...
٥٠٦	١/ سورة الفيل/ ١٠٥	أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ؟
٥٠١	١ و ٣/ سورة الروم/ ٣٠	أَلَمْ . غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ . وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ .
١٨٦	١٠/ سورة فاطر/ ٣٥	إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ...
		أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .
		وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ : ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ
٧٦٩	١٩ و ٢٠/ سورة السجدة/ ٣٢	وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ ...
٧٦٧	٢٥/ سورة الحاقة/ ٦٩	فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ...
٧٦٧	١٩/ سورة الحاقة/ ٦٩	لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .
١٩٨ ، ٧٤٦ ، ٧٠٦	١٣/ سورة السجدة/ ٣٢	
١٦٧ ، ١٨٦	١٦/ سورة الملك/ ٦٧	أَآمَنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ ...

تبصرة الأدلة	رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ...	٢٠٦ / سورة الأعراف / ٧	١٨٦
إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا ...	١٠ / سورة النساء / ٤	٧٦٨
أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ...	١٦٥ / سورة البقرة / ٢	٢٠١
إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ ...	٣٣ / سورة آل عمران / ٣	٧٤٩
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ...	٤٨ / سورة النساء / ٤	٧٧٦
إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ...	٥٨ / سورة الذاريات / ٥١	٢٠١
فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ...	٤ / سورة التحريم / ٦٦	٨٥٥
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ...	٩٠ / سورة النحل / ١٦	٥٩٧
وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ...	١٨ / سورة الجن / ٧٢	١٨٤
وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ...	١٢ / سورة يوسف / ١٢	٧٧٧
فَإِنَّ بَغْتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَقَاتَلَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ .	٩ / سورة الحجرات / ٤٩	٨٩٢ ، ٨٩١
إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَاءَ مَا تُثْبِتُونَ عَنْهُ نَكَفَّرْ عَنْكُمْ سِيقَاتِكُمْ ...	٣١ / سورة النساء / ٤	٧٧٦ ، ٧٦٩
إِنْ تُسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ .	٨١ / سورة النمل / ٢٧	٨١٨
إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ .	١٠٠ / سورة آل عمران / ٣	٨٠١
فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ، وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا إِمْلَاءً .	١٦ / سورة الفتح / ٤٨	٨٥١
وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ...	٣٤ / سورة إبراهيم / ١٤ ،	٧٥٥
إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ .	١٨ / سورة النحل / ١٦	١٨٢
	١٤ / سورة الفجر / ٨٩	

أبو المعين النسفي	رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ...	١٦٦ / سورة النساء / ٤	٢٠١
وَلَقِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ...	٢٥ / سورة لقمان / ٣١ ،	
	٣٨ / سورة الزمر / ٣٩	٢٣٢
ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ...	١٤ / سورة المؤمنون / ٢٣	٣١٢
وإن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ...	٩ / سورة الحجرات / ٤٩	٧٧١ ،
		٨٨٨ ، ٨٩٢
إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ...	١٦٤ / سورة البقرة / ٢ ،	
	١٩٠ / سورة آل عمران / ٣	٣١٢ ، ٣٢٠
إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .	١٦٤ / سورة البقرة / ٢	٥١٨
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ...	٥٦ / سورة القصص / ٢٨	٧٢٠
إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ...	٦٧ / سورة الكهف / ١٨	٥٩٠ ، ٥٤٢
إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ...	١٣٨ / سورة الأعراف / ٧	٣٩٥
إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ .	٣٠ / سورة الزمر / ٣٩	٨٤٩ ، ٩٠١
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ...	٢٧٨ / سورة البقرة / ٢	٨٠٠
فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ...	٢٤ / سورة البقرة / ٢	٣٢٠

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ ...	٩٣ / سورة التوبة ٩ / ٥٤٢
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ...	١٠ / سورة الحجرات ٤٩ / ٧٧١
إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ، وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ، وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ .	٨٢ / سورة يس ٣٦ / ٥٢١
إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ : كُنْ ، فَيَكُونُ ...	١٤٤ / سورة آل عمران ٣ / ٨٥١
إِنَّمَا نَعْلَمُ نَحْنُ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا ...	٤٠ / سورة النحل ١٦ / ٣١٦ ، ٢٦٤
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ...	١٧٨ / سورة آل عمران ٣ / ٧٢٧
إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ...	٥٥ / سورة المائدة ٥ / ٨٥٤
إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ...	٣٣ / سورة الأحزاب ٣٣ / ٧٤٩
وَأِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ...	١٨ / سورة التوبة ٩ / ٨٠٠
وَأِنْ مِنْهَا لَمَنْ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ...	٢٤ / سورة فاطر ٣٥ / ٤٨٢
وَأِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ ...	٧٤ / سورة البقرة ٢ / ٣٩٣
وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ...	٧٨ / سورة آل عمران ٣ / ٦٠٩
أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكُمْ ، إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ ...	١٩ / سورة الجن ٧٢ / ١٨٤
فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَحْجِدُونَ ...	٣٦ / سورة هود ١١ / ٧٠٧
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ...	٣٣ / سورة الأنعام ٦ / ٤٩٣
إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ .	٢٩ / سورة المائدة ٥ / ٧١٢
	٤٦ / سورة هود ١١ / ٣٩٣

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
وَأَنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ...	٥ / سورة مريم ١٩ / ٨٥٥ ، ٨٦٢
إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ...	٩٩ / سورة الصافات ٣٧ / ١٨٦
إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ...	٦ / سورة الصف ٦١ / ٤٩٩
وَأِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ...	٤٤ / سورة الطور ٥٢ / ٧٠١
وَأِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ...	٢٥ / سورة الأنعام ٦ ، ٧٠٠
وَأِنْ يَسْأَلُكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يَسْأَلُكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .	١٧ / سورة الأنعام ٦ / ٨٤
وَأِنْ يَسْأَلُكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ...	١٠٧ / سورة يونس ١٠ / ٩١ ، ٨٤
إِنْ يَنْتَهِوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ...	٣٨ / سورة الأنفال ٨ / ٨٠١
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...	٣٢ / سورة فاطر ٣٥ / ٨٦٢
أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ...	٤١ / سورة المائدة ٥ / ٦٩٨
فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّاهِدِينَ وَالصَّالِحِينَ .	٦٩ / سورة النساء ٤ / ٧٤٩
اِئْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ ...	٢٩ / سورة العنكبوت ٢٩ / ٧٣٤
ب	
بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...	١١٧ / سورة البقرة ٢ / ٤٤٠ ، ٣٨٧
بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ .	٥ / سورة الإسراء ١٧ / ٨٥١
	١٦٨ / سورة الأعراف ٧ / ٧٢٥

ت	رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
فتبارك الله أحسن الخالقين .	١٤ / سورة المؤمنون / ٢٣	٥٩٨
لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين .	٢٧ / سورة الفتح / ٤٨	٢٩٧ ، ١٩٨
ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد ...	١٦ / سورة الفتح / ٤٨	١٩٨
وترى الملائكة حافين من حول العرش ...	٧٥ / سورة الزمر / ٣٩	١٦٦
ولتصنع على عيني ...	٣٩ / سورة طه / ٢٠	١٢١
تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ...	٦٤ / سورة آل عمران / ٣	٥٢٣
تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأ أنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين .	٦١ / سورة آل عمران / ٣	٤٩٣
أتعبدون ما تنحتون ؟ ...	٩٥ / سورة الصافات / ٣٧	٦٠٩ ، ٦١٠
تلقف ما يأفكون ...	١١٧ / سورة الأعراف / ٧	٦٠٩
تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك ...	٤٩ / سورة هود / ١١	٤٩٣
وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون .	٣١ / سورة النور / ٢٤	٧٧٢
توفني مسلماً وألحقني بالصالحين	١٠١ / سورة يوسف / ١٢	٨١٨
ج		
جزاء بما كانوا يعملون* .	١٧ / سورة السجدة / ٣٢ ، ١٤ / سورة الأحقاف / ٤٦ ، ٢٤ / سورة الواقعة / ٥٦	٣٢٠ ، ٥٧٩ ، ٥٩٦ ، ٦١٠
أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجائب .	٥ / سورة ص / ٣٨	٣٧

* ورد خطأ مطبعي في صفحة ٣٢٠ سطر ١٣ حيث وردت كلمة يفعلون في الآية بدلاً من كلمة يعملون . فاقضى التنبيه

رقم الآية والسورة	رقم الصفحة
وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن يفقهوه ...	٢٥ / سورة الأنعام / ٦ ، ٤٦ / سورة الإسراء / ١٧
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ...	١٩ / سورة الزخرف / ٤٣
أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم ، قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار .	١٦ / سورة الرعد / ١٣
ح	
والحافظين فروجهم والحافظات ...	٣٥ / سورة الأحزاب / ٣٣
أم حسيب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياتهم ومماتهم ساء ما يحكمون .	٢١ / سورة الجاثية / ٤٥
الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور	١ / سورة الأنعام / ٦
خ	
وخاب كل جبار عنيد	١٥ / سورة إبراهيم / ١٤
الخالق الباري المصور ...	٢٤ / سورة الحشر / ٥٩
خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل .	٦٢ / سورة الزمر / ٣٩
ختم الله على قلوبهم ...	٢ / سورة البقرة / ٢
خذوا ما آتيناكم بقوة ...	٦٣ و ٩٣ / سورة البقرة / ٢
لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس ...	١٧١ / سورة الأعراف / ٧
	٥٧ / سورة غافر / ٤٠

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

١٢١

٧٥/ سورة ص ٣٨

خلقتُ بيدي ...

أم تخلقوا من غير شيء أم هم الخالقون . أم
خلقوا السماوات والأرض ...

٥١٨

٣٥ - ٣٦/ سورة الطور ٥٢

ذ

٨٠٠

٢٧٨/ سورة البقرة ٢

وذروا ما بقي من الربا ...

٢٩٨

١٠ - ١١/ سورة الطلاق ٦٥

ذكرأ ، رسولاً يتلو ...

٧٧٢

١٧٨/ سورة البقرة ٢

ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ...

٩٦/ سورة الأنعام ٦ ،

ذلك تقدير العزيز العليم ...

٣٨/ سورة يس ٣٦ ،

٥٢٣

١٢/ سورة فصلت ٤١

ر

٣٩٣، ٣٩٢ ،

١٤٣/ سورة الأعراف ٧

رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ...

٣٩٥، ٣٩٤

رب لا تذر على الأرض من الكافرين

٧٠٧

٢٦/ سورة نوح ٧١

دياراً ...

٧٦٤

١١/ سورة غافر ٤٠

ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ...

٨١٦

١٩٣/ سورة آل عمران ٣

ربنا إنما سمعنا منادياً للإيمان أن آمنوا بربكم
فآمننا ...

٤٩٥

١٢٩/ سورة البقرة ٢

ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم ...

١٣٠ ،

٥/ سورة طه ٢٠

الرحمن على العرش استوى ...

١٨٢ ، ١٦٧

٣/ سورة المائدة ٥

ورضيت لكم الإسلام ديناً ...

٨١١

س

١٢١

٦٧/ سورة الزمر ٣٩

والسماوات مطويات بيمينه ...

٦٩٧

٥٩/ سورة مريم ١٩

فسوف يلقون غياً ...

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

ض

ضربت عليهم الذلة والمسكنة أين ما ثقفوا إلا

بجبل من الله ...

وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه ...

٥٠٢

١١٢/ سورة آل عمران ٣

٥١٩ ، ٥٢٠

٧٨/ سورة يس ٣٦

ط

طبع الله على قلوبهم ...

وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ...

٧١٩

١٠٨/ سورة النحل ١٦ ،

١٦/ سورة محمد ٤٧

٧٨٨

٢٢/ سورة الأعراف ٧ ،

١٢١/ سورة طه ٢٠

ع

عباد مكرمون . لا يسبقونه بالقول وهم

بأمره يعملون

بل عجبوا ويسخرون ...

عزيز عليه ما عنتهم ...

وعصى آدم ربه فغوى .

٥٢٤

٢٦ - ٢٧/ سورة الأنبياء ٢١

١٨٥

١٢/ سورة الصافات ٣٧

٤٨٩

١٢٨/ سورة التوبة ٩

٢٩٦ ، ٢٦٣ ،

١٢١/ سورة طه ٢٠

٧٨٣ ، ٧٧٦

٥٣٣

٤٣/ سورة التوبة ٩

٩١ ، ٨٤

٩١/ سورة المؤمنون ٢٣

١٣١

٥٦/ سورة الزمر ٣٩

١٠٩ و ١١٦/ سورة المائدة ٥ ،

٧٨/ سورة التوبة ٩ ،

٣٢٢

٤٨/ سورة سبأ ٣٤

غ

فغفرنا له ذلك ...

٧٧٧

٢٥/ سورة ص ٣٨

تبصرة الأدلة
رقم الآية والسورة رقم الصفحة

ف

١٠٧/ سورة هود / ١١ ،

٣١٣ ،

١٦/ سورة البروج / ٨٥

٦٧٢ ، ٣٢٢

وفي الأرض آيات للموقنين . وفي أنفسكم

أفلا تبصرون ؟

وفي الأرض قطع متجاورات ...

في الدرك الأسفل من النار ...

ق

قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا

أسلمنا ...

قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل

الله ...

وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا

من كل شيء ...

قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم

خاشعون .

قد أوتيت سؤلك يا موسى .

قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من

الرسول ...

ولقد ذرأنا لجنم كثيراً من الجن والإنس ...

لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت

الشجرة ...

وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله .

فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون .

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ...

أبو المعين النسفي
رقم الآية والسورة رقم الصفحة

٧١٥ - ٧١٦

٤/ سورة الإسراء / ١٧

وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب ...

قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السماوات ولا

في الأرض .

قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم

على قلوبكم .

قل أفأرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني

الله بضراً هل هن كاشفات ضرره أو

أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟

قل أي شيء أكبر شهادة قل الله ...

قل فله الحجة البالغة ...

وقل للذين أوتوا الكتاب والأمين أسلمتم

فإن أسلموا فقد اهتدوا ...

قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم

أولي بأس شديد يقاتلونهم أو

يُسلمون ...

قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من

المتكلفين ...

قل ما كنت بدعاً من الرسل ...

قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا

تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب

جميعاً ...

قولوا آمناً بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى

إبراهيم وإسماعيل ... (إلى قوله) ونحن

له مسلمون .

وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به

تُكذبون .

تبصرة الأدلة
رقم الآية والسورة رقم الصفحة

ك	وكان أمرُ الله مفعولاً ...	٤٧ / سورة النساء / ٤ ،	٢٩٨
	وكان عند الله وجيهاً .	٣٧ / سورة الأحزاب / ٣٣ ،	١٨٦
	أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجلٍ منهم أن أنذر الناس ...	٦٩ / سورة الأحزاب / ٣٣ ،	٤٨٢
	فكذَّب وعصى ثم أدبر يسعى . فحشر فنادى فقال : أنا ربُّكم الأعلى ... وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أمَّ القرى ومن حولها ... وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً ... وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدواً من المجرمين . كذلك فعل الذين من قبلهم ... كذلك كذَّب الذين من قبلهم ... كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون . كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم أكفرتم بعد إيمانكم ؟ ...	٢ / سورة يونس / ١٠ ، ٢١ - ٢٤ / سورة النازعات / ٧٩ ، ٧ / سورة الشورى / ٤٢ ، ١٤٣ / سورة البقرة / ٢ ، ٣١ / سورة العرفان / ٢٥ ، ٣٣ / سورة النحل / ١٦ ، ٣٩ / سورة يونس / ١٠ ، ١٢٥ / سورة الأنعام / ٦ ، ١٦٧ / سورة البقرة / ٢ ، ١٠٦ / سورة آل عمران / ٣ ،	٢٩٨ ١٨٦ ٤٨٢ ٢٩٦ ٤٨٢ ٧٤٩ ٧٤٩ ٦٩٢ ٦٩٢ ٧٤٩ ٥٩٦ ٨٩

ل

لا أحبُّ الآفلين ...	٧٦ / سورة الأنفال / ٨ ،	٥١٨
لا إله إلا هو خالق كلِّ شيءٍ	١٠٢ / سورة الأنعام / ٦ ،	٤٤٠
لا تأخذه سنة ولا نوم ...	٢٥٥ / سورة البقرة / ٢ ،	٤٣٦
ولا تبسطُها كلُّ البسط ...	٢٩ / سورة الإسراء / ١٧ ،	٤٨٩
لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى ...	٢٦٤ / سورة البقرة / ٢ ،	٥٢٨
لا تحزن إن الله معنا ...	٤٠ / سورة التوبة / ٩ ،	٩٠٧

أبو المعين النسفي
رقم الآية والسورة رقم الصفحة

ولا تحزن عليهم ...	٨٨ / سورة الحجر / ١٥ ، ١٢٧ / سورة النحل / ١٦ ، ٧٠ / سورة التمل / ٢٧ ،	٤٨٩
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء عند ربهم يرزقون .	١٦٩ / سورة آل عمران / ٣ ،	٧٦٥
فرحين ... لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظلامٍ للعبيد . لا تدركه الأبصار ...	٢٨ و ٢٩ / سورة ق / ٥٠ ، ١٠٣ / سورة الأنعام / ٦ ،	٧٨٣ ٣٨٧ ٤٤١ ، ٤٣٥
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات . ولا تقولن لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ...	٨ / سورة فاطر / ٣٥ ، ٢٣ / سورة الكهف / ١٨ ،	٤٨٩ ٧٠٥
ولا تقولوا لمن يُقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين . ولا تياسوا من روح الله إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون .	١٥٤ / سورة البقرة / ٢ ، ١٣٩ / سورة آل عمران / ٣ ،	٧٦٥ ٨٠٠
ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون . ولا يتمنونه أبداً ... ولا يجرمكم شأن قومٍ على ألا تعدلوا اعدلوا ...	٨٧ / سورة يوسف / ١٢ ، ٥٤ / سورة التوبة / ٩ ، ٧ / سورة الجمعة / ٦٢ ، ٨ / سورة المائدة / ٥ ،	٧٩١ ٥٢٨ ٥٠١ ٨٣١
ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ		

تبصرة الأدلة

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

لأنفسهم إنما نُملِي لهم ليزدادوا إثماً .
ولا يحيطون بشيء من علمه ...
ولا يرضى لعباده الكفر ...
لا يستكبرون عن عبادتي ولا يستحسرون .
ولا يشفعون إلا لمن ارتضى .
لا يصلها إلا الأشقي . الذي كَذَبَ
وتولَّى ...
ألا يعلم من خلق الخلق ...
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ...
ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم
إن كان الله يريد أن يُغويكم ...
للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ...
لعلك باخع نفسك ...
لعله يتذكر أو يخشى ...
لعله يزكي ...
ولكل قوم هادٍ
ولكن الله يهدي من يشاء ...
ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه
فسوف تراني ...
ولما بلغ أشده واستوى ...
فلما تجلَّى ربُّه للجبل جعله دكاً ...
أو لم يؤمن قال : بلى ...
أم لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون ...
والله على الناس حج البيت من استطاع إليه
سبيلاً
لو استطعنا لخرجنا معكم ...

أبو المعين النسفي

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين
قلوبهم ولكن الله ألفت بينهم ...
ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى
وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا
ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ...
ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في
الأرض ...
ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهوا عنه ...
ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ...
ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم
جميعاً ...
فلو شاء لهداكم أجمعين ...
ولو شاء ما أشركوا ...
ولو شئنا لآتينا كل نفس هُداها ولكن حقَّ
القول مني لأملأن جهنم من الجنة
والناس أجمعين .
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
لو كان لنا من الأمر شيء ما قُتلنا ههنا .
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً
كثيراً ...
ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن

يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقفاً من فضةٍ
ومعارج عليها يظهرون .
ولولا فضل الله عليكم ورحمته ...

٣٣/ سورة الزخرف / ٤٣
٨٣/ سورة النساء / ٤ ،
١٠ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ / سورة
النور / ٢٤

٧٤٣

٥٩٦

أو ليس الذي خلق السماوات والأرض بقادرٍ
على أن يخلق مثلهم بلى ...
ليس على الضعفاء ولا على المرضى ...
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

٨١/ سورة يس / ٣٦

٥٢٠

٩٩/ سورة التوبة / ٩

٥٤٢

١١/ سورة الشورى / ٤٢

١٢٩ ، ٤٤

٥٢٣ ، ١٦٨

م

وما آتاكم الرسول فخذوه ...
وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا أهلها
بالأساء والضراء ...
وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن
الله ...
وما الله يريد ظلماً للعباد ...
وما تلك بيمينك يا موسى ؟ قال هي

٧/ سورة الحشر / ٥٩

٢٨٠

٩٤/ سورة الأعراف / ٧

٧٢٥

٦٤/ سورة النساء / ٤

٧١٠

٣١/ سورة غافر / ٤٠

٧١١ ، ٦٩٢

١٧/ سورة طه / ٢٠

١٦٣

٤٨/ سورة المائدة / ٧٤

٧٩٣

١٠٣/ سورة المائدة / ٥

٦١٠ ، ٦٠٩

١٤٣/ سورة البقرة / ٢

١٩٦

٥٦/ سورة الذاريات / ٥١

٦٩٢ ،

٧١٠ ، ٧٠٩

٢٣/ سورة الشعراء / ٢٦

١٦٣

وما رب العالمين ؟ ...

وما ربك بظلام للعبيد .

٤٦/ سورة فصلت / ٤١

٥٩٦

وما كان الله ليضيع إيمانكم ...

١٤٣/ سورة البقرة / ٢

٨٢٢ ، ٨٠٢

ما كان لني أن يكون له أسرى ...

٦٧/ سورة الأنفال / ٨

٥٣٣

وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما

٩١/ سورة المؤمنون / ٢٣

٨٧

خلق ...

ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا

٢٠/ سورة هود / ١١

٥٤٢

يصبرون .

وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه

٤٨/ سورة العنكبوت / ٢٩

٣٩٤ - ٣٩٣

بيمينك إذا لارتاب المبتلون .

٧٢/ سورة الأنفال / ٨

٧٧٢

ما لكم من ولایتهم من شيء ...

١٨/ سورة غافر / ٤٠

٧٩٤ ، ٧٩٢

ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ...

٦/ سورة هود / ١١

٦٨٨

وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ...

٩٤/ سورة الإسراء / ١٧

٣٤

وما منع الناس أن يؤمنوا إذا جاءهم الهدى

إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا ؟ ...

٥٤/ سورة التوبة / ٩

٨٠٦

وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم

٧٨/ سورة آل عمران / ٣

٦٠٩

كفروا بالله وبرسوله ...

٣/ سورة الضحى / ٩٣

٥٣٣

وما ودعك ربك وما قلى .

٥/ سورة الشعراء / ٢٦

٢٦٢

وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ...

٢/ سورة الأنبياء / ٢١

٢٩٨ ، ٢٦٢

وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا

١١/ سورة فاطر / ٣٥

٦٨٧

في كتاب ...

٧/ سورة المجادلة / ٥٨

١٨٦ ، ١٨٢

وما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ...

٣/ سورة النجم / ٥٣

٢٨٠

وما ينطق عن الهوى ...

٢٤/ سورة الجاثية / ٤٥

٥٠٥

وما يهلكنا إلا الدهر ...

٦/ سورة الصف / ٦١

١٩٨

ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه

أحمد ...

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل
حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة
حبة ...

٢٦١/ سورة البقرة / ٢

٢٦٢/ سورة إبراهيم / ١٤

٢٩/ سورة الفتح / ٤٨

٢٣/ سورة الحشر / ٥٩

٢٥/ سورة نوح / ٧١

٢٠/ سورة الروم / ٣٠

٤٦/ سورة الروم / ٣٠

١٦٠/ سورة الأنعام / ٦

٢٥٥/ سورة البقرة / ٢

٢٤٥/ سورة البقرة / ٢

٢٢/ سورة الزمر / ٣٩

٨/ سورة غافر / ٤٠

١٧٨/ سورة البقرة / ٢

٤٠/ سورة غافر / ٤٠

٢٥/ سورة النساء / ٤

ومثل كلمة خبيثة ...

محمد رسول الله ...

الملك القدوس ...

مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً ...

ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر

تنتشرون .

ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات ...

من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء

بالسيئة فلا يُجزي إلا مثلها ...

من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ...

من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه

له أضعافاً كثيرة .

أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور

من ربه ...

ومن صلح من آبائهم ...

فمن عوفي له من أخيه شيء فاتباع

بالمعروف ...

من عمل سيئة فلا يُجزي إلا مثلها ومن عمل

صالحاً من ذكروا أنثى وهو مؤمن

فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير

حساب ...

من فتياكم المؤمنين والله أعلم بإيمانكم ...

أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا

رقم الآية والسورة

رقم الصفحة

١٨/ سورة السجدة / ٣٢

١١٠/ سورة الكهف / ١٨

٢/ سورة التغابن / ٦٤

٤٤/ سورة المائدة / ٥

٤/ سورة المجادلة / ٥٨

٢٥/ سورة النساء / ٤

٨٥/ سورة آل عمران / ٣

٧٨/ سورة يس / ٣٦

١٠٠/ سورة النساء / ٤

١٢٥/ سورة الأنعام / ٦

٤١/ سورة المائدة / ٥

١٤/ سورة النساء / ٤

٨ و ٧/ سورة الزلزلة / ٩٩

١٢٤/ سورة النساء / ٤

٩٤/ سورة الأنبياء / ٢١

يستون ...

فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً

ولا يشرك بعبادة ربه أحداً .

فمنكم كافر ومنكم مؤمن ...

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون ...

فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ...

ومن لم يستطع منكم طَوْلاً ...

ومن يتغىر غير الإسلام ديناً فلن يُقبل

منه ...

من يحيي العظام وهي رميم ..؟

ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله

ورسوله ...

فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام

ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً

حرجاً ...

ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله

شيئاً ...

ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله

ناراً يخالد فيها ...

فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل

مثقال ذرة شراً يره ...

ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى

وهو مؤمن ...

ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا

كفران لسعيه ...

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	أبو المعين النسفي
٨٦٢	٥ - ٦ / سورة مريم / ١٩	هـ
٣١١ ، ٣١٧	١١ / سورة لقمان / ٣١	فهْب لي من لدنْكَ ولياً . يرثني ويرث من آل يعقوب ...
٤٩	٢٤ / سورة الأحقاف / ٤٦	هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ...
٢٩٧	٣ / سورة الروم / ٣٠	هذا عارضٌ مُمطرنا ...
٥٠١	٣٣ / سورة التوبة / ٩	وهم من بعدِ غَلِبهم سيغلبون .
٤٨٢	٢ / سورة الجمعة / ٦٢	هو الذي أرسلَ رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ...
١٨٥ ، ١٦٧	٨٤ / سورة الزخرف / ٤٣	هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ...
١٨٦ ، ١٦٧	١٨ و ٦١ / سورة الأنعام / ٦	وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ...
٣٨٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١	١٠٣ / سورة الأنعام / ٦	وهو القاهر فوق عباده ...
٣٧٠ ، ٣٥٣	١٤ / سورة الملك / ٦٧	وهو اللطيف الخبير ...
٣٥٣	٢٤ / سورة الحشر / ٥٩	هو الخالق البارئ المصور ...
١٨٥	٣ / سورة الأنعام / ٦	هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار ...
٥٢٠	٧٩ / سورة يس / ٣٦	وهو الله في السماوات وفي الأرض ...
٤٤١ ، ٤٤٠	١٠١ / سورة الأنعام / ٦	وهو بكل شيء عليم ...
١٨٤	٢٦ / سورة النمل / ٢٧	وهو ربُّ العرش العظيم ...
٨٤	١٧ / سورة الأنعام / ٦	فهو على كل شيء قدير ...
٥٩٦	١٢٠ / سورة المائدة / ٥	وهو على كل شيء قدير ...
	٤ / سورة هود / ١١ ، ٥٠ / سورة الروم / ٣٠	

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	تبصرة الأدلة
٧٧٤ ، ٧٦٨	٩٣ / سورة النساء / ٤	ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ...
٧٩١	٥٦ / سورة الحجر / ١٥	ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ...
٨٠٠	٢٥٦ / سورة البقرة / ٢	فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله ...
		ن
		النار يُعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ...
٧٦٣	٤٦ / سورة غافر / ٤٠	فناظرةً بما يرجع المرسلون ...
٣٩٧	٣٥ / سورة النمل / ٢٧	ناقة الله ...
	٧٣ / سورة الأعراف / ٧ ، ٦٤ / سورة هود / ١١	أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ...
٧٨٩	٢٨ / سورة ص / ٣٨	أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون ؟ ...
٧٨٩	٣٥ / سورة القلم / ٦٨	ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ...
١٨٦	١٦ / سورة ق / ٥٠	سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ...
٥٠١	٥٣ / سورة فصلت / ٤١	ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً ، على سُرٍ متقابلين ...
٨٩٠ ، ٨٨٨	٤٧ / سورة الحجر / ١٥	لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً .
١٩٩ ، ١٩٧	١٢ / سورة الكهف / ١٨	لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ...
١٩٩	١٤٣ / سورة البقرة / ٢	لننظر كيف تعملون ...
١٩٩ ، ١٩٧	١٤ / سورة يونس / ١٠	

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	أبو المعين النسفي
٨٠٠ ، ٧٧١	١٧٨ / سورة البقرة ٢/	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ...
٧٧٢	١ / سورة الممتحنة ٦٠/	يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ...
٧٧٢	٢٧ / سورة الأنفال ٨/	يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم ...
٧٧١	٤٣ / سورة النساء ٤/	يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ...
٥٠١	٦ / سورة الجمعة ٦٢/	يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء الله من دون الناس ...
٨١٢	٣٢ / سورة التوبة ٩/	ويا أي الله إلا أن يتم نوره ...
١٣١ ، ١٢١	٥٦ / سورة الزمر ٣٩/	يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله ...
٨١٨	٨٤ / سورة يونس ١٠/	يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ...
٥٠١	٥٥ / سورة النور ٢٤/	وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً ...
١٩٦	٧ / سورة هود ١١ ، ٢ / سورة الملك ٦٧/	ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ...
٧٧٧	١٤ / سورة النساء ٤/	ويتعد حدوده ...
٣١٢	١٩١ / سورة آل عمران ٣/	ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ، ربنا ما خلقت هذا باطلاً
٧٢٠	١٢٥ / سورة الأنعام ٦/	يجعل صدره ضيقاً حرجاً ...
١٦٦	١٧ / سورة الحاقة ٦٩/	ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ...
٧٤٩	١٠٥ / سورة البقرة ٢/	يختص برحمته من يشاء ...
٢٨٢	٧٤ / سورة آل عمران ٣/	يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك ...
٣١٢	١٥٤ / سورة آل عمران ٣/	يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقاً من بعد خلق ...
	٦ / سورة الزمر ٣٩/	خلق

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	تبصرة الأدلة
٤٤٠	١٠٢ / سورة الأنعام ٦/	وهو على كل شيء وكيل ...
٤٣٦	٦٢ / سورة الزمر ٣٩/	وهو يجير ولا يجار عليه ...
٤٣٦	٨٨ / سورة المؤمنون ٢٣/	وهو يطعم ولا يطعم ...
	١٤ / سورة الأنعام ٦/	و
٣٠٤	٦٤ / سورة النساء ٤/	لوجدوا الله تواباً رحيماً .
٣٩٩ ، ٣٩٦	٢٢ و ٢٣ / سورة القيامة ٧٥/	وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة .
٨٦٢	١٦ / سورة النمل ٢٧/	وورث سليمان داود ...
٥٠١	٥٥ / سورة النور ٢٤/	وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ...
٨٦٩ - ٨٧٠		ي
٤٩٩	٧٠ / سورة آل عمران ٣/	يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون ؟ ...
٤٩٩	٧١ / سورة آل عمران ٣/	يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون ؟
٨١٨	١٠٢ / سورة آل عمران ٣/	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون .
٥٢٨	٢٦٧ / سورة البقرة ٢/	يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ...
٥٢٣	١٣٦ / سورة النساء ٤/	يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ...
٧٧٢	٨ / سورة التحريم ٦٦/	يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ...
٨٠١ ، ٧١٠	١٨٣ / سورة البقرة ٢/	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ...

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	أبو المعين النسفي
٥٢٨	١٨ / سورة الليل / ٩٢	يؤتي ماله يتزكى ...
٧٩٥	١٧٣ / سورة النساء / ٤	فيوقهم أجورهم ويزيدهم من فضله ...
٨١٠	٣ / سورة المائدة / ٥	اليوم أكملت لكم دينكم ...
٨١٩	١٠٦ / سورة آل عمران / ٣	يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ...
٢٦ - ٢٧ ،	١٥٨ / سورة الأنعام / ٦	يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ...
٨٠١		
٨١٢	٣ / سورة المائدة / ٥	اليوم يئس الذين كفروا من دينكم ...

رقم الصفحة	رقم الآية والسورة	تبصرة الأدلة
٨٦٣	٦ / سورة مريم / ١٩	يرثني ويرث من آل يعقوب ...
٣٢٣	١٧٦ / سورة آل عمران / ٣	يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة ...
٧١٠ ، ٦٩٢	١٨٥ / سورة البقرة / ٢	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ...
٨٠٩	٨ / سورة الصف / ٦١	يريدون ليطفقوا نور الله بأفواههم ... ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده ...
٧٨٣	٤٧ / سورة الحج / ٢٢	ثم يستغفر الله يجيد الله غفوراً رحيماً .
٣٠٤	١١٠ / سورة النساء / ٤	يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء ...
٧٢١	٨ / سورة فاطر / ٣٥	يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون .
٧٠١	١٤٦ / سورة البقرة / ٢	سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ...
٧١٠ ، ٦٩٢	١٤٨ / سورة الأنعام / ٦	سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل ...
٧٨٣	١٥ / سورة الفتح / ٤٨	ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول ...
٢٨٢	٨ / سورة المجادلة / ٥٨	فسيكفيكم الله وهو السميع العليم .
٨٧٧	١٣٧ / سورة البقرة / ٢	ويعذبهم في طغيانهم يعمهون .
٧١٩	١٥ / سورة البقرة / ٢	يؤمنون عليك أن أسلموا قل لا تمتنوا عليّ إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين .
٨١٨	١٧ / سورة الحجرات / ٤٩	سيهزم الجمع ويولون الدبر .
٥٠٠	٤٥ / سورة القمر / ٥٤	يؤتي الحكمة من يشاء ...
٧٤٩	٢٦٩ / سورة البقرة / ٢	

٢ فهرس الأحاديث

رقم الصفحة

أ

- الأئمة في قريش . ٨٢٨ ، ٨٤٦
- أبشُرَ أبا بكر فإنَّ الله يتجلَّى للخلق عامةً ويتجلَّى لك خاصةً . ٩٠٤
- أبو بكر أبو بكر ، أما إنَّ روحَ القدس جبريل « عليه السلام » أخبرني
آنفاً أن خير أمتك بعدك أبو بكر . ٩٠٣
- أبو بكر وعمرُ سيِّدا كهول أهل الجنَّة . ٩٠٣ ، ٩٠٩
- أبو بكر وعمرُ مني بمنزلة هارونَ من موسى . ٨٥٩
- أدخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي . ١٩٥
- أربعٌ من كنَّ فيه فهو مؤمنٌ ، ومن جاء بثلاثٍ وكنتم واحدةً فقد
كفر : شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله ، وأَنَّهُ مبعوثٌ
من بعد الموت ، وإيمانٌ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ ، فمن جاء بثلاث
وكنتم واحدةً فقد كفر . ٧١٧
- استترهوا من البول فإنَّ عامةَ عذابِ القبرِ منه . ٧٦٣
- اسكنْ جِراءَ فما عليك إلا نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيد . ٨٨٢
- أشقى الناسَ عاقرُ الناقةِ ، والذي يخضب هذه من هذه . (قاله لعل
ابن أبي طالب) . ٥٠٢
- أفدِ نفسَكَ وابني أخيك ، يعني عقيل بن أبي طالب ونوفل بن
الحارث ، فإنَّك ذو مالٍ . فقال : لا مال عندي . قال : فأين
المال الذي وضعتَه بمكة عند أم الفضل ، وليس معكما أحدٌ
فقلت : إن أُصبتُ في سفري فللفضل كذا ولعبدِ الله كذا ولفلانٍ
كذا ؟ (قاله للعباس حين أسره) . ٥٠٣
- إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت ... (قاله
لما سئل عن شرائع الإسلام) . ٨٢٠
- اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر . ٩٠٩ ، ٨٦٨ ، ٨٦٠ ، ٥٠٢

٩٠٢، ٩٠٦

٩٠٢

٤٩٦

١٦٣

٤٩٦

٤٩٧

٤٩٦

٨٥٤

٥٠٣

٨٥٧، ٨٥٨

٨٣٣

٥١٧

١٣٢

١٣٢

٩٠٠

٨٦٨

٢٧٤

٩٠٢، ٩٠٥

٨٦٢

٨٩٠

٨٥٠

أقضاكم عليّ .

اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك ، يأكل معي من هذا الطير .

اللهم اشدّد وطأتك على مُضَرّ ، واجعل عليهم سنين كسني يوسف .

اللهم أنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماضٍ فيّ

حُكْمُكَ ، عدلٌ فيّ قضاؤك ، أسألك بكلّ اسمٍ هو لك سُمّيَتْ

به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علّمته أحداً من خلقك ،

أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيعَ

قلبي ونورَ صدري وجلاءَ حزني وذهابَ همّي .

اللهم حولينا ولا علينا ، اللهم على الظراب والجبال وبطون الأودية .

اللهم سلّطْ عليه كلباً من كلابك . (دعاه على عتبة بن أبي لهب) .

اللهم مَرِّقْ ملكه كُلَّ مَرِّقٍ . (دعاه على كسرى) .

اللهم وال من والآه ، وعادِ مَنْ عاداه .

أما إنكم ستأتونه فتجدونه يصيد البقر . (قاله لخالد بن الوليد حين

بعثه إلى أكيدر بدومة الجندل) .

أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارونَ من موسى ، إلا أنّه لا نبيَّ

بعدي . (قاله لعلي) .

أنا أعلم بأمور دينكم وأنتم أعلم بأمور دنياكم .

أنا أفصح العرب .

إن الجبار يضع قدمه في النار .

إن الله تعالى خلق آدم على صورته .

إن الله جعل أبا بكر لنبّيه أنيساً وجليساً ووزيراً .

إن الله ضربَ الحقَّ على لسانِ عُمرَ وقلبه ، يقول الحقَّ وإن كانَ مُراً .

إنَّ الملكَ لينطق على لسانِ عُمر .

أنا مدينةُ العلمِ وعليّ بابها .

إنّا — معشر الأنبياء — لا نورث ، ما تركنا صدقة .

إنّا نقاتلُ على التنزيلِ وإنّا نقاتلُ على التأويلِ .

الأنبياء يُدْفَنون حيثُ يقبضون .

٨٠٣

إنَّ بينَ العبد وبين الكفر ترك الصلاة .

أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان

٨١٧

وتحج البيت .

إن تولّوها أبا بكر تجدوه ضعيفاً في بدنه قوياً في أمر الله تعالى ، وإن

تولّوها عمر تجدوه قوياً في بدنه قوياً في أمر الله ، وإن تولّوها

٨٦٠

علياً تجدوه هادياً مهدياً .

أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ... (قاله حين سأله جبريل عن

٨٠٢

الإيمان) .

أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره

وشره من الله . (قاله حين سأله جبريل عن الإيمان) ، أن تشهد

أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج

البيت . (قاله حين سأله عن الإسلام) ، فقال في الأول : إن

فعلتُ كذا فأنا مؤمن ، وفي الثاني فأنا مسلم ؟ قال : نعم .

٨١٧

قال : صدقت .

٨٦١

إن عدتَ فلم تجدني فارجعي إلى أبي بكر الصديق .

٨٦٨

وإنَّ فيكم لمحدثين وإنَّ عمرَ لهم .

٨٨٣

إنَّك تقاتل على التأويل كما نقاتل على التنزيل .

٨٨١

إنَّك تقتل الناكثين والمارقين والقاسطين .

٨٦١

إنَّك صواحيبات يوسف ، مُروا أبا بكر يُصلِّ بالناس .

إنهما ليعذبان ، وما يُعذبانُ بكبيرة ، أما أحدهما فأيه كان لا يستنزّه

٧٦٣

من البول ، والآخر كان يمشي بالجميمة .

٨٧٥

إنه يدخل الجنةَ بغير حساب . (قاله في عثمان) .

٨٨٢

وإن وليتم علياً تجدوه هادياً مهدياً .

٩٠٨

فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة .

إن يطع الناسُ أبا بكرٍ وعمرُ رشدوا ورشدتْ أمتهم ، وإن يعصوهما

٨٦٠

غَوَوْا وغَوَتْ أمتهم .

إني لا أعلم إلا ما علمني ربي ، وقد أخبرني أنها (ناقضة) في وادي
كذا متعلق زمامها بشجرة .
الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة .
إيمان لا شلْك فيه وجهاد لا غلول فيه وحجٌّ مبرور . (قاله حين سئل
عن أفضل الأعمال) .

ت

تقتلك الفئة الباغية . (قاله لعمار بن ياسر) .
ستكون بعدي فتنة ، القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير
من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي . (وأراه قال)
والمضطجع فيها خير من القاعد .
أتمشي أمام من هو خير منك ؟ ما طلعت شمس ولا غربت على أحد
أفضل من أبي بكر من الأولين والآخرين ، إلا النبيين
 والمرسلين .

ح

الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل .

خ

الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يؤتي الله الملك من يشاء .

ز

زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها وسيلغ ملك أمتي ما
زوي لي منها .

ش

شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي .

ع

عثمان أخي ورفيقي في الجنة .

علامة المنافق ثلاث : إذا أوْثمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا وعد
أخلف .

٧٦٨

عند تصوير العبد في بطن أمه يأمر الله ملكاً فيكتب على جبهته رزقه
وأجله وسعادته وشقاوته .

٦٨٧

ق

قتال المسلم كفر وسبأه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق
ثلاثة أيام .

٨٨١

القدر خيره وشره من الله .

٧٦١ ، ٧١٧

القدرة خصماء الله .

٧٥٩

القدرة مجوس هذه الأمة .

٧٦٠ ، ٧٥٩ ، ٦٣٠ ، ٤٨٦

ك

كيف بك إذا خرجت الظعينة من أقصى قصور اليمن إلى قصور الحيرة
لا تخاف إلا الله ؟ قال عدِّي : قلت يا رسول الله ، كيف بطي
ومقامها ؟ قال : يكفيها الله طياً وما سواها .

٥٠٢

ل

ألا أستحيي ممن تستحيي منه ملائكة السماء ؟

٨٧٥

لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ... وروي : إلا نفس مسلمة .

٨١٨

لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره .

٨٦١

لعل الله اطلع عليهم فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

٨٨٧

لو كان بعدي نبي لكان عمر .

٨٦٨

لو كان بعدي نبي لما كان إلا عمر .

٩٠٩

لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن صاحبكم خليل
الرحمان .

٨٦٠

لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكنه أخي وصاحبي

٩٠٤

ووزيري .

ولو لم أبعث فيكم لبعث عمر .
لو هدي علي يدك أحد لكان خيراً لك من أن تقتل ما بين المشرق
والمغرب .

م

ما سكت عنه القرآن فهو عفو .
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .
ما فضلكم أبو بكر بصوم ولا صلاة ولكن فضلكم بشيء وقر في
قلبي .

ما نفعتي مال ما نفعتي مال أبي بكر .
مروا أبا بكر يصل بالناس .
مؤق كتابي أما إني ستمؤق أمته ؛ وبعث إلي بالتراب أما إنكم
ستملكون أرضه .

مزية وجهينة وأسلم وغفار موالي الله ورسوله .
من أفضل من أبي بكر ، زوجني ابنته وجهزني ماله وجاهد معي ساعة
الخوف .

من تحسني سمّاً فقتل نفسه فهو يتحسّاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها
أبداً .

من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة .
منعت العراق قفيزها ودرهمها ، ومنعت الشام إردبها .

من قال لا إله إلا الله دخل الجنة . قال : فقلت : يا رسول الله ،
وإن زني وإن سرق ، وإنه ردّد ذلك حتى قال في الثانية

أو الثالثة : نعم وإن رغم أنف أبي الدرداء .

من كنت مولاه فعلي مولاه .

من لم يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي فليطلب ربّاً سواي .

من مات وليس له إمام عامه فقد مات ميتة جاهلية .

هـ

هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم . (قاله حين سأله جبريل عن
الإيمان) .

٨٠٢

٩٠٤

هذان السمع والبصر . (قاله عن أبي بكر وعمر) .
هذان سيّداه كحول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين
 والمرسلين .

٨٥٩ - ٨٦٠

هكذا تدخلان الجنة ، ولا يحبكما إلا مؤمن ولا يبغضكما إلا منافق .
(قاله في عثمان وعلي) .

٨٧٥

٨٦٠

هما من الدين بمنزلة السمع والبصر . (قاله عن أبي بكر وعمر) .

ي

يا صديق ، الشرك أخفى في أمتي من ديب الخيل على الصفاء في ليلة
ظلماء .

٨٥٥

٩٠١

يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله .

٣ فهرس الأعلام

أ

- الآب (أحد الأفانيم عند النصارى) : ١٧ ، ١٤ ، ١٣ / ١١٧ .
 آدم (أبو البشر) : ٦ / ١٢١ . ٦ / ١٣١ . ٧ ، ٦ / ١٣٢ . ٥ ، ٤ ، ٣ ، ١ / ١٣٢ . ٥ ، ٤ ، ٣ ، ١ / ٢٦٣ . ١٣ ، ١١ ، ١٠ / ٢٦٣ .
 ٣ / ٢٩٦ . ٣ ، ٢ / ٢٩٧ . ١٥ / ٢٩٣ . ٢ / ٢٩٣ . ٩ / ٥١٠ . ٨ / ٧٤٩ . ٢٠ / ٧٧٦ . ١٧ / ٧٨٣ . ٣ / ٧٨٨ .
 ٢ / ٩٠٣ .
 آمنة : ٢ / ٤٩٦ .
 إبراهيم (النبي) : ٩ / ١٨٦ . ٤ ، ٣ / ٢٩٦ . ١٩ / ٣٧٠ . ٣ ، ١ / ٣٧١ . ١٢ / ٣٩٥ . ٥ / ٤٧٥ .
 ١٩ / ٤٨٥ . ١٢ / ٤٩٥ ، ١٣ ، ١٤ . ١١ / ٤٩٧ . ١٥ / ٥٠٤ . ٣ / ٥٠٥ . ١٨ / ٥١٩ .
 ١١ / ٥٢٤ . ١٢ / ٥٣٤ . ٤ / ٧٠٧ . ٢ / ٨٠١ . ٨ / ٨١٧ . ١١ / ٨١٨ . ٢ / ٩٠٣ .
 أبرقلس : ١٩ ، ١٧ / ٣١٥ . ٦ / ٣٤٥ . ١٦ / ٣٦١ . ٨ / ٣٦٣ .
 أبرويز : ٢٠ / ٥٠٨ . ٥ / ٥٠٩ .
 إبليس : ١٦ / ٩٣ . ٦ / ١٣٢ . ٢ / ٣١٣ . ٥ / ٣٣٠ . ١٤ / ٦٦٢ . ٩ / ٦٧٣ . ١٨ / ٦٩٨ . ٨ / ٧٠١ .
 ١٠ / ٧٠٢ . ١ / ٧٤٥ . ٥ / ٧٥٨ . ٩ ، ٧ / ٧٦٠ .
 الابن (أحد الأفانيم عند النصارى) : ١٧ ، ١٤ ، ١٣ / ١١٧ .
 أحمد بن خالد الزاهد : ٤ / ٨٢١ .
 أحمد بن علي الشطوي : ١٨ / ٥٤٦ .
 أحمد بن الليث بن الخليل الوراق : ٩ / ٩٠٣ .
 أبو أحمد العياضي : ٩ / ٣٥٧ ، ١٢ ، ١٤ . ١٢ / ٣٥٨ . ١ / ٣٥٩ .
 الأخطل (غياث بن غوث التغلبي) : ٢ / ٢٨٣ . ٩ / ٨٥٥ .
 الأخفش : ١٧ / ٦٠٩ ، ١٩ .
 إدريس (النبي) : ١١ / ٣٩٥ . ٥ ، ٤ / ٤٧٤ .
 الأرقم بن أبي الأرقم : ٣ / ٨٩٩ .
 أسامة بن زيد بن حارثة : ١٧ / ٨٥٠ . ١٨ / ٨٥٨ . ١٩ / ٨٨٠ . ١٠ / ٩٠١ . ١ / ٩٠٧ .
 إسحاق (النبي) : ١٢ / ٣٩٥ .

- إسحاق بن راهويه : ١٠/١٣٠ . ٦/٧٩٨ .
 الإسفزازي : ١٥/٥١٦ .
 الاسفراييني (أبو إسحاق) : ١٠/٨ . ٤/٩١ . ٣/٩٢ . ١١/١١٢ . ٩/١٥١ . ٣/١٧٨ .
 ٦/٥٠٠ . ٢/٢٣٨ . ٩/٢٤٠ . ٨/٣٠٥ . ١٠/٩٠٨ . ١٦/٥٨٦ . ١/٦٦٤ . ٢/٦٨٨ .
 أسقلينوس : ١٦/٤٧٣ .
 الإسكافي (محمد بن عبد الله أبو جعفر) : ١٢/٢٣١ . ١٣/٢٦٠ . ٩/٢٨٦ . ٥/٢٨٨ .
 ٢١/٥٤٧ . ٩/٦٧٠ .
 إسماعيل (النبي) : ٦/١٠٨ . ١٣/٣٩٥ . ١٤/٤٩٥ . ١٦/١٧٠ . ١/٤٩٦ . ١١/٤٩٧ .
 ١٥/٥٠٤ . ١١/٨١٨ .
 إسماعيل بن نصر بن أحمد : ٥/٣٥٨ .
 أشجع السلمي : ٢٠/٥١٣ .
 أشعث بن قيس : ١٤/٨٧٣ .
 الأشعري (أبو الحسن) : ١٥/٨ . ٤/٢٥ . ٢٠/٢٨ . ٣/٢٩ . ٥/٣١ . ١٩/٣٧ .
 ٢١/٣٩ . ١٠/٢٤٠ . ٦/٤١ . ١٥/٤٣ . ١٧/٤٤ . ٧/٤٦ . ٥/٤٨ . ١٩/٥٠ .
 ٦/٥٦ . ٧/٨٩ . ١٦/١٤٢ . ١٣/١٥١ . ٤/٢٣٥ . ٦/٢٣٦ . ١٣/٢٤٠ . ١٠/٢٤٠ .
 ٢٠/٢٥٧ . ٤/٢٦٤ . ٥/٢٨٢ . ٦/٣٠١ . ١٠/٣٠٣ . ١٨/٣٠٩ . ١٢/٣١٦ .
 ١٠/٣١٧ . ٥/٣١٧ . ١٠/٣١٨ . ٤/٣٢٤ . ١١/٣٣٣ . ١١/٣٣٤ . ٥/٣٤٤ .
 ١٠/٣٦٠ . ١١/٣٦٠ . ١٢/٣٦٠ . ١٤/٣٨٥ . ١٩/٣٨٦ . ٢/٣٨٦ . ١١/٣٩٣ . ١١/٤١٣ . ١٣/٤٣٥ .
 ١١/٤٣٨ . ١٧/٤٣٨ . ١٠/٥٣٩ . ١٥/٥٥٣ . ٢/٥٥٨ . ١/٥٦٠ . ٩/٥٦٧ . ٣/٥٨٦ .
 ١٢/٥٩٦ . ١٤/٥٩٦ . ١٧/٦٥٢ . ١٨/٦٧١ . ٧/٦٧٢ . ٣/٦٩٠ . ١١/٦٩١ . ٦/٧٠٩ .
 ٧/٧١٢ . ١١/٧٣٩ . ١٤/٧٨١ . ١٦/٧٩٩ . ٧/٨٣٤ . ١/٨٤٨ .
 أشعري ما : ١٥/٣١٥ . ١٦/٣١٥ . ٢٠/٣٣٣ .
 الأشعري (أبو موسى) : ٨/٤٠٠ . ٤/٨٥٩ . ١٣/٨٨٠ . ١٤/٨٨٠ .
 ابن الأعرابي : ٥/٣٨٤ .
 الأعشى (الشاعر) : ١٦/٥١٣ .
 الأعرور الشني : ٢٠/٢٨٢ .
 أكرم بن صيفي : ٣/٤٩٢ .
 أكيدر : ٨/٥٠٣ .

- أبو أمامة (الصحابي) : ١٠/٤٠٠ .
 امرؤ القيس : ١٣/٥١٣ .
 أم كلثوم (بنت علي بن أبي طالب) : ٤/٨٤٥ . ٥/٨٤٥ .
 أمية بن أبي الصلت : ٤/٥٠٦ .
 أنس بن مالك : ٨/٤٠٠ .
 أهرمن (إله الشر عند الجوس) : ٥/٩٣ . ٦/٨٠٠ . ١٠/٨٠٠ . ١٢/٨٠٠ . ١٥/٨٠٠ . ١٧/٨٠٠ . ١١/٨٠٠ .
 ١٧/٨٠٠ .
 الأوزاعي : ٦/٢٨ . ٦/٧٩٨ .
 أم أيمن (مولاة النبي) : ٧/٨٦٣ .
 أبو أيوب الأنصاري : ١١/٥٠٤ .

ب

- بابك : ٩/٧٣٠ .
 باذان (عامل كسرى على اليمن) : ١/٨٥٩ .
 الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) : ٢١/٦ . ١٨/٣٠٤ . ٢٠/٥٥٣ . ٧/٨٨٦ . ١٤/٨٨٦ .
 الباهلي (أبو الحسن) : ٩/٢٤٠ . ١٠/٢٤٠ .
 الباهلي (أبو عمر) : ٥/٣٥٩ .
 بختنصر (ملك الفرس) : ١١/٨٥١ .
 البردعي (أبو سعيد) : ١٢/٧٨٠ . ١١/٧٨٠ .
 أبو برزة (الصحابي) : ١٠/٤٠٠ . ١١/٤٠٠ .
 بريرة الأسلمي (الصحابي) : ١٠/٤٠٠ .
 بسطام بن قيس : ٢/٤٩٢ .
 بشر بن غياث المريسي : ٩/١٦٤ . ٩/٧٩٨ . ١٣/٧٩٨ .
 بشر بن مروان : ٦/١٨٤ . ٧/١٨٤ .
 بشر بن المعتمر : ٦/٨٠ . ١٤/٣٠٦ . ٤/٣٠٧ . ٤/٣٥٠ . ٤/٣٦٢ . ١٨/٣٦٢ . ١٣/٥٤٣ .
 ١٣/٥٤٧ . ٣/٦٣٠ . ٢٠/٦٤٤ . ١٢/٦٨٠ . ١٧/٧٢٣ . ١٠/٧٢٤ .
 البصري (أبو الحسين) : ٤/٢٥٠ . ٣/٢٦٩ . ١٧/٢٧٧ . ١٣/٢٧٩ . ٦/٢٨٧ .

تبصرة الأدلة

البصري (أبو عبد الله - الملقب بجعل) : ١/٥٤٠ . ١/٥٩٥ .
 البغدادي (عبد القاهر) : ٢/٢٩ . ٨ ، ٢/٣٣٤ . ١٢/١٩٦ . ٩/٤٢ . ١٠ ، ٢/٧٨١ .
 بقراط : ١٥/٤٧٣ ، ١٦ .
 أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني = الجوزجاني .
 أبو بكر بن أبي إسحاق = الكلأبادي .
 أبو بكر بن أبي نصر العياضي = العياضي (أبو بكر) .
 أبو بكر بن الإخشيد : ١٠/١٤٣ .
 أبو بكر الأصم : ٢١/٥٢ . ٣/٥٥ . ٧/٢٦١ . ١٨/٣٩٣ . ٧/٥٤٣ . ١٣/٨٢٣ .
 أبو بكر الجصاص = الجصاص .

أبو بكر الصديق : ٨/٣٥ . ١٠/٤٠٠ . ١٦ ، ٤ ، ٢/٥٠١ . ٢٠/٥٠٢ . ١/٥٠٣ . ١٦/٦١١ .
 ١٩/٧٤٠ . ١١/٨٢٣ . ٣/٨٢٩ . ٤/٨٣٨ . ٣/٨٣٩ . ٢/٨٤١ . ١٦/٨٤٦ . ٩/٨٤٨ . ١٠ ، ٩/٨٤٨ .
 ١١ ، ٤/٨٤٩ . ١٤ ، ٢/٨٥٠ . ١٨ ، ٥ ، ٢/٨٥١ . ١٩ ، ١٦ ، ١٢/٨٥١ . ١٥ ، ٤ ، ٣/٨٥٢ .
 ١٧/٨٥٨ . ٩/٨٥٧ . ٣ ، ٢ ، ١/٨٥٥ . ١٦ ، ١٤ ، ١٠/٨٥٤ . ٧ ، ٢ ، ١/٨٥٣ .
 ١٨ ، ١١ ، ٩ ، ١/٨٥٩ . ١٨ ، ١١ ، ٩ ، ٢/٨٦٠ . ٤ ، ٣ ، ٢/٨٦٠ . ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١١ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢/٨٦١ .
 ١٧ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٥/٨٦٣ . ٢ ، ١/٨٦٢ . ١٧ ، ١٢ ، ١١ ، ٩ ، ٦ ، ٤ ، ١/٨٦٤ .
 ١١ ، ١٠ ، ٨/٨٦٤ . ٢/٨٦٦ . ١٤ ، ١١/٨٦٧ . ٤ ، ٣ ، ١/٨٦٨ . ٧/٨٧٣ . ١٠/٨٧٤ .
 ٩ ، ٧/٨٨٢ . ١/٨٩٦ . ٩ ، ٧ ، ٣ ، ٢ ، ١/٨٩٧ . ١٢ ، ١١ ، ٩ ، ٧ ، ٣ ، ٢ ، ١/٨٩٧ . ١٦ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٠ ، ٦ ، ١/٨٩٧ .
 ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ٨/٩٠٠ . ١٢ ، ٧ ، ٦/٨٩٩ . ١٧ ، ١٣ ، ٩ ، ٧ ، ٤ ، ٣ ، ٢/٨٩٨ .
 ١٨ ، ١١ ، ٩ ، ٨ ، ٥ ، ٣/٩٠٤ . ١٧ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢/٩٠٣ . ٣ ، ٢ ، ١/٩٠٢ . ١٨ ، ١١ ، ٩ ، ٨ ، ٥ ، ٣/٩٠٤ .
 ١٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢/٩٠٧ . ١٦ ، ٩/٩٠٦ . ١٢ ، ٥ ، ٣ ، ١/٩٠٥ . ١٩ ، ١٨ ، ١٢ ، ١/٩٠٨ .
 ١٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢/٩٠٧ . ١٦ ، ٩/٩٠٦ . ١٢ ، ٥ ، ٣ ، ١/٩٠٥ . ١٩ ، ١٨ ، ١٢ ، ١/٩٠٨ .
 ١٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢/٩٠٧ . ١٦ ، ٩/٩٠٦ . ١٢ ، ٥ ، ٣ ، ١/٩٠٥ . ١٩ ، ١٨ ، ١٢ ، ١/٩٠٨ .

بكر بن عبد ربه : ٢/٧٥٧ . ١٠/٨٨٧ .

بكر بن وائل : ١٠/٣٩٧ .

أبو بكر محمد بن الطيب = الباقلاني .

أبو بكر محمد بن عبد الله النجار الخطيب : ٦/٩٠٣ .

أبو بكر محمد بن الفضل : ٨ ، ٧/٩٠٣ .

أبو بكر محمد بن نصر الحميلي : ١٥ ، ١٤/٩٠٢ .

أبو بكر بن إيمان السمرقندي : ١٦/١٦٤ . ٧/٣٥٨ .

أبو المعين النسفي

البلخي (أبو القاسم) المعروف بالكعبي : ٢/٤ . ١١/٤٢ . ٨ ، ٤/٧٥ . ٥/١٦١ . ١٤/١٦٢ .
 ١٨/٢٠٥ . ١٣/٢٠٩ . ١٤ ، ١٣/٢٠٩ . ١٠/٢٢٥ . ٩/٢٢٦ . ٣/٢٢٩ . ١٥/٢٤٦ . ٢٠/٢٦٠ .
 ٤/٤٢٨ . ١٨/٣٩٣ . ١٠/٣٧٥ . ٨/٣٧٤ . ٥ ، ٤/٣٥٩ . ١٤/٣٣٤ . ٥/٢٨٦ . ٧/٢٨٠ .
 ١/٤٣٨ . ١٨/٥٤٦ . ٣/٥٥٢ . ١٥/٥٥٣ . ١٠/٥٦٧ . ١٥ ، ١٠/٥٦٧ . ٨/٥٩٠ . ١٧/٦١٥ .
 ١١/٦٢٠ . ١٥/٦٣١ . ٨/٦٣٢ . ١٨/٦٣٤ . ٧/٦٨٦ . ١٤/٦٩٤ . ١٠/٧٠٤ . ١٨/٧١٦ .
 ١٩/٧١٧ . ١٠ ، ١٠ ، ٦/٧١٧ . ١٥ ، ١٠ ، ٨/٧٢٤ . ١٩ ، ١٦ ، ٨/٧٢٤ . ٥/٧٣٧ . ١٠/٧٥٣ . ٤/٧٥٥ . ١٩/٨٢٦ .
 ١٢/٨٢٨ . ٥/٨٢٩ . ١٦/٨٦٥ . ١٤/٨٩٦ .
 بليقيس (ملكة سبأ) : ٩/٥٣٦ .

ت

تبع بن حسان بن تبع : ١/٥٠٠ .

الترمذي : ٥/٤٠٠ .

أبو تمام (حبيب بن أوس) (الشاعر) : ٨/٨٨٦ .

تميم الداري : ١٥/٤٩٩ .

تميم بن مرة : ١٠/٨٤٢ .

ث

الثقفي (أبو علي) : ٨/٧٩٨ .

الثلجي (أبو عبد الله) : ٥/٣٠٠ .

ثمامة بن الأشرس التميمي : ٣/٨٠ . ١٥/٢٢٩ . ١٥/٢٦١ . ١٣/٥٤٣ . ١١/٦٨١ .

ثوبان : ٩/٤٠٠ .

الثوري : ٦/٢٨ .

ج

جابر بن عبد الله : ٩/٤٠٠ .

الجاحظ : ١٣/٥٨ . ١٦/١١٩ . ٨/٥٥٦ .

جالينوس : ١٨ ، ١٧/٥٩ .

الجاورساني : ١٨/٥١٦ .

الجبائي (أبو علي - والد أبي هاشم) : ١٥/٤ . ١/٣٩ . ٤/٧٥ . ١٠/٨٠ . ٢٠/١١٦ .

١٩/٢٢٢ . ١٣ ، ١٢/٢٠٩ . ١٥ ، ١٢ ، ١١/١٤٥ . ١٦ ، ٩ ، ٧/١٤٤ . ٦ ، ٥/١٣١ .

١٣ ، ٧ ، ٥/٢٦٠ . (أباه) ١٦ ، ١٣/٢٥٩ . ١٢/٢٣١ . ٣/٢٢٨ . (أبيك) ١٧ ، ٦/٢٢٥ .

تبصرة الأدلة

٢٠/٢٦٦ . ٧/٢٨٠ . ٩/٢٨٦ . ٥/٢٨٨ . ١٢/٣٧٧ . ١٥، ٧/٣٧٩ . ١٥، ١/٣٨٩ . ٦/٣٩٥ . ١٣/٤٠٦ . ١٢/٤٠٨ . ١٢/٤٠٩ . ١٨، ٨/٤٠٩ . ١٢/٤١٧ . ١٠/٤٢١ . ١٣/٤٢٢ . ٣/٤٣٤ . ١٦/٥٣٩ . ١٦/٥٤٧ . ١٨، ١٦/٥٤٩ . ٢/٥٥٣ . ١٥/٥٥٦ . ١٥/٥٩٤ . ١٧/٦١٥ . ١٤/٧٢٤ . ٧، ٥/٦٢٤ . ٧/٦٨٦ . ١٥، ٤/٦٩٧ . ١٥، ٦/٧٠٠ . ٥/٧٠١ . ١٤، (أبيه) . ٤/٧٢٠ . ٥/٧٢١ . ٥/٧٣٢ . ١٥/٨٩٦ . الجبائي (أبو هاشم) : ١٠/٤ . ١٧، ٨/٢٩ . ٣/٣٠ . ١٠/٨٠ . (ابنه) . ٢٠/٨٥ . ٥/٩١ . ٣/٩٢ . ١٠/١٤٣ . ١٢، ٨/١٤٤ . ١٢، ٥/١٤٥ . (ابنه) . ١١/٢١٣ . ١٤/٢٢٥ . ١٢، ١/٢٢٧ . ١٣/٢٤١ . ٤/٢٤٢ . ١٥/٢٥٩ . ٢، ١/٢٦٠ . ٢٠/٢٦٦ . ١٤/٢٧٢ . ١٥/٣٧٧ . ٧/٢٨٠ . ١٥، ٧/٣٧٩ . ٤/٣٨٩ . ١٤/٤٠٦ . ١٥/٤٠٧ . ١٠/٤٠٩ . ٢٠، (ابنه) . ١٦، ٥/٤١٢ . ١٦، ١٦/٤١٦ . ١٨، ١٦/٤١٧ . ١٢/٤٢١ . (ابنه) . ١٣/٤٢٢ . ١٦/٥٤٧ . (ابنه) . ٢٠، (ابنه) . ١٨، ١٦/٥٤٩ . ٢/٥٥٣ . ١٥/٥٥٦ . (ابنه) . ١٧ . ١٠/٥٧٧ . ٧، ١/٥٧٦ . ٤/٥٨١ . ١٠، ٩، ٨، ٧، ٥، ٤/٥٨١ . ١٩/٦٧٧ . ١٠، ٥/٧٠١ . ٢٠/٧٣١ . ٧/٧٣٢ . جبريل (الملاك) : ٤/١٨٢ . ١٠/٥٣٤ . ٩، ٧، ٥/٨٠٢ . ١٤/٨١٧ . ١٩/٨١٩ . ٢/٨٢٠ . ٨/٨٥٥ . ١٣/٩٠٣ . الجحدري (يحيى بن كامل البصري) : ١٩/١٦٢ . ٣/٧٥٧ . ١/٨٢٩ . جرير (الشاعر) : ١/١٣٧ . ٨/٣٩٨ . جرير بن عبد الله (الصحابي) : ١٠/٤٠٠ . الجصاص (أبو بكر) : ١١، ٢/٧٨٠ . جعفر بن حرب : ١٦، ١٥/٢٤٢ . ١٥/٢٦٠ . ٥/٢٨٦ . ١٧/٦٤٨ . ٦/٦٤٩ . ١٩/٦٧٠ . ١٤، ١١/٦٩٦ . ١٤، ١٢/٧٢٤ . ٢٠، جعفر بن مبشر : ١٥/٢٦٠ . ٥/٢٨٦ . جعفر بن محمد النسفي (أبو العباس) = المستغفري . أبو جعفر الطحاوي = الطحاوي (أبو جعفر) . أبو جعفر محمد بن الفضل بن أنيف العدل الرضا : ٨/٩٠٣ . جميل بن معمر (الشاعر) : ١٨/٣٩٧ . أم جندب : ١٤/٥١٣ . أبو جهل : ٨/٦٩٠ . ١٣/٧٠٧ . ١٣/٧٢٣ . ١٤، ١٤، ١٥، ١٤/٧٤٨ . ٢٠، ٢/٧٤٩ .

أبو المعين النسفي

٥/٧٥٨ . جهنم بن صفوان : ٨/٤٢ . ٩/١٣٨ . ٣، ٢/١٥٦ . ٤/١٦٤ . ٥، ١٠/١٩٣ . ١٥، ٩/١٩٦ . ١/٢٨٧ . ٦/٥٣٩ . ٧/٥٩٤ . ١٢/٧٩٩ . ٤/٨٠٨ . الجواربي (داود) : ١١/١١٩ . الجواليقي (هشام بن سالم) : ١١، ١٠/١١٩ . الجوزجاني (أبو بكر أحمد بن إسحاق) : ١٢، ١١/٣٥٦ . الجوزجاني (أبو سليمان) : ١٢/٣٥٦ . ح حاتم (الطائي) : ١٨/٤٩١ . أبو حاتم الرازي = الرازي (أبو حاتم) . الحارث بن أسد المحاسبي : ٧/٢٨ . ٧/٧٩٨ . ٨، الحارث بن عباد البكري : ٣/٤٩٢ . حذيفة (الصحابي) : ٩/٤٠٠ . حسان بن ثابت : ١٤/٨٩٧ . الحسن (؟) : ١٩/٨٥١ . أبو الحسن الأشعري = الأشعري (أبو الحسن) . أبو الحسن الباهلي = الباهلي (أبو الحسن) . الحسن البصري : ١٣/٧٦٧ . ١٣، ٣/٧٦٨ . ١٨/٧٧٧ . ١/٧٧٨ . ٤/٨٧٤ . ٥، الحسن بن علي بن أبي طالب : ٩/٨٣٨ . ١/٨٣٩ . ٢، ١٠/٨٦٣ . ٢/٨٧٤ . ١٨/٨٧٥ . ١٠/٨٧٧ . ٢/٩٠٤ . أبو الحسن الرستغفني = الرستغفني (أبو الحسن) . أبو الحسن علي بن محمد السمرقندي : ٧/٩٠٣ . أبو الحسن الكرخي = الكرخي (أبو الحسن) . أبو الحسين البصري = البصري . أبو الحسين الخياط = الخياط (أبو الحسين) . الحسين بن علي بن أبي طالب : ٩/٨٣٨ . ١/٨٣٩ . ٢، ١١/٨٦٣ . ١٨/٨٧٥ . ١٠/٧٨٧ . ٥/٨٩٦ . ٣/٩٠٤ . الحسين بن الفضل البجلي : ١٥/٧٩٩ . ٥/٨٣٤ . ٣/٩١٠ .

تبصرة الأدلة

- أبو حفص المصري : ١٩/٥٤٦ .
 أبو حفص الكبير : ١١/٣٥٧ . ٥/٨٢١ .
 أبو حفص العجلي البخاري (حافد الشيخ أبي حفص الكبير) : ١٠/٣٥٧ .
 أبو حفص عمر بن منصور البزاز البخاري (المعروف بجنب) : ٣/٨٢١ .
 حفص الفرد : ٧/١٦١ . ١٥/٥٤٣ . ١٤/٦٤٨ .
 الحكم بن أبي العاص : ٥/٨٧٣ .
 حماد بن أبي حنيفة : ٣/١٦٤ .
 ابن حنبل (أحمد) : ٦/٢٨ . ١٠/١٣٠ . ٧/٧٩٨ .
 الحنفية : ١٥/٨٥٩ .
 أبو حنيفة : ٢/٢٥ . ١٤/١٦٤ . ١٠/٧٤٦ . ١٠/٢٤٦ . ١٤/١٦٣ . ٦/٣٥٦ . ١٦/١٥٣٥٥ . ١٤/٣١٠ . ١٠/٢٤٦ . ١٠/٧٤٦ . ١١/٣٥٧ . ١٢/٥٣٨ . ١٢/٥٤٤ . ١٨/٩٧٠٥ . ١٤/٧٠٩ . ١١/٧٦٦ . ٩/٨٩٤ . ٢٠/٢٨٨٩ . ١٧/٨٢٨ . ٥/١٨٢١ . ٦/٨٠٩ . ١٥/٧٩٩ . ١٠/٧٩٨ .

خ

- خالد بن سعيد بن العاص : ٤/٨٥٩ .
 خالد بن سليمان (أبو معاذ) : ٩/١٣٠ .
 خالد بن الوليد : ٧/٥٠٣ . ١٢/٥٣٦ . ١٦/٨٦٥ .
 الخدري (أبو سعيد) (الصحابي) : ٨/٤٠٠ .
 خديجة (زوج النبي) : ١٤/٤٨٨ . ١٢/٨٩٧ . ٨/٨٩٨ .
 خزيمة بن ثابت (الصحابي) : ١٣/٨٨٠ .
 الخياط (أبو الحسين) : ٨/٧٥ . ٩/١٩٦ . ١٠/٣٧٥ . ١٧/٥٤٩ . ٩/٧٢٤ . ٢٠/٩٧٢٤ .

د

- داود (النبي) : ٨/٤٩٨ . ١٠/٧١٥ . ١٣/٧٧٧ . ٢/١١/٨٦٢ .
 داود الجواربي = الجواربي .
 أبو داود السجستاني = السجستاني (أبو داود) .
 أبو دؤاد الإيادي : ١٨/٤٩١ .
 أبو الدرداء : ١٩/٧٩٣ . ٨/٩٠٤ .

أبو المعين النسفي

ديصان : ٢١/٤٨٥ .

ذ

- أبو ذر الغفاري : ٤/٨٧٤ . ٩/٧٤٠ . ١٠/١٣٠ .
 ذو الرمة : ١٣/٣٨٤ .

ز

- الرازي المتطبب (ابن زكريا) : ١٠/٧٧ . ١٢/٥١٦ .
 الرازي (أبو حاتم) : ١٧/٥١٦ .
 ربيعة بن مكرم : ٢/٤٩٢ .
 الرستغفني (أبو الحسن) : ٣/٢٧ . ١٢/٢٨ . ٢/٩١ . ١٣/٣٥٨ . ١/٣٥٩ . ١٦/٦٨٨ .
 الرقاشي : ١٦/٧٩٨ . ٢/٧٩٩ .
 روح القدس : ١٤/١١٧ .
 ابن الروندي : ١٣/٤٥ . ٦/٨٠ . ٧/١٦١ . ١٥/٢١٩ . ١٨/٢٦٦ . ٤/٢٨٢ . ١٤/٣٠٦ .
 ز : ٤/٧٦٤ . ١٢/٦٥٠ . ٩/٥٥٨ . ١٥/٥٤٤ . ١١/٥١٦ . ٢٠/٣٤٧ . ٦/٣٠٧ . ١٥/٧٩٨ . ١٤/٧٨١ .

ز

- الزبيري : ١٢/٣١٠ .
 الزبير بن العوام : ١٥/٨٤٥ . ٦/٨٦٢ . ٥/٨٧٨ . ١٦/٨٨٠ . ١٦/٨٨٣ . ٧/٨٨٥ .
 ز : ١٦/٨٨٦ . ١١/٨٨٧ . ١٠/٨٨٩ . ١٤/٨٩٨ . ١/٨٩٩ .
 زرارة بن أعين : ١٣/١٩٣ .
 زردشت : ١٢/٤٧٩ . ٣/٤٨٠ . ٩/٤٨٤ . ٣/٤٨٦ . ٩/٧٣٠ .
 زرقان : ١٧/٨٢٨ .
 زروان : ١٤/١١/٩٣ .
 زكريا (النبي) : ١/٤٧٠ . ١٢/٨٥٥ . ١١/٨٦٢ . ١٩/٨٦٢ .
 ابن زكريا الرازي المتطبب = الرازي (ابن زكريا) .
 الزهري : ٤/٣٦١ .
 زهير الأثري : ٢/٤٣٨ .

تبصرة الأدلة

- زهير بن أبي سلمى : ٦/٧ . ١٨/١٨٣ . ١٦/٥١٣ .
 زياد بن ليلى البياضي : ٥/٨٥٩ .
 زيد بن ثابت (الصحابي) : ٩/٩٠٦ ، ١٠/٤٠٠ .
 زيد بن حارثة (الصحابي) : ٩/٨٩٨ . ١١/٨٩٧ . ١٨/٨٥٨ .

س

- سارية (قائد جيش عمر) : ١١ ، ١٠/٥٣٦ .
 ابن سبكتين (محمود) السلطان : ٤/١٧٨ .
 السجستاني (أبو داود) : ١١/١٣٠ . ١٤/٩١٠ . ١/٩١١ .
 السري بن أحمد الموصلي الرقاء : ١١/٧٨٢ .
 سعد بن مالك (الصحابي) : ١٤/٨٨١ .
 سعد بن معاذ المروزي (أبو عصمة) : ٨/١٣٠ .
 سعد بن أبي وقاص : ١٦/٧١٧ . ١٨/٨٨٠ . ٩ ، ٧/٨٨١ . ١٥/٨٩٨ . ١/٨٩٩ .
 أبو سعيد البردعي = البردعي (أبو سعيد) .
 سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل (الصحابي) : ٢٠ ، ١٨/٨٨٠ .
 أبو سعيد الخدري = الخدري (أبو سعيد) .
 أبو سفيان : ١٧/٩٠١ .
 سفيان الثوري : ١٠/١٣٠ .
 سفيان بن سحتيان : ٩/١٦١ .
 سلم الخاسر (الشاعر) : ٢٠/٥١٣ .
 سلمى (والد عبد المطلب) : ١/٤٩٦ .
 أبو سلمة بن الأسد : ٣/٨٩٩ .
 أبو سلمة محمد بن محمد : ١١/٣٥٨ .
 سليمان (النبي) : ٩/٥٣٦ . ١١/٨٦٢ . ١٧ ، ١١/٨٦٢ .
 سليمان بن جرير : ٨/٨٩٦ .
 سليمان بن عبد الملك : ٣ ، ٢/٨٦٤ .
 أبو سليمان الجوزجاني = الجوزجاني (أبو سليمان) .
 سهيل بن عمرو : ٢/٨٩٤ .
 سواد بن حمران : ١٤/٨٧٩ .

أبو المعين النسفي

- سويد بن صفى : ١٨/٤٧٥ .
 سويد بن غفلة : ١٧/٨٥٩ .
 سيبويه : ٦/٣١٥ . ١٣/٣٢٣ . ١٧ ، ١٩ ، ١٣/٣٢٤ . ١١ ، ١٥ ، ١٧/٦٠٩ . ٢٠ ، ١٧/٦٠٩ .
 السيراقي : ١٤/٥٧٥ .
 سيف بن ذي يزن : ٤/٥٠٠ .

ش

- الشافعي : ٦/٢٨ . ٢٠/٧٨٠ . ٦/٧٩٨ . ٢/٨٢٩ .
 الشحام (أبو يعقوب) : ٨/٥٨٤ . ٩/٧٢٤ .
 شيرويه بن أبريز : ١/٥٠٩ .
 الشيطان : ١٢/٩٣ . ٧/٤٨٧ . ٢/٥٢٩ . ٩/٦٣٣ .

ص

- صاحب سليمان : ٩/٥٣٦ .
 صاحب موسى : ٢١/٥٤٢ . ٣/٥٩٠ . ١٠ ، ٣/٥٩٠ .
 صالح (النبي) : ١٦/٩٠٤ .
 الصالحى (أبو الحسين) : ٩/١٩٠ . ١/١٩١ . ١٩ ، ١٢/٢٣١ . ٨/٢٥٧ . ١٥ ، ١/٧٦٤ .
 ١٧ ، ١٢/٧٩٩ .
 صريح الغواني (مسلم بن الوليد) (الشاعر) : ٢٠/٥١٣ .
 صهيب (الصحابي) : ٨/٤٠٠ .

ض

- ضرار بن عمرو البصري : ١٠/٥١ . ٤/١٦١ . ١٤/١٦٢ . ١٥/١٦٣ . ١٤/٢٠٧ . ١٥/٥٤٣ .
 ١/٥٤٨ . ١٤/٥٥٣ . ٥/٨٢٩ . ٢/٨٨٧ .

ط

- الطحاوي (أبو جعفر) : ١٣/٣٥٥ .
 طرفة ابن العبد (الشاعر) : ١٥/٥١٣ . ٨/٧٢٠ .
 طفيل الغنوي : ١٣/٤٧٥ . ٢/٥٠٦ .

تبصرة الأدلة

طلحة (ابن عُبَيْد الله) : ٩/٥٠٤ . ١٥/٨٤٥ . ٦/٨٦٢ . ١٢/٨٦٧ . ٥/٨٧٨ . ٤/٨٨٠ ،
١٦ . ١٦/٨٨٣ . ١/٨٨٤ ، ٣ ، ١/٨٨٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢/٨٨٦ ، ١٦ ، ١١/٨٨٧ .
١٢/٨٨٨ . ١٠/٨٨٩ . ١٦/٨٩٠ .
ابن طلحة : ١٢/٨٨٨ . ١٦/٨٩٠ . ١٤/٨٩٨ . ١/٨٩٩ .
أبو الطيب بن شهاب : ٨/٧٨٠ ، ٩ ، ١١ .
أبو الطيب المتنبي = المتنبي .

ع

عائشة (بنت أبي بكر) : ٥/٣٦١ . ١٠/٨٦١ . ٧/٨٨٥ . ٤/٨٨٦ ، ٥ ، ١٧ ، ١٦/٩٠٢ .
عائشة بنت طلحة : ٩/٥٠٤ .
عاد : ١٨/٤٩ .
أبو عاصم الزابراشائي = الزابراشائي .
عامر بن طفيل : ١/٤٩٢ .
عامر بن الظرب : ٣/٤٩٢ .
عاني : ١١/٩٩ .
عباد بن سليمان الصيمري : ٧/٢٥٧ . ١/٤١٠ . ٢/٥٥٢ ، ٦ .
عبادة (الصحابي) : ٨/٨٩٥ .
ابن عباس (الصحابي) = عبد الله بن عباس .
أبو العباس بن سريج : ١٧ ، ١٦/٥٤٤ .
أبو العباس الرازي = القلانسي .
العباس (ابن عبد المطلب - عم النبي) : ١٢ ، ٩/٥٠٣ . ٦/٥٠٤ ، ٧ ، ٧/٨٢٨ . ٥/٨٣٨ ،
٦ ، ١٣ . ٧/٨٤٠ . ٨/٨٤٣ . ٤/٨٥٠ .
أبو العباس المبرد = المبرد (أبو العباس) .
عبد الجبار الرازي (القاضي عبد الجبار) : ١٨ ، ١٦/٢٧٠ . ٣/٢٧٢ ، ١٣ . ١٨/٦٩٧ .
عبد الجبار بن سعد : ١٠/٩٠٣ .
عبد الرحمن بن أبي روبة : ٢/٤٣٨ .
عبد الرحمن بن سلامة الكندي : ١١/٥٠٤ .
عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد : ٩/٨٨٥ .
عبد الرحمن بن عوف : ٦/٨٦٢ . ٥/٨٧١ ، ٦ ، ١٢ ، ١٤ ، ٥/٨٧٢ . ١٥/٨٩٨ . ٢/٨٩٩ .

أبو المعين النسفي

عبد العزيز بن مروان : ١٨/٨٦٣ . ١/٨٦٤ .
عبد العزيز بن يحيى المكي : ٨/٢٨ .
عبد القاهر البغدادي = البغدادي (عبد القاهر) .
أبو عبد الله بن أبي حفص : ٨ ، ٩ ، ٤/٨٢١ .
عبد الله بن بديل بن ورقاء : ١٤/٨٧٩ .
أبو عبد الله البصري = البصري (أبو عبد الله) .
أبو عبد الله الثلجي = الثلجي (أبو عبد الله) .
عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي (الصحابي) : ١١/٤٠٠ .
أبو عبد الله الحلبي : ١٦/٢٨ .
عبد الله بن رجاء بن عمرو البصري : ٩/٨٢١ .
عبد الله بن رواحة الأنصاري : ٤/٤٨٩ .
عبد الله بن سعيد القطان (ابن كلاب) : ٧/٢٨ . ٥/٥٦ ، ٦ ، ٧ ، ٨/٢٨١ . ٣/٣٠٣ .
١٣/٣٠٤ . ١١/٣٠٩ . ١٤/٣١٠ . ١٥ ، ٩/٣٣٣ . ٧/٣٣٧ . ٢/٤٠٢ ، ١٤ . ١٢/٤٠٤ .
١١/٤١٣ . ٨/٦٥٣ . ٧/٦٩١ . ١٧/٧٩٨ . ٤/٧٩٩ .
عبد الله بن سلام : ٧/٤٨٩ . ١٥/٤٩٩ .
عبد الله بن عباس : ١٢/١٨٥ . ٧/٤٠٠ . ٢/٧٩٧ . ٣/٧٧٢ . ٨/٨٠٩ . ١٠/٨٥٩ .
١٤/٨٨٠ . ٣/٨٩٣ .
عبد الله بن عمر : ٧/٤٠٠ . ٢/٨٢١ ، ٦ ، ١٠ ، ١/٨٧٣ . ٤/٨٨١ . ١٥/٩١٠ ، ١٦ .
عبد الله بن المبارك : ٩/١٣٠ .
عبد الله بن محمد (أبو محمد) = النسفي .
أبو عبد الله محمد بن أسلم بن مسلمة بن عبد الله بن المغيرة : ١/٣٥٨ .
عبد المطلب (جد النبي) : ٢٠/٤٩٥ . ١/٤٩٦ . ٤/٥٠٠ .
عبد الملك بن مروان : ١/٨٦٤ .
عبد مناف : ١٩/٤٩٥ .
عبد الواحد بن زيد : ٣/٧٥٧ .
أبو عُبَيْدَة : ١٢ ، ١١/٣٢٤ .
أبو عُبَيْدَة بن الجراح : ٨/٨٤٨ ، ٩ . ١٦/٨٦١ . ٢/٨٩٩ . ١٨/٩٠٠ .
عتاب بن أسيد (الصحابي) : ٦/٨٥٩ .

عتبة بن أبي لهب : ١/٤٩٧ .

عتيبة بن الحارث بن شهاب : ١/٤٩٢ .

عثمان بن حنيف (عامل علي) : ٤/٨٤٣ .

عثمان بن عفان : ٤/٨٢٩ . ١٦/٨٣٤ . ٣/٨٤٦ . ٦/٨٦٢ . ١٢/٨٦٤ . ١٦/٨٧١ . ١٦/٨٧١ .

١٤/٨٧٢ . ٨/٨٧٣ . ٦/٨٧٤ . ٣/٨٧٤ . ١٧/٨٧٥ . ١٤/٨٧٥ . ١٧/٨٧٥ . ١٧/٨٧٥ . ١٧/٨٧٥ . ١٧/٨٧٥ .

١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ .

١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ .

١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ . ١٧/٨٧٦ .

أبو عثمان المازني = المازني (أبو عثمان) .

عثمان بن مظعون : ٢/٨٩٩ .

عدي بن حاتم الطائي : ١١/٩٠٢ .

عدي بن كعب : ١٠/٨٤٢ .

ابن عرفة : ١٥/٧١٥ .

عروة : ٤/٣٦١ .

عزير (النبي) : ١٣/٥٢٤ .

عطاء (لعله يقصد واصل بن عطاء) : ١٨/٧٧٧ . ١/٧٧٨ .

عقيل بن أبي طالب : ١٣/٥٠٣ .

عكاشة بن ثور (الصحابي) : ٥/٨٥٩ .

العلاف (أبو الهذيل) : ٢٠/٧١ . ٦/٨٠ . ١٣/٢٠٥ . ٧/٢٠٦ . ١٠/٢٠٧ . ١٠/٢١٠ . ١٠/٢١٠ .

١٠/٢١٣ . ٤/٢١٢ . ١٠/٢٢٥ . ٥/٢٢٥ . ١/٢٤٠ . ١٣/٢٤٩ . ٢٠/٢٥٠ . ٣/٢٥٠ . ١٥/٢٦٢ .

١٩/٢٦٦ . ٢١/٢٦٧ . ١٩/٢٦٨ . ٢/٢٨٧ . ١٤/٣٠٦ . ٧/٣٠٧ . ٨/٣٠٨ . ٤/٣٥٠ . ١٣/٣٧٩ .

١٢/٣٧٩ . ١٢/٣٨١ . ٣/٣٨١ . ١٠/٣٨١ . ٦/٣٨١ . ١٠/٣٨١ . ١٠/٣٨١ . ١٠/٣٨١ . ١٠/٣٨١ .

١٧/٦٤٨ . ١٧/٦٤٨ . ١٦/٦٥٨ . ١٣/٦٥٩ . ١٣/٦٦٦ . ١٣/٦٦٦ . ١٠/٦٦٩ . ١٠/٦٦٩ . ١٠/٦٦٩ .

علقمة بن مرثد : ١٠/٨٢١ . ١٠/٨٢١ . ١٠/٨٢١ .

علي الأسواري : ٧/٥٤٣ .

علي بن أبي طالب : ١٩/٥٠٢ . ١٦/٥٠٢ . ٦/٨٢٨ . ٤/٨٢٧ . ١٩/٨٢٧ . ١٦/٨٢٧ . ١٣/٨٢٧ .

١٤/٨٤٠ . ٦/٨٤٠ . ٢١/٨٤٢ . ١/٨٤٤ . ١٤/٨٤٤ . ١٠/٨٤٤ . ١٠/٨٤٤ . ١٠/٨٤٤ . ١٠/٨٤٤ .

١٠/٨٥٠ . ٤/٨٥٠ . ٨/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ . ١٠/٨٥٢ .

١٩/٨٥٥ . ٥/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ . ١٠/٨٥٦ .

١٥/٨٥٨ . ٦/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ . ١٤/٨٥٩ .

١٢/٨٦٤ . ٦/٨٦٩ . ١٠/٨٧١ . ١٤/٨٧١ . ١٥/٨٧٢ . ٨/٨٧٣ . ١٤/٨٧٣ . ١٤/٨٧٣ . ١٤/٨٧٣ .

٣/٨٧٥ . ٤/٨٧٦ . ٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ . ١٨/٨٧٦ .

٦/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ . ١٠/٨٨٠ .

٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ . ٢/٨٨٣ .

١٢/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ . ١٨/٨٨٩ .

٢٠/٨٩٠ . ١٤/٨٩١ . ٥/٨٩٢ . ٣/٨٩٣ . ٣/٨٩٣ . ٣/٨٩٣ . ٣/٨٩٣ . ٣/٨٩٣ . ٣/٨٩٣ .

١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ . ١٩/٨٩٤ .

١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ . ١٦/٩٠١ .

٨/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ . ١٢/٩٠٧ .

أبو علي الثقفي = الثقفي (أبو علي) .

أبو علي الجبائي = الجبائي (أبو علي) .

علي بن عيسى النحوي : ١٨/٢٤٣ .

أبو علي المصعبي = المصعبي (أبو علي) .

عمار بن ياسر (الصحابي) : ٨/٤٠٠ . ١٥/٥٠٢ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ . ١٨/٨٧٣ .

٢١/٨٨١ . ١٨/٨٨٨ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ . ٤/٨٨٩ .

ابن عمر = عبد الله بن عمر .

أبو عمر الباهلي = الباهلي (أبو عمر) .

عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة : ٥/١٣٠ .

عمر بن الخطاب : ١٠/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ . ٩/٣٥ .

٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ . ٥/٥٠٤ .

٤/٨٢٩ . ١٣/٨٣٤ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ . ٤/٨٤١ .

١٤/٨٥١ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ . ١٨/٨٥٨ .

١٦/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ . ١٨/٨٦١ .

١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ . ١٦/٨٦٢ .

٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ . ٨/٨٧٣ .

١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ . ١٢/٨٩٨ .

٢/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ . ١٧/٩١١ .

تبصرة الأدلة

- عمر بن عبد العزيز : ١٣٧/٢ ، ٣ ، ١/٨٦٤ ، ٢ ، ٣ .
 عمرو بن حزم (الصحابي) : ٤/٨٥٩ .
 عمرو بن الحمق : ١٤/٨٥٩ .
 عمرو بن العاص : ٧/٨٥٩ .
 عمرو بن عبيد : ٩/٨٨٧ ، ٤/٧٨٢ .
 أبو عمرو بن العلاء : ٤/٧٨٢ ، ٦ .
 عمرو بن معديكرب : ٢/٤٩٢ .
 عنتر بن شداد : ٨/٧ ، ٢/٤٩٢ .
 العياضي (أبو بكر) : ٩/٣٥٧ ، ١٧ .
 العياضي (أبو أحمد) = أبو أحمد العياضي .
 عيسى (النبي) - المسيح : ٩/١٠١ ، ٩/١٣٢ ، ٥/١٩٨ ، ٦/٤٨١ ، ١٩/٤٨٥ ، ١٦/٤٨٦ .
 ١٢/٤٩٨ ، ٩/٤٩٨ ، ١٠/١٢ ، ١/٤٩٩ ، ٣ ، ١٠/٥٠٥ ، ٤/٥٠٧ ، ٦ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٣/٥٢٤ ، ١١/٥١٠ .
 أبو عيسى البرغوث (محمد بن عيسى) : ٤ ، ٣/٤٥ ، ١٤/٥٩٦ ، ٣/٦٣٥ ، ١٧/٦٥٢ .

غ

- الغافقي (من قتل عثمان) : ١٣/٨٧٩ .
 غسان : ٩ ، ٨ ، ٧/١٦٤ .
 غيلان الدمشقي : ١٣/٥٤٣ ، ١١/٧٦٧ ، ١٤/٧٧٦ .

ف

- فاربد (مغني أبرويز ملك الفرس) : ٢١/٥٠٨ .
 فارقليط : ١١/٤٩٨ .
 فاطمة : ٢/٨٦٢ ، ٤/٨٦٣ ، ٥/٨٦٤ ، ٣/٨٧٩ ، ٥/٨٩٦ .
 الفراء : ١٩/٣٢٥ ، ٢٠ ، ٧/٦٨٧ .
 الفرزدق (الشاعر) : ٥/٨٦٦ .
 فرعون : ٣/١٦٣ ، ٤/٢٨٥ ، ٦ ، ٥/٢٩٦ ، ٩/٣٠٩ ، ١٣/٦٣٠ ، ٨/٦٩٠ ، ١٢ .
 ١٣/٧٠٧ ، ٤/٧٠٨ ، ٥/٧١٢ ، ١٠/٧٣٠ ، ٥/٧٥٨ ، ٢١/٨٠٠ .
 الفضل (ابن أم الفضل) : ١٢/٥٠٣ .

أبو المعين النسفي

- أم الفضل : ١١/٥٠٣ .
 الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب : ١٣/٨٥٥ .
 ابن فورك (أبو بكر - محمد بن الحسن الأصبهاني) : ١/٨ ، ٢٠/١٣٢ ، ٥/١٧٨ ، ١٧/٣٠٣ .
 ٨/٣٠٤ ، ٤/٣٣٤ ، ٢/٣٨٦ ، ١١/٣٩٣ ، ١٣ ، ١٧/٤٢٧ ، ٣/٤٣٨ .
 ق
 أبو القاسم البلخي المعروف بالكعبي = البلخي (أبو القاسم) .
 أبو القاسم الحكيم السمرقندي : ٤/٣٥٧ ، ٨ ، ١٣ ، ١٧/٣٥٨ ، ١١/٣٦٠ ، ١١ .
 القاسم بن روند (رئيس الروندية) : ٥/٨٣٨ .
 قثم بن جعفر (عامل المأمون على المدينة) : ٥/٨٦٤ .
 قُصَي بن كلاب : ١٩/٤٩٥ ، ٦/٨٤٢ .
 القعقاع بن ثور (والي علي على ميسان) : ١٣/٨٧٣ .
 القلانسي (أبو العباس أحمد بن إبراهيم الرازي) : ٢/١٣١ ، ٤ ، ١/١٤٦ ، ٢/٢٤١ ، ٩/٢٨١ .
 ١٢/٣٠٤ ، ٩/٣٣٢ ، ١٠/٣٣٣ ، ٤/٣٣٤ ، ٥ ، ٧/٣٣٧ ، ٤/٣٨٦ ، ١١/٤٢٠ ، ٤/٤٢٤ .
 ١٧/٤٢٧ ، ٤/٤٣٥ ، ٣/٤٣٨ ، ٦/٤٥٢ ، ٤/٤٥٣ ، ١٥/٥٤٤ ، ١٧ ، ١١/٥٥٣ ، ٩/٥٥٨ .
 ٨/٦٥٣ ، ١/٦٨١ ، ٢١ ، ٢٠/٧٨١ ، ٨/٧٩٨ ، ١٨/٨٢٦ ، ٦/٨٣٤ ، ٥/٩١٠ .
 قنبر : ١٩/٨٧٥ .
 قيس بن زهير : ٣/٤٩٢ .

ك

- ابن كرام : ١٠/١١٢ ، ١١ ، ١٣ .
 الكرخي (أبو الحسن) : ٨/٧٨٠ ، ١٢ .
 كسرى : ١٨/٤٩٦ ، ١/٨٥٩ .
 كعب : ١٥/٤٩٩ .
 كعب بن زهير : ١٥/٧٨٢ .
 كعب بن مامة : ١٨/٤٩١ .
 الكعبي = البلخي (أبو القاسم) .
 الكلّاباذي (أبو بكر بن أبي إسحاق البخاري) : ١٨/٣٦٠ .
 أم كلثوم : ٤/٨٤٥ ، ١٦/٨٥٩ .

تبصرة الأدلة

- كليب بن يربوع : ٣ ، ١/٨٥٦ .
الكميت بن زيد (الشاعر) : ٦/٧٢٠ .
كنانة بن بشر التجيبي (من قتلة عثمان) : ١٣/٨٧٩ .
الكوسج البزدوني : ١٧/٥١٦ .

ل

- لوط (النبي) : ١٠/٥٢٤ . ١٦/٩٠٤ .
لؤي بن غالب : ١٨/٤٩٥ .

م

- المأثريدي (أبو منصور) : ٥/١١ . ٣/٢٥ . ٦/٢٦ . ٤/٢٧ . ١٩ ، ١٢/٢٨ . ١٣/٤٤ .
١٩ ، ١٧/٤٧ . ٥/٥٢ . ١٤/٩٠ . ٣/٩٨ . ٨/١٠٤ . ١١/١٣٤ . ١/١٤٠ . ٤/١٤٦ . ٦ ،
١٢/٢٥٨ . ١٠/٢٤٠ . ٧/٢٠٢ . ١٩/١٩٧ . ٤/١٦٩ . ١٠/١٦٣ . ١٨ ، ٩ ، ٥ ، ٢/١٦٢ .
١١/٣٦٠ . ١٥/٣٥٩ . ١٥/٣٥٨ . ٨/٣٥٧ . ١٠/٣١٨ . ٢/٣٠٥ . ٥/٣٠٤ . ٥/٢٨٢ .
٤/٤٣٨ . ١٠/٤٢٠ . ٢/٤٠٦ . ٥/٤٠٥ . ١٧/٤٠٤ . ٨ ، ٧/٣٩٣ . ٧/٣٧٤ . ١٨/٣٦٥ .
٢١ ، ١٤/٥٦٧ . ١١/٥٦٦ . ١١/٥٥٨ . ١٢/٥٥٣ . ١/٥٤٥ . ١/٤٨٩ . ٥/٤٦٧ .
١٢/٧٣٩ . ٩/٧٠٥ . ١٥ ، ١٢/٦٩١ . ٢/٦٩٠ . ٧/٦٧٦ . ٢/٦٧١ . ٧/٥٩٠ . ١/٥٨٢ .
١٤/٧٩٩ . ١٦/٧٨٤ . ١٣ ، ١٠ ، ٧ ، ٦/٧٨١ . ١٤/٧٨٠ . ١٦/٧٦٤ . ١٤/٧٤٠ .
٢/٨٩٥ . ١٥/٨٨٥ . ٣/٨٣٤ . ٩/٨٣٢ . ٢٠ ، ١٨/٨٣١ . ٨ ، ١/٨٢٩ . ١٠/٨٢١ .

- المازني (أبو عثمان) : ٣/٧٨٢ .
مالك بن أنس (الإمام) : ٦/٢٨ . ٩/١٣٠ . ١١ ، ٦/٧٩٨ .
المامون : ١٦/٨٦٣ . ٤/٨٦٤ .
ماني : ١٠/٩٩ . ١١ ، ٩/٤٨٤ . ١٥ ، ٩/٤٨٥ . ٢١/٤٨٥ . ٩/٧٣٠ .
الميرد (أبو العباس) : ٩ ، ٥/٣٢٤ . ٣/٧٨٢ .
المتنبي (الشاعر) : ١٧/٤٩٠ .
المتوكل : ٧/٨٦٤ .
محمد بن أبي بكر : ١١ ، ٦/٨٧٧ .

أبو المعين النسفي

- محمد بن إسحاق بن خزيمة : ٦/٨٣٤ . ٣/٩١٠ .
محمد بن إسماعيل البخاري (من جماعة أهل الحديث) : ١٠/١٣٠ .
محمد بن الحسن الشيباني (صاحب أبي حنيفة) : ٤/١٣٠ . ٥ ، ١٨/٣٢١ . ١٧/٣٥٥ .
١٢/٣٥٦ . ١٥ ، ١٥/٥٢٩ . ١٢/٥٣٨ . ٥/٨٢١ . ٢/٨٨٩ .
محمد بن الحسين بن زيد (من أحفاد علي) : ٥/٨٦٤ .
محمد بن الحنفية : ١/٩١١ .
محمد بن شبيب : ١٥/٥٤٧ . ١١/٥٥٣ .
محمد بن شجاع الثلجي : ٢٠/١٣٢ .
محمد بن عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : ٦/٨٦٤ .
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف - رسول الله : ٦/٣ . ١١/٢٤ . ١٣ ،
١٥ ، ١٦ ، ١٧ . ٤/٢٥ . ١٤/٢٨ . ١٣/٣٤ . ٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٧ ، ١٣ . ٤/٢٣٦ . ١١ ، ٤ ،
١٣ . ٢/٤٣ . ٢/٨٥ . ١٠/٨٦ . ١٤ ، ١٧ . ١/٨٨ . ١٠/١٠٥ . ٢/١٣٢ . ١١/١٤٩ .
١٢/١٥٤ . ١٧/١٦٣ . ١١/١٨٦ . ٤/١٩٨ . ١٢ ، ٦ ، ٤/١٩٨ . ١٩/٢٦١ . ٥/٢٧٤ . ٣/٢٧٨ .
١١ ، ٩/٢٨٠ . ١٥/٢٨٢ . ٤/٢٨٦ . ٧/٢٨٧ . ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ . ٤/٢٩٤ . ٧ ،
٩/٢٩٥ . ١٧ ، ١٠/٢٩٦ . ١٢ ، ١١ . ١٣/٢٩٨ . ١٥ ، ١٧/٣٠٤ . ١٠/٣١٣ .
١١/٣٢٠ . ٣ ، ٢ ، ١/٣٧١ . ٧ ، ٥/٣٩٦ . ١٢ ، ٧/٤٠٠ . ١٤ ، ١٣/٤١٧ . ١/٤٣٥ .
٨/٤٤٢ . ٢١/٤٨٠ . ١/٤٨١ . ١٤ ، ١٥ ، ١٤ . ١٥ ، ٤/٤٨٢ . ١٧ ، ٨ ، ١٩/٤٨٣ . ٣/٤٨٤ .
٩ ، ١٤ ، ١٨ . ٧/٤٨٥ . ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ . ٣/٤٨٧ . ٤/٤٨٧ .
١٣ ، ١١ . ١٤ ، ٨/٤٨٨ . ١٤ ، ٤/٤٨٩ . ١٢ ، ٨ ، ٧ ، ٤/٤٩٠ . ١٩ ، ٥ ، ٤/٤٩١ . ١٣ ،
١٦/٤٩٢ . ٩/٤٩٣ . ١٢/٤٩٥ . ١٧ ، ١٦ . ٢/٤٩٦ . ٩/٤٩٧ . ١٢ ، ١٣ ، ١٨ .
١٨ ، ٩ ، ٦/٤٩٨ . ٤ ، ٢/٤٩٩ . ٢ ، ١/٥٠٠ . ١٢ ، ١٠/٥٠١ . ١٢ ، ٩ ، ٦/٥٠٢ .
١٩ ، ٢٠ . ٤/٥٠٣ . ١٣ ، ٩ ، ٥ ، ٥/٥٠٤ . ١٥ ، ١٣ ، ١٠/٥٠٥ . ١٣ ، ١١/٥٠٦ .
١٠/٥٠٨ . ١٠/٥٠٩ . ١٥ ، ١٠/٥١٥ . ١٦ ، ١٥ ، ١٠/٥١٧ . ١٣ ، ٩/٥٢٢ . ٦/٥٢٣ .
٢٠ . ٢/٥٢٤ . ٦ ، ١٤ ، ٢٠ . ٢/٥٢٥ . ١٠/٥٢٦ . ١٩/٥٢٧ . ١٤ ، ٦/٥٢٨ .
١٠/٥٢٩ . ١٧ ، ١٣ ، ١٠/٥٣١ . ١٤ ، ٤/٥٣٢ . ١٤ ، ٥/٥٣٣ . ١٦ ، ١٤/٥٣٤ .
١٢ ، ١١ ، ٨/٥٣٧ . ١٢/٦٠٨ . ٩/٦٣٠ . ٦/٦٦٧ . ٩/٦٩٨ . ٨/٧٠١ . ١٧/٧٠٢ .
١٩/٧٠٤ . ١٨ ، ١٧/٧٠٦ . ١٨ ، ١/٧٠٧ . ٣ ، ٦/٧١٧ . ١٨ ، ١٧ ، ١٢ ، ١٣/٧٢٠ .
١٣ ، ١٢/٧٢٣ . ١٩/٧٢٤ . ١٧/٧٤٤ . ٧/٧٤٨ . ١٤ ، ٢٠ . ٢/٧٥٩ . ١٠ ، ١٧ .

تبصرة الأدلة

١٢/٧٨٤ . ١٥/٧٨٢ . ١٦/٧٧٠ . ٥/٧٦٨ . ١٥/٧٦٧ . ١٥ ، ١٢/٧٦٣ . ١٠ ، ٨/٧٦١
 ، ٨ ، ٥/٨٠٢ . ١٠/٧٩٩ . ١٤/٧٩٥ . ١٨/٧٩٤ . ١٨ ، ١٧ ، ٧/٧٩٣ . ١٥ ، ١٣/٧٩٢
 ، ١/٨١١ . ١٩/٨١٠ . ٩/٨٠٦ . ١٤ ، ١٣ ، ١١ ، ٨/٨٠٥ . ١٨ ، ١٦/٨٠٣ . ١١ ، ٩
 ، ٤/٨٢٠ . ١٠/٨١٩ . ١٩/٨١٨ . ١٤/٨١٧ . ١٢ ، ١٠ ، ٣/٨١٣ . ٥/٨١٢ . ١٢ ، ١١
 . ١٢/٨٣١ . ٤/٨٣٠ . ١٢ ، ١١/٨٢٩ . ١٥ ، ٨/٨٢٨ . ١/٨٢٤ . ١١ ، ٦/٨٢١ . ١٨ ، ٥
 ، ١١ ، ٧ ، ٦/٨٤١ . ٦/٨٤٠ . ٨ ، ٧/٨٣٨ . ٢/٨٣٧ . ١٨ ، ١٧ ، ١١/٨٣٦ . ١١/٨٣٣
 ، ٩ ، ٨ ، ٣/٨٤٤ . ١٨ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٢ ، ٩ ، ٥/٨٤٣ . ١٨ ، ٢/٨٤٢ . ١٧ ، ١٤
 ، ٤/٨٤٩ . ١٧ ، ١٢ ، ١/٨٤٧ . ٢٠ ، ١٩ ، ١٢ ، ١٠ ، ٦/٨٤٦ . ١١/٨٤٥ . ١٧ ، ١٠
 . ٦ ، ٢/٨٥٢ . ٣ ، ١/٨٥١ . ١٩ ، ١٨ ، ٩ ، ٧ ، ٦/٨٥٠ . ١٦ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٢
 . ١٦ ، ١٤/٨٥٦ . ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ٥ ، ١/٨٥٥ . ١٨ ، ١٤ ، ١١ ، ٣ ، ٢ ، ١/٨٥٤
 . ١٩ ، ١٨ ، ١١ ، ٨ ، ٣ ، ١/٨٥٩ . ١٦ ، ١١ ، ٦ ، ٥ ، ٤/٨٥٨ . ١٩ ، ٨ ، ٤ ، ١/٨٥٧
 ، ١/٨٦٢ . ١٣ ، ١٠ ، ٩ ، ٣ ، ٢ ، ١/٨٦١ . ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٤ ، ٨ ، ٥ ، ٣ ، ٢/٨٦٠
 . ١٥ ، ١٤/٨٧١ . ٣/٨٧٠ . ١٧ ، ١/٨٦٨ . ١٨/٨٦٤ . ٨ ، ٦ ، ٥/٨٦٣ . ٩ ، ٤
 . ١٤/٨٧٧ . ٧ ، ٦/٨٧٦ . ٦ ، ٤ ، ١/٨٧٥ . ١٨ ، ١٤/٨٧٤ . ٨ ، ٦ ، ٥/٨٧٣ . ٢/٨٧٢
 ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧/٨٨٢ . ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ٩ ، ٧ ، ٤/٨٨١ . ٢/٨٧٩ . ١٨ ، ٥/٨٧٨
 ، ٣/٨٩٠ . ٤/٨٨٩ . ١٨/٨٨٨ . ١٢/٨٨٧ . ٩/٨٨٥ . ١٤ ، ١٣/٨٨٣ . ١٤ ، ١٣ ، ١٢
 ، ٣/٨٩٧ . ٦ ، ٢/٨٩٦ . ٣/٨٩٥ . ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١/٨٩٤ . ٨/٨٩٢ . ١٣ ، ١٢ ، ٩ ، ٨
 . ١٨ ، ١٧ ، ٨ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣/٨٩٩ . ١٧ ، ١٥ ، ٨ ، ٥ ، ٣ ، ٢/٨٩٨ . ١٧ ، ٨ ، ٤
 ، ٨ ، ٧ ، ٥/٩٠٢ . ١٧ ، ١٤ ، ١١ ، ٧ ، ٦ ، ٢/٩٠١ . ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ٦/٩٠٠
 ، ١٧ ، ١٢ ، ٨ ، ٥/٩٠٤ . ١٧ ، ١٦ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ٣/٩٠٣ . ١٩ ، ١٥ ، ١٤ ، ٩
 ، ١٤ ، ١٢ ، ٣/٩٠٧ . ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ٨ ، ٤/٩٠٦ . ١٥ ، ٩ ، ٨ ، ٢/٩٠٥ . ١٩
 . ٢/٩١١ . ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ٦/٩١٠ . ٨ ، ٧ ، ٦/٩٠٩ . ١٢ ، ٧ ، ٥/٩٠٨ . ١٦ ، ١٥

محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة : ١١/٩٠٣ .

محمد بن عيسى = البرغوث .

محمد بن مسعر : ٣/٧٨٢ .

محمد بن مسلمة : ١٣/٨٨٠ . ٤/٨٨١ .

محمد بن موسى الأنصاري (قاضي المدينة) : ١٠/٩٠٣ .

أبو محمد النوبختي (الحسن بن موسى بن نوبخت) : ٧ ، ٥/١٦١ . ١٣/١٦٢ . ١٥/١٦٣ .

أبو المعين النسفي

٣/١٦٧ .

محمود بن سبكتكين = ابن سبكتكين .

المختار بن يزيد بن قيس الكلبي : ٥/٨٥٦ .

مربع بن دعدة الكلبي : ١/٨٥٦ .

مريقيون : ٢١/٤٨٥ .

مروان بن أبي حفصة : ٢٠/٥١٣ . ٨/٨٢٨ .

مروان بن الحكم : ١٨/٨٦٣ . ٨ ، ٦/٨٧٧ .

مريم (أم المسيح) : ٢٢/٥٠٧ .

مزدك : ١٥/٤٨٤ . ٣/٤٨٦ . ٩/٧٣٠ .

المستغفري (الشيخ الخطيب أبو العباس جعفر بن محمد النسفي) : ٢٠/٨٢٠ .

ابن مسعود (الصحابي) : ٧/٤٠٠ .

المسعودي : ٩/٨٢١ .

مسيلمة الكذاب (رحمان اليمامة) : ٩/٣٩٧ . ١١ ، ١٥/٥١٥ . ٩/٧٣٠ .

المصعب (أبو علي) : ١٨/٥١٦ .

مضاخ بن عمر الجرهمي : ٢٠/٤٩٥ .

مضر بن نزار : ١٨/٤٩٥ . ١٤ ، ١٣/٤٩٦ .

أبو معاذ التومني : ٢/٤٣٨ .

معاذ بن جبل (الصحابي) : ٩/٤٠٠ . ٥ ، ١/٨٥٩ .

معاوية بن أبي سفيان : ٤/٨٢٧ . ١٨/٨٦٣ . ١٣/٨٧٣ . ١٢/٨٧٤ . ١٥ ، ٩ ، ٨/٨٨٨ .

أم معبد : ١٦ ، ٢/٤٨٨ .

معد بن عدنان : ١٧/٤٩٥ .

معمر : ٤/٣٦١ .

معمر بن عباد السلمي : ١٨ ، ١١/٢٦١ . ١٤/٣٠٦ . ١٧/٣٠٧ . ٧/٣٤٦ . ١٠/٣٨١ .

٢/٨٨٧ . ٩/٦٣٠ . ١٢ ، ٧ ، ١/٦٢٩ . ٢٠ ، ١٥ ، ٩/٦٢٨ .

معن بن زائدة : ١٩/٤٩١ .

أبو المغيرة البصري : ٢/٤٣٨ .

مقاتل بن سليمان : ١٧/١١٩ . ٥ ، ٤/١٦٤ . ١٥/٧٦٦ .

المقتع : ٩/٧٣٠ .



ابن أم مكتوم : ١٢/٨٥٨ .

ابن أبي مليكة : ١٠/٨٥٩ .

أبو منصور بن أيوب : ١٨/٢٨ . ١٢/٣٣٣ . ٣/٣٣٤ .

أبو منصور المائريدي = المائريدي (أبو منصور) .

منكر ونكير : ١٥ ، ٣/٧٦٣ .

موسى (النبي) : ١٠/١٠٥ . ٤/١٦٣ . ١٣/١٨٦ . ٥ ، ٤/٢٦٣ . ٤/٢٩٦ . ١٥/٣٠٣ .

١٨ . ١٦/٣٠٤ . ٤/٣٠٥ . ٨/٣٠٩ . ١/٣٩٢ . ٥ ، ٢ ، ١/٣٩٣ . ١٥/٣٩٤ . ١٣ ، ١٩ ، ١٣/٣٩٥ .

١٤ ، ٧/٤٩٧ . ١٣/٤٨٦ . ١٩/٤٨٥ . ٥/٤٨١ . ١٢ ، ١٠ ، ٣/٣٩٦ . ١٥ ، ٤ ، ٣/٣٩٥ .

٢١/٥٤٢ . ٤ ، ٣/٥٣٣ . ١١/٥١٠ . ٦ ، ٤/٥٠٧ . ١٠/٥٠٥ . ١/٤٩٨ . ١٨ ، ١٦ .

١٣/٦٣٠ . ٦/٦٦٧ . ١١/٧١٢ . ١٢ ، ١٧ ، ٨/٨١٨ . ٥/٨٥٧ . ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

١١/٨٥٩ . ١٤ ، ٩ ، ٨ ، ٢/٨٥٨ .

أبو موسى الأشعري = الأشعري (أبو موسى) .

أبو موسى عيسى بن صبيح المردار : ١١/٦٤٧ . ١/٦٤٨ . ١٦/٦٥٨ . ١٠/٧٢٤ .

ن

الناطقة الذبياني : ١/١٨٤ . ١٥/٥١٣ .

الناشيء (عبد الله بن محمد) : ١١/١٥٢ . ١/١٥٣ . ٣/١٥٤ . ٧/١٩٣ . ٧/٢٥٧ . ٧ ، ٤/٥٩٩ .

نباش بن زرارة التميمي (زوج خديجة) : ١٤/٤٨٨ .

النجار (الحسين بن محمد البصري - رئيس التجارة) : ١٠/٥١ . ١/١٤٦ . ٤/١٦٧ .

١٤/٧٨١ . ٨/٦٥٣ . ١/٥٤٨ . ١٩/٥٤٤ . ٢/٣٧٩ . ٥/٣٧٨ . ٩ ، ٢/٣٧٤ .

النجاشي : ١٤/٥٠٢ .

نجدة بن عامر الحنفي (نجدة الحروري) : ٤/٧٥٧ . ٩/٧٦٧ . ٧/٨١٣ .

النسفي (أبو المعين) : ١١/٢٨٧ . ١٠/٣٠٥ . ٣/٣٠٦ . ١١/٣٦٣ . ١٦/٣٦٤ . ١١/٣٧١ .

٢/٣٧٣ . ٣/٣٨٧ . ٢/٤٤٣ . ٢/٥٩٤ .

النسفي (أبو محمد عبد الله بن محمد) : ١٩/٨٢٠ .

أبو نصر أحمد بن عمرو العراقي : ٤/٨٢١ .

أبو نصر العياضي (أحمد بن العباس بن الحسين بن جبلة بن غالب بن جابر بن نوفل بن عياض بن

يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري) : ١٦/٣٥٦ . ٤/٣٥٧ . ١٤/٣٥٩ .

نصر بن أحمد الكبير : ١٨/٣٥٦ . ٣/٣٥٨ . ٥ ، ٣/٣٥٨ .

أبو نصر منصور بن أحمد الغزي : ٥/٩٠٣ .

نصير بن يحيى البلخي : ٥/١٣٠ .

النضر بن إبراهيم التميمي : ٩/٩٠٣ .

النضر بن كنانة : ١٨/٤٩٥ . ١٤/٨٢٨ .

النظام : ١٠/٦ . ١٥ ، ٨/٥٠ . ١٠/٢٠٦ . ١٣/٢٠٧ . ١٦/٢١٠ . ١٥ ، ٣/٢٦١ . ٣/٣٣١ .

١٢ . ١٠/٣٧٥ . ١٧/٣٨٨ . ١٧ ، ٩/٣٨٩ . ١٧ ، ٩/٤٠١ . ١٩/٤٠٢ . ١٤ ، ١١/٤٠٣ .

٦/٤٢٩ . ٤/٤٢٨ . ١٠/٤٢٦ . ١٥/٤٢٥ . ١٨ ، ١٣ ، ١٠/٤٠٩ . ١٣/٤٠٧ . ١٥/٤٠٦ .

٢/٤٣٠ . ١٩/٥١٢ . ٥ ، ١/٥١٥ . ٦/٥٤٣ . ١٩/٥٤٦ . ٥/٥٤٩ . ١٥/٦٨٠ . ٢/٦٨١ .

النعمان بن ثابت الكوفي = أبو حنيفة .

النعمان بن المنذر : ٦/٥٠٩ .

نُقَيْل بن حبيب : ١٨/٥٠٥ . ١/٥٠٦ .

أبو ثواس : ٢٠/٥١٣ .

نوح (النبي) : ١٩/٣٩٢ . ١٠/٣٩٥ . ١٩/٤٨٥ . ١٩/٦٩٥ . ١١ ، ٥/٦٩٦ . ٥/٧٠٧ .

٩/٧٤٩ . ٢/٩٠٣ . ١٦/٩٠٤ .

نوفل بن الحارث : ١٠/٥٠٣ .

هـ

هايل (ابن آدم) : ١٠/٧١٢ .

هاجر (زوج إبراهيم) : ١١/٤٩٧ .

هارون (النبي) : ٤/٥٣٣ . ٦/٦٦٧ . ١٧ ، ٥/٨٥٧ . ٨ ، ٢/٨٥٨ . ١١/٨٥٩ .

هاشم (عمرو العُلى) : ١٩/٤٩٥ .

أبو هاشم : ١٧/٩٠٢ .

أبو هاشم (الجبائي) = الجبائي (أبو هاشم) .

أبو هالة = نباش بن زرارة التميمي .

هامان (وزير فرعون) : ٥/٧٥٨ .

تبصرة الأدلة

- الهدلي (أبو ذؤيب) : ١٢/٧١٥ .
أبو الهذيل العلاف = العلاف (أبو الهذيل) .
الهرمزان : ٢/٨٧٣ .
هرم بن سنان المُرِّي : ١٩/٤٩١ .
هرمس الحكيم : ٢/٤٧٤ ، ٣ .
أبو هريرة : ٨/٤٠٠ .
هشام بن الحكم : ٢/٤٧ . ٨/٥٠ . ١٠/١١٩ ، ١٣ . ٣/١٢٠ . ١٧/١٢٥ . ٨/١٦١ .
٧/١٩٦ . ١٥/٣٠٦ ، ١٦ ، ١٧ . ١٣/٣٠٧ .
هشام بن سالم الجواليقي = الجواليقي (هشام بن سالم) .
هشام بن عمرو : ١٣/٥ . ٧/١٩٦ . ١٥/٢١٩ . ٣/٥٥٢ . ١٧/٦٥٠ . ١٥/٦٨٧ . ١٣/٨٢٣ .
هند بن أبي هالة (ابن خديجة ، وريب الرسول) : ١٣/٤٨٨ .
هود (النبي) : ١٦/٩٠٤ .
أبو الهيثم بن التيهان (الصحابي) : ١٣/٨٨٠ .
ابن هيصم (أبو عبد الله محمد بن هيصم) : ١١/٣٠٩ . ١٣/٣١٠ .

و

- واصل بن عطاء : ١/٨٨٧ .
الورّاق (أبو عيسى) : ٥/٢٨٢ . ٣/٥١٢ .
الوليد بن عبد الملك : ٢/٨٦٤ ، ٣ .

ي

- يحيى بن كامل البصري = الجحدري .
يحيى بن يعمر : ٦/٨٢١ ، ١٠ .
يزدان : ٣/٩٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٧ . ٣/٩٥ .
يعقوب (النبي) : ١٢/٣٩٥ .
أبو يعقوب الشحام = الشحام (أبو يعقوب) .
يعلى بن أمية : ٤/٨٥٩ .

أبو المعين النسفي

- يوسف (النبي) : ١٧/٢٨٢ ، ١٨ . ٤/٢٨٥ . ١٤/٤٩٦ . ١٩/٧٧٧ . ١٦/٨١٨ .
١١/٨٦١ .
أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم الأنصاري - صاحب أبي حنيفة) : ١٦/٣٥٥ .
يونس (النبي) : ١/٨٠١ .

الفرق والجماعات

أ

- آل إبراهيم : ٩/٧٤٩ . ٢/٩٠٣ .
 آل عمران : ٩/٧٤٩ . ٣/٩٠٣ .
 آل فرعون : ١٥/٦٩٣ . ٤/٧٦٣ ، ٥ .
 آل الله : ٩/٤٩١ .
 آل محمد - آل النبي : ٦/٣ . ٨/٤٤٢ .
 آل يعقوب : ١٢/٨٦٢ . ٢/٨٦٣ .
 الأئمة : ١٩/٣٥ . ١٨/٤١ . ١٢/٣٥٥ .
 ١٨/٣٥٩ . ٧/٨٢٦ . ١٥/٨٢٨ .
 ١٢/٨٢٩ . ١١/٨٣٠ . ١٠/٨٣٢ .
 ٥/٨٣٦ . ١/٨٣٧ . ٦/٨٤٦ .
 أئمة أصحاب أبي حنيفة : ٦/٣٥٦ ، انظر
 أيضاً : الحنفية .
 أئمة الأمة : ١٧/٣٦ .
 أئمة أمة الرسول - أئمة أمته : ٤/٣٦ .
 أئمة أهل الإسلام : ١٣/١١٨ .
 ١٣/٦١٢ . وانظر أيضاً : أئمة المسلمين .
 أئمة أهل الحديث : ٦/٧٩٨ . انظر أيضاً
 أهل الحديث .
 أئمة أهل السنة : ١٤/١٨٥ . ٩/٢٨١ .
 أئمة أهل الفتوى : ١٧/٨٦٤ .
 أئمة أهل الكلام : ١٨/١٥٠ . ١٦/٤٩٨ .
 انظر أيضاً : المتكلمون - أهل الكلام
 وأرباب الكلام .
- أئمة بخارى وديار ما وراء النهر : ٦/٣٦٠ .
 أئمة حملة الآثار : ٨/٨٤٥ .
 أئمة الدين : ٤/٨٥٣ . ٧/٨٧٢ .
 أئمة سمرقند : ١٢/٢٨٤ .
 أئمة مرو وبلخ : ٧/٣٦٠ .
 أئمة المسلمين : ٩/٣٤ . انظر أيضاً : أئمة
 أهل الإسلام .
 أئمتنا : ٨/٣٥٦ . ٣/٤٣٢ . ٢٠/٥٨١ .
 ٤/٦٧٦ .
 أئمتنا في الفقه : ٩/٥٧٦ .
 أئمة الهدى : ٧/٤٤٣ .
 الإباضية : ١١/٤٦٨ .
 الأبالسة : ١٦/٩٥ .
 أتباع الأنبياء : ٤/٤٦٣ ، ١١ ، ١٢ .
 أتباع بشر بن المعتمر : ١٧/٧٢٣ .
 ٧/٧٢٤ . انظر أيضاً : البغداديون من
 المعتزلة .
 أتباع البلخي من البغداديين : ١٠/٢٢٥ .
 ١/٢٦١ . انظر أيضاً : أصحاب الكعبي
 والبغداديون من المعتزلة .
 أتباع الجبائي (أبي علي) : ١٣/٢٥٩ . انظر
 أيضاً : الجبائية وأصحاب الجبائي .
 أتباع الجبائي (أبي علي) : من البصريين :

٥/٧٥ . انظر أيضاً : أصحاب الجبائي
والبصريون من المعتزلة .

أتباع الجبائي (أبي هاشم) : ٦/٢٢٥ . انظر
أيضاً : أصحاب أبي هاشم الجبائي والبهشمية
والبصريون من المعتزلة .

أتباع جعفر بن حرب من المعتزلة :

١٥/٢٦٠ . انظر أيضاً : المعتزلة .

أتباع جعفر بن مبشر من المعتزلة :

١٥/٢٦٠ . انظر أيضاً : المعتزلة .

أتباع علي : ٥/٨٢٧ . ١٥/٨٩٠ .

أتباع غيلان : ١٣/٥٤٣ .

أتباع محمد : ١٤/٤٨٩ . ١٠/٤٩٠ .

١٧/٥١٥ . ١٠/٥٢٣ . ٩/٨٥٠ .

انظر أيضاً : أشيع محمد - أشيع النبي

وأعوان محمد .

أتباع معاوية : ٥/٨٢٧ .

أتباع ملة محمد (أو ملة الله) : ١٣/٥٠٥ .

أجواد العرب : ٤/٤٩٦ .

الأجواد العشرة : ١٩/٤٩١ .

أخبار أهل الكتاب : ١٥/٤٩٩ .

أخبار اليهود : ١٠ ، ٨/٥٠٠ .

إخوة يوسف : ١٨/٧٧٧ .

أحوال محمد : ١/٤٩٦ .

أرباب التأويل : ١٧/١٩٩ .

أرباب الخواص السليمة : ١٩/١٥ . ٢٠ ،

٢/١٩ . ١٢/٤٠١ . ٤/٤٠٢ .

١٩/٤٧٣ . ١٠/٤١٠ . ١٤/٤٠٤ .

أرباب الديانات : ٥/١٠٦ . ٨/٥٢٢ ،

١٢ .

أرباب الشرائع : ٤/٤٨٣ .

أرباب العقول : ٩/٣٩٠ .

أرباب العقول السليمة : ١٦/٢٢٩ .

١٥/٢٦٦ .

أرباب الكلام : ١٣/٦١٢ . انظر أيضاً :

المتكلمون - أهل الكلام وأئمة أهل الكلام .

أرباب اللسان : ٧/١٣٤ . ٨ ، ٧/١٣٥ ،

١٥ . ١٣/١٥٠ . ٧/١٣٧ . ٢٠/١٣٦ .

١٢/٦٧٤ . ٦/٦٧٥ . انظر أيضاً العلماء

باللسان العربي .

أرباب اللغة : ١٣/٢٣١ . انظر أيضاً : أهل

اللغة وأرباب اللسان والعلماء باللسان العربي .

أرباب المذاهب : ٥/٦٧٦ .

أرباب المقالات : ٨/١٦١ .

أرباب النحل : ١٧/٢٥٨ .

أسلاف المعتزلة : ١٢/٢٨٧ . ٥/٥٨٧ .

أسلافنا : ٥/٣٠٦ .

أسلم : ١٨/٨٥٥ .

أشراف العرب : ٤/٤٩٦ .

الأشعرية - أصحاب الأشعرية : ٢١/٦ .

١٨ ، ١٦ ، ٤/٨ . ٧/٩ . ١٥/٤٨ .

١١ ، ٨/٤٩ . ١٠/٥٨ . ٢/١٣١ .

١٣/١٤٢ . ٣/١٤٩ . ١٣/١٥١ . ١٤ ،

٤/١٦٩ . ١٩/١٨٤ . ١٧/٢٣٣ .

٨ ، ٧/٢٣٤ . ٨/٢٤٠ . ١٧/٢٥٥ .

٢٠/٢٦٨ . ٤/٢٧٧ . ٨/٢٧٨ .

١٨/٣٠٣ . ١٨/٣٠٤ . ٨/٣٠٥ . ٩ ،

١٢/٣٠٦ . ١١/٣١٠ . ٤/٣١٣ .

١٢ ، ٥/٣١٥ . ١٠/٣١٦ . ٩/٣١٧ ،

١٠ . ١١/٣٢٤ . ٧/٣٢٧ . ٤/٣٢٨ ،

٩ ، ١٣ ، ١٧ . ٧/٣٣٠ . ١٠ ،

١٢/٣٣٣ . ١٦ ، ١٥ ، ٨ ، ٤/٣٤٠ .

٥/٣٤٤ . ٩/٣٤٥ . ٣/٣٨٥ . ٢/٤٢٤ .

١٧ ، ١٢/٤٣٥ . ٦/٤٣٦ . ١١/٤٣٧ .

١٩/٤٧١ . ١٧/٥٤٤ . ٥/٥٨٩ .

١٣ ، ٨/٥٩٦ . ٣/٦٣٥ . ٦/٦٤٠ .

١٧/٦٦٨ . ١١/٧٨٧ . ٧/٨١٣ .

١١ ، ٨ ، ٣/٨١٥ . ٩/٨٣٤ . انظر

أيضاً : بعض الأشعرية وجماعة منكم ومتابعو

الأشعري .

أشيع محمد - أشيع النبي : ٥/٥١١ .

١٦ ، ١١/٥١٥ . انظر أيضاً : أتباع محمد

وأعوان محمد .

أصحاب أبي بكر : ٤/٨٥٢ .

أصحاب الجبائي (أبي علي) : ٧/١٤٤ .

٣/٤٣٤ . انظر أيضاً : أتباع الجبائي والجبائية .

أصحاب الجمل : ١٤/٨٥٩ . ٢/٨٨٣ ،

٦ ، ٣ . ١١/٨٨٨ .

أصحاب الديانة : ١٥/٥٢٤ .

أصحاب الرسل : ١٧/٣٩٩ .

أصحاب الرؤية : ٢/٤٢٤ .

أصحاب السقاية : ٦/٤٩٦ .

أصحاب الشمال : ٢١ ، ٢٠/٧٦٧ .

أصحاب الصفات : ٤/٢٠١ . ٢/٢٣٨ .

١٨/٢٤٧ . ٩/٣٣٣ . ١٠ ، ١٩/٣٣٤ .

انظر أيضاً : قدماء أصحاب الصفات .

أصحاب علم الفراسة : ١٦/٤٨٨ .

أصحاب الفيل : ٨/٥٠٦ .

صاحب الكبيرة - مرتكب الكبيرة .

أصحاب الكعبي : ٦/٢٢٨ . ١/٢٢٩ .

٨/٧٢٤ . انظر أيضاً : أتباع البلخي .

أصحاب محمد (أصحاب رسول الله) :

٧/٣ . ١١ ، ٧/٤٠٠ . ١٤/٤٩٨ .

١٤/٥٠٢ . ٨/٥١١ . ٨/٩٠٠ . انظر

أيضاً : صحابة رسول الله .

أصحابنا : ٣/١١ . ٥/٢٣ . ٨/٢٨ .

١٥/٤٧ . ١٠/٥٢ . ٨/٥٦ . ٨/١٣٠ .

١٥/١٣٨ . ٢٠/١٨٤ . ١١/١٨٩ . ١٧ ،

٤/٢٠٧ . ١٣ ، ١٠/٢١٠ . ٤/٢١١ .

٢٠/٢٣٠ . ٢/٢٣١ . ١١/٢٤٥ .

٢/٢٧٨ . ١١ ، ٨ ، ٥/٣٠١ . ١/٣٠٢ .

١١/٣٠٨ . ١٦/٣١٠ . ٤/٣١٧ .

١٥/٣٧٠ . ١٠/٣٧٢ . ٧/٤٠١ .

١٨/٤٠٣ . ١٨/٤٠٣ . ٦ ، ١/٤٠٢ .

١٤/٤٠٤ . ١٩/٤١٨ . ١٥/٤١٩ .

١٠/٤٢٠ . ٧ ، ٦/٤٢١ . ٣/٤٣٢ .

١٠ ، ٦/٤٦٧ . ١٦ ، ٩ ، ٢/٤٣٧ .

٤/٤٦٨ . ٩/٤٧١ . ٦/٥٤٤ .

١٦/٥٤٦ . ١٧/٥٥٧ . ٥/٥٥٨ .

٢٠/٥٥٩ . ٢/٥٦٠ . ٧/٥٦٧ . ١٠ ،

١٧/٥٧٩ . ١٦/٥٨٢ . ٩/٥٨٩ .

٢٠/٥٩٠ . ١٩/٦٢٧ . ٩/٦٥٤ . ٩ ،

٢٠/٦٦٩ . ١٤/٦٨٢ . ١٦ ، ١/٦٩٠ .

١٣/٧٦٤ . ١٠/٧١٣ . ١٣ ، ٧/٦٩١ .

١٩ ، ١٢/٧٧٩ . ١٩/٧٨٠ . ٩/٧٨١ .

١٧/٨٣١ . ١٧ ، ٥ ، ٢ ، ١/٧٨٩ .

١٧/٨٣٢ . ١٣/٨٣٤ . ١/٨٨٩ .
 ٢/٩١٠ . ٨ ، ٣/٨٩١
 أصحاب اللطف : ٧/٧٢٤
 أصحاب أبي هاشم الجبائي : ١٦/٥٤٩ ،
 ١٨ . انظر أيضاً : أتباع الجبائي (أبي
 هاشم) والبهشمية .
 أصحاب الهيولي : ١٥ ، ١٤ ، ١٣/٥٩ ،
 ٢٠ . ١٢/٦٧ . ٣/٧١ . ١٥/٧٦ .
 ١٠/٣٨٢ . ١٣/٣٥٢
 أصحاب اليمين : ٢٠/٧٦٧ .
 الأصنام (الصنم) : ٢/٣٥ . ١٢/٣٤ .
 ١٢/٨٦ . ١/٢٣٢ . ١/٤٧٨ . ٨/٥٠٧ ،
 ١٧ . ١٨/٥٢١ . ١٣/٦٠٩ . ١/٦١٩ ،
 ١٠ . ١٢ ، ١١ ، ٩ ، ٨/٦٧٤ .
 ١٠/٨١٣ . ١٣/٧١٩
 الأصوليون — علماء الأصول — أهل
 الأصول : ١١/٤٩٢ . ٩/١٥٠ .
 ١٩/٦٠٥ . ٦ ، ٣/٦٠٢
 الأطباء : ١١/٥١٠
 أعداء الله (عدو الله) : ١٩/٣٥٦ .
 ٢٠/٨٠٠ . ٢/٨١٤ . ١/٨٤١ .
 أعداء محمد : ١٥ ، ١٣/٤٨٩ . ٨/٤٩٠ .
 ٨/٥١١ . ١٢/٥١٥
 الأعراب — الأعراب : ٢٠/٢٩٦ .
 ١١/٤٩٣ . ٣/٨٥١
 أعوان الإسلام — أنصار الإسلام : ١٦/٥١٥
 أعوان محمد : ٨/٥١١ . انظر أيضاً : أتباع
 محمد وأشياع محمد وأشياع النبي .

الأمّة الأمية : ١٠/٣٤ .
 أمة محمد : ١٢/١٩٨ . ٢/٥٢٤ .
 ١٩/٧٠٤ . ٨/٧٩٣ . ١٥/٧٩٥ .
 ٩/٨٥٠ . ٢/٨٥٥ . ١٤/٩٠٣ .
 ١٧/٩١٠ . انظر أيضاً : أهل الإسلام
 وأشياع محمد وأتباع النبي وأتباع محمد .
 الأمم — الأمم الماضية : ١٨/٤٨٢ .
 ١٩/٤٩٢ . ٢/٥١٠ . ١/٥٧١ .
 ٨/٥٢٧ . ٦/٩٠٨ .
 أمهات آباء محمد : ٢٠/٤٩٥ . ٢/٤٩٦ .
 الأنباط : ١١/٣٥ .
 الأنبياء : ١٠/١٠٥ . ٤/١٩٨ .
 ١٨/٢٠٣ . ٤/٣٩٢ . ١٧/٣٩٥ .
 ١٧/٣٩٦ . ١٦/٣٩٩ . ١٦/٤٥٠ .
 ٤/٤٧٨ . ٦/٤٨١ . ٤/٤٨٣ .
 ٢٠/٤٨٥ . ٧/٤٨٦ . ٤/٤٨٧ .
 ١٨ ، ١٧/٤٩٧ . ٦/٤٩٨ . ١٣ ،
 ١٣/٥١٦ . ١٢/٥٢٤ . ١٦ ، ١٢/٥٢٦ .
 ١٢/٥٢٧ . ١١/٥٣٣ . ٥/٥٣٧ .
 ٤/٥٣٨ . ٨/٥٤٦ . ١١/٦٠١ .
 ١٧ ، ١٦/٦٩٦ . ١٧ ، ١٥/٧٣٣ .
 ١٧ ، ١٠ ، ٦ ، ٥/٧٣٤ . ٢/٧٤٥ .
 ١٣ ، ٣/٧٤٩ . ٦/٧٥٨ . ١٠/٧٧٥ .
 ١٩/٧٧٦ . ١/٧٧٧ . ١٧/٧٩٠ .
 ٤/٧٩٢ . ٦/٧٩٦ . ١٠ ، ١٨/٨٠٦ .
 ٧/٨٠٨ . ١٨/٨٢٩ . ٣/٨٤٢ .
 ٨/٨٤٧ . ١٨/٨٤٩ . ٢/٨٥٠ .
 ١/٨٦٠ . ١٥ ، ١٤ ، ٥/٨٦٢ .
 ٦ ، ١/٨٦٣ . ٨/٩٠١ . ١٠/٩٠٤ .
 أنبياء بني إسرائيل : ١/٤٩٨ . ٧/٥٠٠ .
 الأنصار : ١٥/٤٨٨ . ١٩/٨١٠ .
 ١٦/٨٢٨ . ٩/٨٤١ . ٤/٨٤٢ .
 ١٨/٨٤٩ . ٣/٨٤٦ . ١٨/٨٤٥ .
 ٣/٨٥٠ . ١٧/٨٧٥ . ٤/٨٧٦ .
 ١/٨٧٨ . ١٣ ، ٩/٨٨٠ .
 أنصار دعوة محمد : ١٣/٥٠٥ .
 أنصار محمد : ٨/٥١١ .
 أهل الأخبار : ٤/٨٤٥ .
 أهل الأديان : ١٢/٥٢٣ . ٧/٧٣٣ ، ١٩ ،
 ٦/٧٣٤ . ١٠/٧٦٠ . ١٥ ،
 أهل الإسلام : ٧/٣ . ١٣/١١٨ .
 ١/٥٤٤ . ٦/٥٧٨ . ١٤/٥٨٩ .
 ٥/٦٧٤ . ١٤/٧٧٠ . ٢١/٨١٨ .
 ١/٨٦٦ . ١٢/٨٧٨ . ١٧/٨٨٤ .
 ٢/٩٠٢ . ٦/٩٠٨ . انظر أيضاً : أمة محمد
 وأهل ملة محمد وأشياع محمد وأتباع النبي
 وأمة محمد .
 أهل الأسواق والنواحي : ١٤/٤٣ .
 أهل الإفحام : ٩/٥١٤ .
 أهل الإلحاد : ١٥/٥٠٥ . ٦/٨٣٧ .
 أهل الأمصار والرساتيق والقرى : ٥/٤٣ ،
 ٦ .
 أهل الإيمان : ٢١/٨١٨ .
 أهل الباطل : ٦/٣٠٦ .
 أهل بدر : ١٢/٨٨٧ .
 أهل البدع : ٢١/٤٦ . ٤/٧٧ . ٢/٧٥٧ .
 أهل البدع والأهواء : ٥/٣٥٧ . ١٣/٧٩٦ .
 أهل البدع والضلال : ١٠/٣٥٦ .

- أهل بطانة محمد : ٤/٤٩٤ .
 أهل البغي : ١٤/٨٢٦ . ١٦/٨٨٩ . ٥/٨٩١ .
 أهل بيعة الحديبية : ٩/٩٠٠ .
 أهل التأويل : ٤/٢٩٧ . ٧/٣٩٣ .
 ٩/٥٠١ . ١١/٥٨٢ . ١٨/٧٠٩ .
 أهل التجاهل : ١٤/١١٨ .
 أهل التجوير : ٤/٥٦٣ .
 أهل التواتر : ٥/٥١٣ .
 أهل التواريخ - أصحاب التواريخ - العلماء
 بالتواريخ : ٤/٤٧٤ . ١٥/٤٩١ .
 ٣/٤٩٦ . ٨/٨٦٤ .
 أهل التوحيد : ١٠/٥٩ . ٣/٨٦ .
 ١٤/٢٠٠ . ٢٠/٥٥١ . ١٠/٥٤٧ .
 أهل الجنة : ١٠/١٩٨ . ٢٠/٣٩٩ .
 ٥/٧٥٦ . ٦/١٢٧٩٢ . ٩/٧٩٤ .
 ١٠/١٢ . ١٨/٧٩٥ .
 ١٢/٨٨٧ . ٣/١٠٩٠٤ . ٦/٩٠٩ .
 أهل الحديث : ١٦/٢٨ . ١٧/١٨ .
 ٩/٤٢ . ١٥/١٣٠ . ١٠/١٣١ .
 انظر أيضاً أئمة أهل الحديث .
 ١٦/٣٠٨ . ٢١/٧٧٢ . ٣/٩١٠ .
 أهل الحرب : ٧/٨٢٦ .
 أهل الحق : ١١/١٧ . ١٩/٥٦ . ٥/٧٧ .
 ١٢/٨٠ . ١٦/٨٣ . ١٠/٨٧ . ٧/١٠٤ .
 ١/١١٧ . ٥/١٢٢ . ١٢/١٦٨ .
 ٩/٢٠١ . ١٦/٢١٦ . ٥/٢١٧ .
 ٣/٢٥٩ . ١٦/٢٦١ . ١٢/٢٦٨ .
 ١٩/٣٠٧ . ١٠/٣٢٨ . ٣/٣٥٧ .
 ١٣/٣٧٨ . ٥/٣٧٩ . ٣/٣٨٢ .
 ٥/٣٨٧ . ١/٣٩٢ . ١٩/٤٢١ .
 ١٥/٤٢٣ . ٦/٤٨٢ . ٨/٥٣٦ .
 ١٦/٥٣٩ . ٣/٥٤٠ . ٣/٥٦٤ .
 ١٦/٥٨٦ . ٥/٦٠١ . ١٤/٦١٤ .
 ١٨/٦٤٧ . ١٠/٦٩٣ . ٦/٧٠٠ .
 ٩/٧٢٢ . ٢/٧٢٣ . ٥/٧٢٦ .
 ١٩/٧٣٣ . ١٧/٧٥٩ . ٤/٧٦٦ .
 ١٥/٧٧١ . ٣/٧٧٤ . ٥/٧٩٣ .
 ١٨/٨٣١ .
 أهل دار الإسلام : ٥/٤٣ .
 أهل الدين : ١٣/٥٢٩ .
 أهل دين الله : ٣/٨٣١ .
 أهل الذمة : ١٧/٣٥ .
 أهل الردة : ٨/٣٥ . ٣/٨٥٢ .
 ١٢/٩٠١ .
 أهل الزيغ والبدع : ١١/٣٥٦ .
 ١٥/٨٤٧ .
 أهل الزيغ والعناد : ٨/٣٦١ .
 أهل سمرقند : ١٨/٣٥٧ .
 أهل السنة والجماعة : ٩/٣ . ٤/٣٩ .
 ١٥/١٦٤ . ٤/٢٤١ . ١٥/٣١٠ .
 ٨/٣٢٤ . ١٩/٣٥٧ . ٥/٥٦٣ .
 ٢٢/٥٧٧ . ٦/٥٧٩ . ١/٥٨١ .
 ٧/٥٩٦ . ١٦/٦٤٤ . ١٨/٦٤٧ .
 ٦/٧٠٦ . ١١/٧٦٨ . ١٤/٧٨٣ .
 ١٤/٧٨٤ . ١٣/٧٩٦ . ١٤/٨٢٨ .
 ٣/٨٩١ . ٥/٨٩٤ . ١٢/٨٩٦ .

- أهل السنة (المتقدمون) : ٩/٢٨١ .
 أهل الشام : ٣/٨٨٣ . ٣/٨٨٨ .
 أهل الشرك والردة : ٥/٨٦٥ .
 أهل الشورى : ٧/٨٧١ . ٨/٨٧٨ .
 ٤/٨٨٢ . ٥/٨٨٨ .
 أهل صفين : ١٥/٨٥٩ . ١٣/٨٨٣ .
 أهل الصناعة : ١٥/٣ . ٧/٣٢٤ .
 أهل الطاعة : ١٠/٧٩٥ . ٢/٧٦٣ . ٣/٦٨١ .
 أهل الطبائع : ١٣/٢٢٩ . ٣/٦٨١ .
 ٦/٧٣٩ .
 أهل الظاهر : ٧/٢٨ . ٦/٧٩٨ .
 أهل العدالة والصلاح : ٣/٨٣٨ .
 أهل العدل : ٦/٤٠٠ . ١/٥٦٣ .
 ٧/٨٨٤ .
 أهل العدل والتوحيد : ١٣/٨٧ .
 أهل العراق : ١١/٨٧٨ .
 أهل العلم : ٧/٨٨٦ . ٢/٨٩٨ .
 أهل العلم بالحقائق : ٩/٥٣٨ .
 أهل العلم والدين : ٢/٨٦٩ .
 أهل العناد : ٤/٣٤٨ . ٢/٧٠١ . ٧/٨٠٨ .
 ٨/٨٤٤ . ٨/٨٠٨ .
 أهل فارس : ٥/٢٩٧ . ٣/٥٠١ .
 ١٠/٨٥١ . ١١/٨٥١ .
 أهل الفتنة : ٨/٨٨٠ .
 أهل الفقه : ١٥٠ (حاشية ٦) .
 ٤/٨٤٥ .
 أهل القبلة : ٤/٥٨١ . ١٤/١٨ .
 ١١/٧٥٠ . ٢/٧٦٦ . ١٢/٧٧٢ .
 أهل قبلتنا : ١٠/١١٢ .
 أهل القرى والرساتيق : ١٢/٣٥ .
 ١٤/٤٣ .
 أهل الكبائر : ٣/٧٩٣ . ٧/١٤/٧٩٥ .
 ١٥ . انظر أيضاً : مقتفو الكبائر .
 أهل الكتاب : ٦/٤٢ . ١٣/٤٩٣ .
 ١٠/٤٩٧ . ٤/٤٩٩ . ٥/٥٠٥ .
 ٤/٧٨٣ .
 أهل الكتابين : ١٤/٤٩٨ .
 أهل الكلام : ٢/٤ . ١٠/٢١٤ .
 ١٤/٢٣١ . ٤/٣٢٥ . ٩/١٢/٣٢٦ .
 ٢٠ . ٢١/٣٢٧ . انظر أيضاً :
 المتكلمون وأرباب الكلام .
 أهل الكوفة : ٢١/٣٢٥ . ٢/٥٤١ .
 أهل اللسان : ١٧/٢٠١ . ١٤/٢٢٣ .
 ٦/٣١٥ . ١٦/٣٨٢ . ٩/٣٩٠ .
 ٢/٤١٠ . ٧/٥٥٢ . ١٠/٥٩٦ .
 ١٤/٧٧٩ . ٥/٨٠٠ . ٥/٨٠٤ .
 ١٧/٨٥٣ .
 أهل اللغة : ١١/٧ . ١٢/٣٩ . ١١/٤٨ .
 ٩/٥١٤٩ . ٩/٨/١٥٠ . ٨/١٥١ .
 ٣/١٥٣ . ١٣/١٥٨ . ١١/١٦١ .
 ٥/٢٠٣ . ١٣/٢٠٤ . ١٦/٢٠٨ .
 ٢٠/٢٣١ . ١٩/٢٤١ . ٨/٢٨٧ .
 ٧/٢٩٨ . ٣/٣١٩ . ١/٣٢٥ . ٤/٤ .
 ١٠/١٣ . ١٧/٣٢٦ . ١٥/١٣/٣٢٦ .
 ١/٣٢٧ . ١٧/٣٣١ . ٥/٣٧٣ .
 ٩/٣٧٦ . ١٧/٣٨٢ . ٤/٣٨٤ .

١٢/٧٧٩ . ١٧/٥٧٩ . ٥/٣٠١

أوائل القدرية : ١٤/٥٣٩ .

أوائل الكرامية — الكرامية الأولى :

٨/١٧١ . ١٦/١٦٤ . ٦/١٢٠ .

أوائل المعتزلة : ١٣ ، ٥ ، ١/٨٥ .

١٠/٤٠٨ . ١٠ ، ٢ ، ١/٤٠١ .

١/٧٨٠ . ٦/٤١٠ . ٨/٤٠٩ .

الأوائل المنتسبون إلى الفلسفة : ١١/١٤٦ ،

١٠/١٥٨ . ٤ ، ١/١٤٧ . ١٩ ، ١٥ .

١٠/٤٦٣ . انظر أيضاً : الفلاسفة .

أوائلنا : ١٠ ، ١/٤٠١ . ١٠/٧٨٠ .

أوتاد الملة : ١٩/٣٥٩ .

الأوثان : ١٢/٨٦ . ١/٣٥ . ١٨/٥٠٧ .

١٠/٥١٢ .

الأوس : ١٦/٤٩٧ . ١٨/٨٤٥ .

٥/٨٤٦ .

أولاد علي بن أبي طالب : ٦/٨٢٨ .

أولو الألباب : ٣/٨٤٧ .

الأولياء — الولي — أولياء الله : ٧/١٢١ .

١٣/١٣٢ . ١٧/٣٩٩ . ١٩/٤١٩ .

٢/٤٦٥ . ٩/٤٦٩ . ١٧/٥٠١ .

١٣/٥٠٤ . ١/٥٣٦ . ٧ ، ٢ ، ١٠/٥٣٧ ،

١٠/٦٠١ . ٢١ ، ١٩ ، ١٥ ، ٨ .

١٩/٦٦٥ . ١٧ ، ١٠/٧٣٤ . ١٩/٧٤٤ .

٢/٧٤٥ . ٣ ، ١/٧٤٦ . ٦/٧٥٥ .

٨/٧٧٢ . ١١/٧٩٢ . ١٧/٧٩٤ .

١/٨١٤ . ٤ ، ٣ ، ١/٨٥٤ . ٣ ، ٢ ،

٩/٨٥٥ . ١٧/٨٥٥ .

٣/٣٨٦ . ١٦/٤٣٠ . ٧/٦٨٧ .

٥/٦٩٧ . ١٨/٧١١ . ١٩/٧٧٠ . انظر

أيضاً : أرباب اللسان وأرباب اللغة .

أهل المدينة : ٩/١٣٠ . ٦/٧٩٨ .

٥/٨٤٦ . ٨/٨٨٠ .

أهل مرو وسمرقند : ١٥/٣١٠ .

أهل مصر : ٥/٨٧٧ . ١١/٨٧٨ .

٢/٨٨٠ .

أهل المغرب : ٤/٤٧٤ .

أهل المقالات : ٨/٣٠٧ .

أهل مكة : ٥/٥٠٥ . ٥/٨٤٦ . ٨/٨٩٢ .

أهل الملة : ٥/٢٨ . ٩/٤٤٢ . ١٠/٧٨٠ .

أهل ملة محمد (أو ملة الله) : ١٥/٥٠٥ .

٩/٥٢٤ . انظر أيضاً : أمة محمد وأهل

الإسلام .

أهل المنطق — المنطقيون — أرباب المنطق :

٩/٥ . ٣/٤٦ . ١٤/١٦١ . ٣/٢٠٢ .

أهل النار : ١٠/١٩٨ . ٢٠ ، ١٠/٥٤٧ .

١١/٧٩٢ . ١٧/٧٩٤ .

أهل النجوم : ١/٤٧٤ .

أهل النحو : ١٥/٣٢٣ . ٧/٣٢٤ (أهل

الصناعة) .

أهل النظر : ١٧/٢٥٨ .

أهل النفاق : ١٤/٥٠٣ . ١٨/٥٤١ .

٦/٥٤٢ . ١٩/٨١٩ . ٢٠ ، ٥/٨٥٨ .

أهل اليمن وحضرموت : ٥/٨٥٨ ، ٦ .

الأوائل : ٣/١٢ . ٩/٥٠ . ١٩/١٦٨ .

أوائل أصحابنا : ١٥/٤٧ . ١١/٢٤٠ .

أولياء محمد : ١٢/٥١٥ .

أولي الجدال والمرء : ٥/٣٥٧ .

أولي العقل والدين : ٥/٣٦٠ .

إياد (قبيلة) : ١٧/١٨٣ .

ب

الباطنية — الباطنية القرامطة : ١٥/١٤٦ .

١٠/١٥٨ ، ١٣ ، ١٨ ، ٤/١٩٣ . ٥ ،

١٦/٥١٦ . ١٤/٦٥٦ . ٦/٨٣٧ .

لبديون : ١/٨٧٨ .

البرامكة : ١٩/٤٩١ .

البراهمة : ٨/١٥ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ .

٢٠/٤٤٤ . ٢١/٤٤٦ . ٦/٤٦٠ .

البصريون : ٢/٤٣٨ . ٤/٨٨٠ .

البصريون (من أهل اللغة والنحوين) :

١٩/٣٢٥ ، ٢٠ ، ٨/٣٢٦ . ١٢ ،

البصريون من المعتزلة : ٥/٧٥ . ٦/٢٢٥ .

١٣/٤٢٩ . ٦/٤٣٠ . ١٢/٥٤١ .

٢١/٥٦٤ . ٧/٦١١ . ٩ ، ٥/٦٢٤ . ٧ ،

١/٦٩٥ . ٩/٧٢٤ . ١/٧٢٥ . انظر

أيضاً : المعتزلة .

بعض الأشعرية : ١٦/٣٦٤ . انظر أيضاً :

الأشعرية .

البغداديون من المعتزلة : ٨/٧٥ .

١٠/٢٢٥ . ١٠/٣٧٥ . ١٢/٥٤١ .

١٧/٥٤٩ . ٧/٦١١ . ٩/٦٨٩ .

١٥/٧١١ . ١٧/٧٢٣ . ٢١/٧٢٤ . انظر

أيضاً : المعتزلة .

بكر — بنو بكر — بكر بن وائل :

١٠/٣٩٧ . ١٦/٤٩٧ . ٣ ، ٢/٤٩٨ .

البكرية (رئيسهم بكر بن عبد ربه — من

أهل البدع) : ٢/٧٥٧ . ١١/٨٨٧ .

البُلغاء : ١٦/٣٥٧ . ٧/٥١٠ . ١٧/٥١٢ .

٥/٥١٤ . ١٨/٥١٥ .

بُلغاء الكتاب : ١٨/٣٥٩ .

بنو آدم : ١٢/٤٤٨ .

بنو أسد : ١١/٣٩٨ .

بنو إسرائيل : ٤/٣٩٦ . ٤/٤٩٧ . ١٥ ،

١/٧١٦ .

بنو أمية : ١٣/٨٥٥ .

بنو بدر : ٦/٨٥٦ . ٧ ،

بنو تغلب : ١٦/٤٩٧ . ٣/٤٩٨ .

٧/٨٦٦ .

بنو تميم بن مرة : ١٠/٨٤٢ .

بنو حنيفة بن تميم : ٤/٢٩٧ . ٩/٣٩٧ .

٢/٥٠١ . ٩/٨٥١ . ١٢ ،

بنو زهرة : ٢/٤٩٦ .

بنو ساعدة : ١٦/٨٢٨ . ٧/٨٤٦ .

٨٤٨ / (حاشية) ٢ .

بنو العباس : ٧/٥٠٤ .

بنو عبد مناف : ٥/٨٤٢ . ٦ ،

بنو لؤي بن غالب : ١٨/٤٩٥ .

بنو مروان : ١٧/١٨٣ .

بنو هاشم : ٥/٨٢٨ . ٣/٨٢٩ .

٥/٨٤٢ .

البهشمية : ٥/٥٥٦ . ٩ ، ١/٥٥٧ .

١/٥٧٧ . انظر أيضاً : أتباع الجبائي (أبي

٩/٦٧٨ . ١١/٦٩٦ .

الجريرية (من الزيدية - أصحاب سليمان بن

جرير) : ١٣ ، ٨ / ٨٩٦ .

جماعة منكم (من الأشعرية) : ١ / ٣٤٥ .

جمهور الأمة : ٩ / ٣٧٥ . ٢ / ٧٦٣ .

جمهور الهند : ١٨ / ٥٠٧ .

جميعاً (أي نحن والأشعرية) : ١٤ / ٣٦١ .

الجن : ٨ / ٧١٠ . ١٢ / ٦٣٦ . ٧ / ٥٠٥ .

الجهمية (أتباع جهم بن صفوان) :

١٨ / ١٢٠٨ . ١٨ / ٣٢٢ . ١٧ / ٧٦٣ .

جُهينة (قبيلة) : ١٨ / ٨٥٥ .

ح

الحبشان (الأحباش) : ١٨ ، ٩ / ٥٠٥ .

١ / ٥٠٦ .

الحُسَاب (علماء الحساب) : ٩ ، ٨ / ٤٧ .

٩ / ٥٠٠ . ١٣ ، ١٢ ، ١٠ .

الحشوية : ٨ / ٢٩٩ . ١٢ / ٨١٧ .

٢ / ٨٢٠ .

حُفاظ الأمة : ٦ / ٨٩٠ .

حفاظ أنساب العرب : ٣ / ٤٩٦ .

حفاظ الملة - الذابون عن الدين -

الناصرين للدين : ١١ ، ٤ / ٥١٦ .

الحكماء : ٢٠ / ٣٩٩ . ٦ / ٤٤٩ .

٩ / ٧٢٥ . ٢٠ / ٤٦٣ .

حكماء أهل الملة : ١٠ / ٥٣١ .

حكماء البشر : ٨ / ٤٤٣ . ٩ / ٧١٤ .

الحكيم : ٣ / ٤٦٠ .

ت

التابعون : ١٣ / ٥٣٦ . ١٦ / ٩٠٥ .

الترك : ١٨ / ٣٥٦ . ٧ / ٣٦٠ . ١٥ / ٥٠٧ .

ث

الثنوية : ٢١ / ٥٢ . ٤ / ٩٠ . ٨ ، ١ / ٩٩ .

٣ / ١٠٥ . ١٨ ، ١٤ ، ٧ ، ٥ / ١٠٢ .

٧ / ٢٠٦ . ١٠ / ١٠٨ . ١٠ ، ٦ .

٣ / ٤٨٦ . ١٨ / ٣٤٠ . ١٤ / ٢١٣ .

٤ / ٥١٢ . ١٣ / ٥١٦ . ١٣ / ٦٠٨ . ١٩ ، ١٣ ، ١١ ، ٨ ، ٦ / ٦٦٢ .

٢٠ ، ١٢ ، ٤ / ٦٦٤ . ٨ ، ١ / ٦٦٣ .

١٠ ، ٩ / ٧٢٢ . ١٨ / ٦٦٦ .

ج

جاحدو رسالة محمد - المنكرون له :

١٠ / ٥١٥ . ١٨ / ٥٣٣ . انظر أيضاً :

منكرو محمد ومنكرو أمر محمد .

الجارودية (من الروافض - ومن جملة

الزيدية) : ٨ / ٨٣٣ . ٩ ، ٧ / ٨٩٦ .

الجَبَائِيَّة (من ساعد الجَبَائِي) : ٦ / ٣٩٥ .

٩ ، ٤ / ٥٥٦ . انظر أيضاً : أتباع الجَبَائِي

(أي علي) .

الجَبَابرة : ١٥ / ٩٧ . ١٩ / ٥٠٤ .

١٥ / ٨٦٥ . ٢ / ٥٣١ . ٢٠ ، ١٧ / ٥٣٠ .

الجبرية : ٥ / ٣١٦ . ٨ / ٥٣٩ . ٥ / ٥٨٩ ،

١٦ / ٥٩٦ . ١٢ ، ٥ / ٥٩٥ . ٧ .

٥ / ٦٣٨ . ٦ / ٦٠٠ . ١٨ ، ١٧ / ٥٩٧ .

جَمِير (قبيلة) : ١٧ / ١٨٣ .

الحنابلة : ١٥ / ٢٨٤ . ٦ / ٢٩٩ .

الحنفية - أصحاب أبي حنيفة - متكلمو

أصحاب أبي حنيفة : ٩ ، ٣ / ١٦١ .

١٥ ، ١ / ١٦٢ . ٧ ، ٣ / ١٦٤ .

٢٠ / ٣٢١ . ١٤ / ٣٥٥ . ١٠ / ٧٩٨ . ١٢ ، ١٠ ، ١٧ / ٧٨٤ . ٦ / ٧٨٠ .

انظر أيضاً : كبار أصحاب أبي حنيفة ،

وأئمة أصحاب أبي حنيفة .

خ

خارجي : ٣ / ٧٩١ .

الخزرج : ١٧ / ٣٥٦ . ١ / ٤٩٦ .

١٩ / ٤٩٧ . ١٨ / ٨٤٥ . ٥ / ٨٤٦ .

الخصوم : ١ / ٩ ، ٧ ، ٣ / ٢١ . ٥ / ٣٥ .

٢ / ٣٦ . ٤ ، ١٠ / ٣٧ . ١١ / ١٠٨ .

١٥ / ١٦٩ . ٨ / ١٧٤ . ١٠ / ٢٣٢ .

١٦ / ٢٣٣ . ١١ ، ٧ / ٢٤٥ . ١ / ٢٤٦ .

٩ / ٢٦٤ . ١٦ / ٢٨٣ . ١ / ٢٩٠ .

١ / ٢٩٤ . ١٩ / ٢٩٨ . ١٥ / ٣٠٨ .

٨ / ٣١٠ . ٦ / ٣١١ . ١٥ / ٣٢٧ .

٧ / ٣٦١ . ١٠ / ٣٧٢ . ١٣ / ٣٨٧ .

١٩ / ٣٩١ . ١٧ ، ٩ / ٤٠٢ . ٣ / ٤٠٥ .

١٠ ، ٩ / ٤٠٨ . ١٠ ، ٥ / ٤١٣ . ١٠ / ٤١٣ .

١١ . ٢١ / ٤٢٧ . ١١ / ٤٣٧ . ١٨ / ٤٩٨ .

١٢ / ٤٩٩ . ١٠ / ٥٢١ . ١٧ / ٥٤١ .

١٤ / ٥٥٢ . ١٢ / ٥٦٤ . ٦ / ٥٧٠ .

٢٠ / ٥٧١ . ٨ ، ١ / ٥٧٢ . ١٢ / ٥٧٤ .

٥ / ٥٨٢ . ٣ / ٥٩٣ . ٧ / ٦٠١ . ٤ / ٦٠٤ .

١٢ ، ٤ / ٦٠٩ . ١٢ ، ٨ / ٦١٣ .

١٥ / ٦١٥ . ٢١ / ٦١٦ . ١١ / ٦٢١ .

١٣ / ٦٢٢ . ٣ / ٦٣٨ . ١٥ / ٦٣٩ .

١٦ / ٦٤٦ . ١٢ / ٦٦١ . ١١ / ٦٦٤ .

١٤ / ٦٧٢ . ١٤ / ٦٧٨ . ٦ / ٦٧٩ .

١٧ / ٧٤٠ . ١٠ / ٧٥٩ . ٩ ، ٥ / ٧٧٠ .

٦ / ٧٨٠ . ١٧ / ٧٨٤ . ١٩ / ٨٠٢ .

١٦ / ٨٠٣ .

خصومكم (أي خصوم الرافضة) :

١٣ ، ٩ / ٨٥٩ .

خصومكم (أي خصوم المعتزلة وهم

الأشاعرة) : ١٨ / ٢٣٢ . ١٤ / ٢٣٣ ،

١٦ . ١٨ / ٥٨٧ . ١٨ / ٦٨٣ . ٢ / ٧٠٨ .

٣ . ١٦ / ٧٤١ . ١١ / ٧٦١ . ٢ / ٧٨٧ .

خصوم الأشعرية في الفقه : ١٢ / ٣٠٩ .

١٧ / ٣١٧ . ١٨ / ٣٢١ . خصومنا :

٩ / ٣٠٠ . ١٥ / ٣٦٨ . ١ / ٤٤٢ .

٩ ، ٣ / ٤٤٨ . ٥ / ٧٧٠ .

خصوم من سلف من مشايخ أهل السنة

والجماعة : ١٠ / ٣ .

خصومهم (أي خصوم المعتزلة) :

٦ / ٦٤٤ . ١٢ ، ٧ / ٦٤٨ . ٤ ، ٣ / ٦٥٨ .

٢١ / ٦٧٠ . ١٤ / ٦٧٨ . ١٥ / ٧٥٩ .

الخطباء - الخطيب : ١٨ / ٥٠٥ . ٨ / ٥١٠ .

٥ / ٥١٤ . ١٨ / ٥١٥ . ٩ / ٥١٧ . ١٠ ، ٩ / ٥١٧ .

الخلعاء - الخليع : ١٥ / ٤٤٣ . ١٣ / ٤٦٥ .

١ / ٥١٧ . ١٦ / ٥٢٤ . ٣ / ٥٣٥ .

الخلفاء : ٢٠ / ٨٣٢ .

الخلفاء الراشدون : ٨ / ٣٤ . ٧ / ٣٥ .

تبصرة الأدلة

- ٢٠/٨٣٢ . ١٣/٥٢٧ . ٢/٥٠٣ . ٢/٦٥٥ . ١٦/٧٤٥ .
 الدهماء — دهماء الناس : ٥/٢٠٢ .
 ١٠/٨٧٢ . ١٥/٨٦٠ . ٢/٨٣٥ . ١٦/٤٥٦ . ١٧/٤٨٠ . ١٠/٥٠٦ .
 ١٦/٥٠٨ . ٥/٥١٠ .
 خلفاء الرسل : ١١/٤٦١ .
 خلفاء رسول الله : ٣ ، ٢/٣٦ .
 خليفة : ٤/٨٤٩ .
 خندف : ٨/٤٩٦ .
 الخوارج : ١١/٤٦٨ . ٧/٣٨٧ .
 ٩ ، ٧ ، ٦ ، ٤/٧٦٧ . ٥ ، ٤/٧٥٧ .
 ١٤ . ١٢ ، ١/٧٦٨ . ٩/٧٧٤ .
 ١٨ ، ٤/٧٧٦ . ٣/٧٩١ . ١٣/٧٩٣ .
 ٧/٨١٣ . ١٦/٨٨٩ . ٢٠ ، ١٧/٨٩٠ .
 ٥/٨٩١ . ١٦ ، ١٩ ، ١٢/٨٩٢ .
 ٣/٨٩٣ . ١٨ . انظر أيضاً : النجدات من
 الخوارج .

د

- الدهري : ١٩/٦٦ .
 الدهرية — أهل الدهر : ٩/٦٩ . ٢١/٥٢ .
 ٨ ، ٥/٧٠ . ١٨ ، ١٠/٧٢ . ٣/٧٣ .
 ٩ ، ١١ ، ٥/٧٤ . ١/٧٥ . ١٤/٧٦ .
 ٢/٧٧ . ٢/٩٩ . ١٠/١١٤ . ١٣/١٢٢ .
 ١٠/١٥٤ . ١٨/١٨٠ . ١٠/١٩٤ .
 ١٦/٢٣١ . ٢٠ ، ١٨/٢٦٦ . ١٠/٢٧٦ .
 ٢/٢٨٦ . ٤/٣٣٦ . ١٨/٣٤٠ .
 ٩/٣٤٦ . ٦/٣٦٣ . ١٠/٣٨١ .
 ١٠/٣٨٢ . ٨/٥٠٥ . ٢/٥٥٦ .
 ٦/٣٥٩ . ٧/٣٨٧ . ٦/٨٢٥ . ٣/٨٢٧ .
 ٥/٨٢٨ . ٥/٨٢٩ . ٦/٨٣٣ . ٨/٨٣٨ .
 ٦/٨٤٠ . ١٧/٨٤٢ . ٢٠/٨٤٣ .
 ٦/٨٤٤ . ١٢/٨٤٥ . ١٣/٨٤٦ . ١٩/٨٤٦ .
 ١٥/٨٤٧ . ٨/٨٥٢ . ١٧ ، ١/٨٥٣ .
 ٣ . ١١/٨٥٤ . ١٧ ، ٥/٨٥٥ .
 ٤/٨٥٧ . ٦ ، ١٢/٨٥٩ . ٨/٨٦١ .
 ٨/٨٦٢ . ١١/٨٦٣ . ٢٠/٨٦٤ .
 ٤/٨٦٦ . ٢/٨٧٠ . ١٢/٨٧٢ . ١٤ ،
 ١/٨٧٣ . ٥ ، ١١ ، ١٨ ، ٤/٨٧٤ .
 ١٣ ، ١٠/٨٧٥ . ٣/٨٧٦ .

أبو المعين النسفي

- ١٢ . ١٦/٨٧٨ . ١٨/٨٨٠ . ١٦/٨٨٣ . ١/٨٩٨ . ١٥ ، ٩/٩٠٨ .
 ٦/٨٨٩ . ١٦/٨٩٤ . ٤/٨٩٦ . ١٣ .
 ٤/٩٠٢ . ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
 ١١/٩٠٤ . ٥/٩٠٥ . ٨/٩٠٦ . ١٤ ،
 ١٩ ، ١٢/٩٠٧ . ١٥/٩٠٨ .
 رافضي : ١٨/٨٤٤ . ١٤/٨٩٤ .
 ربيعة (قبيلة) : ٨/٤٩٦ .
 الرسل — رسل الله — المرسلون : ٦/٢٥ .
 ٢ ، ١/٢٧ . ١٨/٣٢ . ١٤/٣٣ .
 ٥/٤٢ . ٨/١٠٨ . ٩ ، ١٢/١٩٨ .
 ١٩ ، ١٨/٢٠٣ . ١٦/٣٩٩ . ١٨/٤١٩ .
 ٧/٤٢٩ . ٨/٤٤٣ . ٨/٤٤٤ . ١٦ ،
 ٨/٤٥١ . ١/٤٥٢ . ٦/٤٥٧ .
 ١٨ ، ١٤/٤٦٠ . ١١ ، ٤/٤٦١ .
 ٢/٤٦٢ . ١٥/٤٦٣ . ١٠/٤٦٤ .
 ٧/٤٦٧ . ٣/٤٦٨ . ٩/٤٧٢ . ٣/٤٧٥ .
 ١٨/٤٧٩ . ١٣/٤٨٠ . ٢ ، ١/٤٨٢ .
 ٨ ، ٤ . ٤/٤٨٣ . ٢٠/٤٨٥ .
 ١١/٤٨٧ . ١٧/٥٠٦ . ٤/٥٠٧ .
 ١٣/٥١٠ . ١٣/٥٢٢ . ٨/٥٢٤ .
 ١٤/٥٣٢ . ٣/٥٣٨ . ١٠/٦٠١ .
 ٢١/٧١٠ . ١٩ ، ١٥/٧٣٣ . ٥/٧٣٤ .
 ٦ ، ١٠ . ١٩/٧٤٤ . ٢/٧٤٥ .
 ٤/٧٤٩ . ٦/٧٥٨ . ١٧/٧٩٠ .
 ٤/٧٩٢ . ١١/٧٩٥ . ٦/٧٩٦ . ١٠ ،
 ١٢ . ٤/٧٩٧ . ٩/٧٩٩ . ٧/٨٠٨ .
 ١/٨١٦ . ١٥/٨١٧ . ٣/٨٤٢ .
 ٨/٨٤٧ . ١٤/٨٥٣ . ١/٨٦٠ .
 ١/٨٩٨ . ١٥ ، ١٠/٩٠٤ . ٩/٩٠٨ .
 ١٣ .
 الرسول (بصورة عامة) : ٢١/١٦ .
 ٧/٢٥ . ١٤/٢٨ . ٦/٣١ . ١٠ ، ٧ ،
 ١٦ . ١٥/٣٢ . ١/٣٤ . ٨ ، ٧ ، ٢ ،
 ١٠ ، ١٥ ، ١٦ . ٤/٣٥ . ١٣ ، ٣/٣٦ .
 ١١ ، ١٣ ، ١٥ . ٢/٤٣ . ١٣/٢٨٠ .
 ١٤/٢٩٨ . ٤/٣٩٦ . ٦ ، ٥ ،
 ١٧/٤٢٨ . ٨/٤٤٤ . ١٨ ، ١٦ ،
 ١٤/٤٤٥ . ٢٠ ، ١٩/٤٤٦ . ١/٤٤٧ .
 ١٥/٤٤٨ . ١٦ ، ١٤/٤٥١ . ٧/٤٦١ .
 ١٠ . ٩/٤٦٢ . ١٤/٤٦٤ . ١٨ ، ١٥ ،
 ٨/٤٦٥ . ٨ ، ٧/٤٦٨ . ١١ ، ٨/٤٧٠ .
 ٢/٤٧١ . ٣ ، ١٠/٤٨٢ . ١٣/٤٩٥ .
 ١٦ . ٦/٥١٦ . ٩/٥٣٢ . ١٨ ، ٩ ،
 ١٤ ، ٥/٥٣٤ . ١٠/٥٣٧ . ١٢ ،
 ١٨/٦٢٩ . ٩/٧١٠ . ١٥/٧١٢ .
 ٣/٧١٣ . ١٩/٧٤٤ . ٨/٧٧٢ .
 ٥/٨١٠ . ١٧/٨٣٦ . ١٨ ،
 ٢/٨٣٣ . ١٠/٨٣٣ .
 رهط محمد : ١٠/٤٩٤ .
 رهط مسيلمة : ٩/٣٩٧ .
 الرواة — رواة الحديث : ٥/٧٥٩ .
 ١٣/٨٢١ . ١٤ ، ١٠/٨٥٩ .
 رؤساء المعتزلة : ١/٤٢ . ٧/١٩٦ .
 ١١/٢٧٤ . ١٦/٣٩٠ . ٤/٥٥٢ .
 ١٤/٦٤٤ . ١٥/٨٩٦ .
 الروم : ١٨/١٨٢ . ٥/٥٠١ . ٥/٨٦٥ .

تبصرة الأدلة

- الروندية : ٧/٨٢٨ . ٥/٨٢٩ . ٥/٨٣٨ .
٧/٨٤٠ .
ز
الزرايشائية (أصحاب أبي عاصم
الزرايشائي) : ١١/٣١٠ .
الزرارية (أصحاب زرارة بن أعين) :
١٣/١٩٣ .
الزروانية (من المجوس) : ١٤ ، ١١/٩٣ .
الزط : ١٠/٣٥ .
الزنادقة : ١٤/٦٠٨ .
زنديق : ١٩/٨٤٤ .
الزنوج : ١٨/١٨٢ . ١٨/١٣٧ .
الزيدية : ٧/٣٨٧ . ١١/٣٨٨ . ٨/٨٣٨ .
١١ ، ٨ ، ٧/٨٩٦ .

س

- سادة دار الندوة : ٧ ، ٦/٤٩٦ .
السبعون المختارون من بني إسرائيل :
٤/٣٩٦ . ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ .
السحرة - الساحر : ١٩/٤٤٥ .
١٤/٤٧٧ . ٨/٤٧٨ . ١٠/٥١٠ .
١١/٥٣٨ . ١٥ ، ١٣/٧١٢ .
سكان الصحارى والبراري : ٦/٤٣ .
سلاطين المسلمين : ٩/٣٤ .
السلف : ٩/٣١٠ . ١٠ ، ٩/١٨٣ .
٧/٣٥٣ . ١٤ ، ١٣ ، ١٢/٣٥٥ .
١١/٦٩٢ . ٤ ، ٣/٧٨٠ . ٤/٧٩٨ .
سلف الأشعرى : ٥/٣١٩ .

ص

- صابئة حرّان : ١٠/٧٧ .
صاحب الصغيرة : ٢/٧٦٧ . ٥/٧٩٥ .
صاحب الكبيرة - مرتكب الكبيرة :

أبو المعين النسفي

- ١٥/٢٩ . ٣ ، ٢/٣٠ . ١٨/٤٠ .
١٠/٧٦٦ . ٩/٧٦٧ . ١٣ ، ١١ .
٩/٧٦٨ . ١٣/٧٦٩ . ٢٠/٧٧٠ .
١٧/٧٧٢ . ٣/٧٧٤ . ١٤/٧٧٧ . ١٥ .
١٦/٧٧٨ . ٢٠ ، ١٦/٧٧٨ . ١٢ ، ٢/٧٨١ .
٢٠/٧٨٣ . ٨/٧٨٥ . ٤/٧٨٦ . ١٣ ،
١٤ . ١٦/٧٩٠ . ٦ ، ٣/٧٩١ .
٦ ، ٣/٧٩٢ . ٤/٧٩٤ . انظر أيضاً :
أصحاب الكبائر ومرتكب الكبيرة .
صاحب الكرامة : ١٧/٥٣٧ .
صاحب المعجزة : ١٧/٥٣٧ . ٢٠ .
الصالحون : ١٤/٥٣٦ . ١٩/٥٣٧ .
٧/٥٣٨ . ١٠/٧٣٤ . ١٧/٨١٨ .
الصبيان : ١٣/٤٢٧ . ٢/٥٠٩ .
صبيان أهل دار الإسلام العاقلون : ٥/٤٣ .
١٦/٩٠٨ .
صحابة رسول الله - الصحابة - أصحاب
رسول الله : ٧/٣ . ٢/٣٦ . ٤ ،
٤/٤٠٠ . ١٤/٥٠١ . ٨/٥١١ .
٩/٥٣٤ . ١٣/٨٠٥ . ٩/٨٢٣ . ١٢ ،
١٥ . ٤/٨٢٦ . ٦ ، ٦/٨٢٩ .
١٣/٨٤٠ . ٩/٨٤١ . ١٧/٨٤٢ .
١٤/٨٤٣ . ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ . ١/٨٤٤ .
١٣ ، ٧ . ١١/٨٤٧ . ١٦ ، ٤/٨٤٨ .
٩/٨٤٩ . ١٠ ، ١٨ . ٤/٨٥٠ . ١٧ ،
٥/٨٥٤ . ١١ ، ١٥ . ١٧ ، ٥/٨٥٤ .
٨/٨٥٧ . ١٧/٨٥٩ . ١٠/٨٦٠ . ١٢ ،
٦/٨٦١ . ٩ ، ٥/٨٦٢ . ١٠ ،

طُيَّء (قبيلة) : ١٣ ، ١١/٥٠٢ .

ع

العارفون بكلام العرب : ١٩/٦٠٩ .

العاصي : ١٤ ، ٤/٢٩ . ٤/٢٨ .

١٥/٥١٥ . ٩ ، ٦/٥١٥ . ١٨/٦٥٨ . ٢/٦٩٣ .

١٨/٧٣٦ . ٢١/٧٦٧ . ٢/٧٩٣ .

العاقِل (عموماً) : ٣/١٨٠ . ٨/٢٠٢ .

١٩/٣٩٤ . ١٣/٣٩٤ . ٧/٤٢٧ . ١٢/٤٥٦ .

١٥/٤٥٧ . ٣/٤٧٩ . ٩/٤٨١ . ١٠ ، ١٧

١١/٥٠٦ . ١٩/٥١١ . ٨/٥١٩ .

١٥/٥٣١ . ٤/٥٧٦ . ٨/٦١٠ .

١/٦٢٣ . ١٣/٦٧٨ . ١٤/٦٩٩ .

٢٠/٧٠٩ . ١٦/٧٢٨ . ١٥/٧٥١ .

١١/٧٥٧ .

العامة — العوام : ١٣/٣١٠ . ٤/٥١٦ .

٨ ، ٦/٥٤٢ .

العامي : ٤/٣٧ . ٤/٣٨ . ١١/٤٢ .

عباد الله الصالحون : ١٨/٢٠٣ .

١٧/٣٩٩ . ٦/٤٤٣ . ٣/٤٤٤ .

٨/٤٥٥ . ١٤/٤٥٦ . ٩/٤٥٩ . ٢١ ،

٣/٤٦٠ . ١٩ ، ١٨ ، ٢٠/٤٦٣ .

٥/٤٦٦ . ٧/٤٦٧ . ٨ ، ٦/٧٩٦ .

عَبْدَةُ الأصنام : ٧/٨٤ . ٣/٥٢٤ .

٨/٦٧٤ .

عبس (قبيلة) : ١٩/١٨٣ . ١٦/٤٩٧ .

عدنان (قبيلة) : ٨/٤٩٦ .

عدي بن كعب (قبيلة) : ١٠/٨٤٢ .

العراقيون من أصحابنا : ١٩/٧٨٠ .

العرب : ١٩/٣٩ . ١٤/٢٣١ .

١٥/٣١٢ . ١٥ ، ٣/٣١٩ . ١٢/٤٨٢ ،

١٧ (القوم) . ٤/٤٩٥ . ٥ ، ١٦/٥٠٤ .

٢١/٥٠٩ . ١٦/٥١٠ . ٩/٥١١ .

١٧/٥١٥ . ٩ ، ١٥ ، ١٧ ، ٨/٥١٢ .

٧ ، ٦/٥١٧ . ١٦/٥٢٥ . ٣/٧٨٠ .

١١ ، ٦/٧٨٢ . ١٩/٨٢١ . ٥/٨٤٣ .

٥ ، ٣/٨٦٥ . ٣/٨٧٧ . ١٢/٩٠١ .

١٩/٩٠٧ . ٣/٩٠٨ .

عشيرة علي : ١٩/٨٥٢ .

عشيرة محمد : ١٢/٣٤ . ١٠/٤٩٤ .

العصاة : ١/٦٦٦ . ١٤/٦٩٢ .

١٨/٧٣٦ . ٢/٧٦٣ . ١٣/٧٨٧ .

عصاة المسلمين : ٦/٢٩ .

العقلاء : ٥/١٢ . ٦/١٥ . ١٤/١٨ .

١٠/٣٦ . ١٧/٥٢ . ٨/١٥١ . ١٨ ،

١/١٨٩ . ١٩/٢٣١ . ١٦/٢٦٦ . ١٧ ،

١٤/٢٦٩ . ١٤/٢٨٦ . ٢/٢٨٨ . ١٩ ،

٤/٢٩٤ . ١١/٣٢٨ . ٩/٣٤٧ .

١١/٤٠١ . ١٣ ، ٨/٤٠٢ . ٢٢/٤٠٩ .

١٤/٤١٠ . ١٩/٤٢٤ . ١٦/٤٤٨ .

١/٤٥٥ . ١٩/٤٥٦ . ٧ ، ٥/٤٥٩ .

١٦/٤٦٠ . ١٥/٤٦٠ . ١٣/٤٦٢ . ١٤/٤٦٢ .

١٥/٤٦٦ . ٣/٥٤٨ . ٢/٥٥١ .

٨/٥٥٦ . ٣/٥٧١ . ١٦/٥٧٦ .

١٢/٦٤٤ . ٢٠/٦٤٥ . ٣ ، ٢/٦٤٦ .

١٥/٦٦٧ . ١٣/٦٧٢ . ١٤/٦٧٤ .

١٣ ، ٦/٦٧٥ . ١٢/٧٣٣ . ١٥/٧٥٤ .

١٩/٧٧٣ .

العقلاء من الصبيان : ١٥ ، ١٤/٤٣ .

١٦/٩٠٨ .

العلماء : ٢٦ (حاشية) ٤ . ١/٣٢ .

١٨/١٤٨ . ١٠/١٨١ . ٦/٣٥٧ .

٢/٣٥٩ . ٧/٤٤٩ . ١٢/٤٩٨ .

٢٠/٥٢١ . ٥/٦٠٥ . ١٦/٦٠٦ .

٢/٧١٠ . ٣/٨٣٠ . ١٥/٨٦٢ .

١٣/٨٧٧ .

علماء أصحاب هشام بن الحكم : ٧/١٦١ .

علماء الأمة : ١/٤٨٠ . ١٨/٥١٧ .

١٠/٥٣١ . ٣/٨٣٧ . ٤/٨٣٨ .

٩/٨٤١ .

علماء أهل الكتاب : ٦/٤٢ . ١٥/٤٩٩ .

علماء الصحابة : ٦/٨٧٨ . ١٢/٩٠٥ .

١٦ . ٦/٩٠٦ .

العلماء بالكتب المتقدمة : ٥/٤٩٧ .

١٧/٤٩٩ .

العلماء بشرائع الأمم المتقدمة : ١٣/٤٩٣ .

العلماء باللسان العربي : ١١/٥١٧ . انظر

أيضاً : أرباب اللسان ، وأرباب اللغة وأهل

اللغة .

علماء التصاري : ١٠ ، ٨/٥٠٠ .

علمائنا : ٢/٢٦ . ٦/٨٠٣ .

عمال عمر بن الخطاب : ١٠/٣٥ .

العنانية (أصحاب عاني من اليهود) :

١١/٩٩ . ١٩/٥٠٧ . ١٦/٦٠٨ .

العواتك : ٣/٤٩٦ .

العوام : ١/٣٦ . ١٣/٤٢٧ . ٨/٥٤٢ .

١٥/٦٢٤ . ١٦ ، ٦/٧٣٧ . ١٠/٧٥٧ .

عوام أهل دار الإسلام : ٥/٤٣ .

عوام المسلمين : ١/٤٤٤ . ١٠/٥٣٨ .

غ

الغسانيون — آل جفنة : ٦/٥٠٩ .

غِفَار (قبيلة) : ١٨/٨٥٥ .

غُلَاة الروافض : ٦/١٦٦ .

الغيلانية : ١٠/٧٩٨ .

ف

الفاسق : ٦/٤٠ . ١٦/٧٦٦ . ١٠/٧٦٨ ،

١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١/٧٦٩ ،

٢ . ٤/٧٧٠ . ٦ ، ٤/٧٧٨ . ١١ ، ١٢ ،

١٣ . ٨/٧٩٢ . ١٠/٨٨٨ . ١١ ،

٦/٨٨٩ . ١٣ ، ١٥/٨٩٤ .

الفاسق المطلق : ١٢/٧٧٨ . ١٣ ، ١٥ ،

١٦ ، ١٨ . ١/٧٨١ . ٢ ،

الفرس — أهل فارس — فارس — العجم :

١٩/٤٩٩ . ٣/٥٠١ . ١٠/٥٠٧ .

١٨/٥٠٨ . ١/٥١٦ . ٧/٥٦٥ .

٩/٨٦٧ .

فرق الأمة : ٩/٥٣٩ . ٣/٧٥٩ . ٧ ،

٤ ، ٣/٧٦٠ .

الْفُسَّاق : ٤/٤٠ . ٦ ، ٥/٣٥٩ .

١٠ ، ٦/٧٨٠ . ١٦/٧٩٢ . ٤/٧٩٥ .

٤/٧٩٧ . ١٧/٨٠٠ . ١/٨٨٩ .

فُسَّاقُ أهل الملة : ٥/٢٨ . ٤/٤٠ .

- ١٠/٧٨٠ .
 الفُصحاء : ١٦/٣٥٧ . ١٣/٤٩٩ .
 ١٤ ، ٧/٥١٠ . ١٧/٥١٢ . ٥/٥١٤ .
 ١٨/٥١٥ .
 الفُقهَاء : ١٠/٣٠ . ٤/٣٩ . ٤/٣١٣ .
 ١٦/٣٢١ . ١٦/٣٥٧ . ١/٧٠٥ .
 ١٦/٨٦٤ . ٩/٨٨٤ .
 فُقهَاء أهل الحديث : ١٦/٥٤٤ .
 فقهَاء الأمة : ٧/٨٧٢ . ١٩/٨٨٩ .
 ٨/٨٩٠ .
 فقهَاء أهل السنة والجماعة : ٤/٣٩ .
 فقهَاء الصحابة : ١٤/٩٠٥ .
 فقهَاء ما وراء النهر وخراسان : ١١/٣٥٧ .
 فقهَاء الملة : ١٦/٣٥٥ .
 فُقهَاؤُنَا : ١٨/٧٨١ .
 الفلاسفة : ١٧/٩ . ١٢/٤٦ . ١١/١٤٦ .
 ١٠/١٥٨ . ١٣ ، ١٨ . ١١/١٦٢ .
 ٢/٢٥٧ . ١٩/٣٨٨ . ٦/٤٦٣ .
 ١/٤٦٩ . ٧/٥٦٩ . ٢٠/٥٩١ .
 ٢/٧٦٥ . انظر أيضاً : الأوائل المنتسبون إلى
 الفلسفة
 الفواطم : ٣/٤٩٦ .
 ق
 القائلون باستحالة بقاء الأعراض : ٨/٥٨٧ .
 القائلون إن الاستطاعة تصلح للضدَّين :
 ٥/٦٨٣ .
 القائلون إن الاستطاعة مع الفعل : ١/٥٨٥ .
 ١٩/٥٨٧ .
 القائلون بالاستطاعة المثبتون للعبد الأعمال :
 ١٧/٥٤٣ .
 القائلون ببقاء الأعراض : ٨/٥٨٧ .
 القائلون بأن الأعمال من الإيمان :
 ١٩/٧٩٩ . ١٦/٨٠٩ . ١٣/٨١٠ . ١٧ ،
 القائلون إن التكوين هو المكون :
 ٥ ، ٤/٦٦٠ .
 القائلون إن العالم قديم الطينة حديث
 الصنعة : ٩/٧٣ .
 القائلون بأنَّ العقل يعرف الحسن والقبيح
 ٥/٤٥٣ .
 القائلون بنبوت الصانع : ٤/٤٤٣ .
 القائلون بالجبر : ١٧/٥٨٧ .
 القائلون بحدوث التكوين : ١٤/٣٠٧ .
 ٤/٣٠٨ .
 القائلون بقديم الطينة والصنعة : ٣/٥٧ .
 القائلون بقديم العالم : ٨/٥٩ . ٣/٦١ .
 ١٧/٦٦ . ٩/٧٣ . ١٧/٣١٥ . ٤/٣٦١ ،
 ١٤ . ١١/٣٦٢ . ١٣ ، ١٦ . ٥/٣٦٣ .
 القائلون بالمائية : ١١/١٦٤ .
 قادة أهل الإسلام : ١٠/٥٣١ .
 قادة الخير : ٨/٤٤٣ .
 القاضي : ٧/٧٨٩ . ١٨/٨٣٢ . ٢/٨٣٣ .
 قبائل العرب : ٨/٤٩٦ . ١٦/٥٠٤ .
 ٨/٥٠٧ . ٩/٥١٢ . ١٤ ، ٣/٨٣٠ . ٧ ،
 ٩/٨٩٩ . ١٠ .
 قبيلة علي : ١٩/٨٥٢ .
 قُتلة عثمان : ١٣/٨٧٩ . ٤/٨٨٤ . ٢٠ ،

- ١٠/٨٨٦ .
 قحطان (قبيلة) : ٨/٤٩٦ .
 القدرية : ٩/٨٧ . ٥/١٩٥ . ١٢/٢٣١ .
 ٥/٢٣٢ . ١٣/٢٣٣ . ١٦ ، ٢١ .
 ٢٠/٢٣٤ . ١٣/٢٥٩ . ١٦/٤٢٣ .
 ٣/٤٨٦ . ٣/٥١٢ . ١٣/٥٣٩ .
 ١٨/٥٤٦ . ٥/٥٥٠ . ١١ ، ٧/٥٨٤ ،
 ١٤ ، ١١ . ١٢/٥٩٤ . ٦/٥٩٥ .
 ٩/٦٣٠ . ٦/٦٨٠ . ١/٧٥٩ ، ٢ ، ١٠ ،
 ١٧ . ١/٧٦٠ . ١٣/٧٩٩ . ١٣/٨٢٣ .
 قدماء أصحاب الصفات : ١٨/٢٣٤ .
 ١٧/٢٧١ . انظر أيضاً : أصحاب
 الصفات .
 قدماء أصحابنا : ٧/٥٦ . ١٩/١٣٥ .
 ١٠/٢١٠ . ٢٠/٢١١ . ١/٢١٢ ، ٣ ،
 ٦ . ٩/٣٦٠ . ١٤/٤٠٤ . ١٢/٤٤١ ،
 ١٥ . ٧/٦٩١ .
 قدماء المعتزلة : ١٤/٤٠٣ .
 القرامطة (من الباطنية) : ٥/١٩٣ .
 ٦/٣٥٩ .
 القُرَشِيّ : ١٢/٨٢٨ . ٣/٨٣٢ . ٦/٨٤٩ .
 ٣/٨٦٧ .
 قُرَيْش (قبيلة) : ٣/٥٠٣ . ١٣/٥١١ .
 ١٠/٨٢٨ . ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ .
 ١٢/٨٢٩ . ١٦ ، ١٣ . ٣/٨٣٠ .
 ١٠/٨٣٢ . ٣/٨٣٥ . ٧/٨٤٦ .
 ١٠/٨٥٥ . ١٨/٨٥٨ . ٦/٨٧٩ .
 ١٣/٨٩٩ . ١/٩٠٢ .
 القلانسية : ١٢/٣٠٦ .
 قوم محمد : ٤/٤٩١ . ١٠/٤٩٣ . ١٥ ،
 قوم موسى : ٣/٣٩٥ . ١١/٣٩٦ .
 ٨/٨١٨ . ٩/٨٥٨ .
 قوم نوح : ١٩/٦٩٥ . ١١/٦٩٦ .
 ٦/٧٦٣ .
 قوم يدعون الفراهة في علم الكلام :
 ٩/٣٦١ .
 قوم يونس : ١/٨٠١ .
 قيس (قبيلة) : ٨/٤٩٦ .
 ك
 الكافر : ٩/٤٠ . ١٧ ، ٩ ، ٨ ، ٣/٢٩ ،
 ١٣ ، ١٤ . ٢١/٨٤ . ١١/١٣٢ .
 ٣/١٦٩ . ٥/٢٧٥ . ٢/٣١٦ . ٩ ، ٥ ،
 ٦/٣٢٨ . ١٥ ، ٦/٥١٥ . ٩ ،
 ١٩/٥٤٢ . ٢٠ ، ١٢/٥٤٥ . ٣/٥٤٦ .
 ١٤/٥٨٢ . ١٧/٥٨٣ . ١/٥٨٤ .
 ٨/٥٨٥ . ١٩/٥٨٧ . ١٥/٦١٦ .
 ١/٦١٩ . ١٠ ، ١٣ ، ١٥ . ١/٦٢٠ ،
 ٢ . ٢/٦٥٩ . ٥ ، ٣ . ٤/٦٦٣ . ١٩ ،
 ١٠/٦٦٦ . ١١ ، ١٣ . ١٦/٦٦٧ .
 ٢/٦٦٨ . ٦ ، ٣ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ،
 ١٥ . ١/٦٦٩ . ٧/٦٧٠ . ١٠ ،
 ٩/٦٩١ . ٤ ، ١/٦٩٣ . ٣/٦٩٥ .
 ١٦/٦٩٨ . ١٧ ، ٦/٦٩٩ . ١٤ ، ١٢ ،
 ١٨ ، ١٧ . ١٠/٧٠٢ . ١٢ ،
 ١٥ ، ١٢/٧٠٣ . ٨/٧٠٨ . ٦/٧٠٩ .

- ١٧/٤٥ . ١٢، ٣/٤٦ . ١٨/٤٩ . ١٧/٤٤٤ . ١٧، ١٥، ٦/٥٤٤ . ١/٥٥٤ . ٤/٦٥٩ . ١٧، ٦/٦٣٥ . ١٩/٦٤٤ . ٤/٦٥٩ . ١٢/٦٦١ . ١٦، ١٤/٦٦٣ . ١٦/٧٨٩ . ٢/٨٢٩ . ٤/٨٣٢ . ٦/٨٣٤ . ١٢/٨٨٥ . ٧/٨٨٦ . ١٤/٨٨٨ . انظر أيضاً : أئمة أهل الكلام ، وأرباب الكلام . متكلمو أهل السنة : ١٠/٣٠ . ٥/١٥١ . ١٤/٨٨٨ . متكلمو سمرقند : ١٧، ١٦/١٦٤ . المتنبىء : ١٣، ١٢/٣١ . ٢/٣٧ . ٩، ٥/٤٤٥ . ١٣/٤٦٩ . ١٨/٤٥١ . ١٠/٤٧١ . ١١/٤٩١ . ٨/٤٨٠ . ١٥، ١٠/٤٧١ . ٦/٥٣٦ . مثبتو الأعراض : ١١/٤٠١ . الممجان : ١/٥١٧ . الحجرة — الجبرية : ٣/٢٨٧ . ٦، ٥/٥٦٣ . المجتهدون — أهل الاجتهاد : ٥/٨٣٢ . ٢/٨٣٣ . ١/٨٤٨ . ٥/٨٧٢ . ٢/٨٨٥ . ١٤، ٢٠/٨٩٤ . مجسم : ١٣/٢١٩ . المحسنة : ٧/٤٧ . ١/٧٧ . ١٢/٩٥ . ١/١١٩ . ٢/١٢١ . ١٨/١٢٥ . ١/١٢٦ . ١٣/١٢٧ . ١٨، ٨/١٢٩ . ٥/١٣٣ . ١٠، ٦، ٢/١٣٤ . ٦/١٦٦ . ٨/١٦٨ . ١٥/١٦٩ . ١٥، ٣/١٧٥ . ١٤/١٧٧ . ٢/١٧٨ . ١٧/١٨٠ . ١٣، ٣/١٨١ . ٦/١٨٢ . ٣، ٢/٢١٩ . ١٣، ١٨/٢٢٠ . ١٤/٤٢١ . ١٨، ١/٢٢٠ . ١٣، ٧، ٥/٤٧٢ . ١٩/٤٧١ . ٤/٥٤٠ . ١١/٤٢٠ . ٥/٤٥٢ . ٤، ٣/٤٥٣ . ١٨/٣٠٩ . ١٢/٣١١ . ٥/٣١٧ . ١١/٤٢٠ . ٤، ٣/٤٥٣ . ١٩/٤٧١ . ٧، ٥/٤٧٢ . ٤/٥٤٠ . ١٢/٢٤٢ . ١٦/٢٤٢ . ٩، ٨/٢٨١ . ٣/٢٨٢ . ١/٣٠٧ . ١٨/٣١٦ . ٧/٣١٧ . ٤/٣٥٢ . ٢٠/٣٧٤ . ١٨/٤٠٧ . ٣/٣٨٥ . ٢، ١/٣٧٥ . ٣/٤٦٩ . ١٢/٤٤٧ . ٢٢/٤٠٩ . ٨/٤٧١ . ٤/٥١٩ . ١٠/٥٢١ . ١٠/٥٣١ . ٣، ٢/٥٤١ . ٧/٥٤٢ . ١١/٥٥٣ . ١٠/٥٥٨ . ١٠/٥٩١ . ٧/٥٩٦ . ١١/٥٩٦ . ١٨/٦١٠ . ١٣/٦١٢ . ١٤/٧٨١ . ١/٧٨٢ . ٧/٧٩٨ . ٣/٨٨٢ . ٦/٨٩٠ . انظر أيضاً : أئمة أهل الكلام — أرباب الكلام . متكلمو أصحاب أبي حنيفة : ٩/١٦١ . متكلمو أصحابنا : ٦/٢٢٣ . ٤/٤٦٨ . ٥ . ١٧/٨٣١ . متكلمو أهل الإسلام : ١٣/٣٧ . ٨/٤٥١ . ١/٤٨٠ . متكلمو أهل الحديث : ١٨/٢٨ . ٩/٤٢ . ٢/١٤٦ . ٨/٢٥٨ . ٣/٢٤١ . ٩/٢٨١ . ١١، ٩/٣٠٥ . ١٢/٣٠٦ . ٦/٣٠٨ . ١٦ . ١٨/٣٠٩ . ١٢/٣١١ . ٥/٣١٧ . ١١/٤٢٠ . ٤، ٣/٤٥٣ . ١٩/٤٧١ . ٧، ٥/٤٧٢ . ٤/٥٤٠ .

- ١٨/٤٢٢ . ٨/٤٢٣ . ١٢/٣٥ . ٥/٢٠ . مجوس — مجوسى : ١٢/٣٥ . ٥/٢٠ . ١/٩٣ . ١٦، ٦، ٥، ٢، ١/٩٤ . ١٩/٩٥ . ٢/٩٩ . ١٩/١٠١ . ١٠/١٠٨ . ٣/٤٨٦ . ١٣/٦٠٨ . ١/٦٢٩ . ١٤، ١١، ٥، ٢، ٨/٦٣٠ . ٩، ٦/٦٧٤ . ٢٠، ١٨/٦٧٥ . ١٢، ٢/٧٥٩ . ١٢، ٢/٧٦٠ . ١٧، ١٥، ١٤، ١٣، ١٠، ١/٧٦١ . ٩، ٢ . ١٤، ١١، ٩/٧٦٢ . ١٤/٧٧٧ . ١٦/٤٨ : المحققون . ٥/٥٦٣ : المحققون من أهل السنة . المختصون بعلم جواهر الأشياء وطبائع الموجودات : ١٣/٤٧٣ . ١٤/٤٥٤ . ١٩/٤٨٤ . مدعو الرسالة — مدعو النبوة : ٢/٤٤٦ . ٣ . ١٦، ٧، ٤/٤٦٩ . ٩، ٢/٤٦٨ . ٤/٤٧٠ . ١٠، ٥/٤٧١ . ٢٠، ٤/٤٧٢ . ٧، ٤/٤٧٩ . ٧/٤٧٨ . ٤/٤٧٢ . مدعو الألوهية : ٨، ٧/٤٦٩ . مدعو النص في الإمامة : ١٧/٨٤٢ . ١/٨٤٤ . المرتدون : ١٥/٨٩٠ . ١/٩٠٧ . مرتكبو الذنوب : ١/٧٧٩ . مرجىء : ١٠/٧٦٦ . المرجئة : ٥/٧٧٦ . ٥/٧٨٠ . المرجئة الخبيثة : ١٣/٧٦٦ . ١٠/٧٧٤ . ١٠/٢٤ : واحد من المسلمين . ١١/٩٥ . ٢٠/١٠٠ . ٦/١٠١ . ١١/١٠٤ . ٩/٩٩ : المرقيونية (من الثنوية) . مزينة (قبيلة) : ١٨/٨٥٥ . المسخية (من فرق المجوس) : ٩/٩٣ . مسلم : ٢/٤٣ . ٢٠/٥٤٢ . ١٠/٧٨٥ . ١٨، ٤/٨١٧ . ٢٠، ١٧، ٣/٨١٨ . ١١، ٧، ٦، ٣/٨١٩ . ١١ . ١٨/٨٢١ . ٤/٨٢٢ . ٥، ٨/٨٨١ . ١٧/٨٤١ . المسلمون : ٤/٧ . ١٠/٢٤ . ٩/٣٤ . ٦/٤٣ . ١٣/١١٢ . ٨/٢٠٩ . ٥/٣٢٧ . ٦/٣٨٧ . ٤/٤١٠ . ١٥/٤٩٥ . ١٤/٥١٥ . ٣/٥٣٥ . ١٠/٥٣٨ . ١٥/٥٨٩ . ١٣/٥٩٤ . ١٠/٥٩٥ . ١٦/٦٧٣ . ١٨/٦٩٠ . ٨/٧٠٤ . ١٠، ١١ . ٨/٧١١ . ٧/٧٣٣ . ١٣/٧٦٦ . ٩/٧٦٣ . ٧/٧٥٦ . ٢١/٧٨٩ . ١٥/٧٩٢ . ٤/٧٩٥ . ١٠، ٧/٨١٨ . ١٩، ١٨/٨٠١ . ١٠، ١١، ١٣، ٢١، ١/٨٢٠ . ٦ . ٤/٨٢٣ . ٦/٨٢٦ . ١٢/٨٣٠ . ١/٨٣٥ . ١٢/٨٤٧ . ١٣/٨٤٨ . ١٥، ١٢/٨٧٥ . ٩/٨٧٧ . ١/٨٨١ . ١٠/٨٨٣ . ١٤/٨٨٧ . ١١، ٦/٩٠١ . ١٨/٩٠٤ . ٢/٩٠٨ . ٣/٩١١ . ١٠/٢٤ : واحد من المسلمين .

مشايخ أهل السنة والجماعة (مَنْ سلف

منهم) : ٩/٣ .

مشايخنا : ٩/٨ . ١٥/٤٣ . ١/١٣٠ .

٩/٢٥٨ . ١١/١٩٦ . ٥/١٨٣

٤/٣٢٢ . ٥/٣٠٣ . ٩/٢٦٤

٥ . ١/٦٩٠ . ٥/٦٦٤ . ١٤/٤٧٨

٩/٧٠٩ . ١٥/٧٧٩ . ١٨/١٤٧٨٠

٢٠/٨٤٧ . ٢٠

مشايخنا من أئمة سمرقند : ١٢/٢٨٤ .

المشبهة : ١٠/١٥ . ١٦/٦١١٩ .

٨/١٢٩ . ١٨/١٥٠ . ٤/١٥١

١٧/١٦٦ . ٣/٢٨٧ . ٦/٤٠٠

١٤/٤٢١ . ١٨/٤٢٢ . ١/٤٢٣

المشرك : ٢/٥٩٥ . ٥/٦٧٤ . ٦/٧٦٧

١/٧٦٨ . ١٢/٧٧٧

المشركون : ٢/٢٨ . ١٤/٣٠٣

٧/٥٠٥ . ٨/٥٠٦ . ٣/٥١٩ . ٥/٨٦٥

١١/٨٨٧

مشركو العرب : ١٣/٧٧٧

المشعبذة : ١٩/٤٤٥ . ١٥/٤٧٧

مُضَرَّ (قبيلة) : ١٤/١٣ . ٨/٤٩٦

معاشرو محمد : ٤/٤٩٤

المعاندون : ٥/٤٢ . ١٨/٥١٣

١٥/٧٠٩

المعتزلة : ٣/٤ . ١٧/١٢/٥ . ٥/٢٣

١٤/١١ . ٩/٧/٢٩ . ٢/٣٠

٥/٣١ . ١٨/٣٧ . ٨/٣٩ . ٥/٣٢

١٨/٩ . ١٨/٤١ . ١٧/١٤

١٦/٤٣ . ١٣/٤٥ . ١٥/٤٧ . ٧/٥٠

٢١/٥٢ . ٣/٥٦ . ١٠/٥٨ . ١/٧٢

١٩/٧٤ . ١٥/٧٥ . ٧/٧٦ . ٢/٧٧

٣ . ٣/٨٠ . ٩/٨٣ . ٢٠/٨٤

٢٠/٨٥ . ٢٠/٩٠ . ١١/١١٠ . ١٤

١١/١١٢ . ٥/١١٦ . ١/١١٧

٧/١٣١ . ٣/١٤٣ . ١٠/١٦٧

١/١٧٤ . ٢٠/١٨٤ . ٢١/١٩٦

٩/٢٠٠ . ١٤/٢٠١ . ١/٢٠٢

٨/٢٠٤ . ١٤/٢٠٥ . ١٩/٢١٠

١١/٢١٣ . ١٤/٢١٧ . ١/٢١٩

٨/٢٣٠ . ١٧/٢٣٠ . ١٦/٢٣٠

١٤/٢٢١ . ٧/٢٢١ . ٤/٢٢٢ . ٥/٢٢٣

٨/٢٢٤ . ١٤/٢٢٨ . ١٤/٢٢٩

٤/٢٣٠ . ١/٢٣١ . ١٣/٢٣٤

١٣/٢٤٠ . ١٣/٢٤١ . ٨/٢٤٢ . ١٧

١٣/٢٤٣ . ١٢/٢٤٥ . ٦/٢٤٦

١٢/٢٤٧ . ١٠/٢٤٨ . ٢٢

١٩/٢٤٩ . ٧/٢٥١ . ٨/٢٥٤

٣/٢٥٦ . ٩/٢٥٧ . ١١/٢٥٩

١/٢٦١ . ٩/٢٦٢ . ٣/٢٦٣ . ٤/٢٦٣

١٠/٢٦٨ . ١٩/٢٦٩ . ١٠/٢٦٩

١٦/٢٧٠ . ٤/٢٧٥ . ١٤/٢٧٦

١٤/٢٧٧ . ١٤/٢٨٠ . ١٧/٢٨١

٥ . ١٣/٢٨٣ . ١٧/٢٨٥ . ١٨

١/٢٨٦ . ٩/٢٨٦ . ١٣/٢٨٦ . ١٨

١٧/٢٨٧ . ٧/٢٩٠ . ١٧/٢٩٠

٥/٢٩١ . ١٦/٢٩٣ . ٢١/٢٩٤

٤/٢٩٥ . ٩/١٨ . ٢١/٢٩٦

١٨ . ١٧/٢٩٧ . ٥/٢٩٩ . ٤/٢٩٩

٨/٣٠١ . ١٠/٣٠٤ . ٩/٣٠٦ . ١١

١٤ . ١٦/٣٠٨ . ١٦/٣٠٩ . ٣

١٣ . ٧/٣١١ . ١٥/٣١٧ . ١٠/٣١٧

٦/٣٢٧ . ٥/٣٢٨ . ١١/٣٢٨ . ١٧

١٩/٣٣٤ . ١٢/٣٣٥ . ٢١/٣٣٧ . ٥

٢٠/٣٥٧ . ٤/٣٥٩ . ١٢/٣٦٢

١٣/٣٦٧ . ٤/٣٦٨ . ١٧/٣٧٨ . ٨

١٢ . ١/٣٧٩ . ٥/٣٨٥ . ٧/٣٨٧

١٧/٣٨٨ . ١٩/٣٨٩ . ١٩/٣٩٠

١٢ . ٨ . ١٥/٣٩٣ . ١٥/٣٩٤

١٨/٤٠١ . ١٠/٤٠٤ . ١٥/٤٠٧

١٧/٤٠٩ . ٤/٤١٢ . ١٩/٤١٥

١٦/٤١٦ . ٧/٤٢١ . ١٩/٤٢١

٢/٤٢٢ . ٧/٤٢٢ . ١٦/٤٢٢ . ١٩

٩/٤٢٤ . ٢٠/٤٢٥ . ١١/٤٢٥

٣/٤٢٦ . ١٦/٤٢٧ . ٤/٤٢٨

٦/٤٣١ . ١٥/٤٣٢ . ٨/٤٣٣

١٨/٤٣٤ . ١٢/٤٣٤ . ٩/٤٣٥

٧/٤٦٧ . ٧/٥٣٤ . ٤/٥٣٦ . ١٦

٥/٥٣٧ . ٤/٥٤٤ . ٢/٥٤٥ . ٦

٩/٥٤٩ . ١٥/٥٥٢ . ٣/٥٥٤ . ٤

١١/٥٥٥ . ٩/٥٥٧ . ١/٥٥٨ . ٢٠

٩/٥٥٩ . ١٢/٥٦١ . ١٩/٥٦٢ . ٣

٢ . ٥/٥٦٣ . ٧/٥٦٧ . ٦

١٩/٥٦٨ . ١/٥٦٩ . ٤/٥٧٠

٢٠/٥٧١ . ٩/٥٧٣ . ١٧/٥٧٥

٨/٥٧٦ . ١٠/١٤ . ٢٢/٥٧٧

٤/٥٨٠ . ٩/١٠ . ٢/٥٨١

٦/٥٨٢ . ١٣/١٩ . ١٩/٥٨٥

٤/٥٨٧ . ٩/١٧ . ١٣/٥٨٨

٣/٥٨٩ . ٦/١٤ . ٥/٥٩١

١٥ . ٣/٥٩٢ . ١٠/١٨ . ١٢/٥٩٤

٩/٥٩٥ . ١/٥٩٨ . ١٣/٦٠١

٢/٦٠٢ . ١٥/٢١ . ٢/٦٠٥ . ١٧/٦٠٧

١٦/٦٠٨ . ٩/٦٠٩ . ١/٦١٠ . ٢١

١٧/٦١٤ . ١٥/٦١٥ . ١٢/٦١٧

١/٦٢٠ . ٩/١٤ . ٤/٦٢٢ . ٨/٦٢٣

١٨ . ٤/٦٢٤ . ٩/١٦ . ١٦

٩/٦٢٥ . ٣/٦٢٦ . ١٢/٦٢٦

٢/٦٢٧ . ١٣/٦٢٨ . ٩/٦٢٨

٥/٦٣٠ . ٨/٦٣٠ . ١١/٦٣١

٨/٦٣٣ . ١٢/٦٣٤ . ١٠/٦٣٤

٣/٦٣٥ . ٦/٦٣٦ . ١١/٦٣٦

٢/٦٣٧ . ٩/٦٣٨ . ١٣/٦٣٨

١٨/٦٣٩ . ١٠/٦٤٠ . ١٣/٦٤٢

١١/٦٤٣ . ٩/٦٤٤ . ١٢/٦٤٤

٢ . ١٩/٦٥١ . ٢/٦٥٢ . ١١/٦٥٢

١٨/٦٥٤ . ١/٦٥٥ . ٣/٦٥٥

١٨ . ١٩/٦٥٦ . ٢/٦٥٦ . ٧

١٢/٦٥٧ . ٥/٦٥٨ . ٢/٦٥٨

٢/٦٥٩ . ١/٦٦٠ . ٤/٦٦١

٣/٦٦٢ . ٩/٦٦٢ . ١٤/٦٦٢

١/٦٦٣ . ٢/٦٦٤ . ١٥/٦٦٤ . ٩/٦٦٧

١١ . ١٧/٦٦٩ . ١٠/٦٦٩

١٣، ١١/٧٦٢. ١٩، ١٠، ٩، ٥
١٧/٧٦٣. ١٨، ١٦، ١٤
١٦/٧٦٦. ٣، ١/٧٦٥. ١٨/٧٦٤
١٥، ١٣، ٧/٧٦٩. ١٨، ٩/٧٦٨
٩، ٣/٧٧٤. ١٩/٧٧٣. ٤، ١/٧٧١
٧/٧٧٨. ٤/٧٧٦. ٢٠/٧٧٥. ١٩
١٦، ١١، ١/٧٧٩. ١٧، ١١
٦/٧٩٢. ١٩/٧٨٤. ١٧/٧٨٠
١٦، ١/٧٩٤. ١٣، ٣/٧٩٣
١٩، ١٤، ٩، ٥/٧٩٦. ٢٠/٧٩٥
٩/٨٠١. ١٩/٧٩٩. ٤/٧٩٧
١٧/٨٩٠. ٥/٨٣٤. انظر أيضاً:
البصريون من المعتزلة، والبغداديون من
المعتزلة.
معتزلي: ١٢/٢١٩. ٣/٧٩١.
المعطلة: ٢/٢٨٦. ٣/٢٢٦. ٦/٤٠٠.
٦/٤٢٣. ٢٠/٦٥٥. ٢/٧٦٥. ٣.
المغالطية: ٥/٢١٥.
مقترفو الكبائر: ٢/٧٦٦. انظر أيضاً:
أهل الكبائر.
المقرّون بالكسب: ٦/٥٤٠.
المقلد (في الإيمان): ١٤/٢٤. ١/٢٥.
١٧. ١٠/٢٦. ١١/٢٧. ١٨، ١٦،
٣، ٢/٢٨. ١٣، ١٠/٤٢. ١٤/٤٦١.
المكذّب: ٩/٨٠٦. ٩/٢٥.
المكلف: ٥/٤٦٠. ٧/٤٥٨.
الملائكة: ٦/٢٥. ٤/٤٢. ٧/١٦٦.
١٠/٢٩٨. ٨/١٨٦. ١٥/١٨٣

المنطقيون : ٣/٤٦ .
منكرو الأعراض : ١٤/٤٠١ .
منكرو أمر محمد : ١٨/٤٨١ . انظر أيضاً :
جاحدو رسالة محمد ، ومنكرو محمد .
منكرو البعث : ٣/٥٢٠ .
منكرو الرسالة — نفاة الرسالة : ٦/٤٤٦ ،
١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ١٠/٤٤٩ .
١٨/٤٥٣ ، ١٤/٤٦٤ ، ١٤/٤٧٣ ، ٤/٤٧٩ .
١٣/٤٨٠ ، ٨/٥٣٤ .
منكرو الشرائع : ٧/٥٦٢ .
منكرو العيان : ١٥/٥٣٦ .
منكرو المحسوسات : ٥/٣٠٣ .
منكرو محمد : ١٢/٥١٥ . انظر أيضاً :
جاحدو رسالة محمد .
المهاجرون : ١٥/٤٨٨ ، ١٩/٨١٠ .
٩/٨٤١ ، ٤/٨٤٢ ، ١٧/٨٧٥ ، ١٣ ، ١/٨٧٨ .
٩/٨٨٠ ، ١٥/٨٩٧ .
موحد — الموحدون : ٥/٢٤ ، ١٥ ،
٩/٦٢٧ ، ٩/٦٢٢ ، ١٣/٦٠٨ .
المؤلفة قلوبهم : ١٣/٨٦٤ .
المؤمن : ١٧ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٢/٢٥ ،
٤/٣٥ ، ٩ ، ٣/٢٩ ، ٢٠/٢٨ .
١٠/٤٠ ، ١١ ، ٣/٤١ ، ١٥ ، ١٠/٤٢ ،
١٣ ، ٨/٥٨٥ ، ١٧/٧١٧ ، ٢/٧٢٣ .
٢/٧٦٧ ، ١٠/٧٦٨ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ،
١١/٧٩٥ ، ٦/٧٩٦ ، ١٠/٧٧٥ ، ٩/٧٩٤ ،
١١ ، ٧/٨٠٢ ، ١٥/٨١٧ ، ١٦/٨٥٠ .
٢/٨٧٥ ، ٧/٩١٠ .
الملحدة — الملحدون : ١٠/١٥ ، ٨/٨٧ ،
١٥ ، ٦/٤٢٩ ، ٨/٤٧٧ ، ٧/٤٩٣ .
١٥/٥٠٥ ، ١٢/٥٥٧ ، ١٤/٨٤٧ ، ١٣/٨٥٣ .
الملكان للذيان يسألان الميت : ١٤/٧٦٣ .
ملوك الفرس : ١١/٥٠٧ ، ١٨/٥٠٨ .
ملوك اليمن : ٢٠/٤٩٩ .
المتحنون : ٤/٤٥٥ ، ١٠/٤٦١ .
المنافق : ١٣/٧٦٧ ، ٦/٧٦٨ ، ١٤ ،
١٦ ، ١٣/٧٧٠ ، ٢/٧٧١ ، ١٢/٧٧٧ ،
١٦ ، ١١/٨١٩ ، ٤/٨٧٥ .
المنافقون : ١/٧٧٨ ، ٩/٧٩٩ ، ٤/٥٠٣ ،
١٨/٨١٩ ، ٤/٨٠٦ ، ١٥ ، ٤/٨٠٥ ،
٨/٨٢٠ ، ١١/٨٨٧ .
المنانية : ١٠/٩٩ .
المنتسبون إلى التحقيق : ٤/٧٨١ .
المنتسبون إلى الفلسفة : ٣/١٩٣ .
المنجمون : ١٤/٢٢٩ ، ١٨/٥٠٣ .
٣/٥٠٤ .
من خالفنا : ٧/٦٩٢ .
المنزهون — المنكرون للتشبيه : ٦/١٤٢ ،
١١ .

تبصرة الأدلة

١٨ . ١/٧٦٩ . ٢١ ، ٧ ، ٢ ، ١/٧٧٣ . ٣/٧٧٣ . ١٧/٤٩٥ . ١٣/٥٠٣ . ٧/٥١٧ . ١٦/٥٢٤ . ١٧/٥٣٣ . ٥/٥٣٦ . ١٥/٧٧٤ . ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥/٧٧٥ . ٣/٧٧٥ . ٧/٧٧٧ . ١١ ، ٦ ، ٣/٧٧٨ . ١٩/٧٤٤ . ١٥/٧٤٩ . ٥/٨١٠ . ١٦/٧٨٦ . ٨ ، ٧/٧٩١ . ١٦/٧٩٣ . ٧ ، ٢/٧٩٤ . ٩/٧٩٩ . ١٦/٨٠٢ . ٩/٨٠٣ . ١٠ ، ٤/٨٠٦ . ١٤/٨١٠ . ١٠ ، ٥/٨١٣ . ٥/٨١٥ . ١٨ ، ٤/٨١٧ . ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ٩ . ١٧ ، ٤/٨١٨ . ١٠ ، ٧ ، ٦ ، ٢/٨١٩ . ١٨ ، ١٧/٨٢١ . ٣/٨٧٥ . ٢/٨٨١ . ١٦/٢٥ . ٧/٤١ . ٦/٤٣ . ١٧/٣٠٤ . ٤/٣٩٦ . ١٥/٥٢٥ . ٩/٧٠٣ . ٨/٧٠٩ . ١٢/٧١٠ . ١٧ ، ١٦/٧٤٩ . ١٨/٧٥٣ . ٢/٧٦٣ . ٢٠/٧٦٧ . ٢١ ، ١٧/٧٧١ . ١٠/٧٧٥ . ١٥ ، ٧ ، ٦/٧٧٢ . ١٢/٧٨٧ . ١٠/٧٩٩ . ١٣ ، ١١/٨٠٠ . ٤/٨٠١ . ١٤ ، ٩/٨٠٥ . ٧/٨٠٦ . ٦/٨١٢ . ٤ ، ٣/٨١٥ . ٢/٨١٦ . ٦/٨١٨ . ١٢/٨١٩ . ١٤/٨٤٧ . ١٧/٨٨٨ . ١٠/٩٠٠ . ١٨/٨٩٣ . ٥/٩٠٩ .

ن

الناكبون عن الاعتزال : ٧/٣٥٦ .
النبي (بصورة عامة) : ١٧/٣٩٦ .
٦/٤٤٥ . ١/٤٤٦ . ١٦/٤٥٠ .
١٨/٤٥١ . ١١/٤٧١ . ١٥/٤٨٥ . ١٦ ،

أبو المعين النسفي

و

وائل (قبيلة) : ٧/٨٦٦ .
ولد قُصَيِّ بن كلاب : ٦/٨٤٢ .
ولد العباس : ٧/٨٢٨ .

ي

اليعقوبية (من الزيدية) : ١١/٨٩٦ ، ١٣ .
اليهود : ١١/٩٩ . ١٩ ، ٦/١١٩ .
٦/١٦٦ . ١٣/٢٨٢ . ١٧/٥٠١ .
٢ ، ١/٥٠٢ . ١٨/٥٠٧ . ٣/٥١٩ .
٤/٥٢٤ . ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥/٦٠٨ .
٤/٨٧٦ .
اليونان : ١/٥١٦ .

٧/٤٢٣ . ٩/٤٩٧ . ٢١ ، ٢٠/٥٠٧ .
٣/٥١٩ . ١٣/٥٢٤ . ١٦/٦٠٨ .
٤/٨٧٦ .
نفاة الأعراض : ٢١/٢٢٨ . ١٣/٢٣٠ .
٥/٣٠٣ . ١٨/٣٤٠ . ١٠/٤١٠ .
٤/٥٥٠ . ١٦/٤١١ .
نَقْلَةُ الأخبار : ١٥/٤٩١ .
نَقْلَةُ الحديث (النقلة) : ١٩/١٣١ .
١٣/٤٩١ . ٣/٧٥٩ . ٧ ، ٣/٨٤٥ .
١٠/٨٥٩ . ١٥/٩٠٢ .
نَقْلَةُ الدين : ٧/٨٩٤ .

هـ

الهنود — الهند : ١/٥١٦ .

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
فصل ، مسائل التعديل والتجوير	٥٣٩
الكلام في الاستطاعة	٥٤١
فصل في أن الاستطاعة تصلح للضدين	٥٨٣
الكلام في خلق أفعال العباد	٥٩٤
فصل في أن إثبات قدرة التخليق لغير الله تعالى محال	٦١٣
فصل في أن للعبد فعلاً وليس له قدرة التخليق	٦٣٨
فصل في جواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين	٦٤٣
فصل في معنى الفعل والكسب والخلق	٦٥٤
فصل في إيجاد القبيح	٦٦١
فصل في أن إثبات الفعل للعبد لا يلزم كونه شريكاً لله	٦٧٤
الكلام في إبطال القول بالتولد	٦٨٠
الكلام في الآجال	٦٨٦
الكلام في الأرزاق	٦٨٨
الكلام في الإرادة	٦٨٩
الكلام في القضاء والقدر	٧١٥
الكلام في الهدى والإضلال	٧١٩
الكلام في الأصلح	٧٢٣
الكلام في القدرية	٧٥٩
الكلام في إثبات عذاب القبر	٧٦٣
الكلام في الأسماء والأحكام والوعد والوعيد	٧٦٦

الموضوع

٧٩٢	فصل في إثبات الشفاعة
٧٩٨	الكلام في الإيمان
٨٠٥	فصل في إبطال أن الإيمان هو القول المجرد
٨٠٨	فصل في أن الإيمان يكون بالقلب
٨٠٩	فصل في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص
٨١٣	فصل في إبطال القول إن العبرة في الإيمان للعاقبة
٨١٥	فصل في الاستثناء في الإيمان
٨١٧	فصل في أن الإيمان والإسلام شيء واحد
٨٢٣	الكلام في الإمامة
٨٢٥	فصل في وجوب الإمام الظاهر
٨٢٦	فصل في عدم صحة نصب إمامين
٨٢٨	فصل في من هو الأصلح للإمامة
٨٣٤	فصل في إمامة المفضول
٨٣٦	فصل في أن الإمام لا يشترط أن يكون معصوماً
٨٣٨	فصل في أن الإمامة لا تثبت بالوراثة
٨٤٠	فصل في أن الإمامة تثبت بالاختيار لا بالنص
٨٤٩	فصل في الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٨٦٧	الكلام في صحة خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه
٨٧١	الكلام في إمامة عثمان بن عفان رضي الله عنه
٨٧٩	الكلام في إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه
٨٨٣	فصل في القتال بين علي وأصحاب الجمل
٨٨٨	فصل في معركة صفين
٨٩١	فصل في أمر التحكيم
٨٩٦	الكلام في أن أبا بكر أفضل الصحابة
٩٠٩	الكلام في تفضيل عمر رضي الله عنه
٩١٠	الكلام في تفضيل عثمان رضي الله عنه



الموضوع

الصفحة

٩١١	الكلام في تفضيل علي رضي الله عنه
٩١٣	فهرس الآيات القرآنية
٩٤٤	فهرس الأحاديث النبوية
٩٥١	فهرس الأعلام
٩٧٦	فهرس الفرق والجماعات
١٠٠٩	الفهرس العام

INSTITUT FRANÇAIS DE DAMAS

ABŪ L-MU'ĪN MAYMŪN B. MUḤAMMAD AL-NASAḤĪ
(Théologien maturidite mort en 508/1114)

TABṢIRAT AL-ADILLA

Texte édité et commenté

par

Claude SALAMÉ

TOME DEUXIÈME

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Araştırmaları Merkezi Kütüphanesi	
Demirbaş No:	17470
Tasnif No	1

*Ouvrage publié avec le concours de la Commission des Publications
de la Direction Générale des Relations Culturelles, Scientifiques et Techniques*

P. IFD. 126

DAMAS

1993

ABŪ L-MU'ĪN MAYMŪN B. MUḤAMMAD AL-NASAḤĪ

TABṢĪRAT AL-ADILLA

15.4.93
müsketele
Taymār